جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر -

أطروحة مُقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية
(فرع تحليل اقتصادي)

تقديم الطالبة:
بن عبد العزيز فطيمة

إشراف:
الأستاذ الدكتور/ ميلودي بوبكر

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور/ أقاسم قادة	... رئيسًا	أستاذ التعليم العالي	(جامعة الجزائر)
الأستاذ الدكتور/ ميلودي بوبكر	... مقررًا	أستاذ التعليم العالي	(جامعة الجزائر)
الأستاذ الدكتور/ زعباط عبد الحميد	... عضوًا	أستاذ التعليم العالي	(جامعة الجزائر)
الأستاذ الدكتور/ بدعيدة عبد الله	... عضوًا	أستاذ التعليم العالي	(جامعة الجزائر)
الدكتور/ زكان أحمد	... عضوًا	أستاذ محاضر	(المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء)
والدكتور/ لسلوس مبارك	... عضوًا	أستاذ محاضر	(جامعة بومرداس)

السنة الجامعية 2004-2005

بسم الله الرحمن
الرحيم

الفهرس العام

الفهرس العام

الفصل الثاني: الاستثمار في ظل العولمة

الفصل الثالث: عرض الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الرابع: التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية

الفصل الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

الفصل السادس: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهد العالم تغيرات عديدة في المجال الاقتصادي مع سقوط المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي وظهور الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب فشل السياسات التخطيطية في تحقيق تنمية اقتصادية دائمة، فأصبحت التحولات تسير نحو ليبرالية اقتصادية من خلال نظام اقتصادي دولي جديد وبروز فكرة "عولمة الاقتصاد".

ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لتطور حركة التجارة الدولية وسرعة تحرك رؤوس الأموال عبر دول العالم. واتسم الربع الأخير من القرن الـ 20 بتحول الدول للبحث عن الاستثمارات الدولية وجذب الشركات متعددة الجنسيات بشتى الطرق.

الاستثمار هو عبارة عن الرغبة في الحصول على عناصر الإنتاج قصد الزيادة أو تحسين الطاقة الإنتاجية للمؤسسات أو للاقتصاد الوطني ككل. ونظرًا للظروف المالية والاقتصادية التي تمر بها غالبية الدول النامية من جهة ولتطور التسهيلات في القيود الإدارية من جهة أخرى، أصبح تشجيع الاستثمار الأجنبي يتوسع في دول العالم الثالث ليعد من أهم مصادر التمويل (وهذا ما تؤكده الإحصائيات). فأغلبية الدول النامية عاجزة عن ضمان تمويل استثماراتها وحتى الوفاء بالالتزامات الناشئة عن خدمة ديونها التي تفاقمت بشدة خاصة بسبب ارتفاع معدلات الفائدة.

يستجيب الاستثمار الأجنبي لعدد من القواعد المختلفة، فقد أعدت دول العالم الثالث قوانين لتشجيع الاستثمارات الأجنبية للعمل على أراضيها لتحقيق تنمية اقتصادية مرضية، ولعله من أهم هذه القوانين الاستثمارية (codes d'investissement) المعروفة في دول العالم الثالث (كمثال فقط) تلك التي نتجت عن معاهدة أوندا (Pacte andin) لسنة 1971 والتي جمعت عدد من دول أمريكا اللاتينية هي بوليفيا، الشيلي، الإكواتور، والبيرو.

وباعتبار الجزائر أحد الدول النامية، فهي تعرف مشاكل عديدة بسبب عدم استقرار أسعار المحروقات مما أدى إلى تراجع العائدات من العملة الصعبة من جهة وإلى ارتفاع خدمة الديون من جهة أخرى. فأصدرت الجزائر عدة قوانين خاصة تلك المتعلقة بالنقد والقرض (القانون 90-10، الأمر 01-10، والأمر 03-11)، المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق

بترقية الاستثمار، الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات، وتعديل جملة من التشريعات (القانون التجاري، القانون المدني ...) وإلى غير ذلك من التشريعات اللاحقة.

قامت الجزائر بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي نتيجة لاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك بهدف إصلاح جوانب الخلل وإحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وبذلك تم إصدار عدة تشريعات لمواكبة هذا التحول والسماح بالاستثمارات الأجنبية وفق قواعد وإجراءات صارمة واضحة تسمح بالتحول من القطاع العام وبإنشاء مشاريع أجنبية.

يقوم نظام «اقتصاد السوق» على افتراض أساسي أنه يجمع قرارات امتلاك وتوظيف عوامل الإنتاج تعتمد على آليات السوق ومنها الاستثمار الأجنبي. فالسماح بالاستثمار الأجنبي يجب أن لا يعيق التنمية الاقتصادية ولا يسمح بتحول القطاع العام إلى قطاع خاص أجنبي بأسلوب فوضوي، بل بوضع إطار تشريعي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

1) إشكالية البحث:

بناءًا على ما سبق، فإن الإشكالية التي نسعى إلى بلورتها يمكن حصرها في طرح السؤال التالي: ما هي فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية؟ وما هو واقع ذلك في الجزائر؟

للإجابة عن هذا التساؤل الأساسي، يتطلب منا البحث والإجابة على عدد من التساؤلات الجزئية باتباع الخطوات التالية:

- ما هي مفاهيم التنمية، النمو، التخلف، الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف ينظر للتنمية الاقتصادية في الدول النامية؟ وكيف يخطط لها؟ وكيف تمول؟
- ما هو وضع الاستثمار في ظل العولمة من خلال التأييد والمعارضة؟
- هل قانون الاستثمار يكفي لجذب الاستثمارات الأجنبية؟
- كيف تطور الاستثمار الأجنبي؟ وكيف ظهر؟
- ما هي أهم الطروحات النظرية للتنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي؟
- ما هي آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص؟

- ما هي أهم الإجراءات التي جاء بها الإصلاح الاقتصادي الجزائري فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وترقيته؟ وإلى أي حد يمكن تحقيقها؟
- وما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما آثار ذلك على التنمية الاقتصادية؟

2) فرضيات البحث:

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها، نضع مبدئيا جملة من الفرضيات نلخصها في جملة النقاط التالية:

- إن زيادة الاستثمار وترشيده واختيار أولوياته اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وتحسين كفاءة توظيفه، يشكل إحدى التحديات المعاصرة التنمية الاقتصادية، والتي يمكن أن تقع بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- لا يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا لتمويل التنمية الاقتصادية، بل عنصر مكمل لا يمكن الاستغناء عنه.
- يحدث النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان هناك زيادة في عوامل الإنتاج وليس عن طريق زيادة إنتاجية هذه العوامل.
- لا يتحقق أداء ناجح للاستثمار الأجنبي المباشر إلا بتوفر الهياكل القاعدية الأساسية، والتي يمكن أن يشارك المستثمر الأجنبي في إنجازها عن طريق منح رخص الامتياز.
- تعاني أغلب الدول النامية من أعباء ثقيلة ومن مشاكل تنموية عديدة، فيمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة إذا حسن استغلال الفرصة.
- تؤكد مختلف التقارير والدراسات الصادرة عن التنمية الاقتصادية الدولية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يلقى اهتمام دول العالم الثالث التي تبحث عن تنمية اقتصادياتها والتقليل من تحمل العبء الكبير الناتج عن المديونية الخارجية.
- في ظل تحول الجزائر لاقتصاد السوق، يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الحلول التنموية بوضع قواعد تنظيمية وقانونية جد محددة.
- ومن عوامل عدم نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يعود بدرجة كبيرة إلى عزوف الاستثمار المحلي الوطني عن الاستثمارات الصناعية والزراعية ولجوءه إلى الاستثمار في الخدمات والتجارة (على الخصوص عمليات الاستيراد).

3) أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات الاقتصادية الأخرى، نذكر منها تزامن الدراسة مع الوضع الاقتصادي للجزائر ضمن المتغيرات الدولية الراهنة، وشعورنا بأهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية والمالية الجارية والتي يعيشها العالم في عصر العولمة من جهة وبلادنا من جهة أخرى وهذا منذ عدة سنوات من الإصلاح الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.

4) أهمية وأهداف البحث:

كما سبق أن ذكرنا، تهدف الدراسة إلى البحث في أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر واختبار فعاليته في المدى الطويل في تنمية اقتصاديات دول العالم بما فيها الاقتصاد الجزائري، وذلك بتوضيح الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعرض حركة تدفقات رؤوس الأموال في العالم وفي الدول النامية والعربية ووصولا للجزائر.

فمن خلال دراستنا لمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر، نريد الوصول للنتائج التالية:

- للاستثمار الأجنبي المباشر أثر مباشر على التنمية الاقتصادية،
- توفير مادة نظرية وتطبيقية بتشخيص الاستثمار الأجنبي التي تحتاج إليه التنمية الاقتصادية للبلد ككل وللمؤسسات الاقتصادية بشكل عام (عمومية أو خاصة) لنصل إلى تحليل آثاره،
- والبحث عن سلوك أمثل للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل توجه البلاد نحو اقتصاد أطلق عليه «اقتصاد سوق»، وذلك بعرض تصور منهجي للجوء للمديونية المصرفية في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة لبناء علاقة جديدة بينها وبين المصرف المقترض.

5) المنهج المستخدم في البحث:

تبعًا لطبيعة الموضوع، استخدمنا من جهة المنهج التاريخي لسرد الأحداث والحقائق التاريخية المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الدولية والاستثمارات الأجنبية، ومن جهة أخرى، استخدمنا المنهج التحليلي الاستقرائي لتحيل الموضوع من كل جوانبه.

6) منهجية وهيكل البحث:

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، ولإثبات صحة الفرضيات المقدمة وتحليل أبعادها وجوانبها ونتائجها، اخترنا منهجًا وصفيًا تحليليًا نظريًا وآخر تطبيقيًا بعرض أمثلة رقمية.

لذلك استدعت ضرورة هذا الموضوع المالي والتقني، أن نقسم البحث إلى 6 فصول تبدأ بتمهيد وتنتهي بملخص، إضافة إلى تقديم عدد من الملاحق التقنية في آخر الأطروحة:

- في الفصل الأول، نتطرق لتشخيص التنمية الاقتصادية (تحديد التنمية وأهدافها وتخطيطها وتمويلها والنمو الاقتصادي كمحدد للتنمية الاقتصادية، التخلف والتنمية)، لنصل لدراسة تعبئة الادخار لتحقيق التنمية،
- في الفصل الثاني، نعرض ماهية الاستثمار ووضعه في ظل تنامي ظاهرة العولمة بإيجابياتها وسلبياتها،
- في الفصل الثالث، نقدم ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه ومختلف جوانبه الأساسية وتصنيفاته.
- في الفصل الرابع، نطرح التنمية الاقتصادية والاستثمار في النظرية الاقتصادية،
- في الفصل الخامس، نبحث في واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وبالتركيز على العالم العربي،
- وأخيرا في الفصل السادس، نصل لإسقاط ما سبق على دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثاره على تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول
التنمية الاقتصادية وتعبئة الادخار

الفصل الأول
التنمية الاقتصادية وتعبئة الادخار

تمهيد الفصل الأول:

اهتم الكثير من الاقتصاديين في مسألة التنمية الاقتصادية وملحقاتها بتحليل ظاهرة التفاوت الاقتصادي بين الدول ومحاولة تفسير أسباب تخلف دول العالم الثالث ورسم الإستراتيجيات الملائمة لتنميتها ورفع مستويات النمو. وبفضل هذا الاهتمام توسع مفهوم التنمية بوصفه أداة من خلالها تستطيع الدول المتخلفة مواجهة عوامل التخلف وهذا بالاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث.

في هذا الفصل، نبحث في التنمية والنمو الاقتصادي وتعبئة المدخرات قصد ربطهما بالعملية الاستثمارية، وذلك من خلال مبحثين:

- في المبحث الأول، نتطرق لتقديم مفاهيم أساسية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتخلف الاقتصادي والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة، لنحلل أبعاد التنمية الاقتصادية في الدول النامية بعرض خصائص اقتصادياتها وضرورة تخطيط التنمية الاقتصادية وتمويلها داخليا وخارجيا،
- وفي المبحث الثاني، نقدم لتعبئة الادخار قصد تمويل التنمية الاقتصادية، بدءا بتحديد الادخار (التعريف، العوامل المؤثرة فيه ووسائل تعبئة الادخار وتصنيفاته المختلفة)، ثم الادخار كأسلوب لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

1.1 ماهية التنمية الاقتصادية:

أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية[1]، بعد ما كان اهتمام البلدان المتطورة ينصب على التغيرات المرسومة إما لتحسين إمكانية الوصول للموارد الطبيعية في البلدان النامية وإما لإدخال بعض الخصائص المنهجية لعملية التحضر بما في ذلك توفير بعض الخدمات الأساسية[2]. ولكن اليوم غدت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل مركز الصدارة في دراسات الفكر الاقتصادي العالمي. ولما حصول غالبية الدول النامية على استقلالها، بدأ الانشغال بقضية التنمية وكأنها أكثر القضايا إثارة للجدل وموضوعا للاهتمام. فلقد وجدت هذه الدول نفسها في مواجهة تحديات صعبة، فبعضها يتصل بالنظام الدولي الجديد، والبعض الأخر يتعلق بطبيعة البناءات الاجتماعية التي ورثتها من القوى الاستعمارية، وما زاد من صعوبة هذا الموقف هو وجود تفاوت اقتصادي واجتماعي بين الدول النامية من ناحية وبينها وبين الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

زاد الحديث في المدة الأخيرة في عصر العولمة، عن التنمية والنمو الاقتصادي بوجه مخالف، فالتنمية يجب أن تكون مستدامة شاملة وأن تخدم جميع أفراد المجتمع في إطار ما أصبح يسمى بالحكم الرشيد[3] بتوفر مبادئ أساسية أربعة هي الشفافية والمسؤولية (المكافأة والعقوبة) ومشاركة المجتمع المدني (خاصة من خلال عمل الجمعيات والمنظمات المهنية) والديمقراطية (خاصة من خلال حرية التعبير والصحافة).

وفي تقرير للبنك الدولي في سبتمبر 2003، يرى أن الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو ضروري لتصحيح تبعات سياسية ماضية، يجب أن يقوم على تحسين التضمينية

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية & محمد علي الليثي، «التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها-سياساتها»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 13.

[2] محمد عدنان وديع، «مفهوم التنمية»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 01، 2003، ص 1.

[3] المصطلح بالفرنسية: la bonne gouvernance وبالإنجليزية: Governance. والحكم الرشيد (وليس الحكم الراشد، فقد يكون المرء راشد وليس رشيد) أو الحاكمية، أو الحوكمة (الذي استقر عليه مجمع اللغة العربية في مصر)، أو مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل، هي كمجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا (نتيجة مشاركة الجميع في التسيير). وقد عرف البنك الدولي الحكم الرشيد أنه الطريقة التي تمارس بها السلطة من أجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية تحقيق التنمية. ويكون الحكم الرشيد باحترام كيان الدولة في حد ذاتها والمجتمع المدني ووجود القطاع الخاص.

والمساءلةÛ كون التنمية الاقتصادية هي في المحصلة النهاية تنمية بشرية مثل ما يوضحه ويلخصه الشكل البياÐ التالي:



المصدر: البنك الدولي-تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و5ال إفريقياÛ «الحكم الجيد لأجـل التنميـة في الـشرق الأوسط و5ال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة»Û ط. منشورات البنك الدولÛ واشـنطونÛ 2003Û ص 21.

الشكل رقم 01: تصور حسĒ البنÕ الدولي لاÈاهاŤ تحسĖ الحكم الرشيد في الشرąة الأوسط و5اŁ إفريقيا

مثل ما يتضح من الشكل، يرى تقرير البنك الدولي أن إرساء علاقات الحكم الرشيد من أجل التنمية يكون عن طريق علامتين عالميتين هما التضمينية (المكرسة على مفهوم المساواة الموجودة في معظم دساتير المنطقة) والمساءلة (النابعة من مفهوم التمثيل الشعبي) في آليات إدارة الحكم بالاعتماد على جبهات خمس للحكم الجيد هي:

1) إجراءات لتحسين التضمينية،
2) إجراءات على المستوى الوطني لتعزيز المساءلة الخارجية،
3) إجراءات على المستوى المحلي تعضد المساءلة الخارجية،
4) فصل وتوازن بين السلطات بغية تقوية المساءلة الداخلية،
5) وإصلاحات إدارية لتعزيز للمساءلة الداخلية.

ويمكن إضافة انتقال مفهوم "الحكم الرشيد" من السياسة وإدارة الدولة إلى المؤسسات، حيث عرفته الأوساط العلمية بأنه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وإعمال القانون. وأصبح الحديث عن "حوكمة المؤسسات" من أجل كفاءة اقتصادية عليا، ومعالجة المشكلات الناتجة عن الممارسات الخاطئة من قبل الإدارة الخاصة بالمؤسسات والمراجعين الداخليين أو الخارجيين أو من قبل تدخل مجالس الإدارة، مما يعوق انطلاق هذه المؤسسات.

1.1.1 مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية مفهوم علمي حديث النشأة، ظهر وتعمق بعد الحرب العالمية الثانية، والفضل في ذلك يعود إلى جهود العلماء في البحث والتنقيب عن أفضل الطرق والأساليب والمناهج المحدثة للتطور الاجتماعي والإنساني، وتحديد الأدوات الكفيلة بتحقيق ذلك. وفي خضم هذا الجهد، تم التطرق إلى مناقشة العديد من المصطلحات مثل الثروة والإنتاج والقيمة ورأس المال والأجور والتوزيع والطلب والعرض.

من بين هذه المصطلحات التي أخذت حظا وفيرا في الأدبيات الاقتصادية نجد التنمية والنمو، والتي طبقت بصور مختلفة في الدول النامية باختلاف درجة تطبيق أساليب التخطيط الرأسمالي والاشتراكي[4].

[4] مجدي عبد العظيم، «الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة (دراسة نظرية وتطبيقية علي الدول العربية خاصة دول الخليج)»، ط. دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 99.

من أهم المعايير التي تتخذ أساسًا للتمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية هو مدى ما وصلت إليه الدولة من تقدم تقني وصناعي وفي مجالات عدة، إذ لا يُنظر إلى تاريخ هذه الدولة أو تلك، ولا حضارتها الموغلة في القدم، ولا عدد سكانها، ولا موقعها الجغرافي، ولا إلى أي معيار آخر من المعايير المماثلة.

وكثيرا ما يعتقد القراء للوهلة الأولى أن مصطلح "النمو الاقتصادي" مرادف لمصطلح "التنمية الاقتصادية"، وذلك لاقتراب مفهومهما العام والمتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من خلال تلك الفترة. لكن في حقيقة الأمر مصطلح "النمو الاقتصادي" ومصطلح "التنمية الاقتصادية" هما كلمتان مختلفتا المضمون[5].

أ) تقديم التنمية الاقتصادية:

تتمثل عملية التنمية الاقتصادية في عملية الدفع الإيجابي للمتغيرات الاقتصادية تتولاها السياسة الاقتصادية لتحقيق التقدم الاقتصادي بمعدل يفوق في سرعته بشكل ملحوظ معدل النمو الطبيعي للسكان أو تحسين قدرات البلد الإنتاجية على المستوى الحالي.

التنمية الاقتصادية تعني تغيير شيء مع تحسينه أو مضاعفته بفعل حدوث أو إجراء إداري[6]، وهي حركة اجتماعي من وضع إلى آخر أفضل منه يلقى فيه الفرد كرامته كانسان لتوفر له كل متطلبات الحياة المادية والمعنوية[7].

أ-1) تحديد التنمية الاقتصادية:

لعقود عديدة، كان الاقتصاديون يعرفون التنمية الاقتصادية بقدرة الاقتصاد الوطني على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة تتراوح بين 5 و7% أو أكثر، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية. وهذه

---

[5] COHEN Albert & COMBERMALE Pascal, «Croissance et crises: Eléments d'analyse», ed. Hatier, Paris, 1980, pp. 10-11.

[6] الدوري محمد أحمد، «التخلف الاقتصادي»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية (الطبعة الثانية)، الجزائر، 1987، ص 52.

[7] عبد الله محمد قسم السيد، «التنمية في الوطن العربي: النظرية والتطبيق (التجربة السودانية)»، ط. دار الكتاب الحديث، سرت (ليبيا)، 1994، ص 27.

العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات، وبالتالي تركز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع، وأحيانا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية، لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.

يمكن فهم أن جوهر المعنى الاقتصادي للتنمية يتضمن التغيير والتحسن الذي يكون أساسا بفعل النشاط والعمل الإنتاجي الإنساني وبصورة واعية وهادفة. واصطلاحا يختلف تعريف التنمية الاقتصادية بين العديد من الاقتصاديين بشكل يصعب حصره، وذلك يعود للتداخل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الأنشطة البشرية وللتفاوت في التطور بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة اقتصاديا[8].

يجب أن تتضمن إشكالية التنمية الاقتصادية تحديد تعبئة الفوائض الاقتصادية الوطنية وضمان الاستخدام الكامل والرشيد للموارد والإمكانات الطبيعة والاستفادة من القوى والكفاءات البشرية المحلية التي لابد من العمل على تحسين مستواها التعليمي والتمهيني، وأن يتم التعامل مع الخارج بتكافؤ. وعليه، تصبح التنمية الاقتصادية المستقلة كبديل للتنمية التابعة وكوسيلة للابتعاد عن التبعية الاقتصادية للخارج.

- تعريف التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية.

تعتبر التنمية الاقتصادية -في أي بلد من البلدان سواء متقدمة أو متخلفة الهدف الأول والأساسي- الذي تسعى إليه مختلف اقتصاديات البلدان من أجل تحقيقه. ومن أشهر تعاريف التنمية الاقتصادية نذكر:

- هي تلك العملية الاجتماعية الاقتصادية الطويلة الأجل التي يتطور خلالها الاقتصاد الوطني من اقتصاد بسيط ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل الوطني، فهي تحرك النظام الاجتماعي

---

[8] عمر إسماعيل سعد الله، «تقرير المصير الاقتصادي للشعوب»، ط. الدار الجامعية، دمشق، 1986، ص 113.

كلية ﻭ الأعلى بنمو كل الإمكانات الموجودة الكامنة في كيان شامل ومتوازن[9] للقضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كما ونوعا[10].

- هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، يتحقق بموجبها للغالبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله وعليه، فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، والدول المتخلفة هي التي لم تحقق مثل هذا التقدم.
- هي عملية خلق طاقة ونمو إرادي قصدي عن طريق تدخل السلطة بما تقوم به من إجراءات وتدابير مخططة وبرامج أو بصفة شاملة ما تنتهجه السلطة من أدوات للسياسة الاقتصادية يزداد من خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة والفرد بشكل منظم ودائم لفترة طويلة من الزمن.
- هي العملية الهادفة إلى إحداث تحولات وتغيرات هيكلية لبنيان اقتصادي واجتماعي شرط أن لا يكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على البيئة، وتتضمن خاصة تطوير نوعي للقوى المنتجة بتوفر تغيرات تكنولوجية وتنظيمية وكذا تغيير العلاقات والأساليب الإنتاجية والاجتماعية بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في الإنتاج والاستهلاك وزيادة متوسط دخل الفرد خلال فترة محددة.
- والتنمية في الإسلام مفهوم يعلي من شأن النفس الإنسانية بقيام الإنسان بدرجات متزايدة للسيطرة على الموارد المتاحة في الكون لخدمته للرفع من مستوى الدخل[11]، فيضعها موضع التكريم اللائق بها الذي يمكنها من أداء دور الإنسان في الاستخلاف في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده.

- خصائص التنمية الاقتصادية:

وفقا للتعاريف السالفة الذكر، فان التنمية الاقتصادية تتضمن جملة من الخصائص نجمعها في النقاط التالية:

---

[9] نعيم الظاهر، «دراسات في الواقع العربي: التنموي-الاقتصادية-الاجتماعي»، ط. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 101.
[10] طلال البابا، «قضايا التخلف والتنمية في العالم»، ط. دار الطليعة، بيروت، 1986، ص 74.
[11] أميرة عبد الطيف مشهور، «الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي»، ط. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص 35.

- تغيرا شاملا لا يحدث على الصعيد الاقتصادي فقط بل يمس الجوانب الاجتماعية، والثقافية، والسياسية وحتى الأخلاقية ومن هنا فان التنمية تتضمن التحديث والعصرنة فهي تتضمن الالتزام الأخلاقي، فالمعرفة الإنسانية مثلا يمكن أن تكون لها دورا تنمويا كما يمكن أن يكون لها دور مدمر ومخرب إذا لم يستعان بها في إطار أخلاقي كما تتضمن أيضا المزيد من الحرية والديمقراطية، والمشاركة، بما يمنح للضعفاء فرصة المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية.
- تغييرا متواصلا، فالتنمية تؤدي إلى إحداث زيادة مستمرة ومتواصلة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن.
- التنمية تؤدي إلى زيادة الدخل وإلى التخفيض من ظاهرة الفقر، حيث يعتبر الفرد فقيرا إذا انخفض دخله الحقيقي عن حد أدنى يسمى حد الفقر.
- تحسين نوعية الحياة فيتحصل الأفراد على سلع وخدمات رفيعة، ولا شك في أن الزيادة في الدخول الفردية لا تضمن بالضرورة التحسن في المستوى الاجتماعي والاقتصادي وفقا لما هو مطلوب، كون أن بعض الأفراد الذين لديهم دخل مرتفع ينفقونه بدون عقلانية لهذا وجب مساعدتهم على تحسين كيفية الإنفاق بصفة رشيدة.
- تغيير هيكلي للإنتاج، إذ يعني هذا أن التنمية الاقتصادية أدت إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع أي أن هناك كثير من الدول تتخصص في منتجات أولية ثم تقوم بتصديرها إلى دول أخرى على أن تستورد حاجياتها منها، ولا شك أن هذا الهيكل التنظيمي الإنتاجي الذي يحتل فيه الإنتاج الأولي المرتبة الأولى من الإنتاج الإجمالي والإنتاج الصناعي مرتبة ضعيفة يؤدي بهذه البلدان إلى التخلف، ولكي تتخلص هذه البلدان من ظاهرة التخلف وجب عليها أن تزيد من نسبة الناتج الصناعي.
- مجموعة من الإجراءات والتدابير الإنسانية الهادفة تقوم بها السلطات وتتضمن برامج وخطط وسياسات[12].
- عملية منظمة ومنسقة مبنية على الجهد الإنساني واستغلال جميع الوسائل المادية والعلمية والثقافية.
- عملية تتميز بالاستمرارية والاستقرار، ويمكن التحكم فيها عن طريق توجيه النمو الاقتصادي نحو الزيادة بمعدلات محددة لفترة طويلة من الزمن.

[12] محمد ناجي حسن خليفة، «النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم»، ط. دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص 10.

- عملية يجب أن لا تحدث أضرار بيئية كبيرة تعمل على تـدمير التنميـة (décroissance)[13] خاصة في المراحل الأولى.
- عملية شاملة تمس جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعمل علـى إحـداث التوازن بين جميع القطاعات، فهي ترافق العمران المتزايد ونمو مختلف الهياكل التي تعمـل علـى تحسين شروط حياة السكان (صحة، تعليم ...).
- لا يقترن معدل التنمية في بلد معين فقط بمقدار ونوعية ما استخدم من موارد اقتصادية بل بطريقة تخصيص ما هو متاح بما يتلائم مع الكفاءة الاقتصادية[14].
- ولا تحدث التنمية الاقتصادية إلا بتضافر جملة من الشروط الموضوعية الاقتـصادية والاجتماعيـة والسياسية والإدارية والتشريعية واستنباط أساليب إنتاجية جديدة.

ـ مؤشرات التنمية الاقـتصادية:

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطـط والأهـداف أم لتقييم النتائج. وعلى الرغم من المكثف في الأدبيات لمصطلح مؤشر، إلا أنه لا يبدو معرفـا بـشكل واف. فالقواميس تعرف المؤشر بأنه الذي يشير لشيء آخر. ولكي يـسمى مـتغير اقتـصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتـها[15]. كمـا تشمل التنمية الاقتصادية كذلك تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحـصول علـى الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات الماليـة، وزيادة معدل التحضر في المجتمع وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيـادة وقـت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام. وعادة ما يرتبط قياس التطور الاقتصادي للمجتمع بوجود عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لهذا نجد أنه حدد الدليل العام لمؤشرات التنميـة في الدول النامية يقوم وفق هذا التقسيم.

ـ المؤشرات الاقـتصادية:

---

[13] STAVINS N. Robert, «L'**approche économique de la protection de l'environnement**», Traduit de l'**Anglais par EMERY Marie-Pierre**, In Problèmes Economiques, Revue Bimensuel, 24 novembre 2004, n° 2.863, pp. 50-51.

[14] لسلوس مبارك، «تقييم المشروعات الاستثمارية في قطاع الري الزراعي بالجزائر»، أطروحة دكتوراه دولـة في العلـوم الاقتصادية (فرع علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 8.

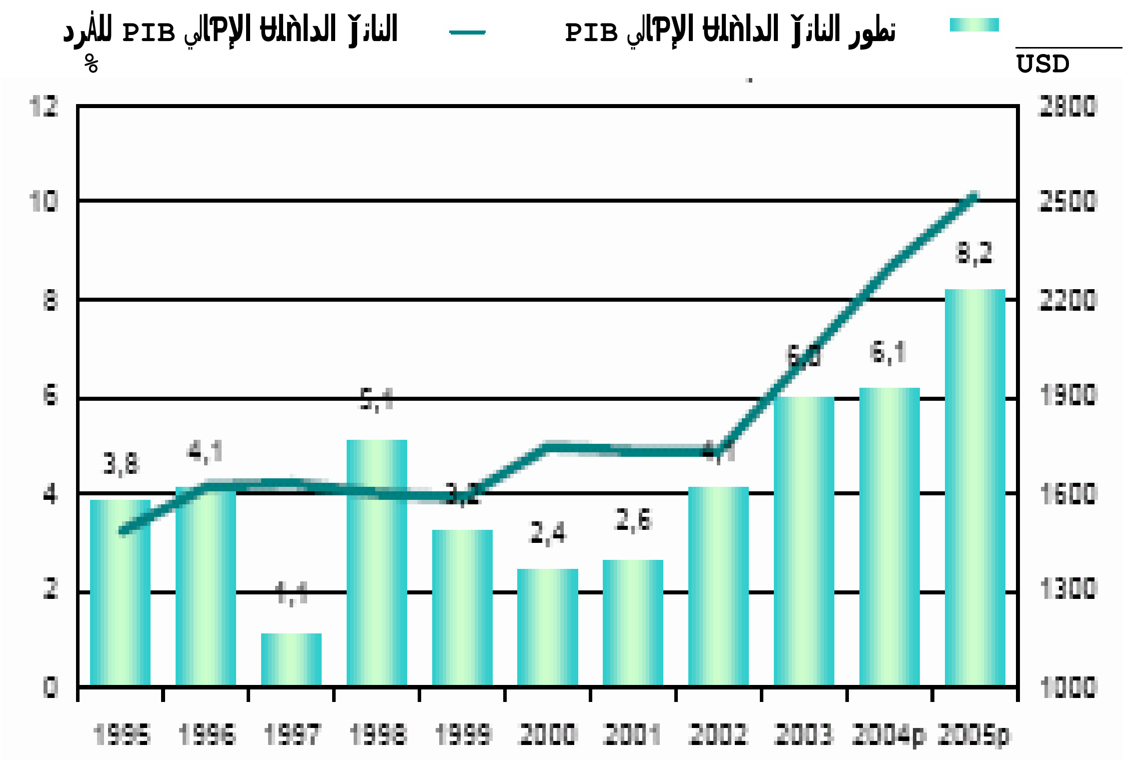
[15] محمد عدنان وديع، «قياس التنمية ومؤشراتها»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهـد العـربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 02، 2003، ص 3.

تصف المؤشرات الاقتصادية خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد، على شكل متوسط لدخل الفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج الوطني الإجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون أو تقدم على نسب منها خدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات. ولكل قياس عيوب، فاستخدام الناتج الإجمالي للفرد كمؤشر للتنمية الاقتصادية فيه تشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية. وكل هذا جعل البحث المنشورات الإحصائية الخاصة بالتنمية الاقتصادية تدخل المؤشرات الاجتماعية كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسر وإنفاقها والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والتقنية وخدمات الرفاه والأمن الاجتماعي ...الخ.

وبطبيعة الحال، تعد المؤشرات الاقتصادية أهم المؤشرات لقياس التطور الاقتصادي، وهي متعددة يمكن جمعها في نقاط عدة: أساليب الإنتاج المتبعة ومعدل نموها، ميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، نسبة المديونية الخارجية، متوسط دخل الفرد ومعدل نموه، الناتج الوطني الحقيقي ومعدل نموه، الدخل الوطني الإجمالي ومعدل نموه، نسبة توظيف رأس المال المحلي بالنسبة للتوظيف الكلي، نسبة السكان العاملين في كل قطاع، نسبة الإنتاجية إما بسبب زيادة رؤوس الأموال أو لتحسن نوعية العمالة أو البحوث وتطوير الإدارة أو لفعالية السياسات الحكومية، فالانخفاض في الإنتاجية قد ينتج من انخفاض الاستثمار والتغير في تركيب قوة العمل أو زيادة الضرائب[16]، النظام الضريبي ومدى مرونته، معدل البطالة ونسبة نموها، والاستهلاك الكلي ونوعيته وحجم المدخرات بالنسبة للدخل الكلي ...الخ.

ولقياس النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر انطلاقا من تطور الناتج الداخلي الإجمالي، PIB فنجد أن نصيب الفرد من هذا الناتج منخفض فهو لا يتعدى 2.500 دولار أمريكي مثل ما يوضحه الشكل الموالي:

[16] المرجع السابق لـ محمد ناجي حسن خليفة، ص 21.



المصدر: Statiatiques économiques In Revue Marchés Emergents, Bercy (France), mai 2005 (www.dree.org/economie).

شكل 02: تطور الناتج الداخلي الإجمالي PIB في الجزائر

ـ المؤشرات الاجتماعية:

في إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الحق في التنمية سنة 1996، يعتبر الكائن البشري العامل الأساسي لمسار التنموي[17]. وقد تحلل المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية إحصائيا (كما) أو كيفيا بـ:

- توفر الاحتياجات الأساسية للأسرة ونوعيتها منها توفر الحاجات الغذائية،

[17] المرجع السابق ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، «التقرير الوطني الرابع حول التنمية البشرية»، نوفمبر 2003، ص 45.

- معدلات الإنجاب، نسبة الوفيات أسبابه، معدلات الطلاق،
- عدد المستشفيات بالنسبة للسكان، عدد الأطباء ومدى توفر الخدمات الصحية،
- نسبة التمدرس، عدد التلاميذ لكل معلم، نسبة الأمية، عدد الجامعات والمعاهد،
- نسبة السكان العاملين لكل جنس وتوزيعهم بحسب التخصص والعمر،
- ومدى توفر الخدمات العامة بالمناطق السكنية، الطرق ومدى ملائمتها للتطور العمراني.

ـ والمؤشرات السياسية:

و ترتبط المؤشرات السياسية للتنمية الاقتصادية بنظام الإدارة الجيد، بقيام البلدان بالتركيز على الموضوعات التالية[18]:

- شفافية الحكومة، إذ يجب أن يبقى المواطنون على علم بالقرارات التي تصدرها الدولة ومبرراتها،
- محاربة الفساد الإداري،
- الحرية السياسية وأساليب التعبير السياسي،
- الحرية الفردية والتعبير الجماعي خاصة بوجود حرية الإعلام والصحافة بصحافة حرة ومسؤولة،
- واستقلالية القضاء متحررا من أي ضغوط أو تدخل.

أ-2) النمو الاقتصادي محدد للتنمية:

النمو في اللغة هو زيادة الشيء مع احتفاظه بمواصه الأصلية دون تغيير بالزيادة في القدرات. وهكذا يعتبر الاقتصاديون أن النمو الاقتصادي إحدى الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها جميع دول العالم قصد تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها بتحقيق الزيادة في السلع والخدمات وفرص عمل إضافية والقضاء على الفقر وتلوث البيئة[19]. وعلى المستوى التقني، يعتبر التجديد هو محرك النمو الاقتصادي الذي يتوقف عندما التقدم التكنولوجي يتمهل[20].

---

[18] سيني ندياي Seyni N'DIAYE، «إفريقيا والعولمة: دور الإصلاحات المؤسسية»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد ديسمبر 2001، ص ص 18-21.

[19] كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، ط. الدار الجامعية، دمشق، 1988، ص 70.

[20] بن عناية جلول، «أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2002)»، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي (فرع الطرق الكمية)، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء (الجزائر)، 2005، ص 65.

- تعريف النمو الاقتصادي:

يتمثل النمو الاقتصادي في زيادة مستمرة ومنتظمة نسبيا في الناتج الوطني الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه، ويحدث بتضافر عناصر أساسية ثلاث تتمثل في التقدم التقني[21] وزيادة عناصر الإنتاج (خاصة رأس المال) وتحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة[22].

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل باستبعاد التغيير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني، وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي[23].

يتحدد مستوى النمو الاقتصادي من خلال دراسة عدة مستويات نذكر منها[24]:

- معدل التغير في الإنتاجية قطاعيا لكل من العمل والأرض ورأس المال،
- معدل النمو الكلي وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة،
- ونسبة مساهمة الموارد غير المتجددة (البترول والغاز، المعادن...) والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية (كالسياحة مثلا) والأنشطة الخدماتية في إحداث التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

يتأثر النمو الاقتصادي بكل خلل يحدث بالبلد، هذا ما تؤكده الأزمة الاقتصادية والمالية لجنوب شرق أسيا سنة 1997 التي كبحت النمو في تلك الدول[25]، أضف تباطؤ النمو نتيجة عدة عوامل آخرها الاستقرار السياسي والاجتماعي[26]. ففي حالة التوظيف الكامل للموارد وتحقيق المنفعة الكاملة للطاقات الإنتاجية وباستخدام السياسات الكلية، يمكن أن يحقق النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

---

[21] يقصد بالتقدم التقني بالتغير الحاصل في المستوى العلمي نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية والمطبقة في المجال الاقتصادي.

[22] نزار سعد الدين العيسى، «مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق»، ط. الدار العربية الدولية & دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 41.

[23] السيد عطية عبد الواحد & آخرون، دور السياسة المالية في تحقيق: التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، ط. دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 218.

[24] خديجي عبد القادر، «دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود بنوك مالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 28.

[25] بابا عبد القادر، «سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في إطار التطورات العالمية الراهنة»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 85.

[26] تشارلز كلاو، «الاقتصاد العالمي: تباطؤ النمو وضعف الاستثمار»، مجلة الإداري، دورية شهرية متخصصة في الإدارة والأعمال تصدر عن دار الصياد، بيروت، ص ص 44-45، العدد 10، المجلد 24، أكتوبر 1998.

أما زيادة الطاقة الإنتاجية والتوسع فيها يعتبر عامل حيوي لكي يتحقق زيادة كبيرة ودائمة في الناتج الوطني في الأجل الطويل[27].

النمو الاقتصادي عملية تلقائية تحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة، وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها، وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو متوسط لكل فرد من أفراد هذه التشكيلة التي تسمى مجتمعا[28].
وعليه، قد تتم عملية النمو الاقتصادي بطريقة عشوائية وعفوية، وقد لا تكون بإرادة فاعلة واعية تدفع بالمتغيرات الاقتصادية نحو مسارات معينة لتؤدي إلى نتائج غير محددة منها النمو الاقتصادي، بل إن القوى والتغيرات العشوائية قد تؤدي إلى هذا النمو، فالزيادة الطبيعية في حجم السكان تؤدي في غالب الأمم إلى هذا النمو، حيث يزداد حجم القوى العاملة التي تندفع بوعي وبدون وعي سعيا منها لإشباع حاجاتها إلى استغلال مزيد من الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع والتي لم تكن مستغلة من قبل مما يؤدي إلى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي.

يرتبط حدوث النمو الاقتصادي بنوعية وكمية المصادر الطبيعية، نوعية وكمية الموارد البشرية، عرض ومخزون السلع الرأسمالية، التكنولوجيات المستخدمة، التوسع في الإنفاق الكلي، والتخصيص الأمثل للموارد ورفع الإنتاجية[29].

ويتحقق بالزيادة في القدرات الإنتاجية للمجتمع التي ينتج عنها زيادة في الناتج الوطني الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه عندما يزيد معدل النمو للناتج الوطني الحقيقي عن المعدل النمو السكاني خلال السنة مثل ما يوضحه الجدول التالي للنمو الاقتصادي العالمي للفترة 1997 ولتوقعات الفترة 2001-2007:

النمو حسب المناطق	***سنة 1997***	***الفترة 2001 – 2007***
النمو العالمي الإجمالي	3,2	3,2
الدول ذات الدخل العالي	2,8	2,6
دول منظمة للتعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE"(*)	2,7	2,5
الدول غير الأعضاء في منظمة "OCDE"	5,3	5,2
الدول النامية	4,8	5,2
دول شرق آسيا	7,1	6,6

[27] المرجع السابق لـ محمد ناجي حسن خليفة، ص 18.
[28] سعد حسين فتح الله، ط. التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 22.
[29] المرجع السابق لـ محمد ناجي حسن خليفة، ص 11 & ص 20.

دول أوروبا ودول أسيا الشرقية	2,6	5,0
دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	5,1	4.4
دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا	3,1	3,7
دول جنوب أسيا	5,0	5,5
دول الصحراء الإفريقية	3,5	4,1

الناتج المحلي الإجمالي على أساس أسعار السوق.
(*) Organisation de Coopération et de Développement Economique
تم توقيع اتفاقية المنظمة في 14/12/1960 في باريس بفرنسيا ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من 30/09/1961م. والأعضاء المؤسسين هم ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، اليونان، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا وتركيا. ثم انضمت دول أخرى تباعا: اليابان (1964)، فيلندا (1969)، أستراليا (1971)، زيلندا الجديدة (1973)، والمكسيك (1994).

المصدر: دريد عودة، «حسب تقرير البنك الدولي: شبح ركود اقتصادي في العام 1999»، مجلة شهرية إقتصادية تصدر عن الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت، ص ص 41-44، العدد 235، جانفي 1999.

الجدول رقم 01: النمو الاقتصادي العالمي للفترة 1997 والتوقعات للفترة 2001-2007

من الجدول، نلاحظ اختلاف معدل النمو الاقتصادي من منطقة لأخرى أو بلد لأخرى ومن فترة لأخرى. وفي سنة 2003، كانت هذه المعدلات وفق الجدول التالي:

الدولة / المنطقة / القارة	**معدل النمو %**	**الملاحظة**
الولايات المتحدة الامريكية	5,0	
الصين	9,1	
اليابان	2,5	
البرازيل	0,2 -	تراجع النمو مقابل 4,3% سنة 2002
روسيا الاتحادية	7,2	
إفريقيا	4,5	
شرق وشمال إفريقيا	5,0	
تونس	4,9	
المغرب	5,5	
الجزائر	6,8	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، «تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2003»، نوفمبر2003، الدورة الرابعة والعشرون.

الجدول رقم 02: معدلات النمو الاقتصادي سنة 2003 حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

وما يمكن قوله أيضا، أنه بتغير مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يتغير معدل النمو الاقتصادي وتوقعاته. ففي الولايات المتحدة الامريكية، يستمر النمو الاقتصادي في ظل العوامل الإيجابية مع وجود اختلالات قد تؤثر لاحقا على الاقتصاد الجديد يصعب تحديد حجمها أو التكهن بالمدى وعلى رأسها اختلال الميزان التجاري لمستويات غير مسبوقة[30].

[30] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «ظاهرة الاقتصاد الجديد في الولايات المتحدة الامريكية»، سلسلة خلاصات مركزة لدراسات وبحوث ومداخلات منتقاة في مجالات التنمية والاستثمار، السنة الثالثة، إصدار 1/00، ومصادر العدد مستقاة من مقالات للاقتصادي Gerard BAKER ظهرت بـ Financial Times خلال الفترة 13-17 ديسمبر 1999، أعداد متفرقة من مجلة The ECONOMIST، تقرير صندوق النقد الدولي World Economic Outlook لأكتوبر 1999، ومصادر إخبارية في الانترنيت لـ ABC وCNN وBBC، www.iaigc.org.

وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد أن صندوق النقد الدولي في تقاريره عدل من توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي، حيث خفض احتمال نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 4,3% لسنة 2005 بعد أن كانت توقعاته الأولية السابقة هي 4,9% لنفس السنة[31]. وبالرجوع لقياس معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، قدر معدل النمو الوطني حسب الإحصائيات الرسمية بـ 4,1% سنة 2002 و5,2% سنة 2004.

- العلاقة بين النمو والتنمية:

في أوائل الخمسينات من القرن العشرين، كان الناس كثيرا ما يستخدمون تعبيري "نمو" و"تنمية" كأنهما مترادفان يمكن استعمال الواحد بدلا من الآخر[32]. لكن التنمية الاقتصادية تختلف في مضمونها عن مفهوم النمو الاقتصادي من جانب أنها عملية إرادية مخططة، يتم التوصل إليها بواسطة إجراءات وتدابير معينة، يعبر عنها ببرامج وخطط وسياسات ونظرا لتعدد المدارس الاقتصادية تعددت التعاريف، غير أنه يجمعها قاسما مشتركا وهو كيفية مواجهة التخلف وتحديد عوامل التقدم الاقتصادي. ووفق مدخل لمفهوم التنمية البشرية، تختلف المداخل للنمو والتنمية الاقتصادية من بلد لآخر وفق حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي[33].

التنمية والنمو عبارة عن مفهومين مختلفين، لكنهما مرتبطين. إذ يقصد بالتنمية الاقتصادية أسلوب التوصل للنمو الاقتصادي، ولا تؤدي بالضرورة للنمو بدليل أن العديد من الدول الصناعية تعرف اليوم نمط نمو منخفض خلافا للتنمية التي عرفته منذ قرنين من الزمن. فالتنمية ظاهرة إجمالية لمفهوم

---

[31] ضياء مجيد الموسوي، «ثورة أسعار النفط 2004»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 81.

[32] المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت)، «اقتصاديات العالم العربي: التنمية منذ العام 1945»، لأصل كتاب بالإنجليزية مؤلف في مجلدين: الأول بعنوان «The economics of the BAKER Arab World» & الثاني بعنوان «The Determinants of Arab Eeconomic Development»، ترجمة وتعريب يوسف عبد الله صايغ، الجزء الثالث: «مقررات التنمية الاقتصادية العربية»، ط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص 81.

[33] المرجع السابق لـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ص ص 49-50.

كمي لفترة طويلة يقاس بتغيرات الإنتاج من سنة لأخرى[34]، فتحدث تغيرات في المجتمع بتوزيع الدخول بين الأعوان الاقتصاديين للرفع من قدرتهم الشرائية من خلال تحفيز الاستهلاك[35].

"مما لا شك فيه هو أن الاستثمار جوهري لعمليتي النمو والتنمية، وحيث يمكن التمييز بين اللفظين الأخيرين على أساس أن الأول يرتبط بالمحور العمودي للاستثمار أو رفع إنتاجيته والثاني يرتبط بالمحور الأفقي للاستثمار، أي زيادة حجمه الكلي، أي بمعنى آخر زيادة الهياكل والمرافق الإنتاجية والخدمية"[36].

التنمية الاقتصادية أشمل وأعم من النمو فهي تعني نموا بالإضافة إلى التغيير. فمثلا عملية النمو بالنسبة للطفل تعني التغيير في ناحية الوزن والطول من فترة لأخرى، أما التنمية بالنسبة للطفل فتعني التغيير في تصرفاته والتكيف مع الأوضاع المختلفة نتيجة للتعليم والتدريب وغيرها، أي أن النمو الاقتصادي يتعلق بعناصر قابلة للحساب الكمي بين فترة وأخرى.

يقتصر مفهوم النمو الاقتصادي على حدوث زيادة في الإنتاج والدخل الوطني. فان عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك تتضمن إجراء تغيرات جذرية في هيكل الإنتاج وفي طريقة استخدامه وتوزيع عناصره بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهي تعني تغيير شيء مع تحسينه باستخدام حدث أو إجراء إداري[37].

عكس النمو الاقتصادي، فان التنمية الاقتصادية هي عملية تحدث تغييرا شاملا ومتواصلا في زيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسنا في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة كما تحدث تحسنا في نوعية الحياة وتغيرا هيكليا في الإنتاج، وهي تتطلب وجود سلطة تقوم بتوجيه السياسة الاقتصادية. فالنمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية لأنه وحده يمكن من رفع مستوى المعيشة، فهو أحد العناصر الأساسية لإحداثه.

---

[34] SEPOT Jean-Yves, «L'économie du monde», ed. Nathan (2°ed.), Paris, 2000, p. 4.

[35] إسماعيل حسن عبد الباري، «أبعاد التنمية»، ط. دار المعارف (الطبعة الثانية)، القاهرة، 1982، ص 36.

[36] أوكيل محند سعيد، «معضلة النمو الاقتصادي وآفاقه في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر، المنعقد بفندق الأوراسي بالجزائر أيام 14 و15 نوفمبر 2005.

[37] المرجع السابق أ. الدوري محمد أحمد، ص 52.

يرتبط النمو الاقتصادي بكيفية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد ككل، وهو بالتالي يخفف من مشكلة الندرة[38]. وأن زيادة الدخل الوطني دون حدوث تغيرات ببنيانه نمـو وليس تنمية، بينما إذ صاحب هذه الزيادة تغير في الهيكل الاقتصادي اعتبرت العمليـة تنميـة[39]. إذا كانت التنمية تعتبر، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي المعيار الأساسي لتقيـيم إنجـازات أي نظـام اقتصادي اجتماعي، فإن النمو الاقتصادي الذي تعبر عنه أرقام الدخل الوطني من خـلال تطـوره السنوي، هو الشرط الضروري لكل تنمية، وإن كان غير كاف. فالنمو إذا تحقق، يمكن ألا يؤدي إلى تنمية إذا لم ترافقه إجراءات اجتماعية ملموسة لصالح أكثرية الناس، وبالمقابل فإن التنميـة لا يمكـن التفكير فيها بدون معدلات نمو معقولة. وإذا كان مؤشر النمو هو مؤشر بسيط، فالتنمية هي مؤشر مركب. وإذا كان مؤشر النمو هو مؤشر اقتصادي بالت، فالتنمية هي مؤشر اقتـصادي اجتمـاعي سياسي. فلا نمو بلا تنمية[40].

النمو هو توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي، أما التنمية فإنها عبارة عن تغييرات مرحلية تقود إلى تغييرات وتحولات في النظـام الاقتـصادي والاجتمـاعي. والتنمية الاقتصادية هي قبل كل شيء نمو اقتصادي بزيادة في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان.

أ-3) أهداف التنمية الاقـتصادية:

على مستوى الاقتصاد الكلي، نجد أن للتنمية الاقتصادية أهداف عدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير متطلبات المعيشة الأحسن والأفضل عن طريق رفع الأداء الاقتصادي للمجتمع.

ـ الأهداف العامة للتنمية الاقـتصادية:

من التعاريف سابقة الذكر، تضمنت أهداف التنمية الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها، سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو في الجانب الإداري والتشريعي والتنظيمي، والتي في مجملها تسعى إلى خدمة الإنسان ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

---

[38] المرجع السابق ـ محمد ناجي حسن خليفة، ص 7.

[39] المرجع السابق ـ نعيم الظاهر، ص 101.

[40] قدري جميل، «واقع النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الوطني»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتـصادية السورية، دمشق، 2005.

- استمرار تطور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أي بشكل عام تنمية وسائل الإنتاج والقوى العاملة،
- كون التنمية إنسانية الهدف، تسعى إلى إشباع احتياجات المجتمع وتحقيق آماله"[41]، فهي تعمل على الاستمرار في زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والتي لا تتحقق إلا برفع مستواهم المادي والمعيشي وذلك بزيادة معدل نمو الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه بصفة مستديمة،
- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي واستقراره، الاستقلال السياسي لأية دولة يعتبر شكليا دون الحصول على الاستقلال الاقتصادي الذي يكمن في القضاء على التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية وما لها من تأثيرات على استقرار اقتصاديات الدول المتخلفة،
- إيجاد علاقات إنتاج جديدة تتفق والتغيير الحاصل في قوى الإنتاج مثل القضاء على أنواع الاستغلال الفاحش لليد العاملة وحرمان الإنسان من ثمار التنمية والإنتاج،
- تطوير المجتمع ثقافيا وحضاريا، وذلك بالقضاء على التقاليد والعادات والسلوكات الرافضة لبعض النشاطات أو احتقارها والقضاء على الجهل والفقر والمرض،
- العمل على تصحيح الانحرافات الهيكلية الموجودة في مجال الإنتاج والاستهلاك والتصدير، وتثبيت القيم والعلاقات والمثل والأهداف الجماعية،
- تحقيق العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للدخل الوطني، وتمكين كل فرد من حقه في العيش الكريم والحصول على ثمار جهده،
- واستثمار الموارد الطبيعية والمالية والبشرية على أكمل وجه إلى جانب الاستثمار الثقافي والعلمي والتكنولوجي.

- أهداف التنمية الاقتصادية للدول النامية:

لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، يمكن تحديد أربع أهداف أساسية لها هي زيادة الدخل الوطني، رفع مستوى المعيشة، تقليل التفاوت في الدخول والثروات، وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني[42].

---

[41] رشاد أحمد عبد اللطيف، «أساليب التخطيط للتنمية»، ط. دار القاهرة، القاهرة، 2002، ص 19.

[42] لمزيد من الاطلاع حول مسائل التنمية الاقتصادية ومشاكلها وأوجه التدخل الحكومي لإنعاشها، أرجع إلى:
HEILBROER Robert L. & THUROW Lester C., «Comprendre la macroéconomié», Traduit de l’américain par LAVERGNE Philippe (de) du livre sous titre :

ـ زيادة الدخل الوطني الحقيقي:

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول وأهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة من أجل رفـع المستوى المعيشي للسكان والقضاء على ظاهرة الفقر، ويقصد بزيادة الدخل الوطني بالزيادة في الدخل الوطني الحقيقي لا النقدي والذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفـة خلال فترة زمنية معينة، والزيادة في الدخل الوطني الحقيقي تتوقف على إمكانيات الدولـة الماديـة والفنية، فكلما توفرت أموال أكثر وكفايات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، إضافة إلى معدل الزيادة في السكان، فكلما كان معدل الزيادة في الـسكان كـبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الوطني الحقيقي[43]. ولهـذا يتحقق النمو في دخل الفرد من الناتج الوطني عندما يزيد معدل النمو للناتج الوطني الحقيقـي عـن المعدل النمو السكاني خلال السنة[44].

ـ رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها. ويمكن قياس مستوى معيشة الأفراد على أساس متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هـذا المتوسط مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته، والعكس كلما كان منخفضا، كلما دل ذلك على انخفاض مستوى معيشته. لذلك تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد[45]، حتى يتسنى رفع مستوى المعيشة للأفراد المرتبط بالتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل الوطني من جهة أخرى. فنصيب دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي هو نتيجة قسمة إجمالي قيمة الناتج الوطني الحقيقي على إجمالي عدد السكان، وهو يستخدم كمقياس لمستوى المعيشة. إن زيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني، تجعل من المتعذر تحقيق زيـادة في متوسـط نصيب الفرد من هذا الدخل، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة. فيجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا بالتحكم في معدل المواليد من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل الوطني بين السكان[46].

«Understanding Macroeconomics», ed. Prentice-Hall, Inc Englewood cliffs, New Jersey, 1983, USA, ed. Eonomica (6°ed.), Paris, 1986, pp. 378-395.

43 المرجع السابق لـ كامل بكري، ص 70.

44 المرجع السابق لـ محمد ناجي حسن خليفة، ص 27.

45 تبيـن دراسة للبنك الدولي شملت 64 بلد أن رفع دخل المجموعات الفقيرة بـ 1% يؤدي إلى خفض معدل الـولادات بـ 3%.

46 المرجع السابق لـ كامل بكري، ص 71.

- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

إن التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث نلاحظ في معظم الدول المتخلفة أنه رغم انخفاض الدخل الوطني وانخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فهناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات، حيث تستحوذ فئة صغيرة من الأفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته كما تحصل على نصيب عالي من دخله الوطني، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من ثروته، كما أنها لا تحصل إلا على نصيب متواضع من دخله الوطني. وتؤدي هذه الحالة إلى حدوث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه ذلك لأن الطبقة التي تستحوذ كل الثروة ومعظم الدخل لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك[47]، وهي عادة ما تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول، بعكس الحال بالنسبة للطبقات الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال. وهذا الجزء الذي تكتنزه الطبقة التي تستحوذ كل الثروة ومعظم الدخل يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال، ذلك لأنه لو كان قد أعيد إنفاق دخول الأفراد على شراء السلع والخدمات في السوق، لعمل ذلك على زيادة نشاط الأعمال، وبالتالي إلى زيادة تشغيل العمال. ولهذا فإن تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات يعد من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها[48].

- وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

تغلب الزراعة على النشاط الاقتصادي للدول المتخلفة، فهي مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل الوطني. وقد سيطرت الزراعة على اقتصاديات هذه الدول مما يجعلها تتعرض لاضطرابات وتقلبات اقتصادية شديدة، نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار، فإذا كان المحصول الزراعي وفيرا، أو ارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية، فسوف ينعكس إيجابيا على الاقتصاد حيث يعرف الانتعاش والرواج، أما إذا حدث وجاء المحصول قليلا نتيجة لنقص مياه الري أو لإصابته بآفة من الآفات أو تدهورت أسعاره في الأسواق العالمية فإنه سوف ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني لهذه الدول أين تعرف انتشار للكساد والبطالة. وما يجب ذكره هو أن التقدم في ميدان التنمية الزراعية في البلدان النامية لم يكون في المستوى المطلوب خاصة إذا ما قارناه مع ما هو متاح فيها من موارد مختلفة. وعليه

---

[47] بين كينز عند دراسته لدالة الاستهلاك اتجاه الميل الحدي للاستهلاك للانخفاض كلما ارتفع الدخل بحيث يكون $\partial c/\partial yd<c/yd$ أي أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك.

[48] المرجع السابق لـ كامل بكري، ص 73.

فإن فتح السوق من قبل دولة، قد يسمح لها ببيع الفوائض الزراعية وتوسيع تجارتها الخارجية من أجل تدعيم تنميتها الاقتصادية[49].

وعلاوة لأهمية الزراعة، نضيف أهمية تنشيط الصناعة والخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية، فاتخاذ سياسة التصنيع يدفع التنمية إلى الأمام خاصة عن طريق إحلال الواردات وتحويل هذه الصناعات للتصدير فيما بعد أي ما يعرف بـ "تنمية الصادرات"[50].

ب) التخلف والتنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي الانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم من خلال تطوير النشاط الاقتصادي (خاصة الإنتاجي) باتخاذ الإجراءات والتدابير الواعية والهادفة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج السلعي وترقيته وزيادة الدخل الحقيقي للفرد من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

ب-1) تحديد التخلف الاقتصادي:

"إن الفقر والجوع والمرض والجهل ونقص الفرص للتنمية الذاتية هي قدر غالبية العظمى من الناس في البلاد المتخلفة"[51]. والفقر هنا ليس جديدا، وإنما الجديد هو إدراك هذا الفقر والأمل بإمكان عمل شيء للقضاء عليه. وباعتبار حق العمل هو حق أساسي من حقوق الإنسان، تعهدت جميع الدول في قمة كوبنهاجن (Copenhagen) الاجتماعية لسنة 1995 بوضع خطط للقضاء على التخلف والفقر وتحقيق العمالة الكاملة في بلدانا خلال آجال محددة[52]. فيجب محاربة الفقر والتخلف، بالبحث عن القدرات الكامنة الموجودة، فالفقر ليس بأمر حتمي يجب القبول به، كما يقول الإمام الغزالي: "عجبت لأمة تبكي لفقرها وكنزها تحت قدميها".

---

[49] MADAULE Stéphane, «Commerce et développement: Cas des céréales», ed. L'Harmattan, Paris, 1990, p. 103.

[50] بوطمين سامية، «انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 112.

[51] محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & أحمد زهير شامية، «مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)»، ط. دار الثقافة للنشر والتوزيع (الطبعة الثانية)، عمان، 1998، ص 383.

[52] نبيل مرزوق، «البطالة والفقر في سورية»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005.

يوصف التخلف بكثير من الدول التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي، والدول المتأخرة هي تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني والتكنولوجي، بحيث يترتب على ذلك عادة شيوع الفقر بين سكانها[53].

- تعريف التخلف:

ينظر علماء الاقتصاد للتخلف على أنه مرتبط بفشل المجتمع في استغلال موارده المادية والطبيعية استغلالا كاملا بسبب عدم كفاية رؤوس الأموال وسوء طرق وسائل الإنتاج وعجز الحكومة على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة[54]، فيعتمد البلد أو المجتمع أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي. وإن كان البعض اعترض على مصطلح «التخلف» على أساس أنه لا يفرق بين الركود والنمو، فمسألة التخلف نسبية وليست مطلقة[55].

التخلف الاقتصادي هو أمر نسبي، لا يعني بالضرورة الفقر في الموارد الطبيعية، وإنما هو الافتقار إلى الوسيلة التي يمكن بواسطتها استغلال هذه الموارد بطريقة أكثر فاعلية. فالتخلف ليس بداء، ولا هو حتى مرض مزمن.

تعددت واختلفت تعاريف التخلف الاقتصادي من اقتصادي لآخر، كل حسب فرضياته وتوجهاته، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

- التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل، مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك رأس المال ومقارنة ذلك النصيب بالأرقام المماثلة الخاصة بالدول المتقدمة،
- التخلف الاقتصادي في مدلوله نشاط اقتصادي متعثر، يتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك والرخاء مع وجود العوامل الكامنة المؤدية إلى التقدم والازدهار[56]،
- التخلف الاقتصادي هو ما يعكس انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وهذا ما يعتمده غالبية الاقتصاديين والمنظمات الدولية،

---

[53] عمرو محي الدين، «التنمية والتخطيط الاقتصادي»، ط. دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 30.
[54] المرجع السابق – رشاد أحمد عبد اللطيف، ص 14.
[55] المرجع السابق – عمرو محي الدين، «التنمية والتخطيط الاقتصادي»، ص 32.
[56] المرجع السابق – كامل بكري، ص 10-9.

- والتخلف الاقتصادي مرتبط أساسا بوضعية النشاط الاقتصادي والاجتماعي السائد في دولة معينة وفي الجوانب الكمية والنوعية لذلك النشاط والتي تكون متدنية أو منخفضة في مستوى تطورهـا قياسا إلى الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة أو المتوفرة لتلك الدولة ومقارنة ذلـك المـستوى التطوري مع الدول المرتفعة في مستوى تقدمها وتطورها.

ـ خصائص التخلف:

انطلاقا من سرد عدد من تعاريف لنشوء ظاهرة التخلف في دول العالم، يمكن أن تحدد عدد من خصائص للتخلف نذكر منها:

- اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والموارد المادية، فيظهر الانفجار السكاني وتنخفض مستويات التراكم الرأسمالي[57]،
- اختلال الهيكل الإنتاجي وانخفاض الإنتاجية في كل القطاعات الاقتصادية على السواء،
- تفشي ظاهرة البطالة المقنعة، فيزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الـساعات اليوميـة المعتادة في فترات الركود، ويكون استخدام العمال غير كامل ليمثلون إمكانيات فائـضة وغـير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية،
- واختلال هيكل الصادرات، إذ تعتمد على تصدير المواد الأولية والمواد الخـام والمحروقـات دون غيرها.

ـ أسباب التخلف:

بعد أن تعرفنا على مختلف تعاريف التخلف وخصائصه، يمكن أن تحدد أسباب نشوء ظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية:

- أسباب جغرافية وبيئية، حيث يلاحظ أن معظم الدول المتخلفة تقع في المناطق الحارة أو الجافة (وإن كان هذا أحيانا غير واقعي)،
- أسباب اقتصادية واجتماعية كعدم توفر الموارد الطبيعية أو عدم استغلالها بصفة مثلى لعدم توفر المهارات الفنية،
- عدم الاهتمام بالتنمية البشرية، حيث تشير الدراسات الحديثة أن نقص رأس مـال لا يفـسر إلا جزء من التخلف، إذ هناك عوامل أخرى تتعلق بالصحة والتربية والتنظيم والتسيير، فـالفقر في

---

[57] المرجع السابق لـ عمرو محي الدين، «التنمية والتخطيط الاقتصادي»، ص 81.

الدول النامية حسب تقرير التنمية البشرية يترافق أيضاً مع العمل ليصدق عليهم (حسب التقرير) تعبير «العاملون الفقراء» نتيجة غياب أي فرصة للدخل والقبول بأي نوع من العمل يكفل حداً أدنى من مستوى المعيشة، فمشكلة الفقر لا تتوقف عند العاطلين عن العمل بل تنسحب إلى أولئك العاملون بأجر في القطاع المنظم العام والخاص بالإضافة إلى جزء من العاملين في القطاع غير المنظم والحرفيون والعاملون لحسابهم الخاص[58].

- انتشار الفساد الإداري الذي يلغي كل المعايير العقلانية في إدارة الاقتصاد الوطني، وما له من آثار اجتماعية من فقدان ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها الرسمية وتراجع العدالة الاجتماعية وآثار اقتصادية سلبية كسوء استعمال القروض وتراكم الديون وآثار أخرى على البيئة وخاصة في الجنوب.
- وأسباب سياسية التي ترجع تخلف بعض القطاعات خاصة القطاع الصناعي للمخلفات الاستعمارية.

ب-2) العوامل الإيجابية للخروج من التخلف:

للخروج من ظاهرة التخلف، يكون من الضروري تحقيق معدلات نمو اقتصادي متواصلة وديناميكية. يتغير هذا النمو من فترة لأخرى حسب توفر عوامل مؤثرة عليه من توفر عوامل طبيعية ورؤوس أموال وعامل بشري وتكنولوجيا وتجارة خارجية.

- العوامل الطبيعية:

تتمثل العوامل الطبيعية في الأرض، ونعني الأرض بالمعنى الواسع فلا تقتصر على سطح الأرض بل تمتد لتشمل ما حول الأرض وما عليها وما في جوفها، فنحن بصدد التكلم عن الأرض الزراعية، المعادن الباطنية، المياه، الموقع، والمناخ.

لاشك أن وفرة الموارد الطبيعية ونوعيتها وكيفية استخدامها تعتبر من أهم العوامل المحددة لإمكانيات النمو الاقتصادي، فمن أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي للبلد هي درجة خصوبة أرضها، ووفرة المياه بها الذي يتأثر هو بدوره بنوعية المناخ الذي يسودها، فهو يؤثر على توزيع الغطاء النباتي الطبيعي للإقليم وعلى الغلاة الزراعية وأنواعها.

---

[58] المرجع السابق لمقال نبيل مرزوق، «البطالة والفقر في سورية».

أما بالنسبة للإنتاج الصناعي فهو دائما يحتاج إلى محصلات الإنتاج الزراعي وكذا على المواد الأولية المتمثلة في موارد البلاد الباطنية، كما لا يجب تجاهل أهمية الموقع من حيث السواحل، والمواصلات المحيطة طرق التجارة، والبلدان المجاورة. لكن التنمية والنمو الاقتصادي الذي يعتمد على الاستخدام المكثف لمصادر الطاقة والمعادن، وهو ما يؤدي للإسراع بنفاذ رصيد الموارد الطبيعية قبل السماح باكتشاف بدائل قريبة لها[59].

إن توافر كميات ونوعيات من الموارد الاقتصادية سوف يمكن من تحقيق عملية نمو وتحقيق الزيادة في مستوى معيشة أفراده بصورة أفضل وبمعدل أسرع من بلد آخر لا تتوفر فيه مثل هذه الموارد ولا يحسن استخدامها، فمن أجل النمو الاقتصادي يجب أن تكون هناك تعبئة كاملة لكل الموارد بهدف إحداث تغيرات هيكلية ووظيفية اقتصادية حتى نستطيع من زيادة حجم وكفاءة الطاقة الإنتاجية لضمان تحقيق زيادات مستقرة ومستمرة لتيار من الدخل الحقيقي في المستقبل، وبهذا يرتبط النمو ارتباطا مباشرا بكم، بكيف وباستخدام ما يتاح من موارد طبيعية وبشرية[60].

- رأس المال:

يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ولمعدلات تغيرها وعليه فهو المسؤول الأول عن مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو الذي يستحدث بها.

تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني وينظر إليه عادة كنسبة بين قيمة الإنتاج الموجه فعلا للتكوين الرأسمالي في المجتمع من جهة وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى، ولاشك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تضع مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها وذلك بإقامة مصانع جديدة وتوسيع القائمة منها، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات والتكنولوجية الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية ومن ثم في رفع مستوى الإنتاج الوطني[61].

---

[59] صالح عصفور، «الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 05، 2004، ص 3.
[60] محمد مندور & أحمد رمضان، «اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية»، ط. الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 16.
[61] المرجع السابق لـ محمد عبد العزيز عجمية & محمد علي الليثي، «التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها-سياساتها»، ص 42.

ومن حيث المبدأ فإن طريقة تكوين رأس المال يمكن أن تكون تراكمية، فإذا ما أدى تكوين رأس المال إلى زيادة الإنتاجية بنسبة أكثر من معدل النمو السكاني فإن المعدل الحدي للادخار سوف يرتفع وسوف يسمح ذلك بتحقيق المزيد من التكوين الرأس المالي أو بمعنى آخر فإن التكوين الرأسمالي يمكن أن يغذي نفسه بنفسه.

- العامل البشري:

يتمثل العامل البشري في السكان كمصدر رئيسي للقوة العاملة والمتمثلة في ذلك الجزء من السكان الذي ينتج ليس فقط لاستهلاكه وتأمين حاجته وإنما ينتج أيضا لاستهلاك وإعالة الفئات الأخرى من السكان غير المنتجين. وعلى هذا الأساس يعتبر الإنسان أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد، وهو المنتج للسلع والخدمات والمنافع وهو مستهلكها أيضا، وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج تبادل واستهلاك وما يرتبط بها من وظائف أخرى من ادخار واستثمار وبناء طاقات إنتاجية جديدة، بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب، إنما تتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان.

وفي هذا الصدد، يجدر التنبيه إلى أننا عندما نتكلم عن الجوانب الاقتصادية للموارد البشرية، فإننا نتحدث عن التنمية البشرية التي تقرها الأمم المتحدة منذ سنة 1990 عندما أصدرت التقرير الأول عن التنمية البشرية[62]، وأنه يجب أن لا يقتصر على الجانب الكمي لها، وإنما يشتمل أيضا على القدرات التنظيمية وما يتمتع به العدد الكلي للسكان من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة.

إن التقدم الاقتصادي الذي يتمتع به حجم معين من السكان وكذلك مستوى اللياقة الصحية والمهارات المكتسبة، والقدرات التنظيمية بالإضافة إلى مجموعة العوامل المؤسسية التي تنظم توزيع الجهد البشري الكلي اللازم لتحقيق قدر معين من الناتج الوطني وتنظيم توزيعه بين السكان بهدف تعظيم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل، كلها من العوامل التي تحدد فعلا القوة الاقتصادية والحضارية لحجم سكاني معين. وهكذا فإن الكم البشري لبلد ما قد يكون مصدرا لقوة اقتصادية وحضارية نشطة وفعالة يتفاعل مع أي حجم من الموارد الطبيعية لتحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية، ومن ثم يكون نمو هذا الكم البشري أو تزايد السكان مرغوب فيه (كما هو الحال في الدول المتقدمة) وإما أن يتحول حجم السكان كبيرا أم صغيرا كان إلى مجرد كم بشري خامل لا

---

[62] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، «اتجاهات حديثة في التنمية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 49.

يؤثر في المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه ومن ثم لا يمكن أن يوصف تزايده أو نموه إلا "بالانفجار" أو "التضخم" وهذا ما ينطبق على حالة الدول المتخلفة.

ـ الاكتشاف والاختراع:

يبدأ النمو بتحسينات بدائية إلى حد ما في المصانع الصغيرة التقليدية تتيح إنتاج نفس الكمية من البضائع بالتالي تكلفة أقل من الكميات المدخلة في الإنتاج، ونمطيا ستكون هناك بعض الزيادة في نفس رأس المال، وإذا استمرت تمكن من إحداث تغيرات كبيرة في الاستثمار بتوسيعه وبذلك زيـادة في الإنتاج الذي سيؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي[63].

إن النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الجديدة تحفز التغير التكنولوجي والذي يعمل بدوره علـى إيجاد فرص أو أسواق جديدة تدفع بعملية النمو للأمام، كما أن التقدم التكنولوجي يقلل من المعـدل المستخدم من الموارد أو المدخلات لكل وحدة من الإنتاج، وكذلك المخلفات التي يتم التخلص منها، وبذلك يمكن تلخيص أهمية التكنولوجيا في سير عجلة النمو فيما يلي[64]:

- إدخال أو اختراع سلعة جديدة لا يعرفها المستهلك أو سلعة تنتج بنوعية جديدة،
- استخدام وسيلة جديدة في الإنتاج، بمعنى استخدام طريقة جديدة لم تختبر في الصناعة، ولا يقتصر ذلك على طريقة إنتاج معينة نتيجة اختراع علمي، ولكن يمكن أن تكون أساليب فنيـة قديمـة ولكنها استخدمت بطريقة جيدة،
- إضافة أسواق جديدة،
- اكتشاف مواد جديدة من المواد الخام أو المواد النصف المصنعة،
- وإحداث تنظيم جديد في الصناعة (مثل تكوين احتكار أو حل احتكار قائم).

ـ التجارة الخارجية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الخارجية من أهمية في العصر الحـديث، فهـي تلعب دورا كبيرا في تفعيل عملية النمو والتنمية الاقتصادية وخاصة في حالة الـدول ذات الأسـواق الضيقة أو التي لا تتوفر لديها كميات كافية من الموارد الاقتصادية المختلفة.

[63] أفريت هاجن، «اقتصاديات التنمية»، ط. مركز الكتب الأردني، عمان، 1988، ص 50.
[64] فايز إبراهيم الحبيب، «التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية»، ط. جامعـة الملـك سـعود، الريـاض، 1985، ص 41.

تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في التنمية الاقتصادية، فنمو حجم الصادرات يؤدي إلى زيادة وتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات فرص التشغيل واستخدام الطاقة الإنتاجية، وبالتالي نمو الواردات، فينعكس كل ذلك على الموجودات من السلع الاستهلاكية المرتبطة بارتفاع مستويات المعيشة وبتوافر السلع الاستثمارية وما يتصل بها من تقدم وتنمية ورفع مستوى كفاءة الاقتصاد الوطني واستخدام موارده الاستخدام الأفضل. وانطلاقا من ذلك فان الارتباط بين التجارة الدولية والتنمية يستوجب توفير بيئة اقتصادية دولية ملائمة ونظام تجاري مساند لعملية التنمية[65].

تقوم التجارة بين الأمم على أساس اختلاف دول العالم اختلافا كبيرا فيما بينها من حيث مزاياها الطبيعية أو المكتسبة حيث أن عوامل الإنتاج تتوزع بينها بشكل غير عادل، فبعضها غني برؤوس الأموال والأخرى بالموارد الطبيعية أو اليد العاملة الماهرة إلى غير ذلك من مقومات أساسية لتطوير الجهاز الإنتاجي للدول، وهنا تبرز الحاجة القصوى لقيام التجارة بين الدول، خاصة بالنسبة للدول النامية فمن النادر أن نلاحظ صناعة أو زراعة ذات شأن في أي دولة نامية ليست لها علاقات مهمة مع البلدان الأخرى، إما لتجهيزها بالمعدات والتكنولوجية أو المواد الأولية أو للحصول على الخبرة الفنية.

وعليه فإن التجارة الدولية تمكن هذه الدول من أن تشغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة عبر توزيع مواردها بين مختلف الاستعمالات بما يتناسب مع تنظيم حجم الناتج الكلي لها، وهذا يعني أن المستهلك يحصل بدخله المحدود على أكبر قدر من السلع لأن التجارة الدولية والمنافسة بين المنتجين لا يؤديان إلى تعظيم الإنتاج فقط، وإنما إلى تقليل الأسعار إلى أدنى حد ممكن أيضا. وفي الوقت نفسه فإن زيادة الإنتاج وارتفاع الدخل يؤديان إلى زيادة نسبة الإدخار، وبالتالي تهيئة وتمويل الاستثمارات المطلوبة لتوسيع الإنتاج وتطويره واستغلال التقدم العلمي والتقني الذي يؤدي إلى إدخال منتجات وطرق إنتاجية جديدة أو تطوير القديمة منها وتحسينها، وكل ذلك جعل الارتباط وثيقا بين نمو التجارة والنمو الاقتصادي في المجتمع[66].

---

[65] حشماوي محمد، «التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص ص 82-83.

[66] فرهنك جلال، «التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص ص 56-57.

ج - 3) محاربة التخلف للتنمية الاقتصادية:

التخلف هو انعكاس لحالة أو ظاهرة اقتصادية واجتماعية متدنية ومتأخرة في مستوى تطورها وتقدمها، تسود في زمان ومكان معين ومجتمع أو دولة معلومة. وهذه الحالة ليست ثابتة بصورة دائمة من جانب كما أنها ليست مطلقة من الجانب الأخر. بل هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية متغيرة وفي نفس الوقت نسبية، لذلك يصعب إيجاد تعريف واحد محدد وشامل ودقيق لمعنى التخلف الاقتصادي.

تبدأ محاربة التخلف بمعالجة قضية البطالة والفقر بإعلاء المبادئ الأخلاقية العليا التي تستأنف الفساد والهدر والابتذال والتخريب والانحلال، وبسيادة الدستور والقانون الضامنان للعدالة والمساواة، واحترام الحقوق العامة للدولة والشعب والحقوق الخاصة للمواطنين وتوفير شروط ازدهارها، والتوظيف الأمثل لجميع الإمكانيات والطاقات في تحقيق التقدم والرفاه العام، وإزالة جميع أشكال التوظيفات المالية والبشرية التي تحد من حريات المواطنين، وتحويلها إلى توظيفات أخلاقية وطنية منتجة ومبدعة[67].

ـ الفقر عائق للتنمية والنمو:

يعد الفقر من المواضيع الشائكة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ليصبح آفة عالمية يضرب جذوره في أغلب الدول ولتوسع رقعته لمعظم الدول النامية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد العالمي قد توسع بمقدار خمسة أمثال في العقود الأربعة الماضية، فإنه لم يستأصل حدة الفقر، وزادت من حدته مع تنامي عصر العولمة[68].

أكد تقرير للبنك الدولي أن الهجرة الدولية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة قد تساعد في محاربة الفقر من خلال التحويلات التي يرسلها العاملون في الخارج إلى ذويهم في الوطن الأم. ولكن المشكلة أن الدول المصدرة للهجرة تتعرض لاستنزاف الخبراء والعقول نتيجة لتلك الهجرة. فقد حللت الدراسة في هذا الإطار البيانات التي جمعها من خلال مسح لعدد من الأسر في المكسيك وغواتيمالا والفليبين، حيث لاحظت أن العائلات التي سافر أحد أبنائها للعمل في الخارج تحقق دخلا أعلى.

[67] عارف دليلة، «البطالة والفقر: أسبابهما وعلاجهما»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005.

[68] أندرو بيرج BERG Andrew & آن كروجر KRUGER Anne، «تعويم جميع المراكب: لماذا يساعد الانفتاح على الحد من الفقر»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2002، ص ص 16-19.

وأشار البنك الدولي إلى الآثار الجانبية لظاهرة هجرة العمالة من دول إلى أخرى وخاصة أن العمال المهرة وذوي المستوى التعليمي المرتفع هم الذين يتركون بلادهم ويجدون فرص عمل في الخارج مما يؤدي إلى استنزاف الخبراء والعقول من تلك الدول[69].

يؤدي التوزيع غير العادل للدخل وانخفاض المستوى المعيشي لبعض الفئات عادة إلى تعميق ظاهرة الفقر بكل أشكاله، ولزيادة الأثرياء ثراء والفقراء فقرا، ويفوق حاليا عدد الفقراء في العالم عن 520 مليون[70].

حاول العالم بمؤسساته ومنظماته المختلفة مكافحة الفقر، ولكن دون جدوى وباءات المحاولات بالفشل لحد الآن، فكان للزيادة المفرطة في عدد السكان وزيادة التفاوت في الدخول (والتي اشتدت في الثمانينات من القرن الماضي) أثر في إفشال جهود البلدان النامية للحد من الفقر وتخفيض عدد السكان الفقراء، وكل انكماش اقتصادي يؤدي إلى انتكاس المكتسبات السابقة في التقليل من الفقر والعمل على رفع مستوى المعيشة. ويزداد دور الدولة في ظل التحرر الاقتصادي تطوير الهياكل القاعدية في الريف[71] بالاعتبار أن الفقر يزداد حدة بالريف.

الفقر هو عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائق أو كاف[72]، فهو العجز الكلي أو الجزئي للفرد والأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية التي تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء والملبس وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات وتدني الأوضاع الصحية بتفشي الأمراض وتدهور السكن والمحيط البيئي وانخفاض المستوى التعليمي مع قلة الحصول عليه وغيرها من المظاهر المقللة من الشأن الإنساني[73]، حتى أصبح يقال أن الفقير هو الشخص الذي لا تقوم فقرات ظهره. وعليه يعرف "خط الفقر" أو "عتبة الفقر المطلق" بأنه المستوى من الدخل الذي لا يمكن دونه للسكان الحصول على السلع والخدمات الأساسية الاستهلاكية والغذائية[74].

---

[69] مقال في البيان، «الهجرة تساعد على محاربة الفقر»، 15 نوفمبر 2005، السنة السادسة والعشرون، العدد 9281، منشورات مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، دبي.

[70] مجدي باشا رابح، «لعنة الفقر وضرورة رفع تحدياته»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر، المنعقد بفندق الأوراسي بالجزائر أيام 28-30 جوان 2003.

[71] سعد طه علام، «دراسات في الاقتصاد والتنمية»، ط. دار طيبة للنشر والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003، ص 188.

[72] علي عبد القادر علي، «الفقر: مؤشرات القياس والسياسات»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 04، 2003، ص 3.

[73] سجنون محمد، «ظاهرة انتشار الفقر في الدول النامية وسياسات الحد منها»، مجلة العلوم الإنسانية، علمية محكمة نصف سنوية، جامعة منتوري-قسنطينة، السنة الأولى، العدد 20، ديسمبر 2003، ص ص 207-220.

[74] المرجع السابق لـ محمد عدنان وديع، «مفهوم التنمية»، ص 3.

لقياس نسبة الفقر على الصعيد الدولي، أصبح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دليل للتنميـة البـشرية على أساس ثلاث مكونات رئيسية هي التعليم (باستخدام مؤشر متوسط مرجح لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين) والصحة (باستخدام مؤشر توقع الحياة عند الميلاد) والدخل (باسـتخدام مؤشـر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وبالرغم البرنامج الدولي لتحقيق النمـو وتخفـيض أعداد الفقراء ومبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة، إلا أن معظمها ظل في نفس المكان، وانزلق البعض منها، خاصة في جنوب القارة الإفريقية[75]. وما يلاحظ توفر قدرات إنتاجية خاصة المواد الأولية بالبلدان النامية لكن قدراتها على استغلالها بسيطة، وعليه يمكن تصنيف الفقر إلى فقر الدخل وفقر القـدرات أي افتقار القدرة لاستغلال تلك الوفورات.

يرى البعض أن النمو الاقتصادي جلب بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فهو مناخ مناسب للفقر وعدم تساوي الدخل وتفاقم المشاكل الخاصة بتوزيعه. كما يرى البعض أن النمـو الـسريع خاصـة المصحوب بتغير تكنولوجي قد يكون مصدر لعدم الأمان خاصة للعمال فهـم يواجهـون احتمـال الاستغناء عنهم.

إن الفقر المادي ظاهرة منتشرة على نطاق واسع في البلدان العربية، وهي ليس إلا جزء من المـشكلة، فالرعاية الصحية المتدنية أو المفقودة أو انحصار فرص الحصول على التعليم الجيـد وتـدهور البيئـة السكانية[76]. وفي الجزائر في السنوات الأخيرة، توسعت دائرة الفقر كثيرا وازدادت حدة خاصـة في المناطق الريفية، وهذا بسبب تدهور الظروف الأمنية وتفشي ظاهرة الإرهاب بالإضافة لعبء المديونية الخارجية على البلاد وتسريح آلاف العاملين من جراء سياسة الإصلاح الهيكلي ليضفوا لعدد الباطلين الموجدين، وليبلغ عدد الفقراء في الجزائر ما بين 12 و14 مليون[77]. ويعتبر الفقـر ميـدانا معقـدا وحساسا في نفس الوقت، لا يمكن تحديده في الجزائر من خلال نفقات الأسر فقـط، بـل توجـد مؤشرات أخرى من شأنها أن تكمل القياس مثل البطالة (بطالة الشباب وتسريح العمـال) والأميـة

---

[75] سايرس رستمجي Cyrus RUSTOMJEE، «لم يقتض الأمر إعلاء صوت البلدان النامية: ركض أسرع في صـندوق النقد الدولي، ولكن أين التقدم»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2004، ص ص 21-23.
[76] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي & برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعـام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة»، ط. إيقونات للخدمات المطبعية، عمان، ص 5.
[77] توهامي إبراهيم، «البلدان النامية أمام تحديات الفقر»، مجلة العلوم الإنسانية، علمية محكمة نـصف سـنوية، جامعـة منتوري-قسنطينة، السنة الأولى، العدد 20، ديسمبر 2003، ص ص 101-111.

والاستفادة من الخدمات الصحية والتربية وشبكات المياه الصالحة للشرب والكهرباء وقنوات صرف المياه القذرة وبالإضافة للاستياء الاجتماعي[78].

إن برامج التعديل الهيكلي المصمم من قبل صندوق النقد الدولي يشكل وسيلة شديدة الفاعلية لإعادة تنميط حياة مئات ملايين الأشخاص، وله أثر مباشر على عولمة البطالة والفقر[79]. من هنا أخذ انتشار الفقر في الجزائر بعدا كبيرا مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وبرنامج التعديل الهيكلي. فنجد دراسة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير تحدد ثلاثة حدود للفقر: الحد الغذائي للفقر أو الحد الأقصى للفقر، الحد الأدنى للفقر، والحد الأعلى للفقر. وأن درجات الفقر تتباين بين الريف والمدينة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي لتقدير الفقر في الجزائر لسنتي 1988 و1995:

المؤشرات	1988 الحضري	1988 الريفي	1988 الوطني	1995 الحضري	1995 الريفي	1995 الوطني
حدود الفقر دينار/الفرد الواحد/السنة						
حد الفقر الغذائي	2181	2165	2172	10991	10895	10943
الحد الأدنى للفقر	2771	2809	2791	14706	14946	14827
الحد الأعلى للفقر	3158	3265	3215	17666	18709	18191
عدد الفقراء بالآلاف						
الفقر الأقصى	210,5	639,5	849,9	405,3	1107,1	1611,4
فقراء جدا	531,7	1352,7	1884,6	1246,8	2739,3	3986,2
الفقراء	808,6	2041,4	2850,1	2059,4	4300,6	6360,0
عدد الفقراء بـ %						
الفقر الأقصى	1,9	5,2	3,6	3,6	7,8	5,7
فقراء جدا	4,8	11,0	8,1	8,9	19,3	14,1
الفقراء	7,3	16,6	12,2	14,7	30,3	22,6

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S)، لجنة التنمية البشرية، «التقرير الوطني الرابع حول التنمية البشرية»، نوفمبر 2003، ص ص 66-67، نقلا عن تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير بعنوان «النمو الشغل وتقليص الفقر» لسنة 1988.

الجدول رقم 03: تقدير الفقر في الجزائر لسنتي 1988 و1995 من قبل البنك الدولي

- رفع الإنتاجية كهدف تنموي:

[78] المرجع السابق لـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S.)، «التقرير الوطني الرابع حول التنمية البشرية»، ص ص 66، 77، 78.

[79] رزق الله هيلان، «البطالة والفقر: ملاحظات وتأملات»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005.

الإنتاجية هدف تنموي يرتبط بالعملية الاستثمارية كمؤشر هام يلقى الضوء على مدى النجاح في استخدام الموارد الحقيقية، ويمكن تعريفها على أساس الارتباط بين عنصر العمل وبين القدر الذي تنتجه كل وحدة من وحدات هذا العنصر في فترة زمنية معينة[80]، وحسابيا هي حاصل قسمة الناتج الكلي على العمالة[81]، وتعني انخفاض الإنتاجية أن العمال يقدمون ناتج كل ساعة أقل مما سبق. وبرفع الإنتاجية يتحقق النمو وتنمية اقتصادية للقضاء على الأوجه المختلفة للتخلف. فإن زيادة إنتاجية كل عامل تؤدي إلى زيادة نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني، وكمية الناتج لا تعتمد فقط على عدد العمال المستخدمين في العملية الإنتاجية ولكن أيضا على كيفية إنتاجهم[82].

ومن بين نتائج الانخفاض في الإنتاجية:

- انخفاض مستوى المعيشة،
- ارتفاع الأجور الاسمية والضغوط التضخمية،
- ارتفاع تكلفة اليد العاملة،
- ارتفاع أسعار السلع المحلية وفقدنا قدرتها التنافسية،
- كساد وتعطل الطاقات الإنتاجية،
- وانخفاض الاستثمارات الجديدة والتطور التكنولوجي.

يمكن حصر عوامل زيادة كفاءة الإنتاج (إنتاجية) في النقاط التالية:

- نوعية العمالة: التدريب والتعليم يزيد من التحسن النوعي للعمالة وهذا ما نميزه برأس المال البشري، وتتحدد إنتاجية العمالة بالعمر والتعليم والتدريب والخبرة ومدى استيعاب التكنولوجيا، لهذا فالتعليم التطبيقي أو التمهين من التوجهات الجديدة التي تنتهجها السياسات التعليمية في اغلب بلدان العالم لتسريع النمو الاقتصادي أو الإبقاء عليه،
- استثمار رأس المال: إن الزيادة في معدل نمو رأس المال الثابت وتحسن نوعيته يجب أن يصاحبه نمو في نوعية العمالة وإلا فان الإنتاجية ستتجه إلى الانخفاض، أضف إلى ذلك مدى وفرة المواد الطبيعية التي تعتبر من العوامل المساعدة على النمو،

80 حسين عمر، «موسوعة المصطلحات الاقتصادية»، ط. دار الشروق (الطبعة الثالثة)، جدة، 1979، ص 44.
81 المرجع السابق لـ محمد ناجي حسن خليفة، ص 33.
82 المرجع السابق لـ محمد ناجي حسن خليفة، ص 32.

- معدلات الادخار والاستثمار: إذا على السياسات الاقتصادية تحقيق التوازن بين الطلب والعرض الكليين والذي ينتج عنه التساوي بين الادخار والاستثمار، فالادخار يمثل تسرب يتطلب تعويضه للاقنه مرة أخرى في شكل استثمار، وهو ما ينتج عنه تراكم رأس المال.
- الإدارة: بقدر توفر الموارد الأولية، يجب تنظيمها وإدارتها بكفاءة حتى تسهم في العملية الإنتاجية، غالبية الدول المتقدمة تهتم في الأجل الطويل بالتطور الفني والتكنولوجي ورقابة الجودة والمشاركة القوية بين الإدارة والعمال[83].
- البحوث والتطوير: هو يشمل البحوث العلمية وتطوير المنتجات بمختلف أشكالها والابتكارات في تقنيات الإنتاج وتطوير وتحسين الإدارة، غالبا ما يكون التحسين التكنولوجي الدافع نحو الاستثمار الجديد.
- والسياسات الحكومية: هي تتوقف على مدى تدخل الحكومة، فالسياسة الضريبية تؤثر على عرض العمل والادخار والاستثمار، كما أن الإنفاق الحكومي في قطاعات الصحة والتعليم له أثره الواضح على نوعية اليد العاملة.

- التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف:

التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكية بعيدة الأمد ضد كل واقع تخلفي، لذا يجب أن تتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيانية كافة بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو وطني وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية.

تصرح منظمة الأمم المتحدة أن هدف الحكومات ينبغي أن يركز على تحقيق تنمية اقتصادية[84]، وعليه تحاول الدول تحقيق التنمية المنشودة والابتعاد عن دائرة التخلف. فالتنمية في الدول النامية تعمل إلى تحقيق نمو اقتصادي يتمثل في الزيادة المستمرة في مستوى معدل الدخل الوطني، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وإزالة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات والمساواة في توزيع الثروة الوطنية. وعليه يمكن أن تتحقق هذه التنمية الاقتصادية بتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية سواء برؤوس أموال داخلية أو برؤوس أموال أجنبية استثمارية.

---

[83] المرجع السابق لـ محمد ناجي حسن خليفة، ص 37.

[84] BENISSAD M. Hocine, «Stratégique et expériences de développement», ed. O.P.U., Alger, 1985, p. 3.

وللخروج من هذه الظاهرة ومن أجل الالتحاق بركب التقدم، هذا لا يتم إلا عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبتحقيق معدلات نمو عالية للدخل الفردي والوطني بصورة مستمرة وذلك من أجل تقليص فجوة التخلف[85].

نذكر معدلات التنمية الاقتصادية ما بين 1995 و1997 في العالم لعدد من الدول من أصل 100 دولة محسوبة من قبل البنك الدولي بالأسعار الثابتة لسنة أساس 1995:

الدول الموجودة ضمن 100 دولة	متوسط النمو السنوي بنسبة مئوية	الرتبة من أصل 100 دولة
من أسيا (دون الدول العربية):		
الصين	8,50	2
سنغافورة	8,30	4
كوريا الجنوبية	8,20	5
هونغ كونغ	7,90	6
تايلاندا	7,80	7
أندونوسيا	7,60	8
اليابان	4,20	26
من افريقيا (دون الدول العربية):		
بوتسوانا	11,40	1
ليزوتو	5,70	12
الكونغو	4,25	24
الكاميرون	4,10	30
من الدول العربية:		
سلطنة عمان	9,70	2
مصر	5,75	10
السعودية	5,50	13
سوريا	5,25	14
تونس	5,00	16
المغرب	4,15	29
الجزائر	4,00	34
الأردن	3,90	35
السودان	2,50	73
ليبيا	1,75	96
الكويت	1,70	97

المصدر: «Risque-pays: «Ou investir?», In Jeune Afrique, Revue Hebdomadaire politique et économique international, édité par le groupe Jeune Afrique, Paris, numéros 2000-2001 du 24 mai 1999, pp. 100-105.

الجدول رقم 04: معدل التنمية الاقتصادية بين 1965 و1997 محسوبة من قبل البنك الدولي

- الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة:

بالنظر لتجربة النمو الاقتصادي في أغلب الدول النامية، نجدها مخيبة الآمال، إذ لم تحقق ما هو منتظر منها ولم يرتفع مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني بدرجة ملموسة، ولم تتحسن

[85] المرجع السابق لـ محمد أحمد الدوري، ص ص 02-04.

الأنماط الغذائية، ولم تبلغ مستوى صحياً مقبولاً بعد. ولتزداد استمرار الفجوة بين هذه الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا.

هناك عودة جادة في الأدب التنموي الاقتصادي الحديث للاهتمام مجددا بالموارد البشرية وبتنميتها، ومن أبرز مؤشرات هذه العودة تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1990 الذي سمي بتقرير التنمية البشرية الذي حاول تقديم مؤشر بديلا للناتج الوطني الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على ثلاث عناصر أساسية للتنمية البشرية وهي متوسط العمر، التحصيل التعليمي والمعرفة وأخيرا الدخل (نصيب الفرد بالدولار من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)[86]. وعليه يؤثر التعليم بصفة غير مباشرة على التنمية من خلال إنتاجية العمل والاختيار الملائم للتقنيات كما أنه يتأثر بالتوجيهات الحكومية ولا يعمل بشكل مستقل[87].

في سنة 1990، تم تحديد أهداف إنمائية ثمانية للألفية الجديدة (للقرن الواحد والعشرين) والمقرر بلوغها سنة 2015، والتي تتجسد في النقاط الثمانية التالية[88]:

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع بالتخفيض إلى النصف من عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم والذين يعانون من الجوع،
2- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل للأولاد والبنات،
3- تحقيق المساواة بين الجنسين،
4- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين،
5- تحسين صحة الأمهات وتخفيض معدل وفياتهم بنسبة ثلاثة أرباع،
6- مكافحة مختلف الأمراض من فيروس ومرض الإيدز (السيدا) وحمى المستنقعات والملاريا وغيرها،
7- ضمان استمرارية وديمومة الموارد البيئوية، بدمج التنمية المستدامة في السياسات وعكس مسار فقدان الموارد البيئية، والعمل على توفير وتحسين مياه الشرب بنسبة النصف، وتحسين بشكل ملموس معيشة 100 مليون ساكن في الأكواخ،

[86] المرجع السابق لـ صلاح وزان، ص 253.
[87] ملخص وقائع المؤتمر الدولي حول «تعزيز الصلات ما بين التعليم وأسواق العمل في البلدان العربية»، عرض أحمد الكواز، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الخامس - العدد 01 ديسمبر 2002، ص ص 67-78.
[88] تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن التنمية في العالم 2004: عرض عام، «جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء»، ط. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن & مطبعة جامعة أكسفورد (الولايات المتحدة الأمريكية)، 2003.

8- وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية بالالتزام بالحكم الرشيد والإعفاء الجمركي والسعي الشامل لحل مشكلة مديونية البلدان النامية.

ولتحقيق هذه الأهداف والتعجيل بالتقدم، تمت مناشدة البلدان المانحة قصد تخصيص 0,7% من ناتجها الوطني الإجمالي لمعونات التنمية الرسمية، إلا أن السؤال المثار هو عن شكل المعونة: قروض أم منح[89].

هناك حاجة بأن يضاعف جميع الأطراف جهودهم وفق العناصر التالية[90]:

- الإسراع بالإصلاحات من أجل تحقيق نمو اقتصادي أقوى ويتطلب الأمر أن تضاعف أفريقيا معدل نموها،
- تمكين الفقراء الاستثمار في تنمية قدراتهم، الارتقاء بخدمات التنمية البشرية والخدمات الرئيسية المتعلقة بها وتحسينها وتقديمها،

والتعجيل بتنفيذ اتفاقيات الشراكة، ومواكبة مجهودات الإصلاح والتحرر الاقتصادي التي تبذلها البلدان النامية بدعم من البلدان المتقدمة والوكالات الدولية[91].

للتنمية المستدامة أهمية كبرى متواصلة، فهي تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها للاحتياجات الاجتماعية الإنسانية[92]. فهناك علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية، إذ يجب على كل الدول تحقيق تنمية اقتصادية مناسبة بأقل أضرار ممكنة للبيئة الطبيعية، فالتركيز على التصنيع كقاطرة للنمو يولد مشاكل بيئية للسكان[93]، يجب على المجتمع أن يوازن بين تمتعه بجمال الموارد الطبيعية واستخدامها في تلبية احتياجاته، إذ أن الخطر الأكبر على البيئة يتأتى من الإفراط في التنمية في الشمال ومن الافتقار إليها في الجنوب. ففي سنة 1990، كلف مراقبة التلوث بالولايات المتحدة 125 مليار دولار أي بزيادة 30% باعتبار سنة 1972 كسنة أساس[94].

---

89 بنيدكت كليمنتس Bendict CLEMENTS، سانجيف جوبتا Sanjeev GUPTA، ألكسندر بيفوفارسكي Alexander PIVOVARSKY & إدوين ر. تيونجسون Erwin R. TIONGSON، «المعونة الاجتماعية: المنح مقابل القروض»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2004، ص ص 46-49.

90 جيمس م. بوتون James M. BOUGHTON & ضياء قرشي Zia QURESHI، «من الرؤية إلى العمل: كيف نضفي بعض الحيوية على أهداف الألفية الإنمائية»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2004، ص ص 42-44.

91 شريط عابد، «دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية: حالة دول المغرب العربي»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 17.

92 محمد صالح الشيخ، «الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها»، ط. دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 91.

93 المرجع السابق لـ محمد ناجي حسن خليفة، ص 91.

94 المرجع السابق لـ Robert N. STAVINS، ص ص 50-51.

لتحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل للاقتصاد وللبشرية جمعاء، وللأحياء الأخرى، يتطلب القيام بعدد من المهام بكل جدية، ومنها:

- تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع وخدمات لصالح البشرية، مثل المخزون من المعادن والأخشاب والغابات الطبيعية، وثروة أعماق البحار من الأسماك،
- التخلص من المواد غير المرغوب فيها من جراء عملية الإنتاج والاستهلاك -وذلك إما في الهواء أو المياه أو دفنها في التربة- مثل الغازات الناتجة عن الاحتراق والعمليات الكيماوية، والمياه المستخدمة لتنظيف المنتجات أو البشر، والمخلفات من المواد،
- توفير متطلبات الحياة للكائنات الحية بما فيها البشر مثل الهواء للتنفس، والماء للشرب للتحقيق أسباب الراحة التي تحسن من نوعية الحياة مثل المناطق الطبيعية لقضاء أوقات الفراغ والمرتبطة بالجنس البشري فقط.

وكمحاولة لتحقيق تنمية مستدامة، دخلت اتفاقية كيوتو المفعول العملي حيز التنفيذ يوم 2005/02/16 بتوقيع 141 دولة أين تعهدت 55% منها بتخفيض الغازات المنبعثة بـ 5,2% مقابل تعهد دول الاتحاد الأوروبي بتخفيض بـ 8%.

ونتيجة للأخطاء المرتكبة في البرامج التنموية الجزائرية، بدأت الدولة في التركيز بالانتقال من برامج تنموية إلى برامج تنموية مستدامة تراعي التوازنات البيئية وتخفف من الانقطاعات والضغوطات الاجتماعية[95]. وعلى على الأساس، جاء في القانون 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة مجموع الإقليم الوطني وتنميته تنمية مستدامة في عدد من النقاط أهمها:

- ترقية حياة المواطنين للأحسن،
- التوزيع المناسب بين المناطق وتخفيف الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب،
- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل،
- تعبئة الموارد المائية،
- حماية المناطق الساحلية ومياه البحر من أخطار التلوث،

---

95 Ministére de l'Equipement et de Aménagement du Térritoire, «Demain l'Algérie: L'Etat du térritoire, la reconquete du térritoire, ed. O.**P.U. Alger**, sans date, pp. 70-71.

- مكافحة التصحر والترمل وصعود المياه،
- حماية المناطق الرعوية،
- ترقية الزراعة الصحراوية والواحات،
- وبرامج الاستصلاح الزراعي والري وحماية المناطق الرعوية.

2.1.1 التنمية الاقتصادية في الدول النامية:

بقيام الحرب العالمية الثانية، ظهرت ثورات تحريرية في مختلف أنحاء العالم للنضال من أجل الحصول على الاستقلال والخروج من نيل الاستعمار. وبالفعل استطاعت غالبية الدول المستعمرة الحصول على استقلالها، وجلها ما زال اليوم ضمن قائمة الدول المتخلفة.

كانت توجهات التنمية الاقتصادية في أغلب دول العالم الثالث كرد فعل سياسي أكثر منه ترجيح اقتصادي[96]، وللقيام بأي مشروع تنموي يستوجب في الأساس وضع خطة واقعية ممكنة التحقيق يتم من خلالها بلوغ الأهداف المسطرة. ولهذا فإن التخطيط الاقتصادي للتنمية يعتبر السبيل الفعال لإخراج الدول من تخلفها سواء للبلدان النامية أو للبلدان المتقدمة. وهكذا أصبحت أسيا هي قاطرة النمو والتنمية في العالم الثالث مقارنة بالقارة الإفريقية[97].

تحسنت السياسات في البلدان النامية مما عزز قدرتها على توجيه أفضل لمواردها المحلية والأجنبية نحو أولويات التنمية. ويتطلب منها أن تستمر في تحسين مناخ نشاط القطاع الخاص وتحسين الإدارة المالية وتخفيض الحواجز التجارية بصورة أكبر، وتحويل التركيز من أعمال التنظيم إلى مؤسسات السوق،

I) تخطيط التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة أو مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع[98]. والتخطيط للتنمية هو تصور لما يمكن أن تقوم به أجهزة المجتمع وأفراد المجتمع لمواجهة المشكلات المتوقعة ومعرفة ماهية البرامج المناسبة لتحقيق التنمية الشاملة عن طريق حصر كافة الموارد والإمكانيات المادية والطبيعية المتاحة بالمجتمع وتخصيصها بما يناسب

---

96 كساب علي & راتول محمد، «التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، علمية فصلية محكمة، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لجامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، السنة الأولى، العدد 00، السداسي الثاني 2004، ص ص 7-50.

97 ارنست ستيرن Ernest STERN، «أسيا النامية: بزوغ قطب جديد للنمو»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد جوان 1994، ص ص 20-18.

98 فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، ط. جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص 115.

الطرق والمعدلات خلال فترة زمنية معينة[99]. والواقع أن الدول النامية هي في أشد الحاجة إلى هذا الأسلوب التخطيطي، وتتبع حاجتها إليه من حاجتها إلى معدل سريع للتنمية الاقتصادية لا يقل عن معدل زيادة سكانها ولن يتسنى لها تحقيق هذا المعدل السريع للتنمية إذا ما اعتمدت على التطور التلقائي المتولد عن قوى السوق الحرة وحدها، والسبب في ذلك يرجع إلى أن معظم الاستثمارات التي يقوم بها المشروع الحر إنما تخضع للصالح الخاص، الذي يعطي أهمية كبيرة لعوامل التكاليف والأرباح والأسعار المنافسة. وخضوع الاستثمار لعوامل التكاليف والأرباح والأسعار المنافسة بهذا الشكل لا يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي وطني وتقدمه على نحو مقبول.

التخطيط الاقتصادي هو "نوع التنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج والتوزيع في المجتمع"[100]، وهو القيام بتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها باستخدام عوامل الإنتاج المتاحة لمدة زمنية معينة، ويهدف التخطيط الاقتصادي إلى تطوير الصناعة وإعادة توزيعها إقليميا وإلى تحديث الزراعة والاستفادة من التطبيقات التكنولوجية وإقامة البنية الأساسية اللازمة لدفع قاطرة التنمية. وبهذا فإن التخطيط للتنمية يعتبر وسيلة ناجحة للسيطرة على المستقبل والتحكم فيه، وهو تحديد منسق لما سيتم عمله أي العملية الواعية التي يتم بموجبها اختيار أفضل السبل للتعرف على مجريات الأمور بما يكفل تحقيق هدف معين[101].

أ-1) خصائص اقتصاديات الدول النامية:

تتميز اقتصاديات الدول النامية بجملة من الخصائص لا تخدم تطورها الاقتصادي والاجتماعي، والتي يجب الانطلاق منها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة سواء بالموارد الذاتية أو بجلب الاستثمارات الأجنبية. ويعد التعرف على عقبات التنمية أمرا حتميا تمكن الدول النامية من الخروج من وضعها التخلفي، بتشخيص وتعبئة كل الإمكانيات والطاقات الممكنة لمواجهة هذه العقبات.

تعرف الدول النامية بانخفاض مستوى تراكم رأس المال وانخفاض مستوى الاستثمار في المعدات والآلات وهذا ينتج عنه انخفاض رأس المال الاجتماعي أو الهياكل القاعدية كالطرق والسكك الحديدية. وهذا ما يجعل الدول النامية تتميز باختلال هيكل الإنتاج كونها تنتج المواد الأولية دون الصناعية وهذا ما يؤدي إلى ضعف القطاع الصناعي ونقص المهارات والخبرات الإدارية ...الخ[102].

---

99 المرجع السابق لـ حمدي عبد العظيم، ص 98.
100 عمرو محي الدين، «التخطيط الاقتصادي»، ط. دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 11.
101 المرجع السابق لـ رشاد أحمد عبد اللطيف، ص 187.
102 المرجع السابق لـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ص 78.

وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات التي تكون أغلبيتها من المواد الخام وقلة المواد المصنعة.

يعتبر الانفجار السكاني من أهم المميزات التي يتميز بها المجتمع النامي، حيث تقدر نسبة السكان في الدول النامية بـ 80% من سكان العالم[103] وهذا ما يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل. ويؤدي النمو الديمغرافي المرتفع إلى زيادة مستمرة في حجم القوة العاملة التي تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج السائد وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وبروز مشاكل أخرى مختلفة كالإسكان والأمن الغذائي ونقص الخدمات وتلويث البيئة.

تعد الدول النامية أكثر دول العالم تضررا من مشكل التضخم وهذا لعدم نضوج النظام المصرفي بها ولقلة مراقبة وتنظيم البنوك التجارية من طرف البنك المركزي. ويعد التضخم حالة الارتفاع المتواصل والمتزايد في مستوى الأسعار والتي تعكس عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار.

تختلف تفسيرات أسباب التضخم، فهناك من يرجع التضخم إلى عوامل نقدية، تكون بالإفراط في إصدار النقود بوجه خاص وسوء تنظيم النظام النقدي المالي بوجه عام وهناك من يعتقد أن الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني سببا رئيسيا للتضخم وأن هناك إمكانية لحدوث التضخم حتى ولو لم يكن هناك زيادة في الإنفاق الكلي، وذلك بسبب عدم مرونة قطاعات عديدة من الاقتصاد الوطني، وعدم التناسب بين العرض والطلب الكلي وخصائص العملية الاستثمارية وتشغيل الأرصدة الإنتاجية وغير ذلك من العوامل الهيكلية. في حين يعتقد النقديون أن التضخم بالبلاد المتخلفة والذي ينتج أساسا عن عدم اختيار الأدوات الملائمة لتحقيق الاستقرار النقدي الملائم للتنمية، يؤدي إلى التأثير السلبي على المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الادخار والاستثمار وميزان المدفوعات وتخصيص الموارد.

من أهم الآثار السلبية للتضخم ما يلي:

- تدهور العدالة في توزيع الدخل الوطني، حيث تؤكد كل تجارب التضخم التي حدثت في الدول النامية حتمية الضرر الذي يصيب ذوي الدخول المحدودة أو الثابتة. حيث تتدهور القوة الشرائية لدخولهم النقدية، ومن ثم يقل نصيبهم من الدخل الوطني الحقيقي وعلى العكس، تتجه دخول طائفة أخرى (التجار وأصحاب عوائد التملك،...) إلى الارتفاع،
- تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات المحلية، ونظرا لأن معظم أشكال المدخرات النقدية والمالية تقوم بها الطبقة الوسطى في الدول النامية، فإن هذه الطبقة تتعرض لتدهور شديد في وضعها الاقتصادي والاجتماعي خلال موجات التضخم،
- انخفاض معدلات الادخار المحلي، وذلك لنقص تفضيل السيولة وتحويل النقود إلى شيء ذو قيمة أكثر ثباتا منها،

[103] يشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 1994 أن سكان الدول المتقدمة لا تشكل إلا حوالي خمس سكان العالم يستهلكون 70% من الطاقة و75% من المعادن و85% من أخشابه.

- زيادة العجز في ميزان المدفوعات، فعند ارتفاع المستوى العام للأسعار، تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية لأنها ستصبح أرخص نسبيا من السعر السائد للمنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، ومن ثم زيادة الواردات منها. ويزداد هذا أكثر كلما ارتفعت المرونة السعرية للطلب على الواردات، وكلما غابت رقابة الدولة على الاستيراد،
- وضعف الحافز على الإنتاج وتعميق ظاهرة الاقتصاد السري، فمع استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض القيمة الحقيقية للدخول المحدودة -أصحابها يشكلون النسبة الكبرى من سكان الدول النامية- يتجه هؤلاء إلى البحث عن مصادر أخرى سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، من أجل زيادة دخولهم. وهم بذلك يهملون عملهم الأصلي أو الرسمي، وينخرطون في أعمال أخرى يضمها الاقتصاد الخفي والبعيد عن رقابة الدولة. وهذا يؤثر على الإنتاج من ناحية، ويضيع على الدولة موارد ضريبية من ناحية أخرى.

عرفت الدول النامية في فترة الثمانينات ونهاية السبعينات انخفاضا محسوسا في أسعار المواد الأولية المصدرة، مما أدى إلى انخفاض مداخيلها من العملة الصعبة، وهذا ما زاد من مشكل المديونية وتثاقل دفع خدمة الديون وتراكمها[104]، ونجد أن بعض الدول انتهجت سياسات انتعاشية لتحقيق هذا المشكل عن طريق إعادة جدولة ديونها أو عن طريق تعبئة المدخرات المحلية قصد زيادة استثماراتها المحلية إلا أن هذا كان مقتصرا على عدد محدود من الدول.

وأدى تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية إلى تشكيل ظاهرة خطيرة، وأزمة حادة، وقيد ثقيل على حركة هذه الدول في علاقاتها الاقتصادية الدولية وسياستها الخارجية، كما وصفت بأنها تعد من أخطر القضايا التي تواجهها مجموعة هذه الدول في نضالها الراهن ضد التخلف والتبعية وفي سعيها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها. وأصبحت أزمة الديون الخارجية من أهم القضايا تعقيدا في علاقاتها الخارجية كما أضحت تشكل خطرا حقيقيا على جهود التنمية الاقتصادية.

عانت هذه البلدان الكثير من أزمة المديونية مما أدى بها للمسارعة لإيجاد حل لهذا المشكل إما عن طريق إعادة جدولة ديونها أو طلبها لقروض جديدة لإعادة الانتعاش لاقتصادها وبذلك الاستمرار بدفع فوائد الدين العام وهذا مع التزامها ببرامج التكثيف الهيكلي وخاصة بعد دخول معظم هذه البلدان لنظام الرأسمالي وبالإضافة إلى عدة إجراءات وكل هذا أدى إلى تراجع دخل الفرد خلال

[104] المرجع السابق لـ سعد طه علام، ص 56.

الفترة 1981-1990 حيث بلغ في أمريكا اللاتينية وآسيا الغربية حوالي 9% سنويا، إفريقيا وجنوب الصحراء بـ 4,1% سنويا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة، الفقر...الخ. وأوضح تقرير التنمية البشرية لسنة 1996 الصادر عن الأمم المتحدة الإنمائي أن برامج التعديل التي هدفت في البداية إلى خفض العجز في ميزانية الدولة وفي الميزان التجاري كثيرا ما تسببت في تراجع اقتصادي وكثيرا ما وازنت الميزانيات ولكنها أحدثت خللا في موازنة حياة الناس[105].

إن التطورات الجديدة التي عرفها العالم لم تأت بالخير على هذه البلدان فقد سلبها إرادتها وشخصيتها واستقلالها فأصبحت مدفوعة للانضمام للهيئات والمنظمات الدولية في إطار العولمة كما أصبحت رهينة للتقسيم الدولي للعمل واعتبارها كمنتج ومصدر للمواد الخام كما انخفضت نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي مقارنة مع الدول الصناعية التي قدر إنتاجها العالمي بـ 75% من هذا الإنتاج وكل هذا على حساب البلدان النامية.

أ-2) ضرورة تخطيط التنمية الاقتصادية:

التخطيط للتنمية الاقتصادية هو وسيلة علمية منظمة ومستمرة، يتم بموجبها حصر الموارد المتاحة في المجتمع وتقدير احتياجاته، ثم تحديد طريقة تعبئة واستغلال هذه الموارد، أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها على النحو الذي يساعد على تحقيق الأهداف في الفترة المسطرة وبأقل تكلفة. ولهذا يعتبر التخطيط للتنمية الاقتصادية وسيلة ناجحة للسيطرة على المستقبل والتحكم فيه، فهو العملية الواعية التي يتم بموجبها اختيار أفضل السبل للتعرف على مجريات الأمور بما يكفل تحقيق هدف معين[106].

- أهمية التخطيط:

يقوم التخطيط الاقتصادي على حماية الاستثمارات ضد قوى السوق والقيام بالإنتاج حتى ولو لم يكن مربحا من وجهة نظر المنشآت الفردية، فهو لا ينظر إلى العائد النقدي المتوقع من الاستثمار، وإنما ينظر إلى مدى نجاحه في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم والنمو وأثره في زيادة حجم الإنتاج الوطني وفي توظيف العمال والموارد الطبيعية[107].

105 المرجع السابق لـ صلاح وزان، ص 477.
106 المرجع السابق لـ رشاد أحمد عبد اللطيف، ص 187.
107 المرجع السابق لـ كامل بكري، ص ص 160-161.

وللتخطيط الاقتصادي فوائد عديدة في مجال التنمية، كون الذي يفشل في التخطيط فهو يخطط الفشل، فالتخطيط يعمل على:

- تحديد الاتجاهات المختلفة للعمل وتوضيح الأهداف،
- تحديد خطوات ومراحل العمل،
- ضمان انسجام بين القرارات المتخذة والأهداف المتوقعة،
- تنسيق النشاطات والأعمال لتحقيق الأهداف،
- التنبؤ بالمصاعب التي قد تعترض سير العمل،
- الاستخدام الأمثل للموارد ومنه التحكم في الإنفاق،
- زيادة فعالية المسؤولين باتخاذهم القرارات المناسبة في الوقت المناسب،
- وتوفير وسائل الرقابة،

ـ الغرض من التخطيط:

لا بد لأي خطة من إطار فلسفي يترجم مضمونها العام، ويراعي اتجاهاتها والأسس الفكرية التي يسترشد بها المخططون في وضع هذه الخطة. وفي هذا الإطار يتم إعداد الخطة الشاملة للدولة على مراحل معينة، كل مرحلة منها تمهد للخطوة التي تليها. وتشمل هذه الخطوات في إعداد الخطة الاقتصادية، تنفيذ الخطة الاقتصادية، ومتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية.

ومنه يمكن استخلاص أن تخطيط التنمية الاقتصادية ينطوي على ما يلي[108]:

- عملية حصر الموارد الموجودة سواء كانت موارد مادية أو بشرية ويتم هذا الحصر عن طريق الجهاز الإحصائي القائم. ويجب أن يكون الحصر سليما حيث تتوقف على دقته دقة العملية التخطيطية وكفاءتها،
- عملية تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة زمنية معينة وهذه العملية هي أساسا من اختصاص السلطة السياسية العليا في أي مجتمع. بالرغم من أن الجهاز التخطيطي هو الذي يقوم بوضع مجموعات من الأهداف البديلة ثم تقوم السلطة السياسية في المجتمع باختيار البديل الذي يقترب بدرجة أكبر من الصورة التي تطلبها للمجتمع،

---

[108] المرجع السابق لـ محمد عبد العزيز عجمية & محمد علي الليثي، «التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها»، ص 180.

- وعملية تجميع موارد المجتمع بشرية كانت أو مادية بكافة الطرق والوسائل الممكنة حتى يمكن زيادة حجم رأس المال (البشري والعيني) في المجتمع ورفع معدل الإضافات السنوية إليه.

أ-3) أوجه تخطيط التنمية الاقتصادية:

يستخدم التخطيط لأغراض كثيرة، وما يهمنا هنا هو التخطيط من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. إذ هناك ثلاث مستويات لتخطيط التنمية، أولها تخطيط تكنولوجي يعمل على تغيير أساليب الإنتاج والنقل والاتصال، بينما الثاني هو تخطيط اقتصادي يهتم بالإنتاجية وتوزيع العائد، أما ثالث المستويات فهو تخطيط اجتماعي يشمل العلاقات والوعي والمسؤولية والتعليم وتوزيع الدخل[109]. ولهذا يمكن النظر لعملية تخطيط التنمية الاقتصادية من زوايا عدة حسب النظرة المراد تبنيها.

- التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل:

يأخذ التخطيط الجزئي بعض القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني وحدها دون بقية القطاعات، كأن تخطط مثلا لقطاع الصناعة وحده أو قطاع الزراعة أو أنها تهتم بالتخطيط الفرعي داخل القطاعات فتأخذ مثلا خطة لأحد المحاصيل أو بعضها، بحيث لا تشمل القطاع الزراعي بأسره. ووجهت انتقادات عديدة للتخطيط الجزئي إذ يعتقد بعض الاقتصاديين أن التخطيط الجزئي لا يعتبر تخطيطا بالمعنى الصحيح وليست له أدنى فعالية، إلا إذا كان مجرد بداية يليها تخطيط باقي القطاعات لتصل الدولة بذلك إلى وضع تخطيط شامل.

يتضمن التخطيط الشامل وضع خطة تمس كل القطاعات الاقتصادية، وتغطي كل جوانب الاقتصاد الوطني. فيؤكد المخططون الاقتصاديون أن التخطيط الشامل أمر ضروري لتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد الوطني. وهذا ما يدعو، إلى أن تكون مرحلة التخطيط الجزئي مرحلة تجريبية قصيرة الأجل، ممهدة للتخطيط الشامل.

- التخطيط الطويل والمتوسط المدى والتخطيط قصير المدى:

109 المرجع السابق لـ رشاد أحمد عبد اللطيف، ص 18، نقلا عن محمد الجوهري، «مقدمة في علم اجتماع التنمية» ط. دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1979، ص 167.

الخطة طويلة المدى تواجه الأهداف البعيدة الاستراتيجية دون التعمق في تفصيلها أو تحديد وسائل تحقيقها غير أن هذه الخطة تنفذ، بعد ذلك، على مراحل، وتحدد لكل مرحلة فترة زمنية معينة[110]. وتوضع لكل مرحلة خطة متوسطة المدى تذهب في تقرير أهدافها إلى قدر معين من تفصيلات مع تحديد وسائل تحقيقها، وتنقسم الخطة المتوسطة المدى بدورها إلى خطط سنوية، توضح كل خطة حجم الموارد المتاحة، والأهداف المقررة في ضوء هذه الموارد والإمكانيات وما يتطلبه ذلك من تحديد المشروعات والبرامج اللازمة لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الأهداف المقررة في الزمن المحدد.

إن تداخل هذه الأنواع الثلاثة من الخطط في بعضها البعض، يستوجب قدر كبيرا من المرونة لمواجهة التغيرات غير المتوقعة، من أجل تسهيل تعديل ما ينبغي تعديله. وتمتد الخطط طويلة المدى من 10 إلى 20 سنة، بينما الخطة متوسطة المدى تكون من 3 إلى 7 سنوات، وتكون الخطة قصيرة المدى أقل من سنتين.

- التخطيط الرئيسي والتخطيط التكميلي:

إذا ما كانت الدولة ذات موارد مالية غير كافية، فإنه يمكن أن توضع الخطة في جزأين، أحدهما الجزء الرئيسي من الخطة، والأخر الجزء التكميلي منها. فيما يخص الجزء الرئيسي فيجب أن تتولى أجهزة الدولة تنفيذه مهما كانت الأحوال، ويجب ضمان الموارد اللازمة لتنفيذه مقدما، وأما الجزء التكميلي فإنه ينفذ إذا كانت الموارد اللازمة له متوفرة. وإذا ما لم تتوفر الموارد، فإنه يمكن عدم تنفيذ الجزء التكميلي أو تأجيله دون أن يؤثر ذلك سلبيا على التركيب الأساسي للجزء الرئيسي.

يعتقد بعض الاقتصاديين أن هذا التخطيط في صورته الرئيسية والتكميلية، أفضل كثيرا من وضع خطة في صورة واحدة، قد لا تتوفر الموارد المالية اللازمة لإتمام الخطة، مما يدعو إلى إعادة صياغة وتعديل الخطة بأكملها. ولعل خير دليل على ذلك، انتهاج العديد من الدول وضع قانون مالية تكميلي وموازنة تكميلية خلال النصف الثاني من العام لإتمام وتغطية عجز الموازنة المحتمل.

- التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:

110 المرجع السابق لـ رشاد أحمد عبد الطيف، ص 187.

يفرق خبراء التخطيط بين التخطيط المركزي والتخطيط غير المركزي على أساس ما تتمتع به السلطة المركزية من السلطات في إعداد الخطة الاقتصادية الوطنية. ويقصد بـالتخطيط المركـزي أن تتولى السلطة العامة ممثلة في جهاز التخطيط، إصدار القرارات الأساسية وحـدها. أمـا في صـدد التخطيط غير المركزي، فإن جهاز التخطيط يقوم باتخاذ بعض القرارات، تاركا للمشروعات القائمة اتخاذ البعض الآخر.

يبقى للمشروعات أن تتخذ القرارات في جوانب ثلاثة أخرى وهي تحديد حجـم ونـوع الإنتـاج الجاري، والقيام بالاستثمارات الجديدة أو بالتوسع في الطاقة الإنتاجية للمنشآت القائمة، وتحديد أثمان بيع السلع الاستهلاكية للمستهلكين النهائيين. وبالنظر لتخطيط المشاريع الاستثمارية على المـستوى الكلي للاقتصاديات العربية، فهناك تراوح بين اللجوء للتخطيط بين التخطيط المركزي والتخطيط اللا مركزي لتحقيق تنمية اقتصادية، إلا أنها لم تخرج بالتنمية لأحسن حال[111].

وقد حدد دعاة التخطيط غير المركزي تلك القرارات التي تكون من اختصاص جهاز التخطـيط في جوانب ثلاثة هي:

- تحديد الحجم الكلي للاستثمار،
- تحديد الأسعار التي تتم على أساسها المعاملات بين المشروعات،
- وتحديد معدل الفائدة.

ـ التخطيط الجزئي والتخطيط الوطني الكلي:

إن مخططات التنمية الاقتصادية ليست نفسها في شتى الدول، فتختلف من الدول النامية عنها في الدول المتقدمة. ففي الدول المتقدمة، تعمل المخططات التنموية لزيادة مستوى الرفاهية الاجتماعية من الحسن إلى الأحسن، ويعود في ذلك إلى أن الظروف الاجتماعية للبلدان المتقدمـة وأوضـاعها الاقتصادية وأزماتها متشابهة ومستوى رقيها وتطورها وفعالية أجهزتها الإنتاجية والقطاعات الاقتصادية متقاربة أيضا، ولهذا فهي تعيش تقريبا في نفس المستوى المعيشي وتعاني أيضا نفس المشاكل والأزمات الاجتماعية. بينما نجد أن المخططات التنموية في دول العالم النامي هي جد مختلفة نتيجة عوامل منها الإيديولوجية والأخرى مرتبطة بمدى توافر عناصر الإنتاج. وعلى العموم لا تتحقق التنمية الاقتصادية

[111] عدي قصور، «مشكلات التنمية ومعوقـات التـكامل الاقـتصادي الـعربي: تحرير لمداولات ومـناقشات نـدوة التنمية والتكامل الاقتصادي العربـي: 4 و5 أكتوبـر 1980 »، ط. ديـوان المطبوعـات الـجامـعية، الجزائـر، 1983، ص ص 102-104.

لها إلا بتصميم مخططات تنموية تأخذ بعين الاعتبار وضع البلد وحاجاته بدءا من تنمية محلية خاصة مناطقها النائية المعزولة ووصولا لتنمية وطنية لتحقيق التنمية الشاملة[112].

إن التنمية الاقتصادية المحلية هي عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها قطاعي العام والخاص جماعيا على خلق الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة محسن للجميع[113]، وهي تتعلق برفع مستوى منطقة معينة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بإيعاز من السلطات المحلية التي تبحث عن الإمكانات والطاقات والموارد الكامنة وتشجيعها ضمن خطة وطنية شاملة[114]، وقد وجد مفهوم التنمية المحلية مكانة معتبرة بفضل النظرة الجديدة للعولمة[115] التي ترغب في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لآثار الإيجابية على التنمية الجهوية قصد التقليل من الفوارق بين مناطق البلد الواحد[116]. وتعرف مخططات التنمية المحلية على أنها تلك الخطط المنفذة من قبل السلطات المحلية للمشاريع المحلية وفق لمبدأ ديمقراطية التنمية المحلية، إذ أن الجماهير تخطط وتخدم نفسها بنفسها وفقا لإمكانياتها من جهة وتعمق مبدأ المشاركة في التنمية من جهة أخرى[117].

إن المزيد من التنمية المحلية يؤدي للمزيد من التنمية على المستوى الوطني[118]. ولا تعد التنمية الوطنية فعالة إلا كانت شاملة كتنمية متعددة الأغراض ومتعددة الأساليب تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية (رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمعيشة...)[119].

ومن أجل التنمية المحلية في الجزائر، يتطلب تفعيل دور البلديات في جلب الاستثمارات بمختلف الطرق، فالمبرر الأمني الذي كان حجة كل من يتخوف من الاستثمار (جزائريين أو أجانب) قد أزيح (تقريبا كليا) بشهادة الجميع. فالعديد من الولايات تملك موارد طبيعية وطاقات يمكن استغلالها

---

[112] المرجع السابق لـ إسماعيل حسن عبد الباري، ص ص 96-97.
[113] البنك الدولي، إدارة التنمية الدولية، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، «الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي»، واشنطون، مقاطعة كولومبيا، أكتوبر 2001، ص 2.
[114] المرجع السابق لـ نعيم الظاهر، ص ص 105-106.
[115] TCHIKO Faouzi, «Développement local en Algérie», Communication présentée au Colloque International sur «Développement local, gouvernance et réalité de l'économie nationale», Centre Universitaire de Mascara, Mascara les **26 et 27 avril 2005.**
[116] فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 104.
[117] عبد المطلب عبد الحميد، «التمويل المحلي والتنمية المحلية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 12-13.
[118] المرجع السابق لـ عبد المطلب عبد الحميد، «التمويل المحلي والتنمية المحلية»، ص 11.
[119] المرجع السابق لـ نعيم الظاهر، ص 102.

خاصة في السياحة التي مازالت تعرف تخلف وضعف مقارنة مع دول الجوار في تونس والمغرب[120].
إلا أنه يجب على البلديات، من أجل دفع التنمية والنمو، أن تعمل جاهدة مع السلطات لحل مشكل العقار وانعدام المعلومات مرورا بمشاكل الاتصال والبيروقراطية والقوانين التشريعية للاستثمار، وأن تصنع مخططات التنمية البلدية المحلية ومخططات التهيئة العمرانية بالمطابقة مع المخطط الوطني للتنمية بالاعتماد على توجيهات وتوصيات المنتخبين[121].

ب) تمويل التنمية الاقتصادية:

لشساعة مساحة مضمون عملية التنمية الاقتصادية، فإنها تحتاج إلى تمويل خاص للنهوض بها ودفع عجلتها إلى الأفق كونها تهدف إلى التخلص من التخلف. ومن بين أهم هذه التمويلات نجد في المرتبة الأولى الادخار المحلي ثم تليه المدخرات الأجنبية. وعلى ضوء ذلك فان الإحاطة بكل المصادر الداخلية والخارجية للتمويل بما في ذلك الإلمام بالوسائل اللازمة لتعبئة المدخرات يعتبر من الأمور الواجب الاعتناء بها.

إن وضع أي خطة اقتصادية تستلزم تدبير الموارد اللازمة لوضعها محل التنفيذ. وإن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال. ويرجع ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار. وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة.

ب-1) ضرورة تمويل التنمية الاقتصادية:

إن تحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يتطلب إقامة شراكة جديدة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية، وذلك باعتماد

---

[120] كواش خالد، «أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية: حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 194.
[121] بوشنافة أحمد & بن حمودة محبوب، «الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر، يومي 08 و09 نوفمبر 2003، معهد العلوم القانونية والإدارية & دائرة العلوم الاقتصادية للمركز الجامعي مولاي الطاهر -سعيدة.

سياسات تمويل سليمة وأسلوب الحكم الراشد وسيادة القانون، عن طريق تعبئة المدخرات المحلية وجذب التدفقات المالية الدولية[122].

يستحيل على الدولة المتخلفة بمواردها، وإمكانياتها المحدودة أن تحقق كل ما تصبو إليه من أهداف وحاجات بصفة تلقائية، ومن ثم يتعين عليها أن تتدبر أمرها وتوازن بين ما لديها من موارد وإمكانيات، وبين ما تريد تحقيقه من أهداف وحاجات وطريقها في ذلك هو التخطيط الوطني.

يعتبر التمويل عنصر أساسي للاستثمار والتنمية الاقتصادية واستمرار المؤسسات الاقتصادية في نشاطها ونموها، فهو أحد مجالات المعرفة يختص بالإدارة المالية ونابع من رغبة الأعوان الاقتصاديين لتلبية كل الاحتياجات وتحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية[123]، وعليه تكون الأسس العملية والنظرية للحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن الاستخدام لها من قبل الأعوان الاقتصاديين من المجالات الواجب البحث فيها، ويعتبر الادخار أحد مصادر التمويل التي لا يمكن الاستغناء عنها[124]، وأن أهمية الادخار المحصل عليه يتوقف على تطوير الشبكات البكنية والمالية وكذا الآليات الداخلية لتخصيص الموارد[125].

هناك علاقة طردية بين الحاجة والأموال حيث تكمن أهمية التمويل في الحاجة إلى زيادة في الأموال وتنقص بنقصان الحاجة. ويرجع للتمويل في أصله (سواء عاما أو خاصا) إلى الحاجة الاقتصادية إلى السلع والخدمات، فبزيادة الاستثمار تزداد أهمية التمويل. ولهذا تنقسم الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات إلى مصدرين هما التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.

أ-2) مصادر التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية:

تعتبر مصادر التمويل المحلية المصدر الأساسي لتمويل التنمية الاقتصادية وتتمثل المصادر القطاعية للادخار المحلي في تلك القطاعات القادرة على توليد الادخار ومن خلال قيامها بنشاطها

---

[122] منظمة الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 مارس 2002، ط. منشورات منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 2.

[123] تشيريل و. جراي Cheryl W. GRAY، «دور المقرضين الحاسم في توجيه الشركات»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد جوان 1997، ص ص 27-30.

[124] حسين عمر، «الاستثمار والعولمة»، ط. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص ص 12-13.

[125] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S.)، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، «مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر»، جوان 2002، ص 46.

الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن تقسيم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات ادخارية هي مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات القطاع الحكومي.

يعتبر التمويل الداخلي من أهم صور التمويل التي تلجأ إليها غالبية المشروعات الخاصة كما يمكن للمشروعات العامة أن تتبعه حينئذ بالاستقلال المالي وميزانية ذاتية أي تكون لها الحرية التامة في استخدام فائض أصولها. وتستخدم كثير من الدول الإيرادات المتأتية من تصدير المحروقات والمواد الأولية لتمويل التنمية الاقتصادية. والجزائر كانت ومازالت تعتمد لحد كبير على إيرادات المحروقات، مما جعل الاستراتيجية تتغير في تمويل الاستثمارات الضخمة المتبعة منذ المخطط الخماسي الثاني مع انخفاض أسعار النفط[126].

وبصفة عامة يمكن صياغة التمويل الذاتي على أنه قدرة الاقتصاد على توفير رؤوس الأموال اللازمة لمباشرة المشروعات الاستثمارية بقدرات خاصة دون اللجوء إلى الغير من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية المتاحة[127].

ب-3) مصادر التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية:

يلقى التمويل في الوقت الحاضر اهتمام واسع واستثنائي لدى الأوساط الأكاديمية والرسمية على حد سواء، ويشكل اليوم أحد محاور الحوار بين الشمال والجنوب وبندا جوهريا ثابتا على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي[128]. ونميز ثلاث أنواع من المصادر الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية كأموال متأتية من الخارج في شكل إعانات ومنح، القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي.

- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

أصبحت للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، نظرا للقروض والمنح التي تقدمها للدول النامية وتتمثل هده المؤسسات في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولي.

---

126 لخميسي خليفة، «الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة المحروقات في الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 83.

127 VIZZANOVA Patrice, «Gestion Financière», ed. Berti, Alger, 1995, P. 83.

128 عرفان تقي الحسيني، «التمويل الدولي»، ط. دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 19.

- الإعانات والمنح (النقدية والعينية):

تكون المنح والإعانات في شكل نقدي في صورة عملات قابلة للتحويل أو في شكل عيني في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية. ولا تمثل للدول النامية أي التزام لاحق بالوفاء في أي صورة من الصور. هذا المورد لا يمكن للدولة النامية الاكتفاء به أو الاعتماد عليه لعدم كفايتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة[129].

تعتبر موردا أجنبيا لا تتحمل عليه الدولة أعباء (فوائد)، والدولة لا تكتفي بهذا المورد فقط بل تلجأ لسبيل آخر للتمويل وهذا النوع من التمويل تتحكم فيه العلاقات السياسية لدول المانحة والممنوحة وبذلك فهي تحدد حجم المنح والإعانات الخارجية ومعدل تدفقها.لقد حدد حجم المعونات في الخمسينات 6% من مجموع الدخل الوطني للدول المانحة لتصل إلى 1% في نهاية التسعينات[130]، وهذا ما تؤكده الدراسات الحديثة باتجاه هذه المنح والإعانات للتناقص المستمر. وتلعب العلاقات السياسية بين الدول المانحة والممنوحة دورا أساسيا في تحديد حجمها ومعدل تدفقها.

تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة ومن دول المصدرة لنفط والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، حيث ساهمت هذه المعونات في توفير قدر من حاجات الدول من الغذاء وبعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء، إدخال أساليب الإدارة والزراعة الملائمة، وغيرها.

- القروض الخارجية:

القروض الخارجية تستحوذ على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الموجهة للبلاد النامية سواء كانت عامة أو خاصة، فالحكومة تحصل على القروض العامة من الخارج من مؤسسات دولية أو حكومات، بينما القروض الخاصة يحصل عليها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في الخارج[131].

---

129 حامد عبد المجيد ضرار، «السياسات المالية»، ط. الدار الجامعية (الطبعة الثالثة)، الإسكندرية، 1999، ص ص 197-199.

130 تومي عبد الرحمان، «آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 107.

131 المرجع السابق لـ عرفات تقي الحسين، ص ص 68-69.

سواء كانت عامة أو خاصة، فالقروض الخارجية العامة، وهي تلك القروض التي تتحصل عليها حكومات الدول النامية من الدول الأجنبية أومن الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج ومن الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ... الخ.

أما القروض الخارجية الخاصة فهي تلك القروض التي يتحصل عليها من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في الخارج أو من طرف المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل، ويتم الحصول على هذه القروض حسب الشروط الخارجية التي تحددها أسواق رؤوس الأموال لكل قرض على حدة. إلا أن الاعتماد على هذا النوع من التمويل لا يخلو من العيوب، فهذه القروض ليست متاحة لكل الدول التي ترغب في الحصول عليها (وهذا على حسب العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولة المانحة والممنوحة) وكذا الشروط المالية والسياسية الصعبة، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة إذا لم يتم إنفاق القرض في مجال استثماري يعود على الوطن بالفائدة، بالإضافة إلى نقص في نضج الأسواق المالية في الدول النامية، وقد تضطر هذه الأخيرة بقبول قروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع طويلة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى وصول آجال الاستحقاق دون السداد مما يؤدي إلى إعادة جدولة الديون ورفع معدل الفائدة، فقد بلغت الفوائد والأقساط السنوية المستحقة في بعض الدول النامية ما يعادل 43% من قيمة الصادرات مما دفع بكثير من الدول المقترضة للتفاوض مع الدول المقرضة لإعادة جدولة الديون وبتكاليف أكبر. ولا جدال في احتواء مثل هذه القروض على عنصر من عناصر المساعدة الدولية. ومثل هذه القروض ليست متاحة لكل الدول ولا يعول عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية[132].

ـ والاستثمار الأجنبي المباشر:

بعدما كان الاعتقاد السائد ولفترة طويلة من الزمن في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن وسيلة لتحويل واستنزاف الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات، فاليوم تتجه معظم الدول النامية للتنافس لجذب الاستمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المناخ الملائم له[133] خاصة مع عجز المؤسسات المحلية عن مجاراة الشركات الأجنبية في عرض

---

[132] المرجع السابق لـ حامد عبد المجيد دراز، ص 200-205.

[133] فرحي كريمة، «أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 98.

الاستثمارات ذات التكنولوجيات العالية[134]. وبهذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو ثالث وسائل التمويل الأجنبي، إذ أصبحت الدول النامية تعتمد عليه وهذا منذ انفجار أزمة المديونية في الثمانينات، وذلك بهدف تخفيف حجم المديونية وترقية التنمية لتتمتع الشركات الأجنبية بامتيازات وحوافز بإقامة مشاريع استثمارية مختلفة في مناطق محرومة أو مناطق خاصة (وفقا لامتيازات تقرها القوانين)[135].

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجة الاستثمار المحلي سواء كان استثمار مباشر على شكل امتلاك لأصول رأسمالية التي تتيح للمستثمر حق الإدارة، أو استثمار غير مباشر في صورة شراء أسهم وسندات لا يترتب عليها حق الإدارة[136].

2.1 تعبئة الادخار لتمويل التنمية الاقتصادية:

إن تعبئة الادخار وتوظيفه من أجل التنمية الاقتصادية أمر ضروري لكل اقتصاد حتى يؤمن الأموال اللازمة والضرورية للعملية التنموية وذلك لأن مشكل التمويل هو في نفس الوقت مشكل تعبئة الموارد المالية ومشكل التحفيزات، فالدول المتخلفة مدعوة إلى تعبئة مواردها المالية وتوظيفها لصالح الاقتصاد عن طريق استخدامها في مشاريع تنموية منتجة، ولتدعيم هذا الادخار يجب على السلطات النقدية والمالية في هذه الدول أن تخلق المناخ المناسب للمؤسسات المالية الموجودة فيها حتى تلعب دورا هاما في تعبئة الادخار وذلك باتخاذ وسائل فعالة تأخذ طابع مميزات تتعلق بالهدف الذي تصبوا إليه الأوعية الادخارية والائتمان الموجودة في البلاد والتي يجب أن تتماشى مع احتياجات ظروف الاقتصاد.

1.2.1 مفهوم الادخار:

الادخار قضية شاملة اقتصادية اجتماعية ثقافية نفسية وأمنية يجدر أن ينظر إليها نظرة شاملة لأنها تقدر بارتباطها بالقيم والمعايير نحو العمل والدخل والاستهلاك بقدر ارتباطها بالاستجابات والدوافع والحاجات والرغبات المكونة للسياج النفسي للفرد وارتباط ذلك كله بسياج اجتماعي

---

134 زكريا طاجون، «بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية-السياسية-الثقافية-الاجتماعية)»، ط. جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003، ص 201.

135 المرجع السابق لـ فارس فضيل، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص 104.

136 الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون موضوعنا الأساسي لأكثر توسع لاحقا.

ثقافي يعمل من خلاله وتحدد فيه الأنماط السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة في مختلف الأنشطة الإنسانية ومن بين هذه الأنشطة تعد الادخار وأنماطه.

في الجزائر، وأمام ضعف الادخار المحلي كانت الإيرادات البترولية هي المصدر الأول في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، حيث لعبت بعض الظروف الدولية والتي من أهمها ارتفاع أسعار البترول مع انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية، دور هام في تسهيل الحصول على مصادر خارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية المستهدفة.

أ) تحديد الادخار:

تطلبت عملية الادخار وعي كافة الأعوان الاقتصاديين وتربيتهم لكافة أبناء المجتمع، لكونه نتاج معاناة الإنسان من بؤس وفقر خلال القرن الثامن عشر وظهور الثورة الصناعية وحدوث تفاوت كبير بين الطبقات في القرن التاسع عشر[137].

أ-1) تعريف الادخار:

إن الادخار بمفهومه العام هو سلوك اجتماعي يرتبط بإحساس المواطنين (العائلات) ومدى إدراكهم ومسؤولياتهم لأهميته في تحقيق الأمن والأمان والطمأنينة في شتى الميادين بتنشيط المؤسسات بضخ أموال للاستثمار في الدائرة الاقتصادية[138].

- تعريف الادخار

يمكن تعريف الادخار على أنه تجنيب جزء من مقتنيات الفرد مع المحافظة عليه لوقت الحاجة وهو عملية يمارسها الفرد في الحاضر من أجل تحقيق أهداف آجلة مرغوب فيها ومنها تأمين الفرد

---

[137] محمد يسري إبراهيم دعبس، «التربية الادخارية والتنمية الشاملة: رؤية في الأنثرولوجيا الاقتصادية»، ط. دار المعارف، القاهرة، 1996، ص 13.

[138] LAZI Alain & TOPOL Richard, «Initiation à la macroéconomique : L'équilibre de courte période», ed. Hchette, Paris, 1996, p. 51.

على نفسه أي أنه وسيلة للاحتياط. يعتمد الادخار على التدبير والتفكير الواقعي المنظم عند إنفاق الفرد لماله مع التحكم في تصرفاته، ومراد من ذلك أنه لا يتم بدون تنظيم.

الاكتناز يعد تصرف خارج الدائرة المالية والمصرفية مما يجعل المال راكدا لا ينتفع به أحد[139].

ـ خصائص الادخار

يذهب الاقتصاديون على أن الادخار هو الحد من الاستهلاك ويحدد بأنه إحجام عن الإنفاق، وهو الجزء من الدخل الذي لا يستخدم ويتم توجيهه في أغلب الأحيان إلى الاستثمار لاستغلاله في إنتاج سلع أخرى.

وانطلاقا من هذا التعريف فإن المعالم الاقتصادية للادخار تتمثل في النقطتين التاليتين:

1- الادخار عملية اقتصادية يقوم بها الأعوان الاقتصاديين،

2- والادخار هو توجيه بعض أو جزء من الموارد الفردية أو الدولية لها الاستثمار بهدف الاقتناء من خلال هذا سلوك المنظم.

الادخار يعني تجنب جزء من مقتنيات الفرد مع المحافظة عليها لوقت الحاجة، أي ذلك الجزء الذي لا يستخدم في الاستهلاك. فهو يضمن نمو الاقتصاد بدون تضخم خلافا للجوء للإصدار النقدي الجديد لتمويل التنمية، كون الادخار يقيد الاستهلاك لضمان الاستقرار الاقتصادي[140].

يخضع الادخار للضريبة على الدخل الإجمالي التي تقلل من عائد الادخار من جهة وتسمح للسلطات العمومية من جهة أخرى باقتطاع جزء من الدخول[141].

وينقسم الادخار إلى عدة أنواع:

- ادخار من حيث شخصية المدخرين (فردي مؤسساتي، وحكومي)،
- وادخار من حيث طبقة المدخرين (اختياري وإجباري).

أ-2) العوامل المؤثرة في تعبئة الادخار

تنقسم العوامل المؤثرة في الادخار إلى ثلاثة أقسام: عوامل اقتصادية موضوعية، عوامل ذاتية نفسية، وعوامل اجتماعية وثقافية.

---

139 المرجع السابق لـ محمد يسري إبراهيم دعبس، «التربية الادخارية والتنمية الشاملة...»، ص 14.

140 حمزة محمود الزبيدي، «إدارة المصارف: استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان»، ط. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 96-95.

141 CAUDAMINE Guy & MONTIER Jean, «Banque et marchés financièrs», ed. Economica, Paris, 1998, p. 78.

ـ العوامل الموضوعية الاقتصادية:

أخذت العوامل الاقتصادية الاهتمام الأكبر للعديد من المفكرين في أبحاثهم ودراساتهم، وقد توصلت واتفقت هذه الدراسات أن العوامل الاقتصادية تتفرع إلى عوامل اقتصادية دخلية وعوامل أخرى اقتصادية غير دخلية.

تعد العوامل الدخلية هي تلك العوامل التي تؤثر مباشرة في ادخار الأفراد من خلال العائد ونقصد بذلك أسعار الفائدة بالإضافة إلى الدخل كون أن الادخار هو الجزء المقتطع منه والمخصص للاستهلاك المستقبلي. أما عن العوامل غير الدخلية فهي متصلة بشخصية الفرد بصفة غير مباشرة أي لا علاقة لها بدخله أو بعائده وإنما تدعمه وتسهم في بلورة رؤيته للادخار وتتمثل هذه العوامل في توزيع الدخل بالإضافة إلى مستوى الأسعار وأخيرا مستوى الثروة.

ـ الدخل:

يعتبر الدخل من أهم العوامل الاقتصادية الموضوعية المؤثرة في حجم المدخرات ويمكن اعتباره مؤشرا متغيرا في سلوك الادخار بشكل عام والطلب على الودائع بشكل خاص وله علاقة وثيقة بالناتج المحلي الإجمالي، وذلك انطلاقا من العلاقة التالية[142]:

الدخل الشخصي المتاح = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد الإنتاج من وإلى الخارج - الاهتلاك - الأرباح غير الموزعة + التحويلات - الضرائب

وتتضح العلاقة بين الدخل والادخار انطلاقا من تغير الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زاد الناتج المحلي الإجمالي فهذا يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منه وبالتالي زيادة الطلب على الودائع المصرفية.

وبشكل عام، فإن عملية تعبئة الادخار تكون أكبر حجم عند العائلات ذات الدخل المرتفع حيث تكون أكثر استجابة للتعامل مع المصارف من العائلات ذات الدخل المنخفض وفي إحصائيات أمريكية لوحظ أن الأفراد ذوي الدخل العالي أكثر امتلاكا للحسابات المصرفية وذلك بسبب انخفاض الميل الحدي الاستهلاكي وارتفاع الميل الحدي الادخار.

أكد بعض الاقتصاديين أن الادخار يتأثر بدورة حياة الإنسان حيث كلما زاد من عمل الفرد زادت نسبة الدخل الذي سوف يوفره كمدخرات لضمان مستقبله وقد أكدت إحصائيات يابانية عن صحة هذه التوقعات أين وجدت ارتفاع في حجم المدخرات مقارنة بارتفاع عدد المسنين العاملين، وعليه يمكن استنتاج بأن انخفاض سن التقاعد سيؤثر حتما سلبيا على معدل الادخار وميله.

---

[142] المرجع السابق لـ حمزة محمود الزبيدي، ص 12.

وبالإضافة إلى أثر سن التقاعد السلبي على معدل الادخار فقد أضاف بعض المهتمين مؤشرا آخر يؤثر على الدخل وبالتالي على الادخار وهو معدل الاعتماد أو الاتكال بين أفراد المجتمع. فكلما زادت نسبة الاتكال قلت نسبة الادخار وانخفض الطلب على الودائع المصرفية والعكس صحيح فكلما قلت نسبة الاتكال والاعتماد زادت نسبة الادخار وارتفع الطلب على الودائع المصرفية.

أما بالنسبة لتفسير المدارس للادخار فيمكن إدراجها كالتالي:

يرى كينز أن الاستهلاك دالة في الدخل التصرفي (المتاح) فالإنفاق على السلع والخدمات يتأثر بتغيرات مستويات الأسعار، حيث كلما ارتفعت الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية وهذا سيؤثر سلبا علي حجم الادخار انطلاقا من انخفاض مستوى الدخل المتاح. والعكس صحيح، فإن كانت الأسعار منخفضة فهذا يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية وهذا يمكن من زيادة حجم الادخار بزيادة الدخل المتاح[143].

جاءت المدرسة الكينزية نقيضا للمدرسة الكينزية الجديدة، إذ يرى كينز أن الدخل الحقيقي يتناسب تناسبا طرديا مع الادخار، فإن الكلاسيك يرون العكس، ذلك أنهم أثبتوا أن الادخار يتناسب عكسا مع التغير في مستوى الدخل الحقيقي،فإذا انخفضت مستويات الأسعار ارتفع حجم الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض حجم المدخرات والعكس صحيح. إلا أن هذه المدرسة واجهت معارضة من طرف نقاد الكلاسيك الجدد، الذين أثبتوا أن حجم الادخار يتأثر بتغيرات القيمة الحقيقية للمدخرات النقدية،فكلما ارتفعت مستويات الأسعار انخفضت القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، وبالتالي فقد توصل نقاد الكلاسيك الجدد إلى عكس ما توصل إليه الكلاسيك الجدد، حيث توصلت هذه الأخيرة إلى أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الدخل، وبالتالي إلى ارتفاع حجم المدخرات، أما نقاد الكلاسيك الجدد فقد توصلوا إلى أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى انخفاض الدخل، وبالتالي إلى انخفاض حجم المدخرات.

إن النتيجة المتوصل إليها بعد عرض أراء الاقتصاديين عبر الحقبة التاريخية للمدارس هي أن الأسعار لها أثرها على نصيب الفرد من الدخل الوطني و حتما على مقدار الدخل الممكن التصرف فيه(الدخل المتاح)، فإنها تؤثر بلا شك على حجم المدخرات.

- معدل الفائدة[144]:

[143] رمزي زكي، «مشكلة الادخار»، ط. الدار الوطنية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.
[144] المرجع السابق لـ حمزة محمود الزبيدي، ص 215

يمثل معدل الفائدة مقدار العائد الذي يحصل عليه المودع إثر إيداع أمواله لدى مؤسسة مصرفية، فهو المقدار الذي يعكس درجة المخاطرة للفرد وذلك نتيجة لتخليه عن جزء من دخله لفترة زمنية معينة فلأسعار الفائدة دور جد هام في الطلب على الأوعية الادخارية، لذلك برزت عدة اتجاهات اختلفت في دراساتها عن أثر سعر الفائدة على الادخار المصرفي إلا أن القاعدة العامة المعمول بها هي أن سعر الفائدة له علاقة مباشرة مع حجم المدخرات في المصارف، إذ كلما زادت أسعار الفائدة الحقيقية زاد الطلب على الودائع المصرفية وتعني أن يتغير سعر الفائدة وفقا لتغير معدل التضخم.

يعبر معدل الفائدة الحقيقي عن القوة الشرائية للفائدة[145]، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$Ir = In - F$$

حيث: Ir هو سعر الفائدة الحقيقي

In هو سعر الفائدة الاسمي

و F هو معدل التضخم

يكون موجب إذا كان معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل التضخم والعكس إذا كان سعر الفائدة أقل من معدل التضخم وفي هذه الحالة السلبية فإن الأفراد يمتنعون عن الادخار ويتجهون إلى الاستثمار في العقارات أو الاكتناز مما يؤثر على المدخرات المالية داخل المصارف، ويصبح تحفيز المصارف على الطلب للودائع لديها وتضعف قدرتها على تعبئة المدخرات وزيادتها.

وانطلاقا من استطلاعات البنك الدولي فإن رفع الرقابة على أسعار الفائدة سوف يزيد من المدخرات المالية وتؤكد على أنه حتى يكون لسعر الفائدة دورا في تحفيز المدخرات فلا بد من تصحيح الاختلال بين سعر الفائدة المعلن وسعر الفائدة الحقيقي بما يتناسب ومعدلات التضخم وبهذا تبرز فكرة الربط بين القيمة الاسمية للودائع مع ارتفاع أسعار الفائدة حيث يعرف هذا الربط "**بنظام السلم المتحرك**" الذي يتحدد مزاياه في حماية المدخرات الحقيقية من أثر التضخم وحماية الفائدة من الادخار الاختياري في الأوعية الادخارية.

يعتبر معدل الفائدة كأحد متغيرات الاقتصاد الكلي للمؤسسات والمصارف والإدارات لارتباطه بمردودية الاستثمارات وأسعار الأصول المالية وأسعار الصرف[146]، ويتأثر ارتفاع وانخفاض معدل الفائدة بعدد من المتغيرات خاصة حالة الطلب والعرض في السوق.

أما عن فكرة أسعار الفائدة وأثرها على الادخار من خلال المدارس فسنعرضها على النحو التالي:

---

[145] عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة & محمد الباشا، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، ط. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 72.

[146] BENASSY-QUERE Agnès, BOONE Laurence & COUDERT Virginie, «Les taux d'intérêt», ed. La découverte, Paris, 1998, p. 3.

- أكد الكلاسيكيون وفي مقدمتهم الأستاذ كاسل[147] علاقة معدل الفائدة بحجم المدخرات، فقد اثبتوا أنه كلما زادت أسعار الفائدة المعطاة للعائد الذي يحصل عليه المدخر مقابل تضحيته بالاستهلاك فإن حجم المدخرات سوف يرتفع وذلك عند مستوى معين من الدخل، كما أوضحوا بأنه ليس بالضرورة أن يزداد حجم الادخار بارتفاع سعر الفائدة وأن ينخفض الادخار بانخفاضه، فهناك بعض المدخرين يسعون من وراء مدخراتهم الحصول على دخل مرتقب بعد فترة زمنية، وبالتالي إذا انخفضت أسعار الفائدة فلابد عليهم أن يزيدوا من حجم مدخراتهم حتى يستطيعوا الحصول على الدخل المنتظر في المستقبل والعكس صحيح عند ارتفاع أسعار الفائدة فالأفراد يتوقفون عن الادخار لتأكدهم الحصول على ذلك العائد إثر ارتفاع هذه الأسعار.
- وفي الحين يرى كينز أنه لا توجد علاقة مباشرة بين تغيرات أسعار الفائدة وحجم الادخار، وكانت حجته في ذلك أن الأفراد لا يغيرون من مستوى استهلاكهم لمجرد التغيير في سعر الفائدة، إلا أنه سلم بأن سعر الفائدة يؤثر على حجم المدخرات بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق تأثيره في مستوى الاستثمار والتوظيف وبالتالي في مستوى الدخل فسعر الفائدة عند انخفاضه سيؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار وحجم التوظيفات فتكون نتيجة لذلك زيادة الادخار والعكس صحيح ويحدث كل هذا انطلاقا من افتراض كينز لثبات الميل الحدي الاستهلاكي.

وهكذا وصل كينز في تحليله إلى أن سعر الفائدة وحجم الادخار يتناسبان عكسيا حيث أثبت أنه إذا انخفضت معدلات الفائدة فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الادخار نتيجة لزيادة الاستثمارات، والتوظيفات والدخل الوطني، وبالتالي استنتج وجود علاقة ارتباط بين الدخل والادخار فيقول أن الرغبة في الادخار في حد ذاتها لا أهمية لها ما لم تتوفر القدرة عليه أي أن الدخل هو الذي يؤثر على معدل الادخار.

- التغير في السياسة المالية:

تلعب السياسة المالية دورا هاما في النشاط الاقتصادي لدى دولة ما حيث أنها تؤثر مباشرة على حجم الدخول التي يحصل عليها الأفراد، فهي تحجز جزءا من الأموال التي كان يحتمل أن تتجه إلى الادخار والعكس صحيح، فالضريبة غير المباشرة مثلا قد تؤدي إلى إنقاص الميل الحدي الاستهلاكي لذا عمدت معظم الحكومات إلى التخفيف من حدة هذه الضرائب في فترات الكساد خاصة، وزيادتها في فترات الرواج. ومن هذا المنطلق، وجب النظر إلى السياسة المالية من كافة أبوابها وتأثيرها

---

[147] المرجع السابق لـ رمزي زكي، ص 96.

على كل من حجم الإنفاق وإعادة الإنفاق وعلى الاستهلاك خاصة باعتبار الضرائب أداة لضمان العدالة في توزيع الدخل.

- التغير في التوقعات:

يظهر أثر التغيرات في التوقعات جليا على سلوك الفرد الاستهلاكي في الفترات غير العادية كحدوث كوارث طبيعية أو نشوب حروب مثلا، في هذه الحالة الأخيرة يتوقع الأفراد حدوث تدهور في إنتاج السلع الاستهلاكية، ونتيجة لذلك التوقع يتهافت الأفراد إلى شراء السلع الاستهلاكية لتخزينها مما يؤدي إلى زيادة ميلهم الاستهلاكي، وهذا ما ينعكس سلبا على ميل الادخار الذي يعرف انخفاضا كبيرا.

وخلاصة القول أن توقعات الأفراد يمكن أن تؤثر إيجابيا أو سلبيا على ميل الاستهلاك وميل الادخار معا، ففي فترة الرواج يتوقعون الزيادة في دخولهم ومنه يزيدون من مستويات الاستهلاك فيرتفع ميلهم الاستهلاكي، أما الميل الحدي للادخار فسوف ينخفض، والعكس صحيح في فترات الكساد حيث يتوجه الأفراد نحو الادخار تحسبا للتغيرات التي تطرأ على مستوى دخولهم قصد مواجهتها للاجم المدخرات الموجودة لديهم وهنا يرتفع ميل الادخار وينخفض ميل الاستهلاك.

- توزيع الدخل:

انطلاقا من طبقية المجتمع يمكن تحليل أثر توزيع الدخل على الادخار على النحو التالي: كلما كان توزيع الدخل لصالح الطبقة الغنية ضد الطبقة الفقيرة فالميل الاستهلاكي في هذا الوضع يكون منخفضا لدى الطبقة الفقيرة، وبالتالي يكون الميل الادخار مرتفع. أما في الحالة العكسية أين ميل الاستهلاك للطبقة الفقيرة، يكون مرتفعا فإن ميلها الادخاري يكون منخفضا حيث كل زيادة في دخلها سوف يوجه إلى اقتناء السلع والخدمات التي كانت بحاجة إليها. ويحدث العكس عند الطبقة الغنية فكل زيادة في الدخل سوف توجه مباشرة للادخار.

- العوامل الذاتية أو الشخصية النفسية:

العوامل الذاتية هي تلك العوامل التي تصدر من أعماق ذاتية الفرد لتوجه بذلك سلوكه في الاستهلاك أو الادخار، وتتميز بصعوبة ضبطها نظرا لعلاقتها الجذرية بنفسية الشخص حتى ولو ضبطت، فإن تعميمها قد يوقعنا في الخطأ، حيث أن لكل فرد منا سلوكه الخاص به يتميز به عن غيره كما أن الإنسان بطبعه وغريزته وعاداته وتقاليده تجعل منه قادرا على تبني طريقة رشيدة وعقلانية في

تقسيم دخله. وهناك بعض العوامل النفسية التي تؤثر على سلوك الفرد عند تقسيم دخله فيما بين الاستهلاك والادخار، فالفرد يمكن أن يقتطع جزء من دخله بغرض إدراجه ضمن المدخرات تحت وطأة نفسية[148].

- الأمان:

إن دافع الأمن والأمان والاطمئنان على المستقبل يعد من العوامل المؤثرة في حجم المدخرات، إذ يحرص كل فرد على مواجهة أي تغيرات تطرأ على محيطه أو على شخصه وهذا لسد حاجاته عند الضرورة كالعجز أو البطالة أو الوفاة عن طريق تكوين مدخرات تساعده على مواجهة هذه المفاجآت.

- دافع حب الاقتناء للسلع والخدمات:

إن حب الاقتناء يؤثر إيجابا على حجم المدخرات، فقد يرغب الفرد في السفر للتمتع مثلا، لهذا فإنه يعمد إلى توفير جزء من ماله لبلوغ مبتغاه، أو يرغب أن يشتري سلعة معينة باهظة الثمن فيحاول الادخار من أجل اقتنائها. وآخر يود أن يقوم بتوفير جزء من أمواله بغرض أداء فريضة الحج مثلا وبناءا عليه تختلف دوافع الاقتناء من فرد لأخر حسب حاجته المرغوب فيها.

- دافع العائد:

كثير من الناس يسعى للادخار من أجل عائد مستقبلي في شكل فائدة يسد الحاجة عند الضرورة، وقد يكون الدافع معنويا أكثر فيلتجئ الأفراد للادخار من أجل ربح الطمأنينة والأمان والاستقرار.

- دافع التقليد والمحاكاة:

يعد دافع التقليد والمحاكاة من أهم الدوافع المؤثرة نفسيا على الادخار، وذلك بناءا على نمط معيشة الأسرة فالطفل تلد فيه روح التقليد انطلاقا من مشاهدته أو سماعه بأن والدته أو أخاه يملك دفتر توفير أو لحساب جاري يوفر فيهما أموالا لحاجته المستقبلية ومن هنا فالتقليد والمحاكاة من شخص إلى آخر يعد من أهم المتغيرات المحددة لحجم المدخرات وينمي السلوك الادخاري داخل الأسرة وبالتالي على مستوى المجتمع.

---

[148] محمد يسري إبراهيم دعبس، «الادخار والعوامل المؤثرة فيه»، ط. دار المعارف، القاهرة، 1996، ص 18.

ـ دافع السيولة:

يقوم المدخر بعملية تجميع مدخراته من أجل ضمان وجود مصدر سائل كاف يمكنه مـن مواجهـة الظروف الطارئة والصعوبات وأحوال الكساد.

ـ القدرة على التخطيط للمستقبل:

يتطلب من الفرد أن يكون لديه القدرة على التصرف بوعي وحكمة في تحديد بنود الإنفاق حـسب ميزانيته وتحديد أولويات لمطالبه ومطالب أسرته وأن يكون لديه القدرة علـى الـتحكم في رغباتـه وتوجيهها.

ـ دافع الحيطة والحذر:

في مؤسسة ما عليها أن تقوم بتكوين رصيد مالي يزيد عن نفقة الاستعمال لكي تتمكن من تـسديد قروضها وقيمة أصولها وتتوقف قوة هذا الدافع بصفة أساسية على كمية وخصائص المعدات الرأسمالية وعلى معدل التغير الفني.

ـ ودافع المضاربة:

يقصد بالمضاربة عملية شراء وبيع الأوراق المالية من أسهم وسندات بهدف تحقيق الربح من خـلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع، فهذا الدافع إذن وجد لبروز وظهور الأصول المالية[149]. فتحدث هذه العملية على أساس وجود تغيرات في مردودية الأوراق المالية، حيث تلعب التوقعات والتنبـؤات في حركة أسعار الأوراق المالية دورا في تحديد مكاسب الفرد، فكلما كانت أسعار الأوراق منخفضة كلما كان الاعتماد بارتفاعها مضمونا مما يدفع أكثر رغبات الفرد على المضاربة بالشراء والبيع. أما إذا كان العكس أي أن تكون توقعات ترمي إلي انخفاض سعر الأوراق المالية فإن هؤلاء المـضاربون سيحاولون التخلص منها وذلك بالتنازل عنها. وبصفة عامة فإن دافع المضاربة يتعلق بالرغبة في تحقيق العائد باعتبار أن المضاربون يدركون ويتوقعون حالة السوق مستقبلا.

ـ والعوامل الاجتماعية والثقافية:

---

149 خليل دعاس، «الإدخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والإحلال: دراسة حالة الدول العربية»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 8.

يعد الادخار من الأنشطة التي يقوم بها الفرد متأثرا بضغوط ورغبات أفراد آخرين، ولقد أوضحت الدراسات أهمية الجماعات وعملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والتعليم وتأثيرها في نمط الادخار، كما سنوضح ذلك في النقاط التالية[150]:

- يعد عامل الهجرة عامل مهم في رغبة المهاجر في تكوين مدخرات مختلفة الأحجام تفي وحاجاته للاستهلاك إلى حد كبير وبناءا عليه تكون المدخرات أكثر من دولة إلى أخرى.
- يعد عامل اختلاف البيئات الثقافية عامل مهم في تبيان أنماط الادخار وأنواعه، حيث تختلف مظاهر الإنفاق في البيئات البدوية والقروية والحضرية.
- يتوقف تأثير عامل الانتماء على رغبة الفرد في التعايش والتكيف مع الجماعة، إذ أن الادخار يعتبر عامل اجتماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف المجتمع وقيمه وتقاليده وأعرافه وكذلك التأثيرات المتبادلة بين الفرد وظروفه الاجتماعية و التأثيرات المتبادلة بينه وبين غيره من أفراد المجتمع.
- تختلف أنماط الادخار وحجم المدخرات وأنواعها حسب الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد فإن كان ينتمي إلى الطبقة الغنية كان له أن يعيش عيشة الرفاهية والرخاء وهذا من شأنه أن يؤثر على تراكم الثروة لديه، وبالتالي بإمكانه أن يوفر ويدخر أما إذا كان ينتمي إلى الطبقة الفقيرة كان له أن يسعى ويشقى إلى توفير السلع الاستهلاكية الضرورية فقط دون الكمالية وهذا ينقص من معدل الادخار وحجمه.
- يمكن التأثير على عملية الادخار من خلال التفاوت في درجات التعليم، حيث تختلف الأنماط الادخارية وطبيعتها بين المتعلم وغير المتعلم. فالمتعلم يستطيع استيعاب الإرشادات والنصائح، ويمكنه تحقيق مستوى مناسب من الإشباع وبتكلفة أقل من خلال ترشيد أنواع السلع البديلة وهذا يحقق لديه فائض من دخله، وتوجيه ذلك الفائض نحو الادخار وللمتعلم أيضا القدرة على الإقبال على صناديق التوفير أو الاستثمار في الأوراق المالية والتعامل مع المصارف بسهولة، بخلاف الأمي فهو لا يستطيع استيعاب كل هذا دفعة واحدة وبالتالي يفضل أن يحتفظ بمدخراته في منزله على شكل اكتناز أو توظيفها عشوائيا.
- أن عدد أفراد الأسرة يؤثر أيضا في حجم المدخرات كونه مؤشر بالغ الأهمية في تحديد قيمة الإنفاق الواجبة، فإن كانت الأسرة ذات عدد محدود وضئيل أمكنها من زيادة حجم ونوعية مدخراتها، أما إن كان عددها كبير فهذا سيؤثر سلبا على نمط الادخار حيث يزداد حجم الاستهلاك وينقص حجم الادخار.

[150] المرجع السابق لـ يسرى دعبس، «الادخار والعوامل المؤثرة فيه»، ص 43.

- يلعب العامل الديني دورا هاما في عملية الادخار ويلاحظ ذلك انطلاقا من التعاملات مع المصارف في مختلف صور الادخار، حيث وجد اعتراضا وخلافا حاد من جانب الفقهاء ورجال الدين، بين قيم الحلال والحرام، فهم ينظرون إلى قيمة الزيادة عن رأس مال الأصلي أو إلى العائد الذي يتحصل عليه الفرد على أنه ربا والربا يعد حرام في الدين، لذا فقد أدى عامل الدين إلى تخفيض في مستوى عملية الادخار وتجميعه. ومع ذلك فإننا نجد الدين ينبذ الإسراف والتبذير ويدعو إلى الادخار من غير فوائد لتحقيق الأمن والطمأنينة وهناك العديد من آيات القرآن الكريم تحث على ذلك مثل قوله تعالى في كتابه العزيز **<<وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا>>**[151]، وقوله تعالى **<<والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا، وكان بين ذلك قواما>>**[152]، وأيضا قوله تعالى **<<يا بني آدم، خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا، إنه لا يحب المسرفين>>**[153]، وقد جاء في السيرة النبوية الشريفة أقوالا تحث على الادخار وعدم التبذير فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **<<من اقتصد أغناه الله، ومن بذر أفقره الله، ومن ذكر الله عز وجل أحبه الله>>** و**<<عز المؤمن استغناؤه عن الناس>>**. وبناءا عليه، نجد كيف أن ديننا يؤصل ويرسخ قيم الادخار والبعد عنه الإسراف.

أ-3) وسائل تعبئة الادخار:

هناك عدة طرق تمكننا من زيادة حجم المدخرات في اقتصاد بلد ما، إذ تعتبر الودائع هي كل ما يقوم الأفراد أو المؤسسات بوضعه لدى المؤسسات المصرفية، بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة الأجل على سبيل الحفظ أو التوظيف. وأن تعبئة الادخار هي محفز العملية الاستثمارية ومحركة التنمية الاقتصادية[154].

- التضخم وركود مستوى الادخار[155]:

---

151 سورة الإسراء الآيات 26-27.
152 سورة الفرقان، الآية 67.
153 سورة الأعراف الآية 31.
154 MONTOUSSE MArc, CHAMBLAY Dominique & RENOUARD Gilles, «50 fiches pour comprendre les débats économiques actuels», ed. Bréal, Rosny (France), 1999, pp. 20-21.
155 المرجع السابق لـ رمزي زكي، ص 119.

تواجه الكثير من الدول عند سعيها للتنمية الاقتصادية نقص وعدم الكفاءة في مواردها الداخلية الفعلية لتمويل مشاريعها التنموية، فمن المعلوم أن الادخار فيها منخفض للغاية في حين أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى معدل مرتفع للادخار حتى يمكنها الوصول إلى نقطة الانطلاق، ومن ثمة فإن سد الثغرة القائمة بين حجم المدخرات الوطنية المتاحة وحجم الاستثمارات المطلوبة تشكل عقبة أمام النمو، وقد لجأت معظم هذه الدول إلى التضخم لسد جزء من هذه الثغرة[156]، فالسياسة التضخمية يمكن أن تتمخض عن طريق رفع معدل الادخار وذلك بزيادة حجم المدخرات الإجبارية فالتضخم في حقيقة الأمر يؤدي إلى رفع الادخار الوطني وذلك عن طريق الارتفاع العام في الأسعار مما يؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك وقد يحول العديد من الأفراد دخولهم إلى قطاع المصارف الذي يقوم باستثمارها، وهكذا يمكن القول أن التضخم يسهم في زيادة تكوين رأس المال.

يكمن سر نجاح السياسة التضخمية، حسب بعض الاقتصاديين، في زيادة حجم المدخرات انطلاقا من معرفة مقدار الفجوة الموجودة بين معدل تغير الأجور ومعدل تغير الأسعار. إلا أن هذه النظرة وجدت جدار صد من قبل اقتصاديين آخرين معارضين لفكرة التضخم يسهم في الرفع من عملية تعبئة المدخرات، حيث يروى هؤلاء أن التضخم هو من أكبر الصعوبات التي تعترض طريق الادخار وذلك من خلال تدني قيمة النقود مما يؤدي بالأفراد إلى الامتناع عن إيداع أموالهم في المؤسسات المالية والمصرفية خشية من المفاجآة عندما يرغبون في سحب مدخراتهم وذلك بإعطائهم نقودا أقل قيمة من قيمتها الأصلية عند الإيداع، وهكذا فهم يفضلون الاستهلاك عن الادخار مما يقلص مهمة المصارف في تعبئة وتجميع المدخرات.

وانطلاقا من وجهتي نظر الاقتصاديين المتعارضين في أثر التضخم على الادخار يمكن استنتاج أنه هناك مستوى أمثل للتضخم للمساهمة في عملية تعبئة المدخرات،هذا المستوى لا يكون مرتفعا جدا إلى حد فقدان الثقة في قوة النقود الشرائية.

- الضريبة والادخار:

156 بن عربة بوعلام، «التضخم في النظرية الاقتصادية: حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-1992 »، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 61.

هناك حوافز ضريبية لتعبئة الادخار، فمن الأسرار التي تحتفظ على بقاء المؤسسة واستمرارها هي قدرتها على خلق استثمارات وتمويلها ويتطلب ذلك تكوين مدخرات تفيدها في التمويل الذاتي لمشاريعها الاستثمارية. أمام هذه الوضعية عادة ما تلجأ المؤسسة قبل الانطلاق في عملية الاستثمار إلى الادخار، وهنا يأتي دور الضريبة الذي لا يستهان به في تحريض المؤسسة وتشجيعها لتكوين المدخرات، إذ عمدت السلطات إلى اتخاذ عدة إجراءات ذات الطابع الضريبي وهذا لحث المؤسسة على الادخار ومن بين الإجراءات: حق ترحيل الخسائر إلى سنوات قادمة، تطبيق نظام الفوائد، مركزية الأرباح الخاضعة للضريبة، نظام تسريع الاهتلاكات، جباية الرسم على القيمة المضافة ...الخ. ويمكن تقسيم أثر الضريبة على الادخار إلى قسمين أولهما أثر الضريبة المباشرة وثانيهما أثر الضريبة غير المباشرة.

- أثر الضريبة المباشرة على الادخار:

يعتبر الدخل هو الدافع إلى الادخار، فلا يمكن التحدث عن الادخار بدون دخل ويمكن تحديده انطلاقا من الدخل الحقيقي للفرد فالادخار ما هو إلا الفرق القائم بين الدخل الذي يوجه للاستهلاك والفائض الذي يوجه للادخار.

وللضريبة المباشرة أثر كبير على حجم المدخرات وهذا لتأثيرها على مختلف مستويات الدخل، فالفرد يسعى دوما إلى توزيعه بين الاستهلاك والادخار، ومما لا يدعوا للجدل أنه كلما كان الدخل مرتفعا كلما كان الجزء المخصص للادخار معتبرا، علما أن الضريبة سوف تمس ذلك الفائض الذي كان سيوجه نحو الادخار، وبالتالي سوف ينخفض وكذلك إن كان الدخل متوسطا فسيزيد من انخفاض الادخار انطلاقا من انخفاض مستوى الاستهلاك. ومن هنا فقد أثرت الضريبة على الادخار والاستهلاك معا، وإن كان الدخل منخفضا فإن مستوى الادخار يكون منعدما لأن الفرد يسعى إلى الاستهلاك دون تفكير في ممارسة الادخار. هذا من الجانب السلبي، إلا أنه يمكن للضريبة أن تؤثر إيجابيا على الادخار، وذلك من خلال منح امتيازات ضريبية للفوائد الناتجة من جراء إيداع هذه المداخيل لدى المصارف. ففي الجزائر، كان قانون المالية المكمل لسنة 1990، أدخل تنظيمات جديدة تتعلق بالضريبة على الودائع بهدف تشجيع الادخار، فهذه الضريبة هي التي تطبق على الفوائد المحصل عليها كما أن المادة 6 منحت إعفاء قدره 5 دينار على مبلغ الفوائد الخام الذي يحصل عليه نتيجة القروض فضلا عن إعفاءات التي منحتها مصلحة الضرائب.

- وأثر الضريبة غير المباشرة على الادخار:

يكمن أثر الضريبة غير مباشرة على الادخار من خلال انخفاض القوى الشرائية للدخل، مما يؤدي إلى العدول عن بعض الإستهلاكات الاستثنائية ويميل الفرد حينئذ أكثر نحو الادخار. وللوصول إلى ذلك تستعمل الدولة الضريبة على الإنفاق أو الاستهلاك لتغيير السلوك الاستهلاكي وتوجيه الأفراد إلى ادخار جزء من المداخيل. وحتى إن لم تؤدي هذه الإجراءات إلى خلق نوع من الادخار، فإنها تحقق ادخارا حكوميا بسبب رفع الأسعار. وتعتبر الضرائب غير المباشرة أنسب من حيث وزنها في رفع مستوى الادخار من جهة، أما من جهة أخرى فهي لا تراعي درجات الدخل النقدي للفرد فالأغنياء مثلا ينفقون كثيرا ومع ذلك يدخرون، وبالتالي تعتبر هذه الضريبة مشجعة للأغنياء حتى يدخرون، وأما الفقراء فإنهم سيلجئون إلى التقليل من إستهلاكاتهم الضرورية وبالتالي يكون دور الضريبة غير المباشرة هنا في خدمة الطبقية وهذا ما يؤدي إلى التفاوت في توزيع الثروات.

- تشجيع المؤسسات على الادخار:

تتم عملية حث وتشجيع الشركات على الادخار من خلال عدم توزيع جزء من أرباحها، وإعدادها كاحتياطات تسهم في تمويل مشروعات جديدة أو لتوسيع مشروعات قائمة، وتعرف هذه الطريقة باسم الادخار المنظمي ويمكن زيادته عن طريق إعفاء ذلك الجزء من الربح غير الموزع من بعض الرسوم, وقد أثبتت الإحصائيات أن الدول المتطورة قد اعتمدت هذه الطريقة أي إعادة استثمار الأرباح المحجوزة في تمويل مشاريعها، منها الولايات المتحدة وغرب أوروبا، لذلك يرى المختصين في التنمية ضرورة وحتمية تشجيع الشركات على توسيع وزيادة مدخراتها لأنها تشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الداخلي. وعليه فالادخار يسمح بتمويل الاستثمار وترقية وسائل الإنتاج قصد إدخال تقنيات جديدة في النسيج الإنتاجي[157].

- إصدار شهادات الادخار:

ظهرت شهادة الادخار إثر الحرب البريطانية وذلك على شكل سندات بواسطة هيئة عامة نشئت لهذا الغرض، وكانت تصدر بفئات مختلفة القيمة، وبعد الحرب تطورت هذه الشهادات فأصبحت تدعم التنمية الاقتصادية وتصدر في شكل أنواع مختلفة تتفاوت حسب ما تدره من دخل

---

[157] المرجع السابق لـ SEPOT Jean-Yves، ص 91.

لأصحابها فمنها ما تدر لصاحبها دخلا ثابتا منتظما ومنها ما تفضي مبلغا من المـال عنـد آجـل استحقاقها يضم أصل المال المدخر والفائدة.

وقد تلقت هذه الشهادات صدى كبيرا وإيجابيا في كل من بريطانيا والولايات المتحـدة حيـث أن حصيلتها كانت تمثل الجانب الأكبر من إجمالي المدخرات. ويرجع سبب نجـاح هـذه الـسياسة أو الوسيلة في تعبئة المدخرات إلى ما تتمتع به من مزايا والمتمثلة في درجة السيولة المرتفعة جدا، العائـد المغري الذي يحفز حاملها على الاحتفاظ بها لمدة أطول وتتميز أيضا بالإعفاء من معظـم الـضرائب وذلك لتشجيع الاكتتاب فيها.

ـ زيادة عدد المؤسسات:

من البديهي أن الرفع من معدل الزيادة في عدد مؤسسات تجميع المدخرات يؤدي بالضرورة الحتمية إلى الرفع من معدل الادخار، أما عدم توفر هذه المؤسسات يعني فقدان الصلة الرابطـة بـين المدخرين والمستثمرين، ومن ثم ونتيجة لنقص هذه المؤسسات الادخارية نجد أن معظم الأموال تحتفظ بها الأفراد على شكل المكتنزات غير المنتجة. فلا شك إذن كلما زاد انتشار هذا النوع من المؤسسات المالية كلما تمكنا من تجميع أكبر قدر ممكن من المدخرات وتمكنت بذلك من أن تلعـب دورهـا في توجيه تلك المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية.

للاستثمار دور مهم في الاقتصاد إذ يعتبر بمثابة الركيزة والعمود الفقري الذي يعتمـد عليـه لنمـو وتكمن أدواره في التأثير على الدخل الوطني من خلال الاستهلاك والادخار بوجود علاقـة وطيـدة تربط الاستثمار بكل منهما[158].

ـ والحد من الاستيراد الترفـي:

إن عملية الاستيراد بكثرة ستؤدي إلى إضعاف معدل الادخار الوطني، فالأفراد الذين يقومون بهذه العملية يميلون إلى استهلاك السلع الترفيهية والكمالية من البلدان الأجنبية، وهذا قد يضعف مـن قدرة الاقتصاد المحلي، لذا وجب إتباع سياسة الحد من الاستيراد مما سينعكس لا محال على حجـم

---

[158] RAACHE Abdelbasset, «L'épargne en Algérie: Evaluation et évolution (1963-1989)», Mémoire en vue de l'obtention du Magister es-sciences économiques (Option: Monnaie & finance), Institut des Sciences Economiques, Université d'Alger, 1997, p. 37.

المدخرات الوطنية، أي الجزء الذي كان يوجه لشراء السلع الترفيهية سيوجه بلا شك نحو الادخار حينما لا يجد حامله طريقة لتبديد المال.

إلا أن هذه السياسة ليست سهلة للتطبيق، فيمكن أن تتجه الأموال غير المستعملة في الاستيراد إلى استثمارات أو إلى عمليات أخرى غير مجدية وغير نافعة، أي أنها تستغل بدون عقلانية، لذا وجب على الحكومة التدخل بالحد من تراخيص الاستيراد وتطبيق قوانين الإصلاح المصرفي والحد من توظيف رؤوس الأموال القليلة المردودية. وهكذا يمكن لسياسة الحد من الاستيراد أن تثمر وتنجح في منع تسرب المدخرات نحو الخارج.

ب) تصنيفات الادخار

تتعدد تصنيفات الادخار وهذا وفق تقسيمات عديدة نتيجة اختلاف وجهات نظر الاقتصاديون وأيضا حسب الغرض المراد منه.

ب-1) الادخار من حيث الرغبة:

بالنظر لطبيعة الرغبة من العملية الادخارية يمكن تعريف الادخار المرغوب والادخار غير المرغوب.

- الادخار المرغوب:

الادخار المرغوب هو الادخار الذي يوجه مباشرة للاستثمار في عمليات الإنتاج، والذي يسهم مساهمة فعالة في التنمية عن طريق زيادة حجم المنتجات من مختلف الأنواع، وبالتالي زيادة التصدير وارتفاع الأجور والرفع من مستوى المعيشة وبالتالي تحقيق دورة من دورات انتعاش عجلة التنمية الاقتصادية[159].

---

[159] المرجع السابق لـ يسرى دعبس، «الادخار والعوامل المؤثرة فيه»، ص 8.

ـ والادخار غير المرغوب فيه:

الادخار غير المرغوب هو مجمل المدخرات المحتجزة لدى الفرد أو المؤسسة والتي لا تستثمر في عمليات إنتاجية في أي مستوى من المستويات أو الأوعية وهذه العملية يطلق عليها اسم الاكتناز وهو تصرف غير مرغوب فيه.

ā -2) الادخار من حيث العون الاقتصادي:

ينقسم الادخار من حيث شخصية المدخر إلى ثلاث فروع متمثلة في الأعوان الاقتصاديين من عائلات ومؤسسات والحكومة.

ـ الادخار الفردي:

الادخار الفردي هو ذلك الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه عن الاستهلاك، حيث يوجه هذا الفائض للادخار بأن يوضع في صناديق التوفير أو مؤسسات التأمين أو ودائع اجله أو استثمارها في القيم المنقولة.

ـ ادخار المؤسسات:

ادخار المؤسسات هو الجزء المستقطع من أرباح الشركات المحققة لأغراض الاستثمار عندما تسمح فرص مختلفة وتسمى أيضا هذه الظاهرة بإعادة استثمار الأرباح، وهي أمور محاسبية وتستقطع وفق ما يسمح به القانون ووفق المخطط المحاسبي.

ـ والادخار الحكومي:

يكون الادخار الحكومي ذي وجهتين، إما أن يوجه للاستثمار أو أن يودع كاحتياطي للحكومة لمواجهة أية طوارئ كحدوث عجز مثلا في ميزانيتها العامة. ففي الجزائر، يعتبر احتياط الصرف من أهم الاحتياطات للدولة.

ب - 3) الادخار من حيث طبيعة المدخرات:

حسب طبيعة المدخرات، ينقسم الادخار إلى قسمين، قسم خاص بالادخار الاختياري وقسم خاص بالادخار الإجباري.

ـ الادخار الاختياري:

يتحقق الادخار الاختياري بإرادة المدخرين تلقائيا ويتم لحسابهم، ويتمثل في ذلك النوع من الادخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي بمحض إرادتهم ومن تلقاء أنفسهم ويتم ذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم لأغراض الاستهلاك دون إكراه أو إلزام في تكوين هذه المدخرات ويتكون أيضا من مدخرات القطاع الأعمال الخاص والودائع الآجلة بالمصارف. و عليه يتكون هذا الصنف من المدخرات في القطاع العائلي والمدخرات في القطاع الخاص والمدخرات في القطاع المصرفي.

ـ المدخرات في القطاع العائلي:

هي مدخرات الأفراد التي يقدمون عليها بامتناعهم عن الإنفاق الاستهلاكي من جراء وجود فائض في دخولهم وتنقسم إلي نوعين ادخارات مودعة في صناديق التوفير وأخرى عبارة عن مدخرات تعاقدية نذكر من بينها عقد التأمين على الحياة مثلا، وأهم ما تتميز به هذه المدخرات أنها ثابتة ومستقرة كون أن المتعاقدين يلتزمون بأداء الأقساط باستمرار، كذلك لدينا مدخرات الرصيد السائل المتمثل في شراء الأوراق المالية.

ـ المدخرات في القطاع الخاص :

هي ما تحققه منشآت القطاع الخاص من مدخرات تستقطع من الأرباح المحققة فيها وتحتجز على هيئة احتياطات لتزود تمويلها في المستقبل.

ـ والمدخرات في القطاع المصرفي:

هي كل ما يقوم به الأفراد أو الهيئات أو شركات القطاع الخاص من شراء لسندات أو لأسهم من تلقاء أنفسهم، والميزة الأساسية لهذه الودائع أنها بفائدة مستحقة كون أن الجهاز المصرفي يستطيع توجيهها إلى الاستثمارات لأنها غير قابلة للسحب الفوري بل إلى أن يحين موعد استحقاقها أو يستغلها على شكل قروض لطالبيها فيصبح المستفيد الأكبر في كلتي العمليتين.

- الادخار الإجباري:

يتحقق الادخار الإجباري خلافًا للإرادة من خلال استقطاع جزء من الدخل بطريقة إلزامية ويتم لحساب الدولة[160]. وينقسم الادخار الإجباري إلى ثلاثة أقسام أساسية وهذا حسب الهدف المنتظر من إنشائه، فمنه ما يوجه لتحقيق فائض في الموازنة العامة، أو لتحقيق فائض للقطاع العام، أو لتحقيق التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

- المدخرات لتحقيق فائض للموازنة العامة:

إن الوسيلة الرئيسية التي تعتمدها الدولة للزيادة في مواردها والتي تؤدي بها إلى إحداث فائض في ميزانيتها ترتكز أساسا على سياسة الضرائب وذلك إما بزيادة حصيلة تعبئتها أو بالرفع من معدلاتها أو باتباع الطريقتين معا. وتجدر بنا الإشارة إلى أن حصيلة هذا المورد الرئيسي غالبا ما توجه مباشرة لتمويل المشاريع الاستثمارية. وإذا رجعنا للجزائر، نجد أن الادخار الموازناتي يبقى غير كاف لتغطية الاستثمارات المباشرة للدولة.

- المدخرات لتحقيق فائض للقطاع العام:

هو يمثل ما يفيض عن قيمة مبيعات منتوج يقوم به مشروع عام عن تكاليف إنتاجه، ويتم التحكم في حجم هذا الفائض عن طريق تحديد أسعار المنتجات من جهة، وعن طريق تحديد مستوى الكفاية الإنتاجية من جهة أخرى، فمثلا لو افترضنا ثبات الكفاية الإنتاجية للمشروعات، فإن أي انخفاض في أسعار المنتجات سيؤدي دون شك إلى انخفاض ونقص في حجم الفائض الاقتصادي والعكس صحيح.

- والمدخرات لتحقيق التأمينات الاجتماعية والمعاشات:

تعد التأمينات والمعاشات نوع من أنواع الادخار الإجباري، حيث أنها تتم إلزاما عن طريق اقتطاع الدولة لجزء من دخول ومرتبات أجور العمال العاملين في قطاع عام أو خاص.

---

[160] المرجع السابق لـ حمزة محمود الزبيدي، ص 98..

2.2.1 الادخار لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية:

تتكون مصادر التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية من شقين رئيسيين وهما: الادخار الاختياري والادخار الإجباري حيث تتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي والتي يمكن استثمارها في مجالات عديدة، كما يمكن منحها على شكل قروض لقطاع الأعمال بنوعيه. وعلى سبيل المثال ثمة عنصر رئيسي في نجاح دول شرق أسيا هو أن معدلات المنطقة المرتفعة بصورة استثنائية من تراكم رأس المال الناجم من مستويات الادخار لما يزيد عن 30% من الدخل[161].

أ) المصادر التمويلية بالادخار:

تتكون مصادر التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية من شقين رئيسيين وهما: الادخار الاختياري والادخار الإجباري حيث تتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي والتي يمكن استثمارها في مجالات عديدة، كما يمكن منحها على شكل قروض لقطاع الأعمال بنوعيه.

أ-1) مدخرات القطاع العائلي:

تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل بعد تسديد الضرائب أي الدخل المتاح وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة ويعتبر من أهم مصادر التمويل المحلية في الدول النامية. وتتمثل مصادر هذا الادخار في المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات، كذلك نجد الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات أو تأخذ شكل ودائع في صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة، ونجد أيضا الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن إضافة إلى سداد الديون ومقابل الالتزامات السابقة. ويزداد ادخار العائلات في اقتصاديات المتقدمة خلافا لما يجري في اقتصاديات النامية.

---

161 ديفيد أ. بلوم David E. BLOOM، ديفيد كانينج David CANNING & دين ت. جاميسان Dean T. JAMISON، «الصحة والثروة والرفاه»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 2004، ص ص 10-15.

كما ذكرنا سالفا، يتحدد ادخار العائلات بعدد من العوامل الموضوعية والذاتية المرتبطة بعـدد مـن المتغيرات: مستوى دخل الفرد، مستوى الأسعار، مدى اتساع السوقين النقدي والمالي، درجة نمـو الوعي الاقتصادي للمدخرين، مدى استقرار الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، الرغبـة في توريـث الثروة لأبناء، الرغبة في تحسين مستوى المعيشة مستقبلا، الاحتياط لمخاطر المستقبل وكوارثه، دوافع الشراء المؤجل، دوافع التوفير ...الخ.

وفقا للعلاقة بين الدخل والاستهلاك الجاري، نميز بين ثلاث فئات من المدخرين:

- مدخري الصفر يمثلون غير المشتغلين،
- المدخرين الإيجابيين وهم المشتغلين،
- والمدخرين السلبيين هم البطالين والمتقاعدين الذين يسحبون من مدخرات سنوات عملهم.

تتخذ هذه المدخرات عدة صور من بينها[162]:

- المدخرات التعاقدية التي تشمل كافة عقود التأمين أهمها التأمين على الحياة والمعاشات، وتتميـز هذه المدخرات بدرجة عالية من الثبات نتيجة لتساوي الأقساط المدفوعة دوريا،
- والمدخرات الريفية بقيام المزارع بشراء الآلات، أو بناء مساكن واقتناء معدات زراعية، ويتميـز هذا النوع من الادخار بعدم وجود وساطة بين المدخر والمستثمر،

وتكمن الأصول السائلة في الأرصدة النقدية أو الأصول المالية كالأسهم والـسندات، وشـهادات الاستثمار وغيرها. وتتميز مدخرات هذا القطاع بشكلين خاصين، أحدهما ادخار مالي والآخر ادخار غير مالي.

ويعتبر الادخار المالي أحيانا نوع من الاكتناز حيث يفضل الأشخاص الاحتفـاظ بالـسيولة عنـد شخصهم وهذا يعني عدم المشاركة في تداول النقود وله عدة صور[163]:

- شكل سائل مطلق مثل الودائع الجارية لدى المصارف وهي توظيفات تتميز بدرجة سيولة عالية،
- توظيفات على شكل أسهم وسندات وهي أقل سيولة،
- والاكتتاب في التأمين.

---

162 محمود يونس، أ.د محمد مندور & محمد السريتي، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، ط. الدار الجامعيـة، الإسـكندرية، 2000، ص 314.

163 المرجع السابق لـ عمرو محي الدين، «التنمية والتخطيط الاقتصادي»، ص 253.

يتمثل الادخار غير المالي في تحويل الادخار من صفة سائلة إلى استثمار ملموس إلا أن هذا النوع من الادخار قلما نجده لاحتوائه على مخاطر وبطبيعة الحال، فالمدخر لا يستثمر إلا بتوفر الشروط التالية:

- السيولة تعني أن يكون ذلك التوظيف قابل للتسييل،
- المردودية العالية أي أن يكون العائد مغريا،
- والمخاطر شبه منعدمة، حيث كلما كانت درجة المخاطرة ضعيفة كان الإقبال على الادخار أكثر، فالعلاقة عكسية بينهما.

أ-2) مدخرات قطاع الأعمال:

تتوقف مدخرات قطاع الأعمال على أهميته في النشاط الاقتصادي وتتمثل مدخراته في الأرباح المحتجزة في المؤسسات العامة لهذا القطاع، وبالرغم من صغر الأهمية النسبية لقطاع الأعمال في الدول النامية بالمقارنة بمثيله في الدول المتقدمة. إلا أن أهميته النسبية في جملة المدخرات المحلية كبيرة نسبيا، وتتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح المحتجزة في المؤسسات العاملة في هذا القطاع ونميز هنا بين قطاع الأعمال المنظم وقطاع الأعمال غير المنظم. فيما يخص قطاع الأعمال الغير منظم فيشمل على المحلات التجارية الصغيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة، بوجه عام. أما قطاع الأعمال المنظم فيشمل المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة الخاصة والعمومية[164].

ـ قطاع الأعمال المنظم العام:

تكمل مدخرات هذا القطاع في أرباح المشروعات المملوكة للحكومة والتي تتمثل في الفرق بين تكاليف الإنتاج وثمن بيع السلع المنتجة وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على رفع الإنتاجية وذلك بتخفيض التكاليف.

ـ وقطاع الأعمال المنظم الخاص:

164 عمرو محي الدين، «التخلف والتنمية»، ط. دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 455.

تتمثل المدخرات هذا الجزء من القطاع في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها المؤسسات المساهمة فقط وعادة ما تؤول هذه المدخرات إلى استثمار جديد أو بقصد توسيع مشروع ما. وبصفة عامة تزداد حجم المدخرات المتولدة في قطاع الأعمال كلما تضاءلت الأرباح التي توزعها الشركات على المساهمين وكلما كانت الضرائب معقولة.

أ-3) الادخار الحكومي والادخار الجماعي:

زيادة للمدخرات السابقة لتمويل التنمية الاقتصادية، يمكن إضافة الادخار الحكومي والادخار الجماعي.

- الادخار الحكومي:

بالمعنى الواسع هو الفرق بين الإيرادات الجارية والمصروفات الجارية حيث أن الإيرادات الجارية تشمل كل من الضرائب والرسوم والرخص والغرامات ...الخ، أما المصروفات الجارية فتتضمن مصاريف الإدارة الحكومية وتكاليف المرافق العامة وفوائد الدين العام[165].

أما بالمعنى الضيق فالادخار الحكومي هو الفرق بين الضرائب والنفقات فالضرائب تدفع إجباريا مقابل الانتفاع بالمرافق العامة. وبصفة عامة الادخار الحكومي هو الفائض المتبقي الذي تحققه القطاع الحكومي ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية. ويتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين إيرادات الحكومة الجارية والمصاريف الحكومية الجارية، ويزداد الادخار بزيادة الإيرادات من ناحية وانخفاض النفقات من ناحية أخرى.

تتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وتعتبر الضرائب نوع من أنواع الادخار الإجباري وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد، إضافة إلى الضرائب يعتبر التضخم كوسيلة قد تستعملها الدولة لتكوين المدخرات في الدول النامية، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع مستويات أسعار المواد الاستهلاكية بمعدل أعلى من ارتفاع الدخول النقدية فينقص حجم الاستهلاك مما يساهم على تكوين ادخار حقيقي وهذا ما تم شرحه في الفقرات السابقة. كذلك يتم عن طريق

---

[165] المرجع السابق لـ محمد عبد العزيز عجمية & محمد علي الليثي، «التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها»، ص 25.

التضخم نقل الثروة من المستهلكين من صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين في صورة أرباح استثنائية، وهذه الطريقة تعتبر حافزا هاما للتوسيع في الإنتاج وإعادة استثمار الأرباح[166].

ـ والادخار الجماعي:

هو ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية نتيجة لتشريعات معينة ويتمثل في أرصدة صناديق التأمين الاجتماعية بأنواعها، لذا فهو يكتسب ميزة خاصة عن أنواع الادخار المتحدث عنهم في السابق والمتمثلة في أن الأفراد الذين لهم دور في تكوينه يكتسبون مزايا تفرقهم عن المدخرين العادين حيث يحصلون على الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات، ومع ذلك إضافة كونه يسهم في ترقية التنمية الاقتصادية فهو يهدف إلى استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد عن طريق تأمين حياتهم ومستقبلهم وضمان حقوقهم.

ب) أساليب تعبئة الادخار:

بالادخار في المؤسسات المصرفية وفي المؤسسات غير المصرفية، يكون العون الاقتصادي متصرف واعي بالإحجام عن الإنفاق وتأجيل الاستهلاك الحاضر إلى المستقبل[167].

ب-1) المؤسسات المصرفية وتعبئة الادخار:

إن الادخار في المؤسسات المصرفية، يعني تجنب العون الاقتصادي لجزء من مقتنياته للمحافظة عليها لوقت الحاجة، أو تكون الوديعة في الحساب لغرض معين كضمان لقرض يقدمه المصرف للمودع المدخر[168]. وتتعدد الحسابات الادخارية المصرفية من حساب تحت الطلب إلى حساب لأجل وإلى غيرها من المشتقات الادخارية المصرفية.

ـ الادخار المصرفي تحت الطلب:

---

[166] المرجع السابق لـ محمد عبد العزيز عجمية & إيمان عطية ناصف، ص 199.
[167] محمد صالح الحناوي & السيدة عبد الفتاح عبد السلام، «المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 215-216.
[168] جمال جويدان الجمل، «تشريعات مالية مصرفية»، ط. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان & مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2002، ص 61.

يرتبط الحساب تحت الطلب (Compte à vue) بمقايضة نقود ائتمانية مقابل نفس القيمة من نقود كتابية مصرفية مع إمكانية سحب هذه المبالغ في أية لحظة دون طلب مهلة وشرط من المصرفي. وبهذا يكون التكييف الفقهي للحساب تحت الطلب اعتبارها وديعة يأخذها المصرف من المودع، على أساس أن يتملكها، ويكون له حق التصرف فيها، مع التزامه أن يرد للمودع مثلها عند طلبها[169].

في الجزائر، انطلاقا من تأكيد النظريات الاقتصادية على الاستعمال العقلاني للموارد المتوفرة من دخل بتعبئة الادخار المحلي الذي هو من المسائل الحيوية لكل تنمية اقتصادية، قامت السلطات العمومية بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالقانون 64-227 المؤرخ في 10/08/1964[170] ليكون ربط بين الادخار والاستثمار لإنجاز المشاريع السكنية وتجميع الادخار لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق فتح حسابات التوفير.

- الادخار المصرفي لأجل:

يمثل الحساب وديعة لأجل (Compte à terme) لمدة معينة (شهر على الأقل) مقابل فائدة تتزايد كلما زادت المدة، وهذا باستثناء وجود حسابات دون فائدة (مثل القرض الحسن في الفقه الإسلامي). ومن حيث المبدأ، لا يحق للزبون المودع لأمواله لأجل محدد أن يقوم بسحب وديعته أو جزء منها قبل انتهاء أجلها المحدد. لكن الملاحظ بالرغم من ذلك، فإن غالبية المصارف لا تمانع في قيام المودع بسحب جزء من وديعته مقابل حرمانه من الفائدة، وهذا رغبة في عدم التفريط بالمودعين[171].

---

169 قرص مضغوط (CD-ROM)، «برنامج فقه المعاملات»، إصدار شركة صخر لبرامج الحاسوب & مجموعة دلة البركة، الرياض (الإصدار الأول)، 1996.

170 حل البنك محل شركة تابعة لصندوق التضامن مع المصالح والبلديات الجزائرية الذي كان اختصاصه تمويل الجمعيات المحلية ومنحهم قروض شراء المساكن بالإضافة إلى الشبكة البريدية التي كانت متخصصة في جمع الأموال أي للتوفير بصفة عامة. ولم يشرع في عملياته إلا في تاريخ 06/05/1966، وليتحول إلى مصرف يمارس عدة أنشطة ليطابق ما جاء في المواد الانتقالية من القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

171 نائل عبد الرحمن صالح الطويل & ناجح داود رباح، «الأعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها»، الجزء الأول: «التعريف بالمصارف والعمل المصرفي، التعريف بالجريمة، الجرائم المصرفية التقليدية»، ط. دار وائل للطباعة النشر، عمان، 2000، ص 31.

وبسبب ارتباط الحساب لأجل لمدة تجميد لا تقل عن شهر مقابل فائدة متصاعدة غالبا، فهو من وسائل الدفع غير السائلة التي لا تستعمل مباشرة في المدفوعات والتي لا تعتبر بالمعنى الضيق كنقود. وهذا تسمح أموال الزبائن المودعة للمصرفي بإقراض زبائن آخرين، فيحصل الزبون المودع عادة على فائدة تكون أقل من فائدة القروض الممنوحة من المصرف لزبائن آخرين حتى يكون هامش ربح لصالح المصرف.

ب-2) المؤسسات غير المصرفية وتعبئة الادخار:

تعد المؤسسات المصرفية هي المؤسسات الغالبة لجذب الادخار، لكن هناك مؤسسات أخرى خارج القطاع المصرفي تقوم بعملية تعبئة الادخار. ونجد على رأسها على الخصوص المؤسسات الاقتصادية وشركات التأمين التي تلجأ للاكتتاب العام[172] مقابل تحمل المؤسسات الطالبة للمدخرات دفع عمولات وتكاليف مهنية (رسوم وأتعاب قانونية وأتعاب المحامين وأتعاب المصارف والمؤسسات المالية) وتكاليف معلنة إضافية (الطباعة ورسوم التسجيل) وتكاليف أخرى غير ظاهرة ومستقبلية[173].

- المؤسسات الاقتصادية وتعبئة الادخار:

يعد القرض السندي أحد حسابات التوظيف لتعبئة المدخرات للأفراد وللمؤسسات على حد سواء يمثل دين على الهيئة التي طرحته مؤسسات (مؤسسات اقتصادية، جماعات محلية، الدولة...). في الغالب ليست مؤسسات مصرفية التي تطلب قروضا في شكل سندات لتدعيم استثماراتها، ومن جهة أخرى، يعد الدعوة لرفع رؤوس الأموال لشركات المساهمة هو أيضا أحد صيغ تعبئة المدخرات. ويتميز هذا القرض بأنه غير تضخمي إضافة إلى أنه يعد كمساهمات مؤكدة لرؤوس الأموال، إلا أن استخدام هذا النوع من القروض يستوجب توفير المحيط المناسب والشروط ذات الطابع القانوني، المالي والتنظيمي وتتطلب عملية إنجاز القرض السندي الامتثال إلى بعض القواعد والقوانين الصارمة التي تتعلق بكيفية الإعداد وكذا الإعلام والإشهار بهدف ضمان الشفافية والحماية اللازمة للمدخرين. وفي أول عملية من نوعها في الجزائر، وقصد تحقيق برنامج استثماري طموح لتثمين المحروقات ولتنشيط بورصة الجزائر للقيم المنقولة، أصدرت شركة سوناطراك سنة 1998 قرض سندي لمدة 5 سنوات بفائدة بمعدل 13% سنويا ومعفاة من كل ضريبة قابلة للدفع يوم 4 جانفي من كل سنة،

---

172 الاكتتاب هو عملية لتحويل عمل يمتلكه فردا أو عدة أفراد إلى عمل يملكه كثير من الأفراد، وذلك بعرض جزء من ملكية مؤسسة على الجمهور عن طريق بيع الأسهم والسندات.

173 ارجع إلى جيمس بي اركباور James B. ARKEBAUER & رون شولتز Ron SCHULTZ، «الاكتتاب: دليل رجال الأعمال حول كيفية طرح شركاتهم الخاصة للاكتتاب العام»، لأصل كتاب بعنوان: «The entrepreneur's guide to going public»، ترجمة وتعريب ليلى زيدان، ط. الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص ص 66-78.

وهي غير قابلة للتراكم، وكان التسديد النهائي لها في 4 جانفي 2003[174]. وعلى عكس القرض السندي لشركة سوناطراك بمساهمة مصارف جزائرية، فإن القرض السندي لشركة الخطوط الجوية الجزائرية هو أيضا يهدف إيجاد مصادر تمويل للمباشرة في تجديد أسطولها.

كما يمكن للمؤسسات الاقتصادية المساهمة أن تقوم برفع رأس مالها بالعرض للاكتتاب العام في السوق الأولي، وهكذا تكون المؤسسات أمام مصدر تمويلي جديد يهدف إلى تمويل تنمية القدرات الإنتاجية وعصرنة التجهيزات المحيطة بسيرورة التصنيع والتي تسمح بتحسين ظروف تراكم الأرباح على المدى الطويل.

إن زيادة رأس مال عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سرى في هذا النهج من جهة وقصد إنعاش بورصة الجزائر التي كانت تعرف صعوبات كبيرة في التداول من جهة أخرى، وتعتبر شركة رياض سطيف إحدى المؤسسات الاقتصادية العمومية التي قامت بإصدار أسهم جديدة لدى الجمهور.

- شركات التأمين وتعبئة الادخار:

تلعب شركات التأمين دورا هاما في تعبئة وتجميع المدخرات بالإضافة إلى أنها تقوم على بث الطمأنينة والاستقرار في نفوس الأفراد، وبالتالي يمكن اعتبار أن شركات التأمين تلعب دور مزدوج فهي تقدم خدمة التأمين على تخفيض حجم الخسائر التي يتعرض لها المؤمن لها، بل للتأمين مساهمة اقتصادية خاصة ومن أبرز المساهمات توفير الموارد المالية إضافة إلى تشجيع وتنمية الوعي الادخاري[175] إن دور شركات التأمين مماثل للدور الذي تقوم به المؤسسات المالية الأخرى كالمصارف التجارية[176]. ويمكن ذكر أهم هذه الأدوار:

- الدور الأول يتمثل في توفير الموارد المالية بقيام شركات التأمين في الفترة الممتدة ما بين تجميع أقساط التأمين إلى تاريخ استحقاق مبلغ التأمين باستثمار حصيلة الأقساط في شراء الأوراق المالية التي تصدرها منشآت الإعلام والحكومة لغرض تمويل نشاطاتها.

---

[174] تمثل هذا القرض السندي في إصدار 115.000 سند بمبلغ إجمالي يقدر بـ 5 ملايير دينار جزائري: 25.000 سند بـ 100.000 دينار للسند الواحد، 40.000 سند بـ 50.000 دينار للسند الواحد، و50.000 سند بـ 10.000 دينار للسند الواحد). وكان إصدار هذه السندات بشكل مجهول في الفترة الممتدة بين 10 جانفي 1998 و28 جانفي 1998 بمنحة تقدر بـ 2,5% أقل من قيمتها الاسمية.

[175] المرجع السابق لـ رمزي زكي، ص 28.

[176] المرجع السابق لـ محمد صالح الحناوي & السيدة عبد الفتاح عبد السلام، ص ص 215-216.

- الدور الثاني يتمثل في تنمية وتشجيع الادخار، إذ تشجع شركات التأمين عملية تعبئة وتجميع المدخرات والذي من بين أبرز أنواعه التأمين على الحياة كونها الوعاء الرئيسي لتدفق المدخرات من الأفراد المتيقضين للمستقبل ويعد هذا النوع من التأمين وسيلة هامة للادخار كونه يقتطع من الدخل ويبعد عن الاستهلاك.

ـ مؤسسات أخرى وتعبئة الادخار:

بالرغم من أن المصالح المالية للبريد لا تتبع الجهاز المصرفي تحت سلطة البنك المركزي، إلا أنها مؤسسة خصوصية تقوم أيضا بتعبئة الادخار، إذ يبلغ عدد الحسابات في المصالح المالية للبريد بـ 6 ملايين حساب مسير من قبل 9.500 شباك بـ 3.255 مكتب بريدي مؤطر بواسطة 5 مراكز بريدية كبرى.

تقوم الخزينة العمومية أيضا بتعبئة الادخار من قبل المؤسسات (خاصة مؤسسات الدولة) ولعدد من الأفراد المرتبطين في عملهم بالخزينة العمومية. فتصدر الخزينة سندات خزينة في شكل سندات صندوق يكون المكتتب فيها الدولة، تكون في مدة طويلة (من سنتين إلى 5 سنوات) أو متوسطة (حوالي 5 سنوات) أو قصيرة (بـ 13 و26 و52 أسبوع) لمقابلة الغطاء المترتب على زيادة الإصدار النقدي أو لسد عجز طارئ أو موسمي في موازنتها بالقروض[177].

ومثل سندات الخزينة، هناك سندات تجهيز تصدرها الخزينة العمومية في المدى القصير، تكون غير قابلة للتحويل أو الصرف قبل آجال الاستحقاق، وذلك بهدف المساهمة في تمويل الهياكل القاعدية الكبرى (من طرق وسدود ومؤسسات تعليمية...) من أجل الاستمرار في تنفيذ خطة الدولة ضمن البرنامج الوطني للتنمية الاقتصادية. ولقد تم إدخال تقنية التمويل بسندات التجهيز في الجزائر منذ 1971.

ج-3) قلة القدرة الادخارية المحلية عائق للاستثمار والتنمية الاقتصادية:

إن ضعف القدرة الادخارية للاقتصاد الوطني في مواجهة تمويل عملية التنمية الاقتصادية بواسطة استثمارات، إذ أن الأوعية الادخارية المحلية لا تسهم بنسبة كبيرة في تغطية عجز العمليات

---

[177] عبد المطلب عبد العظيم، «البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 41.

الاستثمارية[178]، وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد المساهمة في دفع النمو الاقتصادي إلى الأمام.

إن تغطية النقص الذي يميز الدول النامية فيما يخص الادخار المحلي، مما يسمح بتعويض ضعف الاستثمار المحلي الذي تسبب فيه ضعف التمويل الداخلي[179] المتمثلة في المدخرات الوطنية والموارد الجبائية المختلفة، القروض الداخلية، الإصدار النقدي...إلخ. مما يجعل اللجوء لوسائل التمويل الأجنبي أمر ضروري لتمويل التنمية الاقتصادية من مصادر تمويل خارجية يحصل عليها الاقتصاد باللجوء إلى الغير.

بفضل تنامي تناقضات ظاهرة العولمة، تغير شكل وطبيعة التنمية الاقتصادية، فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساسا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي (أي المدخرات)، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات متعددة الجنسيات، فالطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر ولا تستثمر وتبدد فوائضها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها المجتمع، وهو ما أدى إلى تناقص معدلات النمو في هذه الدول بسبب نقص الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات[180].

ولهذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي خاصة للدول التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الاقتصادية. وهو يتميز عن غيره من مصادر التمويل الخارجي[181]:

- انعدام الشرطية التي تلازم المساعدات الإنمائية الرسمية، والتي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية المستهدف،
- وغير منشئ للمديونية، فلا يتولد عنه التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة،

---

178 المرجع السابق لـ سعد طه علام، ص 168.

179 فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 32.

180 زكريا مطر، «العولمة ...هدم الاقتصاد القديم»، مراجعات اقتصادية، www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-41/morajaat.asp، إسلام أون لاين، دبي، مقال مطور جزئيا 2003/12/26.

181 سالم محمد عبد الله الفرجاني، «سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا»، المركز العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس، مجلة دراسات، العدد العاشر (الخريف)، 2002.

ملخص الفصل الأول:

التنمية الاقتصادية مفهوم علمي حديث النشأة، ظهر وتعمق بعد الحرب العالمية الثانية. وكثيرا ما يعتقد أن مصطلح النمو الاقتصادي مرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية، وذلك لاقتراب مفهومهما العام. وحقيقة الأمر أنهما كلمتين مختلفتين المضمون، فالتنمية لا تؤدي بالضرورة لنمو بدليل أن العديد من الدول الصناعية تعرف اليوم نمط نمو منخفض خلافا للتنمية التي عرفته منذ قرنين من الزمن.

التنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة إلى أحداث تحولات هيكلة اقتصادية واجتماعية، يتحقق بموجبها للغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض. فالتنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي التي حققت الكثير في هذا الاتجاه، والدول المتخلفة هي التي لم تحقق مثل هذا التقدم.

التنمية الاقتصادية هي إحدى الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها جميع دول العالم قصد تطوير اقتصاديًا وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية مجتمعًا بتحقيق الزيادة في السلع والخدمات وفرص عمل إضافية والقضاء على الفقر وتلوث البيئة.

للتنمية الاقتصادية أهداف عدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير متطلبات المعيشة الأحسن والأفضل، ويمكن تحديد أربع أهداف أساسية لها هي زيادة الدخل الوطني، رفع مستوى المعيشة، تقليل التفاوت في الدخول والثروات، وتعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني.

التنمية لاقتصادية هي الانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم من خلال تطوير النشاط الاقتصادي (خاصة الإنتاجي) باتخاذ الإجراءات والتدابير الواعية والهادفة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج السلعي وزيادة الدخل الحقيقي للفرد من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي. فالتخلف الاقتصادي هو أمر نسبي، لا يعني بالضرورة الفقر في الموارد الطبيعية، وإنما هو الافتقار إلى الوسيلة التي يمكن بواسطتها استغلال هذه الموارد بطريقة أكثر فاعلية. فالتخلف ليس بداء، ولا هو حتى مرض مزمن. فيوصف التخلف بكثير من الدول التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو

تدهور اقتصادي، والدول المتأخرة هي تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني والتكنولوجي، بحيث يترتب على ذلك عادة شيوع الفقر بين سكانها.

في سنة 1990، تم تحديد أهداف إنمائية ثمانية للألفية الجديدة (للقرن الواحد والعشرين) والمقرر بلوغها سنة 2015 والمحددة في نقاط ثمانية: القضاء على الفقر المدقع والجوع بالتخفيض إلى النصف من عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم والذين يعانون من الجوع، تحقيق التعليم الابتدائي الشامل للأولاد والبنات، تحقيق المساواة بين الجنسين، تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين، تحسين صحة الأمهات وتخفيض معدل وفياتهم بنسبة ثلاثة أرباع، مكافحة مختلف الأمراض من فيروس ومرض الإيدز (السيدا) والملاريا وغيرهما، ضمان استمرارية البيئة.

تعمل التنمية الاقتصادية في البلاد النامية إلى تحقيق نمو اقتصادي يتمثل في الزيادة المستمرة في مستوى معدل الدخل الوطني، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وإزالة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات والمساواة في توزيع الثروة الوطنية. وعليه يمكن أن تتحقق هذه التنمية الاقتصادية بتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية سواء برؤوس أموال داخلية أو برؤوس أموال أجنبية استثمارية.

كانت التوجهات لتنمية الاقتصادية في أغلب دول العالم الثالث كرد فعل سياسي أكثر منه ترجيح اقتصادي، وللقيام بأي مشروع تنموي يستوجب في الأساس وضع خطة واقعية ممكنة التحقيق يتم من خلالها بلوغ الأهداف المسطرة، ولهذا فإن التخطيط الاقتصادي للتنمية يعتبر السبيل الفعال لإخراج الدول من تخلفها.

والواقع أن الدول النامية هي في أشد الحاجة إلى هذا الأسلوب التخطيطي، وتتبع حاجتها إليه من حاجتها إلى معدل سريع للتنمية الاقتصادية لا يقل عن معدل زيادة سكانها ولن يتسنى لها تحقيق هذا المعدل السريع للتنمية إذا ما اعتمدت على التطور التلقائي المتولد عن قوى السوق الحرة وحدها. والسبب في ذلك يرجع إلى أن معظم الاستثمارات التي يقوم بها المشروع الحر إنما تخضع للحافز الخاص، الذي يعطي أهمية كبيرة لعوامل التكاليف والأرباح والأسعار المنافسة. وخضوع الاستثمار لعوامل التكاليف والأرباح والأسعار المنافسة بهذا الشكل لا يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي وطني وتقدمه على نحو مقبول.

يستحيل على الدولة المتخلفة بمواردها، وإمكانياتها المحدودة أن تحقق كل ما تصبو إليه من أهداف وحاجات بصفة تلقائية، ومن ثم يتعين عليها أن تتدبر أمرها وتوازن بين ما لديها من موارد وإمكانيات، وبين ما تريد تحقيقه من أهداف وحاجات وطريقها في ذلك هو التخطيط الوطني.

يعتبر التمويل عنصر أساسي للاستثمار وللتنمية الاقتصادية ولاستمرار المؤسسات الاقتصادية في نشاطها ونموها، فهو أحد مجالات المعرفة تختص بالإدارة المالية نابع من رغبة الأعوان الاقتصاديين لتلبية كل الاحتياجات وتحقيق أقصى ما يمكن من الرفاهية قصد توفير النقود في وقت الحاجة إليها، وعليه تكون الأسس العملية والنظرية للحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن الاستخدام لها من قبل الأعوان الاقتصاديين، ويعتبر الادخار أحد مصادر التمويل التي لا يمكن الاستغناء عنها.

إن تغطية النقص الذي يميز الدول النامية فيما يخص الادخار المحلي، مما يسمح بتعويض ضعف الاستثمار المحلي الذي تسبب فيه ضعف التمويل الداخلي المتمثلة في المدخرات الوطنية والموارد الجبائية المختلفة، القروض الداخلية، الإصدار النقدي...الخ. مما يجعل اللجوء لوسائل التمويل الأجنبي أمر ضروري لتمويل التنمية الاقتصادية من مصادر تمويل خارجية يحصل عليها الاقتصاد باللجوء إلى الغير. وعليه نميز ثلاث أنواع من الوسائل هي الأموال من الخارج في شكل إعانات ومنح، القروض الخارجية، والاستثمار الأجنبي.

إن ضعف القدرة الادخارية للاقتصاد الوطني في مواجهة تمويل عملية التنمية الاقتصادية بواسطة استثمارات، فالأوعية الادخارية المحلية لا تسهم بنسبة كبيرة في تغطية عجز العمليات الاستثمارية، وهو ما يفتح الباب بمصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية.

وبدراستنا في هذا الفصل التنمية والنمو الاقتصادي وتعبئة المدخرات، نخصص الفصل اللاحق للاستثمار الأجنبي في ظل عمليات العولمة المتنامية بإيجابياتها وسلبياتها بدراسة الاستثمار الأجنبي بصفة عامة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة والتنمية والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني
الاستثمار في ظل العولمة

الفصل الثاني
الاستثمار في ظل العولمة

تمهيد الفصل الثاني:

يعتبر الاستثمار من المسائل التي تهتم بها المؤسسات والدول على حد سواء لكونه تخطيط مستقبلي لتحسين الوضعية الحالية. ومع التغيرات الراهنة على المستوى الدولي، زادت أهمية الاستثمار في ظل عمليات العولمة المتنامية من يوم لآخر، فقد عرف الربع الأخير من القرن العشرين تحولات اقتصادية كبرى نتيجة الانفتاح الاقتصادي للدول في ظل سياسة العولمة الراهنة، فأصبحت الدول تبحث عن الاستثمارات الأجنبية وتنتهج مختلف الطرق لجذب المستثمرين الأجانب بما فيها الشركات متعددة الجنسيات.

في هذا الفصل، سنتطرق للاستثمار في ظل هذه العولمة من خلال مبحثين:

- في المبحث الأول، نتطرق لعرض أوليات حول الاستثمار (التعاريف والخصائص، المفاهيم المختلفة، الأهمية، الأهداف، أسلوب التمويل، مراحل إنجاز المشروعات الاستثمارية....)، ثم تقسيمات المختلفة للاستثمار وطبيعتها،
- وفي المبحث الثاني، ندخل للعولمة (التعاريف، عرض أسباب بروزها، المظاهر، مؤسساتها، والمواقف منها) لنصل للحديث عن تقسيماتها الاقتصادية والمالية والمصرفية.

1.2 ماهية الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من القضايا الجوهرية التي تسعى المؤسسات والحكومات إلى الاهتمام بها ودراستها، كونه يشكل الوسيلة الأساسية والعمود الفقري لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي، وكما يعتبر الاستثمار وسيلة للقضاء على البطالة وتحقيق الرفاهية والازدهار[182].

يعتبر الاستثمار أساس ومحرك التنمية الاقتصادية. فهو عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها وتحليلها كوحدة منفصلة قصد تحقيق هدف محدد. وهو قبول التضحية والمخاطرة في سبيل الحصول على عائد مستقبلي، فلا يمكن تقدير آثار الاستثمار إلا في المدى البعيد. وهذا ما يجعل قرار الاستثمار قرار يخص المدى الطويل ويسجل استراتيجية المؤسسة، تشارك في إعداده كل فعاليات المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار بعدد من العوامل (الاجتماعية، البيئوية، السياسية، الضريبية ...الخ).

1.1.2 مفهوم الاستثمار:

يعد الاستثمار سواء محلي (عام وخاص) أو أجنبي (بمشاركة أو دون مشاركة) من أهم آليات التنمية والنمو الاقتصادي[183]، بذلك أساس كل نهضة اقتصادية، لذا تعتمد المؤسسات والدول على

182 JALLADEAU Joël, «Introduction à la macroéconomie: Modélisation de base et redéploiements théoriques contemporains», **ed. Publication de l'Université de Boeck (2°ed), Bruxelles, 1998**, p. 58.

183 سعد طه علام، «دراسات في الاقتصاد والتنمية»، ط. دار طيبة للنشر والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003، ص 60.

دراسات مفادها كيفية اختيار وتمويل الاستثمارات لما لها من أهمية بالغة في مسار تطورها باللجوء لوسائل التي يمكن أن يمتلكها أعوان اقتصاديين آخرين والتي يمكن تعبئتها وتوجيهها بفضل سوق المال والنظام المصرفي[184].

أ) تقديم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار أساس ومحرك التنمية الاقتصادية لأي مؤسسة اقتصادية أو أي بلد، لقبوله التضحية والمخاطرة في سبيل الحصول على عائد مستقبلي، فلا يمكن تقدير آثار الاستثمار إلا في المدى البعيد. لهذا يحظى الاستثمار بأهمية بالغة لكونه يشكل العمود الفقري والدعامة والركيزة الأساسية لأي اقتصاد مهما كان اتجاهه ودرجة نموه، فهو بمثابة الأوكسجين الذي يمنح للاقتصاد سلامته ويضخ القوة في جسد المجتمع[185].

أ-1) تحديد الاستثمار:

إن الاحتياجات الناتجة عن دورة الاستثمار هي احتياجات منتظمة على المستويين الكلي والجزئي، ولكن عادة ما تكون مرتفعة، وسبب انتظامها يرجع لكونها تظهر نتيجة تحقيق برنامج تنموي محدد ومبسط.

- تعريف الاستثمار:

أعطى العديد من الاقتصاديين تعاريف كثيرة ومتنوعة للاستثمار، وإن كانت أغلبها متشابهة في مضمونها، ومنها:

---

184 LAZI Alain & TOPOL Richard, «Initiation à la macroéconomique: L'équilibre de courte période», ed. Hchette, Paris, 1996, p. 25.

185 علي داوود، «دمياط تطلب حق اللجوء الاستثماري»، مجلة الأهرام الاقتصادي، أسبوعية اقتصادية تصدرها مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص22-27، العدد 1513، 05 جوان 1998.

- هو توسيع لقدرات الإنتاج بالرفع من الإنتاجية وزيادة رقم الأعمال، فهو كل نشاط مرتبط بتوسع المؤسسة بمختلف الطرق من خلال طاقات إنتاجية منشئة للسلع والخدمات خاصة بمنح الحوافز التشجيعية[186]،
- هو عبارة عن مجموعة من النشاطات العملية التي تهدف إلى استغلال الموارد المالية والبشرية بهدف الحصول على عوائد أو مداخيل نقدية أو غير نقدية،
- هو عبارة عن وحدات ذات كيان محدد المعالم يتم من خلاله إنتاج سلع وخدمات من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتنميتها[187]،
- مجموعة من الأنشطة التي يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها وتحليلها كوحدة منفصلة قصد تحقيق هدف محدد،
- هو ارتباط مالي يهدف لتحقيق مكاسب وعوائد يتوقع الحصول عليها على المدى الطويل[188]،
- هو إنفاقا يوجه إلى زيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال، أي تخصيص الأموال للحصول على الوسائل الإنتاجية أو لتطوير الوسائل الموجودة لزيادة الطاقة الإنتاجية ومناصب شغل دائمة،
- هو ذلك الإنفاق الممثل في شراء أو تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (آلات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات واستصلاح الأراضي الزراعية) وزيادة المخزون (مواد أولية، سلع وسيطة، وسلع نهائية) خلال فترة زمنية معينة[189]،
- عبارة عن نشاط يتضمن استبدال منفعة، يضحي بها المستثمر مقابل هدف ينتظر أو يأمل الحصول عليه والذي أساسه الأصل المستثمر،
- وهو التضحية في الثروة الحالية (مؤكدة) للثروة مستقبلية (محتملة وغير مؤكدة)[190]، أي التضحية لضمان المستقبل بالتخلي عن الاستهلاك الحالي من أجل الاستهلاك المستقبلي[191].

- خصائص الاستثمار:

186 الأمر 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422هـ الموافق لـ 20 أوت 2001م المتعلق بتطوير الاستثمار (الموافق عليه بالقانون رقم 01-16 المؤرخ في 04 شعبان 1422هـ الموافق لـ 21 أكتوبر 2001م).
187 عبد الغفار حنفي، «الإدارة المالية: مدخل القرارات»، ط. منشورات جامعة بيروت، بيروت، 1990، ص 164.
188 سيد الهواري، «الاستثمارات والتمويل»، ط. دار غريب، القاهرة، 1981، ص 44.
189 محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & أ.د زهير شامية، «مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)»، ط. دار الثقافة للنشر والتوزيع (الطبعة الثانية)، عمان، 1998، ص 210.
190 خالد وهيب الراوي، «إدارة المخاطر المالية»، ط دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999، ص 66.
191 نزار سعد الدين العيسى، «مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق»، ط. الدار العربية الدولية & دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 22.

من جملة التعاريف السابقة الذكر للاستثمار، يمكن أن نستنبط عدد من الخصائص المميزة للاستثمار، والتي نلخص أهمها فيما يلي:

- هو تحمل درجة من المخاطرة نتيجة وجود احتمال عدم تحققه لسبب أو لآخر، فقد بينت التجارب بأنه لا استثمار بدون مخاطرة، وأن الاحتياط يقوم على التقليل منها وليس بإلغائها، ولهذا يتم اللجوء لدراسة الاستثمار بمنظور القياس الاقتصادي قصد التنبؤ واتخاذ القرارات في الدراسات[192]،
- هو استخدام الأموال الحاضرة المؤكدة على سبيل التضحية لضمان ثروة المستقبل غير المؤكدة (بغض النظر عن وضعية المخاطرة[193])،
- وهو توظيف مالي بهدف تحقيق عائد على المدى المتوسط أو المدى الطويل، يكون في الغالب عائد مادي أو عائد اجتماعي (بالنسبة لبعض المشاريع)، فهو العملية المخصصة لتحويل الموارد المالية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومناصب شغل دائمة.

- أهداف الاستثمار:

يلعب الاستثمار دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني باختلاف أنواعه والأهداف الناجمة من تحقيقه، فهو عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى استغلال الموارد المالية والبشرية بغية تحقيق أهداف معينة على المدى المتوسط والمدى الطويل. ولا نستطيع تحديد وحصر أهداف الاستثمار بصورة نهائية، حيث أنها تختلف من مستثمر إلى آخر وباختلاف أنواع الاستثمارات التي تختلف من وضع لآخر.

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد:

يهدف الاستثمار إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد عن طريق زيادة الدخل الوطني الحقيقي الذي يمثل الزيادة الحاصلة في متوسط حصة الفرد من الناتج كدخل نقدي منسوبا إلى المستوى العام

---

192 MILOUDI Boubaker, «Analyse th**éorique et pratique des mod**è**les économétriques**», In Les Annales de l'Universit**é** d'**Alger**, n° 14, 2001, pp. 48-61.

193 يقصد بحالة المخاطرة (risque) تلك الحالة التي تقوم على افتراض عدم استطاعة التنبؤ على وجه الدقة بالحدث المنتظر وقوعه مستقبلا رغم معرفة مسبقة بالنتائج المتوقعة مستقبلا (تحقيق إما نتائج إيجابية أو نتائج سلبية) وبفضل توزيع احتمالي للحدث يجعل المعاملة باحتمالات موضوعية نسبيا (لاعتمادها على نتائج موضوعية)، فإلقاء قطعة نقود تشكل حالة مخاطرة، فالرهان احتمال معروف إما الحصول على الصورة وإما الحصول على الرقم، وأي منهما غير متوقع، فاحتمال تحقق أية نتيجة هو النصف «1/2». وهذا ما يفرق حالة المخاطرة عن حالة عدم التأكد (incertitude)، ففي عدم التأكد لا نعرف احتمالات تحقق حادثة معينة، بينما في عدم المخاطرة تكون احتمالات حدوث حادثة معروفة.

الأسعار أي أنه يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من دخله خلال فترة زمنية معينة:

- يسهم في نمو الاقتصاد الوطني بزيادة الدخل الوطني ويؤثر عليه من خلال الاستهلاك والادخار بوجود علاقة وطيدة تربط الاستثمار بكل منهما[194]،
- وتعظيم الدخل الوطني يعني محاولة الرفع من الطلب الكلي، وبالتالي الاستهلاك الكلي أي ضرورة تحقيق توازن بين الاستهلاك والإنتاج.

ـ [illegible] منا[illegible] ش[illegible]ل والقضاء على البطالة:

يتمثل الاستثمار في إنشاء أو تطوير نشاطات غير موجودة أو قليلة الوجود، فتطوير مجال من أحد المجالات الاقتصادية من شأنه التأثير على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك بتنمية المال عن طريق تشغيله في عمليات تجارية أو زراعية أو صناعية أو غيرها[195]، وبالتالي توفير عدد من الوظائف ومناصب الشغل حسب مختلف الأعمار والمستويات[196].

وفي السنوات الأخيرة، عملت الجزائر ببعث استثمارات من جديد (redéveloppement) لتخطي الأزمة الراهنة والسماح التدريجي لاندماج الاقتصاد الوطني في التوزيع العالمي للعمل[197]، وهذا للحد من البطالة المتفشية من خلال برامج متعددة في شتى ميادين النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من طلبات العمل للقوة العاملة كعقود ما قبل التشغيل وقروض تشغيل الشباب لتفعيل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة (التي عرفت تطورا معتبرا خلال السنوات الأخيرة[198])،

---

194 RAACHE Abdelbasset, «L'épargne en Algérie: Evaluation et évolution (1963-1989)», Mémoire en vue de l'obtention du Magister es-sciences économiques, Option: Monnaie & finance, Institut des Sciences Economiques, Université d'Alger, 1997, p. 37.

195 لخميسي خليفة، «الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة المحروقات في الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 5.

196 بن عبد العزيز فطيمة، «قروض تشغيل الشباب ودورها في تنشيط المؤسسات والقضاء على البطالة»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الاستثمار والتشغيل في الجزائر، 10 و11 ماي 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس.

197 Ministére de l'Equipement et de Aménagement du Térritoire, «Demain l'Algérie : L'Etat du térritoire, la reconquete du térritoire, ed. O.**P.U. Alger**, sans date, p. 256.

198 لمزيد من التوسع والإيضاح، ارجع إلى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S.)، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، «مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر»، جوان 2002، ص ص 8-17.

ونضيف لما سبق برامج التشغيل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنيـة لتطـوير الاستثمار[199].

ـ مواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد:

يعمل الاستثمار على مواجهة الطلب المتزايد لمختلف الأعوان الاقتصاديين باعتبار ذلك أحد المهـام الرئيسية لهم[200]، وبذلك يتم العمل على تحقيق عدد من العناصر نذكر أهمها:

- عرض إنتاج السلع والخدمات لإشباع الطلب الناتج عن رغبات المستهلك،
- تحقيق أقصى قدر من المبيعات للحصول على شهرة في الأسواق،
- والاكتفاء الذاتي وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

ـ وتحقيق عوائد ومنافع:

يعمل الاستثمار بمختلف صيغه على تحقيق عوائد ومنافع عديدة نلخص بعضها في النقاط التالية:

- الحصول على عوائد لتحقيق منافع شخصية أو عامة، فتحقيق عائد الـربح كهـدف أساسـي للاستثمار من أجل استمرارية المشروع ونموه،
- تدعيم الهياكل الاقتصادية عن طريق بناءها وتحقيق منافع من خـلال الخـدمات مثـل النقـل والمواصلات، لكن أهمية الاستثمار في الهياكل القاعدية لابد أن لا يبعدنا عن الاهتمـام بقـضايا أخرى لها وزنا في مشكلة التنمية المستدامة مثل المحيط البيئـي والنقـل التكنولـوجي وتنقـل الأشخاص[201]،
- وتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يؤدي إلى التقليل من الاستيراد وتحقيق ميزان مدفوعات متوازن عن طريق تصدير المنتجات والسلع المادية للحصول على العملة الصعبة.

---

199 طالبي بدر الدين، «آثر الإصلاحات الاقتصادية على العمالة في المؤسسات العمومية الاقتـصادية، حالـة الجزائـر»، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي (فرع تحليل اقتصادي)، المعهد الوطني للتخطيط والإحـصاء (الجزائـر)، 2005، ص ص 88-89.

200 عبد السلام أبو قحف، «اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي»، ط. دار مكتبـة ومطبعـة الإشـعاع الفنيـة، الإسـكندرية، 2001، ص 101.

201 Conseil National Economique et Social (C. N. E. S.), «les investissements en infrastructures et le rôle des milieux socio-économiques dans l’édification de l’espace euro-méditerranéen», Document élaboré par le C.N.E.S. d’Algérie avec la collaboration du C.N.E.L. d’Italie, le C.E.S. de Tunisie et le C.E.S. d’Espagne, ed. C. N. E. S., Alger, 1998, p. 62.

- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار:

الاستثمار يعني استعمال المال وتنمية الموارد المتاحة، من هنا، يعتبر الاستثمار من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعمد مختلف الدول على تخطيطها، وبالتالي تسمح بتحقيق الأهداف الموضوعة، فالاستثمار يعبر عن تشغيل رؤوس الأموال لمدة زمنية معينة في مكان معين لتحقيق مشاريع منتجة للثروات، وليكون بمثابة الحل الأمثل لكثير من الأزمات الاقتصادية. وتتعدى أهمية الاستثمار من الجانب الاقتصادي إلى الجانب الاجتماعي، إذ لا يمكن أن تتحقق أهمية الاستثمار إلا بتحقق الهدفين معا.

- الأهمية الاقتصادية للاستثمار:

من الناحية الاقتصادية، الاستثمار هو الأساس الذي يقوم عليه تطوره وازدهاره، فالاستثمارات صورة معبرة للنمو والتقدم الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة ورفاهية المجتمع، إذ أن حجم الاستثمار يعبر على مدى تقدم أو تخلف الدولة التي تستعملها كأداة لتعديل وضعها الاقتصادي ولتطوير منشآتها وتوسيعها.

يعطي الاستثمار للاقتصاد الوطني فرص حقيقية للتنمية، وذلك من خلال توسع السوق الداخلية والخارجية، بحيث ارتفاع الاستثمار يؤدي إلى الزيادة في إنتاج السلع والخدمات للمساهمة في زيادة الدخل الوطني ويتيح فرص التصدير ومنه توازن ميزان المدفوعات[202]، وهذا يعني رفع رصيد الدولة من العملة الصعبة وتحقيق الفائض في ميزان المدفوعات، والذي بدوره يتيح فرصة إقامة مشاريع استثمارية إضافية في مجالات أخرى وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

- والأهمية الاجتماعية للاستثمار:

للاستثمار تأثيرات اجتماعية ودوره لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، إذ يعمل على عرض ترقية المجتمع (رفع مستوى دخل الأفراد، وتحسين المستوى الاجتماعي، الصحة، التعليم...) والمساهمة في التشغيل والقضاء على البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة. وبسبب كل هذه الأهمية التي تمنح للاستثمار، فقد ذهبت الدول إلى فتح المجال أمام الاستثمار ومنحه امتيازات جدية وشجعته من كل

---

202 ميزان المدفوعات هو سجل منظم لكافة التعاملات ففي فترة زمنية محددة (عادة سنة) بين المقيمين في داخل البلد وبقية أنحاء العالم، ويشمل ميزان العمليات الجارية وميزان حركات رؤوس الأموال (ميزان المدفوعات الجارية) رصيد عمليات البلد: نجد في الجانب الدائن كل من الصادرات والتحويلات الجارية من الخارج (دخل من الاستثمارات الخارجية كالفوائد والأرباح)، ونجد في الجانب المدين كل من الواردات والتحويلات الجارية للخارج (دخل من الاستثمارات الأجنبية كالفوائد والأرباح).

الجوانب، وأعطت أهمية رأس المال البشري[203] الذي يمثل التخصص والمعرفة التي تتوفر لدى الأفراد بزيادة التعليم والتمهين والتدريب والخبرة[204].

أ-2) المفاهيم المختلفة للاستثمار:

من التعاريف السالفة الذكر، نجد مفاهيم مختلفة للاستثمار حسب النظرة المتبناة والغرض المراد من التصنيف، وعليه يمكن إعطاء تعاريف متكاملة للاستثمار من وجهات مالية ومحاسبية واقتصادية.

- المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

الاستثمار من الوجهة الاقتصادية هو عبارة عن التخلي عن أموال حالية بهدف الوصول لإيرادات مستقبلية عبر عدد من السنوات المتتالية (تكون أكبر من التكاليف)، وهذا يحمل الاستثمار مفهوم المخاطرة في المستقبل ومفهوم الإنتاجية المرتبط بمردودية وفعالية المشاريع. ويتمثل في إعداد رأس المال الضروري لإنشاء وظيفة الإنتاج كعملية اكتساب رأس مال ثابت، يكون ناتج عن استغلال الوسائل الدائمة للمؤسسة والتي تنتهي صلاحيتها عندما تنتهي منفعتها بالنسبة للمؤسسة. فالاستثمار اقتصاديا هو خلق أو اقتناء رأس مال ثابت بمعنى تراكم عوامل مادية خصوصا منها الإنتاجية والتجارية لزيادة الطاقة للمؤسسة وبالمساهمة في تشغيلها لعدة دورات إنتاجية.

- المفهوم المالي للاستثمار:

الاستثمار من الوجهة المالية هو تحمل التكاليف التي نتحملها خلال مدة طويلة في أمل الحصول على إيرادات مستقبلية، وهذا يعني الجزء المقتطع من الدخل الوطني[205] الموجه لتكوين حاجيات لتحقيق تطور المؤسسات وتكوين رأس مال جديد[206]. ويتمثل في توجيه الأموال المتاحة

---

203 يسمى رأس المال البشري أيضا بالاستثمار البشري، والذي يمكن من الإنتاج أكثر بنفس كمية رأس المال المتوفرة.

204 ARTUS Patrick, «Macro économie», ed. Economica, Paris, 1995, p. 53.

205 الدخل الوطني هو مقدار من الناتج الوطني المخصص لمكافأة عناصر الإنتاج، ويمكن حسابه بالعلاقة:
الدخل الوطني = الأجور والمرتبات + الفوائد + الريوع والإيجارات + الأرباح.

206 SUAVET Thomas & THALVARD Robert, «La vie économique de l'entreprise», ed. Ouvrières (5° ed.), Paris, 1984, pp. 109-110.

للحصول على أصول مادية دائمة صناعية أو مالية يتم إدماجها في مراحل الإنتاج بالمؤسسة لتغطي عدة دورات استغلال متتابعة تسهم في إنتاج سلع وخدمات، والفائض النقدي المحصل عليه من بيع هذه السلع والخدمات يجب أن يسمح باسترجاع الأموال المستثمرة شيئا فشيئا، وإذا كان شراء أرض مثلا هو استثمار في أصول حقيقية والقيام بدراسة تتضمن استثمار في رأس المال البشري، فإن شراء السندات هو استثمار في أصول مالية[207] في شكل توظيف حسابي ادخاري كاعتراف بدين من قبل مصرف أو مؤسسة أو دولة عن طريق الدعوة العمومية للادخار قصد توفير أموال للاستعمال في توسيع الاستغلال وإنشاء استثمارات جديدة[208].

يشمل الاستثمار كل نفقة بإمكانها تحقيق عوائد اقتصادية على فترات متوسطة أو طويلة، والتي بناءا عليها يمكن تسديدها على عدة سنوات أي أنه استخدام يتطلب رؤوس أموال دائمة (رؤوس أموال خاصة وديون طويلة ومتوسطة الأجل). وعليه، يمكننا القول أنه لابد من توفر عدة شروط في آن واحد لاعتبار أي عنصر أنه استثماري، وهي أن يكون ذلك العنصر ملك لعون اقتصادي، مدة استهلاكه أكثر من سنة أو سنتين (عند أغلب الاقتصاديين)، يقضى بغرض الاستخدام وليس البيع، وقيمته المالية تكون معتبرة نسبيا[209].

- والمفهوم المحاسبي للاستثمار:

الاستثمار من الوجهة المحاسبية يتمثل في الأصل الضروري لضمان عملية إنتاج السلع والخدمات (الأصول الثابتة وفق ما تحدده الصنف الثاني في المخطط المحاسبي الوطني)، والذي لا يستعمل خلال دورة استغلالية واحدة بل يتعدى ذلك. ويتمثل في زيادة أصول المؤسسة من خلال الأصول الثابتة أو مجمل الممتلكات، فهو مرتبط بمفهوم المدة كعملية شراء أو إنجاز من أجل استعمال معين، وهو يعبر عن مختلف الممتلكات المنقولة منها وغير المنقولة الملموسة وغير الملموسة، والتعامل بها للحصول على أرباح بمعنى آخر التخلي عن هذه الممتلكات لفترة زمنية محددة قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلا تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة. وبالتالي عملية شراء أو إنجاز من

207 المرجع السابق لـ خالد وهيب الراوي، «إدارة المخاطر المالية»، ص 66.
208 BITO Christian, «La gestion obligataire», ed. Dalloz, Paris, 1988, p. 5.
209 RIZZO Bruno, «Introduction à la macroéconomie financière», ed. Armand Colin, Paris, 1998, pp. 33-34.

أجل استعمال معين بصفة دائمة لمدة أكثر أو مساوية للدورة المحاسبية وبالإضافة إلى أن البعض من هذه الأصول تكون خاضعة للإهتلاك[210].

أ-3) محددات قرار الاستثمار:

إن قرار الاستثمار هو قرار إستراتيجي يكون متبوع بقرار تمويل للتغلب على التحديات المتفاوتة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية وتتمثل هذه التحديات خصيصا في حدة المنافسة داخليا وخارجيا، تأثير التطور التكنولوجي، التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي. أما محددات القرار الاستثماري، فهي متعددة منها العائد على الاستثمار، تكلفة الاستثمار، وتوقعات الاستثمار[211].

يمكن تلخيص العوامل المحددة للاستثمار في النقاط التالية:

1- الحوافز والإعفاءات الجبائية بما فيها التسهيلات الجمركية،

2- الاستقرار السياسي والقانوني واستقرار التشريعات المالية، الجبائية والنقدية،

3- المردودية المتوقعة للمشاريع الاستثمارية (تحقيق معدل مردودية مرجعي، وهو ما يعرف إصلاحا في الأدبيات المالية بـ "تكلفة رأس المال[212]" للتعبير عن تعظيم القيمة المالية للمؤسسة أو المشروع) بوضع معدل مردودية أدنى مرجعي الواجب تحقيقه للقياس أو الحكم على مصادر التمويل المتاحة[213]،

4- اتساع حجم الأسواق المحلية والأسواق الخارجية في حالة التصدير للخارج،

5- توقعات المستثمرون للمحيط الاقتصادي السائد في الداخل والخارج،

---

210 الاهتلاك (الاندثار أو استهلاك رأس المال) يمثل المعدل الذي تنخفض به موجودات رأس المال كل فترة نتيجة للاستعمال أو الإهمال، وحسب المخطط المحاسبي الوطني يظهر من خلال ح/29.

211 عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة & محمد الباشا، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، ط. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 65-66.

212 المصطلح بالإنجليزية «Capital Cost» أو «Cost of Capital» وبالفرنسية «Coût du Capital»، وقد تحليل لذلك في النظرية المالية طرح نظري لاقتصاديين امريكيين فرانكو موديلياني "Franco MODOGLIANI" (من أصل إيطالي، مختص في الاقتصاد القياسي، وحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1985) & مارتن ميلر "Merton H. MILLER".

213 VILLIEU Patrick, «Macroéconomie: L'investissement», ed. La Découverte, Paris, 2000, pp. 25-26.

6- توفر المعلومات في عصر الانترنيت والعولمة، إذ يتطلب الاستفادة من استخدام تقنيات الترويج الإلكتروني لمواكبة التسويق الإلكتروني لاجتذاب الاستثمار[214]،

7- توفر عوامل الإنتاج بما فيها الموارد الطبيعية والطاقوية والإمكانيات البشرية المؤهلة،

8- توفر الهياكل القاعدية (البنية التحتية) من مرافق ضرورية خاصة شبكة المواصلات بما فيها السلكية واللاسلكية،

9- ودرجة نمو المجتمع الاقتصادي ونضجه الاجتماعي والثقافي.

وتستشرف العمليات الاستثمارية المستقبل انطلاقا من معطيات قائمة وتأسيسا على فروض تتنبأ بها للسيطرة على المخاطر المحتملة والوصول بها إلى أقل مستوى ممكن ومن ثم تحقيق أقصى مردود ممكن من قرار الاستثمار[215]. ورغم الطبيعة العلمية لدراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، إلا أنها تتأثر كثيرا بخبرة وجهد وطبيعة وغرض القائم بها، الأمر الذي يؤثر أحيانا كثيرة على مصداقية نتائجه[216].

- مردودية الاستثمار أو العائد من الاستثمار:

يتضمن المشروع الاستثماري غرضا واحدا محددا ونتيجة محددة من حيث التكاليف والبرنامج الزمني ومتطلبات جودة الأداء[217]. والإنفاق الاستثماري سواء كان على المستوى الكلي أو على مستوى المؤسسة يتوقف بالدرجة الأولى على الربحية ثم الطلب المتوقع مستقبلا. والربحية تتأثر بدورها بمردودية رأس المال والعمل لأن هذان العنصران يشكلان المدخلات الأساسية في العملية الإنتاجية، فكلما تمكنت المشروعات من تقليص تكلفتهما وزيادة عائديهما، كلما حفزها ذلك على استخدام المزيد منهما وزيادة الاستثمار فيهما. ويجب التفرقة بين الربح والربحية فالأول يقيس الفرق بين الإيرادات والتكاليف أما الثاني يقيس الفرق بين مردودية رأس المال وتكلفته التي تساوي سعر الفائدة الحقيقي.

وتقاس مردودية رأس المال بقسمة تعويض رأس المال على قيمة مخزون رأس المال، أما مردودية العمل فتساوي الكلفة الأجرية للوحدة الواحدة المنتجة. وللاستثمار علاقة مباشرة بالربحية فكلما ارتفع

---

214 مقال بعنوان: «الاستفادة من التسويق الإلكتروني لفرص الاستثمار»، www.albayan.co.ae/albayan، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2000/05/12.

215 خالد وهيب الراوي، «الاستثمار: مفاهيم، تحليل، استراتيجية»، ط. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999، ص 27.

216 أحمد غنيم، «دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان»، ط. المستقبل (الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة)، بور سعيد، 1996، ص 46.

217 نعيم نصير، «إدارة وتقييم المشروعات»، ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 8.

العائد على الاستثمار مقارنة بسعر الفائدة الحقيقي اتجه رأس المال إلى المجال الإنتاجي وكلما انخفض اتجه إلى المجال المالي أو المضاربة، فلكي يقرر رجل الأعمال توجيه رأس ماله للاستثمار لا بد أن يكون الفرق كافيا بين العائد على رأس المال الموجه للاستثمار والعائد الموجه للودائع أو للمضاربة. فالمردودية تنقسم إلى مردودية رأس المال ومردودية مناصب الشغل، والأولى تصنف بدورها إلى مردودية اقتصادية ومردودية مالية[218].

- تكلفة الاستثمار:

يقصد بتكلفة الاستثمار هو شراء الأصول الرأسمالية من آلات ومباني ووسائل نقل لتستخدم لمدة طويلة من الزمن، أضف لذلك الفائدة التي تدفع للمصارف من جراء القروض المصرفية لاقتناء المعدات الاستثمارية. ويعبر حجم المبلغ المستثمر عن الكلفة الإجمالية للمشروع وحجم المبلغ يرتبط ارتباطا وثيقا بالحجم أو طبيعة الاستثمار.

وعلى العموم، يتوقف الإنفاق الاستثماري -سواء كان على المستوى الكلي أو على مستوى الجزئي (المؤسسة)- على الربح (أو العائد) كعامل أساسي في اتخاذ القرار الاستثماري لأي عون اقتصادي، ويتحقق إذا زادت الإيرادات عن التكاليف، وهذا يشترط أن تكون التوقعات الاقتصادية المستقبلية موجبة.

- وتوقعات الاستثمار:

تؤثر الظروف الاقتصادية المستقبلية على العملية الاستثمارية بتغيرها سلبا أو إيجابا على القرار الاستثماري. ويعد العمر الاقتصادي للمشروع الاستثماري كتقدير توقعي لعمر المشروع أمر هام، والعمر يتمثل في الفترة التي يكون فيها تشغيل المشروع يحقق عائدا، ويتأثر هذا العمر بعامل الاهتلاك العادي أو التقادم، فالاهتلاك يؤثر بكونه ينقص من إنتاجية الأصل مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات وزيادة التكاليف (تكاليف الصيانة) أما التقادم فهو يحدد نتيجة تحول الطلب من منتجات معينة إلى أخرى أو لظهور وسائل أخرى أكثر تطورا.

---

218 البشير عبد الكريم، «تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

أ) مراحل إنجاز المشروعات الاستثمارية:

يبدأ تطوير أي مشروع استثماري بوضع فكرة عليه وينتهي بتشغيله، ويتم ذلك من خلال عملية تكامل بين عدة مراحل متتالية، حيث أنها تمثل سلسلة من الأنشطة المترابطة فيما بينها أين يتم تحويل فكرة المشروع إلى مشروع ناجح، ويطلق على هذه السلسلة المتتابعة المراحل اسم "دورة حياة المشروع" قصد الاختيار الجيد والأمثل للمشروع الاستثماري[219]. ويتم تسلسل هذه الدورة من مراحل أساسية هي مرحلة تحضير المشروع، مرحلة إعداد دراسة جدوى للمشروع، ومرحلة تشغيل المشروع.

تعتبر المشاريع الاستثمارية نشاطات مؤقتة، حيث يتم تجميع تنظيم مؤقت من الأفراد والموارد والمرافق لإنجاز هدف ضمن إطار زمني محدد، وسيتم هذا التنظيم بمجرد تحقيق الهدف. ويوجد لكل مشروع استثماري هدف بثلاثة أبعاد: إنجاز العمل حسب الميزانية، البرنامج الزمني، ومتطلبات الإنجاز. فأما الميزانية فتتضمن التكاليف المسموح بها للمشروع، أما البرنامج الزمني فهو الفترة الزمنية التي سيتم خلالها إنجاز العمل، ويقصد بمتطلبات الإنجاز كل النتائج النهائية التي لابد أن يصل إليها المشروع فالغرض من إدارة المشروع هو توجيه المشروع نحو هدف يفي بالأبعاد الثلاثة[220].

أ-1) مرحلة تحضير المشروع:

إن تحديد المشروعات العامة تكتسي أهمية خاصة في حالة التخطيط للتنمية باعتباره تمثل الخطوة الأولى لأي عملية برمجة. ومرحلة تحضير المشروع هي مرحلة حساسة لأنها المنطلق الأساسي حيث يبدأ المحلل بدراسة مبدئية للسوق، فتمكنه من التعرف على إمكانية إنشاء مشروع جديد من عدة جوانب (الطلب والعرض، والربط للأمام، والربط للخلف...)[221].

وعند اقتراح أي مشروع استثماري، ينبغي على المستثمر أن يقوم بوضع تقديرات أولية تكمن في دراسة السوق من أجل تقدير الموارد وتحديد نصيب المشروع من السوق ثم تأتي الدراسة التقنية

219 إبراهيم حيان، «التقييم الإداري للمشروعات»، ط. منشورات جامعة حلب، حلب، 1991، ص 21.

220 المرجع السابق لـ: نعيم نصير، ص 13 & ص 304.

221 من جانب الربط للأمام، يعني المنتوجات النهائية للمشروع الأول التي تستعمل كموارد وسيطية للمشروع الثاني. ومن جانب الربط للخلف، فهذا يعني القيام بمشروع مبني على استيراد مستلزمات الإنتاج وذلك لمدة معينة يسمح بالتعرف على إمكانية إنشاء مشروع جديد ينتج هذه المستلزمات.

للمشروع والهدف منها وضع تقديرات خاصة بالتكاليف وعائدات المشروع وتحديد كل ما تحتاجه ومختلف الطرق المستعملة[222].

تتطلب عملية البدء بالمشروع الاستثماري، إضافة إلى إدراك الحاجة، البرهنة على أن الفكرة لها جدارة ويمكن تحقيقها بتكاليف عملية فيتم وضع تصور. ويركز التحقيق الأولي على عناصر المشكلة التالية[223]: البيئة، تعريف المشكلة، الأهداف والحاجات، البدائل الأولية والتكاليف والعائدات المقدرة ونقاط القوة والضعف لكل بديل، الميزانيات التقديرية، والأفراد والمؤسسات المتأثرة بالمشروع. وعليه يتم إجراء التحقيق الأولي من قبل المستخدم، وإذا وجد أن الفكرة تستحق تحليلا أكثر تمر إلى المرحلة التالية وهي دراسة الجدوى.

- جمع البيانات الأساسية:

المقصود به هو ضرورة توفر بيانات كاملة عن الموارد المادية والبشرية والطبيعية، سواء ما كان منها مستغل بالفعل أو غير مستغل فعند توفر هذه البيانات، يستطيع المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي اقتراح الأهداف الأولية للخطة الاقتصادية، مما يجعل هذه الأهداف معقولة وقريبة من الواقع وممكنة التنفيذ. إذ أنه في الحالة المعاكسة أين يفترض بعض الاقتصاديون أن الخطوة الأولى في إعداد الخطة الاقتصادية هي تحديد الأهداف، تليها مرحلة جمع البيانات والمعلومات، فقد أثبتت التجارب أن هذا النظام كثيرا ما يؤدي إلى عدم إمكانية الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقا في البرنامج الاستثماري.

- تحديد الأهداف الأولية لخطة الاستثمار:

بعد تجمع البيانات لدى المسؤولين عن التخطيط يمكنهم تحديد الأهداف الأولية للخطة الاقتصادية، ولا شك أن أهم هذه الأهداف هو معدل النمو الاقتصادي المراد تحقيقه خلال سنوات الخطة. وفي هذا الصدد يحدد المسؤولين عن التخطيط ثلاث معدلات للنمو الاقتصادي: معدل ضعيف، معدل متوسط، معدل مرتفع، إلى جانب هذه المعدلات يتضمن التقرير الذي يعده المسؤولين الآثار المختلفة التي تترتب على المتغيرات الأخرى للاقتصاد الوطني ولا سيما الاستهلاك والأسعار

222 علي لطفي، «التخطيط الاقتصادي: دراسة نظرية وتطبيقية»، ط. الدار الجامعية، دمشق، 1988، ص ص 57-61.
223 المرجع السابق لـ نعيم نصير، ص ص 45-46.

والضرائب. وبعد أن يتم إعداد الأهداف الأولية للخطة الاستثمارية على المستوى الكلي لتتم مراجعتها ومناقشتها من طرف الهيئات الشعبية والسياسية، وتوضع وفق خطط سنوية ثلاثية أو رباعية أو خماسية[224].

- وتصميم الإطار التفصيلي لخطة الاستثمار:

بعد أن تنتهي اللجنة الفنية المكلفة بخطة الاستثمار من تجميع ما لديها من ردود واقتراحات تتولى كل لجنة إعداد تقرير تفصيلي عن رأيها فيما تجمع لديها، ويتضمن هذا التقرير بصفة خاصة رأي اللجنة فيما تقترحه الوزارات المختلفة في إقامة مشاريع جديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، أو استيراد بعض السلع... إلخ. ويتم عرض هذا التقارير على هيئة التخطيط من أجل تصميم الإطار التفصيلي للخطة الذي يتضمن جميع المشروعات الاستثمارية من حيث البعد الزمني لها وتنظيمها وتنفيذها[225].

ب-2) مرحلة إعداد دراسات جدوى المشروع:

دراسات الجدوى هي أداة علمية تستخدم لترشيد قرارات الاستثمار الجديدة أو تقييم قرارات سبق اتخاذها أو المفاضلة بين البدائل متعددة وذلك على أساس فني مالي اقتصادي في ضوء معطيات محددة تتصل بالموقع، تكاليف التشغيل، الإيرادات، طاقات التشغيل، نمط تكنولوجي معين، مهارات بشرية متنوعة، وذلك باستخدام أساليب مستقرة ومتفق عليها في التحليل المالي وتقييم قرار الإنفاق الاستثماري وذلك كله في إطار دراسة سوقية استخدمت فيها أساليب البحث العلمي. وتعرف دراسة جدوى المشروع بأنها عملية تحقيق في مشكلة وتطوير حل لها بتفصيل كاف لتحديد إذا كان الحل ممكنا اقتصاديا ويستحق التطوير[226].

---

224 حمدي عبد العظيم، «الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة (دراسة نظرية وتطبيقية علي الدول العربية خاصة دول الخليج»، ط. دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص ص 99-100.

225 عمرو محي الدين، «التخطيط الاقتصادي»، ط. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص ص 71-72.

226 المرجع السابق لـ نعيم نصير، ص 47.

تهدف مرحلة إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية إلى ضرورة التوصل إلى إيجاد المزيج أو التركيبة المثلى المستعملة وكذلك البدائل ومختلف عناصر المشروع وانعكاسات ذلك في تقدير التكاليف والعائد منه. وتعتمد دراسة الجدوى لأي مشروع استثماري على دقة البيانات والمعلومات وجودتها ومدى توافرها، فريق الدراسة، تكاليف الدراسة، وكما ترتبط أيضا بحجم المشروع ومستوى الدقة.

ـ الدراسة التمهيدية للمشروع:

على أساس الدراسات التمهيدية، فإن المشاريع الاستثماري سوف تختار أولا ثم تدمج وأخيرا يتخذ القرار الاستثماري لتقليل من المخاطرة في حالة عدم التأكد. وللوصول لاتخاذ القرار الاستثماري، يتطلب عدة مراحل تتمثل في عدة دراسات أساسية: دراسات تجارية خاصة دراسات السوق وقنوات التوزيع، دراسات تقنية كدراسة معمقة لمختلف الانحرافات لكل مشروع استثماري للتدقيق في المعلومات حول هذه المشاريع، دراسات مالية لاتخاذ القرار النهائي للاستثمار الذي يكون على أساس كيفية التمويل بمختلف طرق التمويل الممكنة، وبطبيعة الحال دراسات أخرى لا يمكن الاستغناء عليها كدمج العوامل البيئية والاجتماعية.

ـ الدراسة السوقية للمشروع:

إن اختيار أي مشروع أصبح من الضروري مطابقته بتحليل السوق، والهدف من دراسة السوق تكمن في إمكانية تقدير الموارد وتحليل أوضاع السوق سواء المحلية أو الخارجية، والتي تكون تحت

مسؤولية المكلف بالمشروع[227]، كما أنها تسمح للمستثمر بمعرفة الإجراءات اللازمة لمشروعه بعد الاطمئنان إلى المناخ في المنطقة التي ينوي استثمار أمواله فيها[228].

تساعد الدراسة السوقية للمشروع الاستثماري في حصر أمور يمكن تلخيصها في بعض النقاط الأساسية:

- معرفة حجم السوق الحالي والماضي لتقدير الحجم المستقبلي للسوق تبعا لتقديرات الطاقة التي يسمح بها الاستثمار،
- تقدير الحجم المستقبلي للسوق بالاعتماد على بعض المعطيات وعدة طرق لتقدير ذلك منها التنبؤ باستعمال السلاسل الزمنية (كطريقة إحصائية يتم من خلالها جمع مختلف البيانات الخاصة باستهلاك سلعة ما لفترة معينة ثم التنبؤ عن استهلاكها مستقبلا مع إهمال مختلف التغيرات الفجائية التي قد تحدث) والتنبؤ على أساس متوسط استهلاك الفرد[229] (القائم على أساس أن مجموع استهلاك الأفراد من سلعة معينة خلال فترة محددة يحدد حجم الطلب على هذه السلعة، إلا أن هذه الطريقة لها عيوب منها افتراض ثبات متوسط استهلاك الفرد وهذا قد لا يتحقق)،
- تقدير النسبة من حجم الطلب في السوق الذي يمكن للمشروع أن يحظى به وسعر البيع الموافق لذلك مع الأخذ بعين الاعتبار ردود فعل المشاريع المماثلة واحتمال دخول منافسين جدد في السوق،
- وتوزيع الطلب الذي يعتمد عليها المشروع الاستثماري في تصريف المنتجات والخدمات، ويمكن أن يكون التوزيع قطاعي أو جغرافي بالتمييز بين الطلب المحلي والخارجي، كما يمكن للطلب المحلي أن يفصل بين المناطق أو الولايات.

ـ الدراسة الفنية للمشروع:

---

227 نلخص خطوات دراسة المحلل الاقتصادي فيما يلي:

- في دراسة حجم الطلب، يؤخذ بعين الإعتبار المتغيرات التي تؤثر على أنماط الاستهلاك ومستويات الدخل وزيادة السكان وعادات المستهلك وتغيرات الأسعار في المستقبل ودرجة المنافسة وإلى غير ذلك، وكما أن هذه الدراسة تمتد إلى دراسة نصيب المشروع في السوق الإقليمي أو الدولي، وتختلف طرق تقدير الطلب على المنتوجات أو الخدمات لمشروع معين حسب طبيعة السلعة أو الخدمة المقترح تقديمها في السوق،
- ودراسة الإنتاج على ضوء دراسة السوق مع مراعاة وجود متغيرات أخرى تساعد على ضبط الإنتاج (لا يمكن لمشروع جديد المغامرة بإنتاج أحجام كبيرة من السلع في المدى القريب أي في الدورات الأولى، وذلك تفاديا للمخاطر التي قد تنجم عن عدم الدقة في دراسة السوق وتغيرات الطلب وكذا التنبؤات المستقبلية الخاطئة أو القليلة الدقة).

228 هشام علي صادق، «النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية»، ط. المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 16.

229 متوسط الاستهلاك للفرد هو مؤشر يشير إلى نسبة الاستهلاك الكلي إلى الدخل الكلي، وهو بذلك يختلف عن الميل الحدي للاستهلاك الذي يبين نسبة تغير الطلب الاستهلاكي إلى التغير في الدخل.

إن الدراسة الفنية التقنية لأي مشروع يساعدنا على إنجاحه، ويتأثر ذلك من خلال المعطيات التقنية لإنتاج والمعطيات الاقتصادية الخاصة بالبلد[230].

وتعتمد هذه الدراسة على بعض العناصر:

- موقع المشروع الاستثماري، إذ يجب دراسة عدة مواقع للمشروع واختيار أحسن المواقع والأسس المناسبة له،
- قدرة المشروع من خلال دراسة الطاقات المادية والمعنوية التي يمكن استعمالها في المشروع وتحديد مختلف المعطيات الحقيقية المحددة لهذه الطاقات مثل التوقف، تغيير المعطيات، إعادة النظر في التنظيم، الصيانة ...الخ،
- ضبط المشروع بمعنى ضبط كل العوامل المحيطة بالمشروع من خلال وصف الأسلوب التكنولوجي المختار من أجل الإنجاز، وصف المهارة والتكنولوجيا الضرورية والوسائل التي يجب تجنيدها، تحديد المعالم الخاصة بموقع ومكان إقامة المشروع، الأرض، الهياكل المحيطة من ماء وطاقة، نقل، وتحديد المعالم من أجل اجتناب تلوث البيئة أي حمايتها،
- احتياجات الاستغلال أي ذكر إستهلاكات المواد الخام والمواد الأولية والأدوات خلال السنوات الأولى للاستغلال وذلك بالكمية والنوعية وحسب المصادر (المحلية والمستوردة) وكذلك جدول الاحتياطات لليد العاملة، فيجب معرفة هذه المعطيات وتحديدها لأنها أساس الإنتاج وكذا الاطلاع على أحسن المصادر التي تخول للمشروع أحسن الفرص،
- وتحديد طريقة الإنتاج التي تعتمد بصفة عامة على عدة أسس مثل اختيار التكنولوجيا المناسبة، وتحقيق رزنامة تنفيذ المشروع، الأساليب المتبعة لأداء الخدمات وما يتبع ذلك من تعليمات وأنظمة داخلية، خطة وموقع الأجهزة، اليد العاملة للمشروع، التجهيزات المستوردة، تحديد عدد الموردين ومسؤولياتهم في التركيب والتسيير والضمانات المقدمة في سيرورة ونوعية الإنتاج، كما أن تحديد خطة الإنجاز تكمن في تاريخ فتح الورشة، تاريخ إمضاء عقود التجهيزات، تاريخ بداية ونهاية التركيب، تاريخ بداية التجارب وتاريخ الدخول في الإنتاج...الخ.

- التقييم المالي والاقتصادي للمشروع:

---

230 المرجع السابق لـ أحمد غنيم، ص ص 10-11.

هو تحليل يتوقف على أساس النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل ودراسة دقيقة للوضعية المالية والاقتصادية. وبعد القيام بالدراسة السوقية والدراسة التقنية للمشروع، تصبح العديد من المعلومات والبيانات التي تسمح بتقدير إجمالي تكاليف المشروع[231]. وتتمثل هذه التكاليف في كل ما ينفق على المشروع من مراحل الدراسة إلى نهايته أي طيلة دورة حياة المشروع. وبالتالي يمكن أن نميز بين نوعين من التكاليف، تكاليف استثمارية وتكاليف التشغيل، فكل منهما يقدر بالعملة المحلية والأجنبية:

- التكاليف الاستثمارية الموزعة حسب سنوات التنفيذ، حيث تعتبر السنة صفر هي السنة التي يبدأ من خلالها الإنفاق الاستثماري أما السنة الأخيرة من عمر المشروع هي تلك السنة التي يتوقع من خلالها إهتلاك أغلب الأصول الثابتة والقابلة للإهتلاك،
- وتكاليف التشغيل التي لا يبدأ إنفاقها إلا عندما يكون المشروع جاهز للتشغيل أي بعدما يبدأ الإنفاق الاستثماري بنسبة مقبولة.

ج-3) مرحلة تشغيل المشروع:

بعد دراسة وإعداد المشروع، تتم عملية تقويمه من خلال اتخاذ قرار تنفيذه وينتهي بإقامة المشروع وإجراء التجارب الأولية للتشغيل. وتتضمن هذه المرحلة أنشطة أساسية هي التصميمات الهندسية للمشروع، التفاوض والتعاقد، التدريب، التأهيل، وتجارب بدأ التشغيل.

يتوقف قرار الاستثمار على الاختيار العقلاني لإحدى البدائل المطروحة والمبني أساسا على دراسة دقيقة ومفصلة لعناصر المشروع، وكيفية توظيف هذه العناصر في شكل يسمح للمستثمر تفادي أي أزمة، وهذا لا يتم إلا بدراسة وافية حول السوق وكذا المحيط العام (المستوى الاجتماعي السائد أي آخر ما مدى استجابة أو القدرة على الاستجابة لمنتوج جديد). وللوصول إلى تجسيد المشروع الاستثماري على أرض الواقع لابد من المرور على مراحل أساسية ومتعاقبة.

---

231 عبد المطلب عبد الحميد، «دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 37.

عند اتخاذ القرار الاستثماري، لابد من مراعاة وجود مخاطر محتملة لتنفيذ الاستثمار عند وضع دراسات الجدوى، فمخاطر الاستثمار تتمثل في عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من الاستثمار نظر لما يحيط من مخاطر التي يمكن تجميعها في النقاط التالية:

- تدهور عمليات الإنتاج واحتمال وقوع الخسارة،
- مخاطر تتعلق بالنظام العام للأسواق وحركتها والعوامل السياسية والتغير في السياسات الحكومية،
- تقلبات سعر الصرف وتغيير معدلات الفائدة نحو الارتفاع بتغير الظروف الاقتصادية والنقدية للبلد، بحيث أن العائد المتوقع تحقيقه سيقل،
- مخاطر العمالة كإصابة العمال الذي ينقص من سيرورة المشروع الاستثماري،
- ارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة المستخدمة في المشروع الاستثماري،
- انخفاض القدرة الشرائية للنقود التي تنتج عن ارتفاع مستوى الأسعار،
- عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض المخصصة للاستثمار،
- وظروف غيبية يعجز العقل البشري عن معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي.

وتعتبر مرحلة تشغيل المشروع الاستثماري بمثابة المرحلة الأخيرة من مراحل دورة المشروع حيث أن نهاية مهمة التخطيط والتنفيذ يؤدي إلى بداية مهمة إدارة المشروع. فنصل إلى مرحلة الاستغلال وهي مرحلة الانطلاق الفعلي في العمل، يعني خروج فكرة الاستثمار إلى الواقع، مباني، آلات، عمال. وهنا يباشر العمال عملهم وتبدأ دورة الاستغلال.

- مرحلة تنفيذ المشروع:

بعد الانتهاء من إعداد خطة الاستثمار، وقبل البدء في تنفيذ هذه الخطة، لا بد من إعداد خطة توزيع الموارد، وتتضمن هذه الخطة توزيع الموارد الإنتاجية ذات الأهمية الإستراتيجية بين الوحدات الإنتاجية المختلفة. وإذا كان تنفيذ خطة الاستثمار يستدعي إعداد خطة لتوزيع، فلا بد من وجود قسم للإعداد داخل كل وحدة إنتاجية. ويهدف هذا القسم إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد على نحو يسمح بتحقيق ما ورد في الخطة من أهداف.

تتبع عملية تنفيذ الخطة الخطوات التالية[232]:

---

232 المرجع السابق لـ علي لطفي، ص 64.

- تحديد الاحتياجات من الموارد الأولية والمواد نصف المصنعة لكل الوحدات الإنتاجية والتي تستخدمها تبعا لخطة الإنتاج والمعاملات التكنولوجية،
- الاتصال بالهيئات الأعلى في سلم التنظيم الهرمي وإخطارها باحتياجات الوحدة الإنتاجية من الموارد الرئيسية فقط، حيث يتم توزيعها مركزيا تبعا لظروف الاقتصاد الوطني وتبعا لدرجة المركزية في تنظيم هيئات تنفيذ الخطة. أما الموارد غير الرئيسية فيمكن الحصول عليها عن طريق الاتصال المباشر بالوحدات الإنتاجية التي تنتج هذه الموارد،
- إعداد مشروعات العقود التي يتم إبرامها مع الموردين حتى تتمكن الوحدة الإنتاجية من الحصول على ما يلزمها من الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة،
- والخطوة الرابعة والأخيرة هي قيام قسم الإمداد داخل الوحدة الإنتاجية بتوزيع الموارد التي تحصل عليها، على الأقسام الفنية المختلفة التي تتضمنها الوحدة الإنتاجية.

وكل هذا بالنسبة للقطاع العام، أما فيما يخص القطاع الخاص فيتم اتخاذ بعض الإجراءات واتباع بعض السياسات لتوجيه القطاع الخاص للسير في الطريق الذي ترسمه الخطة عادة وفق فكرة تعظيم الأرباح وتدنية الخسائر باتباع استراتيجيات سوقية.

ـ ومرحلة متابعة المشروع:

يقصد بمتابعة تنفيذ خطة الاستثمار مقارنة النتائج المحققة فعلا في جميع فروع النشاط الاقتصادي بالأهداف المحددة في الخطة، فإن متابعة الخطة تكون أول بأول للتعرف على مدى التقدم في التنفيذ[233]. إذ أن خطة المشروع لا تقوم بتنفيذ نفسها، بل تحتاج إلى وجود من يقوم بمتابعة تنفيذها[234].

تتغير متطلبات المشروع إما بسبب تغير ذوق المستخدم أو حاجاته أو ميزانيته المالية أو بسبب تغيرات في البيئة الخارجية. ففي الحالة الأولى يغير المستخدم أهدافه حتى لو بقيت البيئة على حالها. أما الحالة الثانية تتغير بيئة المستخدم (رغبات المستهلك، المنافسة، الأنظمة الحكومية...)، ففي الحالتين يصبح المشروع غير

233 رشاد أحمد عبد اللطيف، «أساليب التخطيط للتنمية»، ط. دار القاهرة، القاهرة، 2002، ص 194.
234 المرجع السابق لـ عمرو محي الدين، ص 235.

ملائم ويجب استبداله إما بإزالة المشروع الأول واستبداله بمشروع جديد، أو بتعديل ودعم المشروع الموجود بحيث يلبي الاحتياجات الجديدة[235].

و يجب أن تقوم متابعة أي خطة اقتصادية على مستويين يربط كل منها بالآخر ومكمل له، فلا يمكن الفصل بين هذين المستويين من المتابعة أو الاكتفاء بأحدهما:

- متابعة على مستوى المجاميع الكلية للمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني لها أهميتها من حيث ربط جميع المتغيرات مع بعضها البعض، وإظهار ما بينها من علاقات، وتبيان ما قد يكون هناك من تقدم أو انحراف بين متغير وأكثر،
- والمتابعة على مستوى القطاعات والأنشطة الاقتصادية المكونة لهذه القطاعات، إذ لهذه المتابعة أهميتها من حيث توضيح مدى النمو المحقق في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني (زراعة، صناعة، خدمات) وكذلك مدى التقدم والنمو المحقق في الأنشطة المكونة لكل قطاع، وما بين هذه القطاعات والأنشطة من علاقات.

2.1.2 تقسيمات الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من المفاهيم الاقتصادية المهمة والتي تحمل معاني كثيرة، وهو في أبسط معانيه تخصيص أموال لإنجاز مشروعات، وهذه المشروعات تختلف تصنيفاتها وأشكالها وفق الغرض المراد من وراء ذلك.

أ) تصنيف الاستثمارات:

للاستثمار أصناف عدة حيث يمكن على أساسها التفريق بينها وفق معايير ومقاييس معينة، والتي على أساسها توضع دراسات جدوى مختلفة للمشروعات[236]. وعليه يمكن وضع تصنيفات متعددة وفق الغرض المراد.

---

235 المرجع السابق لـ نعيم نصير، ص 88.

أ-1) تصنيف الاستثمارات وفق قطاعات النشاط:

وفق القطاع، يمكن الحديث عن الاستثمارات في شكل توظيف للأموال لدى المؤسسات الاقتصادية والمصارف، أو يكون في شكل مشروع استثماري أين يتم تحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال تقني حسب النشاطات الاقتصادية في المجتمع (البترول والصناعات الإستراتيجية، الاتصالات، الفلاحة، النقل والمواصلات ...).

- الاستثمارات الصناعية:

أصبح الاستثمار الصناعي هدفا تسعى إليه العديد من دول العالم كقضية مركزية لدفع عملية التنمية الاقتصادية وحجر الزاوية للقضاء على التخلف، ويعد نظاما إنتاجيا يعتمد على المصنع بعد التطور من إنتاج منزلي وحرفي وإنتاج بسيط. ويتعدد الاستثمار الصناعي بتعدد فروع العمل به في المواد الخام والمواد الأولية (الصناعات الإستخراجية)، المواد والأجزاء المصنعة (الصناعات التحويلية كالنسيج والجلود والمواد الغذائية)، التركيبات (كصناعة الآلات والمكائن)، وغيرها[237]. والاستثمار الصناعي هو الاستثمار الوحيد الذي يقوم بإنتاج وسائل الإنتاج لتطوير الصناعة ذاتها وتطور بقية الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي إنتاج وسائل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع والخدمات لكل القطاعات الاقتصادية[238].

يعود الاستثمار الصناعي بعدد كبير من العوائد على المجتمع:

- تحقيق زيادة في الدخل الوطني بتحقيق زيادة سريعة وعالية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي بكسر الحلقة المفرغة للفقر،
- القضاء على البطالة الهيكلية بتحويل جزء من اليد العاملة الزائدة عن حاجة الزراعة إلى الصناعة، إضافة لإمكانية تشغيل الفلاحين في غير مواسم العمل،
- تنويع الإنتاج الوطني لضمان قدر من الاكتفاء الذاتي لتدعيم استقلال الاقتصاد،
- القضاء على ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة عن طريق إدخال التكنولوجيا،

---

236 سعيد عبد العزيز عثمان، «دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق»، ط. دار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 23.

237 محمد شاكر العسكري، «التسويق الصناعي: مدخل استراتيجي»، ط. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص ص 37-38.

238 مدحت كاظم القريشي، «الاقتصاد الصناعي»، ط. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001، ص 25.

- ارتفاع مستويات الدخول للعاملين في الصناعة؛
- رفع مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يزيد من قدرة الأفراد على الادخار، وهو ما يزيد من القدرة على الاستمرار في التنمية الاقتصادية الذاتية؛
- زيادة الصادرات بصفة عامة، وهو ما يؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية اللازمة لشراء الواردات الأخرى؛
- إقامة الصناعات التصديرية بزيادة نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي الصادرات ولاشك أن هذا يخفف من المشكلات التي تواجه صادرات الدول النامية إلى الأسواق الصناعية المتقدمة؛
- تنشيط ورفع الكفاءات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والخدمات بإدخال الوسائل التكنولوجية عليها التي يوفرها التصنيع؛
- تدفع إلى استعمالات جديدة للموارد المتاحة وبكميات أقل مع إعطاء نفس الإنتاج؛
- وإيجاد موارد وطاقات وسلع وخدمات جديدة.

ـ الاستثمارات الفلاحية:

بالرغم من أن حصة الاستثمار الزراعي من إجمالي الاستثمار متواضعة ولا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع من حيث معالجة العجز الغذائي. وخلافا للزراعة التقليدية التي تعتمد بصورة أساسية على الطبيعة، والتي لا تحقق إلا إنتاجية ضعيفة ومتقلبة، فإن الزراعة الحديثة التي تمتاز بإنتاجية عالية تتطلب استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة. فالاستثمار الرأسمالي ضروري لتطوير وتحديث الزراعة للحد من تهميش الريف على حساب المدن[239].

إن الاستثمار في الفلاحة أو في الزراعة أو من أجلها -على الرغم من بعض المعوقات التي قد تعترضه- تحقق عوائد إنتاجية واقتصادية وتجارية مهمة يمكن أن نحصر بعضها في:
- زيادة مستوى التشغيل؛
- ارتفاع مستوى الطلب المحلي؛
- الحد من الهجرة الريفية؛
- تعزيز وتحقيق الأمن الغذائي؛

239 الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، «الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة»، ط. المطبعة الرسمية، الجزائر، 2004، ص 26.

- ونمو القطاعات الأخرى (في تقرير التنمية البشرية لسنة 1996 يستخلص من وقائع التنمية في الشرق أسيا أن زيادة 1% في النمو الزراعي يولد عادة زيادة قدرها 1,5% في معدلات نمو القطاعات غير الزراعية)[240].

ومن أجل تحسين المنتوج الزراعي، يمارس الاستثمار في النشاط الزراعي في ثلاثة محاور أساسية مركزية[241]:

- زيادة مساحة الأراضي المزروعة أي التوسع الأفقي،
- زيادة المساحة المحصولية أي تكثيف المحصول (المحاصيل المتعاقبة خلال سنة واحدة على نفس الأرض)،
- وزيادة إنتاجية وحدة المساحة أي التوسع الرأسي.

ولا بد من النظر للاستثمارات الفلاحية بعناية -أكثر من الاستثمارات الأخرى- لتحقيق التنمية الاقتصادية، فنجد مثلا في الاتحاد الأوروبي وجود سياسة فلاحية مشتركة لتعديل التنمية الفلاحية في المناطق الريفية المهمشة[242].

ـ والاستثمارات الخدماتية:

تتمثل الاستثمارات في قطاع الخدمات في إنتاج السلع غير المنظورة التي تتنوع الأنشطة فيها من تجارة، مصارف، تأمين، وسياحة وفنادق وغيرها. فهي ترتبط بطبيعة الخدمة التي تعرف بأنها كل منفعة اقتصادية غير مادية وغير قابلة للتخزين (ذات طابع اجتماعي أو غير اجتماعي تهدف إلى تحقيق الربح) أو نشاط (تجاري أو إداري) أو أداء يخضع للتبادل غير الملموس الذي لا يسمح بأي تحويل للملكية، ويمكن أن يكون الاستثمار في قطاع الخدمات مرتبط بالاستثمار في منتوج مادي كما يمكن أن لا تكون كذلك[243].

---

240 صلاح وزان، «تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 414.

241 المرجع السابق لـ صلاح وزان، ص 100.

242 TALON Hélène, «Le développement agricole dans les zones rurales: L'exemple du Haut Languedoc (Nord Ouest du Département de l'Hérault, France)», Communication présentée au Colloque International sur «Développement local, gouvernance et réalité de l'économie nationale», Centre universitaire de Mascara les **26 et 27 avril 2005**.

243 Kotler P. Dubois B., «Marketing management», ed. Publi-Union (9°ed), Paris, 1997, p. 454.

بعد الحرب العالمية الثانية، عرف العالم نمو اقتصاديات الدول المتقدمة بعد الكساد العظيم، فتطور سوق الخدمات، ويلعب الاستثمار في قطاع الخدمات دورا رياديا في اقتصاديات الدول المتقدمة نتيجة عوامل عدة أهمها ارتفاع المستوى المعيشي للمواطن (نتيجة ارتفاع دخله الذي يؤدي لزيادة الإنفاق أكثر على الخدمات) وتغير مواقف وسلوك المستهلك وتحول العالم للاتجاه نحو اقتصاد الخدمات بدلا من الاقتصاد الصناعي والفلاحي.

تتسم الاستثمار في الخدمات بخصائص نتيجة اتصاف الخدمة بعدد من المزايا أهمها:

- عدم ملموسة الخدمة التي ليس لها تجسيد مادي، وبالتالي لا يمكن إدراكها بالحواس، ولا يمكن نقلها أو تخزينها أو تعبئتها أو فحصها قبل الشراء، فهي منفعة غير مادية تهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد،
- عدم قابلية تجزئة الخدمة التي تنتج وتستهلك في نفس الوقت كونها غير قابلة للتخزين، وعدم تماثل الخدمة وتنوعها إذ هي متغيرة حسب الأوقات والظروف وبتنوع الزبائن،
- وقابلية تلف الخدمة، كون إنتاجها غير منفصل عن استهلاكها، وبسبب عدم قابليتها للتخزين وبيعها مستقبلا، فإن الكميات غير المستخدمة خلال فترة العرض ولم يتم بيعها تختفي للأبد وهي ستشكل خسارة مثل تذكرة السينما.

أ-2) تصنيف الاستثمارات وفق الغرض:

وفق الغرض من إنشاء الاستثمار، نجد تصنيفات عدة، يمكن تلخيص أهمها سواء على مستوى المؤسسة أو البلد ككل.

- الاستثمارات التوسعية:

يهدف هذا الاستثمار إلى تعظيم قيمة المؤسسة في السوق وتحقيق أرباح إضافية بزيادة الطاقة الإنتاجية وتضاعفها لمواجهة المنافسة ويطلق عليها اسم "الاستثمارات الدافعة" وغرضها أيضا توسيع مكانتها وحصتها السوقية عن طريق إضافة أو إنتاج أقسام وخطوط جديدة أو عن طريق زيادة الآلات والمعدات. وكمثال عن هذا النوع من الاستثمارات نذكر تطوير منتوج في مؤسسة صناعية،

واستخدام المؤسسات للقرض السندي لتدعيم استثماراتها[244] والذي استخدمته شركة سوناطراك مع بداية 1998 لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة ثابت 13% سنويا معفاة من كل ضريبة قابلة للدفع يـوم 4 جانفي من كل سنة لغاية في 4 جانفي 2003.

وبفضل العولمة المتنامية من يوم لآخر، أصبحت المؤسسات الاقتصادية بفضل اسـتثماراتها التوسـعية مجموعات أكثر معولمة مثل شركة طويوتا (Toyota) على سبيل المثال[245].

- اسـتثمارات الإحلال:

يتمثل هذا الاستثمار في إحلال تجهيز عتاد جديد محل عتاد قديم بسبب التلف أو التقـادم، وأهم ما يتميز به هو المعرفة الجيدة والدقيقة للتكاليف عندما تعوض أصلا مماثلا بأصل جديد. ومما لا شك فيه أن استبدال التجهيزات الجديدة للتجهيزات المستعملة الحالية بأصول مماثلة لها أو ذات كفاءة أعلى عن طريق الإحلال يمكن أن يوفر التكاليف وأن يزيد في حجم الإنتاج والأرباح. وغالبـا مـا يكون الاستبدال بسبب التقدم الصناعي التقني.

- اسـتثمارات التجديد "التحديث أو الإنتاجية":

القيام بهذا الاستثمار يعني تحسين مستوى إنتاجية العمل بالزيادة في حجم الإنتاج، ويهـدف هذا النوع في الأساس إلى تقليص تكاليف اليد العاملة وتكاليف الصنع وغيرها، وهي عملية استبدال التجهيزات الجديدة للتجهيزات المستعملة وذات كفاءة عالية مما سيزيد في الأرباح، ويكـون هـذا الاستبدال غالبا بسبب نقص الفعالية الناتج عن التقدم الصناعي أو التقني، ومثـال ذلـك اسـتبدال تجهيزات قديمة بتجهيزات أكثر أهمية وديناميكية.

وتعد استثمارات البحث والتطوير ضمن هذه الاستثمارات التي تسمح بوضـع تقنيـات جديـدة ومنتوجات جديدة وذلك بفضل البحث والدراسات من قبـل المؤسـسة أو الدولـة. والمؤسـسة

---

244 المرجع السابق لـ BITO Christian، ص 5.

245 NONJON Alain, «La mondialisation», ed. Sedes, Condé-sur-Noireau, 1999, p. 15.

الاقتصادية في ظل العولمة المتنامية، يجب أن تستثمر في البحث والتطوير حتى تأخذ موقعا تنافسيا في الأسواق العالمية[246].

ـ الاستثمارات الإبداع:

الهدف منه هو الحصول على وسائل أخرى ثانية تختلف تماما عن الوسائل الموجودة سابقا على إثر تغيير جذري للإنتاج أو النشاط، ويؤدي ذلك حتما للزيادة في مدة المخاطرة من مرحلة لأخرى، فهي ضرورية عند إصدار منتوج جديد أو تعديل منتوج قائم.

ـ والاستثمارات الاستراتيجية:

هي استثمارات تهدف إلى تحسين الاستراتيجيات ببعث شروط أكثر تلاؤم لضمان مستقبل أحسن وذلك للحفاظ على حصة المشروع بالسوق وهذا بدراسة رغبات المستهلكين ومحاولة الاستجابة لأذواقهم المتنامية.

أ-3) تصنيف الاستثمارات وفق الآثار:

يقوم هذا التصنيف على أساس ما يترتب من وراء العملية الاستثمارية من آثار مباشرة وآثار غير مباشرة على الإنتاج والتكاليف.

ـ الاستثمارات المادية:

بغض النظر على طبيعة الاستثمارات صناعية كانت أم تجارية، تأخذ شكل أصول مادية ورؤوس أموال ثابتة أو متداولة، وتتمثل في الاستثمار في مشاريع ضخمة والاستثمارات في مختلف أنواع المعدات والأجهزة. وعلى مستوى المؤسسة، نجد الاستثمارات في المخزونات هي استثمارات

---

246 أحمد صقر عاشور، «التحديات التي تواجه الإدارة العربية في مطلع القرن الواحد والعشرين: منظور اقتصادي إداري»، «ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية: اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية»، القاهرة 28-30 سبتمبر 1996.

مادية ضرورية لضمان السير الحسن للمؤسسة عن طريق تطوير طرق التخزين وأنماطه، والغرض من ذلك ليس توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة وإنما تكوين مخزون سلعي[247].

تكون الاستثمارات المادية منتجة كونها تهدف للرفع من الإنتاج والتحكم في الإنتاجية، ومن ثم تخفيض تكاليف الإنتاج، فالاستثمار المادي يعني الإنفاق على الأصول الإنتاجية الذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من الموارد الأولية المختلفة.

- الاستثمارات المعنوية:

بالرغم من أن الوضع العام للاستثمار هو ذو طابع مادي ملموس، إلا أنه يجب أن لا نهمل الجانب المعنوي للاستثمار، ومما يجدر الإشارة إليه هو أن الاستثمار اليوم يختلف جذريا عنه في الماضي، إذ أصبح الاستثمار غير المادي يشكل نسبة لا يستهان بها من رصيد رأس المال الكلي رغم أنه لا يمكن أن تحدد تكاليفها بدقة. وتتكون الاستثمارات غير المادية (من البرامج المعلوماتية، التدريب والتكوين، البحوث والاختراعات العلمية وبراءة الاختراعات...)، وهي مصنفة في المخطط المحاسبي الوطني.

- الاستثمارات المالية:

تتمثل هذه الاستثمارات في الحيازة على الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق المالية في مؤسسات اقتصادية تكون في شكل شركات مساهمة تتداول بها هذه الأدوات الائتمانية والذي لا يترتب على الاستثمار فيها إضافة جديدة عينية بل قيم مالية يمكن أن تسهم في تمويل الأنشطة العينية المختلفة مثل شهادة الاستثمار التي تعد الحق في المبلغ المودع لدى مصرف كوديعة ادخارية لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية للبلد، وتكون خاضعة لنظام القرض لمدة تصل عادة لعشر سنوات[248].

---

247 خير قدور، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 3.

248 جمال جويدان الجمل، «تشريعات مالية مصرفية»، ط. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان & مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2002، ص ص 179-180.

- والاستثمارات الاجتماعية:

هي استثمارات تفرضها الدولة، تنشأ من الإجراءات الجبائية، التي تهدف إلى تحقيق غايات وحاجيات اجتماعية مشتركة بين أفراد المجتمع كاستثمارات ضد التلوث أو الاستثمار في قطاع الصحة والتعليم. ويمكن للمؤسسات الاقتصادية (ليس كهدف رئيسي) أن تقوم بإنجاز استثمارات من هذا القبيل.

وعليه، فإن للاستثمار الاجتماعي ذي الطرح الإنساني في مجال مشروعات التنمية الاقتصادية لأهمية تكامل الخدمات والإنتاج من أجل الإنسان، وما لها من عائد اقتصادي مستقبلي على المدى الطويل[249] تهدف تقديم خدمات للمواطنين من سكن ونقل وتربية وصحة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يراد من هذه المشروعات تحقيق الربح[250].

أ-4) تصنيف الاستثمارات وفق معايير أخرى:

زيادة للتصنيفات السالفة الذكر، يمكن وضع تصنيفات أخرى للاستثمار: وفق المدة، وفق زمن خروج ودخول التدفقات النقدية، إجمالي وصافي، تلقائي وتابع، وفق الطبيعة القانونية، ومحلي وأجنبي.

- تصنيف الاستثمارات وفق المدة:

تشكل المدة معيار من الدرجة الأولى لتصنيف الاستثمارات، فالعون الاقتصادي مطالب بمراعاة الاعتبارات الزمنية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

- الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل:

أدى نمو النشاط الاقتصادي إلى الاعتماد على الاستثمارات الطويلة والمتوسطة الأجل لتجديد طاقات الإنتاج لاقتصاد معين[251]. كما أن التطور التكنولوجي والطلب المتزايد على رؤوس الأموال والتجهيزات أفقد قاعدة الربح دورها كمؤشر أساسي للنجاح، ليصبح الربح هدفا جزئيا من

---

249 إسماعيل حسن عبد الباري، «أبعاد التنمية»، ط. دار المعارف (الطبعة الثانية)، القاهرة، 1982، ص 194.

250 لسلوس مبارك، «تقييم المشروعات الاستثمارية في قطاع الري الزراعي بالجزائر»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 9.

251 المرجع السابق أ- VILLIEU Patrick، ص 3.

الأهداف العامة الطويلة المدى[252]. وعليه تسعى السياسات الحكومية إلى التدخل المباشر وغير المباشر في دفع الاستثمار ودعم النمو في المدى الطويل[253].

وفي الجزائر لفترة طويلة من الزمن وقبل تطبيق سياسات الإصلاح المصرفي، بقصد تمويل التنمية الاقتصادية، كان تمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الآجل في إطار البرامج الاستثمارية المخططة يتم بموارد مصادرها الخزينة العمومية عن طريق البنك الجزائري للتنمية[254]. وحاليا، تم التخلي على هذا الأسلوب، لينصب الاهتمام بتدعيم الهياكل القاعدية الأساسية على الخصوص.

ـ والاستثمارات التشغيلية القصيرة الأجل:

تكون الاستثمارات التشغيلية القصيرة الأجل تعمل على مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية نتيجة تغيرات النشاط الاقتصادي[255] بسبب عدم استقرار قرارات الاستثمار في الأمد القصير وعدم التجانس بين المشروع الاقتصادي ومخطط التمويل الموجه[256].

ـ تصنيف الاستثمارات وفق زمن خروج ودخول التدفقات النقدية:

يضع ثلاث من المشروعات الاستثمارية انطلاقا من التوقيت الزمني لخروج ودخول التدفقات النقدية[257].

ـ الاستثمارات بدفع النفقات دفعة واحدة وخروج إيرادات متجمعة:

استثمارات تدفع فيها النفقات دفعة واحدة في بداية الفترة، ومداخيلها تقبض دفعة واحدة متجمعة في فترة لاحقة. ومنها اقتناء التحف والمجوهرات والمعادن الثمينة، الاستثمار في العقارات، غرس أشجار

---

252 سواكري مباركة، «وضعية التسيير الاستراتيجي في المؤسسات العمومية (حالة المؤسسات الجزائرية)»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تسيير)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 26.

253 محمد ناجي حسن خليفة، «النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم»، ط. دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص 43.

254 فرحة نشيدة، «التمويل الداخلي للاستثمارات المنتجة في الجزائر 62-1994 »، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 72.

255 BERAUD Alain, «Introduction à l'analyse macroéconomique», ed. Economica (4°ed.), Paris, 1999, p. 77.

256 GOUMIRI Mourad, «L'offre de Monnaie en Algérie», ed. E.N.A.G., Alger, 1993, pp. 103-104.

257 المرجع السابق لـ لسلوس مبارك، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص ص 9-11.

لغرض صناعة الخشب، فالتدفقات النقدية الخارجة تمثل شراء الأصل الاستثماري بينما التدفق النقدي الداخل يتمثل في بيع الأصل.

ـ الاستثمارات بدفع نفقاتها على مراحل وخروج إيراداتها دفعة:

استثمارات تدفع نفقاتها على مراحل عبر الزمن على فترات مختلفة، بينما ناتج الاستثمار يتم في فترة واحدة. ومنها الاستثمار في المصانع والتجهيزات الضخمة، حق الانتفاع بالأرض، وبراءة الاختراع. وهنا تطرح عادة إشكالية تحديد سنة الأساس لحساب التكاليف وفي نهاية العمر الاقتـصادي تبـاع موجودات المصنع على شكل خردة بعد احتساب النفقات المترتبة على تخريد المصنع.

ـ والاستثمارات بدفع نفقاتها على مراحل وخروج إيراداتها متسلسلة عبر الزمن:

استثمارات تدفع نفقاتها مرة واحدة في بداية الفترة، بينما تكون إيرادات الاستثمارات متسلسلة على فترات، وكلما زادت الاستثمارات داخل المشروع الكلي زادت التدفقات النقدية المستقبلية، ومنـها الاستثمار في الأجهزة والمعدات، فالتدفقات النقدية الخارجة عبارة عن ثمن شراء الأصول الاستثمارية مضافا إليها تكاليف النقل والتركيب، أما التدفقات النقدية الداخلة فهي عبارة عن الإيرادات السنوية مضافا إليها قيمة هذه الأصول كخردة في نهاية عمرها الاقتصادي.

ـ تصنيف الاستثمارات إلى إجمالي وصافي:

نظرا لارتباط مفهوم الاهتلاكات بمفهوم الاستثمار، يمكن أن نميز بين الاسـتثمار الإجمـالي والاستثمار الصافي.

ـ الاستثمار الإجمالي:

الاستثمار الإجمالي هو ذلك الاستثمار الذي يشمل الإضافات الكلية إلى رصيد رأس المال الحقيقـي خلال فترة زمنية معينة وكذلك الاستثمار المخصص لمواجهة الاهتلاك بهدف المحافظة على الرصـيد الفعلي لرأس المال.

ـ والاستثمار الصافي:

يسمى الاستثمار الصافي أيضا بالاستثمار الإحلالي الذي يعني رصيد رأس المال الفعلـي المخـصص لمواجهة الظروف الطارئة والاهتلاكات[258] (أي الانخفاض في رصيد رأس المال الذي يحدث خـلال

258 المرجع السابق لـ محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & أحمد زهير شامية، ص 211.

الفترة الزمنية نتيجة لاستخدام هذا الرصيد أو ببساطة نتيجة لمضي الوقت)، وعليه يكون الاستثمار الصافي يساوي إجمالي الاستثمار ناقص الاهتلاكات، والذي يسمح فقط بتقدير مساهمة الاستثمار في التنمية وفي الإنتاجية[259]، كونه يقيس الزيادة الصافية في رصيد رأس المال في خلال فترة زمنية معينة، وكل تدفق يغذي مخزون رأس المال يعتبر استثمارا بغض النظر عن طبيعته المادية أو غير المادية.

- تصنيف الاستثمار إلى تلقائي وتابع:

انطلاقا من دراسة دوال الاستثمار التي تبين العلاقة بين الدخل والاستثمار، يفرق الاقتصاديون بين الاستثمار التلقائي والاستثمار التابع:

- الاستثمار التلقائي:

الاستثمار التلقائي هو ذلك الاستثمار الذي لا يتأثر بالدخل ليتحدد بعيدا عنه، أي أنه مستقل عن الظروف الاقتصادية الحالية، ولكنه مبني على الظروف المتوقعة في المستقبل. "فهو الاستثمار الذي تقوم به الحكومة من تلقاء نفسها دون اعتبار للظروف الاقتصادية السائدة أو ما يدره الاستثمار من عائد"[260].

- والاستثمار التابع:

الاستثمار التابع هو الذي يعادل الميل الحدي للاستثمار[261] مضروبا في مستوى الدخل[262]، أي ذلك الاستثمار الذي يتأثر بالدخل، فإذا ارتفع الدخل زاد الاستثمار لإنتاج السلع الرأسمالية الجديدة والعكس صحيح وفق العلاقة:

$$I = I_0 + bY$$

حيث bY هو الاستثمار التابع للدخل مع b هو الميل الحدي للاستثمار وI_0 هو الاستثمار التلقائي.

- تصنيف الاستثمار وفق الطبيعة القانونية:

---

259 المرجع السابق لـ VILLIEU Patrick، ص 5.
260 حسين عمر، «موسوعة المصطلحات الاقتصادية»، ط. دار الشروق (الطبعة الثالثة)، جدة، 1979، ص 24.
261 الميل الحدي للاستثمار هو نسبة تغير الاستثمار عند تغير الدخل
262 المرجع السابق لـ عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة & محمد الباشا، ص ص 68-69.

تبعا للوضع القانوني يتم تصنيف الاستثمارات تبعا لملكيتها من قبل الأعوان الاقتصاديين العموميين أو الخواص أو المشاركة بينهما.

- الاستثمارات العمومية:

تسمى الاستثمارات العمومية أيضا بالاستثمارات الحكومية أو الإنفاق الحكومي، وهي المشاريع المنجزة من قبل الحكومة والهيئات والمؤسسات القطاع العام، وهي المرتبطة أساسا بإنجاز الهياكل القاعدية أو البنية الأساسية (المتمثلة في التعليم، التكوين المهني، الصحة، النقل، الاتصال، الطاقة...)، وهدفها الأساسي تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد وتلبية الحاجات الإنسانية. ولهذا تختلف المشاريع الاستثمارية الحكومية عن كل النشاطات التجارية بسبب عدم وجود حافز الربحية في العمل الحكومي وغير هادفة للربحية، كما تعتبر العوامل الاقتصادية أقل أهمية في إدارة المشروع[263].

- الاستثمارات الخاصة:

هي الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد والمستثمرين والشركات الخاصة، ولا يمكن للسلطات أن تؤثر فيه إلا ببعض الإجراءات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية حتى تدفعهم للتصرف بالطريقة التي تساعدها للحفاظ على التوازن الكلي، ويقصد بالاستثمار عند دراسته باستثمار القطاع الخاص سواء كان منجز من قبل المحليين أو الأجانب.

- والاستثمارات المختلطة:

هي الاستثمارات الذي تجمع بين القطاعين العام والخاص[264] بشقيه المحلي والأجنبي. وعلى سبيل المثال، نذكر بنك البركة الجزائري كمؤسسة مصرفية مختلطة تأسست في 20/05/1992 بين مجموعة البركة السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لما يسمح به القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 19 رمضان 1410 هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990م (حاليا تم إصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1424 هـ الموافق لـ 26 أوت 2003م متعلق بالنقد والقرض -في صياغة جديدة تلغي القانون الأول).

263 المرجع السابق لـ نعيم نصير، ص 30.
264 الفرق ما بين استثمار القطاع العام واستثمار القطاع الخاص هو أن هذا الأخير هدفه هو تحقيق الربح، أما هدف القطاع العام هو تلبية الاحتياجات الاجتماعية.

ب- وتصنيف الاستثمارات إلى استثمار محلي واستثمار أجنبي:

يتعلق الاستثمار المحلي برفع مستوى منطقة معينة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بإيعاز من السلطات المحلية[265]، ويتم هذا بتعبئة مدخرات الأفراد والفوائض الاقتصادية الأخرى لينجز من قبل الدولة أو أفراد المجتمع.

وقصد العمل الجاد على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ربوع الجزائر الشاسعة، عمدت السلطات ببعث استثمارات محلية من خلال ما يعرف بـ "المشاريع الاستثمارية الجوارية"[266]. ولدفع التنمية الريفية إلى الأمام، قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية على بعث استثمارات من خلال هذا النوع من المشاريع (أي "المشاريع الاستثمارية الجوارية"[267]).

وبالخروج من إقليم الدولة، يعتبر الاستثمار الأجنبي الدولي بمثابة الاستثمار الذي ينجز خارج الموطن الأصلي له وفق أشكال مختلفة[268] بين مباشر وغير مباشر[269].

ج) وضع المشروعات الاستثمارية:

يقصد بلفظ المشروع مجموعة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة والمتداخلة فيما بينها، حيث يرتبط بالهدف والنتائج التي يسعى لتحقيقها، وهو يعتبر وحدة الإنفاق الذي يتحقق باتخاذ قرارات الاستثمار.

ج-1) تحديد المشروعات الاستثمارية:

المشروع الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من النشاطات العملية التي تهدف إلى استغلال الموارد المالية والبشرية بهدف الحصول على عوائد أو مداخيل نقدية أو غير نقدية، يتم من خلاله

265 المرجع السابق لـ نعيم الظاهر، ص 105-106.
266 المشاريع الجوارية هي مشاريع مندمجة ومتعددة القطاعات تنجز في إقليم محدد مسبقا على مستوى جزء من البلدية أو في كامل البلدية لإعداد برنامج عمل تساهمي وتشاوري مع المصالح التقنية للإدارة قصد تحسين مداخيل العائلات بصفة دائمة وظروف معيشتها بصفة عامة. وقد أصبح مصطلح "الجوار" جد مستعمل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار التنمية المحلية الاجتماعية بالتقرب من العائلات، وذلك بإنشاء ملاعب جوارية في الأحياء ومكتبات جوارية للتلاميذ والطلبة ومراكز الأمن الوطني الجواري ...الخ.
267 ارجع إلى الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، «إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية»، ط. المطبعة الرسمية، الجزائر، 2004.
268 فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 6.
269 وهو موضوع بحثنا الأساسي.

إنتاج سلع وخدمات. فهو يعبر عن مجموعة من الأنشطة التي يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها وتحليلها من نقطة بداية إلى نقطة نهاية وذلك بغية تحقيق هدف محدد، بإدخال دوما عنصر المخاطرة ومراعاة معدل مردودية مرجعي أدنى يجب تحقيقه من كل استثمار[270] وهي تشبه إلى حد كبير حسابات القروض بفائدة مركبة[271]، وباستخدام تقنيات كمية عديدة مثل تقنية شجرة القرارات (arbre de decisions) للمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية تبعا لاحتمالات موضوعة[272] من خلال دراسة بدائل متاحة لاختيار أفضلها في لحظة معينة[273].

يكون المشروع الاستثماري كمجموعة من المساهمات المثلى القائمة على أساس تخطيط قطاعي شامل ومتكامل، يمكننا من استغلال الموارد البشرية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي بصفة محددة. فهو مجموعة من الأنشطة المرتبطة والمتداخلة في الوقت نفسه تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب.

يرتبط المشروع الاستثماري بالأهداف والنتائج التي يسعى لتحقيقها بعيدا عن الوسائل التقنية المستعملة وهو يعتبر وحدة الإنفاق الذي يتحقق باستغلال قرارات الاستثمار، حيث يتم على أساسه تجميع البيانات اللازمة للتحليل والدراسة الاقتصادية، وهذا ما يؤكد على الدقة في صياغة وبلورة الفكرة في صورة المشروع الاستثماري، حيث تؤثر تأثيرا كبيرا على سلامة الدراسة الاقتصادية.

ب-2) معايير اختيار المشروعات الاستثمارية:

تتعدد الدوافع وراء إقامة أي مشروع استثماري إلى معايير متعلقة بالبيئة المحيطة بالمشروع أو إلى معايير سياسية أو اقتصادية أو تنموية.

- اختيار المشروعات لاعتبارات بيئية:

---

270 GINGLINGER Edith, «Les décisions d'investissement», ed. Nathan, Paris, 1998, p. 53.

271 محمد الأشقر & أحمد رفيق قاسم، «التحليل الاقتصاد الكلي»، ط. منشورات كلية الاقتصاد لجامعة حلب، حلب، 1998، ص 126.

272 هنجر دافيد Richard BRONSON، «نظرية ومسائل في بحوث العمليات (Operations research)»، تعريب حسن حسني الغباري، مراجعة محمد إبراهيم يونس، سلسلة ملخصات شوم، ط. دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة، 1988، ص 258.

273 المرجع السابق لـ خالد وهيب الراوي، «الاستثمار: مفاهيم، تحليل، استراتيجية»، ص 27.

ازدادت مشاكل البيئة والتلوث مع التطور الصناعي والتكنولوجي الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وتصاعدت حدة آثارها على الإنسان والحيوان والنبات وشروط الحياة. وهذا الأمر الذي دعا لعقد عدة مؤتمرات دولية واهتمام العامة والخاصة من مفكرين وعلماء بهذه القضية الشائكة[274]. وقد يكون سبب إقامة المشروع نابع من البيئة نفسها، أي إن ما تحتاج إليه بيئة معينة قد لا تحتاج إليه بيئة أخرى في نفس الدولة، وما يعد مشروعا فعلا بالنسبة لدولة متقدمة قد لا يحتل نفس المكانة بالنسبة للدولة النامية، فلا يعد من المعقول إقامة مشروع ترفيهي في بلد يعاني من الفقر في غذائه، وأصبح تدخل الدول في الميدان البيئي ينطلق من نظرة كون التلوث هو نتيجة غير إرادية لقرارات السوق[275]، وأن للمشاكل السلبية للبيئة تكاليف اجتماعية التي يجب أن تحسب في دراسة الجدوى ضمن تكاليف أي مشروع تنموي[276].

استخدم مؤتمر أستكهولم 1972 لأول مرة مصطلح البيئة بدلا من مصطلح الوسط الإنساني، وهو أول مؤتمر دولي قام بدراسة مشاكل الإنسان والبيئة بدعوة من الأمم المتحدة، واتخذ شعارا (أرض واحدة فقط Only one earth) إشارة إلى أن البيئة جزء لا يتجزأ.

- اختيار المشروع لاعتبارات سياسية:

تسعى الدولة إلى تنفيذ العديد من المشاريع دون تأنٍ ودون القيام بالدراسات اللازمة، مما يؤدي إلى تعرضها في كثير من الأحيان إلى إهدار الأموال ويكون ذلك مرتبطا بقرارات سياسية محضة لا علاقة لها بمتغيرات واقعية. وفي هذا السياق، نذكر أن العديد من الدول النامية قامت باختيار مشروعات غير اقتصادية لاعتبارات سياسية متعلقة بالعزة الوطنية أو التفاخر، وهذه الظاهرة يطلق عليها مجازا بـ "الأفيال البيضاء" (White elephants - Les éléphants blancs)[277]، وهو ما كان عبئا على ميزان مدفوعات هذه الدول التي طالما عانت من عجز موازنتها.

---

274 محمد صالح الشيخ، «الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها»، ط. دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص ص 70-71.

275 STAVINS N. Robert, «**L'approche économique de la protection de l'environnement**», Traduit de l'**anglais par EMERY Marie-Pierre**, In Problèmes Economiques, Revue Bimensuel, 24 novembre 2004, n° 2.863, pp. 50-51.

276 حسن الحاج، «اقتصاديات البيئة»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 26، فيفري 2004، ص 12.

277 محمد محروس إسماعيل، «اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع الاهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية»، ط. مؤسسة شباب الجامعة (الطبعة الثانية)، الإسكندرية، 1997، ص ص 4-5.

- اختيار المشروعات باعتبارات اقتصادية:

تسعى الدولة إلى إحداث توازن قطاعي ضمانا للتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تربط بها المشروع والتي قد تكون بدورها دافعا لإقامة العديد من المشاريع التي تسهم في ترسيخ أبعاد هذا التناسق. وتعتبر الموارد الاقتصادية جد هامة لقيام المشروعات الاستثمارية خاصة من حيث الحجم والنوعية والندرة ...الخ[278].

- واختيار المشروعات باعتبارات تقنية:

هي تلك الاستثمارات المتعلقة بالتكنولوجيا حيث يكون الدافع الأول وراء إقامة المشروع هو استغلال التكنولوجيا وذلك بهدف تطوير المنتج النهائي وتوفير الوقت والجهد المبذول، فقد ساهمت التكنولوجيا في تخفيض تكلفة الإنشاءات في مجالات عدة وأتاحت الفرصة لبدائل منخفضة التكلفة خاصة في مجال الاتصالات بدمج عمليات الكمبيوتر[279]. ونجد أن التطور التكنولوجي يلعب دورا هاما في تقدم المشروعات الصناعية وغيرها، إذ يساعد في تخفيض تكاليف الإنتاج لزيادة الاستثمار وربحيته[280].

وبالرغم من أهمية الأمور التقنية التكنولوجية في حياة المشروع الاستثماري، إلا أن التجديد التكنولوجي ليس هدف بحد ذاته لنشاط المشروع الاستثماري، بل هو إحدى الوسائل المتعلقة بإنجاز الأهداف المستقبلية التي رسمها. ويتعلق توجيه حجم ووثيرة التجديد التكنولوجي بالشروط التي يمارس فيها المشروع الاستثماري نشاطه وبهيكلة السوق والجهاز الإنتاجي[281].

ج- 3) طبيعة المشروعات الاستثمارية:

278 محمد يسري إبراهيم دعبس، «الموارد الاقتصادية: ماهيتها، أنواعها، اقتصادياتها»، ط. دار المعارف، القاهرة، 1996، ص ص 28-29.

279 كريستين كسيدز Christine KESSIDES، «خصخصة مشروعات البنية الأساسية: المتطلبات والبدائل والخيرات»، لأصل كتاب بعنوان: «Institutional options for the provision of infrastructure»، ترجمة وتعريب منير إبراهيم هندي، ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997، ص ص 45 و46.

280 المرجع السابق لـ عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة & محمد الباشا، ص 69.

281 DEHOUX Danielle & GRAFMEYER Yves, «Progrés technique et changement social», ed. Hatier, Paris, 1982, p. 52.

من المعروف أن نوع وطبيعة المشروع الاستثماري يرتبط ارتباطا وثيقا بالهدف الذي أنشئ من أجله، وأن أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني هي التي تحدد إمكانيات القيام به تبعا لتخطيط واقعي منطقي بغض النظر على التوجه الاشتراكي أو الرأسمالي[282].

- المشاريع المستقلة:

نعتبر مشروعين مستقلين إذا كانت التدفقات النقدية لأحدهما لا تتأثر بقبول أو برفض المشروع الثاني، وكذلك إذا كان من الممكن فنيا أن نختار كلا المشروعين أو أحدهما مثل إنشاء مستشفى أو مدرسة، فإذا ما توفرت الإمكانيات التقنية لاختيار مشروع عن آخر عند اختيارهما معا وعدم تأثر التدفقات النقدية للمشروع لأول باختيار أو رفض المشروع الثاني.

- المشاريع المتكاملة:

نقول عن المشروعين متكاملين إذا أنتج عن اختيار أحدهما زيادة في إيرادات المشروع الثاني أو انخفاض في نفقاته مثل مشروع إنشاء مركز تجاري في مركب سياحي. فتكون المشاريع متكاملة إذا كان مشروع معين يؤدي إلى تحسين المشروع الآخر من حيث الارتفاع في الإيرادات والانخفاض في التكاليف. وقد يكون التكامل تقنيا، فبناء محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي يعني بالضرورة إقامة مشروعات أنابيب لنقل الغاز وصهاريج للتخزين. وقد يكون التكامل تجاريا في منطقة معينة بقيام مصنع منتج لسلع في المكان المستهلك[283].

- المشاريع المتنافية:

يعبر عن مشروعين متنافيين إذا كان قبول أحدهما يستلزم رفض مشروع آخر مثل إنشاء نفق أو جسر. فتكون المشاريع متعارضة باختيار مشروع واحد من بين عدة مشاريع معروضة، بحيث لا يؤدي هذا الاختيار إلى أي تأثير.

- المشاريع المتنافسة:

282 المرجع السابق ل- إبراهيم حيان، ص 75.
283 المرجع السابق ل- لسلوس مبارك، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص ص 9-11.

يعبّر عن مشروعين متنافسين إذا كانا وجودها يخضع لقواعد السوق، قد يـؤدي التنـافس لـزوال أحدهما، وقد يعبّر التنافس على وجود قاعدة صحية في الاقتصاد إذا لم يكن هناك طابع احتكـاري لأحدهما.

ـ المشاريع المترافـقة:

يعبّر عن مشروعين مترافقين (متضامنين) إذا تلازما معا في القبول والرفض، فيؤدي قبول أحدهما إلى ضرورة قبول المشروع الآخر، وبالمقابل يؤدي رفض أحدهما أيضا إلى ضـرورة رفـض المـشروع الآخر[284].

ـ والمشاريع المعوضة:

هي تلك المشاريع التي إذا أدى قبول أحدهما بالضرورة إلى زيادة في المشاريع الأخـرى أو نقـصان إيراداته مثل إنشاء مقهى أو إنشاء مطعم بداخله مقهى. إذا مـا أدى المـشروع الأول إلى تـدهور المشروع الثاني من حيث نقصان لإيراداته أو زيادة تكاليفه. وعليه يتطلب اختيار البديل الاستثماري المناسب بدقة[285].

2.2 ماهية العولمة:

إذا كان الحديث العام عن «العولمة» هو جديد، فإن هذه العولمة كمصطلح تعـود لـسنوات ماضية، استعمل لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الـ 80 من القرن الماضي من قبل Théodore LEVITT لاستخدامه لمفهوم «Globalization» الـتي ترجمـت بالفرنـسية

284 المرجع السابق لـ بابا عبد القادر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص 51.
285 المرجع السابق لـ عبد الغفار حنفي، ص ص 411-412.

«Mondialisation»[286]، ويرى البعض أن أصل المصطلح يعود إلى عالم الاجتماع مارشال ماكلوهن الأستاذ بجامعة تورنتو الذي صاغ في أوائل السبعينات مفهوم القرية الكونية ثم تبنى الفكرة بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر الذي قدم مفهوم النموذج الكوني للحداثة والمقصود به تقدم القيم الأمريكية في الحياة ونشر الحداثة الأمريكية للعالم[287].

1.2.2 مفهوم العولمة:

أصبحت العولمة ظاهرة ذات طبيعة خاصة، تستمد قوتها من قوة العصر الذي نعيشه، فهي تيار متجدد حتمي لا مفر من قبوله، بل تحتاج إلى اعتراف مبني على الإدراك الواعي واختيار الطريق الأمثل الذي يوصل إلى امتطاء هذه الظاهرة والتفوق فيها، ومن لم يتعامل مع هذا التيار مستخرجا آليات التهميش والإزاحة عن الطريق. وهكذا يكون مفهوم العولمة مراوغ ومتعددة الدلالات ومختلف المعاني، ليكتسب الحديث عن العولمة وضعا أشبه بالأسطورة[288].

وقد اتخذت العولمة شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق لخدمة اقتصاديات الدول المتقدمة فيما يتعلق بتطوير وتحديث بنية الإنتاج وتصريفه، وتحويل كل ما هو محلي وطني إلى جزء من الكيان العالمي.

أ) تقديم العولمة:

تتلخص العولمة في زيادة الروابط والارتباط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب النظام الاقتصادي الحالي، فقد شهد العالم والاقتصاد العالمي موجة تحرير التجارة العالمية وجوانبها السلعية

---

286 المرجع السابق لـ NONJON Alain، ص 13.

287 زكريا طاحون، «بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية-السياسية-الثقافية-الاجتماعية)»، ط. جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003، ص 17.

288 كياوي خيرة، «العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 7.

والخدماتية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة والتحول لآليات السوق والخوصصة، وتحول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف.

أ-1) مراحل نشوء وتطور العولمة:

العولمة ليست ظاهرة جديدة، فهي التفاعل والتكامل المتزايد بين أنشطة للمجتمعات الإنسانية في كل أنحاء العالم (خاصة النشاط الاقتصادي)[289]، ولا تزال العولمة مادة خام يتم تشكيلها لحد الآن بعدة مراحل[290].

- المرحلة الجنينية لتكون العولمة:

تمتد المرحلة الجنينية للعولمة من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، تميزت بنمو المجتمعات الوطنية وتعمق الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وبداية الجغرافيا الحديثة بفضل الاكتشافات الكبرى.

- مرحلة بداية نشوء العولمة:

امتددت من منتصف القرن الثامن عشر حتى سنة 1870، أين تبلورت مفاهيم جديدة خاصة بالعلاقات الدولية والأفراد ونشأة مفهوم أكثر تحديد للإنسانية وتطور الاتفاقات الدولية في العديد من الميادين.

- مرحلة انطلاق أفكار العولمة:

مرحلة انطلاق أفكار العولمة حتى منتصف الستينات من القرن العشرين، ظهرت خلالها مفاهيم جديدة تتعلق بالهويات الوطنية والفردية، وازدادت مع الشروع ببناء أوروبا الغربية بعد

289 س. إيبي أجايي Ibi AJAYI .S، «إفريقيا والعولمة: ما الذي يتعين على إفريقيا عمله للاستفادة من العولمة»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد ديسمبر 2001، ص ص 6-8.
290 قويدر أمال، «التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة-تكامل أم تناقض-»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 20.

الحرب العالمية الثانية ونجاح مشروع السوق الأوروبية المشتركة[291]، كما بدأت صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة نشرها عالميا مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل للسلام والتوقيت العالمي الموحد (توقيت غرينتش)، بالإضافة إلى نشأة هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ...إلخ. ولم يبدأ النظام الجديد في التشكل والالتحام إلا بعد انحلال منظومة بريتون ووذز تحت ضغوط موازين المدفوعات في أواخر الـ 60 وأوائل الـ 70 من القرن الماضي[292].

وقد بدأ هذا الاتجاه نحو العالمية على يد الشركات الأمريكية التي بدأت نشاطاتها منذ الحرب العالمية الثانية وبشكل خاص منذ الخمسينات من القرن الماضي التي ارتفعت استثماراتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن سرعان ما حذت الدول الأوروبية حذوها، بعد ما استرجعت أنفاسها إثر الحرب وأعادت بناء قوتها الاقتصادية، حيث عرفت هذه الاستثمارات تطورا ملحوظا خاصة بين الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية.

- ومرحلة بداية نمو العولمة:

بدأت العولمة تكتسب زخما في الـ 60 من القرن الماضي عندما قامت منشآت الأعمال بالسعي إلى أسواق للتوسع في ما وراء حدودها الوطنية[293]. فتم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي وتصاعد الوعي الكوني وشيوع الأسلحة الذرية وزيادة المؤسسات واعتماد المواصفات القياسية[294] وتنامي الحركات العالمية وغيرها، بالإضافة إلى ظهور مشاكل جديدة داخل المجتمعات كمشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه وظهور ما يسمى بحركة الحقوق المدنية وانتهاء الحرب الباردة وشيوع مصطلحات جديدة كالمجتمع المدني العلمي، وبروز فكرة التكتلات الاقتصادية، وأخيرا قيام المنظمة العالمية للتجارة التي تعد تجسيدا فعليا لظاهرة العولمة التي أصبحت تعبيرا لقوى السوق المطالب تحريرها أكثر وأكثر[295].

---

291 علي أحمد عتيقة، «وضع الشركات والمؤسسات العربية في ظل العولمة الاقتصادية: أين التحدي والاستجابة؟»، «ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية: اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية»، القاهرة 30-28 سبتمبر 1996.

292 آلان م. تايلور Alan M. TAYLOR، «التمويل العالمي: الماضي والحاضر»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 2004، ص ص 28-31.

293 سيني ندياي Seyni N'DIAYE، «إفريقيا والعولمة: دور الإصلاحات المؤسسية»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد ديسمبر 2001، ص ص 18-21.

294 مجدي محمود شهاب، «الاقتصاد الدولي»، ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 175.

295 AKACEM Khédidja, «Evolution de l'approche théorique et pratique de l'investissement étranger en Algerie: 1962-1999», Mémoire en vue de l'obtention du Magister es-sciences économiques, Option : Planification,

أ-2) تحديد العولمة:

العولمة[296] مصطلح للتدويل، آثار العديد من التساؤلات بسبب تعدد التعاريف ومفاهيم الباحثين وآرائهم رفضا أو قبولا، فأصبحت من أكثر العناوين والمصطلحات استخداما في عصرنا الحاضر على موائد البحث العلمي وحلقات النقاش. ومصطلح العولمة نجد مصدره في الأدبيات المخصصة للشركات متعددة الجنسيات ففي أول الأمر استعمل لتفسير ظاهرة محددة، وهي عولمة الطلب (Mondialisation de la demande) ولكنه توسع فيما بعد ليصبح في الوقت الحالي تعبير عن مرحلة جديدة من تطور الاقتصاد العالمي.

إن العولمة في اللغة مأخوذة من التعولم وهو تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، فيقال عولم الشيء أي جعله عالميا[297]، وفي الاصطلاح تعني اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامها وكل من يعيش فيها، وتوحيد أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات والجنسيات والأعراف. ويتضمن جوهر الكلمة الانتقال من المجال الوطني أو الإقليمي إلى المجال العالمي أو الكوني وليس الدولي التي تعني وجود حدود وخطوط الفصل[298]. وهذا ما يجعل العديد يذهبون إلى أن العولمة تعني تعميم نموذج الحضارة الغربية والأمريكية على العالم والمجتمعات النامية.

- تعريف العولمة:

Faculté des Sciences Economiques et de Sciences de gestion, Université d'Alger, 2002, pp. 18-19.

296 لا تعني العالمية بالضرورة ظاهرة العولمة، كما أن هناك فرق بين الدولية والعالمية. فالعولمة هي إرادة للهيمنة، فهي قمع وإقصاء للخصوصية. أما العالمية، فهي الطموح والارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي. والعولمة هي احتواء للعالم، وأما العالمية فهي تفتح على ما هو عالمي وكوني.

297 ممدوح محمود منصور، «العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد»، ط. دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 11.

298 المرجع السابق لـ زكريا طاحون، ص 18.

العولمة مفهوم مراوغ ومتعدد الدلالات ومختلف المعاني، من الصعب إيجاد مفهوم يتمتع بالقبول العام، إذ استخلص الجميع أنها ظاهرة غامضة رغم الوضوح ومعقدة رغم البساطة[299]، فهناك من يرى أنها إنضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم.

يكون من الصعب وضع تعريف دقيق شامل لظاهرة العولمة يقبله الجميع، كون الظاهرة لم تكتمل بعد وهي عملية مستمرة تكشف لنا كل يوم على وجه جديد من وجوهها متعددة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، القانونية...):

- نظريا هي العملية التي يتم من خلالها التدفق الحر المتزايد للأفكار والسلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال عبر بلاد العالم إلى تكامل الاقتصاديات والمجتمعات[300]، أي النقل من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود[301]،
- هي ثورة تكنولوجية اتصالية دون النظر للحدود السياسية بين الدول، حصلت في العالم في السنوات الأخيرة كشكل جديد للنشاط للانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى الصناعة التكنولوجية،
- هي الاندفاع الاقتصادي المتزايد بين الدول والتقدم غير العادي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[302]،
- هي عملية تاريخية ناتجة عن تطور عالم البشرية بإسهام جميع الحضارات والشعوب، ظهرت نتيجة لتطور طبيعي لكل مختلف المجالات، ونتيجة أيضا لإرساء عالم بلا حدود، تمثل ثورة سيكولوجية وتكنولوجية ومعلوماتية عالمية ومبادئ وقيم وأفكار تتجلى في الظواهر الاقتصادية تحمل في طياتها الهيمنة والسيطرة، إذ تعوض مصطلح«الحرب الباردة» من خلال ظهور عالم أحادي القطب خاصة بعد توحد ألمانيا كانتصار وهيمنة للقيم الأمريكية على الشيوعية ولما تتمتع به من قدرات تكنولوجية عالية وتفوق في ميادين عدة[303]،

299 الأمين العام السابق لصندوق النقد الدولي، حاليا مستشار رئيس الجمهورية الفرنسية.
300 إدواردو أنينات Eduardo ANINAT، «التغلب على تحديات العولمة»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 2002، ص ص 4-7.
301 المرجع السابق لـ زكريا طاحون، ص ص 27-28.
302 إيفانجيلوس أ. كالاميتسيس Evangelos A. CALAMITSIS، «إفريقيا والعولمة: الحاجة إلى سياسات محلية ودعم دولي أقوى»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد ديسمبر 2001، ص ص 10-13.
303 لعجال محمد الأمين، «العولمة في مجال القانون الدولي والعلوم السياسية»، مجلة العلوم الإنسانية، علمية محكمة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، السنة الأولى، العدد 02، جوان 2002، ص ص 65-73.

- هي عبارة عن سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية والمتمثلة في تحرير الأسواق (حرية وتنوع تنقل السلع والخدمات بين مختلف الأسواق والدول)، خوصصة الأصول، انسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.
- العولمة هي إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق كبيرة موحدة نتيجة التطورات الحاصلة من خلال تكثيف تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات.
- يعرفها ميشال كامديسوس Michel CAMDESSUS[304] أنها امتداد لأربعة ظواهر هي الأثر التطور التكنولوجي والأهم تعظيم الإنتاجية، نهاية الرقابة على عمليات الصرف، أثر تقنيات الإعلام والاتصال على سرعة وقلة التكاليف، إدراك الرأي العام العالمي بعالمية المشاكل خدمة لمستقبل الإنسانية[305].
- ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها تعبير عن التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتم ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود وتدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية من خلال سرعة انتشار التكنولوجيا[306].

- مظاهر العولمة:

أصبحت العولمة اليوم حقيقة واقعة، بل تيار يكتسب قوة مصادر جديدة ومتجددة كل يوم، عاصفا بكل حجج الانغلاق، محفزا على الانفتاح والاندماج في السوق العالمي، لتحقيق أهداف القوى الاقتصادية الدافعة في هذا المجال[307]. وتتطلب العولمة ضرورة التعامل مع الاقتصاد العالمي كوحدة واحدة وقياس العلاقات بين العملات من خلال تذبذب أسعار الصرف وتمويل التجارة الخارجية والسياحة ونقل التكنولوجيا والمعونات والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار غير المباشر في الأوراق المالية.

304 المرجع السابق لـ لعجال محمد الأمين، ص ص 65-73.
305 المرجع السابق لـ NONJON Alain، ص 16.
306 ارجع إلى:
- السيد ياسين، «العولمة والطريق الثالث»، ط. ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999، ص 99،
- وشريط عابد، «دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية: حالة دول المغرب العربي»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 45-46.
307 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، «اتجاهات حديثة في التنمية»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 241-242.

من التعاريف السالفة الذكر، يمكن إيجاد خصائص أو أهداف نظرية التي يمكن تلخيصها في مجموعة من المظاهر التالية:

- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار دون حواجز أو حدود بين الدول وتنامي تجارة افتراضية بواسطة التجارة الإلكترونية،
- تحول العالم إلى قرية كونية بفضل تيار المعلوماتية والتقدم التكنولوجي الفائق، بحيث أصبح سكان العالم على معرفة فورية بما يجري لديهم وما يجري لدى الآخرين، وبهذا يتم الوصول إلى سوق عالمي واحد دون حواجز أو قيود جمركية وإدارية[308]،
- الوصول إلى سوق عالمي واحد بدون حواجز أو قيود جمركية وإدارية يضم كافة الأجناس البشرية باختلاف ثقافتهم وديانتهم للوصول للغاية العليا المتمثلة في عالم موحد بلا حدود[309]،
- تحول المجتمعات من تجمعات قبلية أسرية إلى تجمعات دولية ثم إلى تجمعات إقليمية لتصل فيما بعد إلى مجتمع عالمي بالغ الاتساع،
- بناء هياكل إنتاجية مثلى للسلع والخدمات والأفكار، قائمة على امتلاكها مزايا تنافسية لأفضل والأحسن على مستوى العالم ككل،
- تحقيق التجانس العالمي عن طريق التقليل من الفوارق في مستويات المعيشة ووضع رابطة إنسانية عامة قائمة على أساس الحرية، العدل والمساواة،
- الاجتياح الثقافي العالمي على الدول لصالح الثقافة العالمية، وهذا بتنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة،
- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدول تقوم بوظائف كانت في يوم ما حكرا على الدولة، وهي المنظمات غير الحكومية والمنظمة العالمية للتجارة،
- زيادة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات بما لها من إيجابيات وسلبيات، والتي زادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع إعمار أوروبا واليابان ودول نامية أخرى كالبرازيل والمكسيك والهند وكوريا الجنوبية وغيرها[310]،
- الاجتياح الثقافي العالمي وتأثيراته السلبية على الدول الضعيفة التي بدأت تفقد تدريجيا خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية،

308 محسن أحمد الخضيري، «العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة اللا دولة»، ط. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص ص 120-131.

309 المرجع السابق لـ ممدوح محمود منصور، ص 65.

310 GHERTMAN Michel, «Les multinationales», Que sais-je n°2068, ed. PUF (3°ed.), Paris, 1982 & reédition Bouchene, Alger, 1993, pp. 11-12.

- ازدياد دور التشريع الدولي في حكم العلاقات بين الدول وداخل نطاق كل دولة أيضا ليصبح باكتمال ظاهرة العولمة الوحدة التشريعية والمرجع الأساسي عند الاختلاف،
- النـزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية والتنمية البشرية والتنمية الشاملة التي يجب أن تراعي الجانبين الاجتماعي والبيئي،
- وإعطاء الفرصة الكاملة لقوى الابتكار والخلق والإبداع والتطوير لتتفاعل فيما بينها على المستوى العالمي، وبالتالي امتلاك مزايا تنافسية لأفضل والأحسن على مستوى العالم ككل.

هناك من يرى أن من أهداف العولمة تمكين للشركات متعددة الجنسيات والتي أصبحت الحكومة الحقيقية في العالم، بإسقاط كافة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية[311] ولحل إشكالات الرأسمالية خاصة رؤوس الأموال العاطلة عن الاستثمار وكذلك بالنسبة لأفراد والذين هم بالملايين بدون عمل، فكان لابد من توسيع الأسواق لتعمل المصانع من جديد، وحتى تجد البطالة الغربية وظائف للعمل وللإنتاج في أسواق دول العالم الثالث، التي لا تمتلك التقنيات الصناعية المتقدمة تجعل مصانعها الوطنية تتنافس في توفير سلع أكثر جودة وبأقل سعر، وبالتالي تحل محلها السلع الغربية.

أصبح ملحوظا اليوم تواجد الجنسيات المختلفة في المشروع العالمي الواحد، والانتشار السريع والاتساع لفروع المشروعات، ولمنتجاتها، ولعلاماتها التجارية، وهذا كله يقودنا إلى دراسة الأهداف التي تسعى إليها العولمة والتي يمكن توضيحها بإيجاز على النحو التالي:

- يشمل الوصول إلى سوق عالمي واحد متسع بالعالم كله ومؤسساته وأفراده، حتى يصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة، من دون أي قيود سواء كانت إدارية أو مادية أو جنسية وهذا لتحقيق هدف الاحتكاك المباشر بين كافة الأجناس،
- الوصول بالعالم وجعله وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة لتحقيق التعاون الكامل من الجميع، بما يخدم المصالح المشتركة والجماعية والتصدي لأي خطر يهدد الاستقرار والأمن العالمي العام،
- الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي، وهذا من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة، أوفي مجال حقوق الإنسان بغرض تحقيق عدة قيم كالحرية والعدل والمساواة،
- إعطاء الفرصة كاملة لقوى الابتكار والخلق والإبداع والتحسين والتطوير والتنمية بشكل كامل ومتكامل يتم من خلال الوصول إلى منتجات سلعية وخدماتية وفكرية مبتكرة وبشكل غير

---

311 المرجع السابق لـ زكريا طاحون، ص 313.

مسبوق، نظم تسويق عالية الكفاءة مما يضمن استمرار العميل والزبون في التعامل، نظم تشغيل وإدارة للموارد البشرية حافزة على تعظيم الإنتاجية ...الخ.

- تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم، يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر أو بين الحاسبات الإلكترونية.
- والوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء، وإحداث التقارب والانسجام، مما يضمن تذويب الفوارق، خاصة فوارق الأجناس والوطنيات وهذا من خلال تكثيف عمليات الاختلاط والمزج بين عناصر الجنس البشري.

وأي كانت أهداف العولمة، فلقد أصبحت واقعا قائما بالفعل بمختلف جوانبها الاقتصادية، السياسية، الثقافية الاجتماعية وحتى بواقعها العسكري، وهي تواصل زحفها المستمر الصاخب، فإنها تلقي بثقلها على مليارات البشر، وتضغط على عشرات الآلاف من المؤسسات لكي ينضموا إلى ركب العولمة، التي أدت إلى جعل كوكب الأرض وعاءا واحدا يعيش ويتعايش الجميع فيه.

أ-3) عوامل العولمة:

تدعم العولمة عدة عوامل يمكن حصرها في أربع عناصر أساسية هي شبكة الانترنيت والتجارة الإلكترونية والمنظمات الجماهيرية غير الحكومية وتطور شبكة الاتصالات. ثم أن العولمة غيرت كل شيء، فبالرغم من ندرة الموارد الطبيعية لدولة مثل اليابان، كانت ثورة المعلومات أول مظاهر التغير على المستوى الصناعي من خلال الآلات الحاسبة وثورة الاتصالات[312].

- تطور شبكة الاتصالات:

عملت التغطية العلمية وتطور شبكة الاتصالات من خلال القنوات التلفزيونية على خدمة وتعميق العولمة وتوسيع مداها، بحيث أصبحت الشبكات الإعلامية الإخبارية تغطي كافة الأحداث في كل أنحاء العالم تغطية فورية، جعلت المشاهد يعايشها معايشة العين والإحساس، هذا بالإضافة إلى التطور المستمر في تقنية الاتصالات الحديثة المتمثلة في الأقمار الصناعية والمحطات الفضائية وأنظمة

312 حازم الببلاوي، «عولمة الاقتصاد بين الاتجاهات والتحديات المعاصرة»، «ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية: اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية»، القاهرة 28-30 سبتمبر 1996.

الهواتف النقالة وغيرها التي جعلت سكان العالم باختلاف أماكن تواجدهم على اتصال مستمر ببعضهم البعض.

وبفضل تطور نظام الاتصال والمواصلات، تم إلغاء حواجز الوقت والمسافات بين الدول بتحقيق تكامل نظام الاتصالات الذي يزداد تطور يوما بعد يوم في عصر عولمة الاتصال[313]، وأصبحت بعض وسائل اتصال المخترعة في القرن الماضي مثل التلكس والبرقيات والرسائل العادية بين الأفراد من الأمور التي تجاوزها الزمن وغير مستعملة كثيرا. وعليه حصلت تغيرات في المعلومات والاتصالات في عصر العولمة والانترنيت: السرعة في انتقال المعلومات، تعدد وسائل الحصول عليها، نقص التكلفة والجهد، الانتشار المكاني والزماني ...إلخ.

- شبكة الانترنيت:

شبكة الانترنيت هي شبكة تحتوي على مجموعات مختلفة من شبكات الكمبيوتر ذات القدرات الفائقة على نقل المعلومات وحفظها وتحديثها، وهي توفر للطلبة والباحثين والمثقفين والمتعاملين الاقتصاديين مصادر وموارد هائلة من البيانات والمعلومات المتنوعة في جميع الميادين. وتلعب الانترنيت دورا كبيرا في توحيد العالم وزيادة ترابطه وهي أحدث الوسائل المستعملة في تبادل المعرفة والسلع والخدمات ونقل الأفكار.

تستعمل الانترنيت لغرض الاتصال سواء بزبائنها أو موظفيها في فروعها، إلى غير ذلك وتتم هذه العملية على شكل البريد الإلكتروني الذي يتمثل في القدرة على إرسال واستلام الرسائل من وإلى مجموعة أشخاص لم يسبق التعرف إليهم أو معروفين من قبل. وهناك مجموعات خاصة من المواقع يتم إعدادها على شبكة الإنترنت تسمح بتداخل الأفكار بين أفراد مجهولين لهم مصالح متشابهة كتوجيه أسئلة إلى خبراء مجهولين، وعليه الوصول إلى مصادر للمعلومات منتشرة عبر أرجاء العالم. وهكذا يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تتصل بالمورد والممول والموزع والزبون في ثوان معدودات بفضل التقنية الجديدة في الاتصال[314].

313 بن ثابت علال، «الأسواق المالية في ظل العولمة»، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع مالية)، المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، 2003، ص 42.
314 المرجع السابق لـ محسن أحمد الخضيري، ص 82.

ـ التجارة الإلكترونية:

استطاعت التجارة الإلكترونية جذب كل أنواع المتعاملين باختلاف ألوانهم إذ تجد فيها كل منهم وسيلة لإشباع احتياجاته ورغباته، كما فتحت أفاق جديدة أمام المعاملات الدولية وأصبح يسيرا على أي فرد القيام بها والتعامل معها، فهي تمدنا بكل إبداعات البشر بأشكالها وألوانها وأحجامها المختلفة وفي كل الأوقات من مختلف الأماكن، وهي في تطور مستمر، ومن المتوقع أن ينمو حجم التجارة الإلكترونية من 8 مليارات دولار سنة 1997 إلى ما يزيد عن 500 مليار دولار في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين[315].

ـ والمنظمات الجماهيرية غير الحكومية:

المنظمات الجماهيرية غير الحكومية هي مؤسسات يؤسسها أفراد ينتمون للمجتمع المدني، ازدادت قوتها وتأثيرها خلال السنوات الأخيرة لتلعب دورا هاما في تشكل وخلق الرأي العام اتجاه القضايا العالمية خاصة في مجالي حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة، وهي تمارس نشاطها على ثلاث مستويات متكاملة تدعم بها الاتجاه نحو العولمة، وهي المستوى المحلي والمستوى الإقليمي والمستوى العالمي.

ج) مؤسسات العولمة:

لعبت الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها دورا رئيسيا في تأكيد أهمية العولمة، وبناء الروابط والمعايير والجسور الواصلة والمتصلة بكافة دول العالم لتشكل منها جميعا سوقا واحدة متسعة لتجسد بذلك تلاشي دور الدولة وذوبان شخصياتها وملامحها[316]، حتى تصبح حكومات هذه الدول أكثر هشاشة أمام اجتياح مؤسسات العولمة. وكل هذا جعل الكثير يتخذ مواقف مختلفة ضد عمليات العولمة بطرق متعددة[317].

---

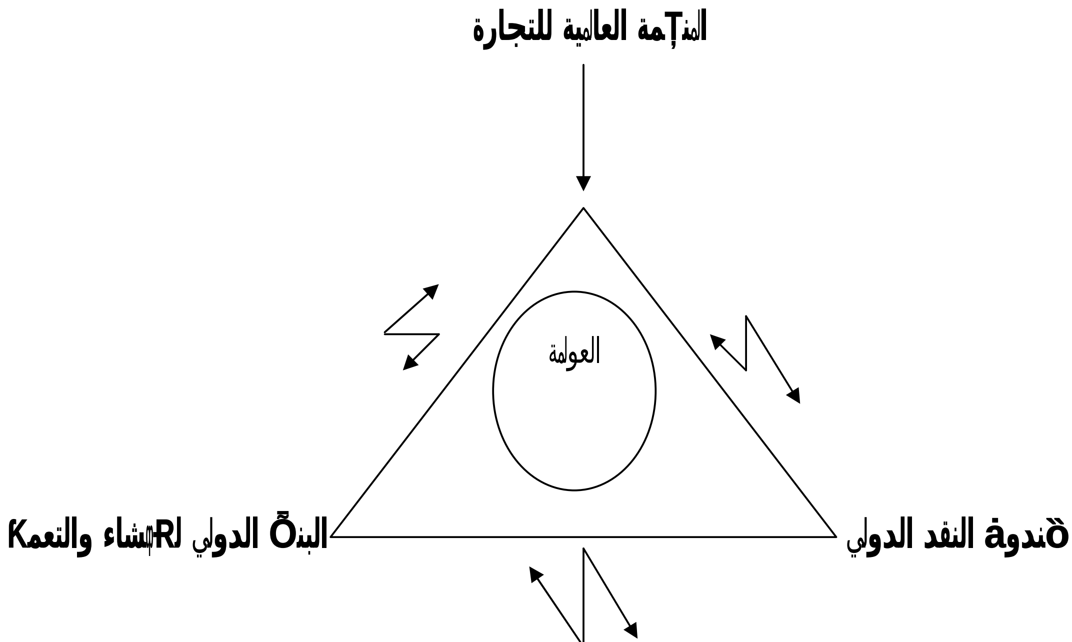
315 صالح م. نصولي Saleh M. NSOULI & أندريا شايختر Andrea SCHAECHTER، «تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2002، ص ص 48-51.

316 المرجع السابق لـ زياوي مريم، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 24.

317 المرجع السابق لـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ص 232.

أقامت العولمة مؤسساتها الاقتصادية لتشمل تقريبا حركة الاقتصاديات الوطنية، وذلك من خلال المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والتكتلات الاقتصادية الكبرى بما فيها الشركات متعددة الجنسيات[318].

تشرف على عملية العولمة ثلاث مؤسسات دولية كبرى هي المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير مثل ما يوضحه الشكل:



المصدر: محسن أحمد الخضيري، «العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة اللا دولة»، ط. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000، ص 73.

الشكل رقم 03: مؤسسات العولمة الدولية

أ-1) صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية دولية تأسست في جويلية 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز، باعتباره بمثابة مؤسسة مصرفية تزاول وظيفة بنك مركزي عالمي أو اتحاد للبنوك المركزية[319] في بداية مناقشات تأسيسه، وقد أصبحت نصوصه نافذة في 27 ديسمبر 1945 وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 8 مارس 1946. وهو نتيجة لأوضاع

318 المرجع السابق لـ زكريا طاحون، ص 20.
319 المرجع السابق لـ مجدي عبد العظيم، ص 29.

الاقتصادية أو النقدية الدولية المتردية التي عقبت الحرب العالمية الثانية. وليس الصندوق الوحيد الذي يسيطر على النظام النقدي الدولي بل توجد بجانبه هيئات مالية ومؤسسات دولية تتعاون معه.

من أهم وظائف الصندوق الأساسية دعم استقرار أسعار الصرف، وهذا من خلال المحافظة على التدابير المنظمة للصرف وتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعيق نمو التجارة الأجنبية بالإضافة لمساهمته في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء وبث الثقة بينهم من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لهم بضمانات ملائمة، وهذا لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتهم، ولتحقيق هذه الأهداف تم منح الصندوق سلطات واسعة وموارد كبيرة، وفي حقيقة الأمر لم يكتف صندوق النقد الدولي بهذه الوظائف المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية لدول الأعضاء بل إنه امتد لوظائف أخرى تستهدف فعاليته على المستوى العالمي[320].

زيادة على الأهداف التي أنشأ من أجلها صندوق النقد الدولي، فهو يقوم بعدة وظائف من شأنها تكريس مفهوم العولمة والاندماج في اتجاهاتها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[321]:

- تحقيق التنسيق والترابط والتكامل الوثيق والفعال بين نشاط الصندوق ونشاط البنك العالمي في دعم اتجاهات العولمة وخدمة الاقتصاد العالمي، وتحقيق المزيد من الاندماج في تيار عولمة الاقتصاد العالمي،
- تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول بغرض تقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات كإعادة تنظيم البنوك المركزية، في مجال رسم السياسات النقدية والمالية، المساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية، وكل ما يخدم تكريس اتجاهات العولمة،
- يقدم خدمات وبرامج تدريبية متقدمة في مجال التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية، وطرق البحث في موازين المدفوعات، وشرح سياسات الصندوق ونشاطاته المختلفة،
- المراقبة الفعالة لسياسات الصرف، وما ينجر عنها من اختلالات في موازين المؤشرات الكلية الاقتصاديات البلدان الأعضاء،

---

320 صندوق النقد الدولي، «أضواء على أهم الأحداث في التقرير السنوي 2003: من أجل اقتصاد عالمي للجميع»، ط. منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003، ص ص 4-5.
321 زكريا بشير إمام، «في مواجهة العولمة»، ط. دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2000، ص 133.

- تشجيع التعاون في المجال النقدي بين الدول، وتسهيل عمليات التوسع في التجارة البينية بين الدول والتجمعات الإقليمية خدمة لتدويل التجارة، وبالتالي المزيد من الاندماج في اتجاهات العولمة،
- الإسهام في تشجيع العمل على تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والناتج المحلي الإجمالي، والرفع من كل المؤشرات الاقتصادية التي تخدم السياسة الاقتصادية للبلدان الأعضاء،
- إقامة نظام المدفوعات متعدد الأطراف الخاص بالمبادلات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء، والعمل على التخلص من قيود الصرف التي تعيق نمو التجارة الدولية،
- زيادة على هذا، فإن الصندوق يقوم بتشجيع التعاون النقدي، واستقرار أسعار الصرف، وبث الثقة بين الدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق مؤقتا في صالحهم، وهذه أمور كلها تعمل في إطار ترسيخ العولمة الاقتصادية واندماج الدول في تياراتها والعمل وفق توجهاتها.
- والتنسيق ما بين نشاط صندوق النقد الدولي ونشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير لخدمة الاقتصاد العالمي.

من خلال كل هذه الوظائف، يكون صندوق النقد الدولي قد أسهم في دعم اتجاهات العولمة وفي تحقيق المزيد من الدوافع والحوافز على التعولم. ولقد استخدم الرئيس السابق للصندوق ميشال كامديسوس Michel CAMDESSUS عبارة الثورة الصامتة في سنة 1989 لوصف عملية التحول التي كانت جارية في عدد من الدول النامية[322].

ونذكر في الأخير بعض شروط صندوق النقد الدولي:

- السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية دون قيد وشرط ودون بيروقراطية،
- تحديد المزايا والحوافز لمختلف المؤسسات وكذلك الإعفاءات الضريبية والجمركية،
- عدم تفضيل المستثمر المحلي،
- وضع سياسة ضريبية طويلة الأمد،
- السماح دون قيود بتحويل رأس المال الأجنبي والأرباح والأتعاب ومدفوعات سداد القروض الأجنبية،
- حرية حركة النقد الأجنبي إلى الداخل والخارج دون أي شروط،

122 جيمس م. بوتون James M. BOUGHTON، «العولمة والثورة الصامتة في الثمانينات»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 2002، ص ص 40-43.

- وإنشاء وكالة أو هيئة لترويج الاستثمار، وإعداد دراسات التي يسهل لها على الشركات الأجنبية ولوج السوق المحلي بدون مقابل.

ولتنفيذ هذه الشروط يضع الصندوق جدولا زمنيا لإجراء التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي المالي وهذا قبل أن يوفر موارد مالية للدول التي أخذت بشروطه.

ويعرف صندوق النقد الدولي انتقادات كثيرة باعتباره ميدان للصراع السياسي والنقدي بين السياسات والعملات الصعبة،فهولم يستطع في وقف الأزمة النقدية والعالمية والتضخم النقدي المستمر والمستفحل، وأن وصفاته تتجاهل واقع التنمية في العالم الثالث[323]، إذ يرى أن العلاج واحد يصلح للهزيل كما يصلح لتشاد، فلا يهتم بالجانبين الاجتماعي والتنموي، فيقترح معالجة الإختلالات بالرجوع إلى التوازنات الأساسية لميزان المدفوعات وموازنة الدولة[324].

ونشير في الأخير، أن نظرة صندوق النقد الدولي لم تصلح في الجزائر وفقا فرضيتها القائمة على الإصلاح ثم النمو ثم الإنعاش.

ثانيا - 2) البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير .B.I.R.D [325] هو أحد مؤسسات اتفاقية بروتن وودز، أنشئ سنة 1945، ويضم حاليا 184 عضوا، بدأ في ممارسة نشاطه في جويلية 1946.إن الحاجة إلى رأس مال لتمويل أعمال إعادة البناء والتعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية، من أسباب إنشاء البنك الدولي بالإضافة إلى تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة. كما يمنح البنك منح أو ضمان للقروض المقدمة لتمويل المشروعات.

يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى تخفيف حدة الفقر في البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المؤهلة للقروض الائتمانية عن طريق تعزيز التنمية المستدامة بتقديم القروض والضمانات والخدمات غير الإقراضية بما في ذلك الخدمات التحليلية والاستشارية. ولا يعمل البنك على تعظيم

---

323 إسماعيل شعبان، « العلاقات الاقتصادية الدولية»، ط. منشورات جامعة حلب، حلب، 1999، ص 201 & ص 200.

324 ضياء مجيد الموسوي، «الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 35.

325 مصطلح .B.I.R.D:
بالفرنسية: Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement،
ويقابل بالإنجليزية: International Bank for Construction and Developpment.

أرباحه، إلا أنه يكتسب دخلاً سنوياً صافيا. أصبح البنك الدولي المسؤول عن إدارة النظـام المـالي للعولمة حيث قام بإقراض خلال سنة 2002 ما قيمته 11,5 مليار دولار أمريكي لتمويل 96 عملية جديدة في 40 بلداً.

وبالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض، يقدم البنك الدولي العديد من الوظائف أهمها مـا يلي[326]:

- تقديم المعونة الفنية للدول المتخلفة اقتصادياً،
- إعادة بناء وتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء بتقديم المساعدات،
- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وإعادة ترقيته وتوسيع القطاع الخاص،
- تنظيم اتفاقيات الإقراض والضمانات في إطار الإقراض الدولي،
- تنمية التجارة الدولية،
- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية،
- ويساعد بدراسات شاملة لاقتصاديات الدول الطالبة للمساعدات بتحليل معطيـات اقتـصادها الوطني (دخل، ادخار، حصيلة النقد الأجنبي، نمو السكان...).

تعتبر عضوية صندوق النقد الدولي من شروط العضوية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. إذ يقومـا بالتنسيق مع الصندوق بصياغة استراتيجيات التنمية وضمان استمرارها خاصة مـع ظهـور أزمـة المديونية. ويقدم البنك الدولي شروط على شكل نصائح، حيث تقدم القروض والتسهيلات لمن يأخذ بهذه الشروط التي تهدف إلى القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

ويمكن تلخيص شروط البنك الدولي على النحو التالي[327]:

- تحرير سعر صرف العملة الوطنية في مقابل الدولار وتخفيضها ما أمكن، وذلك بـدعوى تحفيـز الصادرات الرخيصة والحصول على عملات أجنبية،
- تحرير الاستيراد من جميع القيود،
- إقامة أسواق العملات والأسهم،
- إلغاء حماية السلع المحلية،

326 المرجع السابق لـ محسن أحمد الخضيري، ص 77.
327 المرجع السابق لـ زكريا بشير إمام، ص ص 131-132.

- الحد من السيولة ومن نمو عرض النقود،
- الأخذ بسياسة التحرير الاقتصادي كلها، وتحجيم تدخل الدولة في الاقتصاد،
- رفع موارد الدولة بفرض الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة،
- ورفع الدعم على مختلف السلع والخدمات (الصحة، التعليم وغيرها).

ج-3) المنظمة العالمية للتجارة:

تعد المنظمة العالمية للتجارة "O.M.C."[328] من بين أهم المؤسسات المتعلقة بالعولمة من خلال الدور الذي تؤديه من تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة في الاقتصاد العالمي. وهي ليست وليدة سنة 1994، بل تعود إلى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية ولأسباب ظرفية تم تأجيلها واستخدامها في إطار الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة "G.A.T.T"[329] الموقعة في أكتوبر 1947. وقد مهدت المفاوضات التجارية المتعدد الأطراف في بين سنوات 1986 و1993 بالأرغواي، والذي انتهى في أفريل 1994 إلى اتفاق نهائي بمدينة مراكش المغربية يضم 110 بلد[330]. وانطلاقا من هذا التاريخ، أصبح على الدول ضرورة إجراء تعديلات في سياستها الوطنية بما يتماشى وتوجهات المنظمة العالمية للتجارة التي ظهرت للوجود ابتداء من 1995/01/01.

تعمل المنظمة العالمية للتجارة، بصفتها المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة، على إيجاد وتأسيس مجموعة القواعد الإرتكازية الداعمة لحرية التجارة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم، وهذا من خلال العمل على توحيد الأسواق العالمية، وتطوير التشريعات وتوحيدها وإلزام الدول الأعضاء بتنفيذها، ونستطيع القول أنه بقيام المنظمة العالمية للتجارة تكون ظاهرة عولمة الأسواق قد بلغت ذروتها، إذ لم ينحصر دورها على تجارة السلع بل تعدى إلى تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والأدبية وأعطت مهلة لتحرير التجارة الخارجية في تلك المجالات[331]. وهذا

---

328 O.M.C.: Organisation Mondiale du Commerce.

329 مصطلح الغات "G.A.T.T.":
- الأصل بالإنجليزية: General Agreement on Tariffs and Trade،
- والشرح بالفرنسية: Accord Général sur les Tarifs Douaniers et le Commerce.

330 بوطمين سامية، «انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 189.

331 MONTOUSSE MArc, CHAMBLAY Dominique & RENOUARD Gilles, «50 fiches pour comprendre les débats économiques actuels», ed. Bréal, Rosny (France), 1999, pp. 188-189.

أصبح خطاب المنظمة العالمية للتجارة يشجع حركات رؤوس الأموال الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد بعث التنمية الاقتصادية ومساعدة الدول النامية[332].

يمكن أن نشير إلى بعض أهداف عولمة التجارة من خلال عرض البيانات الخاصة بالمنظمة[333]:

- إلغاء الحواجز والقيود وتخفيضها إلى أقل درجة ومنها القيود الجمركية والتعاريف،
- تحرير التجارة أي سيادة قوانين السوق ومنها قوانين العرض والطلب وإلغاء تدخل الدول سواء بتخطيط أو بإنشاء شركات عامة،
- خوصصة الاقتصاد أي قيادة القطاع الخاص وإلغاء أو تحجيم القطاع العام،
- تكامل الأسواق العالمية، أي الموافقة على حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والأشخاص على الحدود القطرية،
- الشفافية في المعلومات وعدم حجب المعطيات في ما يتعلق بحركة التجارة في الأسهم والعملات،
- التكامل في الصناعة والزراعة وتقسيم الأعمال وقيام الصناعة، المنافسة الأكثر جـودة والأقـل تكلفة، والاستيراد الأقل تكلفة والأكثر جودة وإلغاء الحماية على السلع المحلية،
- والسماح لشركات متعددة الجنسيات بحرية الاستثمار، وتحرير أسعار الصرف للعملة المحلية وعدم تفضيل المستثمر المحلي على الأجنبي.

على ذكر ما سبق، من المهام الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة[334]:

- السهر على بدء تنفيذ اتفاقيات جولة الأوروغواي متعددة الأطـراف والاتفاقيـات الجماعيـة وتشكيل إطار جديد للمفاوضات متعددة الأطراف الجارية والمستقبلية،
- اقتراح جهاز لتسوية المنازعات التي يمكن أن تظهر بين عدة دول الأعضاء،

وهكذا نكون قد تطرقنا بإيجاز إلى أهم المؤسسات الدولية الكبرى التي تسعى إلى إرساء وبنيان هيكل العولمة، بدون أن ننسى ما تقوم به الشركات والمشروعات التي تمارس دورهـا الكامـل في تحقيـق

---

332 O.M.C. (Organisation Mondiale du Commerce), «Rapport annuel 2004», ed. Publication de l'O.M.C., Paris, 2004, pp. 2-4.

333 المرجع السابق لـ زكريا بشير إمام، ص 130.

334 زعباط عبد الحميد، «المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)»، مجلة الباحث، دورية أكاديمية نصف سنوية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلـة، ص ص 59-64، العدد 2005/03.

العولمة، باعتبارها المستفيد الرئيسي منها سواء في ما يتعلق بالحصول على مستلزمات الخاصة بالتشغيل، أو بالأسواق لتصريف منتجاتها.

2.2.2 تقسيمات العولمة:

تعدد تصنيفات أو تقسيمات العولمة بدءا من الطرح الاجتماعي إلى الطرح الثقافي إلى الطرح الاقتصادي وإلى غير ذلك، وما يهم هنا هو تقسيم العولمة الذي يساعدها في تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. ولهذا يمكن تقسيم العولمة إلى اقتصادية ومالية ومصرفية.

أ) تصنيفات العولمة:

العولمة ظاهرة كونية من خلال تأثيرها على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

أ-1) العولمة الاقتصادية:

ترتبط العولمة أساسا بالاقتصاد لما أنه عصب الحياة في كل المجتمعات، تقوم بتكثيف التجارة عبر الحدود بزيادة التدفقات المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[335]. فأصبحت عولمة الحياة الاقتصادية الآن من المسلمات تقريبا، فقد تصاعد حجم التدفقات المالية في العالمين المتقدم والنامي على السواء[336]. و"أصبحت العولمة أحد المعالم الرئيسة في النشاطات الاقتصادية منذ نهاية الحرب الباردة، فلم تقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم فقط، بل إنما تضع النظام الاقتصادي الدولي في مواجه تحديات لم يسبق لها مثيل"[337]. وعليه، تقوم العولمة على ثلاث مؤسسات (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وتستخدم أدوات اقتصادية ثلاث هي اتفاقيات التبادل الحر والمناطق الحرة وبرنامج إعادة الهيكلة. فعولمة البيئة الاقتصادية تقوم على افتراض أن الاقتصاديات مفتوحة وتدعيم قيم المنافسة والإنتاجية[338].

---

335 المرجع السابق لـ بابا عبد القادر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص 93.
336 المرجع السابق لـ آلان م. تايلور Alan M. TAYLOR، التمويل والتنمية، عدد مارس 2004، ص ص 28-31.
337 مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، «العولمة الاقتصادية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد»، www.ahram.org.eg، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2004/03/24.
338 المرجع السابق لـ زكريا طاحون، ص 20.

- تعريف العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية هي مرحلة ثانية للتدويل تؤدي إلى قيام نظام اقتصادي عالمي تختفي فيه الحدود بين اقتصاديات دول العالم وتتحرر فيه من سلطة ومراقبة السياسات الوطنية وتعويضها بقوى فوق وطنية، ينطلق من تكريس هيمنة الشركات متعددة الجنسيات للعالم من أجل اندماج كامل لأسواق العالم، قصد توسيع وتعميق المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات المتوطنة في دول مختلفة بطريقة تسهل من سرعة انتقال أثر التغيرات من مكان إلى باقي أرجاء الكون بدرجات متفاوتة[339].

تعرف العولمة الاقتصادية بتعاريف مختلفة نلخص أهمها في النقاط التالية:

- هي اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدا كالسوق الوطنية،
- هي عملية توسيع وتعميق المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات المتوطنة في دول مختلفة بطريقة تسهل من سرعة انتقال آثر التغيرات من مكان ما إلى باقي أرجاء الكون بدرجات متفاوتة.
- هي اتساع مجال العلاقات الاقتصادية بين دول العالم من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تجارة السلع والخدمات إلى نقل التكنولوجيات المختلفة إلى هجرة العمالة وإلى غير ذلك لتعميق العلاقات الاقتصادية بين الدول من خلال ظهور شركات كونية تقيم لها فروع في جميع دول العالم،
- هي سرعة انتقال أثر التغيرات الاقتصادية عبر العالم نتيجة لقوة شبكة الاتصالات وزيادة درجة الترابط بين الأنشطة الاقتصادية وزيادة موجة التحرر،

---

339 فرنون ريموند Raymond VERNON، «النتائج الاقتصادية والسياسية للمؤسسات متعددة الجنسيات»، لأصل كتاب بعنوان: «Conséquences économiques et politiques des sociétés multinationales»، ترجمة وتعريب صلاح برمدا، ط. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1988، ص 262.

- وهي تتمثل في حركة رؤوس الأموال عالميًا دون حواجز، حرية إقامة الصناعة الأنسب في مواقع عدة من العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة الوطنية، عالمية المعلومات والاتصالات، وحرية المستهلك عالميا في انتقاء ما يريد من أي مصدر يشاء ...إلخ.

وهكذا تعتمد العولمة الاقتصادية على أربع مقومات رئيسية هي:

- حرية حركة رؤوس الأموال الدولية أي إزالة مختلف عوائق على المستوى العالمي على تحركات الأموال في الأسواق المالية ولغرض الاستثمار،
- حرية إقامة الصناعات في أنسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة الوطنية،
- عالمية المعلومات التي ترتبت عن الثورة التقنية الأخيرة من خلال التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والانترنيت[340]،
- وحرية المستهلك عالميا في انتقاء ما يريد للسلع والخدمات من أي مصدر يشاء.

- تصاعد نشاط المؤسسات الدولية:

إلى جانب المؤسسات المشرفة على عملية العولمة المتمثلة في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هناك مؤسسات ذات طابع اقتصادي مالي تنموي مترابطة بدرجة وثيقة لا يمكن الاستهانة بدورها ونشاطها على المستوى الدولي، تملكها جميعًا البلدان الأعضاء التي تحظى بقوة صنع القرارات النهائية.

ولكون احتياجات التنمية أصبحت الآن هائلة فليس بإمكان حكومات البلدان النامية تلبية هذه الاحتياجات بمفردها، ومع انخفاض مساعدات المانحين تبعا لدخول الدول الغنية، تتزايد الحاجة لتقديم المزيد من المساعدات. وهكذا تلعب كل مؤسسة دورًا مميزًا في مهمة مكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للشعوب في العالم النامي. فإلى جانب إنشاء الدول المضيفة لهيئات ومؤسسات محلية لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر، تعمل المنظمات الدولية بدورها على إنشاء هيئات دولية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ الملائم له[341].

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

340 المرجع السابق لـ بابا عبد القادر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص 93.
341 المرجع السابق لـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ص 241.

تعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار) على تسهيل انسياب الأموال الأجنبية الخاصة في البلدان النامية، أنشئت في 1986 بموافقة مجلس محافظي البنك الدولي وبدأ العمل به في 1988 وأعضاؤها حاليا 157 عضو[342].

أنشئت الوكالة تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف تشجيع تدفق الاستثمارات لأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء وعلى وجه الخصوص إلى الدول النامية. وتقوم الوكالة تحقيقا لهذا الهدف بإصدار ضمانات بما في ذلك المشاركة في التأمين وإعادة التأمين، لتساعد بذلك على تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر غير التجارية في دولة عضو مثل مصادرة الملكية وعدم قابلية تحويل العملة وقيود التحويل، والقيام بأوجه النشاط المكملة المناسبة التي تستهدف تشجيع تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية الأعضاء وفيما بينها.

كما تغطي الوكالة مخاطر تحويل العملة ومخاطر التأميم والإجراءات المماثلة كالإخلال بالعقد ومخاطر الحروب والاضطرابات المدنية.

علاوة على ما سبق، توفر الوكالة دعما فنيا لمساعدة البلدان في نشر المعلومات حول فرص الاستثمار، وتتوسط أيضا في النزاعات الاستثمارية عند الطلب.

بلغت قيمة الضمانات الصادرة في السنة المالية 2002 بقيمة 1,36 مليار دولار أمريكي بما في ذلك 136 مليون دولار أمريكي استفادت من برنامج تغطية الاكتتاب التعاوني.

تعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار كمظلة ردع ضد إجراءات الحكومات التي قد تعطل الاستثمارات. ففي حالة نشوب نزاع، تستخدم الوكالة برنامجها الخاص بالتوسط لتسوية النزاعات، من أجل مساعدة الحكومات والمستثمرين على تسوية الخلافات، من دون اللجوء لإجراءات التحكيم المكلفة. ويخدم هذا البرنامج هدفين اثنين[343]:

- يتمثل الهدف الأول في المحافظة على استمرار الاستثمار، ومساعدة البلد المعني في الحفاظ على سمعة مناخ الاستثمار به،
- أما الهدف الثاني فيتمثل في قدرة الوكالة الفريدة في العمل كوسيط نزيه، وهو ما يؤدي بالتالي لتعزيز ثقة المستثمر في مدى تأمين الاستثمار المنفذ في البلدان النامية.

ـ الجمعية الدولية للتنمية (أو المؤسسة الإنمائية الدولية):

342 ارجع للملحق 2.2: البلدان الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
343 mdurr@worldbank.org، سبتمبر 2005.

تفرعت الجمعية الدولية للتنمية على البنك العالمي في 1960/09/26 لتبدأ فعليا في العمل في نوفمبر 1960، وأعضاؤها حاليا 162 عضو. تقوم بعقد اتفاقيات إقراض للدول الأكثر فقرا[344]، وتعمل مساهمات المؤسسة الإنمائية الدولية على تمكين البنك الدولي من توفير بين 6 و7 مليار دولار سنويا كقروض معفاة من الفائدة للبلدان الثمانية والسبعين التي تعتبر أفقر الدول في العالم، والتي تؤوي حوالي 2,4 مليار شخص. ويعد هذا الدعم حيويا لأن هذه البلدان تملك قدرة ضئيلة أو لا تملك القدرة على الاقتراض بشروط السوق. ويبلغ متوسط الدخل في معظم هذه البلدان أقل قليلا من 500 دولار للفرد سنويا، ويعيش الكثيرون منهم على أقل من ذلك بكثير.

وتساعد المؤسسة الإنمائية الدولية في توفير حرية الوصول إلى خدمات أساسية أفضل مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

وبلغت قيمة إقراض السنة المالية 2002 بقيمة 8,18 مليار دولار أمريكي لتمويل 133 عملية جديدة في 62 بلدا.

- مؤسسة التمويل الدولية:

أنشئت مؤسسة التمويل الدولية (أو المؤسسة المالية الدولية) سنة 1955 لتبدأ العمل سنة 1956، وأعضاؤها حاليا 175 عضوا، تساعد البنك العالمي (كفرع له) على تمويل الاستثمار الخاص في البلدان النامية ضمن تنشيط القطاع الخاص للدول الأعضاء[345].

تتمثل مهمة المؤسسة في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال القطاع الخاص. وبعملها مع الشركاء التجاريين، تقوم المؤسسة بالاستثمار في المشاريع الخاصة المستدامة في البلدان النامية وتقدم قروضا طويلة الأجل وضمانات وخدمات التحكم في المخاطر والاستشارة لزبائنها. و وتقوم المؤسسة باستثمار أموالها في مشاريع واقعة في مناطق وقطاعات ينخفض فيها الاستثمار الخاص عن المستوى المطلوب، كما تجد طرقا جديدة لتطوير الفرص الواعدة في أسواق يعتبرها المستثمرون التجاريون منطوية على مخاطر شديدة في غياب مشاركة المؤسسة المالية الدولية.

في السنة المالية 2002، بلغت المحفظة المالية للمؤسسة من التعهدات قيمة 21,6 مليار دولار أمريكي بما في ذلك 6,5 مليار كقروض مصرفية مشتركة (التزامات 3 مليار دولار أمريكي) تشمل قروضا مصرفية مشتركة 2,7 مليار دولار أمريكي لحسابها الخاص في 204 شركة لخمس وسبعين دولة.

---

344 BERTHET Dominique & BONNET Henri, «Les institutions financières internationales», Que sais-je n°44, ed. P.U.F. (4°ed.), Paris, 1987. Et réédition Bouchene, Alger, 1993, pp. 47-51.

345 BOUKRAMI Sid Ali, «Vade-Mecum de la finance», ed. OPU, Alger, 1992, pp. 432-433.

ـ المركز الدولي للفصل في المنازعات المتعلقة بالاستثمارات:

أنشئ المركز الدولي سنة 1966 وأعضاؤه حاليا 134 عضو[346]. يقوم بمهمة الفصل في المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بمقتضى اتفاقية واشنطن في إطار البنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف توفير وسائل الصلح والتحكيم للفصل في الخلافات الناجمة عن الاستثمارات بين الدول المتعاقدة ورعايا الدول الأخرى.

يساعد المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار على تشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير تسهيلات دولية للتصالح والتحكيم في النزاعات الاستثمارية، مما يساعد على دعم جو الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين الأجانب. كما يقوم المركز بنشاطات مختلفة في البحث العلمي والنشر في مجالات قانون التحكيم وقانون الاستثمار الأجنبي. وقد بلغ إجمالي القضايا المسجلة إلى غاية 2002 عدد 103 قضية منها 16 قضية مسجلة خلال سنة 2002.

ـ مؤسسات دولية أخرى:

تتعدد المؤسسات الدولية الأخرى كمؤسسات تعمل في عدة مجالات سواء على المستوى الدولي أو الجهوي، ونذكر منها:

- **المؤسسات المصرفية الدولية:**

هي مجمل المصارف التي تغطي الائتمان في مختلف الأنشطة الاقتصادية، إذ يشترط في البلد المدين وجود برنامج تكييف متفق عليه مع الصندوق.

- **والمؤسسات المالية والنقدية الدولية:**

تلعب المؤسسات المالية والنقدية الجهوية دورًا مكملاً للتكتلات في عملية إعادة هيكلة الاقتصاديات المتخلفة: الاتحاد الأوروبي، البنك الإفريقي للتنمية، صندوق النقد العربي، برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار.

ـ صعود الرأسمالية:

بمعنى أخر الهيمنة التي يمارسها رأس المال المالي على القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها (الصناعة، الزراعة) حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المالي تزيد عدة أضعاف عن

---

346 ارجع للملحق 1.2: البلدان الأعضاء في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، وبالتالي أصبحت الرأسمالية المالية تعمل على توظيف رأس المال لا على استثماره، أما على الصعيد العالمي فقد أصبح رأس المال المالي يلعب دورا هاما نتيجة ما يقدمه من موارد مالية وبشروط خاصة، بعد الانخفاض الذي حدث في التدفقات المالية الحكومية والرسمية وفي المعونات والمنح التي كانت تقدمها الدول الصناعية والمنظمات الدولية. وهكذا أصبحت حركة رأس المال في الأسواق العالمية، حركة مستقلة لها آلياتها ودورتها الخاصة بعيدة كل البعد عن حركة التجارة الدولية.

- التقدم التكنولوجي:

لعب التطور التكنولوجي الهائل في مجال الصناعة والاتصالات والمعلومات عبر أجهزة الكمبيوتر والفضائيات وشبكة الانترنيت دورا بالغا في اندماج وتكامل الأسواق المالية، حيث تم القضاء على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق الوطنية المختلفة وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية واستخدام الإنتاج الكبير والسرعة في نظم الإنتاج والتشغيل[347]، مما أدى إلى زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخر وسهل عملية الإطلاع على حركة الأسعار في السوق المالية والمقارنة بينها واتخاذ القرارات المناسبة لعمليات الشراء والبيع بسرعة فائقة. وهكذا أصبحت الأموال تتدفق عبر الحدود الوطنية دون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها أو معرفة اتجاهها أو الحد منها.

- امتداد العولمة الاقتصادية:

بما أن الاقتصاد هو دون شك عصب الحياة، تمتد العولمة إلى الاقتصاد وإلى كل مظهر وإلى كل جانب من جوانب الحياة [348]، فعلى سبيل المثال وليس للحصر، أصبح الحديث عن عولمة المياه نتيجة تحقق ندرة متزايدة للمياه والحاجة الماسة للماء لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

- عولمة البيئة السياسية:

تبدو عولمة البيئة السياسية في شكل دعوة إلى الديمقراطية والليبرالية ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية ونهاية الحدود الجغرافية (أي نهاية الجغرافية كما يقال أحيانا). ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتوفر

347 فريد راغب النجار، «إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا: مدخل تكاملي تجريبي»، ط. دار الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997، ص 12.

348 المرجع السابق لـ زكريا طاحون، ص 20.

حكم رشيد (أو حاكمية أو حوكمة) كمجموعة قواعد طموحة لإعانة المسير للالتـزام بالتـسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة بمشاركة الجميع في هذا التسيير. والذي تتمثل مبادئه الأساسية في:

- إقامة دولة الحق والقانون،
- محاربة الفساد الإداري (كأحد معوقات التنمية)،
- ترسيخ الديمقراطية،
- التعددية السياسية،
- المراقبة الشعبية من قبل المجالس المنتخبة وجمعيات المجتمع المدني،
- وحرية التعبير وحرية الرأي...الخ.

ـ عولمة البيئة الاجتماعية:

تتعرض مؤسسات المجتمع لضغوط خارجية تستهدف التأثير في معتقدات أبنائه ومشاعرهم واتجاهاتهم وانتمائهم وذلك من خلال البث الإعلامي والتقنيات المتطورة. فيتطلب الحكم الرشيد إدارة أحـسن للموارد البشرية وذلك بـ:

- توفير أنظمة الاتصال المختلفة،
- استخدام مختلف أساليب إدارة المعرفة في الحياة الاجتماعية (قواعد معلومـات، برمجـة، تحليـل إحصائي، محاسبة ومالية، أرشيف...)،
- وضرورة تأهيل الفرد والرفع من قدراته وإمكانيته من أجل حياة اجتماعية أفضل ...الخ.

وعليه نظريا من خلال عولمة البيئة الاجتماعية، أصبحت التنمية البشرية عملية تـؤدي إلى توسـيع الفرص المتاحة لكل فرد من خلال توفير شروط ثلاث:

- العيش طويلا في صحة جيدة (طول العمر)،
- تحصيل العلم (التعليم)،
- وإمكانية الحصول على الموارد الضرورية للتمتع بمستوى معيشي لائق (الدخل).

ـ وعولمة البيئة الثـقافية:

تقوم الهوية الوطنية على أسس أربعة: مفهوم الأمة،خصوصية الثقافة، الـذاكرة الوطنيـة والحـدود الوطنية. فهل يمكن للعولمة أن تقضي عليه؟[349] فالعولمة اليوم تهدف إلى وضع الـشعوب في قوالـب

349 المرجع السابق لـ زكريا طاحون، ص 62.

فكرية موحدة تستخدم في ذلك آليات قوية كالأقمار الصناعية والإنترنت والصحافة والسينما. وعليه أصبح واجبا على الدولة:

- تحرير روح المبادرة عند الأفراد،
- ضمان أمن الأشخاص،
- عدم تمييز الجماعات والأشخاص ...إلخ.

ـ تعريف العولمة المالية:

تعود جذور فكرة العولمة المالية إلى نشأة وتطور النظام الرأسمالي مرورا بمرحلة المذهب التجاري وبالثورة الصناعية، وعبورا بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. فمع نهاية الستينات، نادت الولايات المتحدة الأمريكية بنظام تعويم العملات، بعد انهيار النظام النقدي الدولي وتعويم الدولار الأمريكي مع تصريح نيكسون لفصل الدولار عن الذهب في 1971/08/15 الذي كان صدمة مفاجئة لدول غرب أوروبا واليابان[350] وحرر الولايات المتحدة الأمريكية من العجز الحاصل في ميزان مدفوعاتها وأكسب السوق المالية مرونة أكبر في التعامل، حيث تم تمويل العجز بفائض الدول الشريكة في تجارة الولايات المتحدة من أوروبا واليابان. وحتى لا يتحول هذا الفائض إلى أرصدة جامدة في المصارف، جاءت السوق المالية الدولية بـ "الأورو دولار" الذي زاد من السيولة الدولية ووضع الحجر الأساس للعولمة المالية. وكان لوجود الفوائض المالية لدى الدول المصدرة للنفط المودعة في السوق المالية الدولية تحول جديد بدوره حيث تم ظهور ما يسمى بـ "بترو دولار".

ـ تعريف العولمة المالية:

تسارعت وتيرة العولمة المالية في السنوات الأخيرة، فزادت تحركات رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تجاوزت معدلات نمو التجارة والدخل العالميين وأصبحت رؤوس الأموال الأجنبية تحتل نصيبا معتبرا من إجمالي رأس المال الثابت في عدد كبيرة من دول العالم[351].

وعليه يمكن تعريف العولمة المالية من خلال مجموعة من المظاهر منها:

---

350 زينب حسين عوض الله، «الاقتصاد الدولي(نظرة عامة على بعض القضايا)»، ط. الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 211.
351 عرفات تقي الحسيني، «التمويل الدولي»، ط. دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص ص 68-69.

- هي التطور التدريجي لحركة انتقال رؤوس الأموال من بلد لأخر وظهور سوق موحدة للنقد على المستوى العالمي.
- هي بروز تحولات مالية أخرى تمس العملات وعمل أسواق المال وبروز ما يعـرف بالمـشتقات المالية ...الخ.
- وهي بروز استراتيجيات التدويل من خلال المصارف والمؤسسات المالية منذ نهاية الستينات مـن القرن الماضي، والتي وسعت من بروز استدانة دول العالم الثالث وبالتالي أزمة المديونية العالمية بعد ذلك.

ـ ظهور الابتكارات المالية:

ارتبط نمو العولمة المالية بظهور أدوات مالية جديدة، جلبت عدد كبير من المستثمرين الدوليين وهي أدوات في تطور مستمر أتاحت مساحة واسعة من الاختيارات للمـستثمرين عنـد قـراراتهم الاستثمارية، وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة نتيجة التوتر الذي اتسمت بـه أسـواق الـصرف الأجنبي وأسعار الفائدة على آثر نظام التعويم حيث أدت هذه الاضطرابات إلى البحث عـن أدوات جديدة لتأمين الحماية للمستثمرين في مواجهـة مخـاطر تقلبـات الـصرف الأجـنبي وأسـعار الفائدة،بالإضافة إلى المنافسة الحادة بين المؤسسات المالية التي تسهم بدورها في ظهور هـذه الأدوات مثل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة، لما توفره للمستثمرين من إمكانية تغيير مراكزهم المالية بسرعة في حالة تطورات مفاجئة.

ـ زيادة الفوائض المالية لرؤوس الأموال:

أدت تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى ظهور فوائض مالية كبيرة لم تـستطع اسـتيعابها الأسواق الوطنية، فراحت تبحث عن فرص أفضل للاستثمار في الخارج. فزاد دور الشركات متعددة الجنسيات كأحد الخصائص السياسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال نشاطها التي يتم في شكل استثمارات أجنبية مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التـسويقية والإداريـة وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية.

ـ التحرر المالي الداخلي والدولي:

أدت عمليات التحرر المالي التي حدثت في العقدين الماضيين إلى تسارع عولمة الأسواق المالية، بحيث أصبح يحق للمقيمين وغير المقيمين تحويل عملتهم بكل حرية وبأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية واستخدامها في إجراءات المعاملات المتعلقة بالحساب الجاري وحساب رأس المال[352].

يرى خبراء العولمة المالية أن نجاح التحرير المالي المحلي والدولي يتطلب خلق البيئة المناسبة له من خلال تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وهذا، عن طريق:

- معالجة مشكلة التضخم،
- خفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى حدود مقبولة،
- إصلاح سوق الصرف الأجنبي،
- تكوين احتياطات دولية كافية، وتطوير سوق الأوراق المالية،
- والتحكم في حجم المديونية الخارجية ... الخ.

العولمة المالية هي وليدة للتحرير المالي -أو ما يسمى الانفتاح المالي- مما أدى إلى وجود تكامل وارتباط الأسواق المالية من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر تماسكا وتكاملا من خلال مؤشرين اثنين هما:

- يتعلق المؤشر الأول بتطور حجم المعاملات عبر الحدود من خلال تطور عمليات تداول الأسهم والسندات في الدول الصناعية والمتقدمة،
- وبينما يتعلق المؤشر الثاني بتطور حجم تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي بصيغ مختلفة وفي مراكز عدة.

في إطار تنامي عمليات العولمة المالية، هناك عدة أهداف تبتغيها استراتيجية التحرير المالي، ومن أبرزها:

- تحقيق كفاءة أكبر وفعالية أعلى لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستثمار،
- زيادة فرص وصول المستثمر والمقترض المحلي إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الترابط بين السوق المالية المحلية والعالمية قصد تدفق رؤوس الأموال على المستوى الدولي،

352 المرجع السابق لـ: فارس فضيل، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص ص 169-170.

- استراتيجية التحرر المالي، تتزامن مع السرعة الشديدة نحو تحرر التجارة الدولية، وإضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية، كما في المعاملات التجارية، ولاسيما بعد إدخال تجارة الخدمات المالية المصرفية ضمن مفاوضات التجارة متعددة الأطراف، وإخضاعها لولاية المنظمة العالمية للتجارة،
- كثرة التغيرات الاقتصادية التي اجتاحت الاقتصاديات الرأسمالية من تغيرات في سعر الصرف، وفي مقدمتها الدولار، وتغيرات أسعار الفائدة الدولية، التي عملت على تغيير النظام النقدي والمالي الدولي، مما دفع هذه الاقتصاديات إلى إعطاء حرية أكثر للتحويلات الخارجية، مع تحرير تحويل العملات وحركة رؤوس الأموال[353]،
- وباختصار، يهدف التحرير المالي إلى جعل سوق المالية أكثر فاعلية، إذ تكون لديها القدرة على المنافسة، مع بقية الأسواق المالية الدولية، لتوفير فرص الاستثمار ومصادر للاقتراض.

أ-3) العولمة المصرفية:

كانت الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929 سببًا لأزمة اقتصادية طويلة شاركت فيها المصارف بمشاركتها في المضاربة خلال العشرينات، وهو ما أدى إلى إفلاس آلاف المؤسسات. وبدأت المصارف تفلس تباعًا، فسجل أكثر من 10.000 إفلاس مصرفي في أقل من 10 سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أجل الحد من هذا الانهيار المصرفي، اضطرت الحكومات إلى إصدار جملة من القوانين المصرفية لتنظيم المهنة بوضع الشروط لمزاولة أعمال المصارف لحمايتها من خطر إفلاس، وهذه القوانين هي التي أعطت للمصارف شكلها الحالي في ظل رقابة الدولة.

مع بروز العولمة المالية، تغيرت النظرة للعمل المصرفي لتظهر فكرة المصرف الشامل، وهذا بسبب عدد من العوامل نذكر منها زيادة عمليات الخوصصة في أغلب دول العالم خاصة مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وفق وصفة وتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبداية العمل بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة[354].

تزايد الاهتمام منذ التسعينيات بأهمية الاتجاه نحو عولمة المصارف كجزء من منظومة العولمة الاقتصادية، وهذا تحت تأثير متغيرين أساسين للعولمة فأما الأول فهو متعلق بالاتفاقية المبرمة في هذا

---

353 علة محمد، «الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 121-122.
354 جيرد هاوسلر Gerd HAUSLER، «عولمة التمويل»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 2002، ص ص 10-12.

المال والتي كان أهمها وأخرها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية الموقعة في ديسمبر 1997 من قبل سبعين دولة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وأما المتغير الثاني فهو اتجاه المصارف نحو تطبيق معيار كفاية رأس المال (وهو رأس المال اللازم الاحتفاظ به لدى المصرف لحماية المودعين، ولتقليص فرص تحمل المخاطر وزيادة الثقة في المصرف بشكل عام).

- تعريف عولمة المصارف:

في ظل هذه العولمة، عمدت أغلب المصارف في العديد دول العالم لإعادة هيكلة عملياتها قصد التأقلم مع الواقع والوضع الاقتصادي المالي العالمي، وبقي النقاش قائم حول فعالية المصارف التقليدية من خلال علاقاتهم بالمستثمرين[355].

وقد عمدت كبرى المصارف الدولية لعملية الاندماج فيما بينها لتكوين قوى مصرفية كبيرة في أسواق المالية الدولية من أجل القيام بالعديد من الخدمات المالية و عمليات الاستثمار وخدمات التأمين، زيادة الإقراض المصرفي لتغطية نسبة من استثمارات الدول المتقدمة ومن استثمارات الشركات متعددة الجنسيات ومن صادرات السلع للدول النامية من الدول الصناعية.

وتزامن عولمة المصارف مع معلوماتيتها[356] واستخدام شبكة سويفت "SWIFT"[357] كنظام اتصال دولي متطور بإدخال مقاييس مصرفية موحدة يتم فيها تبادل أدوات الدفع، وهي ليست بنظام للمدفوعات في حد ذاتها، وإنما تقتصر أهمتها على مجرد نقل المعلومات من مصرف لآخر بسرعة فائقة في بضع ثوان دون أخطاء وبأقل تكلفة ممكنة[358].

---

355 WILLAM John, «Les banques vont-elles disparaître», In Problèmes Economiques, Revue Bimensuel, 15 novembre 2000, numéro double 2688-2689, pp. 50-51.

356 ليس القصد من معوماتية المصرف استخدام أجهزة الكمبيوتر، ولكن القدرة على الاتصال عن بعد باستخدام المعلوماتية.

357 نظام شبكة سويفت "SWIFT" هو مصطلح مختصر للعبارة المستعملة في التسويات المصرفية الدولية الذي يقابل "Society for World Interbank Telecommunication"، يتمثل في شبكة دولية للاتصال بين المصارف، مؤسسة تخضع للقانون البلجيكي مقرها مدينة بروكسل "Bruxelles" لا تهدف للربح باعتبارها مؤسسة تعاونية، تأسست في 03 ماي 1973 بين 239 مصرف ينتمي إلى 15 دولة، وهي اليوم موزعة في أغلب دول العالم تضم أكثر من 4.000 مصرف ومؤسسة مالية. وابتداءً من سنة 1981، توسع هذا النظام ليشمل مختلف العمليات من تحصيل واعتماد مستندي، وقد ضمت سنة 1985 حوالي 1600 مصرف في 53 دولة مختلفة. وتعمل طريقة الدفع بالتحويل عن طريق شبكة سويفت 24 ساعة على 24 ساعة و7 أيام على 7 أيام، لتتميز عن غيرها من الطرق بتكلفتها جد منخفضة والأمان وسرعة التنفيذ في بضع ثوان (لكونا تمتص كل الرسائل مهما كان الازدحام في الخطوط الدولية وتبعث عبر جهاز كمبيوتر به مفتاح خاص لضمان الدفع).

358 مدحت صادق، «أدوات وتقنيات مصرفية»، ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 318.

إن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى[359]:

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية (نتيجة الانخفاض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالمصارف ودخول المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التأمين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للمصارف التجارية)،
- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية خاصة بتنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، ويتأكد هذا الطرح من خلال المصارف الشاملة،
- ضرورة الالتزام لقرارات لجنة بازل، حيث أصبح لزاما على المصارف وفق لمقرارات بازل 1 أن تحتاط للمخاطر لمعيار كفاية رأس المال لتدعيم رأس المال والاحتياطات وأن تلتزم بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى، وبوضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال وفق مقرارات بازل 2 بالتركيز على الأهداف الرقابية للاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المصرفي والاستمرار في دعم المساواة التنافسية وتكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر،
- احتدام المنافسة في السوق المصرفية لإزالة الحواجز الجغرافية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية من القيود من خلال ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية وهي: المنافسة بين المصارف التجارية فيما بينها محليا ودوليا، المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، والمنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية،
- الاندماج المصرفي لاتحاد أكثر من مصرف في مصرف واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد، وهذا قصد تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية،

---

359 عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، «العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف: نظرة شمولية»، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات، 14 و15 ديسمبر 2004، بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لجامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف.

- وتزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال[360] من خلال المصارف، حيث وصل حجمها في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار، ولهذا بدأت مواجهة عالمية للظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة.

- تحرير الخدمات المصرفية:

مع الجولة الأخيرة في الأرغواي سنة 1993 وبداية العمل بتأسس المنظمة العالمية للتجارة مع 1995/01/01، أضافت تحرير تجارة الخدمات المالية التي تتضمن العمل المصرفي، وتسارع الأحداث المالية والاقتصادية الدولية خاصة في اندماج المؤسسات وعولمة العمليات وتطوير تكنولوجيات جديدة، أصبح هناك ضرورة لتدويل الصناعات المصرفية التي تطمس الحدود بين الخدمات المصرفية وغير المصرفية كدخول منتجات التأمين من خلال فروع المصارف.

يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية إلى تعميق العولمة المالية بما تحمله ذلك من الكثير من المزايا والفرص والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الكفء للموارد والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله تلك العولمة المالية من مخاطر ومحاذير. وكلما زادت درجة تحرير الخدمات المالية والمصرفية كلما زاد تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي لديها عجز أو نقص في رأس المال مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار من خلال انخفاض سعر الفائدة بالنسبة للدول التي تعاني عجز أما بالنسبة للدول التي تعاني (فائض)، فإنها يمكنها أن تقوم بتصدير رأس المال ومن ثم تستطيع أن ترفع من عوائد استثمار رؤوس الأموال.

هناك مزايا تمنحها العولمة المصرفية من تحرير الخدمات المصرفية إلى تحسين هذه الخدمات المقدمة للزبائن، ونذكر منها:

- تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يجعل القطاع أكثر كفاءة واستقرار وتحسين الإدارة، فمع تزايد المنافسة تتجه المصارف إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية وتحسين جودة الخدمة للزبائن وتخفيض العمولات وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع،

---

360 تتم عملية غسيل الأموال (ظاهرة تبييض الأموال) في أموال غير مشروعة تدخل للتداول ضمن الجهاز المصرفي لتنشيط العمليات التجارية والاستثمارية. ويمكن حصر المصادر غير المشروعة لأموال متأتية من تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة غير المشروعة، الرشوة والفساد الإداري، جرائم السطو المسلح، اختلاس وتهريب الأموال، الجرائم الواقعة على المال كتزييف العملة ... الخ.

- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية،
- اتساع السوق المصرفية نتيجة تحرير تجارة الخدمات المالية يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي،
- توفير المزيد من الخدمات المصرفية للزبائن، حيث يستطيعون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية،
- وتمكن عمليات التحرير في تجارة الخدمات المصرفية من تخفيض مخاطر السوق وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات.

وبالرغم من المزايا التي تمنحها العولمة المصرفية، فإن هناك عدد من التخوفات من تحرير الخدمات المصرفية منها:

- تزايد الخوف من أن تسيطر المؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية،
- التخوف من قيام المؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة،
- تدويل الصناعة المصرفية يزيد من طمس الحدود بين الخدمات المصرفية وغير المصرفية، خاصة مع دخول منتجات التأمين من خلال فروع المصارف[361]،
- والتخوف من انخفاض قدرة المؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف وذلك لأن المنافسة المتزايدة تخفض من ربحية وعوائد القطاع المصرفي، وبالتالي عدم قدرة على المنافسة في السوق المصرفي العالمي.

- من المصارف متعددة الجنسيات إلى المصارف الشاملة:

المصارف الأجنبية في غالبيتها مصارف متعددة الجنسيات[362] كمؤسسات عملها ليس محصورًا داخل بلدانا بل متوسعة في الخارج لتلعب دورا فعالا وحيويا في عملية عولمة النشاط

361 توماس ج. ت. بلينو & انجيل يوبايدو Angel UBIDE & Tomas J. T. BALINO، «عالم الصناعة المصرفية الجديد»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد جوان 2000، ص ص 41-44.

362 المصطلح بالفرنسية Banques Multinationales والإنجليزية Multinational Banks.

المالي[363]. وتكمن أهمية هذه الفروع في أنها تقوم في أغلب عملياتها بالعملات الأجنبية ولصالح غير المقيمين أو لصالح الشركات متعددة الجنسيات، ولتدعم الاحتكار الدولي على نطاق واسع[364]، وهذا ما يساعد على نقل المستجدات المالية بين المراكز المالية المختلفة في العالم. لكن الدول النامية لم تقم بإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال فقط، بل اتجهت إلى تحرير القطاع المالي ككل، فعملت العديد من الدول على توسيع مدى تحرك أسعار الفائدة، أو إزالة السقوف المفروضة على أسعار الفائدة، وخفضت من نسبة الاحتياط القانوني، وقللت من تدخل الدولة في تخصيص الائتمان، وعملت على خوصصة المصارف وشركات التأمين، كما تمت إزالة العديد من الحواجز المؤسسية التي تفصل بين السوقين المحلي والدولي، مما ترتب عليه اندماج الأسواق المحلية في الأسواق العالمية الذي ترتب عليه دفعة قوية لتسارع عملية العولمة.

- المصارف الشاملة:

فرضت التغيرات المصرفية العالمية على المصارف التجارية ضرورة التحول نحو المصارف الشاملة، حتى تستطيع أن تتكيف مع أوضاع العولمة الجديدة وتحقيق الأمان بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر. فتسمح إزالة الحواجز الفاصلة بين الأسواق الوطنية بتعميم الأنشطة المالية على معظم المؤسسات المالية وغير المالية، ولا يكون هناك احتواء لنشاط معين، فنلاحظ مثلا على مستوى المصارف ظهور مفهوم البنوك الشاملة التي أصبحت عملياتها تمتد إلى أنشطة لم تكن تعهدها من قبل[365].

تبقى المصارف الشاملة مجرد ثمرة طبيعية لتزايد الاتجاه نحو العولمة، فهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة، بحيث نجدها تجمع ما بين ووظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار والأعمال[366].

---

363 JACQUEMOT Pierre, «Multinationale: Une introduction économique», ed. Economica, Paris, 1990, pp. 135-141.

364 سيسويف أ. س.، «المصارف متعددة الجنسيات واتساع نفوذها في الخارج»، الأصل كتاب بالروسية بعنوان: «The expansion of transnational banks»، ترجمة وتعريب علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 13.

365 المرجع السابق لـ بن ثابت علال، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، ص 52.

366 عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة واقتصاديات البنوك»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 52 و51.

وما يلفت الانتباه بشأن ووظائف المصارف الشاملة هو دخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى مثل قيام المصرف بفتح شركة للتأمين (خاصة صناعة التأمين على الحياة)، كذلك من الوظائف التي أصبحت تؤديها هذه المصارف (تغطية اكتتاب الأوراق المالية، والتعامل بالعقود المستقبلية)[367] ضاربة عرض الحائط بالتخصص، ولتخرج للعمل خارج مواقيت العمل المعتادة للعمل 7 أيام في الأسبوع و24 ساعة على 24 ساعة[368].

في ظل بيئة دولية جديدة معولمة، بعد ما كان المصرف تقليديًا، اتضح فصل كامل بين المصرف التجاري والمصرف الاستثماري بغياب الحدود بينهما، أصبح المصرف شاملاً يحمل صبغة دولية:

- يعتمد على أسس عملية للتسويق المصرفي تقوم على مبدأ التنويع في النشاطات المختلفة والمناطق الجغرافية متعددة وكل القطاعات الاقتصادية، وهذا تعظيم الربحية وتخفيض مخاطر السيولة وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين، وبالتالي تلاشي مخاطر الإفلاس بدرجة عالية وكبيرة،
- يقدم خط كامل من الخدمات المصرفية والمالية كافة وامتلاك حصص من أسهم الشركات،
- له قدرة كبيرة في ظل محيط تنافسي لا يرحم، تتوفر لديه رؤوس أموال ضخمة، إذ لا يعتمد كليًا على الودائع كمصدر للتمويل،
- يستطيع تحمل المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي،
- تحسن مستوى القوى العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد،
- التمويل التفاوضي حسب وضع وحجم المؤسسات بواسطة القروض المشاركة والقروض المشتقة،
- والقدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وشبكة قوة المعلومات المرتبطة بالحاسبات المتطورة وأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الانترنيت.

ـ الاندماج المصرفي:

يعتبر الاندماج المصرفي أحد متغيرات العولمة الذي من خلاله يستطيع أي مصرف أن يتكيف ويتفاعل مع العولمة، فإذا كانت أحد تحديات العولمة هي زيادة حدة المنافسة، فإن الاندماج المصرفي هو رد فعل ضروري وحتمي لتعزيز وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة من خلال تحقيق

367 طارق عبد العال حماد، «التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك»، ط. الدار الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 204.

368 طلعت أسعد عبد الحميد، «الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة»، ط. المتحدة للإعلان (الطبعة العاشرة)، القاهرة، 1998، ص 9.

اقتصاديات الحجم بما يضمن زيادة الكفاءة، تخفيض التكاليف وتعظيم الربح والحفاظ على البقاء والاستمرار.

أصبح الاندماج المصرفي يتزايد بشكل كبير نتيجة للتغيرات العالمية وانعكاساتها على أعمال المصارف، فهو أحد نواتج العولمة على الجهاز المصرفي، وهو الاندماج المتكافئ بين مصرفين متقاربين ومتفقين لغرض زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن الاندماج للحصول على منافع أكبر، لا يمكن تحقيقها قبل إتمام عملية الاندماج. أما الاستحواذ فهو يعني أن عمليات الاندماج تتم بين مصرف كبير ومصرف أخر صغير ويذوب الثاني في الأول ويحمل اسمه في الغالب، ولذلك فإن الاستحواذ يمكن أن يكون درجة من درجات الاندماج المصرفي[369].

من أنواع الاندماج المصرفي:

- الاندماج الإداري يتم بموافقة كل من إدارة المصرف الدامج والمصرف المندمج، حيث يتقدم المصرف الدامج بعرض للشراء لمجلس الإدارة المصرف المندمج، وبعدها يتم تقديم كتاب إلى مساهمي المصرفين يتضمن توجيه بالموافقة على عملية الاندماج المصرفي،
- والاندماج المصرفي العدائي هو الذي يتم ضد رغبة إدارة المصرف المستهدف للاندماج ويأخذ مفهوم الاستحواذ، حيث تقوم إدارة المصرف المغير بتقديم عرضها للشراء مباشرة إلى مساهيمي المصرف المستهدف من البورصة.

من خلال التأمل في الأسباب الدافعة لإحداث الاندماج المصرفي، تتضح العديد من مزاياه نذكر منها ما يلي:

- زيادة وتعزيز القدرة التنافسية في السوق المصرفية المحلية والعالمية وذلك لامتلاك مزايا تنافسية أفضل قائمة على اقتصاديات الحجم الكبير وما تحققه من مزايا (مالية – إدارية – معلوماتية)،
- إتاحة فرص أكبر لثبات وتنوع مصادر الودائع، مما يخفض تكلفة الحصول على الأموال، وتوظيفها للحصول على عائد وربحية أعلى،
- زيادة قدرة المصرف بعد الاندماج على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج وبالتالي المزيد من الربحية والدخل على مستوى المصرف، وعلى المستوى الوطني المزيد من التحسين في ميزان المدفوعات،

369 المرجع السابق لـ عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة واقتصاديات البنوك»، ص 153.

- تحقيق درجة أكبر من فرص السيطرة على السوق عن طريق تقليل درجة المنافسة بين المؤسسات المصرفية،
- وتخفيض درجة المخاطر عن طريق تنويع الأوعية الاستثمارية.

رغم كل تلك المزايا، فالاندماج المصرفي له آثار سلبية ولعل من أهمها ما يلي:
- قد يترتب على الاندماج المصرفي أوضاع احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله الاحتكار من مساوئ معروفة،
- زيادة البيروقراطية في الحجم الكبير وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية وليس انخفاضها،
- وزيادة وقع تعثر المصارف العملاقة على الاقتصاد الوطني ككل، حيث أن إفلاس أو تعثر مصرف كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في جنوب شرق آسيا.

ولقد يترتب على الاندماج المصرفي إختلالات عميقة في السوق المصرفي واختفاء الدافع إلى التطوير مما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة.

ـ خوصصة المصارف:

تتلخص خوصصة المصارف في جعل ملكية الشيء خاصة وهذا عن طريق التحول من نشاط أو قطاع يخضع لملكية ومراقبة الدولة إلى نشاط أو قطاع يخضع لملكية خاصة، وقد تكون الخوصصة جزئية أو كلية بقيام السلطات العامة ببيع المصارف العامة أو جزء منها للخواص من خلال طرح جزء أو كل رأس مال تلك المصارف للبيع والتداول في البورصة وغالبا ما يتم ذلك بالتدريج وقد يتم دفعة واحدة، وذلك حسب ظروف اقتصاد كل بلد.

يمكن إدراج هذه الأسباب والدوافع على النحو التالي[370]:
- زوال دوافع الملكية العامة للمصارف في ظل العولمة لأن التدخل الكبير للدولة في الجهاز المصرفي كانت له عدة آثار سلبية مثل قصور استجابة هيكل أسعار الفائدة لمتغيرات السوق وضعف دور الوساطة المالية وارتفاع معدلات التضخم وتراكم الديون المتعثرة حيث كان الائتمان يتم إداريا، فكل هذه العوامل لا تخدم مبدأ المنافسة التي تعتبر أحد تحديات العولمة،

370 المرجع السابق لـ عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة واقتصاديات البنوك»، ص 219 & ص 222.

- خوصصة المصارف تعد أحد المداخل الضرورية للبدء في تطوير الجهاز المصرفي وزيادة الكفاءة المصرفية والقدرة التنافسية للقطاع المصرفي،
- مواجهة التحديات والتغيرات العالمية التي تواجه العمل المصرفي كتغير طبيعة النشاط المصرفي بظهور أنشطة جديدة، وانتشار ظاهرة التكتل والاندماج وتزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي،
- وتوقيع اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والمالية ديسمبر 1997، حيث تلزم هذه الاتفاقية الدول الموقعة عليها بالسماح بملكية أجنبية لمصرف محلي 100%، وهنا تظهر بوضوح مهمة المنظمة العالمية للتجارة في الدفع إلى خوصصة المصارف كجزء من عولمة القطاع المصرفي.

بالإضافة إلى الدوافع المختلفة لخوصصة المصارف، هناك العديد من الأهداف المتوقع تحقيقها ولعل من بينها ما يلي[371]:

- تعميق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي، بما يضمن خفض هامش الوساطة المالية وتوجيه الائتمان إلى المشاريع الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية، وهو ما قد يساعد في إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالإسناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة،
- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية: لأن خوصصة المصارف العامة تساعد من خلال طرح أسهمها في أسواق الأوراق المالية بزيادة عمليات التداول ومن ثم زيادة سعة السوق، كما أن طرح أسهم المصارف للاكتتاب يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع،
- وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، لأن خوصصة المصارف تتيح حرية الإدارة في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية وتخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي.

هناك العديد من الضوابط التي تكفل نجاح خوصصة المصارف ولعل من أهمها:

- لا خوصصة للمصارف بدون إعادة هيكلة شاملة للمصارف محل الخوصصة،
- ضرورة تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته بفعالية، فالخوصصة يجب أن تتم بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية،
- تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى تزداد قدرة المصارف على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، وزيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ككل،

371 نفس المرجع السابق لـ عبد المطلب عبد الحميد، «العولمة واقتصاديات البنوك»، ص 223.

- أن يتمتع البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي لمواجهة أي صدمات أو أزمات في سعر الصرف وتلبية احتياجات المصارف من النقد الأجنبي،
- والعمل على تطوير الجهاز المصرفي ليكون أكثر تكيفا مع العولمة من خلال التوسع في استخدام أحدث الأدوات التقنية المصرفية سواء على مستوى تأدية الأنشطة الداخلية للمصرف أو على مستوى تقديم الخدمات المصرفية.

ب) المواقف من العولمة:

من الأهداف النظرية السالفة الذكر، يعني القبول بظاهرة العولمة الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من كل مزاياه، أما رفضه فقد يؤدي إلى التهميش والانكماش وربما إلى الزوال.

وعلى ذكر ما سبق، يمكننا التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية للعولمة بين مؤيد لها ومتكيف معها ورافض لها[372].

ب-1) الاتجاه المؤيد للعولمة:

يدافع العديد عن العولمة سواء من الدول المتقدمة أو من الدول النامية، ونجد منظرا لهما لسان حال صندوق النقد الدولي من قبل المشرفين عليه الذين ينادون بتقديم سياسات التحرر الاقتصادي ويفرضون سياسات عرفت بسياسات الإصلاح أو التعديل الهيكلي للاقتصاديات.

- الاتجاه المؤيد للعولمة بعرض الآثار الإيجابية لها:

ينادي أنصار هذا الاتجاه بقبول العولمة واتباعها والمشاركة في إتمامها، أي العمل على إرسائها، وهذا من خلال:

- الإبداع الابتكاري والتطوير المستمر لما هو قائم من المنتجات السلعية عن طريق الدمج بين الأجهزة والوظائف مع الإبقاء على الأداء أو الارتقاء به والتخفيض في التكاليف لتوسيع نطاق الاستخدام،

372 المرجع السابق لـ مسعد محي محمد، ص 48.

- والعمل على خلق الفرص الاقتصادية من خلال التحالفات الإستراتيجية أو عمليات المشاركة والتعاون أو البحث والدراسة والتحليل من أجل توسيع نطاق الأسواق.

إن العولمة في مفهومها الإيجابي تعني التعاون المثمر بين الدول والشعوب وهذا من خلال تخفيف الحواجز التي تعيق الاتصال المباشر بين الهيئات والأفراد، وتبادل الخبرات في مختلف مجالات الحياة، كالتقدم التقني الهائل في وسائل الاتصال والإعلام ومختلف التكنولوجيات الحديثة، واستغلال خيرات العالم كقرية كونية يعمها الخير والسلام.

العولمة إذن ما هي إلا امتداد وتطوير لحركة المصانع الدولية ويتجلى ذلك من خلال توحيد الأسواق العالمية، وإعطاء الفرصة للذين يمتلكون مزايا التفوق التنافسي، ومن ثم فإن العولمة تقوم على الانتخاب الانتقائي للمتفوقين، حيث أن فتح الأسواق سوف يزيد من كفاءتهم، وفي الوقت ذاته يعمل على تحفيز الآخرين من أجل تحقيق المزيد من التفوق، وهذا ما يدفع إلى زيادة غير مسبوقة في الإنتاج والإنتاجية وتدنية التكلفة وارتفاع الجودة وخفض الأسعار وهذا بمساعدة التكنولوجيا الحديثة.

كما تتجلى مزايا العولمة أيضا في ميزة الإتاحة الفورية الشاملة والعرض الفوري المتكامل لكافة المنتجات (سلع/ خدمات/ أفكار)، وعدم حدوث تكدس للمنتجات أو حدوث اختناق نتيجة الندرة، ومن بين مزاياها أيضا السهولة، واليسر، والحرية في الاختيار الواسع بالنسبة للمستهلكين، وظهور مجمعات وتكتلات للإنتاج، والتسويق، والتمويل.

ومن كل هذا يتضح أن العولمة مثل ما هي مليئة بالتهديدات، هي مليئة أيضا بالفرص من خلال إمكانية الوصول إلى المعرفة الشاملة وتجسيدها في مختلف الأنشطة، كإعادة تشكيل العالم إنتاجا وتسويقا وتنمية بشرية وهذا من خلال وحدة الأسواق العالمية والتحول من اقتصاد الجزء الخاص إلى الاقتصاد الكلي العام.

- تأييد العولمة الاقتصادية:

يرى الطرف المؤيد للعولمة الاقتصادية أنها تتيح عدة فرص ينبغي الاستفادة منها قدر المستطاع للخروج من دائرة التخلف وتحقيق تنمية اقتصادية، إذ يعملون على اتباعها والمشاركة في قيادة اتمامها

والتعامل معها كعنصر فاعل فيها[373]. وعليه، نذكر بعض المزايا التي يمكن الاستفادة من العولمة الاقتصادية.

- تحرير التجارة مكسب للمستهلك:

تعمل العولمة على إرساء نظام ليبرالي من خلال التحرير المتواصل للتجارة الدولية، مما يجعل الإنتاج الإجمالي أكثر كفاءة، وبالتالي انخفاض أسعار السلع والخدمات بطريقة تجعل المستهلك يتحصل عليها بتكلفة أقل مما لو كان يتعين عليه إنتاجها بنفسه، ومنه ارتفاع القوة الشرائية للعمال. هذا بالإضافة إلى أن المنافسة التي تثيرها الواردات تحول دون قيام المنتجين المحليين برفع أسعار منتجاتهم، زيادة على تشجيعهم على الابتكار وإنتاج منتجات وخدمات أفضل بتكلفة أقل.

- تقسيم أفضل للعمل:

إن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة المبادلات بين الدول، ومنه يترتب على كل دولة إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، أي يتعين على كل دولة أن تخصص مواردها النادرة لإنتاج السلع والخدمات التي تكون هي الأفضل نسبيا في إنتاجه، فإنه يتعين عليها أن تستورد السلع والخدمات التي تنتجها الدول الأخرى بطريقة أفضل وبهذا التخصص تستطيع الدول تحقيق وفورات الحجم.

تتميز العولمة بوجود أنواع جديدة من تقسيم العمل الدولي ويظهر ذلك من خلال المنتجات الصناعية حيث لم يعد بوسع دولة واحدة مهما كانت قدراتها الذاتية أن تنتج بمفردها المنتجات الصناعية، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات مثل السيارات والأجهزة الكهربائية وغيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل دولة بالتخصص في صنع أحد المكونات.

ظهرت أنواع جديدة من التقسيم الدولي للعمل لم تكن معروفة، فظهرت تقسيمات العمل المختلفة بين الدول المختلفة في نفس السلعة وأصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة إلى عدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة. وأصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلدان بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة وأصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية والنامية.

---

373 المرجع السابق لـ محسن أحمد الخضيري، ص 97.

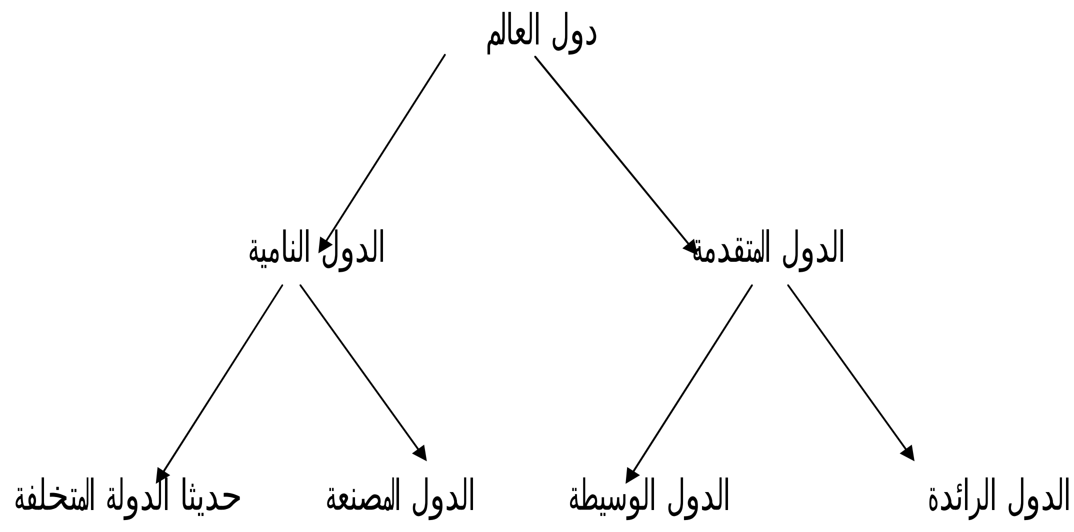
حسب ما يوضحه الشكل الموالي، نجد أن التقسيم الدولي الجديد للعمل قسم العالم إلى مجموعتين (دول صناعية ودول نامية)[374]:

- المجموعة الأولى تتمثل في الدول الصناعية المتمركزة في الشمال على الخصوص، والتي بدورها تنقسم إلى:
  - دول رائدة (Pays leaders) تمتاز كدول متقدمة جدا بخاصية كثافة العمل المؤهل والتطور التقني في صادراتها.
  - ودول وسيطة (Pays intermédiaire) مثل فرنسا، لها فائض في التبادل للعمل المؤهل مع الدول النامية.
- والمجموعة الثانية تتمثل في الدول النامية بدرجات تطور مختلفة وجد متباينة، والتي بدورها تنقسم إلى:
  - الدول الصناعية حديثا (Pays Nouveaux Industrialisés) التي تعتبر دول رابطة (Pays relais) مثل النمور الأسيوية والبرازيل، أصبحت مندمجة في تبادل السلع الصناعية الموجهة للبلدان الصناعية، وهي تمثل أصل الشكل الجديد للتخصص الدولي، فهي تصدر في الغالب المنتجات الخام للبلدان الصناعية وأكثر من 50% من منتجاتها الصناعية لأسواق دول العالم الثالث.
  - والدول المتخلفة تصدر المنتجات الخام لغياب العمل المؤهل، وتعد سوقا لكل منتجات العالم.

---

374 ارجع إلى:

- SAMMUELSON Alain, «Economie internationale contemporaine», ed. O.P.U., Alger, 1993, pp. 107-109,
- جلطي غالم، «ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 56.



الشكل رقم 04: التقسيم الدولي للعمل والتخصص الدولي في دول العالم

المصدر: جلطي غالم، «ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 56.

- نقل تكنولوجيا:

إن العولمة تلغي حدود الدول، وتقيم مجتمع كوني متصل بدون فواصل جغرافية وزمنية، تعمل على الارتقاء به التكنولوجيا العالية التي سيكون من السهل نقلها عبر أنحاء العالم بدون حواجز، وبالتالي تستطيع الدول بأحجامها واقتصادياتها المختلفة من الاستفادة فوريا من أي ابتكار يحدث على الصعيد العالمي. فيسمح التقدم التكنولوجي للدول النامية أن تتخطى بعض مراحل التطور في إنشاء بنيتها الأساسية المعلوماتية بفضل طفرات التكنولوجية (مثل ظهور الشبكات الرقمية)[375].

- تحفيز الابتكار الاقتصادي:

إن التجارة المفتوحة في إطار النظام الليبرالي الجديد تساعد على عملية الابتكار الاقتصادي عن طريق تحفيز المنافسة في مجال الإنتاج بين الشركات العاملة في نفس النقاط، تعريض الشركات المحلية لأفضل الأفكار الجديدة الواردة من سائر أنحاء العالم، وتمكين هذه الشركات من استيراد المعدات الرأسمالية

375 بوزيد مروان، «أهمية التكنولوجيا في ترقية القدرة التنافسية الصناعية للدول النامية في ظل العولمة: حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 4.

ذات التكنولوجيا الراقية، وكذلك الدراية الفنية حتى تستطيع أن تصنع منتجـات وتقـدم خـدمات بتكلفة أقل مما لو اقتصرت على شراء المدخلات المنتجة محليا.

- وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تسعى الدول المتقدمة والنامية على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق إتباع سياسات الإصلاح الهيكلي لما يوفره للدول المستقلة من فـرص اقتـصادية واجتماعية[376].

وليست ظاهرة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية جديدة، فقد سعت العديد من الدول التي كانت في الماضي القريب تستخدم نظام الحماية إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية في حالة نقص الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية الصناعية للاقتصاد الوطني، ويتم ذلك بفرض رسوم جمركية علـى واردات السلع التي تنوي الدولة إنتاجها في الداخل قصد إجبار المشروعات الأجنبية على إقامة فروع لهـا في شكل استثمار أجنبي مباشر لتجنب تحمل هذه الأخيرة عبء الرسوم الجمركية المفروضة[377].

- تأييد العولمة المالية:

تعمل العولمة المالية على خلق سوق موحد على المستوى العـالمي، تـستطيع مـن خلالـه المؤسسات الصناعية والمالية القيام بمعاملاتها المالية بكل حرية وباستعمال مختلـف الوسـائل الماليـة الممكنة[378]، وهذا ما تجسده قاعدة مسماة "La règle des trois D"ويقصد بها[379] القـضاء على الوسطاء (Désintermédiation) والقـضاء علـى الحـدود المفرقـة للأسـواق الماليـة (Décloisonnement des marchés) والقـضاء علـى قـوانين الـصرف (Déréglementation).

- القضاء على الوسطاء:

الغرض من القضاء على الوسطاء هو إتمام العمليات المالية بطريقة مباشرة. وبـذلك يمكـن توزيـع المدخرات في جميع أنحاء العالم بأكثر كفاءة، شريطة تطوير التدابير اللازمة لتحسين الاستقرار المـالي الذي يتأتى من خلال تحقيق عدة معايير للاقتصاد وللقطاع المالي.

---

376 الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون موضوعنا لأكثر توسع في الفصول اللاحقة.
377 المرجع السابق لـ بوطمين سامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 64.
378 المرجع السابق لـ بن ثابث علال، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، ص 48.
379 المرجع السابق لـ NONJON Alain، ص 16.

- القضاء على الحدود المفرقة للأسواق المالية:

يعني القضاء على الحدود المفرقة للأسواق المالية انفتاح الأسواق المحلية داخليا وخارجيا، فقد أدت عمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي إلى تكامل وترابط الأسواق المالية وزيادة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود لتصب في الأسواق المالية العالمية.

- والقضاء على قوانين الصرف:

يسهل القضاء على قوانين الصرف التداول الدولي لرؤوس الأموال من خلال سوق موحدة، الشيء الذي أدى إلى حدوث أزمات مصرفية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية أو الدول المتحولة اقتصاديا.

ب- 2) الاتجاه الرافض للعولمة:

يقابل المدافعين العولمة، هناك أطراف ترفض العولمة والنتائج المنبثقة منها انطلاقا من الطموح العالمي الذي تتأسس عليه فكرة الهيمنة الاقتصادية في إطار النظرية العدوانية (تصادم الحضارات) من خلال عمل الشركات متعددة الجنسيات[380]. ونجد على رأس المعارضين المنظمات العالمية النقابية والبيئية وهي إحدى أهم الأطراف الفاعلة لتأييد هذا الرفض باعتبار العولمة كظاهرة تفرض الظلم وتجلب الفقر[381].

- الاتجاه الرافض للعولمة بعرض الآثار السلبية لها:

وهو اتجاه الرفض والانعزال المتخوف من ظاهرة العولمة، وهذا ما سيؤدي حتما إلى هروب قوى الإبداع والفكر والأيدي العاملة الفنية النشيطة إلى الخارج. فالعولمة ليست وردة دون أشواك، فقبل انهيار الاتحاد السوفيتي كانت البشرية تطلع على المشاركة في التمتع العادل والمتوازن بخيرات الأرض في الشمال والجنوب، غير أنه بظهور النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين، طرأ تغير جوهري على مفهوم العولمة، حيث أصبحت تهدف إلى تكريس مبدأ مركزية الحضارة الغربية المعاصرة، كالنمو الرأسمالي الحر، وكذا النمو الديمقراطي في مؤسسات الدولة والمجتمع.

---

380 عطية فتحي الويشي، «اقتصاديات العولمة: عبرات القومية...أم كاسحات حضارية»، www.awkaf/public_html/alwaei/economy/، 2003/10/20.

381 المرجع السابق لـ زكريا طاحون، ص ص 278-279.

إن العولمة في جانبها السلبي تعني تهميش دور الدولة وتلاشي حدودها الجغرافية واختفاء كل ما هـو محلي وهدم الاقتصاد القديم من كل مظاهره اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اتصالية أو غيرهـا[382]، وهذا بفعل تيارها القائم على ضرورة التعامل مع الآخرين والتبادل أخذا وعطاء ويمكن تلخيص أهم الآثار السلبية للعولمة فيما يلي:

- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال سحق الكيانات الضعيفة وتحويلها إلى مؤسسات تابعـة لها، وهذا بواسطة النفوذ القوي لمختلف الوطنيات العالمية،
- سحق المصالح والمنافع الوطنية: خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو عندما تكون القـوى المناوئة عاجزة عن حماية مصالحها،
- فرض الوصاية الأجنبية باعتبار العولمة مصدر أجنبي، وباعتبارها أيضا الأكثر تقدما ونفوذا، وهذا من أجل الاستسلام لتيار العولمة،
- سحق الهوية والشخصية الوطنية وإعادة تشكيلها في إطار الهوية والشخصية العالمية أي الانتقال بها من الخصوصية الخاصة إلى العمومية العامة،
- استباحة الخاص الوطني وتحويله إلى كيان ضعيف، وإعادة تشكيل ذاته بـشكل جديـد قابـل للتكيف مع تيار العولمة،
- وتدهور الأوضاع الاقتصادية وهذا بفعل تناقضاتها وتراجع خطط ومعدلات التنمية، وتـضخم الفجوات بين الدول الفقيرة والغنية.

ـ معارضة العولمة الاقتصادية:

إن الطرف الثالث الرافض للعولمة الاقتصادية، يرى أن العولمة الاقتـصادية أوجـدتها الـدول المتقدمة من أجل بسط نفوذها على الدول النامية وحماية مصالحها وسيطرتها على الاقتصاد العـالمي. وهكذا تعد العولمة الاقتصادية هي في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي نظام عـالمي للتبادل غير المتكافئ، ويرون النتائج السلبية للعولمة الاقتصادية في نقاط عدة ومن أوجه مختلفة[383].

382 زكـريا مطر، «الـعـولمة ...هـدم الاقتصاد القديم»، مراجعات اقتصادية، www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-41/morajaat.asp، إسـلام أون لايـن، دبـي، مقـال مطـور جزئيـا 2003/12/26.
383 المرجع السابق لـ محسن أحمد الخضيري، ص 129.

ـ تخلي الدولة عن التحرير الاقتصادي:

تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية بإزالة الرسوم الجمركية على الاستيراد وكل أنواع القيود والحواجز، أي تشجيع عملية الاستيراد، الشيء الذي سينجر عنه الاعتماد المتزايد على الخارج في تلبية الاحتياجات الأساسية كالغذاء مثلا، ومنه يمكن للدول المصدرة أن تستعمل تصدير السلع الاستراتيجية كوسيلة للضغط على الدول المستوردة والهيمنة عليها وهنا من الأفضل العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج ولو بتكلفة محلية أعلى وهذا ما دفع بالعديد من الدول الأوروبية إلى حماية زراعتها.

ـ تدهور الأوضاع الاجتماعية:

إن النظام الاقتصادي العالمي الذي يتم تشكله في الوقت الراهن لا يضمن مستقبل السوق الحرة، بقدر ما سيفجر أنواعا جديدة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتراجع خطط ومعدلات التنمية وضياع حقوق الإنسان واتساع الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية. وهكذا، فالعولمة الاقتصادية هي أداة لتدهور الأوضاع الاجتماعية بزيادة البطالة وانخفاض الأجور نتيجة سوء توزيع الثروات والمداخيل بتركزها على مستوى العالم في أيدي القلة. ومن هنا يمكن اعتبار الحركة النقابية الاحتجاجية هي أحد المعارضات للسياسات الاقتصادية في ظل العولمة من أجل تحقيق برنامج اقتصادي واجتماعي[384]. فالعولمة تلد نقيضها في العولمة الاجتماعية المضادة التي بدأت تنظم صفوفها بإفشال اجتماعات قوى العولمة بدءا من سياتل سنة 1998، وهي في تصعيد في الحجم والقوة حتى اليوم[385].

ـ سحق المنافع الوطنية:

كانت المنافع الوطنية والمصلحة العامة من أولويات السياسية الاقتصادية للدول، إلا أنه في السنوات الأخيرة، ومع قيام المنظمة العالمية للتجارة الجهاز المحرك للعولمة الاقتصادية، تم سحق المنافع والمصالح الوطنية، خاصة عندما تتعرض مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد فسياسة الانفتاح التي ينادي بها هذا النظام تحارب كل أنواع القيود والحواجز التي تستعملها بعض الدول من أجل جلب موارد

384 TEHAMI M., «Le syndicalisme peut-il etre un vecteur de la d**émocratie économique?**», In Revue d'**économie et de statistique appliquées, revue trimestrielle éditée par l'I.N.P.S.(Institut National de Planification et Statistique, Alger)**, n° 03, 2003, pp. 59-75.

385 عارف دليلة، «البطالة والفقر: أسبابهما وعلاجهما»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005.

تمويلية تساعدها في عملية التنمية، مما سينجر عنه فقدان هذه الدول وظائف لأبنائها ومـوارد ماليـة لسياستها التمويلية.

- ومعارضة العولمة المالية:

عكس الطرف الأول المدافع، يرى الطرف الثاني الرافض أن للعولمة المالية سـلبيات كـبيرة، نلخص بعضها في جملة النقط التالية:

- فقدان الاستقلال المالي:

تؤدي العولمة المالية بالدول المطبقة لها فقدان درجة كبيرة من استقلالية قراراها الاقتصادي، خاصة في المجال النقدي، ففي حالة ارتفاع أسعار الفائدة مثلا في أحد المراكز الرأسمالية، فإن هذا سـيؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال من البلد النامي المعولم ماليا للاستفادة من سعر الفائدة الأعلى في المركز، ولكي يتفادى هذا البلد النامي استنزاف احتياطاته من العملة الأجنبية الرئيسية يجد نفسه مضطرا لرفع سعر فائدته المحلية مما قد يكون منسجما مع متطلبات اقتصاده، وبالتالي فقدان استقلالية قـراره في هـذا الشأن.

- سوء توزيع الثروات:

ساهمت العولمة المالية بصفة خاصة في تركيز الثروات على المستوى العالم في أيدي القلة، فكمـا أن الأسواق المالية الوطنية في المراكز الرأسمالية تشكل آلية لاستيلاء المنشئات الاقتصادية الكـبرى علـى المنشآت الصغرى وزيادة تمركز وسائل الإنتاج. فإن العولمة المالية تطبق هذه الآلية علـى المـستوى العالمي، فانخفاض أسعار الصرف الحقيقية لدولة معرضة لأزمة عولمة مالية، يسهل علـى الـشركات الدولية الكبرى شراء منشآتها ومصارفها وقوة عملها بأسعار بخسة بالعملة الأجنبية.

- تفشي الأزمات المالية:

إن الأزمات المالية التي حدثت في النصف الثاني من عقد التسعينيات، والتي هددت أحيانا بأن تجتاح النظام المالي العالمي تذكرنا أن الأحداث الخطيرة والفادحة ممكنة الحدوث. ففي السنوات الأخـيرة، أصبحت كثير من البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال أكثر اندماجا في النظام المالي العالمي بواسطة مجموعة من الروابط الجديدة والمتنامية بين الأسواق المالية الناشئة والأسواق المتقدمة في شكل زيـادة كبيرة في التدفقات المالية إلى البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال. ولقد "شكلت الأزمـات الماليـة

المتكررة في الدول النامية تهديدا لاستقرارها الاقتصادي والسياسي إضافة إلى انتقال عدوى الأزمات إلى دول أخرى"[386]. وهذا ما تؤكده العديد من الأزمات المالية منذ التسعينات من القرن الماضي خاصة بالمكسيك 1994، جنوب شرق أسيا 1997، روسيا 1998، الأرجنتين 1998 ...الخ[387].

يقصد بأزمة الأسواق المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، مما يؤدي إلى التدهور في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، الشيء الذي ينعكس سلبا على قطاع الإنتاج والعمالة، وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصفة مفاجئة نتيجة تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل وتوسع كبير في الإقراض دون التأكد من الملاءمة الائتمانية للمقترضين، وعندما تحدث انخفاض حاد في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفض، مؤديا بذلك إلى حدوث موجة التدفقات الرأسمالية للخارج.

شهدت أسواق المال العالمية في العشرية الأخيرة اضطرابات حادة، أهم ما تميزها انخفاض أسعار الأسهم بطريقة مفاجئة كما حدث في المكسيك سنة 1994، وبعدها الأزمة في الشيلي، ثم دول جنوب شرق أسيا في سنة 1997[388].

أدت الأزمة المالية لدولة جنوب أسيا إلى تدهور مؤشرات البورصات الأوروبية وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة أكبر الشركات متعددة الجنسيات، مما أدى إلى هبوط عام في الأسعار وإلى حدوث بطالة تجعل الدول تتخبط في مشاكل اجتماعية حادة، بالإضافة إلى أن انخفاض قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، نتج عنه تزايد في عرض المنتجات الأسيوية في الأسواق العالمية نظرا لانخفاض أثمانها، وإذا ما استمر هذا الوضع سيعود الانتعاش الاقتصادي ثانية لدول المنظمة على المدى الطويل[389].

ونظرا لخطورة الأزمة الأسيوية على حركة التجارة والمال الدولي، بادرات بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة، حيث قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية للدول المعنية بعد أن فرض مشروطية التي تضمنت جملة من التغيرات الهيكلية على الاستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها هذه الدول في السنوات الأخيرة.

---

386 ناجي التوني، «الأزمات المالية»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 29، ماي 2004، ص 3.
387 المرجع السابق لـ بن ثابث علال، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، ص ص 91-95.
388 المرجع السابق لـ زكريا طاحون، ص ص 334-335.
389 أيت بشير عمر، «الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي (مع دراسة الأزمتين المكسيكية والأسيوية)»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 156-157.

ب-3) الاتجاه المتكيف مع العولمة والقبول بالاستثمار الأجنبي:

يعمل أنصار اتجاه التكييف والتوافق مع العولمة على رصد ومراقبة ما يحدث من تغيرات ومستجدات على المستوى العالمي، ثم فهم واستيعاب ما يحدث وتحديد طبيعته للتواصل إلى التنبؤ بآثاره، وبالتالي إجراء التعديلات والتغييرات الضرورية على هياكل الإنتاج، التسويق، التمويل والإطارات البشرية بالشكل الذي يجعلها قادرة على التوافق والتكييف مع تيار العولمة، إذن هو موقف وسطي لا يعمل على تعميم العولمة ولا يرفضها، بل يعمل على التصدي لها إذا وقعت فقط[390].

ومهما يكن قبول الدول النامية أو رفضها للعولمة، وجب عليها للخروج من وضعية التخلف وبعث التنمية الاقتصادية، أن تلجأ إلى التمويل الخارجي عن طريق الاستثمارات الأجنبية بكل ما تحمله من مزايا وسلبيات. فليست العولمة الدواء السحري لكل العلل، فهي لن تحل مشاكل الدول الاقتصادية إلا بالتكامل مع الاقتصاد العالمي كشرط ضروري ولكنه غير كافي للنمو[391].

---

390 المرجع السابق لـ محسن أحمد الخضيري، ص 93.
391 المرجع السابق لـ س. إيبي أجايي S. Ibi AJAYI، التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 2001، ص ص 6-8

ملخص الفصل الثاني:

يعتبر الاستثمار من القضايا الجوهرية التي تسعى المؤسسات والحكومات إلى الاهتمام بها ودراستها كونه من أهم آليات التنمية والنمو الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي. ودوره لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، يعمل على عرض ترقية المجتمع (رفع مستوى دخل الأفراد، وتحسين المستوى الاجتماعي، الصحة، التعليم...) والمساهمة في التشغيل والقضاء على البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة.

الاستثمار هو استخدام الأموال الحاضرة المؤكدة على سبيل التضحية لضمان ثروة المستقبل غير مؤكدة قصد زيادة الطاقة الإنتاجية ومناصب شغل دائمة. ولا يتحقق الاستثمار إلا بوجود التمويل الذي يعتبر عنصر أساسي الاستثمار والتنمية الاقتصادية، فبزيادة الاستثمار تزداد أهمية التمويل سواء كان تمويل داخلي أو خارجي.

يعتبر الربح العامل الأساسي في اتخاذ القرار الاستثماري، ويتحقق إذا زادت الإيرادات عن التكاليف، وهذا شرط أن تكون التوقعات الاقتصادية المستقبلية موجبة، ومن محددات القرار الاستثماري أيضا نجد العائد على الاستثمار، تكلفة الاستثمار، وتوقعات الاستثمار.

يبدأ تطوير أي مشروع استثماري بوضع فكرة عليه وينتهي بتشغيله، ويتم ذلك من خلال عملية تكامل بين عدة مراحل متتالية تمثل سلسلة من الأنشطة المترابطة فيما بينها أين يتم تحويل فكرة المشروع إلى مشروع ناجح، ويطلق على هذه السلسلة المتتابعة المراحل اسم "دورة حياة المشروع". ويتم تسلسل هذه الدورة من مراحل أساسية هي مرحلة تحديد المشروع، مرحلة إعداد المشروع (دراسة الجدوى)، مرحلة تقويم المشروع، مرحلة تنفيذ المشروع، ومرحلة تشغيل المشروع. وتتعدد الدوافع وراء إقامة أي مشروع استثماري إلى معايير متعلقة بالبيئة المحيطة بالمشروع أو إلى معايير سياسية أو اقتصادية أو تنموية لاعتبارات بيئية، سياسية، اقتصادية، وتقنية تكنولوجية.

العولمة مصطلح للتدويل، آثار العديد من التساؤلات بسبب تعدد التعاريف ومفاهيم الباحثين وآرائهم رفضا أو قبولا، فأصبحت من أكثر العناوين والمصطلحات استخداما في عصرنا الحاضر على موائد البحث العلمي وحلقات النقاش، كون الظاهرة لم تكتمل بعد وهي عملية مستمرة تكشف لنا كل يوم على وجه جديد من وجوهها المتعددة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، القانونية.

وهكذا لا تزال العولمة مادة خام يتم تشكيلها لحد الآن بعدة مراحل، بدءا من صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة نشرها عالميا مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل للسلام والتوقيت العالمي الموحد (توقيت غرينتش). وقد لعبت الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها دورا رئيسيا في تأكيد أهمية العولمة.

نظريا، العولمة تتمثل في حرية حركة السلع والخدمات والأفكار بين كافة الأجناس البشرية باختلاف ثقافتهم وديانتهم في سوق عالمي واحد بدون حواجز أو قيود جمركية وإدارية بين الدول. وهي تتدعم بعدة عوامل يمكن حصرها في أربع عناصر أساسية هي شبكة الانترنيت والتجارة الإلكترونية والمنظمات الجماهيرية غير الحكومية وتطور شبكة الاتصالات. كما أن العولمة غيرت كل شيء، فبالرغم من ندرة الموارد الطبيعية لدولة مثل اليابان، كانت ثورة المعلومات أول مظاهر التغير على المستوى الصناعي من خلال الآلات الحاسبة وثورة الاتصالات.

والعولمة في مفهومها الإيجابي تعني التعاون المثمر بين الدول والشعوب وهذا من خلال تخفيف الحواجز التي تعيق الاتصال المباشر بين الهيئات والأفراد، وتبادل الخبرات في مختلف مجالات الحياة، كالتقدم التقني الهائل في وسائل الاتصال والإعلام ومختلف التكنولوجيات الحديثة، واستغلال خيرات العالم كقرية كونية يعمها الخير والسلام. غير أن العولمة ليست وردة دون أشواك، حيث أصبحت تهدف إلى تكريس مبدأ مركزية الحضارة الغربية المعاصرة.

وتعد العولمة الاقتصادية مرحلة ثانية للتدويل تؤدي إلى قيام نظام اقتصادي عالمي تختفي فيه الحدود بين اقتصاديات دول العالم، ينطلق من تكريس هيمنة الشركات متعددة الجنسيات من أجل اندماج كامل لأسواق العالم. وتقوم هذه العولمة على ثلاث مؤسسات (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وتستخدم أدوات ثلاث هي اتفاقيات التبادل الحر والمناطق الحرة وبرنامج إعادة الهيكلة لتحقيق أربع مقومات رئيسية هي حرية حركة رؤوس الأموال وحرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها وعالمية المعلومات وحرية المستهلك في انتقاء ما يريد.

ومهما يكن قبول الدول النامية أو رفضها للعولمة، وجب عليها للخروج من وضعية التخلف وبعث التنمية الاقتصادية، أن تلجأ إلى التمويل الخارجي عن طريق الاستثمارات الأجنبية بكل ما تحمله من مزايا وسلبيات.

وبتطرقنا للاستثمار والعولمة من أوجهها المختلفة، نخصص الفصل اللاحق لتشخيص فكرة الاستثمار الأجنبي المباشر من أوجه مختلفة.

الفصل الثالث
عرض الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثالث
عرض الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد الفصل الثالث:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الطرق والأساليب المتبعة لضمان تنمية دول العالم، خاصة النامي منها، أين لوحظ تراجع معدلات النمو الاقتصادي في العقود القليلة الماضية. فيعتبر الاستثمار الأجنبي أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية والسياسة الدولية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم.

تعمل عدد من دول العالم على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع اقتصادها إلى الأمام بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة. فأهم ما تواجهه حكومات دول العالم هو كيفية تدبير الأموال اللازمة لمواصلة عملية التنمية الاقتصادية، فهي تتطلب أموال كبيرة تعجز الحكومات بمفردها عن تدبيرها خاصة مع الشروط التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية لمنح القروض. كل هذا يجعل الاستثمار الأجنبي أحد مقومات النهوض ومواصلة التنمية الاقتصادية.

في هذا الفصل، سنتطرق للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مبحثين:

- في المبحث الأول، نقدم ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر بتعاريفه وتطوره التاريخي والمبادئ التي يقوم عليها ومختلف تصنيفاته،
- وفي المبحث الثاني، نصل لدراسة جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر (أثاره على التشغيل، التقدم التكنولوجي، التنظيم الإداري، النقد الأجنبي، وميزان المدفوعات) وعرض مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونوضح مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بتقديم مناخه والدوافع الاستراتيجية للمستثمر الأجنبي وإجراءات جلبه، والضمانات المقدمة له (القانونية والقضائية والدولية)، وأخيرا نقدم محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر (الاقتصادية، المالية، المصرفية، القانونية، الضريبية، السياسية، الأمنية، الإدارية، والاجتماعية).

3 . 1 ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية بدأت تظهر ملامحها بشدة مع مطلع القرن العشرين، لتتجلى بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية بسبب الخراب والحاجة للتنمية الاقتصادية السريعة. وهو اليوم المحرك والدافع الأساسي لعملية عولمة الاقتصاد التي تجتاح الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر[72]، ليكون من أهم المقومات الأساسية التي تدفع عجلة النمو إلى الأمام لتحقيق تنمية شاملة، وله دور هام في عملية التصنيع شرط التوجيه الصحيح[73]، وهو أيضا أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية والسياسة الدولية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم.

عند الحديث عن الاستثمار، يجب أن لا نغفل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل استخدام المدخرات الوطنية في تكوين رأس مال حقيقي جديد خارج الدولة في دولة أجنبية[74] كاستخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان.

3 . 1 . 1 تقديم الاستثمار الأجنبي المباشر:

قصد تحقيق تنمية اقتصادية، نجد أن قيام استثمارات في بلدان خير من تلقي هذه الأخيرة مساعدات أجنبية التي أصبح تاريخها مشؤوما إلى حد ما[75]، ومن بين الاستثمارات الممكن قيامها نجد الاستثمارات الأجنبية التي تعتبر أحد الحلول لدفع حركة التنمية، ربما أحسن من طلب الاستدانة الخارجية التي ثبت فشلها أيضا. وهذا لمساندة من القطاع الخاص الذي يعتبر القاطرة الرئيسية للنمو في سياق العولمة، كونه يحتاج إلى موارد بشرية وقدرات إدارية عالية النوعية[76].

---

[72] شريط عابد، «دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية: حالة دول المغرب العربي»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 10.

[73] محمد محروس إسماعيل، «اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع الاهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية»، ط. مؤسسة شباب الجامعة (الطبعة الثانية)، الإسكندرية، 1997، ص 14.

[74] فريد النجار، «الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي»، ط. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

[75] تعبير الأستاذ فيرنون ل. سميث VERNON L. Smith، اقتصادي إمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 2002، عن التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 2003، ص 08.

[76] سيني ندياي Seyni N'DIAYE، «إفريقيا والعولمة: دور الإصلاحات المؤسسية»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد ديسمبر 2001، ص ص 18-21.

أ) ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

من الصعب تحديد بدقة ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه نحاول تحديد المحاور الأساسية المحددة له بتوضيح ذلك من خلال عرض تعاريفه وخصائصه المتعددة وأهميته وأسبابه ومعاييره ومخاطره.

أ- 1) تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي بمثابة حافز للنمو الاقتصادي، لهذا وجب تسليط الضوء على أهم الأسباب التي تدعو الأعوان الاقتصاديين للاستثمار، وكذا تحديد أهميته في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد المضيف.

- تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمصطلحات القريبة منه[77] واختلفت بين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية، والتي قد تشترك في بعض الجوانب وتختلف في جوانب أخرى وذلك مرتبط بالخصائص والمميزات التي اكتسبتها الأنواع المختلفة للاستثمارات الأجنبية خاصة منها غير المباشرة[78].

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه الطريقة العملية لتحقيق سياسة استراتيجية للمؤسسات الكبرى المكرسة لضمان التكامل العمودي وتوسيع نطاق الاستغلال على مستوى الاقتصاد العالمي بهدف رفع درجة الاحتكار حفاظا على معدل الربح وزيادة كميته.

---

[77] نلاحظ وجود إشكال على مستوى المصطلح حيث نجد استخدام مصطلح «مباشر»، ترافقه كلمة «دولي» أو «في الخارج».

[78] تعرف الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (كل استثمار في الأصول والأوراق المالية وأسواق المال الدولية) أين المستثمر الأجنبي في ظل الأشكال المختلطة للاستثمار غير المباشر لا يكون مالكا لجزء أو لكل مشروع الاستثمار كما أنه لا يتحكم في إدارة أو تنظيم. إن هذه الأشكال توفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدول المضيفة كما أن هذه الأشكال تستلزم منح تصريحا للشركات المستثمرة للدخول إلى سوق البلد المضيف وذلك في إطار سياسة الخاصة بفتح أبواب للاستثمارات الأجنبية. ويتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين مقيمين في دولة أجنبية بشراء أسهم لشركات في الدول النامية، ولا يحق للمستثمر المطالبة بالحق الإدارة أو الإشراف بل يكتفي بالحصول على العوائد المالية.

- تعاريف المنظمات الدولية والإقليمية:

قدمت المنظمات الدولية والإقليمية تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر وفق صيغ مختلفة، نلخص أهمها:

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة (O. M. C.):

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها[79].

- تعريف صندوق النقد الدولي (F. M. I.):

الاستثمار الأجنبي المباشر هدفه حيازة مصالح دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج بلد المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة[80].

- وتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E.[81]:

المستثمر الأجنبي المباشر هو كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة أو كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينهم أو كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، ويعتبر مستثمر أجنبي مباشر إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي، وهو إطار لتحرير حركة رؤوس الأموال والعمليات المترتبة عليها قائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسات أخرى في بلد آخر[82].

---

[79] عبد الرحمان تومي، «آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 41.

[80] AKACEM Khédidja, «Evolution de l'approche théorique et pratique de l'investissement étranger en Algerie: 1962-1999», Mémoire en vue de l'obtention du Magister es-sciences économiques, Option: Planification, Faculté des Sciences Economiques et de Sciences de gestion, Université d'Alger, 2002, p. 28.

[81] O.C.D.E. (Organisation de Coopération et de Développement Economique) تم توقيع اتفاقية المنظمة في 1960/12/14 في باريس بفرنسا ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من 1961/09/30. والأعضاء المؤسسين هم ألمانيا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اليونان، إيرلندا، إيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا، وتركيا. ثم انضمت دول أخرى تباعا: اليابان (1964)، فيلندا (1969)، أستراليا (1971)، زيلندا الجديدة (1973)، المكسيك (1994).

[82] O. C. D. E., «Définition de Références: Détail des Investissements Internationaux», ed. O. C. D. E., Paris, 1993, p. 14.

- تعاريف بعض الاقتصاديين:

عرف العديد من الاقتصاديين الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات مختلفة ومتعددة، ونذكر بعضها فيما يلي:

- هو مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع لها بالخارج، أو برفع رأس مالها.
- هو انتقال رأس مال يرافقه إشراف مستثمر أجنبي لاتخاذ قرارات بقدر حصته في المؤسسة عن طريق شراكة[83].
- هو استثمار يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها[84].
- هو عبارة عن تملك جزئي للطرف الأجنبي لمشروع استثماري سواء كان مشروعا إنتاجيا أو خدماتيا.
- "هو مجموعة من الموارد النقدية والعينية التي تمتلكها المؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي يشارك مباشرة في نشاط المؤسسة، ويهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة"[85].
- يعني إنشاء فرع في الخارج أو زيادة رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع وشراء مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية مع شركاء أجانب.
- هو مساهمة رأس مال المؤسسة في مؤسسة أخرى في الخارج وأداة لانتقال وتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، وخاصة في الحالات الابتدائية عند إنشاء المؤسسة[86].
- هو قيام مشروع أجنبي غالبا ما يكون شركة من الشركات متعددة الجنسيات بممارسة نشاط اقتصادي له طابع الدوام والاستقرار في دولة معينة ويتم غالبا ممارسة هذا النشاط في شكل شركة فرعية مملوكة بالكامل للشركة الأم متعددة الجنسيات، أوفي شكل مشروع مشترك (شركة فرعية مشتركة) بالاشتراك مع رأس المال المحلي العام أو الخاص في الدولة المضيفة.

---

[83] سينوف أ. أ. س، «الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 93.

[84] سالم أحمد عبد الله الفرجاني، «سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا»، المركز العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس، مجلة دراسات، العدد العاشر (الخريف)، 2002.

[85] عليوش قربوع كمال، «قانون الاستثمارات في الجزائر»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 2.

[86] BERTRAND Raymond, «Economie financière internationale», ed. P.U.F., Paris, 1979, p. 49.

- هو حركة رؤوس الأموال الدولية –عن طريق الشركات متعددة الجنسيات- التي تنتقل بين الدول بعضها مع البعض[87]، وعندما تقوم بالاستثمار في الدول النامية غالبا ما يكون دون مشاركة من أي طرف محلي أو بمشاركته، وقد يقدم الطرف المحلي تسهيلات أساسية يتطلبها المشروع الأجنبي (الماء، الهاتف، الكهرباء ...) بأسعار رمزية أو مدعمة[88]،
- لا يتم إلا إذا ما ترتب على العملية المالية أرباح للمستثمر أو أن الاستثمار يأخذ شكل مشاركة المستثمر في إنشاء مؤسسة، وعليه بفضل الاستثمار تجتمع مفهوم ملكية النظام القانوني للاستثمار في الخارج والقائم على احترام الملكية الخاصة الأجنبية[89]،
- يتمثل في قيام مشروعات يملكها ويديرها هذا المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع وإما بسبب اشتراكه في رأس مال بنصيب يتيح له حق الإدارة، وهو بطبيعته استثمار منتج كونه يشغل بالضرورة استغلال أمثل كل ما يستخدم من موارد لأن المستثمر الأجنبي لا يقدم على استثمار أمواله وخبراته في الدول المستقبلة إلا بناء على دراسات عملية متعمقة في الجدوى الاقتصادية للمشروع[90]،
- هو مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب... ويعد الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، وخاصة في الحالات الابتدائية عند إنشاء المؤسسة،
- هو استخدام المدخرات الوطنية في تكوين رأس مال حقيقي جديد خارج الدولة أي في دولة أجنبية[91]،
- هو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان[92]،
- وهو استثمار بهدف حيازة فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في الميدان الاقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له إرادة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة.

---

87 عبد المطلب عبد العظيم، «البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 335-336.

88 نعيم الظاهر، «دراسات في الواقع العربي: التنموي-الاقتصادية-الاجتماعي»، ط. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص ص 53-54.

89 بوجين يوليو، «النظرية الاقتصادية الكلية»، سلسلة ملخصات شوم، ط. دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة، 1980، ص 15.

90 حامد عبد المجيد دراز، «السياسات المالية»، ط. الدار الجامعية (الطبعة الثالثة)، الإسكندرية، 1999، ص 205، ص 206 & ص 210.

91 المرجع السابق لـ فريد النجار، ص 23.

92 جيل بيرتان، «الاستثمار الدولي»، ترجمة على مقلد، ط. مكتبة الفكر الجامعي & منشورات عويدات، بيروت، 1970، ص 1.

ـ تعريف التشريع الجزائري:

عرف المشرع الجزائري الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة تشريعات قانونية، فنجد الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422هـ الموافق لـ 20 أوت 2001م المتعلق بتطوير الاستثمار (الموافق عليه بالقانون رقم 01-16 المؤرخ في 04 شعبان 1422هـ الموافق لـ 21 أكتوبر 2001م): هو الاستثمار الذي يعمل على توسيع قدرات الإنتاج بالرفع من الإنتاجية وزيادة رقم الأعمال، فهو كل نشاط مرتبط بتوسع المؤسسة بمختلف الطرق من خلال طاقات إنتاجية منشئة للسلع والخدمات خاصة بمنح الحوافز التشجيعية.

ـ خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص لا يشاركه فيها أي من وسائل التمويل الأجنبية الأخرى. ولاشك أن هذه هي الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى اليوم إلى اجتذابها كافة الدول النامية، فهو يتميز بجملة من الخصائص:

- هو بمثابة رأس مال المستثمر يشارك في تكوين رأس المال الثابت للمؤسسة، ويحقق لها روابط دائمة مع المؤسسة في الخارج،
- يتخذ نشاطه شكل شركة فرعية أو تتكون من خلاله مؤسسة جديدة، بالإضافة لملكية المشروع الاستثماري سواء الامتلاك الكلي أو المشترك، وأن أطراف العلاقة تكون إما أشخاص طبيعية أو معنوية أحدها على الأقل أجنبي،
- يتجه المستثمر الأجنبي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار بعد خصم معدل المخاطر أكبر منه في الداخل أي بلد المستثمر، ويكون القرار في حالة تساوي المعدلين على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح، كما يتجه لصناعات التصدير في حالة تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة، وهذا يتحرك وفق اعتبارات الآمان من دولة لأخرى لتتصف تدفقاته بالسرية الانتقال تبعا لحرية التأمين ضد المخاطر بمجرد حدوث مشاكل يرى أنها ستكون له عائقا لاحقا[93]،
- له إمكانية ضمان حق الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وذلك بالنسب محددات عتبة الرقابة عند مختلف الدول،

[93] المرجع السابق لـ فريد النجار، ص 21.

- أن القائم عليه مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر، فهو إذن يتحملها طبقا للصلاحيات المخولة له والمتمثلة في حقوق الرقابة والسلطة والإشراف.
- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير الاقتصاد العالمي بقدر أكبر وتمكن من زيادة ارتباط الاقتصاديات، إذ يعد الاتجاه الأساسي للعولمة[94].
- ومنافسة الدول المتقدمة للدول النامية، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد للاستثمارات الدولية، وتعتبر اليابان أكبر مصدر للاستثمارات الدولية في كل من أمريكا وأوروبا ودول جنوب شرق آسيا.

- تكملة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار الأجنبي غير المباشر:

تتميز الاستثمارات الأجنبية بالتعدد والتباين من حيث الأهمية والخصائص المميزة لكل شكل ويمكن تقسيمها إلى شكلين رئيسيين هما الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

يمكن تعريف الاستثمار المحفظي بأنه امتلاك المستثمر لأوراق مالية تكون في شكل أسهم أو سندات سواء كانت خاصة أو عمومية، لكن دون أن يمكنه ذلك من رقابة المشروع المعني بالاستثمار أو الإشراف عليه، أي لا يتضمن الملكية والإدارة وإنما هو نوع من التدفق. فالاستثمار الأجنبي غير المباشر هو قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في دولة أجنبية في شراء أسهم لشركات القائمة في الدول المستقبلة.

وللتفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحفظي لابد من الاعتماد على معيار المراقبة والسيطرة والهدف من هذا السيطرة والإشراف في اتخاذ القرارات الفعلية، وكذلك الرقابة الحقيقية من قبل المستثمرين الأجانب على المؤسسة، أو المشروع الذين يساهمون في تمويله، ويكون لهذا المعيار شكلان كيفي وكمي:

- الشكل الكيفي، في حالة وجود السيطرة والرقابة على المشروع الاستثماري بعد تمويله يكون الاستثمار مباشرا والعكس صحيح، أي بعدم وجودهما يكون الاستثمار غير مباشرة[95].

---

[94] SEPOT Jean-Yves, «L'économie du monde», ed. Nathan (2°ed.), Paris, 2000, p. 74.

[95] زيباوي بشير، «العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 58.

- وأما الشكل الكمي، ونقصد به نسبة رأس المال التي يملكها المستثمر في مشروع معين خارج بلده الأصلي، حتى يسمح له بأن يكون استثماره مباشرا أجنبيا أو حتى يحق له الإشراف عليه، فيرى البعض أن الاستثمار الأجنبي يكون مباشرا إذا تملك المستثمر في المشروع 25% على الأقل من رأس المال الذي يعطي له حق التصويت، ويرى البعض الآخر أن الاستثمار الأجنبي يكون استثمار مباشر إذا كان للمستثمر الأجنبي 10% فأكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة[96]. يرى الكثير أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يقدم أية منافع للبلدان النامية ويضر لكون المستثمر الأجنبي هو مضارب وأوضاع البلدان النامية لا تسمح بذلك[97].

في واقع الأمر فإن معيار السلطة والرقابة يختلف من دولة إلى أخرى، كما تختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي من دولة إلى أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن ضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فهناك 17 دولة من بين 24 التي تكون هذه الهيئة نشرت إحصائيات مفصلة ترمي إلى التمييز بين المؤسسات التي تنمو تحت الرقابة الأجنبية والمؤسسات المحلية، حيث أن هذه الدول تستخدم التعريف الخاص بصندوق النقد الدولي وهذا الأخير يعتمد على قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية للتمييز بين الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة.

إن "المستثمر الأجنبي في ظل الأشكال المختلفة للاستثمارات غير المباشرة لا يكون مالكا لجزء أو لكل مشروع الاستثمار، ولا يتحكم في إدارته أو تنظيمه كما أن إشكال هذا النوع من الاستثمار يستلزم تصريحا بمنح الشركات المستثمرة في الدخول إلى السوق المضيف وذلك في إطار سياسة الدول الخاصة بفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية.

تعود أسباب تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحفظي إلى أن مردودية رأس المال بالنسبة للاستثمار المباشر هي أكثر بالنسبة للاستثمار المحفظي. وكون الاستثمارات المباشرة وسيلة هامة لاقتحام الأسواق العالمية التي أصبحت صعبة بسبب التعريفات الجمركية وأنها تسمح بتطبيق رقابة فعلية في تسيير المؤسسات. وهكذا تبقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر شيوعا في الوقت الحالي من الاستثمارات المحفظية[98].

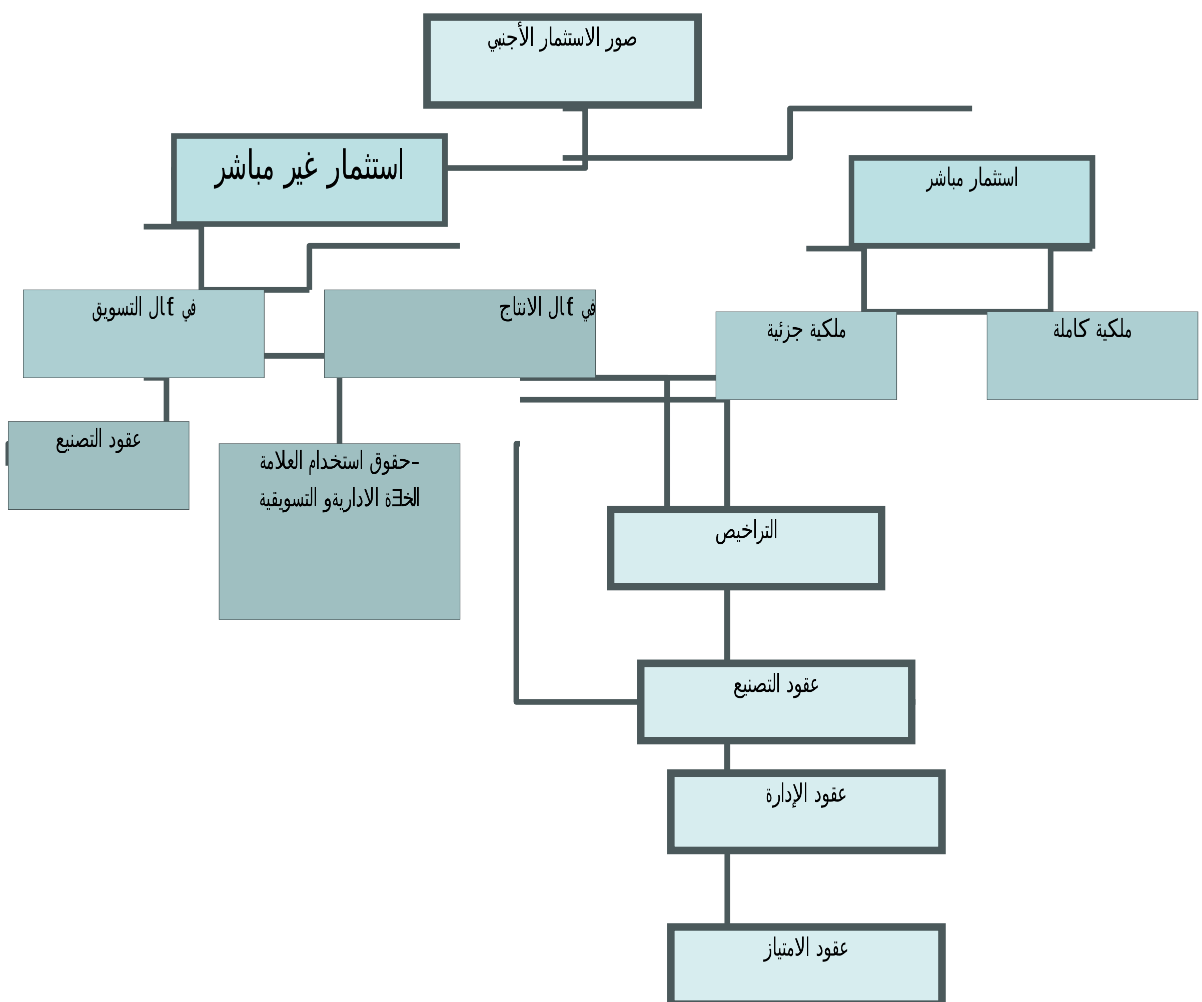
---

[96] CHESNAIS Francois, «la mondialisation du capital», ed. Syross, Paris, 1994, p. 40.

[97] سمير سعيفان، «الاستثمار الأجنبي ما له وما عليه!! نقص في الدراسات حول الاستثمارات الأجنبية»، www.teshreen.com/daily/2002/apr/tu09/ec002.htm/، مؤسسة تشرين للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، 2002/04/09.

[98] فرحي كريمة، «أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 8-9.

كما سبق ذكره، يتخذ الاستثمار الأجنبي صورتين أساسيين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، وذلك بصيغ وتحاليل أخرى مختلفة مثل ما يبنه الشكل:



المصدر: طاهر مرسي عطية، «أساسيات إدارة الأعمال الدولية»، ط. دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص169.

الشكل رقم 05: صور الاستثمار الأجنبي

من هنا تتضح صعوبة التمييز بين الاستثمار المحفظي في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، فالاستثمار المحفظي موافق لحيازة سندات خاصة أو سندات دولة بهدف جلب فوائد من التوظيف دون أي مراقبة دائمة ومقصودة، والاستثمار الأجنبي المباشر يعمل أيضا لتحقيق الأرباح خارج البلد الأصلي. أمـا اختلافهما، فالاستثمار الأجنبي المباشر يوجه إلى القطاعات الاقتصادية، في حين الاستثمار الأجـنبي المحفظي ينحصر في المجال المالي[99].

أ- 2) أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر أساسـا في كونـه قنـاة لتطـوير ونقـل التكنولوجيا، ووسيلة لدعم الادخار المحلي من خلال اسـتقطاب رؤوس الأمـوال واسـتثمارها في مشاريع إنتاجية بالإضافة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية وتحفيز النشاط التصديري إلى الأسواق الخارجية. ونظرا للإدراك المتزايد لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشـر، تحولـت مواقـف واتجاهات الدول من سياسة المنع والتقييد إلى سياسة الترحيب، بل أكثر من ذلك فساد اتجاه تنافسي متصاعد بين دول العالم بغرض جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تحسين وتطـوير مناخها الاستثماري.

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

- للمستثمر الأجنبي خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية، مما يـؤدي لتوسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية،
- ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين، حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتـاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية،
- يساهم في زيادة الإنتاجية ويساعد على إنشاء صناعات جديدة وتحـسين القـدرات التنافـسية للصناعات القائمة،
- يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المـشروع الأجـنبي باحتياجاته أو الصيانة والإصلاح التي تحتاجها المشروع الأجنبي[100]،

---

[99] المرجع السابق لـ SEPOT Jean-Yves، ص 74.
[100] مدحت كاظم القريشي، «الاقتصاد الصناعي»، ط. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001، ص ص 24-26.

- تؤدي الاستثمارات إلى تحقيق وفورات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وهذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية،
- استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر غير الصحية (هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال) وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج،
- وتحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توفر العديد من السلع الاستهلاكية الجديدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا، وهذا ما يزيد من رفاهيته الاقتصادية وارتقاء أذواق المستهلكين وتطوير الأنماط الاستهلاكية.

أ-3) أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أسباب لقيامه سواء بالنسبة للبلد المستقبل أو للمستثمرين الأجانب، يمكن ذكر أهمها فيما يلي[101]:

- امتلاك المستثمرين الأجانب لمصادر دخل جديدة تحقق بالنسبة للاقتصاد الوطني درجة من التنويع، تشتد الحاجة إليها كلما كان ذلك الاقتصاد أكثر اعتمادا على عدد قليل من السلع التصديرية أو على سلعة واحدة كالبترول، وهذا شأن العديد من الدول النامية والعربية،
- تأمين مصادر سلعية دائمة يحتاجها الاقتصاد الوطني، ولا ينتجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية أو يخشى ارتفاع أسعارها كثيرا في المستقبل، أو يتوقع تعرض عمليات التوريد لعراقيل خارجية، أو تكون سلع استراتيجية، وكما قد تكون هذه السلع مواد خام أو نصف مصنعة، سواء سلع جاهزة أم سلع زراعية أو صناعية،
- الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار كأسعار الأراضي، أجور العمال، مقارنة بالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية،
- الاستفادة من التسهيلات أو المزايا أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول، والتي قد لا تتوفر بنفس الدرجة لدى الدول الصناعية الغنية،

---

[101] عبد المجيد أونيس، «مناخ الاستثمار»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل 2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في البلد المضيف تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف،
- وتحقيق العولمة وكونية النشاط المزاول وكذا الإسهام في تدويل المنتجات وخلق المنتجات ذات شهرة وجودة عالمية.

أ- 4) تقبل الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعد التجارب العديدة التي خاضتها الكثير من الدول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف، وبالرغم من تعدد المحاولات المتكررة لإعادة التوازن لاقتصادياتها، إلا أن ذلك لم يحقق الشيء الكبير لبلوغ الأهداف المنتظرة خاصة مع فشل نظم الاقتصاديات المخططة، مما اضطرت غالبية الدول (الدول النامية ودول الكتلة الاشتراكية سابقا) للانتقال إلى اقتصاد مبني على أسس السوق وخوصصة المؤسسات العمومية وتحرير التجارة الخارجية، وبالتالي تقبل فكرة الاستثمار الأجنبي المباشر والترحيب به من خلال استقطاب مؤسسات استثمارية أجنبية بشراء حصص القطاع العمومي[102].

ـ التنافس على الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك تنافس بين الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بوضعه حزمة متكاملة من الأصول القابلة للدوران لأغراض النمو والتنمية الاقتصادية، فالأمم تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه المؤسسات الاقتصادية وأن هناك دوما احتمال لوجود خاسرين ورابحين[103]. وعليه هناك عاملان أساسيان يحكمان اتخاذ قرار الاستثمار[104]:

- مدى توفر فرص جيدة للاستثمار، حيث يتوقع المستثمر من مثل هذه الفرص أن تحقق عائدا مجزيا يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع من كل جوانبه الفنية، المالية، الإدارية، التسويقية،

---

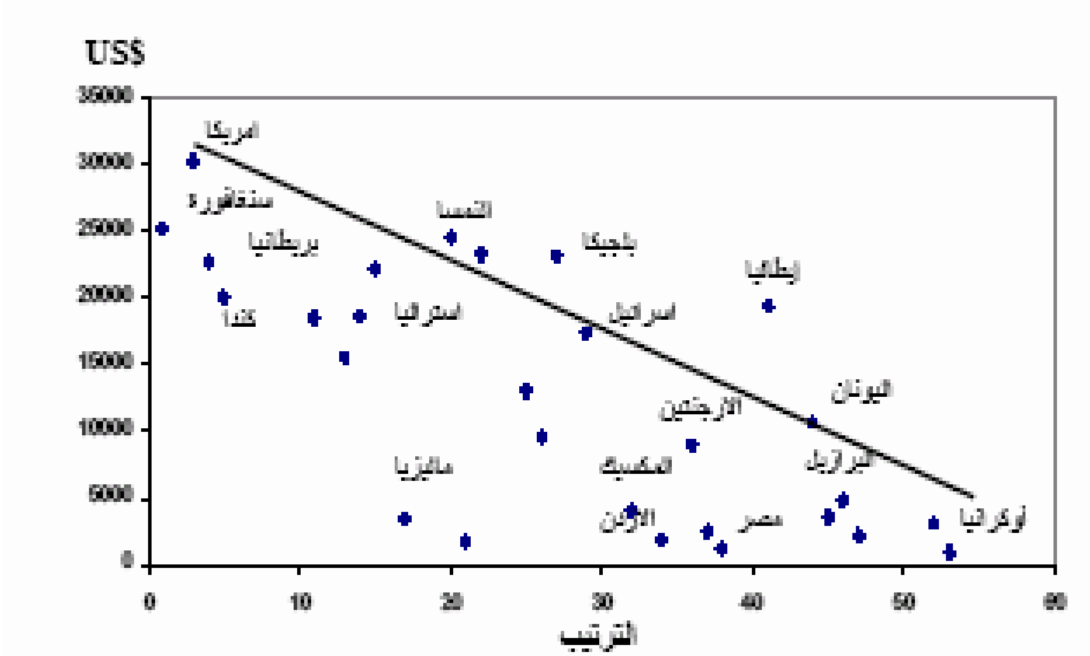
[102] رفعت عبد الحليم الفاعوري، «تجارب عربية في الخصخصة»، ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 10.

[103] محمد عدنان وديع، «القدرة التنافسية وقياسها»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 24، ديسمبر 2003، ص 19.

[104] المرجع السابق لـ سالم أحمد عبد الله الفرجاني، مجلة دراسات، طرابلس- العدد العاشر (الخريف)، 2002.

- ومدى توفر المناخ الاستثمار الملائم من ظروف وأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسساتية وقانونية وإجرائية يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة أو منطقة ما.

تختلف الدول في جذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة العلاقة ما بين تصنيف الدول من حيث قدرتها التنافسية من جهة ومستوى الدخل وقدرة الدولة على جذب الاستثمارات من جهة أخرى. فتكون هذه التنافسية مبنية على ثلاثة أصعدة في علاقة تكاملية تتمثل في المؤسسات العاملة وقطاع النشاط ودور الدولة. وعلى أساسه يقاس تنافسية الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة زمنية معينة مثل ما يوضحه الشكل البياني التالي عن تجربة بعض البلدان:



المصدر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، «التنافسية وتجربة الأردن»، سلسلة أوراق تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ص 4.

الشكل رقم 06: تنافسية الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- معايير الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتحقق الاستثمار الأجنبي المباشر وفق عدد من المعايير مع بعضها مجتمعة، نذكر منها المعيار الكمي، معيار التوزيع الجغرافي، معيار التنوع في الأنشطة، ومعيار التوسع في النشاط.

ـ المعيار الكمي:

إذ يتعلق الأمر بحجم المؤسسة وحجم الإنتاج في نفس الوقت، بالإضافة إلى حجم رقم الأعمال وعـدد العاملين وعدد الوحدات.

ـ معيار التوزيع الجغرافي:

إذ تتوزع رؤوس أموال المؤسسات الأجنبية المستثمرة على كل مناطق العـالم، وإن كانـت الـدول الصناعية تعد الدول الأصلية لهذا الاستثمار الأجنبي وأهم الدول المضيفة له[105].

ـ معيار التنوع في الأنشطة تبعا للربحية المتوقعة:

وإن كان يطغى على الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعات التحويليـة الاسـتراتيجية والـصناعات الإلكترونية والألبسة والألعاب نظرًا لمردودها وربحها في دول العالم المختلفة[106].

ـ ومعيار التوسع في النشاط:

يتضمن إستراتيجية التوسع الأفقي على بسط المؤسسات متعددة الجنسيات لوحداتها في الخارج لإنتاج نفس المنتوج واستراتيجية التوسع العمودي، وهو التوسع باختلاف الأنشطة، وهـذا بالإضـافة إلى استراتيجية التوسع على التكتل كحالة (خاصة من التوسع العمودي) قائم على إنتاج منتجات تامـة متنوعة تدخل في سلسلة إنتاجية متكاملة. وهذا ما يؤدي إلى بالشركات متعددة الجنسيات أن تلعب دورا بالغ الأهمية في تطور صادرات البلدان النامية حيث بلغ مساهمة هذه الشركات في الـصادرات على سبيل المثال في كوستاريكا والبيرو والمكسيك نسبة 29 و26 و13% على التوالي من مجمـوع الصادرات[107].

أ-5) مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر:

تقوم الدولة بنقل عبء المخاطرة المترتبة على الاستثمار من المـستثمر المحلـي إلى المـستثمر الأجنبي[108]. فالمخاطرة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بـل قـد تمتـد

---

[105] لخميسي خليفة، «الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة المحروقات في الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 11-9.

[106] عرفان تقي الحسيني، «التمويل الدولي»، ط. دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 269.

[107] مقال: «دور الشركات على الوطنية في نمو صـادرات الـدول الناميـة»، www.albayan.co.ae/albayan، دبـي، مقال مطور جزئيا 2003/02/16.

[108] غازي عبد الرزاق النقاش، «التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية»، ط. دار وائل للطباعـة النـشر، عمـان، 1996، ص ص 183.

المخاطرة لتشمل المال المستثمر بالإضافة إلى العائد المتوقع. وتنقسم المخاطر إلى مجموعتين كبيرتين: أولها مخاطر اقتصادية واجتماعية وثانيها مخاطر بيئية.

- المخاطر الاقتصادية والاجتماعية:

هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وعوامل سياسية وهي المخاطرة التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين. ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما عندما تقع فهي تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.

- مخاطر السوق:

هي المخاطر التي تنتج عن الاستثمار في أدوات رائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار، ومن هنا يعد التخوف من نجاعة الاستثمار عامل يكون مصدر مخاطر. فالمخاطرة قد تنتج عن التغيير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها (أي عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الاستثمارية) أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق. أضف لذلك مخطر عدم وجود أسواق لتصريف منتجات الاستثمار.

- مخاطرة السعر والقوة الشرائية للنقود:

هي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار بمعدلات فوائد منخفضة، فإذا ما ارتفعت معدل الفائدة بعد ذلك يتغير سلبا على الاستثمار، أو تلك الناتجة عن التقلبات النسبية في أسعار الصرف للعملات الأجنبية المتعامل بها[109]. إضافة للمخاطرة التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية.

- مخاطرة عدم تنفيذ الاستثمار:

هي المخاطرة الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة، وهذا لتزايد أنشطة غسيل الأموال من خلال المصارف، فبواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن ترويج عمليات تبييض الأموال،

109 المرجع السابق لـ عرفان تقي الحسيني، ص 19.

وهو ما يتطلب مواجهة عالمية للظاهرة محليا ودوليا، وهذا إضافة لعمليات المضاربة غير الجادة وغيرها.

- والمخاطرة الاجتماعية التنظيمية:

هي المخاطرة التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية القائمة والتعليمات والقوانين والتشريعات المنظمة التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار (تنجم عن سن التشريعات المتعلقة في التأميم والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج... الخ)[110].

- المخاطر البيئية:

نسمع ونشهد يوميا تخريب مستمر للبيئة، مما يكلف مبالغ ضخمة للإنسانية لا تقدر بثمن. وهذا يجعل ويتطلب الاهتمام بالبيئة ودراستها علميا، خاصة أن القرن الواحد والعشرين هو عصر العولمة والمعلوماتية وفيه تفاقمت بشكل متزايد المخاطر البيئية، ونشهد اليوم، بفعل تحرير الأسواق والمزاد العلني بين الحكومات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصيغها المختلفة بأي ثمن إفراطا في استغلال الثروات الطبيعية غير القابلة للتجديد.

هناك ارتباط بين النشاط الاقتصادي للاستمارات الأجنبية المباشرة ومشكلات التلوث المسببة لاختلالات على توازن البلد المستقبل اقتصاديًا ماليًا وبيئيًا. فتقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصناعية بإلقاء المخلفات في الأنهار القريبة من المصانع مما يؤدي إلى تلويث المياه الصالحة للشرب وتلويث التربة الزراعية، وبالتالي زيادة حرارة الأرض خلال الـ 20 سنة الأخيرة (مما أدى لتراجع جبال الجليد ونقص كثافة الثلوج القطبية، فتحدث زيادة في الفيضانات والأعاصير). فعلى الحكومات، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أن تبحث عن حلول بالأخذ بتغيرات الطقس والمناخ في البرامج والاستثمار في البنية الأساسية الوقائية لحماية المجاري المائية والجزر الصغيرة، وحتى فرض ضرائب[111].

---

[110] طاهر حردان، «مبادئ الاستثمار»، ط. دار المستثمر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص17
[111] بيتر س. هيلر HELLER Peter S، & موثوكوماني MANI Muthu Kumara، «التكيف مع تغير المناخ»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 2002، ص 29-31.

أن لعولمة الأسواق انعكاسات هامة على البيئة ذلك لأن التجارة العالمية تؤدي إلى الإفراط في استغلال الطبيعة وإلى إنتاج جيل جديد من النفايات من شتى الأصناف. وأن الإطار الراهن للتجارة والاستثمار العالميين لا يقدر تكلفة البيئة في المبادلات العالمية وتبقي هذه التكلفة خارج حساب تكلفة الإنتاج وعليه تؤدي النتائج السلبية على البيئة بالضرورة إلى تخريب كبير كثروة طبيعية بسبب الإفراط في استغلالها وإلى تزايد التلوث (بأنواعه المختلفة الظاهرة وغير الظاهرة) وهذا ما يعني في النهاية خسارة مجالات الطبيعة وتهديداً مباشراً للصحة وبهذا نرهن على بقاء أجيال البشرية الراهنة والمستقبلية، وبشكل جعل التكلفة البيئية خارج تكلفة الإنتاج، مساعدة أو دعم مقنع للإنتاج وهو بالتالي فشل حتى من وجهة التبادل الحر، كما من وجهة نظر التنمية المستدامة.

لقد اقتصرت المفاوضات بين القواعد الحالية للمنظمة الحالية للتجارة والالتزامات التجارية المحددة في الاتفاقية البيئية متعددة الأطراف، على تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية والحوافز غير الجمركية في وجه السلع والخدمات البيئية[112].

بالرغم من أن البيئة تسير وفق قوانين ثابتة من صنع الخالق عز وجل، إلا أنه في كثير من الحالات يتدخل الإنسان (بإرادته أو دون وعي) ليزيد من التلوث ليلوث الهواء بالأتربة العالقة والجزيئات الصلبة، وخاصة أن معظم البلدان تفتقر إلى الوسائل لتقليل انبعاث ملوثات الهواء من المراكز الصناعية وقطاع المواصلات[113]. وبهذا يؤثر التلوث في اختلال التوازن البيئي بشكل كمي ونوعي من خلال حركة التصنيع للاستثمارات الوطنية والأجنبية على السواء[114].

تصنف الملوثات تبعاً لنشأتها، فتنقسم إلى طبيعية ومستخدمة:

- الملوثات الطبيعية: هي الملوثات الناتجة من مكونات البيئة ذاتها دون تدخل الإنسان كالغازات والأتربة التي تقذفها البراكين وأكسيد النتروجين المتكونة في الهواء نتيجة التفاعل الكهربائي

---

[112] آن ماكيرد Mc GUIRK Anne، «جدول أعمال الدوحة للتنمية»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2002، ص ص 7-4.

[113] مصطفة بابكر، «السياسات البيئية»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 25، جانفي 2004، ص 16.

[114] المرجع السابق لـ هدا قاسم، ص ص 52-49.

وحبوب لقاح بعض النباتات الزهرية،

- والملوثات المستخدمة: هي الملوثات الناتجة عن استخدم الإنسان تقنيات في البيئة وما ابتكره من اكتشافات مثل التفجيرات النووية ووسائل النقل والنفايات الصناعية، وكلما تطورت الصناعات زادت معدلات التلوث في الهواء[115] والماء والنفايات الصلبة والسائلة،

تصنف الملوثات تبعًا لطبيعة تأثيرها، فتنقسم إلى بيولوجية، كيميائية وفيزيائية:

- الملوثات البيولوجية: هي الملوثات الناتجة عن الأحياء التي وجدت في مكان أو زمان بكم غير مناسب تسبب أضرار كمًا وكيفًا للإنسان والحيوان والنبات مثل الفيروسات والبكتيريا المنتشرة في الهواء والماء مثل حبوب لقاح في أزهار بعض النباتات المسببة لأمراض الحساسية في الجهاز التنفسي،
- الملوثات الكيميائية: هي الملوثات الناتجة عن عملية التصنيع تشمل الغازات المتصاعدة من المصانع والسيارات والمبيدات المختلفة وكذلك الجسيمات الدقيقة من مصانع الإسمنت والكيميائيات السائلة التي تلقى في التربة أو الماء، ونذكر من ذلك مصانع الورق المسببة للتلوث من خلال النفايات الكبيرة وصرف المياه القذرة وقذف عدد من الجزئيات في الهواء،
- والملوثات الفيزيائية: هي الملوثات الناتجة عن عملية التصنيع المختلفة مثل الضوضاء والتلوث الحراري والإشعاعات خاصة المواد المشعة الناتجة عن المفاعلات النووية التي تحطم الخلايا الحية لجسم الإنسان بالإشعاعات المنبعثة التي تسبب أمراض عدة كمرض سرطان الدم وسرطان الجلد وسرطان العظام وأمراض وراثية أخرى.

تصنف الملوثات تبعًا لقابلية التحلل كيميائيا، فتنقسم إلى قابلة للتحلل العضوي وغير قابلة للتحلل العضوي[116]:

- الملوثات القابلة للتحلل العضوي: هي الملوثات التي يمكن للطبيعة من تفكيكها وامتصاصها في فترة زمنية معينة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون، وهذا الأمر لا يعتبر خطيرا إذا لم يتعد حد معين مقبول،
- والملوثات غير القابلة للتحلل العضوي: هي الملوثات الناتجة عن الصناعات التحويلية والتي لا

[115] تلوث الهواء هو وجود شوائب بتركيز لفترات زمنية تكون غازية أو صلبة أو سائلة، وتعمل على إحداث ضرر بصحة الإنسان والحيوان والنبات.

[116] منى قاسم، «التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية»، ط. الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثالثة)، القاهرة، 1997، ص ص 36-37.

يمكن للطبيعة من تفكيكها وامتصاصها إلا بعد مدة زمنية جد طويلة والتي تبقى عالقة في الطبيعة لتسبب أضرار للإنسان والحيوان والنبات نذكر منها الرصاص والزئبق والمطاط والزجاج ومنتجات البلاستيك ومواد التنظيف الحالي.

وعليه يجب أن تصبح حماية البيئة بمثابة المبدأ الموجه الفعلي للاتفاقيات العالمية حول التجارة والاستثمار، وهذا ما يحتم العولمة أن تدخل في طياتها ما يلي:

- الاعتراف بمرجعية الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف على اتفاقيات التجارة والاستثمار وكذلك الاعتراف بالحدود البيئية في التنمية الاقتصادية،
- إدراج آليات الحماية البيئية مباشرة في اتفاقيات التجارة والاستثمار وفق اتفاقيات بيئية موازية،
- تبني معايير الحد الأدنى للبيئة على المستوى الدولي تلك المعايير التي تطبق على طرق الإنتاج ووسائله لا المنتجات فقط،
- والاعتراف بدين بيئي تجاه بعض البلدان والمناطق وتوفير المصادر لتأمين نقل الثروات والخدمات والتكنولوجيا البيئية، وكذلك التطبيق الفعلي للتشريعات البيئية الوطنية والعالمية في جميع البلدان ولا سيما البلدان الأكثر فقراً، وعليه يجب أن تكون عولمة الأسواق مبررة بيئياً واجتماعياً قبل أن تكون مبررة اقتصادياً.

مما سبق، يتطلب على المستثمرين الأجانب والحكومات أكثر من أي وقت مضى حماية البيئة خاصة بمراعاة عنصرين أساسين:

- عنصر إيكولوجي للبيئة الذي يعني الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، والدي يعكس تصور الإنسان لبيئته الطبيعية وقدرته على فهم الكون والتأثير فيه،
- وعنصر تاريخي للبيئة الذي يتضمن تاريخ النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي حكم العلاقة بين الإنسان والطبيعة.

ج) مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر:

تقوم ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر على مبادئ أساسية تكون الأساس النظري والعملي لقيام هذه الاستثمارات عبر دول العالم.

ج - 1) مبدأ الشفافية والتناسق:

يقصد بهذا المبدأ أن المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه يجب أن تكون متوفرة بصفة عادية دون تميز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، ومثل هذه العملية في الدول النامية تتطلب بالضرورة تقنين نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية ونقصد بذلك قانون الاستثمار. ويعد قانون الاستثمار كوثيقة ذات طبيعة تشريعية تشرح القواعد التي يمكننا اعتبارها أساسية لترقية الاستثمار.

وبالنسبة للجزائر عليها أن تتخذ إجراءات ضرورية لترقية الاستثمار ترتكز على مبدأين هما : مبدأ حرية الاستثمار ومبدأ عدم التميز.

ـ مبدأ حرية الاستثمار:

نقصد به أن الاستثمار الأجنبي يمكن إنجازه دون تمييز ودون الحصول على رخصة مسبقة من الجهات المعنية مع احترام الإجراءات المتعلقة بحماية الصحة العمومية والمحيط والمستهلك، وعليه فإن الرخصة أو الاعتماد المسبق تكون عن طريق «تصريح بالاستثمار» قبل الإنجاز الذي يحتوي على:

- مجال النشاط وموقعه،
- مخططات الاستثمار والتمويل،
- مناصب الشغل والتكنولوجيا المختارة وشروط المحافظة على البيئة،
- التقييم المالي للمشروع والمدة التقديرية لإنجاز المشروع،
- وإلى جانب كل الوثائق التي ينص عليها التشريع والتنظيم المعمول به.

ـ مبدأ عدم التميز:

الهدف منه ضمان معاملة مختلف المستثمرين بطريقة عادلة ودون تميز في حقوق وواجبات إنجاز الاستثمار، إذ يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريون فيما يتصل بالاستثمار. وعليه فمن خلال هذه النظرة لعدم التمييز بين مختلف المستثمرين، يضع قانون الاستثمار وضع ثلاثة أنظمة لإنجاز الاستثمار واستغلاله وتشجيعه وهي كالتالي[117]:

- **النظام العام** متعلق بفترة إنجازه واستغلال الاستثمارات والتي تتمثل في امتيازات جبائية ومالية أثناء فترة الإنجاز واستغلال الاستثمار، وكما يلاحظ في هذا النظام أن قانون الاستثمارات يحدد

[117] أنظر في هذا الشأن المرسوم التشريعي 93-12 لـ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الاستثمارات & الأمر 03-01 لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات.

الامتيازات التي يستفيد منها المستثمر لكنه لا يحدد بنفس طريقة معايير التقويم للطلبات للحصول على الامتيازات التشجيعية وحل هذا الأشكال سوف يسند إلى وكالـة ترقيـة الاسـتثمارات ودعمها ومتابعتها أو إلى النصوص التنظيمية والتطبيقية لهذا المرسوم،

- **نظام المناطق الحرة** أين نجد أن المستثمر يـستفيد مـن امتيـازات عديـدة وذلـك أن هـذه الاستثمارات تعتبر استثمارات منجزة في مناطق دولية حرة فوق التراب الوطني تحت رقابة إدارة الجمارك، ومقابل هذه الامتيازات يسعى المستثمر إلى خلق مناصب شغل وإلى نقل التكنولوجيـا وإلى الدخول إلى السوق الدولية ولضمان نجاح هذا النظام لابد من تجنب الـنقص الموجـود في المحيط الحالي للاستثمار والنقص المتعلق بطبيعة نظام المناطق الحرة نفسها[118]،
- **ونظام المناطق الخاصة** أين يستفيد المستثمرون من امتيازات عديدة، لكن ما يعاب علـى هـذا النظام هو عدم وجود معايير لتقويم طلبات الحصول على امتيازات تشجيعية، وهذا ما يؤدي إلى عدم احترام مبدأ عدم التمييز.

أ-2) مبدأ سهولة حركة رأس المال:

هذا المبدأ مرتبط برأس المال، وقد تم إدماجه من أجل ضمان حرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه بارتباط مع العالم الخارجي، ولتطبيقه يشترط مبدأين: مبدأ تلقائية التحويل ومبدأ حريـة الدخول إلى سوق العملة الصعبة.

ـ مبدأ تلقائية التحويل:

هذا المبدأ يضمن لرؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية تحويلها بكل حرية بدون تسريح مسبق، كما أنها تستفيد من ضمانات محددة في الاتفاقيات الدولية، وهذا المبدأ تناوله قانون الاستثمار، والذي يحدد آجال 60 يوما كأجل أقصى لتنفيذ طلبات التحويل.

ـ مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملة الصعبة:

إن الدخول في سوق العملة الصعبة بكل حرية من طرف المستثمر الأجنبي يتطلب من الجزائر أن تقوم بـ :

- وضع الآليات لتحديد سوق العملة الصعبة،

---

118 ارجع لتجربة المنطقة الحرة بلارة لاحقا ولتجربة المنطقة الحرة بلارة كأول منطقة اقتصادية حرة لم تتجسد.

- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تمويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات،
- ووضع سوق مالية مفتوحة لرأس المال الأجنبي.

ونشير بالذكر أن تحويل رأس المال وعوائده يتم بواسطة تقديم طلب إلى بنك الجزائر عن طريق البنوك التجارية وعلى الطلب أن يكون مسندا بالتصريح بالاستثمار ومرفق بكل الوثائق الضرورية لتبرير عملية التحويل، فبالنسبة لحصة المساهم في الأرباح عليه تقديم كشف حساب النتائج وتقدير الجمعية العامة للوكالة. وأما بالنسبة لرأس المال فعليه تقديم عقد التحويل،قرار التصفية وكل الوثائق المماثلة.

ومن جهة أخرى، فكل التحويلات الخاصة بالملكية والفوائد ورواتب العمال الأجانب تتم وفق الإجراءات المتعلقة بعملية الصرف كما أن القانون الجديد لم يحدد المبلغ القابل للتحويل بل أن المبلغ المرغوب في تحويله مرتبط أساسا بمعايير خاصة بمشروع الاستثمار أي المردودية وبالوسائل المحركة للاستثمار نفسه، إلى جانب هذا يتم تنفيذ طلبات التحويل المطابقة التي يقدمها المستثمر في آجال لا يتجاوز 60 يوما.

ج-3) مبدأ الاستقرار:

يلعب هذا المبدأ دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية للدولة الجزائرية على العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود مخاطر متعددة يمكن أن تهدد استقرار وترقية الاستثمار الأجنبي.

ويمكننا ذكر هذه المخاطر غير التجارية أو السياسية وهي:

- مخاطر نزع الملكية والتأميم،
- مخاطر الحروب والانتفاضات والحروب الأهلية،
- ومخاطر تحويل رأس المال والعملة الصعبة.

ومن أجل نجاح هذا المبدأ، لابد من وجود استقرار المحيط المؤسساتي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ولابد أيضا من وجود ضمانات حقيقية لترقية الاستثمار.

3 . 1 . 2 تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر:

مثل الاستثمار الوطني، يتخذ الاستثمار الأجنبي صيغ مختلفة وفق أساليب متعددة من حيث التصنيفات والأشكال. فيمكن أيضا تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر وفق معايير متعددة وفق الغرض المراد.

أ) الصيغ الشائعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تتعدد صيغ الاستثمار الأجنبي المباشر من ما هو بسيط ومعروف وإلى صيغ أعقد يمكن إدخالها ضمن المشتقات الاستثمارية (بتغيير أو إدراج صيغة جديدة) والتي تتزداد في عصر العولمة يوما بعد يوم.

أ-1) الأساليب المختلفة لتصنيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يمكن تصنيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب النشاط المشتغل فيه، حسب الشكل القانوني، حسب الوضعية المتواجد فيها، حسب التصورين التقليدي والحديث، وإلى غير ذلك من التصنيفات.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب النشاط المشتغل فيه:

حسب القطاع، تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق نوع النشاط الاقتصادي (بترول، صناعة إستراتيجية، اتصالات، فلاحة، نقل ومواصلات...). وقد يكون الاستثمار الأجنبي في شكل توظيف للأموال لدى المؤسسات الاقتصادية والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، أو يكون في شكل مشروع استثماري أين يتم تحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال تقني.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الشكل القانوني:

وفقا لنوعية وصفة القائم به، قد يكون الاستثمار الأجنبي استثمارا خاصا، وقد يكون عموميا، وقد يكون مختلطا أي يشمل السابقين أين يشترك أكثر من مستثمر في مشروع واحد سواء كان الشركاء خواصا أو عموميين أو كليهما.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الوضعية:

وفق الوضعية[119]، استثمار أجنبي في ظل التأكد (مثال حالات الاستثمار في ظل الاحتكار المطلق)، في ظل نقص بعض المعلومات (حالات الاستثمار في ظل المخاطرة)، في حالة غياب

---

[119] المرجع السابق لـ فريد النجار، ص 16.

المعلومات (حالات الاستثمار في ظل عدم التأكد، في ظل تضارب المعلومات الوصفية (حالات الاستثمار غير المحدد)، والاستثمار الدولي في ظل المنازعات والصراعات (بين الحكومة المضيفة الشركاء).

ـ والاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب التصورين التقليدي والحديث:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع، أو بسبب اشتراكه في رأس المال للمشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة. ونظرا لأهميته المتزايدة باعتباره أفضل وسيلة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني تملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء التسويق أو التصنيع أو الإنتاج أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو خدماتي. إذن هو تلك المشروعات التي يقيمها أو يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي المباشر إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس المال المشروع بنصيب يسمح له بحق الإدارة والإشراف وهي الوسيلة التمويلية الوحيدة التي تسعى لاجتذابها مختلف الدول النامية.

نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الهائلة في الصناعة المعلوماتية، يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر بعد وثقلا عالميا، فقد أصبح مع مرور الزمن حدثا وواقعا خاصة ضمن المعطيات الاقتصادية الجديدة ومن خلال كل ذلك تطورت أشكال الاستثمار المباشر وأصبحت تتعلق بتدويل الإنتاج ومهدت للتعاون الدولي أكثر مرونة وبأقل الصعوبات.

أ- 2) الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق التمويل:

بفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر دول العالم (سواء المتقدم أو النامي)، توغلت الشركات متعددة الجنسيات لتنتقل في عصر العولمة من مؤسسة وطنية إلى مؤسسة-شبكة (entreprise-reseau) وإلى مؤسسة-فضاء (entreprise-galaxie) كأننا على كوكب آخر[120].

[120] NONJON Alain, «La mondialisation», ed. Sedes, Condé-sur-Noireau, 1999, p. 65.

ـ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعتبر من الأشكال التقليدية للاستثمارات الأجنبية المفضلة لدى المؤسسات المستثمرة متعددة الجنسيات التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار وتملك فروع إنتاجية أو خدماتية في عدة دول أجنبية تجمعها وتجعلها كما لو أن لها مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية[121]، ويكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذه المؤسسات.

إن المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي عادة ما تكون كبيرة إذا ما قورنت بالمشروعات المشتركة حيث أن هذا النوع من المشروعات يسهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدول المعنية،

تتميز هذه المؤسسات بعدة مميزات أهمها:

- الحجم الكبير سواء في حجم المبيعات أو رقم الأعمال أو رأس المال،
- التشتت الجغرافي حيث نجد لمؤسسات متعددة الجنسيات عدة فروع إنتاجية وتسويقية في عدد كبير من الدول،
- التنوع في النشاطات حيث تقوم هذه المؤسسات بممارسة نشاطات أخرى جانبية ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي كالفندقة والأعمال المصرفية،
- التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجيا المتطورة،
- تركيز الإدارة العليا ووحدة القرار،
- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على المشكلات الناتجة من الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل الترخيص أو التوكيلات أو الاستثمار المشترك وعقد الإدارة وغيرها،
- ويساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد، بل ترفض في كثير من الأحيان، في التصريح لهذه المؤسسات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، وهذا راجع لتخوفها للتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية على السوق الوطنية، وكذا الحذر من احتمالات سيادة حالة الاحتكار من هذه المؤسسات لأسواق الدول النامية وما يترتب عنها من آثار على الصعيدين المحلي والدولي. وتعتبر هذه

---

[121] محمد السيد سعيد، «المؤسسات متعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية والسياسية»، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 19.

من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

مع ذلك نجد أن بعض الدول النامية في شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) وأمريكا اللاتينية (البرازيل والمكسيك) تمنح فرصا للمستثمر بتملك فروعها تملكا كاملا بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي[122].

ـ الاستثمار الدولي:

يعرف الاستثمار الدولي بـ " كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان"[123]، إذ قد ينتقل رأس المال بين بلدين في صورة منح أو تعويضات أو قروض دون الاقتران بأي استثمار من البلد المرسل لرأس المال، كما أن البلد المتلقي قد لا يستعمل رأس المال للحصول على سلع استثمارية من الخارج بل يستعمله للحصول على سلع استهلاكية. فالاستثمار الدولي إذن أشمل من الاستثمار المباشر الذي يعد أحد أشكال الاستثمارات الدولية.

ـ اكتساب الحيازة:

تأخذ مؤسسة المراقبة من مؤسسة أخرى عن طريق الحيازة على الأقل 50% من رأس مالها، بالحصول المؤقت على حصص جديدة في الأسواق. فهو أداة تدعيم الوضعية التنافسية واقتحام الأسواق الدولية للمساهمة في نمو الطاقات الإنتاجية أو الرفع منها كما يلجأ المستثمر أحيانا إلى تحديد إعادة تنظيم المؤسسة المنقذة. وتجري العمليات الخاصة باكتساب الحيازة في بيئة اقتصاديات الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي تسعى إلى تأقلم اقتصادياتها مع التحولات التي يعرفها النظام العالمي حاليا عن طريق تطبيق سياسة الخوصصة مثلا[124].

أ-3) الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق العقود المشتركة:

---

[122] خديجي عبد القادر، «دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود بنوك مالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 28.

[123] المرجع السابق لـ جيل بيرتان، ص 36.

[124] فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 28.

تتخذ عملية تدويل المؤسسات أشكال مختلفة، بدءا من عملية التصدير إلى تكوين فروع تجارية في الخارج (سواء بتأسيس استثمار أو شراء مؤسسة محلية) إلى بيع رخص (licence) لمتعامل أجنبي إلى اتفاق مقاولة من الباطن (sous-traîtance) مع منتج محلي وإلى غيرها[125].

ـ الرخص (الامتياز):

الامتياز (la concession) هو ترتيب بمقتضاه يستأجر القطاع الخاص أصولا من هيئة عامة لفترة من الزمن، ويتولى مسؤولية تمويل استثمارات ثابتة جديدة محددة خلال تلك الفترة، وهذه الأصول الجديدة يتم انتقالها للقطاع العام في تاريخ انتهاء العقد[126].

عقد الامتياز هو عقد بموجبه يكلف مستثمر وطني أو أجنبي بإنجاز مشروع استثماري أو تهيئته، وهو ما يعد كأقدم أنواع العقود البترولية، ويتمتع المستفيد بحق الامتياز لاستغلال المشروع خلال مدة معينة تحدد عادة بواسطة نص بين 30 و60 سنة في القانون الفرنسي لتحدد في القانون الجزائري لمدة قصوى بـ 99 سنة[127]. فتكون الرخص هي الاتفاقيات التي تسمح للمؤسسة الأجنبية والمالكة للشهادات والتراخيص في التنازل عنها للمؤسسة المحلية كحق اكتساب واستعمال التكنولوجيا وبراءات الاختراع أو حقوق الملكية، علامات المنتج ...إلخ.

يكون الاستثمار الأجنبي في شكل العقود المؤقتة كحقوق الامتياز والتشغيل لفترة محددة مملوكا بالكامل للشريك الأجنبي أو مشاركة مع مستثمرين وطنيين[128]، يعتبر التوقيع على هذه الاتفاقيات في كثير من الأحيان كنمط أو مسلك للتدويل وذلك في مختلف القطاعات النشيطة الأخرى أين تمنح حماية أنماط التصنيع وبراءات الاختراع والعلامات والإشهار مهلة حتى يتسع من الحصول على حاجيات مختلفة تخص صناعات أخرى كالفندقة. ومنها تراخيص الإنتاج أو التصنيع وهي عبارة عن

---

125 FERRARA Laurent & HENRIOT Alain, «La localisation des entreprises industrielles : Comment apprécier l'attractivité des territoires?», In Economie Internationale, Revue Trimestrielle, n° 99, Troisième trimestre 2004, pp. 91-111.

126 كريستين كسيدز Christine KESSIDES، «خصخصة مشروعات البنية الأساسية: المتطلبات والبدائل والخيرات»، لكتاب بعنوان: «Institutional options for the provision of infrastructure»، ترجمة وتعريب منير إبراهيم هندي، ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997، ص 86.

127 خير قدور، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 29.

128 المرجع السابق لـ فريد النجار، ص 27.

إنفاق أو عقد بمقتضاه تقوم شركة أجنبية بالتصريح للمستثمر الوطني أو أكثر (قطاع عام وخـاص) بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة التقنية ونتائج الأبحاث الإدارية والصناعية[129].

ـ الإنتاج من الباطن:

هو اتفاق أو عقد بين مؤسستين الأولى هي التي تصدر الأمر والثانية هي التي تنـتج البـاطن وبالتالي المؤسسة الصادرة للأمر تفوض المؤسسة التي تنتج من الباطن للقيام بإنجاز جزء من الإنتاج أو كله عوض أن تقوم به هي بنفسها وذلك ببقاء المؤسسة الأولى هي المسؤولة اتجاه زبائنها.

يكون التعاقد من الباطن برغبة المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول علـى صفقة جزئية من عقد أو اتفاق من شركة كبرى[130]، وهذا الأمر تفرضه متطلبات الكفاءات التقنيـة والتجارية أكثر فأكثر[131].

تمنح الإنتاج من الباطن للمؤسسة الصادرة للأمر عدة امتيازات تتمثل في الانخفـاض علـى مـستوى تكاليف الإنتاج وخاصة المتعلقة بالأجور، إعادة التركيز على النشاطات الرئيسية (فكريا وتجاريـا)، والاستقلالية المالية الحسنة.

يكون الإنتاج من الباطن على شكلين:

- يهتم الشكل الصناعي بالتصنيع أو تحويل المركبات ثم تجميعها النهائي في مصنع المؤسسة الصادرة للأمر،
- ويهتم الشكل التجاري بصناعة المنتجات التامة التي يتم تصريفها مع مراعاة وضع علامة المؤسسة الصادرة للأمر.

ـ الاستثمارات في فروع Franchising:

الاستثمارات في فروع Franchising، هي أن تسعى الشركات الناجحة في الدول الصناعية إلى بيع خبراتها المتكاملة في أحد الأنشطة لأحد الدول المستقبلة مقابل عمولة أو رسم زيادة إلى نسبة من المبيعات أو الأرباح الصافية. ويتم ذلك شريطة الالتزام بالاسم التجـاري والعلامـات

---

129 عبد السلام أبو قحف، «اقتصاديات الإدارة والاستثمار»، ط. الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص 237.

130 محسن أحمد الخضيري، «التمويل بدون نقود»، ط. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص 146.

131 MARCHESNAY Michel & FOURCADE Colette, «Gestion de la P.M.E./P.M.I.», ed. Nathan, Paris, 1997, pp. 13-14.

التجارية ومواصفات المنتوج. وفي حقيقة الأمر، لا يعتبر هذا النوع استثمارا مباشرا بقدر ما يعتبر بيع لتكنولوجيا محددة أو معرفة محتكرة لشركة معينة دون تحقيق توطن صناعي[132]. ومثال ذلك سلسلة المطاعم العالمية أو المتاجر المعروفة عالميا، ومن ثم يغلب هذا الطابع من الاستثمارات على قطاعات الخدمات أكثر من قطاعات الإنتاج[133].

- الاعتماد الايجاري الدولي (Leasing International):

يمكن تدعيم الاعتماد الايجاري من قبل المستثمرين الأجانب من أجل إتاحة الأموال[134] بكراء استثمارات بين متعاملين اقتصاديين متواجدين في دول مختلفة وفق ما تحدده اتفاقية أوتاوا "Ottawa" الكندية لـ 28 ماي 1988 كأسلوب كراء دولي مالي متوسط وطويل الأجل للاستثمارات قابلة التسجيل على المستوى الدولي[135].

الاعتماد الايجاري هو قرض يتمثل في عملية كراء استثمارات (المتمثلة في معدات، أدوات، أو عقارات) ذات الاستعمال المهني[136]. ويستلزم المستأجر استعمال الاستثمارات المستأجرة في الأغراض التي أعدت من أجلها، والاحترام الكامل لبنود العقد. ويمر العقد بمرحلتين أولهما فترة الإيجار تغطي فترة العقد وثانيهما فترة الخيار في نهاية العقد: إرجاع التجهيز أو شرائه، أو تجديد العقد بشروط جديدة مغايرة أخف وبمبلغ إيجار أقل. وتقنيا، له أوجه محاسبية وجبائية مختلفة تبعا للطريقة المعتمدة في التمويل[137].

يعرف الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 جانفي 1996م المتعلق بوضع الاعتماد الايجاري في مادته الأولى:

---

132 المرجع السابق لـ مدحت كاظم القريشي، ص ص 47-48.
133 المرجع السابق لـ فريد النجار، ص 26.
134 سمير محمد عبد العزيز، «التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية، والتطبيقية»، ط. مكتبة & مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000، ص 26.
135 BONNEAU Thierry, «Droit bancaire», ed. Montchrestien (2°ed.), Paris, 1996, p. 9 & p. 380.
136 ROUSI-ROUBI Blanche, «Lexique de banque et de bourse e», ed. Dalloz, Paris, 1983, PP. 64-65.
137 PHILIPPOSSIAN Pascal, «Le crédit-bail et le leasing: Outils de financements locatifs», ed. S.E.F.I., Québec & Surensnes (France), 1998, pp. 93-95.

"يعتبر الاعتماد الإيجاري، موضوع هذا الأمر، عملية تجارية ومالية:

- يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص،
- تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر في نهاية المدة،
- وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية".

وبهذا يعد الاعتماد الإيجاري كعقد إيجار وسيلة لتيسير حصول عون اقتصادي على منفعة مال مملوك لشخص آخر، نظير مقابل دون الحاجة إلى أن يكسب ملكية الأصل موضوع الإيجار[138]، وهو ما يسهل دخول أصول أجنبية عن طريق الإيجار لتنشيط النشاط الاقتصادي كقيام مؤسسة طيران باقتناء طائرات بفضل هذه التقنية.

- عقود الإنتاج الدولي:

يقصد بالإنتاج الدولي عمليات الإنتاج والتجميع التي تتم في دولة ما لصالح دولة أخرى بدافع الاستفادة من المزايا النسبية للاستثمارات في الدولة المضيفة مثل انخفاض أسعار المواد الأولية والخام، الأجور، الطاقة، القرب من أسواق التصدير ووفرة اليد العاملة الماهرة.

وعقود الإنتاج الدولي هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم الطرف الأول (الطرف الأصل) بتصدير قطع الغيار، والمكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الثاني الذي يقوم بإنتاج السلعة بصورتها النهائية، وبعلامتها التجارية من أجل تصديرها لطرف ثالث[139].

وعقود التصنيع هي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركة الأجنبية وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدولة المضيفة، يقوم بمقتضاها الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع أو إنتاج سلعة معينة، وتسمى هذه الاتفاقيات بـ "اتفاقيات الإنتاج بالوكالة".

---

[138] عصام أنور سليم، «الوجيز في عقد الإيجار»، الجزء الأول: «الأحكام العامة في الإيجار»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 16.

[139] المرجع السابق لـ خديجي عبد القادر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 23.

ـ عقود الإدارة أو عقود التسيير:

نقصد بها تعاقد مؤسستين الأولى أجنبية والثانية محلية، حيث أن المؤسسة الأجنبية تؤمن تسيير المؤسسة المحلية أو إنجاز مشروع معين ولفترة محددة وبمجرد انتهائها تحـول الإدارة إلى الـشركاء المحليين حتى يتوصلون إلى الانطلاقة الفعلية لمؤسستهم أو مشاريعهم. ويعد أسـلوب عقـود الإدارة كأحد أشكال إدارة الأعمال الدولية خاصة في مجالات الفنادق والسياحة والطيران.
نجد عقود الإدارة على وجه الخصوص في مجالات السياحة والفندقة[140] قصد التقليل والتغلب علـى الخسائر الفادحة لهذه الفنادق[141].

ـ عقود وكلاء التوزيع:

الموزع هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة المـستثمرة، وذلـك بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص، وقد تقوم الشركة المعنية أو المصدر بمنح امتياز لموزع ما لخدمـة سوق معين، بمعنى أن الموزع قد يكون المستورد الوحيد في سوق معين لمنتجات إحدى الـشركات الأجنبية، سواء قام بالبيع لتجار الجملة أو التجزئة أو الاثنين معا، أو للبيع المباشر للمستهلك الأخـير أو الصناعي في هذا السوق. ويعتبر الوكيل الوحيد أو وكلاء التوزيع لمنتجات الـشركات الدوليـة منتشر في قطاعات السيارات، والآلات الثقيلة والمعمرة. وتتم التوزيع على أساس بضاعة أمانة مقابل عمولة.

ـ اتفاقيات المشروعات:

بموجب عقد يتم بين الطرفين (الأجنبي والمحلي) يقوم الأول بإقامة المشروعات الاستثمارية والإشراف عليه حتى بداية التشغيل ومن ثم يتم تسليم المشروع لطرف محلي.

هناك ثلاث أنواع من الاتفاقيات:

- اتفاقيات تسليم المشروع، تسمى عملية "تسليم المفتاح" أو "المفتاح في اليد"، فـدور المـستثمر الأجنبي ينتهي وقت الانتهاء من بناء المشروع وتسليم مفتاح تشغيله كما هو الحـال في قطـاع الإنشاءات والمباني ومحطات الكهرباء والفنادق والأنفاق[142]،

---

[140] المرجع السابق لـ فريد النجار، ص 28.
[141] محمد ماهر، «دليل المدير في الخصخصة»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، د. ت.، ص 157.
[142] المرجع السابق لـ فريد النجار، ص 27.

- اتفاقيات تسليم المشروع مع الإنتاج، تسمى "عملية تسليم الإنتاج"،
- واتفاقيات تسليم المشروع مع السوق، تسمى "عملية تسليم السوق".

يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه، في تسهيل الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا. ويعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة، وبالتالي تسهيل دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير. لكن عند الإنجاز النهائي للمشروع، قد تظهر صعوبات إنتاجية وتنظيمية بسبب نقص الإطارات واليد العاملة المؤهلة، وعليه يقوم الطرف الأجنبي بتكوين وتأهيل هذه الإطارات وتقديم المساعدة التقنية والتسويقية[143].

ب) الصيغ المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

زيادة على ما سبق، يمكن أن نضع تصنيفات خاصة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي يدخل تحتها أشكال متعددة ومنها ما ذكر سالفا.

ب - 1) المناطق الاقتصادية الحرة:

ليس هناك تعريف محدد وموحد يعرف المنطقة الحرة[144]، إذ يوجد اختلاف في التطبيق من حيث نوعية النشاط ومدى التسهيلات والتنظيم الإداري والجهة التي يوكل إليها الإشراف، ويصعب إخضاعها كليا لقواعد محددة. ويوجد في العالم أزيد من 230 منطقة حرة، نصفها في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، لكن أسيا كذلك تستحوذ عدد لا يستهان به، بالإضافة لعدد أقل في إفريقيا[145].

- تقديم المناطق الاقتصادية الحرة:

يمكننا أن نقول أن المنطقة الحرة هي جزء من الأرض داخل حدود الدولة، يتم إيضاح حدودها الجغرافية بطريقة قاطعة، وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار

---

143 فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 87.

144 لمزيد من الإيضاح والتوسع، ارجع للملحق.

145 المرجع السابق لـ NONJON Alain، ص 75.

جمركي، إلا أنها بالقطع خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، فهي جزء تقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي، فتدخل إليها السلع وتخرج منها بغير أن تدفع أي رسم[146]."ورغم أنها تقع على مساحة من أرض الدولة، فإن السلع التي تنتجها تعامل على أنها سلع أجنبية مستوردة، ورغم أنها تخضع للسيادة الكاملة للدولة فإنها معزولة عنها ومحددة جغرافيا بأسوار تعزلها عن باقي إقليم الدولة"[147].

ويصرح داخل المنطقة الحرة بإقامة المشروعات الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة. وتتداول فيها البضائع المحلية أو الأجنبية أو تجري عليها بعض العمليات الصناعية، ولا مجال لدفع الرسوم الجمركية على تلك البضائع أو الأنشطة عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة. وتقوم الدولة في منطقة التجارة الحرة بإعفاء كافة القيود على وارداتها من باقي الدول الأطراف في الاتفاق، بحيث تتمتع كل عضو بإعفاء جمركي كامل لصادراته في الدول الأعضاء[148].

وتختلف المناطق الحرة عن بعضها البعض من حيث مجالات نشاطاتها ونوعية السلع المنتجة في كل منها وأنظمتها والتسهيلات التي تقدمها. ويمكن تقسيم المناطق الحرة من حيث طبيعة النشاط الممارس والمزايا الممنوحة إلى عدة أشكال. فهناك المنطقة الحرة التجارية وتشمل بدورها على ثلاثة أنواع هي الميناء الحر، المحلات خارج الجمركة، المخازن الحرة. فهناك المنطقة الحرة الصناعية وتشمل نوعين من المناطق الحرة في صيغة المناطق الحرة الصناعية للتصدير ومناطق المؤسسات. وهناك المناطق الحرة الخدماتية وتضم نوعين من المناطق الحرة هما المناطق الحرة المالية المصرفية أو التأمينية والمناطق الحرة الجبائية.

من خلال استعراض أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، نستخلص التنوع الذي يمنح إمكانية اختيار الشكل المناسب لكل من الدول المستثمرة والمستقبلة معا. ويرجع التباين في الاختيارات والتفضيلات إلى عدد من العوامل يمكن تلخيصها في الآتي:

- الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظام السياسي المطبق ودرجة الانفتاح على الخارج والأهداف التي تسعى لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي،

---

[146] مجدي محمود شهاب، «الاقتصاد الدولي»، ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 138.

[147] مقال بعنوان: «المناطق الحرة ..فوائد وأضرار»، www.islamonline.net/arabic/economics، إسلام أون لاين-اقتصاد وأعمال، دبي، مقال مطور جزئيا 2003/12/26.

[148] محمد كمال خليل الحمزاوي، «اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته»، منشأة المعارف (الطبعة الثانية)، الإسكندرية، 2000، ص ص 13-14.

- الاختلاف في خصائص الشركات المستثمرة وما يتعلق بها من درجة تدويل نشاطها وعدد الأسواق المالية التي تخدمها، وأنواع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط وأهداف الشركة،
- عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة ومتطلبات الاستثمار المالية والفنية والأخطار التجارية وغير التجارية،
- وخصائص الصناعة أو النشاط الذي تمارسه الشركات المستثمرة ودرجة المنافسة في أسواق الدول المضيفة.

- تجربة المنطقة الاقتصادية الحرة "بلارة":

بينت التجربة فشل العديد من مشاريع إقامة المناطق الحرة، التي لم تترافق بسياسات وإجراءات واستراتيجيات تدخلية تدعم النشاط التكاملي وتساعد على تعبئة الموارد وإعادة هيكلة الاقتصاد العربي بصورة موضوعية[149]. ولعدم وجود أرضية اقتصادية تسمح بالتنفيذ العملي للمنطقة الاقتصادية الحرة، تم إلغاء مشروع المنطقة الحرة "بلارة" بالمرسوم التنفيذي رقم 05-01 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1425 هـ الموافق لـ 03 جانفي 2005م[150].

ب-2) الشراكة الأجنبية:

مر الاقتصاد العالمي بمحطات عصيبة أفرزت سلبيات كان لها واقع الصدمة على الدول النامية، وقد ساهمت الثورة الصناعية والتكنولوجية في اتساع رقعته إلا أن معالمه في السنوات الأخيرة بدءا من التسعينات اختزلت في النظام العالمي الجديد وهو العولمة فالمتتبع للتطورات الحديثة في الاقتصاد العالمي لاحظ وواكب التغيرات الكثيرة التي ظهرت منها التكتلات الاقتصادية التي أصبحت بدورها تقيم شركات سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف وذلك من أجل تحقيق عدة دوافع.

ونذكر أن الشراكة ليست بالضرورة حل أمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمن الناحية العملية، إذا كانت الجزائر تبحث عن الشراكة مع مختلف المؤسسات الأجنبية والدول، فشراكة الجزائر مع الاتحاد

---

[149] عصام خوري، «مناطق التجارة الحرة كمحفز للإصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2000.

[150] ارجع للملحق 4: تجربة المنطقة الحرة بلارة كأول منطقة اقتصادية حرة لم تتجسد.

الأوروبي -على سبيل المثال لا الحصر- لم تحصل على أية امتيازات إضافية[151]، إذ سيكون اقتصاد البلاد عرضة للمنافسة شديدة غير متكافئة قد تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية وزوال الكثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية[152].

ـ تقديم الشراكة الأجنبية:

الشراكة الأجنبية هي الاستثمار الأجنبي الثنائي، تعد من أنماط ونماذج العلاقات الخاصة والمميزة والقائمة بين المؤسسات والمبنية على التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى وهذا للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة.

منذ السبعينات من القرن الماضي تطورت الشراكة المختلطة في إطار العلاقات الدولية الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية قبل توسيع العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة فيما بينها، وهذه الوسيلة والاشتراك بين مؤسسات تولد مؤسسة جديدة مستقلة تقوم على أساس تعاقدي تحت اسم الشركة المختلطة، حيث يقتسم فيها رأس المال والمخاطر تتم المساهمة في تكوينها إما ماليا أو تقنيا أو تنظيميا كما تعتبر الشركة المختلطة كوسيلة فعالة أخرى للدخول إلى الأسواق الدولية، وتمثل هذه الأخيرة نقطة قوة من حيث تجمع الخبرات والتقنيات، إن تناسب جلب رأس المال لإنشاء الشركات المختلطة يعرف غالبا من طرف التشريع، وبالتدقيق من قبل قانون الاستثمارات التابع للدول. (لجأت الدول السائرة في طريق النمو إلى إنشاء الشركات المختلطة باعتبارها المستقبلة المضيفة وسيلة لمراقبة المؤسسات متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها) حيث لوحظ ميدانيا مخطر المستثمر الأجنبي المتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى 49% إضافة إلى ذلك الرقابة الجيدة للاستثمار وكذا توجيهه.

ـ تعريف الشراكة:

الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق من مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدماتي أو تجاري، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على ماهية كل منهما في رأس المال (الملكية) والمهارات الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات

---

[151] ارجع للملحق 5: نص اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

[152] زعباط عبد الحميد، «الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، علمية فصلية محكمة، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لجامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، السنة الأولى، العدد 01، السداسي الثاني 2004، ص ص 51-66.

التجارية والمعرفة التكنولوجية والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى ماهية كل منهما المالية والفنية.

تعتبر الشركات المختلطة في الدول السائرة في طريق النمو أداة للمشاركة الشاسعة للمستثمر في التمويل وإنجاز وتسيير المشروع وأيضا في تطوير الرابطة الاقتصادية عن طريق تجاوز العلاقة البسيطة القائمة على أساس عقد بين البائع والمشتري، إلى جانب هذا كله تتمتع الدول السائرة في طريق النمو بقابلية امتلاك منفذ تحويل التكنولوجيا التي ستتحكم فيها مستقبلا.

إن إنشاء الشركات المختلطة تستجيب أساسا لاستراتيجية المؤسسة الهادفة إما على تعجيل سير التحويل وإما إلى تقسيم التكاليف المرتبطة بالبحث والتطور في القطاعات ذات التكنولوجية العالية أو بكل بساطة الإنتاج المشترك وإنجاز اقتصاديات الحجم.

- إن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه، حيث يقول ليفنجستون LEVINGSTONE في هذا الشأن أنه يعتبر استثمارا مشتركا كل اشتراك لطرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي سواء كانت شركة وطنية قائمة أو غير ذلك بالإنتاج سلعة معينة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي، سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا.

إن إنشاء الشركات المختلطة يستجيب أساسا لإستراتيجية المؤسسة الهادفة إما إلى تعجيل سير التدويل، وإما إلى تقسيم التكاليف المرتبطة بالبحث والتطوير في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية أو بكل بساطة الإنتاج المشترك.

الشركات المشتركة هي شركات تتضمن مشاركة أحد أو بعض المستثمرين الوطنيين مع شركاء أجانب من دول أخرى، وفي الدول العربية نجد هذا النوع في الاستثمارات النفطية.

ظهر هذا النوع من الشركات في البلدان النامية، عقب التغيرات التي طرأت على النظام المالي الدولي، بعد أزمة المديونية الخارجية منذ أوائل الثمانينات. وهذا ما نتج عنه انكماش مصادر التمويل وهذا كان السبب الأساسي للتوجه لهذا النوع من الاستثمارات" وهو عبارة عن مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان – شخصان معنويان- أو أكثر من دولتين مختلفتين والذين يتقاسمان كل من رأس المال والمخاطر إلى جانب الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامة التجارية... الخ.

إن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة المحلية.

تقوم الشركات المختلطة المتعاقدة على البحث عن التعاون والتآزر واقتصاديات الحجم بالإضافة إلى تقسيم المخاطر، فهي تعتمد على تحديد الوسائل في المجالات الخاصة والمرتبطة بالبحث والازدهار، هذه الاتفاقيات محصورة في كثير من الأحيان بين المؤسسات الكبرى والتابعة للدول الصناعية خاصة فيما يخص القطاعات ذات التكنولوجيا العالية كالإعلام الآلي وعلم الطيران.

الشراكة بمفهومها، كما تضمنها إعلان برشلونة، ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسيا محددا، بينما هي سير في طريق نمو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية السياسية والاجتماع والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوا من الانفتاح بين الأطراف المشاركة.

كما تسهم الشراكة الاتحاد الأوروبي في قيام منطقة اقتصادية إستراتيجية حول المركز الأوروبي وبالتالي يترتب عليها التزامات معنوية ومادية حيال الدول المتوسطية الأخرى. وتتجلى أهمية الشراكة في الآثار التي تحدثها على العمالة، لكن يمكن تأكيد أن واقع مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في حجم العمالة في الدول النامية لا تتعدى 1% من السكان النشطين[153].

- خصائص الشراكة:

انطلاقا من التعاريف السالفة الذكر، تبين أن هناك غايات واعتبارات مشتركة تميز الشراكة عن غيرها:

- قائمة على التقارب والتعاون المشترك،
- قائمة على تحقيق أهداف فترات زمنية محددة،
- وقائمة على تحقيق المصالح المشتركة لدفع وتيرة النمو الاقتصادي واقتحام وتوسيع أسواق جديدة.

ومنه نستنتج ما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل الدولة المضيفة،

[153] قدي عبد المجيد، «الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

- الطرف المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص،
- هو ناتج عن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة، يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك وقد يكون من خلال تقديم الخبرة ...الخ،
- ويجب أن يكون للطرف الأجنبي حق المشاركة في إدارة المشروع[154].

ومنه يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على جوانب أساسية، نلخص أهمها:

- الاتفاق يكون بين طرفين أو أكثر، أحدهما وطني والآخر أو الآخرون أجانب لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف،
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص،
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك،
- وأن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق المشاركة في إدارة المشروع وهذا هو العنصر الهام في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفاتيح[155].

ـ مبادئ الشراكة:

ترتكز الشراكة على مبادئ أساسية، أهمها:

- تعيين المشاريع التي تندرج ضمن الشراكة وإجراء دراسة موضوعية للأولويات التي يجب اعتمادها وما هي الميادين التي يجب حمايتها والميادين التي يجب تنميتها،
- إدراج بعد التهيئة العمرانية والتنمية المستديمة للمشاريع،
- توزيع الاستثمارات بصفة محكمة قصد إدراجها ضمن مسار يهدف إلى التقليص التدريجي للفوارق الموجودة بين الدول النامية والضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط،
- وضبط المقاييس الخاصة بتحديد الاستثمارات في المنشآت القاعدية التي تدمج خصائص بلد أو منطقة.

[154] المرجع السابق لـ خديجي عبد القادر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 27.
[155] عبد السلام أبو قحف، «السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية»، ط. منشورات جامعة الإسكندرية، 1989، ص 25.

ـ وأهداف الشراكة:

بطبيعة الحال، تتعدد أهداف الاستثمار سواء بالنسبة للبلد المستثمر أو بالنسبة للبلد المضيف، فكـل يحاول تعظيم منفعته.

ـ بالنسبة للبلد المستثمر:

- استثمار الأموال الجامدة وضمان موارد جديدة؛
- فتح أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات؛
- ضمان تموين من الموارد الأولية الضرورية للعملية الصناعية؛
- تنمية التجارة الدولية؛
- وربط علاقات اجتماعية اقتصادية وتقوية التعاون الاقتصادي والسياسي.

ـ بالنسبة للبلد المضيف:

- تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة ونمو مستديم يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية؛
- تطوير المنشآت القاعدية؛
- تعزيز القدرات الصناعية؛
- تحسين أنظمة تسيير مختلف القطاعات؛
- تنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية؛
- تنمية إمكانيات البحث العلمي؛
- الربط بين الشبكات من أجل تحقيق تبادل المعلومات؛
- النقل الفعلي للتكنولوجيا وتطبيقها في مختلف القطاعات؛
- توفير مناصب الشغل؛
- المردودية المنتظرة فالربح هو المحرك الأساسي للشراكة؛
- الفائدة المرجوة من كل طرف هو الوصول إلى مردودية المبادرة بذلك تحقيق الأهـداف المسطرة من قبل الأطراف المشاركة؛
- والكفاءة التي تعتبر الحجم الأساسي في مثل هذه الحالات خصوصا وأن الشراكة قائمـة عموما لفترة زمنية طويلة الآجل وعليه ترتبط بمـدى تحقيـق مردوديـة الأداء العـام للمشروع.

ـ أشكال الشراكة الأجنبية:

باعتبار الشراكة مع الطرف الأجنبي هي أحد صيغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها تأخذ صيغ مختلفة وتصنيفات عدة.

ـ الشراكة الصناعية:

تتجه بعض الشركات العالمية إلى صيغة التقارب القائم على إنشاء تجمعات متخصصة حول مشاريع تكنولوجية وصناعية متطورة وذلك نظرا لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة وكذا المخصصات التي تتطلب استعمال واستغلال تكنولوجيا عالية ومتطورة من جهة أخرى حيث تسعى البلدان المستقبلة للاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها وكذا اكتساب خبرات أجنبية ميدانية واستغلالها للطاقات والثروات المتوفرة لديها من جهة أما البلدان المصدرة لذلك التقدم التكنولوجي والتطور العلمي فإنها تلجأ عن طريق الشراكة إلى اقتحام أسواق جديدة وتطويرها إن وجدت وتسويق وترويج منتجاتها من جهة أخرى.

تعطى هذه الشراكة الأولوية للاقتصاديات المضيفة للاستثمار الأجنبي لتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية، فيقام مشروع مشترك بين المشروع الدولي والمشروع المحلي وتوزع المسؤوليات بحيث تقتصر مسؤولية المشروع الأجنبي على تقديم التكنولوجيا وتكلف المصانع والشركات المحلية بتوفير التمويل.

يضم هذا النوع من الشراكة العديد من الاتفاقيات التي تسمح باستعمال كفاءات معينة تضم امتيازات تنافسية في السوق للمشاركة في تكوين منتوج معين والمتمثل في:

- اتفاقية التخصص يقتضي تبادل فعلي وحقيقي دون التدخل في رأس المال،
- واتفاقية المعاملة التحتية التي تسمح باستعمال الكفاءات تمكن من خلالها للمتخصص أن يملك محاسن تنافسية تكنولوجية خاصة المشاركة في تحضير المنتوج وذلك بتطويره وغالبا ما تكون منتوجات معتمدة.

ـ الشراكة الخدماتية:

هي إحدى الأشكال الاقتصادية التي ميزت عشرية التسعينات في إطار التنافس الحاد بين الشركات العالمية في البحث عن وسائل تمكن من توظيف رؤوس الأموال، ونتيجة لتعدد للخدمات وتنوعها فإن العقود المبرمة في هذا المجال تتنوع وتتعدد حسب طبيعة الخدمة ونوعيتها وتقوم كذلك على نوعية المنتوج أو الخدمة، احترام مدة التسليم، السعر الممنوح، إلى تسليم كل من الأطراف الثلاثة (المستورد

المصدر البائع المشتري) إلى التنسيق بين هذه العلاقات لتحديد نوعية الشراكة الإستراتيجية المرغوبة. وعليه فإننا نجد في ظل هذا النمط[156]:

- **عقود التسيير والإدارة**، حيث تعتبر عقود الإدارة من أحد صور المشاركة بين المشروعات متعددة الخدمات وبين المصانع والمشاريع المحلية وهي عقود طويلة الآجل يقدم فيها الملاك المحليين المشروعات والوحدات والأصول الإنتاجية مع الاحتفاظ بالملكية في حين تتولى شركات دولية مسؤولية الإدارة الشاملة والتشغيل والتسويق ويقتسم الطرفان الأرباح طبقا لنسب محددة،
- **المقاولة من الباطن**، إذ يقوم فيها وكلاء متخصصين في عمليات البيع والشراء سواء كان داخل الوطن أو خارجه فعل سبيل المثال الشركات التجارية الدولية التي تقوم بعمليات الشراء وإعادة البيع على المستوى الدولي لحساب الطرف الثالث،
- **اتفاقية التموين** الذي يستعمل غالبا في المؤسسات التجارية، وذلك عن طريق احترام المنتوج بترخيص أو شراء من المورد وهذا راجع لافتقارها للكفاءات الآلية الخاصة بالإنتاج أو ارتفاع تكلفة إنتاجها مقارنة بإمكانية شراءها هذا من جهة، ومن جهة أخرى قصد توسيع أفقها التمويلي،
- **واتفاقية التوزيع**، حيث تتحدد بالوكيل المصدر للبيع والشراء زيادة عن المستورد أو المصدر وبالمستورد الموزع الذي يعتبر تاجرا مستقلا.

ـ الشراكة التقنية:

نظرا للتسارع في التغيرات التكنولوجية وارتفاع تكاليف البحث والتنمية ظهر نوع جديد من التعاون نتائجه تظهر على المدى البعيد، وقد يأخذ هذا التعاون مجموعة من البلدان مثل برنامج المحطة الفضائية الدولية كما قد يكون هذا التعاون بين مؤسستين متنافستين وذلك بتموين برنامج مشترك للبحث والتنمية دون أن يتخليا عن مواقعها في السوق ويدخل هذا التعاون في إطار الشراكة التقنية الذي هو كذلك تحويل المعرفة التي لها قيمة اقتصادية هامة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والتي يؤهلها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والمردودية ويضمن لها مكانة تنافسية على مستوى المحيط العام.

كذلك يدخل ضمن هذه :

- الشراكة الموافقة بالترخيص les accords de licence وهي عبارة عن عقود التنازل بين الطرفين بحيث يمنح الطرف الأول (المتنازل اكتساب للطرف الثاني (المتنازل له)

---

[156] أرجع لأهم هذه التصنيفات في فقرة سابقة.

التكنولوجيا أو سلسلة من المعارف التقنية وجعلها تحت تصرفه وذلك مقابل مادي إما مبلغ جزافي أولي أو نسبة من المبيعات أو قسط مالي أو الاشتراك في رأس المال المتنازل له.

- واتفاقية الإعانة التقنية مقابل شروط معينة سواء تعلقت بالحق الخاص exclusivité أو حق احترام العلامة والاسم والرمز التجاري والملكية الصناعية.

ـ الشراكة المالية:

إن الشراكة المالية مرتبطة بدرجة المساهمة في رأس المال عن طريق الاتفاقيات المباشرة من قبل المؤسسة الأجنبية واكتساب حسب ما اتفق عليه الشركاء ومن بين أشكال هذه الشراكة نجد المشاريع المزدوجة والتي يرتكز لب الشراكة فيها على القطاعات الحساسة، ونجد الشركات المشتركة ذات رأس مال (الشركات المختلطة) التي هي شراكة مختلطة بين شريكين وأكثر وذلك من أجل الاستفادة من المهارات والكفاءات الموجودة. وهي تمثل نموذجا متقدما جدا للشركات المشتركة العقدية أين تنظم العلاقات عن طريق العقد، إذ تتمتع بالإضافة إلى مساهمة كل طرف في الرأسمال الوسائل أخرى متفق عليها في نصوص العقد ابتداء من المساهمة الفنية في عمليات الإنتاج إلى معرفة التكنولوجيا وعمليات التسويق وتقاسم الأعباء.

من خلال هذا النوع من الشراكة تستطيع المؤسسة المختلطة أن تنتج منتوج جديد، تخترق أسواق جديدة أو أن تتعاون من أجل ممارسة نشاطات لم تستطيع التعامل معها لوحدها، وبالتالي فهي:

- تحت على المهارة والتجربة الواسعة وتكنولوجيا عالية من خلال اشتراكها،
- وتقسيم الموارد حيث من خلال المؤسسة المختلطة تستطيع أن تحصل على موارد كبيرة وبالتالي الإنتاج بكميات كبيرة وتقديم خدمات عديدة بتكلفة متناقصة، وهذا ما يسمى باقتصاديات السلم للتسيير المرن حيث تشير إلى وسيلة للمؤسسات لتغيير نمط تسييرها الذي يتميز بالتعقيد والثبات وخاصة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة. والجدير بالذكر أن الشركات المشتركة لها قبول لدى بلدان أوروبا الشرقية والدول النامية فهي تمثل إحدى الأشكال السياسية لدمج رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد خصوصا بعدما استعمل كوسيلة لخوصصة المؤسسات.

ـ الشراكة عن طريق الاندماج الجزئي:

تلجأ بعض الشركات وبالتحديد الأقسام والدوائر بإبرام الشراكة عن طريق الاندماج الجزئي للوصول إلى الأسواق العالمية وتلبية حاجيات وتنفيذ طلبات التي تم الاتفاق بشأنها، وعليه تسعى جاهدة الجهة المكلفة بالشراكة بإبرام عقد الشراكة ولا تقتصر هذه الأخيرة في هذه الحالة على

التسويق ودعم إمكانية استعمال والنفاذ إلى الأسواق فحسب بل تتعدى إلى تقديم مساعدات ماليـة لتشجيع البحث والتطوير.

ومن الأهداف المتوخاة من هذه العمليات يمكن حصرها فيما يلي:

- تقليص التكاليف،
- تعزيز التوعية التنافسية لرفع حصتها في السوق كي تصبح رائدة في قطاعها،
- والوصول إلى السوق بالتعريف على الإجراءات الإدارية للمناقصات.

ـ والشراكة التراخيص ونقل التكنولوجيا:

يمكن عقد التراخيص بإعطاء شريك أجنبي حق احترام التكنولوجيا أو علامة مميزة في فضاء جغرافي محدد ولمدة متفق عليها مسبقا، يمكن لهذا العقد من تحويل المهارات للشريك فالتكنولوجيـا المحولـة تكون في أغلب الأحيان محمية. وقد تلجأ الشركة الطالبة للترخيص إلى ذلك نظرا إلى:

- افتقارها للكفاءات الآلية الخاصة بالمنتوج،
- السمعة والشهرة العالمية المميزة التي يتميز بها المنتوج من قبل المصدر الرئيسي،
- وشراكة قائمة على البحث والتطور.

إن تحسين نوعية المنتوج وتطويره يتطلب من المتعاملين حتمية وضع إستراتيجية تحمـيهم وتجعلـهم قادرين على المنافسة لإشباع رقعة التسويق وتطوير النوعية والجودة، وعليه ينبغي وضع اتفاقيات التي من خلالها تقوم إحدى المؤسسات بوضع مجموعة من الوسائل التي تمتلكها لتحقيق نشاط أو برنـامج تقني أو بحث لغرض الحصول على نتائج من مؤسسة أو مكتب دراسات متخصص والذي يـصبح شريكا لها على فترة زمنية معينة لتطوير مشروع أو بحث محدد المعالم.

إن مجمل إستراتيجيات المؤسسة تبين مدى جدارتها في مجالات البحث والتطوير مع المعلومات الكافية والخاصة بالغرض التجاري وضمان استقرارها في السوق ويمكن للمؤسسة الـدخول إلى الأسـواق واستغلال الفرص الجديدة عن طريق:

- عملية التطوير الداخلي لمنتجاتها وإمكانياتها التكنولوجية الخاصة،
- عملية امتصاص والتي تقوم بها مع مؤسسات اقتصادية صغيرة سابقة الوجود وتكون ناجحة،
- تشكيل روابط اقتصادية متينة، إذ أن التحولات التكنولوجية المعتمدة تفرض على المؤسـسات التوفيق بين عدة تقنيات لفتح المجال لمنتوجاتها للفرص الجديدة المتوفرة في السوق، غير أن المؤسسة لا يمكن لها في ظل هذه التحولات تحقيق ذلك بمفردها، بل تعتمد على خلق روابط متينـة مـع

الشركاء الذين يملكون تقنيات المعرفة والمهارة والتي تقدم المجال الواسع للمؤسسات الاقتصادية في انتهاز الفرصة الضئيلة المتواجدة في السوق؛

- تشكيل اتحاد أو تعاون بغرض التمويل الدائم للسوق بالمنتجات التي تصنعها؛
- التقليل من حدة المنافسة، ففي هذه الحالة يمكن الاتفاق حسب الإستراتيجية المشتركة على تحديد وحصر الشركات المنافسة والمتواجدة في السوق الواحد ولا يقتصر الأمر على هذا الشكل فحسب بل على الميزة التي يمكن أن تجنيها الشركة عن طريق جمع الطاقات الممكن الاستفادة منها وإضافتها إلى النشاطات الرئيسية وبالتالي خلق أجواء وفرص استثمار بالإضافة لقطاعات ومجالات مكملة للنشاط الرئيسي الأول؛
- وضمان السيطرة بواسطة تخفيض التكاليف، نعلم أن العامل الذي يتحكم في قرار شيء هو السعر بين المؤسسات ومتعامليها والإنتاج بصفة كافية من أجل تمويل عمليات البحث والتطوير ذات المستوى الدولي فتصبح أقل أهمية من عامل تكلفة الإنتاج كما يتوقف الحصول على تكاليف منخفضة على عدة عوامل.

- عيوب الشراكة الأجنبية:

رغم المزايا التي تتميز بها الاتفاقيات بصفة عامة والشراكة بصفة خاصة لما تجلبه للبلدان المضيفة، إلا أنها لا تخلو من المشاكل والعراقيل التي تخدم قطبي البلدين دون الحيازة إلى قطب معين وتعزيز قوتها ونفوذها.

من بين المشاكل والعراقيل التي تحول دون الشراكة، نجد:

- التدهور السريع للمبادئ التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي المتعدد الأطراف؛
- خلق المزيد من العوائق أمام تنمية البلدان النامية عن طريق الإجراءات الحمائية وعدم تمكين صادرات البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق العالمية وعدم الالتزام بالمواثيق الدولية؛
- استمرار نقل الأعباء الاقتصادية للبلدان المتقدمة على البلدان النامية؛
- إحكام السيطرة على قدرات الاقتصاد العالمي وخاصة قدرات وخيرات الجنوب؛
- وتطبيق رقعة اتخاذ القرارات على المستوى الدولي والهيمنة السياسية للدول الكبرى.

تظهر أهمية الشراكة من خلال سعي الدول النامية إلى نقل التكنولوجيا، بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، حتى وإن كان ذلك يصطدم بعدة مشاكل أهمها[157]:

- عدم أوتوماتيكية التحويل لكون أغلب الدول الصناعية لا زالت تحافظ على مكتسباتها التكنولوجية، رغم توقيعها على اتفاقية الأوروغواي.
- تكلفة التحويل التكنولوجي المرتفعة الناتجة عن التفوق العلمي للدول الصناعية، مما يمكنها من فرض أسعار مرتفعة لتكنولوجياتها.
- عدم ضمان ملاءمة التكنولوجيات المحولة لواقع الدول النامية، وتلاؤمها مع ظروف وتوليفة عوامل الإنتاج المحلية.
- واعتبارا لكون الشراكة استثمارا أجنبيا مباشرا فإنه مقيد ولا يمكنه الهرب بسهولة عند ظهور أول بادرة لمتاعب الاقتصاد، وهو على خلاف القروض قصيرة الأجل يمكن إعادة تقييمه مباشرة بعد حدوث أية أزمة.

ب-3) الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات:

إن العقود المبرمة في مجال المحروقات هي قيام مؤسسة أجنبية (عادة شركة كبرى متعددة جنسيات) بدور المنفذ لعمليات الاستكشاف والتنقيب عن المحروقات وحتى التنفيذ الفني للإنتاج لاحقا، وذلك لصالح المؤسسات المحلية التي تبقى متمتعة بمزايا الملكية والإدارة العليا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العقود لا تقتصر فقط على البترول بل تتعدى إلى العمليات الخاصة باستخراج المعادن بمختلف أنواعها.

وبما أن لتنمية الصناعات البترولية الجزائرية هو بحاجة لتطوير على المدى المتوسط والبعيد، فإننا نحتاج على حجم من الاستثمارات مرتفع جدا، فيجب توفير استراتيجية تشجع على العمل في مجال الاستكشاف والتنقيب وهذا بالتعامل مع الشركات البترولية العالمية التي تتوفر على الخبرات المالية والتقنية اللازمة. ولشركة سوناطراك مشاريع مشتركة مع العديد من الشركات المحلية والعالمية. وأنشأت سوناطراك خطي أنابيب غاز لتزويد البلدان الأوربية، أولها يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس ويعمل بطاقة 24 مليار متر مكعب في السنة والثاني يربط الجزائر بإسبانيا والبرتغال عبر المغرب.

---

157 المرجع السابق لـ قدي عبد المجيد، مداخلة في الملتقى الوطني الأول لجامعة ورقلة أيام 22 و23 أفريل 2003.

- أسلوب عمل الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات:

في مثل عقود الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، يتفق الطرفان على أنه في حالة النجاح وتمكن المؤسسة الأجنبية من إيجاد واستكشاف تلك المعادن، فإنها تستحق جزء من الإنتاج لتعـويض مصاريف تلك العمليات، ومن ثم تسعى المؤسسة الأجنبية المستثمرة لجعل هذه الخطـوة كوسـيلة لتحقيق شراكة مشتركة بين الطرفين، وأما في حالة الفشل فإن المؤسسة الأجنبية لا يحق لها الحـصول على التعويض[158].

- صيغ عمل الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات:

مع تنوع أشكال الشراكة في ميدان المحروقات، تتنوع كذلك أشكال العقود، بحيـث نجـد أنواع عقود كثيرة ومختلفة.

- عقد تأدية الخدمات مع تحمل المخاطر (Contrat de service avec risque):

يتعين على المستثمر الأجنبي تمويل المشروع كله مع تحمل كل المخاطر، وإذا لم يكتشف حقل منـتج، خسر استثماره ولا يعوض عنه، وإذا ما نجح تقاضى مقابل مجهوده المالي والتقني حصة عينية أو نقدية.

- عقد المعونة التقنية (Contrat d'assistance technique):

يكون دور المستثمر الأجنبي كدور المقاول، بحيث يقدم ما يحتاج إليه المستثمر المحلي من خبرات تقنيـة ومعدات، ويتقاضى مقابل مساعدته هذه مبلغا ماليا يكون بالعملة الصعبة.

- - وعقـد تقاسـم الإنتـاج (Contrat de partage de production):

يتحمل المستثمر الأجنبي جميع نفقات الاستكشاف والاستغلال، ففي حالة اكتشاف حقل نفط قابل للاستغلال تجاريا، تقوم الدولة بتعويضه عن كل ما صرفه بجزء من إنتاج الحقل نقدا أو عينا بالإضافة إلى حصوله على جزء أخر من الإنتاج يناسب نسبة مشاركته في صورة انتفـاع، وفقـا للـشروط المنصوص عليها في العقد.

158 المرجع السابق ـ فارس فضيل، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص 83..

3 . 2 جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المقومات الأساسية التي يمكن أن تدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام خاصة في دول العالم النامي، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ولا يتحقق ذلك إلا بضمان مناخ استثماري ملائم والمتمثل في الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي بصفة خاصة مع توفر الهياكل القاعدية اللازمة لمباشرة الاستثمار.

ولقد زاد جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم كافة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، لجلب الشركات متعددة الجنسيات لإعادة بناء أوروبا واليابان[159]، لينتقل بعد ذلك لدول العالم النامي.

3 . 1 . 2 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الدول النامية انطلاقا من عجزها على تمويل برامجها الاستثمارية في حالة اعتمادها على ادخارها المحلي، ولكون المشاريع التنموية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا تملكها هذه البلدان، فإنها تجد نفسها بأمس الحاجة إلى تمويل خارجي وخاصة العمومي، لأنه لا يخضع لنفس الشروط والمعايير التي تخضع لها رأس المال الخاص سواء من حيث معدل الفائدة، أو مدة القرض فوجود رأس المال العمومي يشجع جلب رؤوس الأموال الخاصة.

ومنذ النصف الثاني من الخمسينات من القرن الماضي وإلى اليوم، يزداد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كآلية من آليات دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فاهتم الباحثون وحكومات الدول المضيفة لها، ليتحول الجميع نحو أنجع السبل لاستقطاب رأس المال الأجنبي بمختلف الوسائل المتاحة القانونية والمادية.

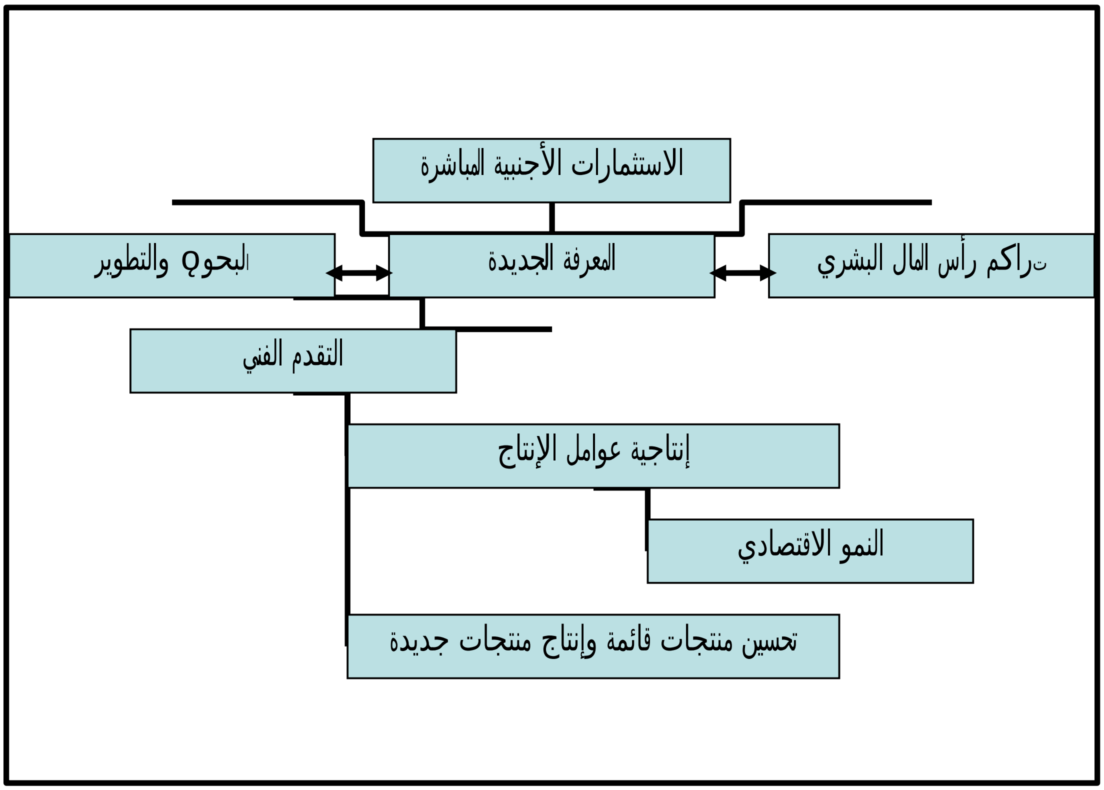
أ) جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية:

إن تمويل التنمية وتدعيم المؤسسات المالية لا يكون إلا بضمان مناخ استثماري ملائم والمتمثل في الاستقرار السياسي والأمني والاستقلال بصفة خاصة مع توفر الهياكل القاعدية اللازمة لمباشرة الاستثمار.

---

[159] GHERTMAN Michel, «Les multinationales», Que sais-je n°2068, ed. PUF (3°ed.), Paris, 1982 & réédition Bouchene, Alger, 1993, p. 12.

وبتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية من خلال نقط عدة (سنورد أهمها تباعا)، فإنها تؤثر على النمو الاقتصادي مثل ما يوضحه الشكل البياني التالي بالتركيز على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:



المصدر: مجدي الشوربجي، «اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر، المنعقد بفندق الأوراسي بالجزائر أيام 14 و15 نوفمبر 2005.

الشكل رقم 07: الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي

أ - 1) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل:

على المستوى الاجتماعي، للاستثمار الأجنبي المباشر أثر كبير على التشغيل (العمالة)، فامتصاص اليد العاملة الماهرة من القطاع الوطني لصالح الشركات الأجنبية يمنحها أجر أعلى مما هو سائد في القطاع الوطني حيث أن الفارق في الأجور التي تحصل عليها هذه الفئة غالبا ما تنفق على منتجات الشركات الأجنبية.

أما عن مساهمة الاستثمار الأجنبي في إيجاد فرص للشغل فتكاد أن تكون مهملة نظرا لطبيعة التكنولوجيا المستعملة والتي عادة ما تعتمد على كثافة رأس المال، لهذا فإن اعتمادها يكون على العمال الأجانب في تسيير وتشغيل التجهيزات بدلا من العمال المحليين.

إن أهم ما يمكن أن يحدثه الاستثمار الأجنبي وتستفيد منه الدول هو توفير زيادة في حجم الانفتاح من خلال إقامة مشاريع ومؤسسات دائمة أو مؤقتة، وهذا الهدف يمكن تحقيقه خاصة في الدول التي تتوفر على يد عاملة ذات كفاءة وبأقل تكلفة. إن ضرورة خلق فرص للعمل وضرورة تشغيل عدد من العمالة الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب تعد من بين أهم وأبرز الضوابط التي وضعت حديثا في معظم الدول لتوجيه الاستثمار الأجنبي، وبالتالي فإن أهمية الاستثمار الأجنبي تكمن أيضا في مدى مساهمته في خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمالة وتنميتها.

تعاني معظم دول العالم من مشكل البطالة وخاصة في البلدان النامية، فلذلك سعت هذه الأخيرة لتخفيف من حدة المشكل بفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي للاستثمار ببلادها وإيجاد فرص للعمل جديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة العكسية الموجودة بين نوع التكنولوجيا المستخدمة وعنصر العمل.

ومنه فإن مناصب عمل جديدة بالإضافة إلى ما ينتج عنه من نتائج نذكر منها:

- إن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى إيجاد علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة ومن ثم إيجاد فرص جديدة للعمل،
- الإيراد المحصل عليه على الأرباح التجارية والصناعية للاستثمارات الأجنبية لفائدة خزينة الدولة المضيفة وهذا ما يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة وبالتالي مهام جديدة،

- القضاء على اليد العاملة غير مؤهلة وإيجاد طبقة عاملة ذات كفاءة وخبرة وهذا تمكنها من استخدام التكنولوجيا المتطورة بشكل أفضل،
- إنشاء مشاريع موجهة للتصدير والمشروعات الكثيفة العمالة في المناطق الحرة وهذا ما يؤدي إلى إيجاد العديد من فرص العمل،
- توسع الاستثمارات الأجنبية في أنشطتها على المستوى الأفقي (التوسع الجغرافي) سوف يؤدي إلى تنمية المناطق المعزولة والمختلفة اقتصاديا، بإيجاد مشاريع جديدة من ما وامتصاص اليد العاملة التي تعاني البطالة من ما وهذا مع ثبات باقي العوامل،
- والاختيار الجيد لنوع التكنولوجيا المستوردة، وبالتالي نوع النشاط الممارس يؤثر بدرجة كبيرة على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.

أ-2) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي:

يتسابق العالم للوصول إلى مراكز القوى والمواقع الإستراتيجية، ولا يكون هذا إلا بالتحكم في وسائل العلم والتكنولوجيا بالإضافة إلى امتلاك عوامل الإنتاج خاصة القوى العاملة المنتجة والمدربة والمدبرة[160]. فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في بادئ الأمر في وضعية احتكار شبه كلي، لكن مع بداية الثمانينات من القرن الماضي تغير الأمر لصالح اليابان التي أصبحت أكثر سيطرة في هذا الميدان[161]. وحركة نقل التكنولوجيا هي المعارف والمهارات وتتحدد بالتطور في الإنتاجية التكنولوجية في البلد المنقول له التكنولوجيا والذي يتمثل في الإمكانات المحلية لتحل محل الخبراء أو الوثائق.

أطلق اصطلاح التكنولوجيا على تسخير العلم لإيجاد الأساليب لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية في إنتاج وتطوير السلع والخدمات، كما أنها فن الإنتاج أو وسيلة الإنتاج كأسلوب مستخدم في العملية الإنتاجية، إذ تعتبر عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة للدول النامية أساس ضروري للتنمية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات[162]. ويوفر الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا للبلدان المضيفة بتوفير مناخ الاستثمار[163]، فهو يحمل معه الكثير من

---

[160] صلاح الدين حسن السيسي، «الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة: اليورو & السوق العربية المشتركة: الواقع والطموح»، ط. عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 48.

[161] RAINELLI Michel, «Le commerce international», ed. Découverte (8°ed.), Paris, 2002, pp. 102-103.

[162] المرجع السابق لـ نعيم الظاهر، ص 53.

[163] المرجع السابق لـ غازي عبد الرزاق النقاش، ص 181.

التقنيات الصناعية والتكنولوجيا الحديثة. إلا أن تحويل التكنولوجيا يكون في كثير من الحالات شرطا مقترنا بالمساعدة المالية لما يوفره من مهارات يستفاد منها في استخدام الوسائل التقنية.

التكنولوجيا هي مجموعة المعارف والمهارات والخبرات المتراكمة من مصادر محلية وخارجية لغـرض استخدامها في العمليات الإنتاجية أو إنتاج منتجات نائية بالشكل الذي يلائم توليفـة الاعتبـارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبناها أجهزة التخطيط في البلد المعني[164]. ويكـون النقـل التكنولوجي وفق صيغ متعددة: تراخيص قابلة للتملك، براءات الاختراع، العلامات التجارية، أسرار الإنتاج، خدمات المساعدة التقنية، اتفاقيات الإنتاج المشتركة ...الخ.
كما أنه لكي تحقق التكنولوجيا الفعالية الملائمة والمطلوبة يجب توفير عدة عوامل أهمها درجة التلائم النسبي للمستوى التكنولوجي المنقول للدول المضيفة النامية، فإذا قامت مـثلا الـشركات متعـددة الجنسيات بنقل مستوى عال من التكنولوجيا أو أنها ركزت على المشاريع المتطلبة لكثافة رأس مـال فهذا ينتج عنه قلة عدد فرص العمل، صعوبة تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع المداخيل، ارتفاع نسبة البطالة بصفة خاصة العمال غير مهددة، ودفع الشركات المحلية لجلب تكنولوجيا متطـورة لـضمان بقاءها في السوق المحلية. وكعرض لتجربة،فقانون الشراكة هي سياسة نجحت في البلدان التي كانـت لها احتياطات من العمال ذوي كفاءات تقنية عالية مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية...الخ.

أما إذا قامت بإنشاء استثمارات ذات مستوى تكنولوجي منخفض فإنها تتناسب مع أهداف الدولة النامية (التشغيل والقضاء على البطالة...)، إلا أنه ذلك لا يخلو من العيوب كتوسيع فجوة التخلـف التكنولوجي بين الدول النامية المضيفة والمتطورة. وعلى هذا أصبح من الصعب الحصول على تنميـة تكنولوجية محلية، لذا فعلى الدول المضيفة التوجه إلى ما يلي:
- الاستفادة من خبرات وكفاءات الشركات متعددة الجنسيات وإبعادها يعني التأثير السلبي علـى الجوانب المعرفية ومجالات البحث في الدول النامية،
- التخفيف من حماية الشركات المحلية من المنافسة الأجنبية، لأن المنافـسة تـؤدي إلى التحـسين المستمر للإنتاج والإنتاجية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي،
- يتم تطوير التكنولوجيا المحلية من خلال المزج الجيد بين مختلف الأساليب الناقلة للتكنولوجيا مـع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأنشطة وأهداف الدول المضيفة النامية،

164 المعهد العربي للتخطيط بالكويت، «اجتماع خبراء حول التكنولوجيا والتنمية»، الكويت 02-04 مارس 1987، مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ص 5.

- وتحويل التكنولوجيا الذي يحمل معه الكثير من التقنيات الصناعية والتكنولوجيا الحديثة، ويكون تحويل التكنولوجيا في كثير من الحالات شرطا مقترنا بالمساعدة المالية، لما يوفره من مهارات يستفاد في استخدام الوسائل التقنية.

"ولما كانت الشركات متعددة الجنسيات هي التي تهيمن اليوم هيمنة كاملة على عمليتي إنتاج وتداول التكنولوجيا، فمن البديهي أنه لا يمكن فهم هذا النظام التكنولوجي الجديد بمعزل عن استراتيجية هذه الشركات على المستوى العالمي"[165]. وقد جاءت معظم التقنيات المخولة تجاريا من البلدان المتقدمة ونحو البلدان النامية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات في قالب استثمارات مباشرة بشكل عقود كاتفاقات لرخص، عقود تسيير، والمشاريع "مفتاح في اليد" أهدافها منتوج في اليد.

وللاستفادة من التحويل التكنولوجي، تبنت عدة بلدان نامية استراتيجية تعتمد على الشركات المختلطة، ولكن مداخل الاستثمارات المباشرة كانت مقيدة وصغيرة.

وتبقى الشركات متعددة الجنسيات كعميل للتحويل التكنولوجي بين البلدان، ويتم نشر هذا التحويل انتقائيا، وتبث العلوم على أساس محدود، ولا تعرض علومها الآتية تلك العلوم البالية، وتلك التي تسربت خفيتا، لقد أحدث التقدم التكنولوجي تقسيم دولي للعمل على أساس تخصص الدول المتقدمة الصناعية في فروع الإنتاج الأعقد تكنولوجيا.و هي تحرص لحماية ملكيتها الفكرية لشركاتها، لهذا الغرض نشأت المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية،وهي لا تساهم على الإطلاق في التحويل التكنولوجي الحقيقي والفعال.

عملت الثورة التكنولوجية على تفهم حقيقي للعلاقة بين الإنسان والآلة وطبيعة الإنتاج المطلوب تحقيقه[166]، وبالتالي العمل على استغلال للموارد الطبيعية بـ :

- اكتشاف موارد جديدة مثل الطاقات الجيدة عوضا عن الطاقات الزائلة،
- اكتشاف استخدامات جديدة للموارد الطبيعية القديمة المعروفة،
- انخفاض ملحوظ لتكلفة الاستغلال،
- إعادة استرجاع المخلفات والنفايات من مواد مختلفة،
- وتطور الهندسة الوراثية في استغلال الثروات الحيوانية والنباتية.

---

165 محمد هشام خواجكية & حسام عيسى، «مستقبل التصنيع والتكنولوجيا في ضوء الخبرة الخليجية والمصرية»، الحلقة النقاشية الحادية عشر من ديسمبر 1987 إلى أفريل 1988 بعنوان«مستقبل التنمية في الوطن العربي» من تنظيم المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ط. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989، ص 93.

166 فريد راغب النجار، «إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا: مدخل تكاملي تجريبي»، ط. دار الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997، ص 17.

ساهم النقل الخاطئ للتكنولوجيا، من قبل دول العالم الثالث، في زيادة التخلف التكنولوجي، فقد تم الاعتماد على مكاتب دراسات أجنبية تطبق معايير تكنولوجية وفق خصائص بلدانها وليس على أساس اقتصاديات هذه الدول النامية.

في كل دول العالم، يمكن أن يقود القطاع العمومي عملية البحث التكنولوجي، وهذا لكون تكلفتها عالية جدا ومردودها بطئ جدا،كما للصناعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الموضوع، لكون فهم تكنولوجيات الصناعات الكبيرة المعقدة أمر صعب المنال في الكثير من الحالات من جهة،ومن جهة أخرى فإن للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور في تغذية الصناعات الكبيرة.

أما عن الخدمات التي تقدمها نقل التكنولوجيا للمشاريع الصناعية فمنها:

- خدمات ما قبل الاستثمار: دراسات الجدوى وتقييم العروض،
- خدمات تنفيذ المشروع: اختيار التكنولوجيات، استقبال المعدات الهندسية، الإشراف على أعمال التشييد وترتيب المعدات، وعمليات البدء بالتشغيل،
- والخدمات المتعلقة بإدارة الإنتاج: حل المشاكل المتوقعة، رقابة النوعية، الصيانة، تدريب الأفراد...الخ.

يرى البعض أنه بالرغم من وجود حالات لنقل التكنولوجيا في الدول النامية، إلا أنها قليلة ومجرد نظريات وبعيدة عن التطبيق. ويرى البعض الآخر أنه ليس هناك تكنولوجيا في الدول النامية، وإنما تقنيات تطورت قائمة على نقل التجارب وليس نقل التكنولوجيات، إذ في العديد من دول العالم النامي هناك رجال أعمال يتعاملون مع نقل التكنولوجيا بأسلوب تجاري[167].

نقل التكنولوجيا لا يعني بالضرورة أن تكون مرتفعة التكلفة، إذ يمكن أن تكون فعالة بتكاليف منخفضة. ولا يعني بالضرورة أيضا أن ذلك يتم من الدول الصناعية المتقدمة، بل يمكن أن يكون من الدول النامية نفسها. ومن العوائق للتطور التكنولوجي هو ما يعرف بالنقل المعاكس أو النقل المضاد من الدول النامية للدول المصنعة. ففي البلدان النامية، مراكز للبحوث كبيرة و إنتاج علمي كبير بعضه معطل لا يجد مجاله للتطبيق، وهو ما يعرقل التطور التكنولوجي.

أ-3) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنظيم الإداري:

[167] المرجع السابق لـ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، «مستقبل التصنيع والتكنولوجيا في ضوء الخبرة الخليجية والمصرية»، ص 34-35.

تعتبر الإدارة من أحد عوامل الإنتاج (أو عنصر من عناصر التكنولوجيا)، حيث أنها تساهم في تجديد الإنتاجية لكل من منظمات ومنشآت الأعمال والاقتصاد الوطني بشكل مهم وكذا تحديد مركز تنافسي عل كل المستويات (المحلي أو الدولي، العمومي أو الخاص، الجزئي أو الكلي)[168]:

- تحسين إدارة الإنفاق العام وإدارة الإيرادات،
- إصلاح الإدارة العامة،
- وتحسين الشفافية والخضوع للمساواة ومكافحة الفساد.

تعاني الدول النامية من مشكل نقص اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى مشكل عدم توفر عناصر الإنتاج، التخلف التكنولوجي ...إلخ، وهذا ما يؤدي بها إلى طلب المساعدات من شركات متعددة الجنسيات لسد جوانب الخلل والنقص في الإطارات الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة، وأهم النتائج الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات على الإدارة والتنمية الإدارية ما يلي:

- تنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم،
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة،
- إيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية،
- استفادة الشركات الوطنية من الأجنبية من أساليبها الإدارية الحديثة من خلال المحاكاة أو التقليد،
- وإثارة حماس الشركات المحلية من أجل تنمية المهارات الإدارية بها من أجل ضمان البقاء أمام المنافسة الشرسة للشركات الأجنبية.

إلا أنه الشيء الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن وجود شركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى جذب أكبر قدر من اليد العاملة الماهرة إليها نتيجة للأساليب الاغرائية وهذا ما ينتج عنه وجود عدة مشاكل أهمها هجرة العمال المؤهلين إلى شركات متعددة الجنسيات وبالإضافة إلى مطالبة العمال بالشركات المحلية برفع مستوى الأجور والمساواة في شروط العمل مع نظائرها في الشركات متعددة الجنسيات.

هناك عدة معايير لقياس دور الشركات متعددة الجنسيات فيما يختص التنمية الإدارية بالدول النامية المضيفة كحساب عدد برامج التنمية والتدريب الإداري سنويا وحساب النسب والمعدلات. فإذا كان

---

[168] جيمس بوتون James BOUGHTON & ضياء قرشي Zia QURESHI، «مواصلة السير على الطريق: إطار عمل لرصد التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2003، ص ص 46-47.

البلد المستقبل للاستثمار تختلف عن البلد المصدر له، فإن هذا الأخير يبقى مستقبلا، ومع مرور الوقت وبفعل الاحتكار والمنافسة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب فإن أصحاب الهياكل الإنتاجية القديمة للدولة المستقبلة للاستثمار يصبحون قادرين على منافسة المؤسسات الأجنبية، وذلك عن طريق عصرنتها وتجديدها وتغيير ما هو قديم بهيكل إنتاجي صناعي حديث، وتكوين العمال والتقنيين.

أ- 4) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي:

إن جلب الاستثمار الأجنبي لوسائل الدفع المقبولة في الأسواق الدولية تمثل أهمية قصوى للدول المستقبلة خاصة منها الدول التي تفتقد لمثل هذه الوسائل، ونعني بها الدول النامية التي تعاني عجزا في ميزانها التجاري بحيث أن مستوى صادراتها لا يرقى إلى تغطية وارداتها ولا ينمو بالحجم الذي تنمو به وارداتها وعليه فأهمية الاستثمار الأجنبي واضحة لمواجهة هذا العجز.

في هذا الشأن، نجد رأيين:

- في الرأي الأول، نجد أن الكلاسيك يرون وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارجي مقارنة بالتدفقات الداخلة وهذا بسبب:
  - كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج؛
  - استمرارية تحويل أجزاء كبيرة من رأس المال إلى الدولة الأم دون إعادة استثمارها؛
  - دفع المرتبات الخاصة بالعمال والإطارات الأجانب؛
  - وصغر حجم الأموال المستثمرة في بداية المشروع الاستثماري؛
- أما الرأي الثاني، فيتبناه رواد المدرسة الحديثة الذين يعارضون الرأي السابق، فحسب قولهم فإن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر مصدرا لتدفق النقد الأجنبي، لما لديها من موارد مالية ضخمة وقدرة على الحصول على موارد نقدية من أسواق النقد الأجنبي، بذلك فإنها تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة النامية من النقد الأجنبي لتمويل المشاريع التنموية وحجم المدخرات (الأموال المتاحة محليا). كما أنها تقوم بتقديم فرص جذابة للاستثمارات المربحة وذلك لتشجيع المواطنين على الادخار ويتوقف هذا على عدة عوامل وهي:
  - حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛

- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية إلى مجال الاستغلال والإنتاج الفعال.
- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.
- حجم القروض التي تتحصل عليها شركات متعددة الجنسيات من البنوك المحلية.
- حجم المشروع الاستثماري إن كان كبير أو صغير.
- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري، فإذا كانت ملكيته ملكية مطلقة للطرف الأجنبي، فإنه يقوم بإعادة جزء من الأرباح المستثمرة.
- ونوعية المشروع، فإذا كان يتصف بكثافة رأس مال فسيزيد من مقدار تدفقات الأموال الأجنبية إلى الداخل خاصة تلك المطلوبة للاستثمار المبدئي.

أ-5) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

يقترح الاقتصاديون المكلفين بإعداد ميزان المدفوعات تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه كل تحرك للأموال إلى مؤسسة أجنبية وأنه كل امتلاك جديد لجزء أو حصة ملكية لمؤسسة أجنبية بشرط أن يكون المقيم داخل البلد له حصة أكبر لهذه المؤسسة.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات البلد المضيف عندما نقارن بين حصيلة عوائد الاستثمار من أرباح وفوائد ورسوم استيراد التكنولوجيا من جهة وقيمة الاستثمار من جهة أخرى إذ غالبا ما يكون هذا التأثير سلبيا وقد يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات. وبالنظر للميزان التجاري، تفيد إحصائيات الأمم المتحدة أن 75 % من صادرات المشروعات الأجنبية تتجه إلى الشركات الأم ويبقى 25% للشركات الشقيقة لهذه الأخيرة.
ولا يمكن دراسة الآثار المترتبة من الاستثمارات الأجنبية بصفتها مصدر التدفق النقدي الأجنبي. ويعني ضرورة النظر إلى كل عناصر المدفوعات التي تؤثر على ميزان المدفوعات بما فيها التصدير، الواردات، أثر أسعار التحويل.

ب) التقييم المبدئي للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى البعيد، ويتفق الاقتصاديون في أن له عدة مميزات لتفضيله من طرف الدول المضيفة، ومنه نجد للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا وعيوب.

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة إيجابيات، وهو ما يفسر الحركة المستمرة لرؤوس الأموال الدولية بحثا عن أرباح وامتيازات أكبر. كما أن وجود هذه المزايا يدفع بالدول إلى تحفيز المستثمرين الأجانب لجلبهم بمختلف التسهيلات والضمانات قصد تصنيع منتجات نهائية التي توجه نحو التصدير[169]. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخلو من السلبيات، وهو ما يظهر في تحفظ الدول المستثمرة من المخاطرة برؤوس أموالها وتأكيدها على توفير الضمانات اللازمة وتحفظ الدول المضيفة وإصرارها على تقييد الاستثمار الأجنبي ووضع الشروط الكفيلة بتعظيم إيجابياته.

ولتوضيح انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نعرض فيما يلي إيجابياتها وسلبياتها على الدول المستثمرة والمضيفة معا.

ب-1) مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتوزع التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي يبقي للمستثمرين على حوافز تدفعهم للاستثمار وتحفظ للبلدان المستضيفة مزايا تحثهم على منح التسهيلات وتبني السياسات المشجعة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة:

من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان المضيفة، نذكر:

- الاستفادة من رأس المال القادم والمستثمر في آلات الإنتاج والمهارات الإدارية والتكنولوجية، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لنقل التكنولوجيا والاستفادة من التقنيات العالية المعتمدة لاستغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل وتكوين اليد العاملة المحلية بتأطيرها وإطلاعها على أحدث التكنولوجيات وطرق التسيير العلمية[170]،

---

169 PHANE Duc Loi, «L'économie mondiale entre le libre échange et le protectionisme», ed. Editions Cujas, Paris, 1993, pp. 163-164.

170 المرجع السابق لـ عبد السلام أبو قحف، «السياسيات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية»، ص 82.

- تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الصادرات والتقليل من الواردات والقدرة علـى إيجـاد مركـز تنافسي لها في الأسواق الأجنبية.
- مساهمة المشروع في إشباع الحاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات مع وجود فائض للتصدير أو التقليل من الواردات.
- المساعدة في قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد هذا المشروع الأجـنبي باحتياجاتـه أو الصناعات المتممة التي تنتج السلع المكملة لمنتجات المشروع الأجـنبي أو حـتى ورش الـصيانة والإصلاح التي قد يحتاجها المشروع الأجنبي.
- زيادة التوظيف وامتصاص البطالة وزيادة القدرة الإنتاجية والتدفقات من العملة الصعبة، وذلـك بخلق فرص للعمل المباشر وغير المباشر سواء في مرحلة البناء أو التشغيل.
- تشغيل وتدريب القوى العاملة على أساليب الفنية المتطورة.
- انخفاض تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع القروض الخارجية بنوعيها.
- تخفيض التكلفة بالنسبة للصناعات المحلية بتوفير بعض عناصر الإنتاج.
- تحسين ميزان المدفوعات بالاستفادة من الإيرادات الأجنبية (عملة صعبة)، مما يحقق توازنا نـسبيا لميزان المدفوعات على المدى القصير، ليتحسن ميزان المدفوعات في المدى الطويل عن طريق زيـادة فرص التصدير والحد من الاستيراد كون المشاريع الاستثمارية تسهم في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمال وجود فائض للتصدير.
- ومساعدة المشاريع المشتركة على تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمـال الوطنيين.

مما سبق ذكره، فإن استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد علاجا لعدد من الظواهر غير الصحية بالنسبة لهذه البلدان المضيفة[171]:

- هجرة العمال والإطارات ذات الكفاءة للدول المتقدمة.
- انتقال الأموال للاستثمار خارج البلاد بطرق مشروعة أو غير مشروعة.
- تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك بتوفر سلع استهلاكية جيدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا.
- وزيادة إيرادات الحكومة مهما يكن حجم الإعفاءات الضريبية الموجهة للمستثمرين الأجانب.

[171] المرجع السابق لـ حامد عبد المجيد دراز، ص ص 214-215.

ـ مزايا الاستثمار المباشر للمستثمر الأجنبي:

من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الشركات الأجنبية)، نذكر:

- استغلال الموارد الطبيعية والمادية والبشرية بأقل تكلفة مع ضمان التحكم في عناصـر الإنتـاج، فاستغلال المواد الأولية في موطنها يوفر تكاليف الاستيراد والنقل وكذلك اليد العاملـة الرخيـصة وتفادي تكاليف الإنتاج المرتفعة والناتجة عن ارتفاع الأجور والتشريعات الاجتماعيـة في البلـد الأصلي.
- تحسين وضعية موازيين مدفوعاتها من خلال تحويل الأرباح إليها، وزيادة الإيـرادات في شـكل عوائد وأرباح للمؤسسات المستثمرة على المدى المتوسط والطويل.
- إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها وتبادل الخبرة والمعرفة مع الوحدات المحلية والاستفادة من فـرص الإنتاج المباشر بدلا من التصدير من البلد الأصلي والحصول على أسواق جديدة.
- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية وإنتاجية والمالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية).
- كبر حجم الأرباح المتوقعة الحصول عليها والتي ينجز الجزء الكبير منها مـن انخفـاض تكلفـة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.
- امتصاص اليد العاملة الماهرة من القطاع الوطني لصالح الشركات الأجنبية بمنحها أجور أعلى ممـا هو سائد في القطاع الوطني حيث أن الزيادة في الأجور التي تحصل عليها هذه الفئة غالبا ما تنفق على منتجات الشركات الأجنبية.
- أما عن مساهمة الاستثمار الأجنبي في إيجاد فرص للشغل، فتكاد أن تكون مهملة نظـرا لطبيعـة التكنولوجيا المستعملة والتي عادة ما يطلق عليها بأنها كثيفة رأس المال.
- والاستفادة من الامتيازات الجمركية والجبائية.

ب-2) عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

في مقابل التأثيرات الإيجابية تترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر عدة انعكاسات سلبية تمنـع المستثمرين عن الاستثمار وتزيد تخوفاتهم ودرجة مخاطرهم وتؤكد توجس البلدان المستضيفة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات.

- **عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة:**

يرى العديد من الاقتصاديين أن الاستثمارات الأجنبية تشكل مظهرا آخر من مظاهر الاستعمار المتجدد، فالمستثمرون الأجانب هم بكل بساطة أصحاب رؤوس الأموال المتراكمة عبر السنين لدى عدد من الأفراد والشركات متعددة الاستيطان ولدى المصارف دولية النشاط، وهذا من خلال تقسيم دولي جديد للعمل يتسم باحتكار مطلق لمناطق الإنتاج ولأسواق التصريف على المستوى العالمي[172]. وبالتالي تحقق سلبيات للبلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر:

- يؤدي استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منع إقامة المشروعات الوطنية وقتل القائم منها نظرا لإمكانيات المستثمر المالية والإدارية والفنية والتكنولوجية، والدليل على هذا وجود مخاوف أوروبية من مواجهة الاستثمارات الأمريكية[173].
- حدوث اختلال في موازين مدفوعاتها وهذا بسبب خروج الأموال (عوائد الاستثمار) إلى البلد الأم دون إعادة استثمارها، فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق في المدى القصير توازنا نسبيا في ميزان المدفوعات، فإنها في المدى الطويل ونظرا لخروج رؤوس الأموال عند نهاية المشروع، تحدث إختلالات كبيرة.
- تتدخل الشركات الأجنبية في صفوف الأحزاب بطرق شتى للتأثير على اتجاهاتها السياسية والفكرية، كما تعمل على ربط بعض الفئات من كبار الملاك ورجال الأعمال والسلك السياسي بمصالحها عبر العديد من الأدوات، ابتداء من الرشوة إلى المساعدات المالية للأحزاب السياسية وتمويل حملات انتخابية،مثل هذه العلاقات لها نتائج خطيرة من حيث تكوين مجموعات ضاغطة على صانعي القرار السياسي لحماية مصالح المستثمرين الأجانب ولو على حساب المصلحة الوطنية.
- عادة ما يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر العمل في القطاعات الصناعية الإستراتيجية بالدرجة الأولى، وذلك من أجل استنزاف الثروة الوطنية والموارد الأولية وتصديرها بعد ذلك إلى شركات أخرى من أجل تحويلها ليعاد استيرادها من طرف البلدان النامية.
- الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.
- التلوث البيئي الذي تحدثه الشركات الأجنبية حيث أنها تقوم بنقل الصناعات الملوثة إلى البلدان النامية وهذا ما يزيد من انتشار الأوبئة والتأثير السلبي على طبقة الأوزون.

---

172 عبد السلام أديب، «الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية أم استعمار جديد؟»، adib@db.mfie.gov.ma، المغرب، 2003/02/22.

173 المرجع السابق لـ حامد عبد المجيد دراز، ص 218.

- زيادة الفوارق الطبقية.
- اهتمام الشركات الأجنبية بالمتاجرة السلع الكمالية الموجهة للطبقة الثرية وكذا الأجور المرتفعة التي تدفعها لعمالها دون مراعاة مستوى الأجور السائد في الشركات المحلية.
- لا تتحقق المنافع المنتظرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا بتوفر الطرف الوطني على الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في عمليات الاستثمار المشتركة.
- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، قد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع ومنه ينخفض معه احتمال بلوغ هذا المشروع أهدافه في الدولة المضيفة (خاصة ما يتعلق بزيادة فرص العمل والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات وبالتالي انخفاض تدفق العملات الأجنبية).
- احتكار المستثمر للسوق الوطنية.
- التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي، أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المستثمرة.
- يرى العديد من الاقتصاديين أن المستثمر الأجنبي غايته استغلال الطاقة العاملة المتمركزة في البلد المضيف لصالحه والبحث عن اليد العاملة الرخيصة دون زيادة في خلق فرص العمل أو تحسين لمستوى مهارة اليد العاملة.
- وخلق علاقات تكامل اقتصادية بين الدول المضيفة والمستثمرة وهو ما يحمل مخطر المراقبة الأجنبية بالسيطرة على الاقتصاد الوطني والتدخل في المجالات المرتبطة بالسيادة الوطنية.

- عيوب الاستثمار المباشر للمستثمر الأجنبي:

من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الشركات الأجنبية)، نذكر منها:

- عدم تخفيف من حدة البطالة المحلية وهذا يرتبط بصفة كبيرة بالتطور التكنولوجي ونوعية التكنولوجيا المسهلة.
- خروج رؤوس الأموال والتأثير على ميزان المدفوعات على المدى القصير.
- التضييع من فرص التصدير، فانخفاض فرص التصدير هو نتيجة إعادة توطين المؤسسات المنتجة في الخارج.

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار(الطرف الوطني والطرف الأجنبي) خاصة في حالة إصدار الطرف الوطني على نسبة معينة من رأس مال المشروع الاستثماري وهذه النسبة التي لا تتفق مع أهداف الطرف الأجنبي.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد مدة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري وهذا يعني ارتفاع درجة المخطر على المستثمر مما يتناقض مع أهداف الطرف الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في سوق معين.
- عندما يكون الطرف متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطها أو قيودا صارمة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.
- المخاطر التجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناتجة عن عدم الاستقرار في النصوص التشريعية أو بسبب عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة وهذا يعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات المستثمرة العاملة بهذه الدول.
- ضخامة رؤوس الأموال بعض الأنشطة الحساسة كالصناعة الإستراتيجية مثل البترول والأسلحة والأدوية.
- وارتفاع درجة المخاطر على المستثمر عند سعي الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري.

ب-3) الوقوف بين مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

عموما يتوقف تقييم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المستقبلة والمستثمرة أساسا على معطيات نذكر منها:

- درجة تكافؤ الجانبين ونسبة التقارب في المستوى الاقتصادي.
- مدى توفر القدرة لدى كل من المستثمر الأجنبي والمضيف على ضمان المصالح المشتركة بشكل متوازن.
- درجة استعداد المستثمر الأجنبي للمخاطرة برأس ماله في مشاريع استثمارية تحتمل تحقيق إما الربح و إما الخسارة.

- والإمكانيات المتوفرة لدى الدول المضيفة أي مدى توفر المحيط المحدد للاستثمارات الأجنبية، نوعية الضمانات المتاحة، وإن صح التعبير - درجة التأهيل الاقتصادي والسياسي والقانوني للدول المضيفة مما يشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

3 . 2 . 2 مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن العزوف عن الاستثمار يرجع إلى غياب المناخ الاستثماري، حيث يعد العامل الحاسم لتوجه الاستثمار إلى بلد دون الآخر وإلى تشجيع المدخرين هو ما يطلق عليه المناخ الاستثماري العام الذي يسود في الدولة.

نعني بالمناخ الاستثماري مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تتوفر في الدولة ما وتؤثر في ثقة المستثمر وتؤدي به إلى توجيه استثماراته إلى بلد دون آخر وإلى تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات[174]. فمناخ الاستثمار هو مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون ومحيط بيئة مشجعة ومواتية وصالحة الاستثمار[175].

لازالت الدول المتقدمة تحتل المكانة الأولى لجذب الاستثمار الأجنبي، في حين لازال نصيب الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية محدود للغاية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية هي المستثمر الأجنبي الرئيسي في العالم[176]، وأسباب ذلك يعود إلى:

- تقارب المنظومة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الدول الصناعية مما يساعد في توحيد سياسات الاستثمار الأجنبي،
- وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية في الدول المتقدمة يؤدي لتحرير تدفقات الأموال والتكنولوجيا والتجارة والعمالة الفنية.

---

[174] سعد طه علام، «دراسات في الاقتصاد والتنمية»، ط. دار طيبة للنشر والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003، ص 60.

[175] محمد غسان القلاع، «السياسات المحفزة للاستثمار في سورية»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2001/05/22.

[176] المرجع السابق لـ لخميسي خليفة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 9.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق عددا من القيود بإجبار الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية بالحصول على مصادر تمويل من خارج البلاد إذا كانت تستثمر في الخارج، وقد كانت بأسلوب طوعي في سنة 1965 للتحول لأسلوب إجباري سنة 1968[177].

أ) تقديم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن عملية الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الهامة للدول النامية، إلا أنه كما ذكر سابقا نجد الكثير من المشاكل تواجه هذا الاستثمار بهذه الدول وفي إطار الجهود المبذولة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بمراحل قابلة للاستمرار.

أ-1) محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

المناخ الاستثماري هو البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة، حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات. وهو مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات وحركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا.

- الحافز محدد أساسي لمناخ الاستثمار:

إن حافز الاستثمار معناه تقديم امتياز اقتصادي يمكن تقديره بقيمة نقدية من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها، كما يمكن تخصيص شكل معين من الاستثمارات التي تحصل على هذا النوع من الامتياز وفقا لأهداف الدولة التنموية كأن تسعى الدولة لتنمية المناطق النائية أو جلب استثمار يتميز بكثافة اليد العاملة...إلخ، ويعتبر التصدير أهم هدف تسعى إليه الدول المضيفة. فيمكن للدولة المضيفة تحقيق عائد إيجابي من جراء تقديمها حوافز الاستثمار إذا كانت تكلفة منح الحافز أقل من المردود الذي تتحصل عليه من المشروع الاستثماري، وعليه يجب على الدولة مراعاة تحقيق عائد إيجابي أكبر من تكلفة الحافز.

إن قرار الاستثمار في دولة ما يحكمه عدة معايير وغالبا ما يتأثر هذا القرار بنوع الحافز المقدم، فالحوافز التمويلية تجد قبولا أكثر من الحوافز المالية بين المستثمرين إلى جانب هذا نجد نوع المشروع

[177] المرجع السابق لـ غازي عبد الرزاق النقاش، ص 109.

الاستثماري وإمكانية الانطلاق للأسواق من خلال الموقع الاستثماري للظروف السياسية، الاقتصادية، البيئية والاستثمارية ...إلخ.

ـ معايير المناخ الاستثماري:

تشمل مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر على معايير عدة، نلخص أهمها في المعايير الأساسية التالية:

- المعيار الأول هو النمو إذ يجب أن تكون ذي وتيرة عالية حتى يتسنى المستثمر، فتعثر المؤسسات يؤثر على المناخ الاستثماري[178]،
- المعيار الثاني يستند إلى أرقام ومؤشرات الموازنات العامة التي يجب ألا تكون عاجزة أو على الأقل فيها عجز مقبول بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي،
- والمعيار الثالث هو التضخم الذي يجب أن يكون منخفضا أو مقبول نسبيا، بالإضافة إلى ذلك هناك سعر الصرف وغير ذلك من المعايير المالية والنقدية[179]،

ـ القياس الدولي لمناخ الاستثمار:

تعتمد الكثير من المنظمات والمؤسسات المالية لتحديد مناخ الاستثمار الملائم على عدة معايير في آن واحد لقياسه أو على مقياس واحد:

- **مقياس الدخل:** الذي يرتب على أساسه الدول انطلاقا من دخل الفرد فيها والدخل الوطني الخام وعدد السكان، فيحدد نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبناءا على هذا هناك دول ضعيفة الدخل وأخرى متوسطة الدخل،
- **ومقياس مبني على مخاطر الاستثمار:** إذ يتكون مقياس مخاطر الاستثمارات من مؤشرات لقياس الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من حيث المخاطر السياسية ودرجة تحويل الأرباح.

ـ القواعد الإرشادية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر:

---

[178] المرجع السابق لـ أحمد ماهر، ص 252.

[179] هشام فاروق، «دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل 2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

عند تطبيق قواعد جيدة لقوانين الاستثمار ينتج الاستثمار الأجنبي، فتؤكد دراسة أعدها البنك العالمي عن 44 مؤسسة تعدين دولية أنها تفضل العمل في ظل قانون استثمار واضح عوضا عن التفاوض للحصول على إعفاءات وامتيازات انفرادية[180]، إذ حدد البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتشجيع الاستثمار الأجنبي عددا من القواعد التي تشجع تدفقات رؤوس الأموال منها:

- تسهيل قبول وتشجيع تدفق الاستثمارات المشتركة،
- تجنب القيود والشروط غير الضرورية للاستثمار الدولي،
- احترام حقوق كل دولة في وضع قواعد تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر،
- من حق الدولة المضيفة رفض الاستثمار الأجنبي المباشر في الحالات التي تتعارض مع السيادة الوطنية: في حالة عدم اتفاق الاستثمار مع الأمن الوطني، وفي حالة ما إذا تدخل المشروع في نطاق المصلحة الوطنية،
- عدالة معاملة الاستثمار الأجنبي،
- ضمان حرية تحويل صافي الدخل على الاستثمار ومبالغ المديونية التعاقدية وعائد قيمة الاستثمار عند التصفية،
- وتسوية المنازعات بالتفاوض والتحكيم الدولي.

ـ الدوافع الاستراتيجية للمستثمر الأجنبي:

إن الدوافع الرئيسية للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر تستند إلى أربعة أنواع من الاعتبارات الإستراتيجية[181]:

- تطلب هذه المؤسسات وتفتش دوما عن السوق الجيد، إذ تنتج في أسواق أجنبية إما لمواجهة الطلب المحلي أو للتصدير إلى أسواق غير السوق المحلية كما في صناعة السيارات الأمريكية مثلا فهي تنتج في أوربا للاستهلاك المحلي،
- أنها ترغب في الحصول على المواد الخام والمواد الأولية واستخراجها أينما وجدت لغرض التصدير أو للقيام بعمليات أخرى عليها وبيعها في البلد أو الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي، وهذا ما ينطبق على مؤسسات الشركات الكبيرة في ميدان إنتاج النفط بكل عملياته من الاستخراج

[180] المرجع السابق لـ غازي عبد الرزاق النقاش، ص ص 181-182.
[181] المرجع السابق لـ غازي عبد الرزاق النقاش، ص 55.

والتكرير والتسويق والتعدين أو المزارع ومنتجات الغابات التي تستخدم كل هذه الأنـواع مـن المنتجات في صناعة تقع ضمن نطاق استخدامات المواد الأولية والمنتجات الأولية،

- أنها تهدف إلى طلب الكفاية في الإنتاج من خلال استخدام عوامله بكل كفاءة في دول تتـوفر فيها واحدة أو أكثر من عوامل الإنتاج وبأسعار رخيصة قياسا للإنتاجية، كالإنتاج يستخدم العمل الكثيف في مجال المعدات الإلكترونية في تايوان والمكسيك كأمثلة تحصل فيها تلك الظروف أمام الاستثمار المباشر الأجنبي،
- وأنها تتحرى عن المعلومات الضرورية والخبرة والمعرفة اللائقة وبما يرتبط به كحلقـة واحـدة كاملة، حيث يستهدف الاستثمار المباشر في الدول الأجنبية الحصول على فرص التقنية أو الخبرة الإدارية.

ومما سبق، يمكن أن نستنتج مخاوف المستثمر الأجنبي تختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر، ويمكـن تلخيصها في ما يلي[182]:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم توافر الأمن الداخلي،
- عدم توفر المناخ الاجتماعي الملائم للأجانب،
- عدم توافر البيانات والمعلومات التي تسمح بالقيـام بجـدوى اقتـصادية ناجحـة للمـشروع الاستثماري،
- التخوف من التأميم والمصادرة دون تعويض ومن مشاكل إعادة تصدر المال المستثمر وأرباحـه للخارج،
- عدم الرضى عن المزايا الضريبية في بعض الحالات، وأحيانا خضوع المستثمر الأجنبي لـلازدواج الضريبي.

أ-2) إجراءات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تسعى البلدان النامية من خلال وضع سياسات تحفيزية لجذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي من جهة، وهذا لتحقيق أهداف مختلفة أهمها تشجيع الاستثمار والتصدير، وتختلف سياسات الحوافز من دولة إلى أخرى حسب أهداف كل دولة من وراء هذا الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[182] المرجع السابق لـ حامد عبد المجيد دراز، ص 218-219.

- إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن إنشاء هيئة متخصصة تتولى تلقي طلبات المستثمر الأجنبي وتوفير البيانات اللازمة للقيام بدراسات واستخراج التراخيص اللازمة له. فتقوم الدول المضيفة بإنشاء أجهزة حكومية مخصصة لتخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى تسويق والترويج للمشروعات الاستثمارية والتعريف بالسوق في الداخل والخارج. وتقوم بعض الهيئات الحكومية باختيار نوع التكنولوجيا الملائمة ومتطلبات التنمية المحلية ومستوى هذه التكنولوجيا ويتطلب ذلك في بعض الدول مشاركة بعض الأجهزة الحكومية أخرى في اتخاذ قرارات خاصة بنوعية التكنولوجيا.

ويمكن تلخيص الأنشطة والمهام العامة لأجهزة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة في ما يلي[183]:

- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة،
- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة،
- متابعة الإنجازات والممارسات للشركات متعددة الجنسيات،
- حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب،
- تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب وتطويرها،
- توفير المعلومات والبيانات المختلفة للمستثمرين الأجانب،
- القيام بإجراءات القبول والاعتماد بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد الدراسة،
- التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين الأجانب،
- وتختلف الهيئات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية من دولة إلى أخرى وهذا من حيث الهيكل التنظيمي والإداري ودرجة المركزية في اتخاذ القرارات الاستثمار الأجنبي.

- إجراءات قبول واعتماد الاستثمارات الأجنبية:

تمر هذه الإجراءات بعدة مراحل، وتعرف أشكالا مختلفة حسب طبيعة الاستثمار، إن التقدم بملف الاستثمار إلى المصالح المعنية يعتبر بمثابة تصريح بالاستثمار. أما اعتماد المشروعات الاستثمارية فيعرف أشكالا مختلفة[184].

---

183 عبد السلام أبو قحف، «اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي»، ط. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 266.

184 المرجع السابق لـ عليوش قربوع كمال، ص 41.

- تكوين الملف الذي يشمل عدة معلومات متعلقة بقطاع النشاط، الموقع، مناصب الشغل المستحدثة، التكنولوجيا المستعملة والمخطط المالي للمشروع.
- التصريح بالاستثمار الذي يتم بتقديم الملف إلى الهيئة المكلفة بدراسة ملفات المشاريع الاستثمارية لدى الدولة المستضيفة التي يرغب المستثمر الاستثمار فيها.
- والاعتماد بعد دراسة الملف المقدم يتم اعتماده أو رفضه وتأخذ هذه الدراسة مدة تختلف من دولة إلى أخرى، كما يمكن أن يطعن في قرار رفض المشروع.

والملاحظ أنه كلما كانت الفترة التي تتم فيها إجراءات القبول والاعتماد قصيرة، كانت التكاليف المصاحبة لها أقل والعكس صحيح وكلما كانت هذه الإجراءات ذات فعالية ومصداقية بالنسبة للمستثمر الأجنبي وتمنحه ثقة أكبر في مزاولة نشاطه.

- عيوب استخدام الإعفاء الضريبي كإجراء لجلب الاستثمارات الأجنبية:

بالرغم من استخدام معظم الدول النامية لأسلوب الإجازة الضريبية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن لهذه الطريقة العديد من المشاكل والعيوب[185]:
- مشكلة تحديد تاريخ بدء الإجازة الضريبية فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم من تاريخ بداية الإنتاج.
- تداخل فترات الإعفاء عند السماح الإعفاء ثانية للأرباح المعاد استثمارها، إذ يصعب تحديد الأرباح التي تنتج من إعادة استثمار الأرباح.
- عند تحقق أرباح ضئيلة من المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاطات فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل.
- عند انتهاء الإجازة الضريبية، إشكال بداية احتساب أقساط الإهتلاك لآلات المشروع للوصول لوعاء الضريبة على الأرباح، فإذا كانت فترة الإجازة 5 سنوات، فهل تحتسب قسط الإهتلاك للآلات في المشروع باعتباره القسط السادس لإهتلاك الآلة أم باعتباره القسط الأول:

- إذا أعتبر قسطا سادسا للإهتلاك، سيؤدي ذلك لمضاعفة الخسائر التي تحملها المشروع في السنوات الأولى.

[185] بن عبد العزيز فطيمة، «الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: مقابلة بين التحفيز والإعاقة»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، يومي 06 و07 ماي 2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة سعد دحلب -البليدة.

- وإذا أعتبر قسطا أولا على الإهتلاك، سوف يدفع المستثمر للاحتفاظ بالآلات المشروع بعد انتهاء عمرها الإنتاجي حتى تنتهي أقساط الإهتلاك ضريبيا.
- واللجوء من قبل المستثمر إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإجازة الضريبية خاصة إذا كان المشروع تجاريا أو صناعات استهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر جديد للتمتع من الإجازة من جديد في نفس الدولة أو الانتقال لدولة آخر ليتمتع بإعفاء جديد.

ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر أن تضطلع بقوانين تشجيعية لتهيئة المناخ المناسب والتغلب على المعوقات الإدارية والإجرائية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي[186].

أ-3) الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة النمو والتطور للبلدان. ولهذا فهو يحظى باهتمام العديد من الدول النامية وخاصة الجزائر، وتسارع الكثير منها لجلبه وتوفير المناخ الملائم لتحقيقه.

تعد الامتيازات الممنوحة عاملا جذابا ومحفزا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنها لا تكفي لحمايته. مما يستدعي تقديم ضمانات تؤمن هذه الاستثمارات، وتجعلها في إطار تسوده الثقة المتبادلة والالتزام بمضمون الاتفاقيات المنصوص عليها قانونا. وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على تقديم الضمانات الكفيلة للحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تتمثل الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في ضمانات على الصعيد الداخلي (تتمثل في الحماية القانونية التي يقرها المشرع وتنص عليها القوانين إلى جانب الضمان القضائي الذي يحدد سلطة التحكيم وإجراءاته) وضمانات أخرى على الصعيد الدولي.

- الضمان القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمثل الضمان القانوني في التفويض عن التأميم وذلك بمرافقة إجراءات التأميم لأي سبب موضوعي مقنع ويدفع تعويض عاجل وفعلي خلال مدة معقولة:

---

[186] رينت جروب Reint GROPP & كريستينا كوستيال Kristina KOSTIAL، «الاستثمار الأجنبي المباشر: التوافق أم التنافس الضريبي»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد جوان 2002.

- أن تنص القوانين صراحة على عدم إجازة تأميم الاستثمارات الأجنبية أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو فرض الحراسة عليها ما لم يقم المستثمر الأجنبي بمخالفة قوانين البلاد أو الإضرار بالمصالح الوطنية وبناء على حكم قضائي[187].
- حرية المستثمر الأجنبي في تحويل نصيبه من الأرباح المحققة إذا أراد، أو إعادة استثمارها بزيادة رأس مال المشروع أو بإنشاء مشروع آخر جديد، وأن تضع سياسة محددة لإعادة تصدير رأس مال في حالة تصفية المشروع.
- وأن تنص القوانين صراحة على الأحكام والقوانين التي تحدد العلاقة بين المستثمر الأجنبي والعاملين في المشروع من حقوق وواجبات.

أقر المشرع الجزائري في نصوصه القانونية المختلفة والمرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالاستثمار الأجنبي المباشر عددا من المبادئ للحماية القانونية للمستثمرين:

- مبدأ الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار لإقامة المشاريع سواء من حيث المجال أو الصيغ أو الشكل، إذ أن المجال مفتوح لإقامة النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا المخصصة للدولة مثل (الصحة العمومية، التربية والتعليم...)، ويسمح هذا المبدأ بعدة صيغ سواء كانت استثمارات لإنشاء أو تنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والمحققة في الأشكال متعددة سواء كانت حصص مالية أو عينية ومن طرف أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين، وبذلك فالمستثمرين مطالبين فقط بتصريح الاستثمار لدى وكالة ترقية الاستثمارات (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار).
- مبدأ إلغاء التمييز المتعلق بالمستثمرين والاستثمارات بتكريس المشرع مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب من جهة وبين هؤلاء المستثمرين الأجانب من جهة أخرى، فطبقا للنصوص التي جاء بها المرسوم التشريعي 93-12 وبعدها الأمر 01-03 تلغي كل أشكال التمييز والتفرقة بين المقيمين وغير المقيمين (سواء كانت استثمارات عمومية أو خاصة، محلية أو أجنبية).
- مبدأ ثبات القانون المطبق على الاستثمارات طبقا للمرسوم التشريعي 93-12 المرسوم التشريعي 93-12 وبعدها الأمر 01-03، إذ أنه لا تطبق المراجعات أو الإلغاء التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار القانون التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة أو إذا كان المستثمر الأجنبي يرى أن هذه التنظيمات أو المراجعات أو الإلغاء الجديد ناجعة وفعالة.

---
[187] المرجع السابق لـ حـامد عبد المجيد ضرار، ص ص 229-232.

- وضمان حرية التحويل للمستثمرين من خلال إمكانية تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل المنصوص عليها في القوانين السارية تبعا لتنفيذ طلبات التحويل المطابقة المقدمة من قبل المستثمر في آجل محددة.

- الضمان القضائي للاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمثل الضمان القضائي في المحاكم المختصة أو في التحكيم الدولي وفق ما تقرره الاتفاقيات الدولية والثنائية، إذ يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده على المحاكم المختصة أو الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي أبرمتها الدولة المتعلقة بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم للجوء إلى التحكيم الدولي[188].

تمثل الضمان القضائي في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وتشمل المسائل التالية:

- حل النزاعات التي يمكن أن تقع بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له، وذلك عن طريق هيئة قضائية أو تحكمية،
- تحديد القانون الواجب تطبيقه إذا كان النزاع موجه إلى المحاكم الوطنية فإنه يطبق القانون الوطني الداخلي، أما إذا طرح أمام التحكيم المؤسساتي، فنظام التحكيم الذي يختاره الطرفين هو الذي يطبق،
- والقيمة القانونية للقرار التحكيمي.

- الضمانات الممنوحة على الصعيد الدولي[189]:

كباقي دول العالم المستضيفة للاستثمارات الأجنبية، لم تكتف الجزائر بسن القوانين الداخلية ذات البعد الدولي، وإنما ذهبت إلى إبرام معاهدات واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتؤكد بذلك على الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب:

---

188 المرجع السابق، عليوش قربوع كمال، ص 66.

189 أرجع للملحق الخاص بالضمانات على المستوى الدولي.

- الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر ودول أخرى، وتنص كل الاتفاقيات على اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود أو نشوء نزاع، والاتفاقيات متعددة الأطراف، والتي نذكر منها: توقيع الجزائر على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالمال وتسوية النزاعات الموقعة في واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965 والتي بمقتضاها أنشئ المركز الدولي للفصل في المنازعات المتعلقة بالاستثمار، والمصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار[190] الموقعة بسيول في 11 أكتوبر 1985[191].

- لا يمكن تحديد إطار دولي عام لحوافز الاستثمار فهي غير مستقرة بسبب التصعيد الكبير للمنافسة بين الدول لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد خضوع هذه الأخيرة لقانون العرض والطلب (آليات السوق)[192]، إلا أنه نلاحظ العديد من الاتفاقيات الدولية جاءت لتنظيم هذا النوع من الاستثمارات وكما أنها تهدف لحماية مصالح الدول المنظمة لها من الإجراءات التي يتخذها بعض الدول والتي ينتج عنها تأثير على تدفق الاستثمارات لباقي الدول المنظمة لهذه الاتفاقية.

ـ قياس ضمانات مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الحكومات:

على الحكومات التقليل من المخاطر عن طريق حسن قياس الضمانات التي يجب عليها تقديمها من جهة، ومن جهة أخرى فإن المستثمرون الخواص أكثر استعدادا لتحمل مخاطر المشاريع إذا وجد إطار تنظيمي جيد وسلطة قضائية قوية ومستقلة أو إذا كانت السياسات الاقتصادية الكلية مستقرة، فالاستقرار يقلل من احتمال حدوث تغيرات كبيرة في أسعار الصرف والفائدة، وبذلك تقلل الحكومات من ضرورة تقديم ضمانات لسعر الصرف أو بشأن قابلية التحويل للعملة، كما يساعد وجود جهاز خاص للمعلومات يزود المستثمرون بالبيانات الحديثة على اتخاذ قراراتهم المستقبلية[193].

---

[190] ارجع للملحق 2.2: البلدان الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

[191] المرجع السابق لـ عليوش قربوع كمال، ص 66

[192] تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 1997، «السعي نحو اتفاقية دولية للاستثمار»، ط. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص 200.

[193] ماتين ثوباني Mateen THOBANI، «البنية الأساسية ينشئها القطاع الخاص والمخاطر تتحملها الحكومات»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 1999، ص ص 50-53.

تحتاج الحكومة قبل منح الضمانات أن تقيس المخاطر وأن تدرجها في حساباتها وميزانياتها، فأول خطوة تتخذ لتحسين رصد المخاطر وإدارتها هي تجميع ونشر قائمة بالتزاماتها المحتملة والمبالغ القصوى التي يحتمل أن تخسرها، أي بوضع قائمة بالضمانات وبالخسائر المحتملة، لكن في الواقع من الصعب حساب الخسائر المتوقعة إلا إذا كان إصدار من الحكومة لضمانات متماثلة لسنوات سابقة، فعندئذ يمكن الاستفادة من التجارب السابقة، أو إذا تم إعداد نماذج اقتصادية قياسية، أو يمكن استخدام تقنيات المشتقات المالية لتقييم الضمانات والالتزامات المحتملة. وقليلا ما تجد البلدان المتقدمة ضرورة لتقديم ضمانات حكومية لمشاريع البنية التحتية، وهذا ينطبق أيضا على بعض البلدان النامية التي قامت بالإصلاحات المطلوبة.

إن مثل هذه الضمانات تهدد بإلغاء منافع الخوصصة[194]:

- إذا تحملت الحكومة مخاطر فشل المشروع بواسطة ضمانات المختلفة التي تمنحها، فلن يكون لدى المستثمرين الخواص الحافز لاختيار المشاريع السليمة من الناحية المالية، كما لن تدار بالكفاءة المرجوة،
- تؤدي مثل هذه الضمانات إلى حدوث عجز في ميزانية الحكومات، الأمر الذي سيتحمله المكلفون بدفع الضريبة أو المستهلكون،
- وأن منح الضمانات سيشجع المستثمرون إلى الدخول في مخاطرات مما قد يؤدي إلى حدوث أزمة مالية تتحملها ميزانيات الحكومية.

ب) تحضير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

لا يكون قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بأي حال من الأحوال، دون وجود مناخ يحفز المستثمرين الأجانب للخوض في تحقيق استثمارات كبيرة، وهي متعددة نحاول التطرق لأهمها من عدة مجمعات.

ب - 1) المحيط الاقتصادي الملائم:

المحيط الاقتصادي الملائم هو مجموعة من العوامل التي تستطيع الدولة المضيفة أي المستقبلة للاستثمارات أن توفرها، لكي تصبح محطة وجهة أنظار المستثمرين. فالمحيط الاقتصادي الملائم لجلب

---

[194] نفس المرجع السابق – ماتين ثوباني Mateen THOBANI، التمويل والتنمية.

الاستثمارات الأجنبية يتمثل في الاقتصاد المتفتح على العالم الخارجي المصحوب بإجراءات توفير المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للمستثمر لضمان له أرباح معتبرة وفق مبادئ اقتصاد السوق، ذلك بتوفير المواد الأولية الضرورية ولاستثمار واليد العاملة وأسواق كثيرة ومتنوعة في البلدان النامية...الخ.

- تهيئة الهياكل القاعدية:

مع بداية سنوات التسعينات من القرن الماضي، بعث نقاش واسع حول ضرورة تدخل عمومي في مجال تطوير الهياكل القاعدية كعامل محدد لتكوين تنمية اقتصادية مستدامة ومدعمة[195]. إذ تقع مسألة تهيئة الهياكل القاعدية في مقدمة إشكالية النمو والتوازن الكلي والجهوي، فهي الصلب الذي يبعث التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي نظرا لما يكتسي هذا القطاع من حيوية، وهذا ما تؤكده تقارير البنك العالمي[196]. وتتمثل إقامة الهياكل القاعدية في توفير وسائل وطرق النقل والمواصلات والقوة المحركة، إقامة المنشآت المالية، الاهتمام بالتعليم والتدريب والبحث العلمي، تحسين المستوى الصحي والثقافي لأفراد المجتمع، ورفع كفاءة الجهاز الإداري الحكومي. وقد يقوم المستثمر الأجنبي المباشر بتحضير الهياكل القاعدية وملحقاتها من كهرباء وماء واتصالات وغيرها، مما يؤدي لزيادة رأس المال الاجتماعي في الدولة المستقبلة[197]. كما أن طموحات هذا المستثمر الأجنبي تكمن في إيجاد خدمات الهياكل القاعدية متوفرة بالكم والكيف[198]، والتي يمكن أن يشارك في تدعيمها مثل مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتيا مقابل حق الانتفاع[199].

تعد الهياكل القاعدية بالبنية التحتية الأساسية الاقتصادية التي تسهم في عملية الإنتاج بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ونقصد بها المنشآت القاعدية (سواء منها المتعلقة بشبكات المواصلات البرية والبحرية والجوية أو الاتصالات السلكية واللاسلكية) وكذا المنشآت التي تسهم في ترقية المشاريع كالمرافق

---

[195] ZAKANE Ahmed, «Dépenses publiques productives et dynamique de croissance : Approches théorique et empirique appliqué au cas de l'Algérie», مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر، المنعقد بفندق الأوراسي بالجزائر أيام 14 و15 نوفمبر 2005.

[196] Conseil National Economique et Social (C. N. E. S.), «les investissements en infrastructures et le rôle des milieux socio-économiques dans l'édification de l'espace euro-méditerranéen», Document élaboré par le C.N.E.S. d'Algérie avec la collaboration du C.N.E.L. d'Italie, le C.E.S. de Tunisie et le C.E.S. d'Espagne, ed. C. N. E. S., Alger, 1998, p. 9.

[197] المرجع السابق لـ حامد عبد المجيد ضرار، ص ص 211-212.

[198] المرجع السابق لـ خير قدور، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 136.

[199] ارجع للملحق 1: مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتيا مقابل حق الانتفاع.

الخدماتية (مثل المصارف والمؤسسات المالية والمستشفيات) التي توفر الظروف الطبيعية لاستقطاب المستثمرين الأجانب، إضافة لهذا فالانفتاح يأخذ بالحسبان حجم السوق المحلية ودور الناتج الداخلي الإجمالي وكفاءة اليد العاملة[200].

ودعما للعملية الاستثمارية في مقاومة الفقر والعمل على رفع مستوى المعيشة، يزداد دور الدولة في ظل التحرر الاقتصادي –خاصة في المراحل الأولى- تطوير الهياكل القاعدية في مناطق عدة خاصة في الريف إلى جانب الحضر[201]، وعملا على جذب الاستثمار في قطاعات ونشاطات معينة مثل القطاع السياحي الذي يحتاج إلى مثل هذه المرافق[202].

إذا كان البلد المستقبل للاستثمار يختلف عن البلد المصدر له، فإن هذا الأخير يبقى مسؤولا إلى حد ما عن البنية والهيكل الإنتاجي للبلد المستقبل ومع مرور الوقت وبفعل الاحتكار والمنافسة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب فإن أصحاب الهياكل الإنتاجية القديمة للدولة المستقبلة للاستثمار يصبحون قادرين على منافسة المؤسسات الأجنبية وذلك عن طريق عصرنتها وتجديدها وتغيير ما هو قديم بهيكل إنتاجي صناعي حديث وتكوين العمال والتقنيين[203].

- الإطار المالي والمصرفي:

يتمثل الاستقرار النقدي والمالي أثر في دعم المؤسسات المصرفية للاستثمار الأجنبي، وذلك بمنحه التسهيلات والحوافز التي تسمح بمباشرة الاستثمار دون عراقيل ودون تعقيد في الإجراءات الإدارية، فتطور الجهاز المصرفي يعد مؤشرا من مؤشرات المناخ الاستثماري الملائم والمناسب الذي يدفع المستثمرين الأجانب إلى اتخاذ قرار الاستثمار. وسيكون من الضروري تحديث الجهاز المصرفي بمساعدة المشاركة الأجنبية لدعم القطاع الخاص النامي وبالتالي لتعميق الوساطة المالية[204].

---

200 أحمد صقر عاشور، «التحديات التي تواجه الإدارة العربية في مطلع القرن الواحد والعشرين: منظور اقتصادي إداري»، «ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية: اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية»، القاهرة 28-30 سبتمبر 1996.

201 المرجع السابق لـ سعد طه علام، ص 188.

202 كواش خالد، «أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية: حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 87.

203 نفس المرجع السابق لـ ماتين ثوباني Mateen THOBANI، التمويل والتنمية.

204 خبراء من صندوق النقد الدولي، كريم النشاشيبي، باتريسيا الونزو-جامو، ستيفانيا بازو، آلان فيليرا، نيكول لافرمبوزا، وسباستيان باريس هورفيتز، «الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق (Algeria: Stabilization and transition to the market)»، ط. صندوق النقد الدولي واشنطون، 1998، ص 136.

نعني بالمحيط الاقتصادي الملائم لجلب الاستثمارات الانتفاخ على الخارج مما يسهل انتقال رؤوس الأموال، والذي يستوجب بدوره وجود مجموعة من العوامل أو المحددات المساعدة على اتخاذ قرار الاستثمار. هذا الانفتاح يجب أن يكون مصحوبا ببعض الإجراءات التي تسهل من مهمة المستثمر وتضمن له أرباحا مؤكدة والمتمثلة خاصة في تعميم الخوصصة ووجود هياكل اقتصادية قادرة على استيعاب المستثمرين الأجانب.

ينجم قرار الاستثمار الأجنبي عن تفاعل لعمليات معقدة انطلاقا من اعتبارات استراتيجية تختلف بجوانبها وأوجهها العديدة عن قرار الاستثمار الداخلي الوطني، فقد تكون الاستثمارات الأجنبية جد مكلفة نظرا للتعجل في اتخاذ قرار الاستثمار المبني على معلومات ناقصة أو تقديرات مالية غير كافية[205].

إن قرار الاستثمار الأجنبي في نظر المدرسة الكلاسيكية يأخذ بعين الاعتبار من جهة المردود المرتقب ومن جهة ثانية المخاطر التي يمكن أن تهدد رأس المال، لكن هناك عدة دراسات وتجارب دولية أضافت عدة عوامل تؤثر على اتخاذ القرار الاستثمار في الخارج وعلى رؤوس الأموال:

- يتطلب تسهيل الحصول على القروض من المصارف وتخفيض معدل الفائدة،
- والحد من الإجراءات البيروقراطية وتحري المرونة والسرعة في المعاملات المصرفية.

ب - 2) المحيط التنظيمي العام:

إن المحيط التنظيمي العام للاستثمارات الأجنبية يجب أن يستند على قواعد جد مدروسة لكي تستطيع البلدان المضيفة أن تشجع المنافسة بين المؤسسات الأجنبية المستثمرة، وأن تتفادى منح مزايا مقصورة على أي مستثمر أجنبي بمفرده[206].

- الإطار القانوني التشريعي:

[205] المرجع السابق لـ غازي عبد الرزاق النقاش، ص 54.
[206] المرجع السابق لـ غازي عبد الرزاق النقاش، ص 181.

قصد تحقيق التنمية الاقتصادية عن طري جلب الاستثمارات الأجنبية، قامت العديد من دول العالم بتذليل الصعوبات التشريعية، فأصدرت حكوماتها قوانين تشجيع الاستثمار وقوانين تنظيم التنمية الصناعية وقوانين التنمية الزراعية وقوانين تشجيع السياحة ...الخ[207]. لكن ما يبقى يواجه التنمية الاقتصادية هو غياب نسيج قانوني ينظم النشاطات والملكية والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة.

تعمل الدولة المضيفة على اتخاذ إجراءات لتنظيم واستقطاب المستثمرين الأجانب وهي بذلك تهيئ محيطا آخر لابد من توفيره ضمن المناخ الاستثماري العام وهو المحيط التشريعي بما فيه من نصوص قانونية وضمانات وامتيازات للاستثمارات الأجنبية. هذه التشريعات في مجملها تظهر ميدانيا على شكل آليات تنظيمية، كإنشاء الهيئات والأجهزة العاملة على الإشراف ومتابعة المشاريع، وعلى شكل ضوابط وسياسات تحفيزية، وأدوات قانونية ونقدية وتجارية ومالية كفيلة بأن تحدث تغييرات في كافة القطاعات تمهيدا لاستقبال الاستثمارات الأجنبية.

تقوم الدول المضيفة عادة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية مهمتها الأساسية تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق والإمكانيات المتاحة في الداخل والخارج. وتقوم هذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتلاءم ومتطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية.

تأخذ الحوافز والتسهيلات والامتيازات المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية أشكالا وصيغا مختلفة:

- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك مشروعات الاستثمار تملكا كاملا أو جزئيا إضافة للسماح بتملك الأراضي والعقارات،
- إعفاء أو التخفيض الرسوم الجمركية للواردات من مستلزمات الإنتاج،
- وإعفاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لمدة معينة بعد بدء التشغيل وتخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء وتخفـيض قيمة الإيجار للعقارات والأراضي الخاصة بمشروعات الاستثمار...الخ.

[207] نزار سعد الدين العيسى، «مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق»، ط. الـدار العربيـة الدولية & دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 131.

- الإطار الجبائي الضريبي:

تسعى الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها إليها بالتسابق بينها في تقديم العديد من المزايا الضريبية من إعفاء وتخفيض في الوعاء[208]. ويعتمد القرار الدولي لاختيار أحد صيغ الاستثمار على المزايا الضريبية الممكن الحصول عليها ضمن اعتبارات محددة.

تقدم الدول مجموعة من الحوافز لتشجيع المستثمرين لتحويل حصص استثماراتهم للأسواق المضيفة. ومثال ذلك: الإعفاءات الجمركية، التسهيلات، ضمانات الاستثمارات الوافدة، أسعار رمزية لمستلزمات الإنتاج، وأسعار منخفضة للأراضي.

إن التسهيلات والامتيازات التي يمنحها النظام الجبائي للمستثمرين الأجانب ووضوح القوانين الجبائية واستقرارها وعدم وجود ثغرات فيها وسهولة الإجراءات الإدارية تعد دافعا من دوافع الهامة لتشجيع الاستثمار الأجنبي بحيث يؤثر بطريقة مباشرة على قرارات المستثمرين.

من الحوافز التي تؤدي لزيادة العائد على الاستثمارات[209]:

- استخدام المعدلات التمييزية لجلب الاستثمار الأجنبي، بأن اعتماد معدل ضريبي جمركي منخفض عن غيره لتدعيم استيراد سلعة معينة، وتعتمد هذه الطريقة عادة لتدعيم إنشاء المناطق الحرة لغمرها بما تحتاجها من السيارات مثلا وهذا مثل ما فعلت أستراليا،
- واستخدام الإجازة الضريبية على الاستثمار الأجنبي بإعفاء المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات في بدء حياة المشروع:
  - تشترط بعض الدول طاقة إنتاجية معينة أو حجم معين لرؤوس الأموال المستثمرة في المشروع، وتتراوح هذه المدة بين سنتين إلى 5 سنوات، وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول،
  - وقد يكون هذا الإعفاء كلي أو جزئي في بعض الحالات كوضع حد أقصى للأرباح التي يسري عليها الإعفاء، وتتفاوت حسب حجم المشروع والموقع الجغرافي له ومجال عمله وأهميته في الخطة التنموية.

---

208 رمضان صديق محمد، «نظرية التنسيق الضريبي ومدى تطبيقها في واقع النظم العربية»، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الخامس - العدد 01 ديسمبر 2002، ص ص 64-67.

209 المرجع السابق لـ حامد عبد المجيد ضرار، ص 242-246.

ب-3) تهيئة المناخ السياسي والأمني:

يتأثر المناخ السياسي والأمني بدرجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ تتطلب التنمية الاقتصادية قدرا معينا من الاستقرار السياسي والنظام القادر على تنظيم وتوجيه واستغلال الجهود والقدرات المختلفة والخلاقة في المجتمع ودفعها إلى العمل والإنتاج.

كان الحافز على الانتقال التدريجي صوب تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية ودخول الاقتصاد العالمي في عصر العولمة هو التغيير الرئيسي في النظرة إلى دور الحكومة ونطاقها في الاقتصاد خلال العقدين الأخريين[210].

هناك شبه إجماع فيما يخص أهمية المحيط السياسي ومدى استقراره ودرجة المشاركة الشعبية في نظام الحكم (الديمقراطية) كعنصر في قرار الاستثمار الخارجي نظرا لمخاطر عدم الاستقرار التي تؤدي إلى احتمال خسارة الأرباح عن طريق قيام الحكومة المضيفة بفرض قيود على تحويل الأرباح أو قيود على تحويل العملة. بل قد تصل الخسارة في بعض الحالات إلى رأس المال الأصلي عن طريق قيام الحكومات المضيفة بتأميم بعض المجالات التي كان الأجانب يستثمرون فيها وذلك دون تعويض.

يرتبط النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية للدول والمتمثلة في الحروب الأهلية، عدم الاستقرار السياسي...الخ. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن تأزم الأوضاع الأمنية في العشرية الأخير من القرن الماضي، تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي، وبالتالي أصبحت تمثل عائقا أساسيا يعيق تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تردد المتعاملين الأجانب في اتخاذ القرارات المتعلقة به ومن ثم أثار مخاوفهم، خاصة وأن هؤلاء معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة المراد الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك.فمنذ سنة 1992، عرفت الجزائر حالة من عدم الاستقرار السياسي جسدها كثرة الحكومات حيث تعاقب على الجزائر إلى غاية بداية التسعينات تسعة حكومات، أي بمعدل حكومة لكل سنة ولكل حكومة رؤاها الخاصة بها فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي والاجتماعي، كما دخلت الجزائر منذ تلك الفترة في دوامة من

[210] مانويل غيتيان GUITIAN Manuel، «تأثير التدفقات العالمية على السياسات الاقتصادية»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة اشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 1999، ص ص 26-29.

العنف الشديد مست مختلف جوانب الحياة وأدت إلى توقف دخول الاستثمارات الأجنبية، كل هذه العوامل تعمل على زعزعة ثقة الأجانب وتحول دون اتخاذ قرار الاستثمار.

ج - 4) تهيئة الإطار التنظيمي والإداري:

يتطلب تذليل الصعوبات الإدارية التي تسود البلدان النامية من بيروقراطية ومحسوبية واختلاسات ورشوة وإسراف في الإنفاق على المشاريع غير الإنتاجية أو عدم العقلانية والرشادة في إنفاق الأموال العمومية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتحقق إلا بتوفر حجم هائل من المعلومات عن فرص الاستثمار من خلال منظمات التمويل الدولية والبورصات وأسواق المال والشركات متعددة الجنسيات ومكاتب المحاسبة الدولية وشركات شبكات المعلومات والدراسات والبحوث الدولية وإحصائيات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي. وهو ما تجعل ضرورة لتوفير المعلومات لدى الدول المضيفة الاستثمارات[211]. ويتطلب العمل على إزالة العقبات الاقتصادية لمواجهة ظاهرة الاقتصاد المزدوج وندرة رؤوس الأموال الضرورية، وذلك بإصلاح الإدارات الحكومية بتبسيط الإجراءات والقوانين[212].

ج - 5) تهيئة المحيط الاجتماعي:

يشمل المناخ الاجتماعي على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال[213]:

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة،
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية،
- دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة،
- ودرجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

---

211 المرجع السابق لـ فريد النجار، ص 16.

212 المرجع السابق لـ أ.د صقر عاشور، ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 30-28 سبتمبر 1996.

213 قويدري محمد، «أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 افريل 2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

يؤثر المحيط الاجتماعي كعامل أساسي على قرارات الاستثمار ومناخ اجتماعي ملائم للاستثمار الأجنبي نظرا لتفاعله مع المؤثرات الاقتصادية والسياسية[214]. فيتطلب تغيير العقليات وتنمية رأس المال البشري لوضع مجتمع تنموي صالح يقوم على:

- تطوير وإدارة العملية الإنتاجية وابتداع التقنيات الحديثة وتطويعها والسيطرة عليها،
- اختيار الأفراد على أساس الكفاءة،
- تشجيع المبادرة في جميع المجالات،
- مواجهة الصعوبات الديموغرافية، ليس الحد من زيادة السكان لأنه عامل ضروري للتنمية الاقتصادية، لكن يجب أن يكون متوازنا ونمو الإنتاج،
- إزالة المعوقات الاجتماعية المتمثلة في النظرة العقيمة لبعض النشاطات الاقتصادية، وتحميل جهود شرائح من المجتمع والإسراف في الإنفاق على الاستهلاك وضعف الادخار،
- وترسيخ قيم النزاهة كقيمة اجتماعية يفرضها القانون ...إلخ.

3 . 2 . 3 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم:

ليس الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة في العالم ولا حتى في الدول النامية (التي كانت إلى وقت قريب عبارة عن مستعمرات)، بل هي تعود إلى عدة عقود ماضية، ووجدت مناخا خصبا للتوسع في أوروبا واليابان على الخصوص لإعادة تهيئة ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

وازدادت للحدة مع بداية الـ 60 من القرن الماضي عندما قامت الشركات متعددة الجنسيات بالسعي إلى أسواق للتوسع في ما وراء حدودها الوطنية بإدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، ولعل لعولمة اقتصاديات العالم أثر كبير في تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر دول العالم[215].

أ) الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الحرب العالمية الثانية:

كانت حركة رؤوس الأموال الأجنبية قبل الحرب العالمية الثانية تتسم بالانتقال الحر دون عوائق نتيجة ثبات واستقرار قيمة العملات بالنسبة للذهب. وكان لدور الشركات متعددة الجنسيات أهمية كبرى في انتعاش انتقال الأموال من بلد لآخر.

---

[214] المرجع السابق لـ خديجي عبد القادر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 62.
[215] مجدي محمود شهاب، «الاقتصاد الدولي»، ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 175.

أ- 1) الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الحرب العالمية الأولى:

كان التمويل خلال القرن الـ 19 وقبله تسيطر عليه لندن وأمستردام، وظل حجم تدفقات رؤوس الأموال صغيرا مقصورا في معظمه داخل أوروبا، وهذا كون الاستثمار كان مرتبط بتطور تكنولوجي بطيء[216]. فظهرت حركة تجارية لرأس المال في صيغة الأوراق المالية من أجل الحصول على عوائد قبل أن تتخذ شكل استثمار أجنبي مباشر.

ولقد ساهم انتشار المصارف في تطوير حركة رؤوس الأموال الدولية خاصة في المدن الإيطالية وأمستردام ولندن. فكان التاجر هو أول مستثمر دولي بمساعدة أحد أفراد عائلته أو عامل لديه، وقد عبّر عنه بالعمر الذهبي للاستثمار الدولي الذي سيطرت عليه الهيمنة البريطانية[217].

وأهم ما تميز به الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الفترة بـ:

- القلة مقارنة مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر المحفظي في الأوراق المالية، فقامت الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها في الخارج،
- طابع استعماري وأغلبه من أصل أوروبي من بريطانيا أولا، ثم تبعتها فرنسا (خاصة في روسيا والإمبراطورية العثمانية)، ثم ألمانيا (بالتركيز على البرازيل والإمبراطورية العثمانية)، ثم دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وهولندا،
- والدور الكبير الذي لعبته المصارف في ترقية الاستثمار الدولي.

أ- 2) الاستثمار الأجنبي المباشر بين الحربين العالميتين:

على العموم، نجد أن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم أصبحت تتجه نحو الولايات المتحدة وأوروبا باعتبارهما مركز تصنيع هام، ونحو المناطق التي تمتلك طاقات بشرية ومواد خام وطاقة.

---

216 آلان م. تايلور Alan M. TAYLOR، «التمويل العالمي: الماضي والحاضر»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 2004، ص ص 28-31.

217 المرجع السابق لـ فارس فضيل، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص 128.

لوحظ على حركة رؤوس الأموال الدولية بين الحرب العالميتين حالة تقهقر نتيجة لتوالي عدد من الأحداث:

- الحرب العالمية الأولى وخسارة ألمانيا وتدمير اقتصادياتها،
- قيام الثورة البلشفية في روسيا وقيام الاتحاد السوفياتي كقوة تحدي اشتراكية جديدة للرأسمالية العالمية،
- انهيار الإمبراطورية العثمانية (الرجل المريض بنظر الغرب)،
- والأزمة الاقتصادية الكبرى 1929.

مثل ما يبينه الجدول التالي عن وضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بعد الحرب العالمية الأولى:

أهم المناطق المستقبلة للاستثمار	**النسبة المئوية من إجمالي الاستثمار**	**الاستثمار بالمليار الدولار**	**البلد المستثمر بأكبر حصة**
القارة الامريكية	42,0	18,0	بريطانيا
روسيا	19,5	8,5	فرنسا
وسط أوروبا وقارة امريكا	13,7	6,0	ألمانيا
كندا، المكسيك، وكوبا	7,7	3,5	الولايات المتحدة الامريكية
روسيا	4,5	2,0	بلجيكا
أوروبا	4,5	2,0	هولندا
أوروبا	3,5	1,5	سويسرا
	7,5	2,5	بلدان أخرى

المصدر: جيل بيرتان، «الاستثمار الدولي»، ترجمة علي مقلد، ط. مكتبة الفكر الجامعي & منشورات عويدات، بيروت، 1970، ص 17.

الجدول رقم 06: مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم سنة 1914

ونتيجة آثار الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929، تبنت العديد من الدول سياسات حمائية تدعيما للإنتاج المحلي معرقلة لتطور الاستثمار الدولي:

الدول	سنة 1914	سنة 1938
الدول أصل الاستثمار الأجنبي المباشر:		
بريطانيا	45,5	39,8
الولايات المتحدة الامريكية	18,5	27,7
اليابان	0,1	2,8
ألمانيا	10,5	1,3
فرنسا	12,2	9,5
دول أخرى	13,2	18,5
الدول النامية	0,0	0,0
	100,0 %	100,0 %
الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر:		
الدول المتقدمة	37,3	34,3
الدول النامية	62,7	65,7
	100,0 %	100,0 %

المصدر: فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 131. نقلا عن:
BELLON Bertrand & GOUIA Ridha, «Investissement direct étranger et développement industriel méditerranée», ed. Economica, Paris, 1998, p. 20.

الجدول رقم 07: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسب المئوية لسنتي 1914 و1938

ب) الاستثمار الأجنبي المباشر عقب الحرب العالمية الثانية وبداية الألفية الثالثة:

بعد تأسيس نظام بروتون ورز، حدثت تغيرات كبيرة على تدفقات رؤوس الأموال، حيث ارتفعت بمعدلات تفوق معدل الزيادة التجارة العالمية. لتزدهر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جنوب شرق أسيا مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي نتيجة ظهورها قطب تصنيعي جديد، ولتعرف انخفاضا مع الثمانينات في تدفقاتها في العديد من الدول النامية نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة.

عقب الحرب العالمية الثانية، زادت الحاجة لرؤوس الأموال نظرا للخراب الذي حصل من جراء الحرب، فأصبحت أوروبا منبعا لحركة الاستثمارات الأجنبية خاصة الأمريكية لإعادة بناء أوروبا من

جديد، فتكدس الدولار الأمريكي في أوروبا واضمحل دور الجنيه الإسترليني مع نهاية الخمسينات من القرن الماضي وكثر استعمال الدولار الامريكي ليظهر مع مرور الزمن مصطلح الدولار الأوروبي "Euro-Dollar"[218].

أ - 1) الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين:

عقب الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينات من القرن الماضي، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة في الاقتصاد العالمي، وعرف الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي خاصة بفضل مشروع مارشال[219].

وما يلاحظ على هذه الفترة:

- انهيار الاقتصاديات الأوروبية وانطلاق مشروع مارشال[220] لإعادة بناء أوروبا من الخراب الناتج عن الحرب العالمية الثانية،
- انقسم العالم إلى معسكرين تحكمه الثنائية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وقيام الحرب الباردة،
- استقلال غالبية بلدان العالم النامي لتكون مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة،
- بروز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتطبيق عدد من السياسات الاقتصادية والمالية لدول العالم النامي خاصة منها،
- والأزمة البترولية المتكررة، خاصة ارتفاع أسعار النفط خاصة مع بداية الألفية الثالثة.

في الـ 60 من القرن الـ 20، تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أساسًا في مجال البترول والمواد المعدنية وبداية سياسات خوصصة القطاع العمومي، إذ تمت خوصصة قطاع الاتصالات في

---

[218] أطلق مصطلح الدولار الأوروبي "Euro-Dollar" على الودائع المصرفية بالدولار في بنوك خارج الولايات المتحدة الامريكية (مصاريف أجنبية أو فرع لمصرف امريكي في الخارج)، وانتشرت الظاهرة إلى خارج أوروبا بنفس التسمية ظهرت. ويرى البعض أن تسمية الدولار الأوروبي قد ترجع للاتحاد السوفياتي سابقًا الذي كان يحتفظ بدولاراته في أوروبا في مصرف "شمال باريس (Banque de l'Europe de Nord)" ويعرف برقيًا عبارة "EuroBank"، ومن ثم انتشرت التسمية. ويزيد البعض الآخر أيضًا أن بنوك الدولة في دول أوروبا الشرقية سابقًا كانت تضع جزء من ودائعها الدولارية كذلك في مصرف "شمال باريس (Banque de l'Europe de Nord)".

[219] المرجع السابق لـ مجدي محمود شهاب، ص 96.

[220] اسم برنامج المعونة الخاصة إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة من 1948 إلى 1953 تحت اسم برنامج الولايات المتحدة الامريكية للإنعاش الأوروبي "U.S.A. European Recovery Programme". وهذا الاسم نسبة للجنرال جورج مارشال، وزير خارجية الولايات المتحدة في أنذاك. وتعود الفكرة لأول مرة لبرنامج خطاب ألقاه بجامعة هارفارد في جوان 1947. ارجع إلى: حسين عمر، «الموسوعة الاقتصادية»، ط. دار الفكر العربي (الطبعة الرابعة الموسعة)، القاهرة، 1992، ص 221.

بريطانيا في عهد مارغريت تاتشر لشركات أجنبية[221] لتكون بريطانيا أول الدول المطبقة لعمليات الخوصصة[222].

لتتحول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الـ 70 من القرن الـ 20 بالاهتمام بالصناعات التحويلية إضافة للتموقع في الاستثمارات المعتادة في دول العالم مثل ما يوضحه الجدول للتوزيع الجغرافي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر:

الدولة الأصلية	الدولة المضيفة	
الولايات المتحدة الامريكية	الدول المتقدمة الدول النامية	68,7 31,3 100,0 %
بريطانيا	الدول المتقدمة الدول النامية	73,1 26,9 100,0 %
ألمانيا	الدول المتقدمة الدول النامية	71,9 28,1 100,0 %
فرنسا	الدول المتقدمة الدول النامية	83,8 16,2 100,0 %
اليابان	الدول المتقدمة الدول النامية	45,9 55,1 100,0 %

المصدر: المرجع السابق لـ فارس فضيل، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص 135.

الجدول رقم 08: التوزيع الجغرافي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسب المئوية سنة 1970

في الـ 80 من القرن الـ 20، تحول إلى قطاع الخدمات والأنشطة ذات الكثافة التكنولوجية العالية (في مجال المصارف، السياحة، الإنشاءات...)، ففي هذه الفترة اجتذبت 15 دولة ما يقرب من 75% مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر[223].

أ-2) الاستثمار الأجنبي المباشر في التسعينات من القرن العشرين:

---

[221] كريستين كيسيدز Christine KESSIDES، «خصخصة مشروعات البنية الأساسية: المتطلبات والبدائل والخيرات»، لأصل كتاب بعنوان: «Institutional options for the provision of infrastructure»، ترجمة وتعريب منير إبراهيم هندي، ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997، ص 7.

[222] المرجع السابق لـ أحمد ماهر، ص ص 31-33.

[223] المرجع السابق لـ غازي عبد الرزاق النقاش، ص 183.

في الـ 90 من القرن الـ 20، تحول الاهتمام بكل ما يدر أموالا خاصة نتيجة المعلوماتية والمزج بين المؤسسات الدولية في طابع احتكار شديد لتطور الشركات متعددة الجنسيات، فمثلا حسب إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 1995 هناك 40.000 شركة أم (sociétés-meres) عالمية بـ 250.000 فرع تابع له[224].

وكمثال، نلاحظ دوما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة متواجدة بقوة في الدول المتقدمة، وهذا ما يوضحه الجدول للدول الأكثر استقبالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم سنة 1999:

طبيعة التدفق	الاستثمارات (مليار الدولار)
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	865,50
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	208,00
إفريقيا:	5,00
منها أنغولا	1,80
نيجيريا	1,40
أوروبا الشرقية:	21,00
منها بولونيا	7,50
التشيك	5,00
الدول العربية:	7,80
منها السعودية	4,80
مصر	1,50
المغرب	0,85
إمريكا اللاتينية:	90,00
منها البرازيل	31,00
الأرجنتين	23,00
آسيا:	106,00
منها الصين	40,00
هونغ كونغ	23,00
الدول المتقدمة:	
الولايات المتحدة الامريكية	276,00
بريطانيا	82,00

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2000.

الجدول رقم 09: الدول الأكثر استقبالا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم سنة 1999

224 World Investment Report, ONU, 1996.

ونذكر من الحقائق المؤيدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أنه لا يحدث هذا إلا عندما يتوقف فيها التضخم المرتفع[225]، ويصاحب هذه التدفقات تغيرات مختلفة أهمها:

- النمو الملحوظ السريع في معدل حصص تصدير السلع الصناعية للدول مثل البرازيل وتايوان وهونغ كونغ،
- زيادة تدفق رأس المال الأجنبي المباشر للدول النامية حيث بلغ مقدار التدفق سنة 1981 حوالي 14699 مليون دولار أمريكي بالمقارنة بسنة 1971 حيث بلغ 3309 مليون دولار أي بزيادة قدرها 442%، مع استمرار عملية استقطاب للاستثمار الأجنبي من طرف الدول النامية[226]،
- تشير الإحصائيات أن 90 % من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم يقوم به 50 مصرفا[227]،
- التنافس الشديد لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي ويتجلى من خلال الامتيازات والإعفاءات المقدمة من طرف كل دولة، فقد ارتفعت الأجور الحقيقية في البلدان التي تجذب الاستثمار الأجنبي وإيرادات الضرائب المحصل عليها من الشركات في ارتفاع مما يخلق استثمارات صناعية في المناطق الحضرية والريفية[228]،
- عدم تدخل الدول الأم بالشؤون السياسية أو الاقتصادية للدولة المضيفة المؤهلة لمشاريع المستثمر الأجنبي خاصة في مجال استخراج وصناعة البترول ومن أمثلة الدول السعودية، إيران، نيجيريا،
- وفي الأخير الاعتراف بوجود مصلحة مشتركة بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، فالعوائد والتكاليف المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار ثابتة بديهيات واقع الممارسات وطبيعة الأهداف والخصائص التي يتميز بها كل طرف من أطراف الاستثمار، فلا يخلو أي استثمار من وجود جانب إيجابي وسلبي له وإنما يمكننا الحد من هذه السلبيات بفرض قوانين وإجراءات للتقليل منها والاستفادة بأكبر قدر ممكن.

بعد ما بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموا من 500 مليار دولار سنة 1980 لترتفع إلى حوالي 1500 مليار دولار سنة 1990 إلى حوالي 2500 مليار دولار سنة

---

[225] كارمن م. رينهارت Carmen M. REINHART & ميجيل أ. سافاستانو Miguel A. SAVASTNO D.، «حقائق التضخم الحديث الجامح»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)، عدد جوان 2003، ص ص 20-23 .

[226] المرجع السابق لـ عبد السلام أبو قحف، «اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي»، ص 403 .

[227] زينب حسين عوض الله، «الاقتصاد الدولي(نظرة عامة على بعض القضايا)»، ط. الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 23.

[228] بيتر د. سازرلاند SUTHERLAND Peter D، «وجهة نظر: لماذا يجب علينا أن نقبل العولمة؟»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)، عدد سبتمبر 2002، ص 20.

1996[229]. ومن جهة أخرى بلغ متوسط تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لـسنة 1997 حوالي 375 مليار دولار، ينشأ أغلبها في مجموعة الدول الصناعية الرئيسية، يقام منـها 70% في الدول الصناعية ويبلغ متوسط نصيب الدول النامية حوالي 110 مليـار دولار تـوزع 60% إلى الدول الصناعية، 30% في دول أمريكا اللاتينية 10% في بقية دول العالم[230]. وهـذا بـدأت عمليات الخوصصة تجتاح بشكل ملفت الانتباه في العالم بدءا من سنة 1998[231].

الوحدة : مليون دولار أمريكي

1998 1999	1997 1998	1996 1997	1995 1996	1994 1995	1993 1994	1992 1993	1991 1992	
214,6	256,6	246,2	319,8	176,4	114,5	136,9	213,4	و، م الامريكية
89,3	135,3	240,1	331,7	38,7	32,0	25,7	20,8	المملكة المتحدة
6,9	19,2	54,9	52,8	46,8	7,5	9,5	10,5	الإمارات العربية
19,8	24,0	17,6	26,0	17,6	9,1	36,2	21,4	ألمانيا
9,8	4,9	10,2	14,0	13,5	11,1	5,7	8,5	فرنسا
3,0	2,1	7,5	33,9	2,2	1,2	12,4	0,0	هونج كونج
0,2	0,9	1,8	0,5	0,3	0,3	0,6	2,0	إيطاليا

229 المرجع السابق لـ خدجي عبد القادر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 27، نقلا عن تقرير مؤتمر الأمـم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTO ديسمبر 1997 .

230 المرجع السابق لـ خدجي عبد القادر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 28.

231 Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement (C.N.U.C.E.D.), Programme des Nations Unies sur le Développement (P.N.U.D.), «L'intégration de la Tunisie dans l'économie mondiale: Opportunités et défis», Rapport intitulé «Mondialisation, libéralisation et développement humain durable» préparé et présenté au cours d'un atelier de travail à Tunis le 25-26 septembre, rédigé par Francesco Abbate, ed. Nations Unies, Genève, 2002, pp. 42-43.

59,0	17,8	36,6	82,1	16,3	29,7	22,0	17,7	اليابان
22,8	1,2	-17,0	26,9	0,9	1,9	8,2	0,1	السعودية
0,3	0,5	1,7	0,8	0,4	1,2	0,3	3,0	كندا
5,9	26,9	7,7	11,9	4,5	-0,1	5,6	0,8	هولندا
4,6	5,9	7,3	31,5	40,8	92,6	0,0	0,0	كوريا
36,1	106,0	67,5	169,8	84,0	53,1	43,3	36,9	أخرى
472,3	601,3	682,1	1101,7	442,4	354,1	306,4	335,1	المجموع

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

الجدول رقم 10: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للتسعينات من القرن العشرين

3-ج) الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية الألفية الجديدة:

ومع بداية القرن الـ 21، التحول في عصر العولمة ونمو مجالات الاتصالات والمعلوماتية على وجه الخصوص والاستثمار في فيما يعرف بالمشتقات المالية.

أما الدول العشر الأولى الأكثر اجتذابا لرؤوس الأموال هناك 8 دول نامية في مقدمتها المكسيك والصين وجنوب أفريقيا. وعلى العموم فإن معدل النمو بلغ 2,1% مقارنة بمعدل سنة 2000 الذي وصل 5,4%.

وتستفيد من التدفقات العالمية كل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة واليابان بنسبة 71% و82% من التدفقات الصادرة، واستفاد الاتحاد الأوروبي بـ 617 مليار دولار تترأسه ألمانيا كأول مستفيد، أما بريطانيا فتترأس الدول المصدرة لكن الرقم انخفض سنة 2001 إلى قيمة 323 مليار دولار (60% من مجموع الاستثمارات المباشرة الواردة) وسجلت 365 مليار دولار بالنسبة للتدفقات الصادرة.

أما الولايات المتحدة فتعتبر أكبر بلد مستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت الاستثمارات الوافدة قيمة 280 مليار دولار في حين انخفضت التدفقات إلى الخارج لتصل 139 مليار دولار (انخفاض بنسبة 2%)، ولقد عرف اليابان، نظرا للانخفاض النمو الاقتصادي، تراجعا في التدفقات الوافدة لتصل إلى 8 مليار دولار بالمقابل ارتفعت التدفقات إلى خارج لتصل 33 مليار دولار.

وقد عرفت الدول الأفريقية انخفاض في الاستثمارات الوافدة بين 1999 و2000 إذ انتقلت من 10,5 مليار دولار إلى 9,1 مليار[232]. كما عرفت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي انخفاضا بنسبة 22% لتصل إلى 86 مليار دولار ويرجع ذلك إلى انخفاض عملية الخوصصة بها.

إن هذا التقدم الذي أحرزته تلك التدفقات راجعة إلى حد كبير لنشاط الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي السالك طريق العولمة. فقد تم إحصاء سنة 2001 حوالي 65 ألف شركة عبر وطنية و850 ألف شركة أجنبية منسوبة لها موزعة عبر المناطق المختلفة في العالم، وعن أدائها يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكتاد) أنها توظف 54 مليون موظف وحققت رقم مبيعات بلغ 19 تريليون دولار، فإذا ما قرنت هذه الإحصاءات مع ما سجل سنة 1990 سنجد أنها كانت توظف 24 مليون موظف.

وبالرغم من بلوغ تدفقات رؤوس الأموال سنة 2000 قيمة 7,5 تريليون دولار أي بزيادة أربع مرات ما كانت علية في سنة 1999[233]، إلا أن الكثير يتساءل في السنوات الأخيرة حول تأثير الزيادة في تدفق رؤوس الأموال الدولية على تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، فقد حقق ذلك في دول ولم تحققه في دول أخرى.

تبعا لدراسات لعينة مجموعة من الدول سنة 1999، نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى لزيادة الإنتاجية وتحسنت التنمية في كل من ماليزيا وتايوان وفي الجنوب الشرقي للصين، بينما لم يتحقق ذلك في دول أخرى مثل المغرب وتونس والأرغواي. واستنتجوا في هذه الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر إنتاجية في الدول التي تكون القوة العاملة بها أكثر تعلما واحتكاكا مع

232 لمزيد من الإحصائيات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ارجع للملحق 3: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر في دول العالم بين 1991 و2003.

233 جيرد هاوسلر Gerd HAUSLER، «تدفقات رؤوس الأموال»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 2002، ص 10-12.

المستثمر الأجنبي، وهو ما يؤكد نجاح التجربة التنموية باللجوء للمستثمر الأجنبي في الصين وفي دول جنوب شرق أسيا[234].

الوحدة بمليارات الدولارات

	1987-1992	1993	1996	1997	1998	1999
الدول النامية	35,326	78,812	135,343	172,533	165,936	208,000
العالم في الاستثمار	173,530	219,421	358,869	464,343	643,879	865,500

المصدر: تقرير الاستثمار الدولي لسنتي 1999 و2000.

الجدول رقم 11: حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم

زيادة للبيانات المحددة في الجدول، نلاحظ ارتفاع حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وحسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2001 فإن التدفقات الاستثمارية المباشرة في العالم انخفض إلى 735 مليار دولار مقابل 1,3 تريليون دولار لسنة2000 (رقم قياسي سببه زيادة أعمال الشركات العابرة للقارات والتي بلغت حينئذ 60 ألف شركة تضم 800 ألف شركة منسوبة في الخارج) مما يعني تراجع حجم الاستثمارات إلى أقل من نصف ما كانت عليه وقد وجهت 503 مليار دولار من أصل 735 مليار دولار إلى الدول المتقدمة ووجهت 205 مليار للدول النامية والباقي (27 مليار دولار) إلى الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية، علما أن الدول النامية من الاستثمارات المباشرة سنة 2000 كانت 238 مليار دولار، وتشير الدراسات أن الانخفاض اقتصر على عدد صغير من البلدان المضيفة ونذكر منها الأرجنتين والبرازيل وهونج كونغ بمبلغ 57 مليار دولار (مبلغ الانخفاض).

---

[234] أصل الدراسات:

- Brian J. AITKEN & Ann E. HARRISON, «Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela», In American Economic Review, Vol. 89, pp. 605-618,

- Eduardo BORENSZTEIN, Jose De GREGORIO & Jong-Wha LEE, «How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?», In Journal of International Economics, Vol. 45, pp. 115-135.

ومنشورة النتائج في مقال: ديباك ميشرا Deepak MISHRA، أشوكا مودي Ashoka MODY & أنتو بانيني Antu PANINI، «تدفق رؤوس الأموال الخاصة والنمو»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد جوان2001، ص 02-05.

ويفسر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكتاد) هذا الانخفاض إلى الركود الذي شهده الاقتصاد العالمي وضعف الثقة في قطاع الاستثمار خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وكذا إلى انخفاض عملية الاندماج بين الشركات العالمية مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة من أجل البحث عن مواقع أقل تكلفة، ويشير التقرير أن الانخفاض مس خاصة التدفقات الموجهة للدول المتقدمة بنسبة 59% بينما الدول النامية فبنسبة 14% مع ملاحظة زيادة قليلة في دول شرق ووسط أوروبا بنسبة 2%، إذ أن 77 من 146 دولة نامية شهدت زيادة في التدفق الاستثماري ونفس المنحى عرفته 13 دولة من بين 19 دولة في وسط وشرق أوروبا، وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان مرنا إلى حد ما في هذه الدول رغم الركود الاقتصادي العالمي وأحداث 11 سبتمبر.

أما عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الواردة فحصة البلدان النامية بلغت 28% و4% للبلدان أوروبا الوسطى والشرقية لسنة 2001 مقابل 18% و4% لسنة 2000. وتبقى الدول الأقل نموا في الهامش فهي تتلقى سوى 2% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية أو 0,5% من مجموع الاستثمارات العالمية.

وبالرغم الركود الاقتصادي سنة 2001 فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان أقل نموا قد ارتفع إلى 3,8 مليار دولار، وتظل هذه الدول تعتمد على المساعدات الدولية الإنمائية حيث تلقت سنة 2000 قيمة 12,5 مليار دولار في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف (كانت قد تلقت سنة 1990 مبلغ 16,8 مليار دولار). أما المساعدة الإنمائية الثنائية انخفضت من 9,9 مليار دولار إلى 7,7 مليار دولار خلال نفس الفترة السابقة، ليبرز الاستثمار الأجنبي المباشر حيث شهدت 28 بلد أقل نمو زيادة في الاستثمار الأجنبي. وقد باشرت هذه الدول جملة من الإصلاحات والإجراءات لتهيئة مناخ ملائم لاستقبال الاستثمار الأجنبي حيث تم إنشاء وكالات لتشجيع الاستثمار في 38 بلد وانضمت 28 بلد منها إلى الرابطة العالمية لهيئات تشجيع الاستثمار، كما قامت 41 بلد منها بإبرام 292 اتفاقية ثنائية في مجال الاستثمار و138 اتفاقية الازدواج الضريبي وقامت 37 بلد بالتصديق على اتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية الناشئة بين الدول ورعايا الدول الأخرى وأصبح 30 بلد من هذه أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	1999-2000	2000-2001	2001-2002	2002-2003
و. م. الامريكية	166,9	92,7	326,4	211,5
المملكة المتحدة	169,0	90,5	30,3	219,4
الإمارات العربية	5,7	5,2	21,5	119,7
ألمانيا	10,5	15,5	11,2	3,7
فرنسا	1,6	0,7	- 6,9	2,6
هونج كونج	0,8	3,6	2,8	5,6
إيطاليا	0,5	1,3	0,1	0,2
اليابان	17,7	9,1	6,4	14,1
السعودية	28,6	56,6	1,3	43,5
كندا	0,2	0,1	3,5	0,5
هولندا	10,7	4,8	- 5,1	3,0
كوريا	9,3	3,7	0,4	0,2
أخرى	48,4	38,6	92,8	174,0
المجموع	469,9	322,4	484,7	820,1

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

الجدول رقم 12: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية الألفية الثالثة

بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية مستوى قياسي بـ 252 مليار دولار سنة 2004 مقابل 141 مليار دولار سنة 2003. ويمكن أن يفسر هذا الرقم بضعف الدولار وتوجه المؤسسات الأمريكية للحصول على أصـول في الخـارج. كمـا انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو ألمانيا وفرنسا (أكبر اقتصاديات أوروبا الغربيـة)

منذ سنة 2004 خاصة في فرنسا أين تراجعت للنصف من 43 مليار دولار سنة 2004 مقابل 24 مليار دولار سنة 2003[235].

ملخص الفصل الثاني:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الطرق والأساليب المتبعة لضمان تنميـة دول العـالم، خاصة النامي منها، أين لوحظ تراجع معدلات النمو الاقتصادي في العقود القليلة الماضـية. فيعتـبر الاستثمار الأجنبي أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الاقتـصادية والسياسة الدولية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم.

تعمل عدد من دول العالم على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع اقتصادها إلى الأمام بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة. فأهم ما تواجهه حكومات دول العالم هو كيفية تدبير الأموال اللازمة لمواصلة عملية التنمية الاقتصادية، فهي تتطلب أموال كبيرة تعجز الحكومات بمفردها عن تدبيرها خاصة مـع الشروط التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية لمنح القروض. كل هذا جعل الاستثمار الأجنبي أحد مقومات النهوض ومواصلة التنمية الاقتصادية.

تكمن الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر أساسا في كونه قناة لتطوير ونقل التكنولوجيا، ووسـيلة لدعم الادخار المحلي من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية واسـتثمارها في مـشاريع إنتاجيـة بالإضافة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية وتحفيز النشاط التـصديري إلى الأسـواق الخارجية. ونظرا للإدراك المتزايد لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، تحولت مواقف واتجاهات الدول مـن سياسة المنع والتقييد إلى سياسة الترحيب، بل أكثر من ذلك فساد اتجاه تنافسي متصاعد بين دول العالم بغرض جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تحسين وتطوير مناخها الاستثماري.

ومثل الاستثمار الوطني، يتخذ الاستثمار الأجنبي صيغ مختلفة وفق أسـاليب متعـددة مـن حيـث التصنيفات والأشكال. فيمكن أيضا تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر وفق معايير متعددة وفق الغرض المراد منها الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، الاستثمار الـدولي، اكتـساب الحيـازة، الرخص (الامتياز)، الإنتاج من الباطن، الاعتماد الإيجاري الدولي، عقود الإنتـاج الـدولي، عقـود الإدارة أو عقود التسيير، عقود وكلاء التوزيع، واتفاقيات المشروعات. وزيادة على ما سبق، يمكـن

---

[235] O.C.D.E., «Les perspectives de l'investissement international, septenbre 2005», www.oecd.org/dataoecd.

أن نضع تصنيفات خاصة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي يدخل تحتها أشكال متعددة كالمناطق الاقتصادية الحرة والشراكة الأجنبية والاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المقومات الأساسية التي تدفع عجلة النمـو الاقتـصادي إلى الأمام، وبالتالي تحقيق تنمية شاملة. وانطلاقا من عجز الدول النامية على تمويل برامجها الاستثمارية في حالة اعتمادها على ادخارها المحلي لكون المشاريع التنموية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا تملكهـا هذه البلدان فإنها تجد نفسها بأمس الحاجة إلى تمويل خارجي وخاصة العمومي لأنه لا يخضع لـنفس الشروط والمعايير التي تخضع لها رأس المال الخاص سواء من حيث معدل الفائـدة أو مـدة القـرض فوجود رأس المال العمومي يشجع جلب رؤوس الأموال لخاصة وبالتالي تمويـل التنميـة وتـدعيم المؤسسات المالية وهذا مع ضمان مناخ استثماري ملائم والمتمثل في الاستقرار الـسياسي والأمـني والاقتصادي بصفة خاصة مع توفر الهياكل القاعدية اللازمة لمباشرة الاستثمار.

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة إيجابيات، وهو ما يفسر الحركة المستمرة لرؤوس الأموال الدولية بحثا عن أرباح وامتيازات أكبر. كما أن وجود هذه المزايا يدفع بالدول إلى تحفيز المستثمرين الأجانـب لجلبهم بمختلف التسهيلات والضمانات. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخلو من السلبيات، وهو ما يظهر في تحفظ الدول المستثمرة من المخاطرة برؤوس أموالها وتأكيدها على تـوفير الـضمانات اللازمة وتحفظ الدول المضيفة وإصرارها على تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع الشروط الكفيلة بتعظيم إيجابياته.

ولا يكون قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بأي حال من الأحوال، دون وجود مناخ يحفز المستثمرين الأجانب، وهي متعددة: تهيئة الهياكل القاعدية، الإطار المالي والمصرفي، الإطار القانوني التشريعي، الإطار الجبائي الضريبي، المناخ السياسي والأمني، الإطار التنظيمي والإداري، والمحيط الاجتماعي.

وبتطرقنا في هذا الفصل لتشخيص الاستثمار الأجنبي المباشر، نخصص الفصل اللاحق لتقـديم نظريات قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الرابع

التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الاقتصادية

الفصل الرابع
التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر
في النظرية الاقتصادية

تمهيد الفصل الرابع:

في النصف الثاني من الخمسينات من القرن الماضي، تحولت النظرة للاستثمار الأجنبي إذ لا يمكن تجاهل دوره كآلية من آليات دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فلقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتمام كل من حكومات الدول المضيفة لها والشركات متعددة الجنسيات والباحثين أيضا، وأعطي الطرح النظري أهمية كبرى لما للموضوع من ارتباط وتشابك بمتغيرات عدة.

في هذا الفصل، سنتطرق للطرح النظري للتنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي في النظرية الاقتصادية من خلال مبحثين:

- في المبحث الأول، نبحث في نظريات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بدءا من الطرح التقليدي الرأسمالي والاشتراكي ولتحليل الكينزي، لنصل لدراسة نظريات الصناعات المصنعة والنمو المتوازن والنمو غير المتوازن ومراحل النمو وأقطاب النمو،
- وفي المبحث الثاني، نصل لدراسة الطرح النظري للاستثمار الأجنبي انطلاقا من التطور التقليدي القائم على تحليل الشركات متعددة الجنسيات وعلى تحليل عوائد استفادة البلد المضيف، إلى التحليل الكينزي وإلى التحليل الحديث لتدفقات الاستثمارات الأجنبية.

4 . 1 نظريات التنمية الاقتصادية والاستثمار:

هناك رابطة قوية تجمع بين دراسة التنمية الاقتصادية والاستثمار، وبالتالي فإن الطرح النظري لهما هو جد مرتبط، إذ أن الاستثمار نجده في صميم نظريات النمو[236]. فلا يمكن تحقيق تنمية دون دفع للاستثمار (سواء محلي أو أجنبي)، لما له أثار إيجابية على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية.

إن الاستثمار في أي بلد يساهم بشكل مزدوج في النمو الاقتصادي. فمن ناحية يعتبر أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي وبالتالي فإن انتعاش الاستثمار هو انتعاش للطلب الكلي ويترتب على ذلك زيادة الدخل وبالتالي زيادة النمو، ومن ناحية أخرى فهو يعتبر عنصرا هاما من عناصر الإنتاج ومستواه قد يؤثر بشكل مباشر في زيادة أو انخفاض حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد والتي تعتبر المحرك الأساسي للنمو بجانب الطلب. إن العلاقة القوية بين مستوى وهيكل الاستثمار من جهة ومعدل النمو من جهة أخرى كافية لتشجيع الباحثين على تحليل محدداته وتفسير هذه العلاقة من أجل تبني السياسات الاقتصادية الحكيمة التي ترتكز على المؤشرات الميدانية الحقيقية[237].

4 . 1 . 1 نظريات التنمية الاقتصادية:

عند دراسة التحليل النظري للتنمية الاقتصادية، نجده جد متشعب يختلف من مفكر لآخر ومن مدرسة لأخرى، وبالتالي هناك مداخل كبيرة لدراسة التنمية الاقتصادية من مدخل اجتماعي إلى اقتصادي إلى ديني إلى سياسي وإلى غيرها[238]. وعليه نحاول أن نعطي أهم الطروحات النظرية الاقتصادية.

---

[236] VILLIEU Patrick, «Macroéconomie: L'investissement» ed. La Découverte, Paris, 2000, p. 93.

[237] البشير عبد الكريم، «تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر وعلاقته بالمردودية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة.

[238] رشاد أحمد عبد اللطيف، «أساليب التخطيط للتنمية»، ط.دار القاهرة، القاهرة، 2002، ص ص 36-51.

أ) الطرح النظري للتنمية الاقتصادية:

قبل الدخول في تحليل نظريات التنمية الاقتصادية، يمكن أن نؤكد أن القاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ أدم سميث وحتى كينز هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي[239].

أ- 1) النظرية التقليدية للتنمية الاقتصادية:

ينادي رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية دوما بحرية الاقتصاد والتوازن التلقائي عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد، إذ أن أي اختلال في هذا التوازن نتيجة التقلبات الاقتصادية سيولد تغيرات في الأسعار والأجور باتجاه توازن كلي تلقائي[240]. ويرفضون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بوجود ما يعرف "اليد الخفية (main invisible)" التي تعدل الاقتصاد بصفة تلقائية[241].

- تحليل التجاريين للتنمية:

اعتبر التجاريون (أو المركانتليين) أن التنمية والثروة تكمن في الذهب والفضة، فيجب استغلال المناجم إذا كانت موجودة وتشجيع ودعم الصناعات التحويلية لزيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي اعتبروا أن الصناعات التحويلية والتجارة الخارجية وحدهما يؤديان لزيادة ثروة البلاد. كما يمكن اتباع سياسة لتقليل الواردات وتشجيع الصناع الأجانب على الإقامة في البلاد. ولزيادة الصادرات، يقترحون إزالة كل القيود ما عدا المواد الخام، وبتشجيع المواهب وأصحاب الاختراعات.

---

[239] محمد عبد العزيز عجمية & محمد علي الليثي، «التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها-سياساتها»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 64.

[240] نزار سعد الدين العيسى، «مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق»، ط. الدار العربية الدولية & دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 217.

[241] محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & أحمد زهير شامية، «مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)»، ط. دار الثقافة للنشر والتوزيع (الطبعة الثانية)، عمان، 1998، ص 41.

- تحليل الطبيعيين للتنمية:

تعتبر المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) أن الزراعة وحدها هي التي تنتج ثروة الأمم، أما النشاطات الاقتصادية الأخرى فهي عقيمة. فالزراعة هي المصدر الوحيد للثروة والدخل الحقيقي للدولة، لأنها وحدها التي تحقق الفائض، ولهذا لا بد من انتهاج سياسة اقتصادية تشجع هذا القطاع. واعتبروا أيضا أن النقود ثروة عقيمة، ولهذا لا يمكن اعتبارها مقياس لقياس ثروة الدولة، وكانوا يشجعون حرية التجارة[242].

إن تحليل الفيزيوقراطيين للتنمية الاقتصادية يقوم على البحث في عملية الإنتاج عكس المركانتليين (التجاريين) الذين اهتموا في التداول، وعليه وضع رواد المدرسة الطبيعية فرضيات أساسية لبعث التنمية الاقتصادية وهي[243]:

- الزراعة هي المصدر الأساسي للإنتاج ولتحقيق الفائض،
- رأس المال الموظف في الزراعة هو رأس المال المنتج،
- العاملون في الزراعة هم المنتجون وحدهم، وهم الذين يجب أن يدفعوا الضريبة،
- ضرورة تحرير التجارة الخارجية وتدعيم الملكية الخاصة،
- وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

- تحليل أدم سميث للتنمية:

جاء أدم سميث "Adam SMITH"[244] ليناقض النظريات السابقة، وليبين أن مصدر الثروة هو العمل، وأن زيادة الثروة تتوقف على زيادة إنتاجية العمل، إذ حسب رأيه العمل المنتج هو ذلك العمل الذي يضيف قيمة إلى المواد الخام التي تشتغل بها الأيدي العاملة[245]، ولزيادة الإنتاجية لا بد من تقسيم العمل بتخصص في عمليات الإنتاج مؤكدا أن تقسيم العمل يتحدد بسعة السوق[246].

---

[242] DELFAUD Pierre, «Les théories économiques», Que sais-je n°2289, ed. PUF (2°ed.), Paris, 1986. Et réédition Bouchene, Alger, 1993, p 10.

[243] إسماعيل شعبان، « العلاقات الاقتصادية الدولية»، ط. منشورات جامعة حلب، حلب، 1999، ص ص 144-145.

[244] اقتصادي إنجليزي (1772-1790)، يعد من أحد الأوائل في التحليل الاقتصادي السياسي الكلاسيكي، اشتهر بكتابه الشهير «ثروة الأمم».

[245] حسين عمر، «النظريات الاقتصادية»، ط. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1987، ص 35.

[246] المرجع السابق لـ محمد عبد العزيز عجمية & محمد علي الليثي، ص ص 69-70.

أعطى أدم حيث أهمية بالغة للادخار باعتباره أساس تراكم الأفراد وثروة الأمم. ولهذا لا بد من تحرير التجارة الخارجية التي تعد امتدادا للتجارة الداخلية، فكان ينظر للمستعمرات أنها مصدر للمواد الأولية واتساع لحجم السوق الداخلي. ويبين أن التجارة الخارجية تحمل للخارج الفائض من الناتج الوطني الذي يزيد على حاجة الاستهلاك المحلي، كما أنها تجلب للدولة سلعا أخرى لها طلب محلي، باعتبار أن العرض المحلي لهذه السلع قد يكون منعدم أو قاصرا عن الوفاء بحاجة الطلب المحلي.

- تحليل جون ستيوارت ميل للتنمية:

يفرق الاقتصادي جون ستيوارت ميل "John STUART MILL" بين الثروة الوطنية والثروة الفردية، وحاول دراسة الاختلاف الكبير في توزيع الثروات بين مختلف الشعوب، وأرجع ذلك إلى سببين هما قوانين الإنتاج (القوانين الطبيعية) وقوانين التوزيع (القوانين الوضعية الناتجة من التنظيمات الاجتماعية). وكان يشجع السياسات التي تؤدي إلى تحسين الفلاحة وتشجيع الزراعة وتشجيع الملكيات الصغيرة، وبين أنه من الأفضل للدولة امتلاك الأرض وتأجيرها للمزارعين[247].

- تحليل مالتوس للتنمية:

يقوم تحليل مالتوس "MALTHUSE"[248] أساسا على دراسة السكان والأرض التي يعيشون عليها. ولحدوث نمو، لابد لقويتي السكان والأرض أن تتعادل،وتتلخص نظريته التشاؤمية في وجود قانونين غير قابلين للتغير يكمنان طبيعة البشر وهما ضرورة الطعام لوجود الإنسان وميل الإنسان لتكاثر والإنجاب فالقانون الأول يعبر عن الموارد(الأرض) أما القانون الثاني فيعبر عن تزايد السكان[249]. وبهذا فقد بين أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية[250].

جاء مالتوس بثلاثة مفاهيم جديدة على الفكر الاقتصادي في تفسيره للتنمية الاقتصادية[251]:

---

247 المرجع السابق لـ حسين عمر، «النظريات الاقتصادية»، ص ص 42-43.
248 اقتصادي (1766-1834) له تحليل اقتصادي يركز على تحليل السكان كمنطلق أساسي.
249 المرجع السابق لـ محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & أحمد زهير شامية، ص 67.
250 المرجع السابق لـ محمد عبد العزيز عجمية & محمد علي الليثي، ص 65.
251 إسماعيل حسن عبد الباري، «أبعاد التنمية»، ط. دار المعارف (الطبعة الثانية)، القاهرة، 1982، ص ص 121-122.

1- أدخل مفهوم الحركة أو الحيوية، تلك التي تنشأ بين زيادة عدد السكان أو نقصهم والموارد، في حين وصف بحيث تلك المجتمعات التي يزيد فيها السكان بالجمود،

2- أشار إلى مفهوم الشدة، حيث أن ينبغي أن تأخذ بالحزم كافة الهيئات والمؤسسات الخيرية التي تقدم المساعدات للفقراء والمعدمين، لأن من شأن هذه المساعدة أن تخمد فيهم الشعور بالمسؤولية ويعتمدون على معونات المجتمع في تربية الأبناء،

3- والمفهوم الثالث والأخير الذي أشار إليه، يتمثل في مفهوم التشاؤم، لأنه خشي أن تؤدي الزيادة السكانية إلى مخاطر كثيرة مثل الحروب والأمراض والمجاعات وغير ذلك، وهو في هذا المجال لم يكن يؤمن بفعالية العامل الوقائي.

- تحليل دافيد ريكاردو للتنمية:

يقوم تحليل دافيد ريكاردو "David RICARDO"[252] على صياغة قانون الريع العقاري الذي يكون محدد أساسي للتطور في نظره، وقد بين أن التنمية الاقتصادية يشارك فيها ثلاث مجموعات يشكلون طبقات المجتمع، وهم الرأسماليين (الذين يوجهون الادخار الناجم من أرباحهم) والعمال (الذين يستخدمون الوسائل المقدمة من الرأسماليين) وأصحاب الأراضي (الذين يمتلكون الأراضي الثابتة ويتقاضون عليها ريع عقاري)[253]. ويؤكد على أهمية الادخار في إحداث تراكم رأس المال، حيث أجاب مالتوس في إحدى كتاباته الذي كان يخشى اختناق الأسواق بأن "الادخار يعني الإنفاق (épargner c'est dépenser)"[254].

نجد أن ريكاردو وغيره من الكلاسيك يركزون على أهمية التراكم الرأسمالي أو التعميق الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي بصورة أسرع من النمو السكاني وساعات العمل للوصول لحالة التوازن التلقائي[255].

---

252 اقتصادي إنجليزي (1772-1832)، يعد من أحد المنظرين الأوائل في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، اشتهر بصياغة قانون الريع العقاري.

253 BERAUD Alain, «Introduction à l'analyse macroéconomique», ed. Economica (4°ed.), Paris, 1999, p. 294-295.

254 DESCAMPS Christian, «Analyse **économique** : M**icroéconomie**, Ma**croéconomie**, Monnaie-**Finance**, **Comptabilité Nationale**», ed. Vuibert, Paris, **1998**, p. 68.

255 أحمد الأشقر & أحمد رفيق قاسم، «التحليل الاقتصاد الكلي»، ط. منشورات كلية الاقتصاد لجامعة حلب، حلب، 1998، ص ص 314-315.

- التنمية من خلال قانون الأسواق لـ جون باتيست ساي:

اقترح جون باتيست ساي "Jean-Baptiste SAY"[256] سنة 1803 الصياغة الأولى لقانون المنافذ، الذي يمثل مجموعة من الاقتراحات التي تميزت بعبارات معروفة رددها الجميع كمثلا "كل عرض يخلق طلبه الخاص"، بحيث أنه لا يمكن للاقتصاد أن يعاني من أزمة عامة من فائض في الإنتاج لأن مناسبة الإنتاج توزع المؤسسات دخول كافية لضمان توزيع هذا الإنتاج، هذا القانون الذي تبناه كل أتباع المدرسة كلاسيكية (ماعدا مالتوس "MALTHUSE").كما تبنا فكرة "حيادية النقود"[257]، حيث أن النقود ليست مصدر للثروة بل تعمل فقط على تداول هذه الثروة، فهي عبارة عن ستارة تخفي الحقيقة الاقتصادية، أما النقود الحقيقية فهي المنتجات ذاتها، ومن هنا جاءت الصيغة المشهورة «المنتجات تتبادل مع المنتجات». ويعتبر أول من فرق بين المنظم والرأسمالي وعرفه بأنه الشخص الذي يقوم بالتأليف بين عناصر الإنتاج[258].وقد أكد أن الادخار لا يمكن أن يحدث قصور في الطلب الكلي مادام الأعوان الاقتصاديين لا يدخرون إلا من أجل الاستثمار.

أ- 2) النظرية الاشتراكية للتنمية الاقتصادية:

أعطى ماركس في دراسته للتنمية وجهة إيديولوجية للفكر التنموي المبني على نموذج عقائدي فلسفي قائم على فكرة الصراع الطبقي[259] غايته تحقيق المجتمع الاشتراكي يحل محل النظام الرأسمالي، إذ أن التنمية يجب أن تبدأ من العامل وهو القادر على تغيير المجتمع كونه المنتج المباشر وصاحب الفضل في تحقيق فائض القيمة في الإنتاج[260]. فاستعان ماركس بالمنطق الجدلي في تحليله لآليات التاريخية لاقتصاد المجتمع الأوروبي وحالة الإنتاج فيه التي تتسم بالثبات النسبي، وحاول اقتراح أفكار لمعالجة حالة البؤس والشقاء[261]. وتحدث عن مستقبل العالم النامي بصورة كلية بعرض تأثير

---

[256] اقتصادي فرنسي (1767-1832) يعد من أحد كبار مذهب التبادل وأحد رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، صاحب كتاب «Traité d'économie politique»، ويعرف كذلك أنه صاحب «قانون الأسواق أو قانون المنافذ (Loi des débouches)».

[257] LAZI Alain & TOPOL Richard, «Initiation à la macroéconomique : L'équilibre de courte période», ed. Hchette, Paris, 1996, p. 70.

[258] المرجع السابق لـ محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & أحمد زهير شامية، ص 75.

[259] عبد الناصر العبادي، عبد الحليم & كراجة محمد الباشا،«مبادئ الاقتصاد الكلي»، ط. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 24.

[260] المرجع السابق لـ إسماعيل حسن عبد الباري، ص ص 56-57.

[261] المرجع السابق لـ محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & أحمد زهير شامية، ص 50.

الاستعمار العالمي الرأسمالي، ورأى أن المجتمع الذي يسير وفق سياسة التوجيه الاقتصادي، إنما يطور نفسه من الداخل وقد آثار ذلك موضوعات جدلية في إطار الفلسفة الرأسمالية[262]، إن المجتمع الذي يخطو خطوات بعيدة عن الفكر الرأسمالي إنما يمتلك مصادر التغيير والتقدم، وبذلك فقد تنبأ ماركس بهزيمة الرأسمالية ومن ثم انتصار الاشتراكية في نهاية الأمر حينما تمتلك المجتمعات الاشتراكية، تلك القوة المستخدمة في إقامة صناعات تكون سند للإحداث ثورة عالمية على الأوضاع الاحتكارية الرأسمالية وانتصار طبقة البروليتاريا في كافة المجتمعات المتخلفة (المستعمرة) والإطاحة بالطبقات الرأسمالية المستغلة.

تؤكد نظرية ماركس في التنمية الاقتصادية على دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في التغيير الاجتماعي، وإن افتقد ماركس الأساس المقارن في تفسير عملية التنمية.

واتسمت النظرية بالاهتمام بتاريخ الجنس البشري أملا في تحقيق ذاتية الإنسان في مجتمع ما بعد التاريخ الذي يسميه ماركس بالمجتمع الاشتراكي الشيوعي، والذي يتحقق على مرحلتين:

- المرحلة الأولى تبدأ بقيام الثورة البروليتارية (العمالية) التي تمثل مرحلة الشيوعية الأولية،
- والمرحلة الثانية التي ستتيح أمام طبقة البروليتاريا إنتاج السلع والخدمات الكافية للتوزيع طبقا للحاجات.

بالإضافة إلى ذلك فإن الماركسية تعتقد في التنمية الاقتصادية الخلاقة التي يتميز بها الإنسان، كل ما كان حر ومبدع، ولديه القدرات النظرية والتلقائية للعمل والإنتاج. "وهذا أشار ماركس إلى التكاليف الباهظة والمتكررة لعملية النمو في ظل النظام الرأسمالي، والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع"[263].

وجهت انتقادات كثيرة للفكر الماركسي، من ذلك على سبيل المثال أنه بالرجوع إلى ما قاله عن الدول الأقل تقدما منذ مائة سنة بالنسبة للدول المتقدمة لم نجد الصورة متطابقة إلا في عدد قليل منها وهي البلاد التي فلتت من الخضوع لسيطرة البلاد الأكثر تقدما.

إن انتشار الفقر المادي في البلاد النامية بسبب التزايد السكاني تؤثر على حقيقة الأوضاع الاقتصادية بالرغم من المساعدات المقدمة من الدول المتقدمة، كل هذه الخدمات والمعونات تؤكد على حقيقة

---

262 المرجع السابق لـ DELFAUD Pierre، ص26.

263 المرجع السابق لـ محمد عبد العزيز عجمية & محمد علي الليثي، ص 65.

وجود الفقر كظاهرة اجتماعية لا جدال فيها، ونعني بالفقر هنا عدم الكفاية في الطعام والمرض والموت المبكر والجهل والجمود.

أ-3) النظرية الكينزية للتنمية الاقتصادية:

في أعقاب الكساد الكبير لأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929، أحدث الاقتصادي جون ماينار كينز "John Maynard KEYNES"[264] ثورة فكرية على خلاف التقليديين الذين كانوا يعتمدون على مجموعة من العلاقات الرياضية والعوامل الكمية، فهو يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة[265]، فيطالب دوما بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد[266] محذرا من موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتما ستتحول إلى كساد أي لا تنمية[267]. فحسب كينز، يجب على الدولة أن تتدخل لتعديل السوق لإيجاد حل لمشكلة البطالة للعودة للتشغيل الكامل ونمو اقتصادي من جديد في حالة كساد[268].

قرر كينز، في تحليله لمشاكل النمو في الدول المتقدمة، أن البطالة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دور كبير في توجيه الاقتصاد الوطني، مستندا على سيادة نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بالفرص المستقبلية للاستثمار[269]. ولهذا ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي الفعال[270]، واعتبر التخلف توازنا مستقرا لنقص الاستخدام يتميز بقصور الطلب الفعلي وبتفضيل شديد للسيولة[271].

ب) نظرية الصناعات المصنعة في التنمية الاقتصادية:

---

[264] اقتصادي إنجليزي (1883-1946)، يعتبر مؤلفه الشهير المسمى «النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود (General theory of employment, interest and money)» ثورة منهجية وموضوعية بالنسبة للفكر الاقتصادي.

[265] المرجع السابق لـ LAZI Alain & TOPAL Richard، ص 20.

[266] SHAUN P. HARGREAVES HEAP, «La nouvelle macroéconomie keynésienne», Traduit de l'**Anglais par** QUILES **Jean-José, ed. Armand Colin, 1998**, Paris, p. 3.

[267] المرجع السابق لـ عبد الناصر العبادي، عبد الحليم & كراجة محمد الباشا، ص 24.

[268] MONTOUSSE Marc, CHAMBLAY Dominique & RENOUARD Gilles, «50 fiches pour comprendre les débats économiques actuels», ed. Bréal, Rosny (France), 1999, p. 46.

[269] المرجع السابق لـ محمد عبد العزيز عجمية & محمد علي الليثي، ص 101.

[270] الطلب الكلي الفعال هو الطلب الذي تتوقعه المؤسسات، الذي سيسمح مستواه باسترجاع مجموعة التكاليف المنفقة أثناء الإنتاج وتحقيق ربح مقبول.

[271] محمد عدنان وديع، «مفهوم التنمية»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 01، 2003، ص 5.

استمد "دوبرنيس" نظرية الصناعات المصنعة من خلال دراسته لنظرية قطب النمو التي عرضها فرانسوا بيرو والخاصة بالروابط بين الصناعات، فإنه يؤكد في أبحاثه ودراساته على تلك الآثار التصنيعية التي تؤدي إلى إيجاد وقيام صناعة بواسطة صناعات أخرى. فتبعا لوجهة النظر هذه، فإن كل صناعة قادرة على توليد صناعة أخرى أو تسهم في إيجاد صناعة أو عدة صناعات أخرى تعتبر صناعة مصنعة وهذه الآثار المولدة للنشاطات والصناعات تمارس في أحد الاتجاهين إلى الأمام أو إلى الخلف أو في الاتجاهين معا فمثلا الصناعات الاستهلاكية تتميز بروابط خلفية مرتفعة في حين تتميز الصناعات الاستخراجية برابطة أمامية مرتفعة أما الصناعات الميكانيكية فتتميز بروابط خلفية وأمامية مرتفعة.

ج - 1) تقديم الصناعات المصنعة:

حسب نظرية الصناعات المصنعة فإن الصناعات المكونة للنسيج الصناعي ليست كلها مصنعة وفي هذا المجال يجب التفرقة بينما هو مصنع وما هو غير مصنع. فلا بد أن تتوفر وتتهيأ كل الظروف الاقتصادية والاجتماعية لانتشار كل الآثار التصنيعية، أما في حالة عدم توفر وكفاية هذه الشروط فإن ممارسة هذه الآثار تكون غير كاملة. وفي بعض الأحيان تمارس بعض الصناعات أثارها خارج حدود الاقتصاد الوطني كمصنع الشاحنات والسيارات رينو (Renault) في فرنسا الذي كانت آثاره التصنيعية عالية للأسباب التالية:

- ارتفاع حجم الإنتاج،
- الاستقلالية الحقيقية في مجال التمويل ورؤوس الأموال،
- ووجود عدد كبير من الصناعات بجانب المصنع المذكور القادرة على استخدام مخرجاته،

فإذا كانت هذه حالة الأقطاب الصناعية في البلاد المتقدمة فإن ممارسة هذه الأقطاب في البلاد النامية كانت محدودة الآثار نظرا لعدم اكتمال ونضوج كافة العوامل منها العامل التقني والعامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي والعامل السياسي[272].

---

[272] زرقين عبود، «صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعة بالجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 75.

ـ تعريف الصناعات المصنعة:

ترتكز نظرية الصناعات المصنعة على تلك الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة. ويعرف "DEBERNIS" هذه الصناعات أنها الصناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغييرات هيكلية داخل محيطها، أي المساهمة في تكثيف مصفوفة المبادلات الصناعية وتغيير الوظائف الإنتاجية بواسطة إقامة وتوفير مجموعة من الآلات والمعدات التي تمكن من رفع الإنتاجية في كافة القطاعات.

ـ خصائص الصناعات المصنعة:

تبعا التعريف المقدم سلفا للصناعات المصنعة، يمكن أن نميز الصناعات المصنعة بعدد من الخصائص التالية[273]:

- إنها ذات أحجام كبيرة جدا ولهذا السبب فإن قيام الاندماج الإقليمي بين البلاد المجاورة أمر ضروري لنجاح هذه الصناعات (ذات تصنيع مكثف)،
- تنتمي إلى قطاع إنتاج مواد التجهيز والمواد الوسيطية مما يسمح للنمو الاقتصادي أن يتمتع بالاستقلال على المدى البعيد أي إنتاج موجه نحو وسائل الإنتاج بدلا من السلع الاستهلاكية،
- تتطلب أحجاما كبيرة من المواد الأولية واليد العاملة الفنية ورأس مال كبير لتمويل عملية التصنيع هذه تتميز براوبط أمامية وخلفية مرتفعة،
- في الاقتصاد المخطط تلعب هيئة التخطيط دور السوق حيث تخلق التوازن بين العرض والطلب للمنتجات الجديدة،
- لها إمكانية الإنتاج كبيرة وبأثمان رخيصة يمكن لها أن تكون فائضا قابلا لتمويل إعادة الإنتاج على نطاق واسع،
- وإن إقامة صناعة مصنعة في أقطاب معينة بغرض القضاء على البطالة ورفع مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة بصفة عامة، وهذه الصناعات المصنعة يكون لها ارتباط مباشر مع باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى كتوفير الأسمدة الكيماوية للزراعة وكذلك توفير الآلات الزراعية.

ب-2) عرض نظرية الصناعات المصنعة:

[273] بيبي يوسف، «دور قطاع المحروقات في التنمية الصناعية»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1991، ص 9.

تقوم نظرية الصناعات المصنعة على عملية التكامل الصناعي على أساس انتقاء الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية وتتشكل هذه الصناعات من صناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات والمعدات والصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية والصناعات الاستراتيجية والإلكترونية وصناعة مواد البناء والطاقة.

- نموذج الصناعات المصنعة للتنمية:

من المميزات السابقة الذكر يمكن أن نستخلص شروط تطبيق مثل هذا النموذج في البلدان النامية، وحدد دوبرنيس شروط يسميها بالفرضيات[274]، ونلخصها كما يلي:

- ضرورة وجود سوق واسعة لأنه من المعروف أن الصناعة المصنعة تتطلب كثافة رأسمالية عالية ولهذا لا يمكن أن تزدهر وتتوسع إلا في البلدان التي تمتاز بالقدرة الاستيعابية الواسعة وهي البلدان المندمجة مع الاتحادات الإقليمية لهذه الصناعة[275]،
- إحداث تنظيم فعال لانتشار الآثار التصنيعية للوحدات الضخمة، ولهذا فمن الضروري قبل إنشائها تهيئة الوسط المناسب لها وذلك عن طريق الخطة السليمة حيث لا يمكن القبول بانتشار هذه الآثار تلقائيا،
- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد وفي مجال الأنشطة الاقتصادية والسياسية بشكل عام حتى تتمكن من متابعة تنفيذ أهداف المخططات ذلك لأن القطاع الخاص يحجم عادة عن الاستثمار في هذا النوع من الصناعات،
- ضرورة وجود موارد مالية ومادية، حيث يتوقف تطبيق هذه النظرية على حركة الاستثمار السنوي والدائم، ولتحقيق ذلك لابد من تحقيق ادخار محلي مرتفع، لأن في المرحلة الأولى من عملية التنمية يكون الاقتصاد ضعيفا وبالتالي يجب على البلد المعني أن يستورد المعدات والتجهيزات الضرورية لعملية التصنيع[276]،
- ضرورة وجود جهاز تخطيط محكم بمعنى أن الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي تستوجب الاعتماد على آلية التخطيط، بحيث تعمل هذه الأخيرة على توزيع الاستثمارات بين قطاع إنتاج

---

[274] بن أشنهو عبد اللطيف، «التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 48.

[275] **BENISSAD M. Hocine**, «Economie du développement d'**Algérie**», **ed. OPU, Alger, 1982, p.** 142.

[276] توفيق إسماعيل، «أسس الاقتصاد الصناعي وتنفيذ المشاريع»، ط. معهد الإنماء العربي، بيروت، 1987، ص 197.

السلع التجهيزية وإنتاج السلع الوسطية وهذا حتى تزود قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية والقطاع الزراعي بهدف ضمان زيادة إنتاجيتها[277].

- سياسة صارمة لأسعار الدخول أي التوفيق بين سياسة توزيع الدخول وسياسة الاستثمار لتمكين المجتمع من تحقيق التراكم الشيء الذي يسمح بنمو متزايد للسوق الداخلية المرتبط بديناميكية التنمية الصناعية.
- وضرورة القيام بالإصلاح الزراعي نظرا للعلاقة الوثيقة بين القطاع الزراعي والصناعة المصنعة التي بواسطتها يتم تطوير البنية الاقتصادية للوسط الزراعي.

ب ـ نقد نموذج الصناعات المصنعة:

تتماشى هذه النظرية تماما مع أسلوب التصنيع الذي طبق في الاتحاد السوفيتي "سابقا" وهو التصنيع الثقيل، وحسب السياسة الاقتصادية لهذا البلد في الخطط الخماسية تتجه نحو إقامة الصناعة الأساسية والقائدة وبفضل هذه السياسة استطاع أن يصبح من الدول الأكثر تصنيعا في العالم ومجهزة بأحدث الوسائل التكنولوجيا في فترة وجيزة، ومع ذلك فاقتصاده يعرف حاليا حالة كارثة، إذن هذه النظرية على الرغم مما تحتويه من إيجابيات فإنها لا تخلو من عيوب تتمثل فيما يلي:

- انخفاض القدرة على التوظيف واستيعاب اليد العاملة: تتضمن هذه النظرية في تحليلها أن يقوم القطاع الزراعي بدور أساسي امتصاص اليد العاملة في المرحلة الأولى لإقامة هذه الصناعات لكن الواقع المشاهد من خلال التجارب الصناعية للبلاد النامية هو النزوح والتجمع حول المناطق الصناعية والابتعاد عن العمل الزراعي، فرغم تأكيد دي برنيس أن هذه الصناعات ستقوم بامتصاص اليد العاملة إلا أن المسألة لا تجد حلا لها إلا في الآجل البعيد.
- التكاليف المرتفعة لهذه الصناعات: أي أن البلاد التي تأخذ بهذه النظرية وفي حالة عدم توفر رؤوس الأموال المحلية وهي حالة أغلبية البلدان النامية التي تجد نفسها أمام مشكلة تمويليه صعبة لا يمكن توفيرها محليا وهو ما يدفع بها إلى اللجوء للأسواق العالمية ومخاطر وقيود التبعية المالية للخارج.
- ضخامة المشروعات الصناعية: إن إقامة مركبات صناعية ضخمة واسعة الأبعاد في وسط اجتماعي واقتصادي لم يتوفر له كل الظروف اللازمة للقيام بتسييرها بالصورة المطلوبة تؤدي بالضرورة إلى اختلالات عميقة داخل هذه المشروعات من غياب المراقبة وعدم التحكم في

277 المرجع السابق لـ بن أشنهو عبد اللطيف، ص 30.

التسيير وانعدام روح المبادرة بالإضافة إلى عدم بلوغ الطاقات الإنتاجية المحددة لأجهزة مما يؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاج وارتفاع في تكاليف الوحدة مما ينتج عنه عجزا ماليا واقتصاديا[278]،

- يفترض في نظريته توفر سوق إقليمية واسعة لكن الواقع الاقتصادي والسياسي لغالبية البلدان النامية المجاورة لا تملك إرادة سياسية تدعم هذه الفرضية وتأخذ بعين الاعتبار التكامل الاقتصادي بل تركز على الجانب الوطني والاستقلالية التنموية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى محدودية السوق الوطنية وعدم القدرة على منافسة الأسواق العالمية وخاصة منها الدول المتقدمة وهذا تنجم عنه مخاطر تراكم الإنتاج المحلي أو عدم استخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة للمصانع،
- الانفتاح المالي والتكنولوجي على المجمعات الصناعية التي لا يمكن تجنبها في حالة تبني هذه الاستراتيجية لأنها ذات كثافة رأسمالية عالية تتطلب استراتيجية التكاليف، كما أن استيراد تقنيات خاصة بالدول المتقدمة صناعيا ذات معايير إنتاجية متطورة تنعكس بعدم قدرة تكيف البلد المضيف لها، وهي ما لم تشير إليه هذه النظرية أي ما هو المستوى التكنولوجي الملائم لهذه المجمعات،
- ويؤكد على أهمية تعتيم مصفوفة المبادلات الصناعية في البلاد الصناعية حيث أن عملية الإنتاجية موجهة بالأساس نحو الداخل ونظرا للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية لتوفيرها لجزء كبير من الاستهلاكات الوسيطية عن طريق الاستيراد وهو ما يسهم في التشابك الفعلي بين القطاعات.

3-ب) تبني الجزائر لنموذج الصناعات المصنعة للتنمية الاقتصادية:

رغبة منها في تحقيق التنمية الصناعية والخروج من وضعية التخلف في أسرع وقت، أدى ذلك بالجزائر إلى اختيار نموذج تصنيعي ثقيل إذ اعتمدت على الصناعات المصنعة، والتي يعني بها صناعة وسائل الإنتاج التي يعاد استخدامها في النشاطات الإنتاجية المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية كالصناعات الفولاذية والميكانيكية والهيدروكربونية، أو البناء والنقل والتي تحدث أثار أمامية وخلفية على قطاعات النشاط الاقتصادي أي اعتماد أسلوب الصناعة الثقيلة. ولإنعاش الزراعة، يرى دوبرنيس بأنه في حالة الزراعة الجزائرية، يمكن تصنيف المنتوجات التي تحمل التقدم للزراعة الجزائرية إلى أربعة مجموعات[279]: الحديد والصلب والتعدين والميكانيك، المنتوجات البلاستيكية، الأسمدة لتطوير الزراعة، والإسمنت كمادة تدخل في بناء جميع الإنشاءات والهياكل.

---

[278] المرجع السابق لـ توفيق إسماعيل، ص 198.
[279] بوكابوس سعدون، «الاقتصادي الجزائري: محاولتين من أجل التنمية»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص 185.

أثار نموذج دوبرنيس عدة انتقادات للجزائر بسبب تركيزها على هذا النوع من الصناعة في التنمية الاقتصادية، نظرا لما احتوت عليه هذه النظرية من عيوب لا تتلائم وأوضاع بلدان العالم الثالث، وما تتطلبه من موارد مالية ضخمة وتكنولوجيا عالية ويد عاملة فنية وإطارات مؤهلة[280].

4 . 1 . 2 نظريات النمو الاقتصادي:

تتعدد نظرة الاقتصاديين للنمو الاقتصادي باعتباره محدد أساسي ومؤشر لمدى تقدم التنمية الاقتصادية. وعليه نحاول أن نسرد أهم الأطروحات النظرية المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي من أوجه مختلفة.

أ) نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن:

تعتبر نظريتا النمو المتوازن والنمو غير المتوازن من أهم النظريات المفسرة للنمو كنظرة تنموية بصيغتين متناقضتين تهدف إحداث التغيير التنموي الاقتصادي المنشود للبلد في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني.

أ- 1) نظرية النمو المتوازن:

تدور معظم الدول المتخلفة في دائرة مفرغة، فالفقر الذي تعانيه يؤدي إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الناتج والدخل[281]، وتضل بذلك مستويات المعيشة على ما هي عليه من انخفاض مع ارتفاع نسبة الزيادة الصافية في السكان. وتحت هذه الظروف لا يكفي في برامج التنمية الاقتصادية أن تكون أهدافها متواضعة، بل يجب أن تكون برامج التنمية ضخمة تتسم بما يسمى "بالدفعة الكبيرة" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد، وتحريكه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل. فنظرية النمو المتوازن تقوم على أساس أنه هناك حد أدنى من الاستثمار يلزم البدء به كشرط ضروري لنجاح عملية التنمية في الاقتصاديات المتخلفة. حيث يرى الاقتصاديين أن البلاد المتخلفة تفتقر إلى الوفورات الخارجية التي تساعد على دفع عجلة التنمية. ويقصد بالوفورات الخارجية تلك الفوائد التي تعم على الاقتصاد الوطني في مجموعه أو على

---

[280] المرجع السابق لـ بن أشنهو عبد اللطيف، ص 32.
[281] كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، ط. الدار الجامعية، دمشق، 1988، ص 77.

أنشطة ومشروعات معينة، دون أن تستلزم تحقيق عائد مباشر للمستثمر المعين. فالوفر الخارجي يخفض من تكلفة إنتاج السلعة بالنسبة لمشروع معين نتيجة لتوسع الصناعة التي ينتمي إليها هذا المشروع. لأن التوسع في الصناعة يمكن من إنشاء مراكز تنتج خدمات مباشرة تعود بالنفع على جميع المشروعات.

وفي جانب العرض، تعتبر تسهيلات رأس المال الاجتماعي من طرق ووسائل النقل والمواصلات وغيرها من الوفورات الخارجية قوى محركة التي قد تفتح أفاقا جديدة للاستثمار في أنشطة أخرى.
ومن أهم الاقتصاديين وأول المهتمين بمشاكل التنمية الاقتصادية، والذين يبينون أهمية الوفورات الخارجية ووجود معدل مرتفع للاستثمار في البداية من أجل دفع عجلة التنمية، نجد روز نشتاين روادن وراجنار ينركسي.

- تحليل روزنشتاين - روادن:

ذكر روزنشتاين-روادن "ROSENSTEIN-RODAN" أن أهمية الوفورات الخارجية تظهر في نظرية الحركة أي النمو لا في نظرية السكون، حيث أن نظرية السكون تعالج شروط التوازن، أما نظرية الحركة فهي تعالج الطريق إلى هذا التوازن.

ويميز روادن بين ثلاثة أنواع من الوفورات الخارجية والتي هي غير قابلة للتجزؤ ولها أهمية كبيرة في عملية التنمية وهي عرض رأس المال الاجتماعي والطلب أو الطبيعة المكملة للطلب وعرض المدخرات[282].

فيما يخص عرض رأس المال الاجتماعي فإن عدم قابليته للتجزؤ هو نتيجة لكونه يستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، وبالتالي فهو يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما. مثلا قيام نشاط إنتاجي يستلزم أولا قيام استثمار ضخم قد يتمثل في تشيد خط للسكة الحديدية وهذا من أجل تقديم خدمات النقل لهذا النشاط الإنتاجي، وتمهيد الطريق للاستثمارات الإنتاجية المباشرة التي قد تعطي عائدا سريعا.

أما فيما يخص الطلب فعدم قابليته للتجزؤ، ينبني على حقيقة كون المشروع الاستثماري المنفرد يتعرض لمخاطر كبيرة تتعلق بعدم احتمال تسويق منتجاته، بينما يميل تنفيذ عدد من الاستثمارات المكملة المختلفة لأن توجد سوقا متسعة لبعضها البعض.

282 المرجع السابق لـ كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، ص 79.

أما عن عرض المدخرات فيذكر روادان أن الحد الأدنى المرتفع للاستثمار يستلزم حجما كبيرا من المدخرات الذي يكون من الصعب تحقيقه في اقتصاد متخلف ذا دخل منخفض، وحسب روادان الحل الوحيد لضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل هو عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة مثل القوة العاملة المعطلة.

وفي نفس الوقت يجب أن تتخذ بعض التدابير لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي ويكون ذلك خاصة عن طريق الضرائب.

- تحليل راجنار نوركس:

يعتمد الاقتصادي راجنار نوركس "R. NURKSE" في تحليله للنمو المتوازن على تفسير الدائرة الخبيثة في الاقتصاديات المتخلفة التي يجب أن تعتمد على التصنيع من أجل خرق مراحل التخلف[283]. ولكسر هذه الدائرة المفرغة يرى ضرورة القيام بدفعة كبيرة من الاستثمار في عدة قطاعات من الصناعة حتى يتسع السوق، ويزيد بذلك الطلب على منتوجاتها[284]. فهو يذكر أن عرض رأس مال تحكمه المقدرة والرغبة في الادخار، بينما يتوقف الطلب على رأس المال الحافز على الاستثمار وهنا توجد علاقة دائرية في كل من جانبي تكوين رأس المال من العرض والطلب.

وتظهر هذه الدائرة المفرغة كما يلي:

- ففي جانب العرض هناك مقدرة ضعيفة على الادخار الناشئ عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي الذي هو بدوره ناتج عن انخفاض الإنتاجية التي ترجع إلى نقص رأس المال،
- ونقص رأس المال هو ناتج عن ضعف المقدرة على الادخار، وفي جانب الطلب نجد أن الحافز على الاستثمار ضعيف بسبب ضعف القوة الشرائية للأفراد التي ترجع إلى ضآلة دخولهم الحقيقية والتي ترجع بدورها إلى انخفاض الإنتاجية وهذا الانخفاض في الإنتاجية ناتج عن ضعف كمية رأس المال المستخدم في الإنتاج والذي يتسبب فيه ضعف الحافز على الاستثمار[285].

---

[283] المرجع السابق لـ محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & أحمد زهير شامية، ص 397.
[284] المرجع السابق لـ كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، ص 80.
[285] المرجع السابق لـ كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، ص 83.

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي نوركس الذي اعتمد في تحليله على مفهوم الدفعة القوية "لروزنشتان رودان" وقد اعتمد في ذلك على ما يسمى في العرف الاقتصادي المعاصر بالحلقة الفقر المفرغة، فهناك حلقات دائرية اقتصادية واجتماعية وسياسية تتفاعل مع بعضها البعض بشكل يجعل الدول الفقيرة في حالة ركود اقتصادي وفقر دائم[286]". ويؤكد روزنتشان مبدأ أساسي يشير إلى ضرورة توافر رؤوس أموال ضخمة تستثمر في إنشاء قاعدة اقتصادية ومشروعات عامة حيث تقوم الحكومة بالإشراف عليها من أجل الانطلاق إلى مرحلة نمو أعلى[287] ودائرة الفقر التي تعيشها الدول النامية تتمثل في انخفاض الطلب على رؤوس الأموال نظرا لانخفاض الميل للاستثمار بهذه البلاد ويرجع انخفاض الميل للاستثمار إلى ضيق حجم السوق نتيجة لانخفاض مستويات الدخول، والتي تعرض الاستثمار في مشروع واحد وصناعة واحدة لمخاطرة كبيرة ومن هنا ينبغي القيام بعدد كبير من صناعات السلع الاستهلاكية الملازمة زمنيا بحيث تنشئ كل صناعة طلب على منتجات الصناعات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكثير من الوفورات الخارجية التي تنتج عنها اتساع نطاق السوق.

يرى نوركس "أن توزيع الاستثمارات على دائرة واسعة من الصناعات المختلفة التي يستخدم فيها العمال أفضل وأحدث الآلات والمعدات فهؤلاء سيكونون هم أنفسهم السوق اللازمة لتصريف منتجات كل هذه المشاريع وعندئذ يحدث التكامل الاقتصادي الحقيقي"[288]. وينتج عن ذلك عدد كبير من الوظائف فتتسع رقعة الشغل الذي يؤدي إلى الدخل الحقيقي للأفراد عن طريق سياسة الاستثمار على جبهة واسعة من الصناعات المختلفة وحسب هذه النظريات هو توسيع السوق الداخلي والتصنيع له فقط وذلك نظرا للعقبات التي تواجه التصنيع للسوق الخارجي.

- التحليل المبني على التوازن الجهوي:

إن التحليل المبني على تحقيق التوازن الجهوي "هو أهم ما جاء في نظرية النمو المتوازن التي تجد منطلقها في المفهوم العام للاستثمار على جبهة واسعة مفادها توجيه الاستثمار إلى المناطق الريفية لاستخدام البطالين هناك ليساهموا في عملية تكوين رأس المال بمقر سكناهم لتفادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الهجرة الريفية نحو المدن. ويبرر نوركس ذلك بقوله أن ارتفاع

---

286 صلاح الدين نامق، «اقتصاديات التنمية»، ط. دار النهضة العربية، القاهرة، د. ت.، ص 332.
287 خضر عبد الحميد، «مبادئ علم الاقتصاد»، ط. دار الأمل للتوزيع والنشر، عمان، 1994، ص 43.
288 عبد الرحيم بوادقجي، «التنمية الاقتصادية»، ط. المطبعة الجديدة، دمشق، 1977، ص 255.

تكاليف الإنتاج في المدن مؤشر قوي يدعو الاستثمارات للاتجاه بصفة تلقائية إلى المناطق الريفية وهي نظرية "ارثولويس" الذي يعتقد بأن تركيز الاستثمارات في المدن قد بلغ مستوى جعل تكاليف المعيشة ثقيلة بارتفاعها وتنوعها"[289]. وهي بذلك تنادي بتحقيق توازن أفقي بين الصناعة الاستهلاكية والصناعة الرأسمالية ولا تنادي بالتوازن الرأسي في ذلك أي بين الصناعتين. ومما تقدم يتضح أن نظرية النمو المتوازن قائمة على التكامل الاقتصادي وأي استثمار ينبغي أن يكون مرفقا بعدد هائل من الصناعات المختلفة حتى تساعد على اتساع رقعة السوق.

أ-2) انتقادات نظرية النمو المتوازن:

تبعا للتحاليل السالفة الذكر، وجهت عدة انتقادات لنظرية النمو المتوازن نذكر منها[290]:

- تتطلب أموال كبيرة لا تتحملها الدول النامية إلا باللجوء إلى القروض الأجنبية التي توقعها في مشكلة المديونية،
- نقص الكفاءات الفنية والإدارية لدى الدول المتخلفة،
- تفترض أن البلدان تنطلق في نموها من العدم أي انعدام أي صناعة والواقع غير ذلك،
- من شأنها أن تعمق ظاهرة الاقتصاد المزدوج (الثنائي) الذي يسود البلاد النامية والذي من شأنه أن ينتج قطاعا صناعيا متقدما وآخر متخلف (القطاع الزراعي)،
- لا يترتب على سياسة النمو المتوازن تحقيق معدل سريع للتراكم الرأسمالي إذ تقوم هذه الاستراتيجية على إقامة حشد كبير من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة، ويتطلب ذلك زيادة حجم الطلب الكلي عن طريق زيادة القدرة الشرائية لدى المستهلكين، فإذا لجأت الدولة إلى زيادة معدل الادخار لرفع معدلات التكوين الرأسمالي أدى ذلك إلى ضيق السوق الأمر الذي يعوق عملية التنمية الاقتصادية،
- وأن الذي تسعى إليه نظرية النمو المتوازن من حشد كبير من الصناعة الاستهلاكية المتزامنة من شأنه أن يؤدي إلى أخذ أمرين:

- إن إنشاء هذه المشروعات للحجم كبير يقارب الحجم الأمثل وفي هذه الحالة فالاحتمال الأكثر شيوعا أن لا تعمل هذه المشروعات بكامل طاقتها،

---

289 محمد بلقاسم حسن بهلول، «الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر»، ط. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 235.

290 نعيم الظاهر، «دراسات في الواقع العربي: التنموي-الاقتصادية-الاجتماعي»، ط. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص ص 99-100.

- أن إنشاء حجم صغير يقل عن الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية وفي هذه الحالة سوف تنخفض الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات نظرا لضياع الوفورات التي تحققها الحجم الأمثل للمشروع.

لا يعني مفهوم النمو بأي استخدام تكنولوجي في الإنتاج وبذلك يشير هذا المفهوم إلى الدلالة الانفعالية وخلوه من أي مضمون اجتماعي يشير إلى متغيرات العصر، وقد ساد هذا المفهوم فترة من الوقت بين الجماعات والطبقات. فهناك مفهوم النمو الذي يعني بالاستخدام التكنولوجي الشامل في مظاهر الإنتاج، ويقصد بهذا المفهوم النمو المتوازن بين الطموح الأناني والموارد المتاحة، أو بمعنى آخر التوازن بين الادخار والاستثمار لكافة الموارد المتاحة أو قد يعني النمو التكنولوجي التوازن الخارجي في العلاقات المتداخلة بين ضغط الطلب وضغط الحاجة[291].

أما الاستخدام الآخر لمفهوم النمو المتوازن، فهو ما تعارف عليه العرف الاقتصادي من أنه التوازن بين حجم الأسواق والموارد والطلب على رأس المال، أو التوازن بين تقسيم العمل وزيادة قدرة الإنتاج واتساع الأسواق، وفي الدول المتخلفة يكون التوازن في النمو بين الزراعة والصناعة.
وإذا طبقنا هذا المدلول لمفهوم النمو المتوازن على حالة الدول النامية، يمكن القول أن هذه الدول يعمل فيها ما بين 70 و90% من السكان في الزراعة على العكس في الدول المتقدمة التي يعمل فيها نحو 10% من السكان في الصناعة وهذا يشير إلى أن مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الزراعي ينخفض جدا في الوقت الذي تحتاج فيه الإنسان في العالم النامي إلى القوت والملبس، لذلك لا نعجب إذا وجهت نسبة كبيرة من الدخول الهابطة إلى الغذاء والكساء والخدمات ورغم هذا الوضع الهابط فإن الانسجام بين بناء القوى العاملة ومستوى الدخول الإنتاجية فيه شيء من التوازن إذا نظرنا إلى هذه المتغيرات في ظل اقتصاد متخلف، وبذلك يمكن القول أن المجتمع النامي يصبح مصدرا للمواد الزراعية، ويعني ذلك أنه لكي يتقدم هذا المجتمع أو أن يحدث فيه تغييرا بناءا في اقتصاده يلزم تحريك نسبة لا تقل عن 80% من القوى العاملة في الزراعة إلى العمل الصناعي كما حدث في العالم المتقدم.
إلا أن نظرية النمو المتوازن قد تعرضت لأوجه نقد مريرة من جانب "ألبرت هيرشمان":
تفترض النظرية ثبات أجزاء الاقتصاد الوطني حتى لا تتعرض لصعوبات العرض، ومعنى ذلك إحداث التوازن بين الزراعة والصناعة، فضلا عن تزويد الاقتصاد الوطني بما يسمى برأس المال السيار

[291] المرجع السابق لـ إسماعيل حسن عبد الباري، ص 151.

الاجتماعي أي التسهيلات الأساسية في النقل والقوى المحركة وموارد المياه ...الخ حتى يمكن تدعيم الصناعة.

تحقق النظرية بهذه الصورة من حيث كونها نظرية تنموية تهدف إلى إحداث التغيير المنشود في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، لأننا نجد من الصعوبة تصور كيفية إمكان كسر توازن التخلف في المجتمع عند أية نقطة. فضلا عن ذلك فإن النظرية تصل إلى نتيجة مؤداها أن أي اقتصاد صناعي حديث منطوي على نفسه جديد لابد أن يوضع فوق الاقتصاد التقليدي الراكد.

وهناك نقطة خلل أخرى حول النمو المتوازن فيما يتعلق بالتطبيق على المجتمع النامي، ذلك أن تطبيق هذه النظرية في بلد نامي يعاني مشكلات لا يمكن التغلب عليها إلا بإحداث توازن في برامج الاستثمار فضلا عن نمو متوازن في الطلب على عوامل الإنتاج وتوفر المال اللازم، هذا في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة النامية إلى التفكير الجاد في استثمار الطاقات المادية والبشرية المتاحة.

وإزاء هذه الانتقادات الموجهة إلى نظرية النمو المتوازن، فقد نادى "هيرشمان" بنظريته في النمو غير المتوازن، ذلك أنه يرى أن الاقتصاد يحمل في طيا ته فكرة عدم التوازن أساسا وأن من الأهمية إحداث دفعة قوية من أجل تحريك البلاد النامية من وضع الثبات إلى حالة من الحركة والديناميكية ذلك أن جزئيات الاقتصاد النامي لا يمكن أن تنمو بنفس الدرجة، وأن الاستثمار ينقسم إلى اقتصاد إنتاجي مباشر، فضلا عن وجود رأس مال اجتماعي إضافي ولا يمكن بأي حال أن يحدث الاثنان في فترة واحدة بسبب القدرة المحدودة على العمل، والنتيجة هي أن النمو الاقتصادي السريع المتخلف سوف يعتمد على النمو غير المتوازن.

يرى "هيرشمان" أنه إذا نظرنا إلى أي اقتصاد وطني نامي من خلال فترتين زمنيتين مختلفتين، فإننا سوف نلاحظ أن بعض أجزاء هذا الاقتصاد صعدت إلى أعلى كالصناعة والزراعة وصناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية والسيارات وكل منها صعد بمعدله السنوي للزيادة في المتوسط، إلا أن من المؤكد أن المكونات الفردية لهذا الاقتصاد الوطني لم تحقق نموا بالفعل بهذه المعدلات طوال الفترة موضع البحث وكما أن السوق في جانب الطلب يمكن أن يمتص أي زيادة غير متوازنة في الناتج بسبب الابتكارات المنطوية على خفض التكاليف والمنتجات الجديدة وبدائل الواردات، فإنه يمكننا أن نعزل الدفعات الأمامية في جانب العرض، بما أن المدخلات يعاد توزيعها بين أولئك الذين

يستخدمونا في العمليات الإنتاجية وذلك عن طريق التغيرات في الأثمان وعلى حساب بعض القصور المؤقت والإختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات[292].

أ-3) نظرية النمو غير المتوازن:

تعرضت نظرية النمو المتوازن لانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين أمثال هانس سنجر، وألبرت هيرشمان.

ألمحنا في نظرة خاطفة إلى ظاهرة التوازن في النمو وكنا بصدد استعراض التفسيرات المختلفة لحركة النمو الاقتصادي، إلا أننا رأينا أن نؤصل هذه الظاهرة في إطار آراء واتجاهات عالمين اقتصاديين لهما وزنهما وهما العلامة "هانس سنجر" الذي يعتقد في النمو المتوازن، والعلامة "هيرشمان" الذي انتهى على عكس ما ذهب إليه الأول أي انتهى إلى النمو غير المتوازن، وشيئا أن نضم النظريتين في فقرة واحدة لأنهما مفسران لبعضهما البعض.

- تحليل سنجر:

رغم تأييد فهانس سنحر للعمل الكبير دون العمل المجزأ، فهو يعترض على نظرية النمو المتوازن على أساس أن فكرة النمو المتوازن تتضمن تأكيدا مساويا أكثر أو أقل على تنمية الصناعة والزراعة، وتتجاهل حقيقة أساسية وهي أن العامل الجوهري في النمو الاقتصادي إنما هو التحويل التدريجي للقوة العاملة من الأعمال الزراعية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة الأخرى ذات الإنتاجية المرتفعة مثل الصناعة. ويظل هذا صحيحا رغم أن توسع الإنتاج الزراعي ضروري أيضا للتوسع الصناعي.

وعلاوة على ذلك، فهو يرى أن سياسة النمو المتوازن، لما تتضمنه من استثمارات ضخمة في معظم الأنشطة الرئيسية، هي ببساطة فوق طاقة البلاد المتخلفة. وهكذا فبينما تفترض نظرية النمو المتوازن وجود علاقة تكامل بين صناعات مختلفة، فإن هذه العلاقة في الواقع، في رأي سنجر، تنافسية إلى حد بعيد بسبب نقص الموارد.

ولهذا فإن الهدف الأساسي لسياسة التنمية في رأي سنجر هو تصحيح مثل هذا الموقف المختل بتركيز الاستثمارات الجديدة في قطاعات أخرى مثل صناعة السلع المصنوعة. فيرى أن تخصص البلدان النامية

[292] عبد السلام أبو قحف، «نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية»، ط. مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 151.

في تصدير المواد الأولية والسلع الغذائية ليس في صالحها لانتقال فوائدها إلى البلد المستثمر[293].

وكذلك ينتقد سنجر نظرية النمو المتوازن على أساس أنها تفترض أن البلد المتخلف يبدأ تنميته من مستوى الصفر، وهذا غير معقول، فمهما كانت درجة تخلفه، فإنه توجد بعض التنمية (خصوصا في قطاع التصدير) التي كان من نتائجها وجود اقتصاد غير متوازن مع التركيز على الصادرات الزراعية أو التعدينية. ولذلك فإن هذا الاستثمار ليس من الضروري أن يكون متوازنا بل ينبغي التركيز على تنمية القطاعات التي ظلت متخلفة[294].

ويذكر سنجر أنه يجب أن يكون الاستثمار الجديد غير متوازن بطريقة تكمل عدم التوازن القائم فعلا. وحالما يتم مثل هذا الاستثمار فمن المحتمل أن تظهر احتياجات لمنتوجات جديدة في جانب الطلب، وإختناقات في جانب العرض، ولكي نعوض عن عدم التوازن الجديد هذا، ينبغي تغيير الأهمية مرة ثانية في الطور التالي للاستثمار. وتعتبر عملية تغيير الأهمية لكل طور متتال للاستثمار طبقا للاحتياجات المتغيرة وسيلة مناسبة وفعالة للتنمية الاقتصادية في نظر سنجر.

ـ تحليل هيرشمان:

أيد ألبرت هيرشمان "HIRSCHMAN" وجهة نظر سنجر بشدة، حيث يرى أن نظرية النمو المتوازن قد جاءت عن طريق مقارنة التوازن الأولية للتخلف بنقطة أخرى للتوازن حيث تكون التنمية قد تحققت بالفعل، بينما تتجاهل المرحلة التي تقع في وسط مرحلة عملية التنمية ذاتها. ففي رأيه يمكن للاقتصاد أن يكون في توازن كامل قبل أن تبدأ عملية التنمية وهذا عندما تكون جميع القطاعات ساكنة وراكدة، ومرة أخرى عندما تكون التنمية قد تحققت بالفعل، وتكون جميع القطاعات قد أصبحت متحركة ونامية، أما في أثناء عملية التنمية ذاتها فليس من الضروري أن يكون الاقتصاد في توازن.

إن أحسن وسيلة في نظر HIRSCHMAN، لتحقيق النمو الاقتصادي، هي عن طريق خلق اختلال معتمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة. فهو يرى أن النموذج المثالي للتنمية هو ذلك الذي يكون في شكل تتابع يبعد عن التوازن، وكل حركة في التتابع تحفز بعدم توازن سابق، وتخلف بدورها عدم توازن جديد يحتاج إلى حركة أخرى.

---

[293] المرجع السابق لـ إسماعيل شعبان، ص 181.
[294] المرجع السابق لـ كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، ص 84.

فغالبا ما يحدث أن يؤدي تشيد خط للسكة الحديدية مثلا إلى حث تنمية إنتاج القطن للتصدير عن طريق فتح أسواق خارجية. وفي المرحلة التالية تؤدي إمكانية الحصول على القطن الوطني بأسعار رخيصة إلى تسهيل إنشاء صناعة للمنسوجات القطنية. وستؤدي الحاجة إلى المعدات من جانب صناعة المنسوجات وإنشاء السكك الحديدية إلى جلب أسواق لإعداد و تصنيع آلات بسيطة، وهكذا يتم وضع نواة لصناعة الآلات، وتخلق بذلك توسعا تدريجيا فرصة فيما بعد لإنشاء صناعة وطنية للصلب وهكذا[295].

ونظرا لأن الدفعة الكبيرة في الصناعة والزراعة تكون فوق طاقة البلاد المتخلفة فإن HIRSCHMAN يوصى بالقيام بدفعة كبيرة في عدد معين من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية. وهو يدافع عن رأيه بقوله أن تاريخ التنمية في الدول المتقدمة يبين أن طريقها في التنمية لم يكن هو طريق التنمية المتوازنة في جميع القطاعات، بل بدأت التنمية في هذه الدول ببعض الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي جذبت معها الأنشطة الأخرى، وهكذا امتد أثرها من صناعة لأخرى.

استوحى هيرشمان نظرية النمو غير المتوازن من النقد الذي وجهه لنظرية النمو المتوازن حيث يرى أن نظرية النمو المتوازن لن تحقق نموا في الدخل الوطني وإنما يتحقق فعلا وعملا نتيجة عدم التوازن في الاقتصاد الوطني الناتج عن وجود اختلالات غير متوازنة تصيب الاقتصاد الوطني في الصميم"[296].

يعتبر هيرشمان من رواد هذه النظرية فيقول أنه حتى تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة يجب عليها إتباع أسلوب تنمية غير متوازن بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل بل يستحسن التركيز على البعض من القطاعات الرائدة التي تنتج وفورات تسهم في بقية القطاعات الاقتصادية وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية[297].

وحسب هيرشمان فإن عملية التنمية طويلة الأمد تتفاعل خلالها قوى اقتصادية تدفع الاقتصاد هنا وهناك تؤدي بدورها إلى نوع من الاختلالات ولهذا يجب على برامج التنمية الاقتصادية أن تخلق الحيوية في الاقتصاد دون القضاء على الذي ظهرت به اختلالات وبالتالي يحث على مداومة الاستثمارات الجديدة التي تؤدي إلى وفورات خارجية تستعملها صناعات أخرى وفي هذا المعنى يقول شارحا نظريته بمثال :

---

295 المرجع السابق ـ كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، ص ص 85، 86.

296 المرجع السابق ـ محمد بلقاسم حسن بهلول، ص 236.

297 المرجع السابق ـ صلاح الدين نامق، ص 253.

نمو الصناعة (أ) يؤدي إلى وفورات خارجية تستفيد منها الصناعة (ب) وتخلق الظروف الملائمة لتطوير هذه الأخيرة، ونمو الصناعة (ب) يؤدي إلى وفورات خارجية تستفيد منها الصناعة (ج) وهكذا. ويضيف شارحا نظريتها:

"إن التتابع الذي يقود الاقتصاد الوطني بعيد عن التوازن هو الوضع المثالي لنموذج التنمية الاقتصادية ذلك أن التحرك في غمرة هذا التتابع يدفع اختلال سابق للتوازن يخلق بدوره وضعا جديدا من أوضاع اختلال التوازن الذي يتطلب تحركا آخر لإعادة التوازن وهكذا يمضي الاقتصاد الوطني في حالة من التتابع تؤدي في النهاية إلى دفع عملية التنمية إلى الأمام".

ويمكن حصر المعطيات الاقتصادية التي تنطلق منها تحليلات هذه النظرية في ثلاث عناصر وهي:

1) وجود مواد طبيعية موزعة توزيعا غير متكافئ بين المناطق:

ويرى سيتوفسكي أن ذلك يدفع البلد الذي يملك شروطا أفضل ووفرة مورد طبيعي ما إلى تركيز إنتاجه حوله فيتخصص في هذا الإنتاج الذي يعتمد عليه في قيادة التنمية وهي سياسة نمو غير متوازنة حيث تعتمد على قطاعات دون غيرها.

2) ندرة رأس المال والخبرات الفنية في البلدان المتخلفة:

وحسب أصحاب هذه النظرية فإن رأس المال والخبرات الفنية عوائق نجدها في الدول النامية ومنه لا نستطيع تطبيق سياسة النمو المتوازن لأن هذه الأخيرة تتطلب حجما كبيرا من الاستثمارات التي تتطلب بدورها رؤوس أموال ضخمة غير موجودة بهذه الدول، ولهذا يجب عليها وينبغي لها أن توجه إمكانياتها المادية والمالية وتركز استماراتها في مشاريع محدودة وتعطي فيها للنمو الاقتصادي عند البداية دفعة قوية وهي سياسة نمو غير متوازنة.

3) وجود قطاعات نشيطة وأخرى خاملة في اقتصاديات الدول النامية:

يرى مؤيدو هذه النظرية أنه يجب التركيز في عملية التنمية على القطاعات النشيطة التي تكون فيها عملية التوسيع سريعة وتطوير هذه القطاعات يؤثر مباشرة على التنمية بصفة عامة ويخلق حوافز للقطاعات لأخرى من أجل النهوض، وبالتالي تستفيد من وفورات القطاعات الأولى في نموها حتى تصبح قطاعات حيوية تنتج وفورات تستفيد منها قطاعات أخرى وهذه سياسة النمو غير المتوازن.

وهذه النظرية تتضمن الأسس والسمات التالية:

- أنها تعتمد على مبدأ الاستثمار والعلاقة القائمة بين القطاعين،
- أنها نظرية رأسمالية تعتمد على التطور الاقتصادي للدول الغربية،
- وتشجع القطاعات الرئيسية (الحيوية) للنهوض بالقطاعات الأخرى (الخامدة).

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية لاحتوائها على عيوب منهجيـة وتحليليـة خاصـة في الواقـع الاقتصادي للدول المتخلفة ويمكن ذكر أهمها:

- إن انتشار النمو من القطاعات الحيوية نحو قطاعات خاملة يلقى اعتراض مجتمع مغلق من الناحية الاقتصادية، والبلدان المتخلفة بحاجة ماسة لرأس المال الأجنبي،
- إهمالها الآثار السلبية المفروضة على الدول النامية من طرف البلدان المصنعة المسيطرة على السوق الدولية واستغلالها في توجيه رؤوس الأموال للاستثمار في القطاعات الحيوية ذات الربح الـسريع والوفير وتوفير المواد الأولية لصالحها وليس مصالح الدول النامية،
- اعتمادها على مبدأ الاستثمار الذي يشترط الخبرات الفنية وعرض رأس المال وهو مـا يتنـاقض وواقع الدول النامية،
- نظرية النمو غير المتوازن لا تصلح مشروعا للانطلاق الفعلي في عملية التنمية بل تستخدم بعـد إنشاء قدر أدنى من المرافق الأساسية والتشكيلية الأولى من الصناعة الحيوية،
- اعتمادها على المبادرات الفردية التي طبقت في الدول الغربية وإهمـال دور الدولـة في عمليـة الاستثمار،
- ولم تعط أهمية للدولة باعتبارها المنظم الأساسي للقطاعات الاقتصادية وتوزيعها على كل المناطق بهدف تحقيق التنمية الشاملة.

ج) نظرية مراحل النمو ونظرية أقطاب النمو:

خرج الاقتصادي روستو W. W. ROSTOW بنظرية في التنمية الاقتصادية التي لقيت قبولا عاما منذ أواسط الخمسينات، وذلك وفق نظرية مراحل النمو. بينما قدم الاقتصادي فرانـسو بيرو دراسة حول التنمية مؤكدا أنها لا تحدث في مكان ودفعة واحدة بل حسب أقطـاب تنمويـة بدرجات متفاوتة من النمو[298].

[298] المرجع السابق لـ إسماعيل حسن عبد الباري، ص 123.

أ - 1) نظرية مراحل النمو الاقتصادي لـ روستو:

إن نظرية روستو ROSTOW ليست إلا نتاج عملية مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[299]، فقد افترض لعدد من السنوات أن حالة التنمية التي ينبغي على الدول النامية التطلع إليها كانت مرادفة لنمط المجتمع الموجود في البلدان المتقدمة[300]. ففي نظر روستو، تبدو عملية النمو الاقتصادي من خلال خمس مراحل متعاقبة تمر بها البلاد في طريقها إلى التنمية.

ـ المرحلة الأولى للنمو:

أطلق روستو على المرحلة الأولى للنمو اسم مرحلة الاقتصاد التقليدي تتميز بالعزلة عن باقي المجتمعات وعدم تشجيع التجديد وضعف الاستثمارات وثبات الاقتصاد الوطني في حالة متخلفة، هذه المظاهر عاشتها كافة المجتمعات في إطار فترة الركود الاقتصادي والانطواء والتمركز حول ذاتها بدرجات متفاوتة منذ فجر التاريخ حتى العصور الوسطى بل أن العالم لم يعرف النمو المستقر إلا منذ قرنين أو ثلاثة.

ـ المرحلة الثانية للنمو:

تبدو مقاومتها في بداية الأمر بمعدل بطيء، ثم تسعى القوى الجديدة التي تظهر في أحكام قبضتها على القوى التقليدية، ومن ثم على زيادة المدخرات والاستثمارات وتنشيط عمليات التبادل التجاري واستخدام النقود كوسيلة للتداول وقياس قيم الأشياء، ثم تظهر مؤسسات الائتمان والصرف في الداخل والخارج وتزيد من الناتج الزراعي لسد احتياجات السكان.

ـ المرحلة الثالثة للنمو:

هي مرحلة الانطلاق، وتستغرق في رأي روستو عقدين أو ثلاثة حيث يبدو خلالها نتاج استثمارات الماضي في تأكيد ودعم الهيكل التنموي وتعتبر هذه المرحلة خطوة نحو تطبيق الاكتشافات العلمية والفنية وزيادة المدخرات بحيث ترتفع في النهاية نسبة الاستثمار الصافي لتصل إلى الحد الذي يصل إلى تحويل مشروعات التنمية ذاتيا دون مساعدة خارجية.

---

299 المرجع السابق لـ محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & أحمد زهير شامية، ص 389.
300 المرجع السابق لـ محمد عدنان وديع، ص 2.

ـ المرحلة الرابعة للنمو:

تعتبر هذه المرحلة مرحلة النضج الاقتصادي نتيجة التوسع في المستحدثات الفنية والعلمية وتعميقها وازدهار صناعة الآلات بصفة خاصة، وكان لبريطانيا نصيب السبق في هذه المرحلة خلال القرن التاسع عشر.

ـ والمرحلة الخامسة للنمو:

وهي مرحلة الإنتاج الكبير والاستهلاك الكبير والتصدير الكبير نظرا لتزايد واستمرارية عمليات التطوير والتنمية في الإنتاج والإنتاجية[301]. وتلك المرحلة هي التي تمر بها الولايات المتحدة ودول اسكندنافيا حاليا وهي تتسم بزيادة الثراء والقضاء على الفقر والجهل والمرض إلا في قطاعات هامشية، وتزيد السلع المعمرة والطلب عليها وتطلب نقابات العمال خلالها بخفض ساعات العمل حتى تيسر للعاملين التمتع بثمار الرفاهية وتنمية معارفهم في أوقات الفراغ.

لكن النظرية بوضعها الحالي قد تعرضت لانتقادات شديدة، وتبدو هذه الانتقادات في أن هذه المراحل السابقة الذكر تحكي في تبسيط مخل وتمجيد مبالغ تاريخ الرأسمالية الغربية، ذلك أن الظروف المهيئة للانطلاق عند روستو لم تتوفر لأول مرة في تاريخ البشرية إلا في أوربا الغربية في نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وأن التاريخ الحديث يؤكد أن هذه الظروف لا يمكن توفرها في مجتمعات محلية وتلقائيا إلا بتدخل خارجي من مجتمعات أكثر تقدما يمتد إلى المجتمعات التقليدية لتحقيق عملية بناء بديل حديث لها. ولهذا فإنه يتضح أن النمو الاقتصادي عند المؤلف رستو (مراحل النمو الاقتصادي) ظاهرة غربية خالصة فهو يزعم أن النمو قد ظهر في أوربا الغربية تلقائيا.

لقد أغفل رستو ظرفا هاما من الظروف المهيئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية وهو الاستعمار ونهب ثروات المجتمعات التي حققت عن طريقهما مراحل ازدهارها وتقدمها في الوقت الذي حرم فيه الاستعمار الشعوب من فرص تنمية ذاتية زعما بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار.

وفضل عن كل ما تقدم فإنه مع اعتراف كثير من الباحثين بفائدة التحليل المرحلي لنظرية روستو فإنهم ينكرون حتمية حدوث التنمية على النحو الذي وضعته النظرية، ذلك أن مرور العالم الأوروبي بمراحل محددة في تاريخها الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن المجتمعات النامية تسير وفقا لهذه المراحل في المستقبل خاصة وأنها تواجه صعوبات خطيرة وهي على أهبة الاستعداد للتنمية أهمها ازدياد السكان

---

[301] فريد راغب النجار، «إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا: مدخل تكاملي تجريبي»، ط. دار الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997، ص 8.

واختلال ميزان المدفوعات ونقص طلب أوروبا وأمريكا على المواد الأولية وتثاقل معدلات التنميـة، كما أن مرحلة الانطلاق تتعرض لكثير من النقد من حيث صعوبة تحديد موعد بدئها وانتهائها بالدقة واضطراب الإحصاءات في هذا الصدد، فضلا عن تعذر الفصل بين مرحلـة الانطـلاق في التنميـة والمراحل التالية وصعوبة تحديد القطاع الرائد الذي يمارس لأول مرة.

2-ب) نظرية أقطاب النمو:

تنسب هذه النظرية إلى الأستاذ "فرانسو بيرو" حيث تؤكد دراساته أن التنمية لا تحـدث في مكان ودفعة واحدة بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو وبالتـالي تنشر تأثيراتها في الجبهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني[302].

وحسب بيرو، يتم بناء أقطاب النمو حول نشاط صناعي هام يتمثل في صناعة أساسية تتسم بالحركة والنشاط والتنمية التشجيعية للنهوض بمختلف القطاعات الأخرى، وبالتالي هذه النظرية تجمع نظريـة السيطرة ونظرية الاقتصاد المتكافئ، وللقطب أثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يـوجد فيها أما المجال الاقتصادي فيحدد وفقا لشبكة علاقات وتوزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطقة جغرافية معينة.

- مفهوم قطب النمو:

يعرف "بودفيل" النمو الإقليمي بأنه "مجموعة من الصناعات التوسـعية الواقعـة في منطقـة جغرافية والتي تؤدي بدورها إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها"[303]. ويقـصد بهـذه المجموعة من الصناعات إما مؤسسة رائدة عندما تمارس على بقية الوحدات أو الصناعات آثار تقنيـة واقتصادية، ويزداد هذا المفهوم إيضاحا عندما تدرج حجم التدفقات السلعية لكل مؤسـسات الـتي يضمها المجال الاقتصادي، فمثلا يمكن اعتبار المؤسسة الرائدة تلك التي يبلغ حجم مبيعاتها نسبة عالية من مبيعات كل المنتجات داخل البلاد وتكون ضرورية كتقنية للإنتاج وللتنمية الصناعية.

وهذه الوحدة أو مجموعة الوحدات الرائدة تمارس آثارها بواسطة: التـدفقات الـسلعية المعروضـة والمطلوبة، تدفق الاستثمارات، والتقنيات والتجديدات المحرضة. وتؤدي هذه الممارسـة إلى تركيـز

---

[302] بشير محمد تيجاني، «مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائـر، 1987، ص47.

[303] المرجع السابق لـ بشير محمد تيجاني، ص 47.

الموارد في نقاط ومنها تنطلق آثار الانتشار في بقية المحيط الاقتصادي بواسطة العلاقات المتولدة بين القطب وبقية الفروع والوحدات.

- عرض نظرية قطب النمو:

تحتوي مركز قطب النمو على صناعة أساسية وواسعة لها ارتباط مباشر بباقي الوحدات الاقتصادية الأخرى المجاورة وبالتالي تصبح هذه الصناعات هي المحركة للوسط الاقتصادي. ويعود انتشار هذه الصناعات الأم في نقاط معينة لتوفر الشروط الأساسية من المواد الأولية والمواصلات...الخ، حيث تمتاز هذه الصناعات الأم بأنها صناعات جديدة وديناميكية لها مرونة متزايدة بسبب الطلب المتزايد على منتجاتها لتكون الممون للقطاعات المتواجدة في الوسط بصفة عامة وتكون بمثابة المحركة الأساسي للتنمية في إقليمها، وأحيانا تكون هذه الصناعات في صالح اقتصاد خارج عن مجال قطبها بارتباطها به أكثر من القطب الذي توجد به ولهذا فإن أحسن استراتيجية لقطب النمو هو عدم الارتكاز على نوع معين من الصناعة لكي إذا حدث أي خلل في أي نوع يبقى القطب صحيحا اقتصاديا بفضل الصناعات الأخرى الناجحة ويكون الوقت كافيا لإيجاد العطب وتوجيه الصناعات التي تعاني من العراقيل.

إن سرعة نمو الصناعات المحركة تؤدي إلى تجمع الوحدات الصناعية بصفة خاصة والمؤسسات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة في قطب النمو لوجود مزايا اقتصادية عديدة في هذا الأخير، ومنه الاستقطاب الاقتصادي والذي يؤدي إلى استقطاب جغرافي ومجرد تمركز الصناعات المحركة في مواقع داخل قطب النمو فإنها تبدأ في التوسع السريع كما تبدأ في التأثير في الفروع الاقتصادية الأخرى المجاورة ومستفيدة بدورها من مزايا التكتل العمراني والاقتصادي المحيط بقطب النمو.

الغرض من قطب النمو أنه يؤثر في الأوساط المجاورة بفضل الصناعة المحركة التي تعتبر الشيء الأساسي في الإقليم حيث يعتبر هذا الجانب من نظرية قطب النمو من أعقد جوانبها ولا يزال الجدل قائما حول تأثيرات القطب وقياس مدى انتشارها في الوسط[304].

بعد العرض الوجيز لنظرية قطب النمو، نصل إلى أنها مرتبطة بنظرية النمو غير المتوازن عن طريق الدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية زيادة على ارتباطها بالكتل العمرانية وميزاتها الاقتصادية.

---

[304] المرجع السابق لـ بشير محمد تيجاني، ص 55.

هذه النظرية تعمل على تنمية بعض الجهات المتخلفة اقتصاديا ولكنها في الوقت نفسه تترك جهات أخرى خارج عملية التنمية وهذا يشجع ويؤكد ظاهرة التفاوت الجهوي. وتستعمل في مجال التخطيط الاقتصادي وخاصة في مجال الصناعات المحركة والمزايا الاقتصادية الموجودة في التجمعات العمرانية. وقد طبقت هذه النظرية في مجموعة من البلدان كوسيلة في التخطيط إلا أن استعمالها كثيرا ما أدى إلى عدم وضوح الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ولهذا السبب يرشد "هرمنسن" إلى ترتيب أنواع استعمال استراتيجية أقطاب النمو ووظائفها ومن بين ما توصل إليه الترتيب التالي:

1) الجانب النظري، 2) مستويات قطب النمو، 3) الاستراتيجية، 4) نوع قطب النمو.

3-ã) الانتقادات الموجهة لنظريتي مراحل النمو وأقطاب النمو:

بالرغم من التفسيرات الرائدة للنظريتين في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي، إلا أنهما لاقيا انتقادات عديدة.

- نقد نظرية مراحل النمو:

يكمن نقد نظرية مراحل النمو لـ روستو في دعوتها الصريحة للتوسع الاستعماري باعتباره الوسيلة الوحيدة للقضاء على التخلف، وتجاهلها ظروف ومشاكل الدول النامية بافتراض حتمية النمو للمجتمعات البشرية كنموذج واحد[305].

- نقد أقطاب النمو:

بالرغم من أهمية نظرية أقطاب النمو وتعدد استخدامها في كثير من الدول، تحمل النظرية في طياتها كثيرا من العيوب، فوجهت لها العديد من الانتقادات:

- صبت اهتمامها على اقتصاديات البلدان الصناعية وليس على اقتصاديات البلدان النامية لأن تصنيف بيرو للصناعات إلى صناعات جديدة كلها مثل صناعة الطاقة الذرية وإلى صناعات حديثة مثل الصناعة الميكانيكية وإلى صناعة تقليدية مثل صناعة النسيج هو تصنيف هيكلي صناعي لبلد متقدم ويعكس المراحل التاريخية لتطوره،

---

305 المرجع السابق لـ نعيم الظاهر، ص ص 99-98.

- حسب هذه النظرية إن التجمعات العمرانية تدعم الصناعة المحركة وتقوي قطب النمو، ولكـن ارتفاع تكاليف الاحتياجات الاجتماعية من إيجار وارتفاع الأسعار يؤدي إلى المطالبة بارتفـاع الأجور الصناعية الأمر الذي يدفع بالصناعة إلى رفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب عمالها مما يؤدي إلى توقف نمو الصناعة المحركة، بالإضافة إلى السياسات الأخرى ذات الطابع الاجتمـاعي كالمحافظة على البيئة والأراضي الزراعية التي تمنع توسع هذه الصناعة مما يـؤدي إلى تقلـصها والقضاء عليها.
- اهتمامها بالجانب الاقتصادي دون الجانب الاجتماعي ولماله من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، واتخاذها لجدول المدخلات والمخرجات كأداة هامة لتوضيح العلاقة الفنية، فإنه تخفي أثر السيطرة التي تمارسها القرارات الاقتصادية المطروحة من طرف المؤسسات كذلك أهملت نقطـة أساسية إذ يجب على الوحدة ألا تنتمي إلى أي نوع كان، أي مصفوفة التكامل الاقتـصادي لا تكون نظرية وإلا فإن مفهوم القطب يصبح مجرد بناية في الخلاء ولذا كان أنصار "بيرو" يلحـون على مفهوم التكامل لاعتباره ضرورة مرتبطة بالتنمية.
- إن اعتمادها على نوع معين من الصناعات قد يؤدي إلى نتائج وخيمة فبمجرد ظهور جهـات أخرى تنتج نفس المنتوجات ومتفوقة في نفس التخصص تصبح هذه الجهات تعاني من المنافـسة تتقلص أسواقها ومواردها المالية التي تؤدي إلى ظهور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في أقاليمه.

وفي الأخير فإن هذه النظرية لا تخدم اقتصاديات الدول النامية بقدر ما تخدم الدول المتقدمة وبالأخص الصناعية منها.

ب - 4) نموذج ماكينون للاستثمار والنمو:

إن الارتباط بين التنمية المالية، الاستثمار والنمو الاقتصادي كان ولا يزال محل نقاش بين الاقتصاديين والمختصين. ففي المراحل الأولى لتنميتها الاقتصادية، وجود قطاع مالي متطور سيساعد دون شك الاستثمار والنمو. ففي نظرية الكبح المالي (repression financiere) يؤكد "Mc Kinnon" 1973 أن تدخل السلطات العمومية لإبقاء على معدلات فائدة منخفضة سيؤدي إلى تدهور كل من الادخار والاستثمار الحقيقي. ومنه استقلالية النظام المالي هو ضروري للتنمية الاقتصادية[306].

306 المرجع السابق لـ VILLIEU Patrick، ص 59.

واقترح "pagano" سنة 1993 نموذجا بسيط ليبين العلاقة بين النظام المالي والاستثمار والنمو الاقتصادي.يفترض أن جزء من المدخرات عند تحويلها إلى استثمار:

I =Φ ➢ΦSΦΦΦ

أين ➢ ≤ 1.

يترجم العامل ➢ عدم مثالية الأسواق المالية (imperfection) ويقصد به التكاليف الضريبية، عدم فعالية الأسواق المالية، أهمية الوساطة المصرفية... الخ.

من جهة أخرى لدينا دالة الإنتاج مردودية ثابتة تكتب:

$$Y = A\ K$$

حيث A تمثل إنتاجية رأس المال

أما الادخار فهو يشكل نسبة ثابتة s من الدخل الوطني :

$$S = s\ Y$$

والاستثمار الخام هو مجموع الاستثمار الصافي Δ K واستثمار التعويض ∂ K ومنه:

I =Φ ∂ K+ Δ K

و بما أن Δ Y = A ΔK

ومنه فإن معدل نمو الاقتصاد يكتب :

ĝ= Δ Y/ Y =Φ(Δ I- ∂AK)/Y = s➢ A-δZξδδδδδδ

فهو مرتبط طرديا بمعدل الادخار وبإنتاجية رأس المال وعكسيا بالاهتلاك رأس المال وبعدم مثالية السوق المالي. ويسمح نموذج "pagano" باعتبار علاقة نمطية بين كل من ضعف فعالية الأسواق المالية، الاستثمار والنمو الاقتصادي.

4 . 2 . نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يبقى معرفة جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا تدور حوله اهتمامات الباحثين والكتاب في مختلف المجالات والأنظمة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية وسنتناول في هذا المبحث عرض لوجهتين نظر لمدرستين الأولى المدرسة الكلاسيكية والثانية المدرسة الحديثة والتعليق عليهما ومن خلال ذلك يمكننا معرفة مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول المضيفة بصفة عامة وعلى الدول المضيفة بصفة خاصة. وتحتل الاستثمارات المباشرة مكانة كبيرة وهامة في التحليل الاقتصادي الحديث.

4 . 2 . 1 الاستثمار الأجنبي المباشر من الطرح التقليدي إلى الطرح الكينزي:

بدأ التفكير النقدي عند مفكري اليونان، حيث لاحظ أرسطو (ARISTOTE)[307] تزامن بداية استغلال مناجم المعادن النفيسة (أي تدفق الثروات) مع ظاهرة ارتفاع الأسعار، وليطور بدءا من الفكر التقليدي، وليعرف نجا مخالفا مع الفكر الكينزي.

أ) الطرح التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر:

- تفترض النظرية التقليدية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، وإن كان أغلبها يعود في معظمها على شركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة،

يؤدي عمل الشركات متعددة الجنسيات إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدولة، إضافة لاتساع الفجوة الدخلية بين أفراد المجتمع نتيجة ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من المؤسسات الوطنية.

يؤثر وجود المؤسسات الأجنبية بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستغلالها من:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دول أجنبية،
- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول،

---

[307] فيلسوف يوناني قديم (384-322 قبل الميلاد) له الفضل الكبير في إنعاش وتنوير الفكر الاقتصادي الأوروبي والإسلامي.

- واحتمال ممارسة المؤسسات الأجنبية الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

أ-1) فرضيات الطرح التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر:

يفترض أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج عنه الكثير من المنافع، إلا أن معظم هذه المنافع تعود على المستثمرين والكثير الدول المضيفة[308]، ويعطي أصحاب هذه النظرية مجموعة من المبررات:

- قلة التدفقات في الدول المضيفة؛
- قلة تدفقات رؤوس الأموال لتمويل الاستثمارات في الدول المضيفة؛
- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح المجال لهذا النوع من الاستثمارات؛
- قوة الشركات متعددة الجنسيات لتمويل الاستثمار؛
- قدرة الشركات متعددة الجنسيات لتوفير تدفقات رؤوس الأموال لتمويل الاستثمارات في الدول المضيفة؛
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة من عملياتها إلى البلد الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛
- يؤدي وجود الشركات متعددة الجنسيات إلى إيجاد أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتناسب متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
- عوائد إيجابية لرؤوس الأموال الأجنبية على الدول المضيفة؛
- يؤثر الاستثمار الأجنبي بصورة مباشرة على سيادة الدول المضيفة واستقلالها نتيجة لاعتمادها على الدول الأجنبية في مجال التكنولوجيا وهذا ما يؤدي إلى حق التبعية الاقتصادية إلى جانب أنها قد تمارس ضغوط على الأحزاب السياسية بالدول المضيفة وهذا ما يسفر عن تبعية سياسة أخطر؛

---

308 عبد السلام أبو قحف، «اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي»، ط. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 411.

- ومن خلال كل هذه المبررات، فحسب الكلاسيك فإن الاستثمارات الأجنبية تأخذ لأكثر مما تعطي.

أ-2) التحليل القائم على التبادل الدولي لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر:

مهما كثر الحديث عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم وتعليل وجودها نظريا، فإن تحليلات الاقتصاديين هو جد متعدد ومختلف الطرح. ويعد الاقتصاديون الكلاسيك هم الأوائل في التحليل ومنطلق هذا الطرح النظري.

- نظرية التكاليف المطلقة لـ أدم سميث:

ترجع أول محاولة لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيرا علميا إلى أدم سميث " Adam SMITH" الذي اعتمد على قانون النفقات المطلقة كأساس لقيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة، وتحديد نمط واتجاه التجارة الدولية والمكاسب الناتجة عنها. فتعني عبارة التكاليف المطلقة التي أخذ بها سميث في تفسيره لقيام التجارة الدولية، هي أقل تكلفة تنفق على سلعة واحدة ينتجها بلدين معا، ولا تختلف هذه التكلفة عن التكلفة العادية إلا من حيث مقدارها[309].

يرى أدم سميث ضرورة تقسيم العمل في التجارة الداخلية والخارجية، باعتباره هو الذي يحكم قدرة الدولة الإنتاجية ويوجهها الاتجاه الاقتصادي الصحيح كما أنه يمثل ربحا للعالم ككل طالما أنه يؤدي إلى زيادة الإنتاج. فتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وتبادل الفائض منه مع العالم الخارجي بالتالي تتغلب على ضيق السوق المحلي لمنتجاتها في مقابل ذلك تقوم باستيراد السلع التي يكون إنتاجها فيه غير ملائم لها، أو التي لا تستطيع إنتاجها إطلاقا.

إن التجارة الدولية في رأي سميث تمكن كل بلد من أن يتخصص في إنتاج السلع التي تمكنه ظروفه الطبيعية من إنتاجها ومبادلتها بسلع أخرى يزيد احتياجه إليها، حيث يقول أن تقسيم العمل الدولي يحتم على البلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي تمكنه ظروفه الطبيعية من أن تكون له ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم يبادل ما يفيض عن حاجاته من هذه السلع بما يفيض من حاجات البلدان الأخرى من

309 حلطي غالم، «ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 54.

سلع تتمتع في إنتاجه بنفس الميزات المطلقة. وحسب سميث، إذا كان بمقدور بلد أجـنبي أن يمـدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا. ومن هنا بدأ تحديد التقـسيم الدولي للعمل وتوجه التخصص الدولي.

ويؤخذ على نظرية أدم سميت:

- أنها لا تبين كيفية التخصص في حالة الدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة،
- اعتقاده بأن التفوق المطلق أساس التخصص الدولي، وهذا لا يتفق مع المـشاهد في المعـاملات الدولية،
- لا يرى ضرورة للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعتبر امتدادا للأولى، في حين أن نوعي التجارة تختلفان كل الاختلاف في الخصائص والنظريات،
- وركز أدم سميت على أن اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين شرط أساسي لقيـام التجارة الخارجية وتحقيق النفع المتبادل، لكن السؤال الذي لم يجب عنه فيما إذا كان أحد البلدين ينتج كل من السلعتين بنفقات أقل من الآخر، طبعا هذا ما أجاب عنه دافيد ريكاردو في نظريته النفقات النسبية.

ـ نظرية التكاليف المطلقة لـ دافيد ريكاردو:

امتداد لنظرية النفقات المطلقة لـ ـ أدم سميـث، قـام دافيـد ريكـاردو "David RICARDO" بتفسير أساس التبادل الدولي على منطق الميزة النسبية. وبالرغم من أنها لم تجـسد بدقة تفسير الاستثمار الأجنبي، إلا أن ذلك يظهر من خلال دفاعها على حرية التجارة الدولية[310].

أورد نظريته في التجارة الدولية أن الشرط الضروري والكافي لقيام التجارة بين دولتين تنتجان سلعتين متماثلتين هو أن التكاليف النسبية لكل من السلعتين تكون مختلفة في كل من الدولتين، لما هذا الشرط يتحقق فكل دولة تستفيد من تخصصها في إنتاج السلعة التي تكون درجة تأخرها فيها أقل، علـى أن تحصل عن طريق المبادلة على السلعة الأخرى التي تكون درجة تأخرها في إنتاجها كبير جدا.

تقوم نظرية ريكاردو على مجموعة من الافتراضات هي:

- قيام التبادل بين الدولتين فقط ويتم في صورة مقايضة،

[310] فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومـصر والمملكـة العربيـة السعودية»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التـسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 20.

- التبادل يتناول سلعتين فقط،
- تقييم المنتوجات بالعمل المبذول فيها،
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج،
- عوامل الإنتاج قابلة للانتقال بصورة مطلقة ضمن حدود الدولة، وعدم قابليتها للانتقال بين الدول،
- وعدم وجود نفقات نقل أو رسوم جمركية أو مصاريف تأمين أو غيرها.

وفق مبدأ الميزة النسبية، ينص على أن كل بلد سيتخصص في إنتاج وتصدير يلك السلع التي يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبيا وبكفاءة أكثر من بلدان أخرى، وبالعكس كل بلد سيستورد تلك السلع التي ينتجها بتكلفة مرتفعة نسبيا وبأقل كفاءة من بلدان أخرى، وبالتالي تحقيق التخصص المبني على الميزة النسبية[311].

يرى ريكاردو أن عوامل الإنتاج تتلقى صعوبة في انتقالها دوليا بينما تجد سهولة في انتقالها محليا، وسبب ذلك يرجع إلى الظروف المختلفة التي توجد على الصعيد الدولي، فبالنسبة لعنصر العمل فإن الاختلافات في اللغة ونمط الحياة والنفور الطبيعي من الهجرة وعوامل سياسية أخرى كلها تؤدي إلى صعوبة الهجرة.

استعرض ريكاردو ما ذهب إليه أدم بحيث أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما، إذا كان لأحدهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة وللدولة الثانية ميزة في الأخرى، كما أوضح أنه ستجني كلا الدولتين فائدة من التجارة الخارجية حتى ولو كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين معا، فالتخصص الدولي وقيام التجارة بين دولتين لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة في إنتاج السلعة وإنما مقارنة الميزة النسبية لكلا البلدين في إنتاج السلعتين معا إحداهما بالنسبة للأخرى[312].

هناك انتقادات موجهة لنظرية ريكاردو أهمها:
- استبعاد نظرية ريكاردو في النفقات النسبية من العناصر الواقعية للتحليل الاقتصادي وابتعادها عن الواقع وبالتالي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية،

[311] كامل بكري، «الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل»، ط. دار الجامعية، الإسكندرية، د.ت.، ص ص 20-21.
[312] فريز مسعود، «التجارة الخارجية الجزائرية من التقييد إلى التحرير»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 78.

- قدر ريكاردو تكاليف الإنتاج بوحدات العمل، في حين أن هذه التكاليف تشمل عناصر أخرى للإنتاج مثل رأس المال، النقل ...الخ،
- اهتمام هذه النظرية بجانب العرض كمحدد أساسي لنمو التجارة وإهمالها لتأثير جانب الطلب،
- وقد بين ريكاردو الحد الأعلى والحد الأدنى لمجال التبادل التجاري، لكنه لم يحدد الكيفية التي تحدد بها نسبة التبادل، وهذا ما تناوله جون ستيورات ميل في نظريته للقيم الدولية.

- نظرية القيم الدولية لـ جون ستيوارت ميل:

حاول جون ستيوارت ميل تقديم حل لمشكلة النسب الحقيقية للتبادل بعرضه لنظرية القيم الدولية مقيدا باستخدام الوحدات الحقيقية (غير النقدية) والأسعار النسبية معبرا عنها بهذه الوحدات. وأوضح أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، وإنما عند ذلك المستوى الذي يحدد التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع الآخر.

أوضح ميل أن توزيع المنافع من التجارة يتوقف على عاملين أساسيين:
- الطلب أي حجم طلب كل من البلدين على سلع الآخر (قانون الطلب المتبادل)، ويرجع ذلك إلى اختلاف حجم السوق والقدرة الشرائية،
- مرونة الطلب لكل من البلدين على سلع الدولة الأخرى،

ويخلص من تحليل ميل إلى نتيجتين هامتين:
- إن الربح من التبادل نادرا ما يكون متساويا بين الأطراف الداخلة في التبادل، وأن حالات التوزيع اللا متكافئ للربح هي الأكثر شيوعا،
- وأن البلدان ذات الأفضلية المقارنة في المنتجات التي لها طلب دولي كبير، لها حظوظ كبيرة في اكتساب أرباح مرتفعة من التبادل.

أوضح ستيوارت ميل بعض النقاط الغامضة بالنظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية في نظريته المعروفة بنظرية القيم الدولية، حيث وجه اهتمامه إلى تبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، الذي بمقتضاه يتم تبادل السلع دوليا وهذا استنادا إلى آليات السوق أين يميل معدل الربح من قيام التجارة الدولية إلى الدولة التي حققت معدل تبادل أكثر ملاءمة من جراء بيع سلعها المطلوبة بكثرة في السوق الدولية، مما يحقق ميزانا التجاري فائضا، فتكون صادراتها أكبر من وارداتها.

ولتفسير ذلك اعتمد ستيوارت ميل على جملة من الفرضيات، منها تلك التي أقامها ريكاردو، و فرضيات أخرى جديدة وضعها في سبيل الوصول إلى تفسير معدل التبادل والقوى المتحكمة فيه، وهي وجود نفقات نقل التي أهملها ريكاردو وتوفر شروط المنافسة التامة، كما أخذ بعين الاعتبار مرونات العرض والطلب للبلدين المتاجرين ويتحدد مضمون نظرية القيم الدولية فيما يلي:

- ميل معدل الطلب الدولي هو النسبة بين كمية معينة من السلعة المصدرة والكمية التي تدفع في مقابلها من السلعة المستوردة وفق الحدود العليا والدنيا للتبادل المحصورة فيما بين النفقات النسبية في كل من البلدين المتبادلين، والذي يمكن التعبير عنه بمنتجات دولة ما تبادل بمنتجات دولة بالقيمة اللازمة لكي تستطيع دفع مجموع صادراتها،
- توزيع الكسب الدولي بين الدولتين المتاجرتين على أساس نسبة التبادل بينهما، والذي يميل إلى إحدى الدولتين باستخدام العلاقة بين مرونة الطلب ومعدل التبادل الدولي، مما يتطلب نفي تساوي النفع المتبادل بين الدول التي تربطها تبادلات تجارية.

غير أن النتيجة التي وصل إليها ستيوارت ميل لم تمنعه من الدفاع عن حرية التجارة الدولية في إطار مبادئ الفكر الرأسمالي، ويقرر أن الدولة التي لا يميل إليها معدل التبادل ستعرف عجزا في ميزانها التجاري ويمكنها تصحيح هذا الاختلال آليا، وذلك بالتغيير في الأسعار الداخلية أو الأسعار الخارجية، أو في الدخل الوطني وقد يكون التعديل في الدخل الوطني والأسعار معا. ونستطيع أن نؤكد أنه كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في البلد وبين معدل التبادل الدولي كلما زاد الكسب الذي يحصل عليه هذا البلد من التبادل الدولي[313].

- نظرية التوازن التلقائي لـ دافيد هيوم[314]:

يرى الاقتصادي دافيد هيوم "David HUME" هيوم أن نظريته للتوازن التلقائي تعتمد على فكرته الأساسية وهي أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين الدول دون حاجة إلى وضع سياسة خاصة هادفة أو أي تدخل من جانب الدولة لتوجيه المبادلات الدولية. فإن كل بلد يحصل على ذلك القدر من المعدن النفيس الذي يتناسب مع حجم نشاطه التجاري الخارجي، فإذا زاد ما لدى الدولة من حجم المعدن النفيس زادت معه وارداتها عن صادراتها مما يتسبب في حدوث عجزا في الميزان

[313] مجدي محمود شهاب، «الاقتصاد الدولي»، ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 49.
[314] فيلسوف مؤرخ واقتصادي إسكتلندي Ecossais (1711-1776).

التجاري نتيجة تسرب وخروج الذهب من الدولة إلى العالم الخارجي، بينما يحدث العكس في حالة نقص ما لديها من المعدن النفيس أي الذهب.

أ-3) نظرية نسب عوامل الإنتاج لـ هيكشر-أولين:

جاءت نظرية هيكشر-أولين (Hecksher- Ohlin)[315] للإجابة على الأسئلة التي لم تتوصل النظرية الكلاسيكية إلى تفسيرها، فقد قدم الاقتصادي السويدي "برتل أولين" سنة 1933 في مؤلفه "التجارة الدولية والإقليمية" تفسير التقسيم الدولي للعمل، وللقانون الكلاسيكي الخاص بالتكاليف النسبية. كما أوضح أن كثيرا من القضايا المطروحة في مؤلفه تفسير أستاذه "إيلي هيكشر" الذي نشر سنة 1919 [316].

تعتبر نظرية نسب عوامل الإنتاج لـ هيكشر-أولين أن قيام التجارة الدولية يرجع، كما لاحظ التقليديون الأوائل، إلى اختلاف النفقات النسبية، لكنهما يضيفان أن اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

اعتمد هيكشر-أولين قبل شرح العوامل التي تفسر الاختلاف في النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية، على إفتراضين أساسين[317]:

- تتفاوت السلع المختلفة من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج،
- تختلف البلدان من حيث الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، الذي يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج.

بناءا عليه يرى هيكشر، أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يحققها كل بلد، والناتجة عن وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج في هذا البلد، ووفرة عامل من عوامل الإنتاج يعني انخفاض سعره نسبيا وبالتالي الانخفاض النسبي لسعر السلعة. ومنه يمكن استخلاص أن التبادل الدولي يقوم على أساس المزايا النسبية التي يكسبها كل بلد من تصديره للسلع التي يتميز بوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاجها. وانطلاقا مما سبق ذكره، اعتبر كل من هكشر وأولين أن التفاوت في نسب عناصر الإنتاج

---

315 إيلي هكشر & برتل أولين هما اقتصاديين سويديين.
316 زينب حسين عوض ، «الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)»، ط. الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 51.
317 المرجع السابق لـ زينب حسين عوض ، ص 56.

عند إنتاج السلع شيء بديهي، فالمهم هو تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في أي مكان من العـالم، أي أن إنتاج سلعة ما يتطلب مزج عناصر إنتاج بنسب معينة لا يمكن أن تختلف بين بلد وآخر[318].

أ - 4) التعليق على وجهة النظر الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي:

يمكن تلخيص وجهة نظر الكلاسيك على شكل النقاط التالية :

- لا يمكن أن اعتبار الاستثمار الأجنبي مثاليا في سلوكاته بالدول النامية أو أنـه سـوف يـسعى لتحقيق أهداف الدول المضيفة على حساب أهدافه الخاصة،
- إن تمركز نشاط الاستثمار الأجنبي على الصناعات الاستخراجية يعطيها طابع الاستغلال بعـض الشيء للموارد الطبيعية والخام للبلدان المضيفة وهذا نتيجة الاستفادة الكلية مـن هـذه المـواد لضمان استمرارية الإنتاج فيها،
- إن رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الهيمنة وإدارة المشاريع الاستثمارية في الدول المـضيفة يدفعها لاختيار الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع يحقق أهدافها المسطرة وبالمقابل يؤدي إلى تدخل البلد الأم في الشؤون الداخلية للبلد المضيف،
- التخوف من إنشاء استثمارات في بعض البلدان وهذا بسبب خطر التأميم أو مـصادرة لملكيـة الاستثمارات، هذا ما يدفعها لمشاركة العنصر المحلي بنسبة 50% أو أقل وهذا مـا يـؤدي إلى انخفاض كفاءة البلد في تحقيق الرفاهية،
- يمكننا معرفة مدى صدق نوايا الشركات متعددة الجنسيات في مساعدة الدول المضيفة وهذا عن طريق تحليل ودراسة اتجاه تدفق الاستثمارات الأجنبية وحجمها، وإذا أخذنا مثلا دول أمريكـا اللاتينية (البرازيل والمكسيك) فإنها تحتوي على 40% من حجم الاستثمارات الأجنبيـة في دول العالم الثالث، هذا يعني أن هذه الشركات لا تهتم بالمساهمة في تنمية اقتصاد الدول المضيفة، كما أنها تجتنب المناطق التي تشهد اضطرابات سياسية برغم من وفرة إنتاجها من المواد الخام ووفـرة اليد العاملة وهذا ما يؤدي إلى تأثير حجم تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية،
- والممارسات غير أخلاقية لبعض الشركات متعددة الجنسيات كالرشوة، محاولات لقلب أنظمـة وحكومات الدول المضيفة مما يؤدي من تخوف الدول من استقبال هذا النوع من الاستثمارات، وذلك عن طريق الرفض مباشرة أو وضع قيود كثيرة وهذا بغرض الحفـاظ علـى الاسـتقرار السياسي والاقتصادي.

---

[318] المرجع السابق لـ جلطي غالم، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 57.

ب) الطرح الكينزي للاستثمار الأجنبي:

يركز الاقتصادي كينز على عامل الدخل كمؤثر هام في الاستهلاك، ويعتبر أن الاستثمار هو من أهم العوامل المؤثرة على حجم الدخل الوطني ككل وعلى حجم الدخول الفردية خاصة[319]. ويتحدد على ذلك من خلال العلاقة الطردية بين الادخار والاستهلاك، وأن نسبة التغير في الاستهلاك تتناقص عبر الزمن كلما زاد الدخل، أي أن الادخار والاستهلاك يتغيران في نفس الاتجاه وبنسب مختلفة، ويتزايد الفارق بين نسبة زيادة الدخل ونسبة زيادة الاستهلاك كلما ارتفع معدل الدخل.

ب-1) فرضيات كينز:

حسب كينز، يمثل الميل للاستهلاك الجزء المنفق من الدخل على الاستهلاك، وهو يتغير بعوامل شخصية كأن يميل الأفراد إلى الإقلال من الإنفاق تحسبا لأحداث طارئة مستقبلية أو لتكوين ثروة. كما يتغير الاستهلاك نظرا لظروف وحقائق اقتصادية كتغيرات مستوى الأسعار، تغير سعر الفائدة، والتغير في توزيع الدخول.

ينطلق التحليل الكينزي من فرضية ثبات المستوى العام للأسعار وأن الاقتصاد مغلق، ومستوى الاستثمار ثابت(أي مستقل عن الدخل)، وأن دالة الاستهلاك خطية في شكل:

$$C = c1\ Y + C0$$

حيث: $C0$ هو الاستهلاك التلقائي (مستوى الاستهلاك لما الدخل يكون معدوم)،
$c1$ هو الميل الحدي للاستهلاك.

يعتبر الميل الحدي للاستهلاك هو كل زيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الإنفاق على الاستهلاك، وهذه الزيادة تتزايد بنسب متناقصة بعد أن يصل الدخل إلى مستوى معين. وباستعمال مفهوم المضاعف، الذي يعني عدد مرات التي يتضاعف به الدخل عند الزيادة في الاستثمار، أو بإحداث رد فعل على الاستثمار مما سيؤدي، إلى زيادة الدخل الوطني. وعليه يكون:

مضاعف الاستثمار = (ΔΔ الزيادة في الدخل) / (الزيادة في الاستثمار)

وبإدخال مفهوم الميل الحدي للاستهلاك نجد أن :

---

[319] RIZZO Bruno, «Introduction à la macroéconomie financière», ed. Armand Colin, Paris, 1998, pp. 194-195.

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{1 - c1}$$

ومنه حسب هذه العلاقة، كل ما كانت النسبة المستهلكة من الدخل كبيرة، كل ما ساهمت في تمويل عوائد إضافية للمؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية، والتي سوف تستغلها في بعث نشاطها (الاستثمار).

2 - ب) التحليل الكينزي للاستثمار الأجنبي:

يفرق كينز بين الاستثمار والادخار، حيث الأفراد والعوامل التي من أجلها يتخذ قرار الادخار مختلفة عن الأفراد والعوامل التي من أجلها يتخذ قرار الاستثمار، فيرى أن الادخار هو سلوك المستهلك الفرد، ويتخلص في الامتناع عن إنفاق دخله الجاري كله على الاستهلاك. بينما الاستثمار هو تصرف من جانب المنتج الذي يقرر حجم الإنتاج، وأن الاختلال في العلاقة بين الاستثمار والادخار هو في معظم الأحوال نتيجة للتقلبات في معدل الاستثمار والتغيرات الفجائية في معدل الادخار[320]. يبين كينز على المستوى الكلي أن النسبة المخصصة للادخار هي في معظم الأحيان سبب في حدوث الكساد déflation والبطالة، لهذا من الأفضل حث الأفراد على استهلاكها بدلا من ادخارها.

- تحديد الادخار:

يعرف كينز الادخار بأنه الفرق بين الدخل النقدي للمجتمع وما ينفقونه عن هذا الدخل على الاستهلاك، أي هو الجزء النقدي من الدخل الذي لا يستهلك وهذا فهو تابع للدخل التصرفي، وهو يأخذ أحد الأشكال التالية:

- ادخار اختياري ينشأ بواسطة الأفراد والمؤسسات، وهو يتزايد مع كل ارتفاع سعر الفائدة،
- ادخار إجباري ينشأ بسبب فرض الضرائب،
- وادخار تضخمي ينشأ بسبب ارتفاع الأسعار عندما لا يكون مصحوبا بزيادة في الدخل.

---

[320] فؤاد هاشم عوض، «اقتصاديات النقود والتوازن النقدي»، ط. المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1976، ص 108.

- تحديد الاستثمار :

يعتبر كينز عن الاستثمار بالقيمة الحقيقية للإنتاج للسلع الرأسمالية، وهو يمكن أن يكون خاصًا أو عامًا، ويحدد الاستثمار حجم السلع الاستهلاكية. ويعرف كينز معدل الاستثمار بأنه الزيادة المضافة في رأس مال المجتمع خلال فترة زمنية معينة وهو بذلك دالة متناقصة لمعدلات الفائدة. ولهذا يعتبر كينز الاستثمار من أهم العوامل المؤثرة على حجم الدخل الوطني ككل وحجم الدخول الفردية خاصة.

- الربط بين الادخار والاستثمار :

حسب كينز، لتحقيق التوازن لابد أن يتساوى قيمة الادخار مع الاستثمار، أي لابد أن تكون قيمة الادخار كافية لتمويل الاستثمار الرأسمالي الحقيقي وفق الصيغة:

$$S = Y - C$$
$$I = Y - C$$

حيث I الاستثمار
S الادخار
Y الدخل
C الاستهلاك

ومعنى هذا أن الادخار يساوي الاستثمار، فيكون هذه العلاقة وفق الصيغة: $I = S$، أي أن الدخل الذي ينفق يدخر والإنتاج الذي لا يستهلك يستثمر.

- محددات الاستثمار:

تتمثل محددات الاستثمار بعاملين هما الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. فاعتبر كينز العلاقات بين العائد المتوقع عن أصل رأسمالي ما وثمن عرض هذا الأصل أي تكلفة الكفاية الحدية لرأس المال، وقد شرحت في الكلمات التالية: "بأنه ما يعادل سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحدية للعائد السنوي المتوقع من الاستثمار في أصل من الأصول طول حياة هذا الأصل مساوية تماما لثمن العرض أي تكلفة إحلاله"[321]. وهو معدل الفائدة المنتظر تحقيقه على استثمار في سلعة رأسمالية جديدة.

---

[321] KEYNES John Maynard, «General theory of employment, interest and money», ed. Payot, Paris, 1958, p. 136.

يمكن وضع العلاقة بين ثمن العرض والقيمة الحالية للعوائد المتوقعة في صورة معادلة :

ثمن عرض الأصل الرأسمالي = القيمة الحالية لعوائد المتوقعة

ويساوي إلى ثمن عرض الأصل الرأسمالي حسب العلاقة:

$$\frac{a1}{(1+r)} + \frac{a2}{(1+r)^{2}} + \ldots\ldots\ldots + \frac{an}{(1+r)^{n}}$$

حيث **a** ثمن العائد السنوي المتوقع طول حياة الأصل، **B** الكفاية الحدية لرأس مال أو سعر الخصم، و**a/(1+r)** القيمة الحدية للعائد.

ومنه تتحدد الكفاية الحدية لرأس المال بمتغيرين هامين هما :

-العرض أو تكلفة الإحلال على حجم وتكوين السلع الرأسمالية القائمة ومعدل التجديد وهي عوامل بطيئة التغير في المدى القصير،

-والعوائد المتوقعة وهي غير مستقرة، وبالتالي هي التي تؤدي إلى عدم استقرار الكفاية الحدية لـرأس المال نظراً للتقلبات القصيرة الأجل (الظروف التي تحكم الربح في المستقبل القريب اسـتنادا لنتـائج الماضي القريب) أو التقلبات طويلة الأجل (الظروف التي تحكم الربح في المستقبل البعيد) وهي أقـل استقرارا من التوقعات القصيرة الأجل.

ونذكر أن في مقالته التي جاءت بعد مؤلفه "النظرية العامة"، كتب كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال يمكن أن تكون منخفضة وأيضا غير مستقرة ،لأن الحالة النفسية الجماعية متغيرة ومتدبدبة وأن حالة عدم التأكد التي تسود الحياة الاقتصادية تجعل الاستثمار يتغير حـسب الحالـة النفـسية في وسـط الأعمال،ومن هنا يصبح تدخل الحكومة ضروري للقيام بالتعديل.

ويقرر كينز أن مستوى الاستثمار المنجز يتوقف على عاملين هما: العائد المتوقع من الاستثمار(الكفاية الحدية لرأس المال)، ومعدل الفائدة. فإذا كان العائد المتوقع من الاستثمار أكبر من معدل الفائـدة، فيعتبر الاستثمار مربحا،أما في الحالة المعاكسة فمن الأفضل

4 . 2 . 2 الاستثمار الأجنبي في المدرسة الحديثة:

تطور الفكر الاقتصادي المؤيد للاستثمارات الأجنبية بتطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في العالم، فبلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمليارات الدولارات: 1990 بـ 209 مليار دولار، 1991 بـ 160 مليار دولار، 1992 بـ 172 مليار دولار، 1993 بـ 226 مليار دولار، 1994 بـ 256 مليار دولار، و1995 بـ 331 مليار دولار ولتصل لتصل إلى 1,1 ألف مليار دولار سنة 2000[322].

أ) بروز التحليل الحديث للاستثمار الأجنبي:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر انتقائيا للغاية، إذ يفضل العمل في بلدان ذات أسواق واسعة وإمكانات أساسية من الموارد الطبيعية والبشرية[323]. وعليه تغير الطرح النظري لتفسير عمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أ-1) فرضيات التحليل الحديث للاستثمار الأجنبي

تنبني النظرية الحديثة للاستثمار الأجنبي على افتراض أن لكلا الطرفين لديهم مصلحة مشتركة فكلاهما يستفيد، إلا أن درجة الاستفادة تختلف وتتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة، من إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أصحاب هذا التيار:

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول،
- المساهمة في خلق العلاقات الاقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها،
- إيجاد أسواق جديدة للتصدير وبالتالي إيجاد وتنمية علاقات اقتصادية بدول أجنبية،
- تقليل الواردات،
- يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة،

---

322 خير قدور، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 80.

323 المرجع السابق لـ زينب حسين عوض الله، ص 24.

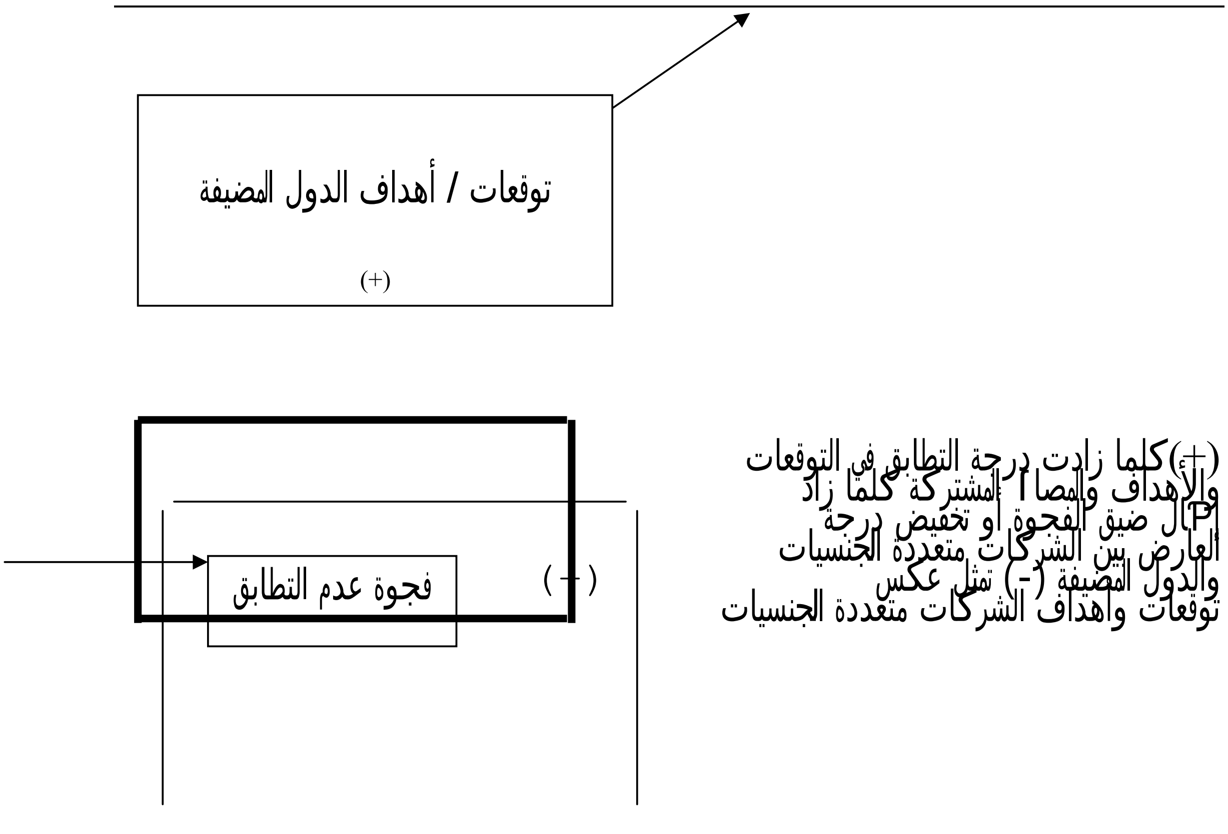
- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية،
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنظمة الوظائف الإدارية وغيرها،
- وأن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي يتوقف إلى حد كبير على المنافع.

أ-2) التدعيم النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

يجب الاعتراف بالرغم من كل هذا بوجود بعض التعارض بين أهداف الطرفين كما يشير كل من رينوف ونيجاندي وباليجا. ولكي تحقق الدول المضيفة أكبر عائد، فإنها تحاول فرض شروط معينة على الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف زيادة فرص التوظيف وتحسين المنتجات وزيادة الصادرات وتقليل الواردات...الخ.

نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يطالب بالمزيد من الامتيازات والحوافز من الدول المضيفة والسماح بالتملك المطلق للمشاريع الاستثمارية[324]. ونظرا لاختلاف أهداف الطرفين (الدولة والمستثمر الأجنبي)، فإن اتساع فجوة عدم التطابق لتوقعات الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي لا يتوقف على نوع وطبيعة الأهداف ولكن على مدى التفاهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بين الطرفين كما هو مبين في الشكل:

[324] خديجي عبد القادر، «دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود بنوك مالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 87.



المصدر: عبد السلام أبو قحف، «اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي»، ط. مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 424.

الشكل رقم 08: التعارض بين توقعات وأهداف الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة

ب) الطروحات الحديثة للاستثمار الأجنبي وحدودها:

تقوم النظرية الحديثة على افتراض أن كلا من طرفي الاستثمار الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة يربطها علاقة المصلحة، فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، أي لا توجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك، ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد.

يرى أصحاب النظرية أن الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة يساعد في تحقيق:

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول،

- المساهمة في خلق علاقة اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعينة مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها،
- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقة اقتصادية بدول أخرى أجنبية،
- تقليل الواردات،
- يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة،
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية،
- المساهمات في تدريب القوى العملة المحلية،
- ونقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

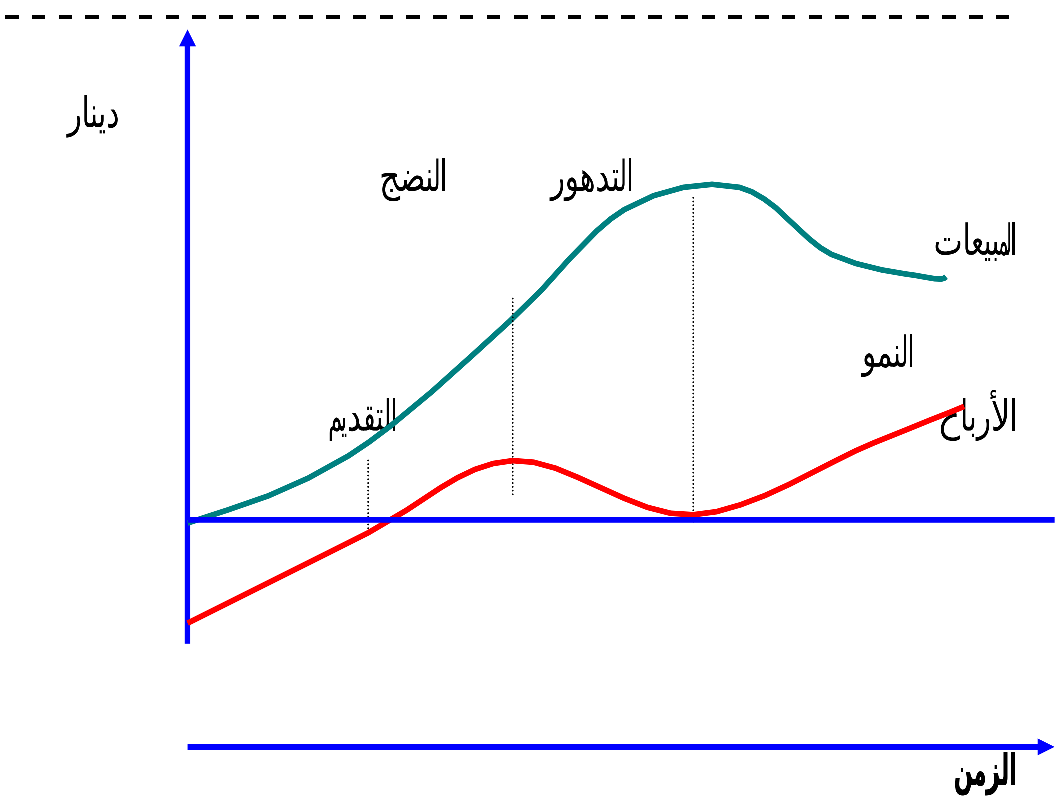
ب-1) عرض نظرية دورة حياة المنتج

تسعى نظرية دورة حياة المنتوج إلى تفسير أسباب قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية والدول المتقدمة من خلال دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمار بتفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

انطلاقا من فكرة أن لكل منتوج دورة حياة معينة يمر بها وتتغير عبر الزمن، وبعد تقديم المنتوج الجديد إلى الأسواق، يمر المنتوج شأنه في ذلك شأن الأفراد بمراحل معينة من وقت تقديمه إلى السوق لأول مرة إلى أن ينتهي الأمر بانتشاره وتوقفه عن التناول[325]. ودورة حياة المنتوج ما هي إلا المراحل التي يمر بها أي منتوج جديد وتشمل أربعة مراحل التقديم، النمو، النضج، التدهور.

---

325 كواش خالد، «أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية: حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 62.



المصدر : المرجع السابق لـ عبد السلام أبو قحف، «اقتصاديات الأعمال والاستثمار الـدولي»، ص 424.

الشكل رقم 09: المراحل الأربعة لدورة حياة المنتج

ـ مرحلة التقديم :

في هذه المرحلة يتم تقديم المنتوج الجديد إلى السوق لأول مرة، فتتميز بنمو بطيء في المبيعات نظرا لجهل المستهلك بالمنتوج الجديد وعدم تحقيق أي أرباح نظرا لارتفاع نفقات الترويج والتوزيع، وقد واجهت كثير من المنتجات التي تلاقي نجاحا كبيرا اليوم مرحلة طويلة من كساد المبيعات عنـد تقديمها للسوق في بادئ الأمر[326].

وتتصف هذه المرحلة بما يلي :

[326] فرحي كريمة، «أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائـر وتـونس»، مـذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 18-19.

- قيام المنتج بإنتاج شكل واحد أو عدد محدود من أشكال السلعة لعدم وضوح قطاعات السوق في هذه المرحلة.
- انخفاض عدد متاجر التجزئة التي تتعامل في المنتج.
- يقتصر المشروع في توجيه جهوده التسويقية إلى المستهلكين الأكثر استعدادا للشراء والأكثر مقدرة على الدفع.
- وتستخدم الشركة الإعلان التعريفي في هذه المرحلة بهدف تعريف المستهلك .

ـ مرحلة النمو :

ومع نجاح المنتج في إشباع رغبات المستهلك تبدأ المبيعات في النمو السريع نظرا لإقبال المقبلون الجدد على شرائه واجتذاب مشترون جدد. كذلك تبدأ الأرباح في التزايد لتصل إلى أعلى درجة، ثم تبدأ في الانخفاض قرب نهاية المرحلة وذلك نظرا لدخول منافسين لسوق إنتاج السلعة المدفوعة بالرغبة الكبيرة المتوقعة مما تضطر الشركة إلى منح تخفيضات في أسعار المنتج.

وتتصف هذه المرحلة بما يلي :

- تبدأ الشركة في إدخال تحسينات على المنتوج أو إضافة خصائص جديدة إليه.
- تبدأ الشركة في البحث عن قطاعات جديدة في سوق المنتوج، وذلك لنمو حجم السوق الكلي مما يجعل في المستطاع اتباع سياسة تجزئة السوق.
- وتبحث الشركة في هذه المرحلة في اتباع سياسة التخفيض الطفيف لسعر المنتوج على مراحل زمنية متتابعة تختلف من شركة لأخرى وذلك بهدف اجتذاب قطاعات متتابعة من سوق السلعة مع الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية بكل قطاع.

ـ مرحلة النضج :

تتميز هذه المرحلة باستمرار النمو في معدل نمو المبيعات لتصل إلى أقصى درجة ثم تبدأ في الانخفاض، بينما تستمر الأرباح في الانخفاض ويرجع ذلك إلى زيادة حد المنافسة نتيجة زيادة عدد المنافسين واضطرار الشركة إلى تخفيض الأسعار في الوقت الذي يبدأ فيه الطلب على المنتوج في الانكماش مما يعني اختفاء الأرباح تدريجيا، كما تبدأ الشركات الضعيفة في ترك إنتاج السلعة.

تتصف هذه المرحلة بما يلي:

- زيادة المعروض من السلعة على المطلوب منها،
- تؤدي زيادة حد المنافسة إلى التسابق بين الشركات في تخفيض الأسعار للتخلص من المخزون الزائد،
- وتسعى المؤسسة إلى توزيع منتجاتها من خلال شبكة أكبر للتوزيع وتحفيز الموزعين للتعامل في سلعة الشركة عن طريق منحهم هوامش ربح أو زيادة الخدمات المقدمة إليهم.

- ومرحلة التدهور:

تتميز هذه المرحلة بالانخفاض السريع في المبيعات وتدهور الأرباح، وقد يحدث هذا التدهور على مدى زمني طويل أو قد يكون بشكل سريع نتيجة تطوير تكنولوجيا جديدة أو منتج جديد[327].

وتتصف هذه المرحلة بـ :

- تبدأ عدد من الشركات القائمة في ترك ميدان إنتاج السلعة نتيجة ارتفاع التكاليف ومنافسة المؤسسات الأخرى،
- تلجأ الشركات الباقية إلى تخفيض عدد الأشكال المختلفة من المنتوج والاقتصار على الأشكال والألوان التي لا يزال يوجد طلب عليها في السوق،
- وتتوقف الشركات عن التعامل مع القطاعات السوقية الصغيرة ومنافذ التوزيع الهامشية.

حسب VERNON، فإن المؤسسة التي تستثمر في منتوج جديد تتحصل على امتياز نسبي يسمح لها بالتصدير نحو الأسواق الخارجية، تدريجيا فإن هذا الامتياز سوف يتلاشى، فلما يصل هذا المنتوج إلى مرحلة النضج، فإن المؤسسة تفضل نقل إنتاجها نحو الخارج، أين الطلب ما زال مرتفعا وأين تكون تكاليف الإنتاج منخفضة. بالإضافة إلى هذه الامتيازات النسبية ، يمكن للمؤسسة المستثمرة في الخارج أن تتحصل على بعض الامتيازات الخاصة (في الإنتاج، أو التسويق...إلخ)، كما يمكن أن تكون قواعد المنافسة دافعا للاستثمار في الخارج.

[327] لخميسي خليفة، «الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة المحروقات في الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 15.

2) تجربة توبين TOBIN على حركة رؤوس الأموال الأجنبية:

في سنة 1978، اقترح جيمس توبين (James TOBIN)[328] فرض ضريبة دولية موحدة على التعاملات النقدية الفورية لحماية العملات من المضاربة[329] المالية على العملة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالعقود الآجلة[330]. ولهذا الاقتراح دافعين أساسين أولهما زيادة المشاركة في الأسواق الطويلة المدى وثانيهما السماح بإيجاد صلات أكثر بين أسعار الصرف القصيرة الأجل زمنيا لاختلاف العملات. ففرض ضريبة قدرها 0,5% على معاملات النقد الأجنبي يعادل فارقا قدره 4,5% في أسعار معدلات الفائدة على التعامل في السندات التي يكون آجالها 4 أشهر. ويكون الهدف من العملية هو إبطاء تحركات المضاربة من عملة لأخرى كرادع كبير للأشخاص الذين يفكرون في الانتقال بسرعة من عملة إلى عملة أخرى[331].

يعطي توبين TOBIN تحليل دقيق لسلوك الأفراد الذين يميلون أكثر إلى تنويع محافظهم "ويرتكز التحليل على أذواق الأفراد الذين يعتبرون الثروة شيء جيد (إيجابي) أما المخاطرة فهي سيئة أي الشيء الذي ينقص عن الإشباع الذي تمنحه الثروة"[332]. ولهذا يتعين فرض ضريبة توبين على المستوى الدولي وبنفس القيمة في جميع الأسواق، وهذا بهدف:

- تحديد حركة جيدة لتدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدول عوضا عن البحث عن سياسات نقد مستقلة والبحث عن استقرار الصرف،

[328] اقتصادي إمريكي ولد سنة 1918، يعد من مؤيدي التحليل الكينزي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1981.
[329] المضاربة (spéculation) هي التفكير والتدبير لتغطية المخاطرة بهدف تحقيق الربح من قبل المتعاملين في السوق، فالمضاربة وفق عملية بيع وشراء العملات ليست بسبب الحاجة بل الاستفادة من التقلبات كونها توقع مفرط لغرض الربح أو الخسارة، ويتحقق الربح حسب مدى صحة توقعات المضارب، فإذا توقع أن سعر العملة سيرتفع، فإنه يقبل على شرائها من أجل بيعها فيما بعد، أما إذا توقع انخفاضها، فإنه يقوم ببيع العملة التي في حوزته بالسعر الذي يعتقد أنه الآن مرتفع وعلى أنه سيشتريها فيما بعد بسعر منخفض. ويواجه المضارب مخاطر وأعباء سعر الفائدة التي يتحملها في حالة ارتفاع قيمة العملة التي كان سيحصل عليها من طرف البنوك التي يودع فيها أمواله، وفي حالة انخفاض العملة فإنه سيضطر إلى دفعها إلى البنك نظير الاقتراض منه.
[330] إلى جانب سوق الصرف العاجل (سوق يتقابل فيه العرض والطلب على العملات الصعبة ويجري فيه تبادل فوري بين عملتين أو أكثر وفق سعر صرف أو في مدة لا تتعدى 48 ساعة)، هناك سوق صرف آجل متعلق بالعقود الآجلة يعود في الأصل لأول صفقات عقود القمح التي أجريت في بورصة "شيكاغو" سنة 1865. ففي سوق الصرف الآجل، تجرى الصفقات التجارية بسعر محدد حالا وتنفيذها سيكون لاحقا وقت التسليم في تاريخ محدد مستقبلا بعد مدة تتعدى 48 ساعة. وبسبب تذبذب أسعار الصرف من وقت لآخر، يتدخل المصرفي باستخدام تقنيات محددة ليس هدفها المضاربة (مثل ما يحصل في سوق الصرف العاجل) وإنما الحد من مخاطر الصرف لفائدة الزبون. ويتم تحديد سعر الصرف الآجل لصفقات مستقبلية بالقيمة الحالية لسعر الصرف الذي يحدد في المستقبل في تاريخ معين لفترة تتراوح بين 3 أشهر و3 سنوات.
[331] باسعيد والحاج فريد، «دور الضريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية مع دراسة البعد الدولي للإصلاح الضريبي في الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 33.
[332] LAIDLER David E., «The demand for money: Theory and evidence», ed. Dun-Donnelly, New York, 1969, p. 90.

- بفرض ضريبة موحدة على المستوى الدولي، يتم التجنب أو التقليل من التهرب الضريبي الجزئي أو الكلي.
- الحد من عمليات المضاربة، وهذا تفاديا للأضرار التي يسببها المضاربين على الاستثمار (مثل ما حصل في المكسيك سنة 1995، في جنوب شرق أسيا سنة 1997، في روسيا سنة 1998، وأيضا في البرازيل سنة 1998).
- ويكون الاستثمار المادي مجديا أو(مربحا) إذا كان عائده أكبر من توظيف مالي بنفس القيمة.

3-ب) عرض أهم النظريات الأخرى الحديثة للاستثمار الأجنبي:

نعرض عدد آخر من الطروحات النظرية المفسرة لعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لدول المضيفة بتفسير تدفقات رؤوس أموال الأجنبية المستثمرة في مناطق عدة من العالم.

- إسهامات بليجا (BELIGA):

يشير هذا المفكر من خلال تحليله لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية في الدول النامية إلى ثلاث وجهات نظر:

- من وجهة نظر الاستعمارية، تعتبر الدول المضيفة مصدر رئيسي ومهم للمواد الأولية والخام فقط، ليكون هدف هذه الشركات استغلال هذه الموارد لوفرتها وانخفاض أسعارها، وبالتالي فإن اختيار مكان ومناخ الاستثمار يعتبر مسؤولية كبيرة لتحقيق الأهداف المسطرة مركزيا، كما أنها تبين أن الدول النامية المضيفة لا يمكن إدارة وقيادة التكنولوجيا المتقدمة ويبقى ذلك حكرا على الدول المتقدمة.
- أما من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، تعتبر الدول المضيفة سوقا مربحة لما فيه من فرص عديدة للاستثمار وإنتاج وتسويق السلع ولكي تستطيع استغلال كل هذا عليها مشاركة المستثمرين المحلين مع بقاء سلطة الإدارة والرقابة للمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى قيامها بتحديد موعد تنفيذ المشروع، ولا يكون هذا إلا بأن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من المستثمر المحلي وأن تكون الشركة الأم على علم بالخصوص إذا قام هذا الفرع بتقديم خدمة الأسواق خارج الدول المضيفة.

- ومن وجهة نظر أسلوب الاستثمار، نجد بأن المستثمر الأجنبي يقوم باختيار الدولة المناسبة كموقع للاستثمار وكذا كيفية الإدارة وتنظيم الاستثمارات وأن يتمتع بمركز تنافسي وبذلك عليها اختيار البلد الذي يتميز بانخفاض تكاليف العمل وبالتالي إنشاء المشاريع الاستثمارية التي تتطلب يد عاملة بدرجة أولى في هذه الدول، والاحتفاظ بصغر حجم الاستثمار لتجنب المخاطر.

- إسهامات هود ويونج (HOOD–YOUNG):

يرى كل منهما أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر شكل جديد من أشكال الإمبريالية ويتجلى ذلك بتصدير رؤوس الأموال واستثمارها خارج البلد الأم، وهذا يسبب انخفاض الأرباح المحققة في البلاد، إلى جانب البحث عن أسواق جديدة لسلعها التي تدهور الطلب عليها في البلد الأم، كما أنها تقوم بإيجاد أنماط جديدة للاستهلاك والعادات التي لا تلاءم اقتصاد الدول المضيفة كما تصبح معتمد كليا أو جزئيا على التكنولوجيا الأجنبية، وتسعى الدول المتقدمة إلى استيراد المهارات والخبرات المحلية وهذا ما يؤدي إلى التأثير على نوعية اليد العاملة في الدول المضيفة.

وفيما يلي بعض الأمثلة لافتراضات خاصة بالآثار السابقة للاستثمار الأجنبي :

- إن درجة التنوع النشاطات (منتجات الخدمات) المرتفعة لدى الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تؤدي إلى إيجاد حالات احتكار، وما ينتج عنه من أثار سلبية على اقتصاد السوق في الدول النامية كقلة الكفاءة في إنجاز الأهداف،
- حجم ومدى استقرار العمالة في الدول المضيفة هو شرط لبقاء واستقرار الشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب المستوى التكنولوجي المستخدم ومعدل تطوره،
- وتنوع جنسيات ملاك الشركة متعددة الجنسيات يؤدي إلى التأثير على السياسات والأهداف الوطنية، كما يؤثر على الملكية الوطنية من خلال استغلال الدولة المعنية.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهاها للاستثمار الأجنبي المباشر، ينتهي كل من هود وينج إلى الخلاصة التالية :

- يقسم نشاطات الاستثمار الأجنبي من الناحية التطبيقية (المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي) ولا يقتصر التقسيم على الناحية النظرية،

- اعتبار الشركات متعددة الجنسيات من وجهة النظر الحديثة أكثر الوسائل تكاملا في استغلال وتنظيم الموارد الطبيعية والبشرية على نطاق واسع بوفرة إمكانياتها الفنية والإدارية لا تتوفر عليها شركات محلية في الدول المضيفة.
- ولا توجد مباراة من طرف واحد بين الشركات الأجنبية والدول المضيفة (هذا ما يتفق مع نظرية كوهن Coohen.

- إسهامات بيرستكر (BIERSTEKER):

قام بيرستكر بتحليل لكثير من الآراء المعارضة للاستثمار الأجنبي المباشر النتائج لتحليل تقدمه باختصار:

- صغر حجم رأس مال المستثمر في بداية المشروع مقارنة مع العائد المحصل عليه والمحول لدولة الأم، كما أنها تطبق نظام الأسعار التحويل وتميل لإيجاد علاقات ضعيفة مع القطاعات الاقتصادية المحلية، وكل هذا يؤثر على ميزان المدفوعات، انخفاض حصيلة الضرائب "الإيرادات" و التبعية الاقتصادية.
- انخفاض الإنتاج الوطني بسبب المنافسة الشديدة للشركات المحلية من طرف الشركات الأجنبية مما يؤدي انسحابها من السوق أو بيعها، بالتالي يؤدي إلى انخفاض درجة المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.
- انخفاض مساهمة الدول المضيفة في التقدم التكنولوجي نتيجة لاحتكار الاستثمار الأجنبي التكنولوجيا الحديثة، حيث أنها تقوم بتطوير البحوث والابتكار في الدولة الأم ثم تقوم بتصدير جزء قليل من هذه التكنولوجيا، هذا ما ينتج عنه حالات احتكار مطلق في الأسواق، بالتالي زيادة من فجوة التخلف التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة.
- وجلب أنماط مختلفة من الاستهلاك لا تتلاءم مع خصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية، وهذا نتيجة لممارسة والأنشطة التسويقية من شأنها ترويج أفكار واستهلاك جديد، بالتالي إنتاج سلع استهلاكية بدل من إنتاج سلع إنتاجية وهذا ما يؤدي إلى التبعية الاقتصادية ثم السياسية وهي الأخطر.

وهذا أشار للكثير من الفوائد الناتجة عن فتح أسواق الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسيات سواء للاستثمار المباشر أو غير المباشر، وعلى ذلك فالشركات متعددة الجنسيات تساعد الدول المضيفة فيما يلي:

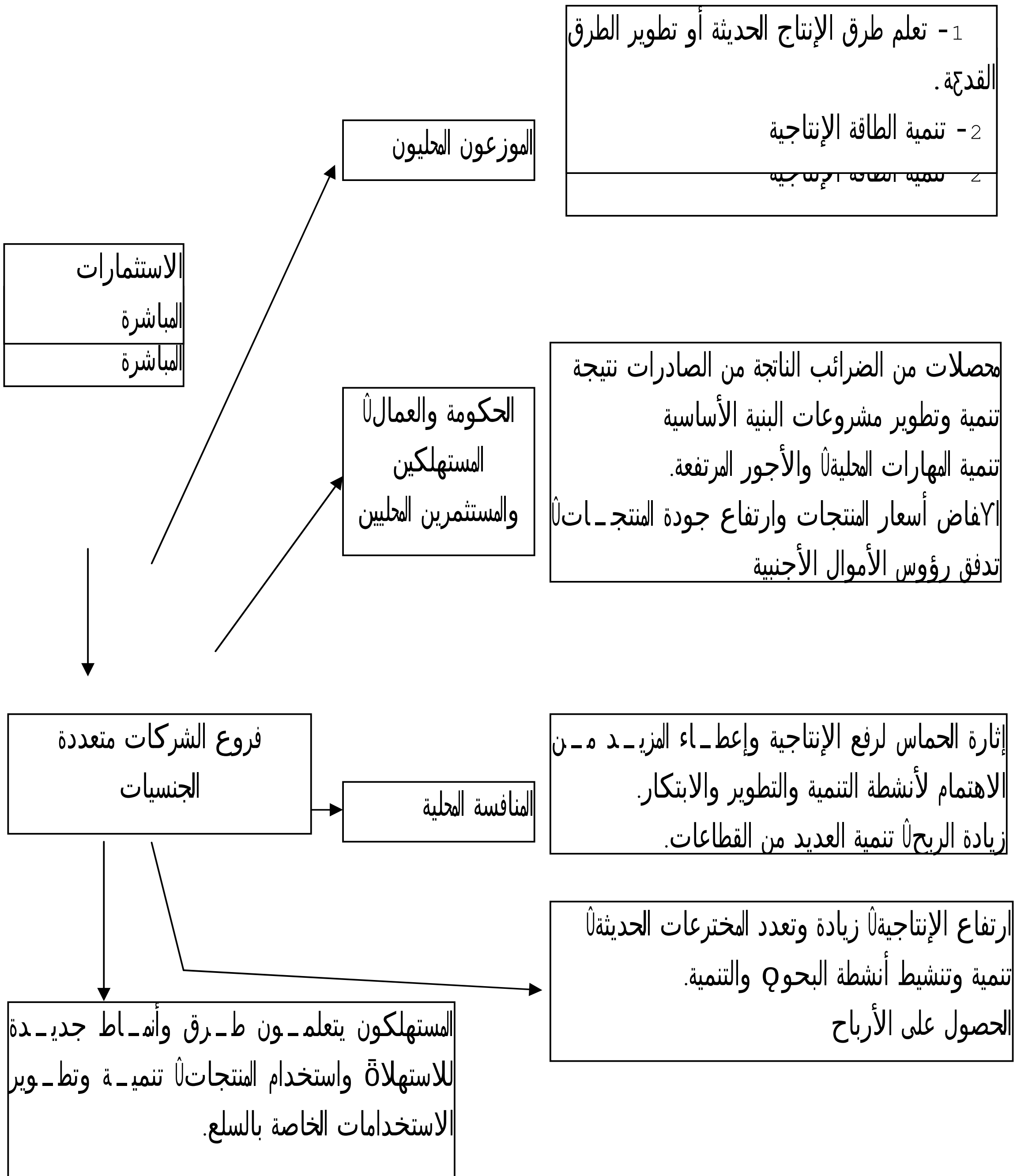
- توفير عوامل الإنتاج النادرة (من تكنولوجيات، رؤوس الأموال ...) اللازمة لأغراض التنمية الشاملة،
- فتح أسواق جديدة للتصدير وتنمية المنافسة في الأسواق المحلية،
- إيجاد فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة البطالة،
- توفير منتجات وسلع متنوعة جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين،
- المساهمة في تحقيق التنمية الثقافية والاجتماعية من خلال إدخال أنماط وعادات وسلوكات جديدة،
- إيجاد علاقات جديدة وتنمية العلاقات الحالية بين القطاعات الإنتاجية في مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية،
- وتنمية واستغلال الموارد البشرية والمادية في الدول النامية،

- إسهامات كار Car:

يرى أن قيام الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمرين الأجانب في الدول المضيفة يعني وجود اعتقاد مشترك بين هذين الطرفين بتحقيق الكثير من العوائد والمنافع من وراء هذا الاستثمار، ومنه فإن "كار" يتفق مع هيمر Hymer و"كيفز Caves"، فلاشك أن العوائد المشتركة المتبادلة التي يحققها كل طرف ترجع إلى استغلال الأصول المملوكة للمستثمر الأجنبي، حيث أن المستثمر يتحصل على أرباح وتحصل الدول المضيفة على منافع كإيجاد فرص للعمل، تحسين المداخيل ...الخ[333] وفق الشكل الموضح أدناه:

---

[333] المرجع السابق لـ فرحي كريمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 21.



المصدر: المرجع السابق ـ عبد السلام أبو قحف، «اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي»، ص 425.

الشكل رقم 10: منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إسهامات آخرون:

تتعدد الآراء حول الاستثمار الأجنبي المباشر من مفكر اقتصادي لآخر حسب ميولـه وتوجهاته، ونلخص آراء بعضهم.

ـ إسهامات ويلز WILISS:

ناقش المنافع الخاصة للاستثمار الأجنبي المباشر كما أن أشار إلى مدى تأثيره (سلبا أو إيجابـا) علـى تنمية الدول النامية، الذي يتوقف بدوره على عدة عوامل، مثلا طبيعة الصناعة، مـستوى التقـدم، والنمو الاقتصادي في الدول... الخ. بالإضافة إلى ضرورة وجود بدائل أخرى للاسـتثمار الأجـنبي المباشر كعقود التراخيص مثلا، والتي يمكن من خلالها تحقيق منافع عديدة ولا يكون هـذا إلا مـن خلال التنظيم والتخطيط والتوجيه الجيد للاستثمارات وكل هذا ينتج عنه ما يلي :

- أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما لتدفق رؤوس الأموال الأجنبيـة واسـتثمارها بتمويل المشاريع التنموية، هذا رغم تخوف الدول من فقدان استقلالها الاقتصادي،
- المساهمة في تنمية الملكية الوطنية وإيجاد طبقة رجال الأعمال الموردون للمواد الخام للاستثمارات الأجنبية (مشاريع استثمارية)،
- يعتبر مصدر فعالا لنقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في بعض الصناعات الاسـتخراجية الـتي تتطلب ذلك، وللحصول على التكنولوجيا الحديثة تتطلب توفر اليد عاملـة مؤهلـة إطـارات ومختصين لضمان السير الحسن لهذه التكنولوجيا. يمكن للدولة أن توجد لنفسها مركزا تنافسيا في الأسواق الأجنبية والمحلية بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة التكنولوجيا المستوردة،
- ويساهم في فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة إذا كان الاستثمار في دولة ما في أسواق بعـض السلع على المستوى العالمة أوفي الدولة الأم .

ـ إسهامات استوبر Stoever:

يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة، من خلال زيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية، وكذا بناء الهياكل القاعدية الأساسية، وهذا من شأنه رفع معدلات نمو الناتج الوطني وإيجاد فرص للعمالة وتنمية الموارد البشرية واستغلالها كما يزيد على هذا بعض المزايا نذكر منها:

- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية،
- تنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا،
- إيجاد فرص جديدة للعمل يساعد على إعادة توزيع الثروة والمداخيل مما ينتج عنه درجة من العدالة الاجتماعية،
- وأن وجود شركات متعددة الجنسيات يساعد على توطيد أواصر العلاقة السياسية والاقتصادية بين الدولة الأم والبلد المضيف.

ـ إسهامات فرانك (FRANK):

يرى فرانك أن كل العلاقات التي ينشئها المستثمر الأجنبي قائمة على عنصر الاستغلال لثروات الطبيعة والمالية والبشرية للبلد المضيف، حيث تركز على الصناعات الاستخراجية، كما أنها لا تساعد على إيجاد علاقات قوية للتكامل الرأسي الأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة الاقتصادية في المجتمع المضيف، إلى جانب أنها تفرض أنماط للتنمية الاقتصادية وهذا ما يزيد من ارتفاع درجة التبعية الاقتصادية للبلدان الأجنبية، كما نجد أن هذه الاستثمارات تقوم على استخراج المواد الأولية الخام بأسعار زهيدة وتصنيعها وإعادة تكريرها وبيعها مرة أخرى للدول النامية بأسعار مرتفعة، وبالتالي حصولها على عوائد جد مرتفعة.

ـ إسهامات دوننج DUNNING:

سميت نظريته بنظرية (OLI)، حيث حاول هذا الاقتصادي سنة 1981 صياغة المزايا الثلاثة التي يمكن أن توفرها الشركات المستثمرة في الخارج وهي:

- التنظيم الداخلي،
- الميزة النسبية للتمركز،
- المنافسة غير الكاملة.

وعلى ذلك فإن الدول تعرف دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية حسب تطور الفئات الثلاث من الميزات.

- إسهاماǧ موشيلƯ MUCCHIELLI:

حاول سنة 1985 إعطاء نظرة شاملة على كيفية اتخاذ القرار من طرف المؤسسة بين تصدير منتجاőا أم الاستثمار في الخارج؛ويكون القرار ȧقارنة مزاياها التنافسية الداخلية(تنظيم وتجديد) بالنسبة للمزايا المتوفرة في البلدان المضيفة (تكلفة عوامل الإنتاج وحجم السوق).

ـ وإسهاماǧ فرǝان وبƘسن؛ ليǼجستون وǓǻرون:

أشار هؤلاء الكتاب إلى الآثار السلبية المحتملة لممارسات الشركات متعددة الجنـسيات في الـدول النامية؛ غير أن أراء كل من فرǝان وليفجستون تركز محورهما على :

- دور الشركات متعددة الجنسيات في إعاقة التخطيط الاقتصادي من خلال مطالبة الدول المضيفة للحصول على امتيازات كالإعفاءات الجمركية؛
- والممارسات غير أخلاقية كالرشوة بالإضافة إلى محاولتها لقلب أنظمة الحكم في الدول القائمـة őا.

ā - 4) التعليĘ علƓ التƸليل الحديǬ لǘستƯمار الأجنƑ:

كما ذكر سابقا أن النقاê حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أغـراض التنميـة الشاملة في الدول النامية ما يزال دائرا وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الإƶابية والسلبية المتوقعـة منها والتي لا ƹكن تجاهلها.

وعلى ذكر ما سبق؛ ƹكن أن نستنتج :

- لا ƹكن الحكم على دولة بƋŒا متطورة نتيجة لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر وأŒا متخلفة نتيجة لعدم وجود الاستثمار الأجنبي فيها؛ وكذا ارتفاع الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لدولة أŒا ناتجة عن التكنولوجيا المنقولة من طرف المستثمر الأجنبي للدولة المضيفة؛
- تعتƎ الاستثمارات الأجنبية من العوامل الأساسية في تحقيق التنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة والسياسية في دولة ما وهذا مع توفر مناخ استثماري ملائم واللازم لتشغيل هذه الاستثمارات؛
- برغم من صعوبة قياس بعض المنافع على أساس اقتصادي أو كمي فهذا لا يعني تجاهلها في حالة وضع تقييم لجدوى الاستثمارات الأجنبية في دولة ما؛

- غالبا ما يكون للاستثمار أجنبي منفعة معنوية أو مادية ملموسة، إلا أن ذلك يكون بمقابل مدفوع (تكلفة)، حيث أنه ما قد تعتبره الدولة المضيفة تكلفة يعتبره الاستثمارات الأجنبية عائد وقد لا يحدث العكس بالضرورة.
- إن تحمل الدولة المضيفة لتكاليف الاستثمار الأجنبي تتوقف على عدة عوامل أهمها طبيعة الصناعة أو النشاط الذي توجه إليه الاستثمارات والضوابط والسياسات الحكومية لتفادي الممارسات الاستثنائية لهذه الاستثمارات أو بعض النتائج غير مرغوب فيها[334].
- وكما لا يمكن تجاهل النتائج المحققة زيادة على عرضه التيار الكلاسيكي والذي يؤكد في نفس الوقت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنموية للدول النامية.

[334] AKACEM Khédidja, «Evolution de l »approche théorique et pratique de l'investissement étranger en Algerie : 1962-1999», Mémoire en vue de l'obtention du Magister es-sciences économiques, Option : Planification, Faculté des Sciences Economiques et de Sciences de gestion, Université d'Alger, 2002, p. 39.

ملخص الفصل الرابع:

هناك رابطة قوية تجمع بين دراسة التنمية الاقتصادية والاستثمار، وبالتالي فإن الطرح النظري لهما هو جد مرتبط. فلا يمكن تحقيق تنمية دون دفع للاستثمار (سواء محلي أو أجنبي)، لما له من آثار إيجابية على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية.

ينادي رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية دوما بالحرية الاقتصاد والتوازن التلقائي عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد، إذ أن أي اختلال في هذا التوازن نتيجة التقلبات الاقتصادية سيولد تغيرات في الأسعار والأجور باتجاه توازن كلي تلقائي. ويرفضون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بوجود ما يعرف اليد الخفية التي تعدل الاقتصاد بصفة تلقائية.

ويكون تحليل الفكر التقليدي يختلف من اقتصادي لآخر:

- يعتبر التجاريون أن التنمية والثروة تكمن في الذهب والفضة، فيجب استغلال المناجم إذا كانت موجودة وتشجيع ودعم الصناعات التحويلية لزيادة الصادرات والحد من الواردات،
- يحث الفيزيوقراطيون على أن الزراعة وحدها هي التي تنتج ثروة الأمم وتبعث التنمية والنشاطات الاقتصادية الأخرى هي عقيمة،
- يبين أدم سميث أن مصدر الثروة هو العمل المنتج بفضل تقسيم العمل بالتخصص، ولا بد من تحرير التجارة الخارجية كامتداد للتجارة الداخلية،
- يشجع جون ستيوارت ميل السياسات التي تؤدي إلى تحسين الفلاحة وتشجيع الزراعة وتشجيع الملكيات الصغيرة،
- يقوم تحليل مالتوس أساسا على دراسة السكان والأرض التي يعيشون عليها، ويبين أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية،
- يبين دافيد ريكاردو من خلال صياغة قانون الريع العقاري أن التنمية الاقتصادية يشارك فيها ثلاث مجموعات هم الرأسماليين (الذين يوجهون الادخار الناجم من أرباحهم) والعمال (الذين يستخدمون الوسائل المقدمة من الرأسماليين) وأصحاب الأراضي (الذين يمتلكون الأراضي الثابتة ويتقاضون عليها ريع عقاري)،
- وأما تحليل جون باتيست ساي فهو مبني على النظرية الكمية للنقود، إذ أن السلعة بمجرد إنتاجها تخلق سوقا جديدة لسلع أخرى تتساوى مع قيمة هذه السلعة المنتجة، والنقود عبارة عن ستارة تخفي الحقيقة الاقتصادية والنقود الحقيقية هي المنتجات ذاتها.

أعطى ماركس في دراسته للتنمية وجهة إيديولوجية للفكر التنموي المبني على نموذج عقائدي فلسفي قائم على فكرة الصراع الطبقي غايته تحقيق المجتمع الاشتراكي ليحل محل النظام الرأسمالي، إذ أن التنمية يجب أن تبدأ من العامل وهو القادر على تغيير المجتمع كونه المنتج المباشر وصاحب الفضل في تحقيق فائض القيمة في الإنتاج. فاستعان ماركس بالمنطق الجدلي في تحليله للعمليات التاريخية لاقتصاد المجتمع الأوروبي وحالة الإنتاج فيه التي تتسم بالثبات النسبي، وحاول اقتراح أفكار لمعالجة حالة البؤس والشقاء. وتؤكد نظرية ماركس في التنمية الاقتصادية على دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في التغيير الاجتماعي، وإن افتقد ماركس الأساس المقارن في تفسير عملية التنمية.

وفي أعقاب الكساد الكبير للأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929، أحدث الاقتصادي كينز ثورة فكرية على خلاف التقليديين الذين كانوا يعتمدون على مجموعة من العلاقات الرياضية والعوامل الكمية، فهو يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة، فحلل أسباب الأزمة الاقتصادية وتعثر التنمية، وطالب دوما بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد محذرا من موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتما ستتحول إلى كساد أي لا تنمية. فحسب كينز، يجب على الدولة أن تتدخل لتعديل السوق لإيجاد حل لمشكلة البطالة للعودة للتشغيل الكامل ونمو اقتصادي من جديد في حالة كساد.

ونجد أن دوبرنيس يؤكد على نظرية الصناعات المصنعة لقيام التنمية الاقتصادية بالتركيز على الصناعات الثقيلة التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة بإقامة صناعة مصنعة في أقطاب معينة للقضاء على البطالة ورفع مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة بصفة عامة، وهذه الصناعات المصنعة يكون لها ارتباط مباشر مع باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى كتوفير الأسمدة الكيماوية للزراعة وكذلك توفير الآلات الزراعية. ونجد أن الجزائر تبنت نموذج الصناعات المصنعة للتنمية الاقتصادية رغبة منها في تحقيق تنمية صناعية والخروج من وضعية التخلف في أسرع وقت، أدى ذلك إلى اختيار نموذج تصنيعي ثقيل في اعتماد الصناعات المصنعة، وهو ما أثار عدة انتقادات للجزائر نظرا لما احتوت عليه هذه النظرية من عيوب لا تتلاءم وأوضاع بلدان العالم الثالث، وما تتطلبه من موارد مالية ضخمة وتكنولوجيا عالية ويد عاملة فنية وإطارات مؤهلة.

تتعدد نظرة الاقتصاديين للنمو الاقتصادي باعتباره محدد أساسي ومؤشر لمدى تقدم التنمية الاقتصادية لأي بلد:

- تقوم نظرية النمو المتوازن على أساس أنه هناك حد أدنى من الاستثمار يلزم البدء به كشرط ضروري لنجاح عملية التنمية في الاقتصاديات المتخلفة، عن طريق توفير وفورات خارجية تساعد على دفع عجلة التنمية والخروج من الحلقة المفرغة للفقر.
- بسبب نقائص النظرية في ضرورة توفير أموال ضخمة لتحقيق التنمية، ونقص الكفاءات الفنية والإدارية لدى الدول المتخلفة، قامت نظرية النمو غير المتوازن بالتركيز الاستثمارات الجديدة في قطاعات أخرى التي تحتاج لتنمية عن طريق استثمار جديد غير متوازن بطريقة تكمل عدم التوازن القائم فعلا.
- خرج روستو بنظريته في التنمية الاقتصادية التي لقيت قبولا عاما منذ أواسط الخمسينات، وذلك وفق نظرية مراحل النمو التي ليست إلا نتاج عملية مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث من خلال خمس مراحل متعاقبة تمر بها البلاد في طريقها إلى التنمية.
- بينما قدم الاقتصادي فرانسو بيرو دراسة حول التنمية مؤكدا أنها لا تحدث في مكان ودفعة واحدة بل حسب أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو.

نجد في تحليل جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق عملية تنمية وجهتين نظر لمدرستين الأولى مدرسة كلاسيكية والثانية مدرسة حديثة:

- تفترض النظرية التقليدية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، وإن كان أغلبها يعود في معظمها على شركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة.
- ونتيجة لتطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في العالم، تطور الفكر الاقتصادي المؤيد للاستثمارات الأجنبية لتزيد وطأتها مع بروز ظاهرة العولمة.

وبدراستنا في هذا الفصل للطرح النظري للتنمية والنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، نخصص الفصل اللاحق لربط العملي للاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية في دول العالم النامي عموما والعربي خصوصا.

الفصل الخامس
الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والعالم العربي

الفصل الثامن

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

تمهيد الفصل الثامن:

زاد الحديث عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة أو النامية على اختلاف سياساتها ودرجات انفتاحها الاقتصادي وبين أوساط المسؤولين والمفكرين في العديد من الدول بصرف النظر عن عقيدتهم السياسية أو فلسفتهم الاقتصادية. ويتزامن هذا التوجه مع التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول النامية بصورة عامة والأفريقية بصورة خاصة والمتمثلة في قدرتها على إيجاد مصادر تمويل غير تقليدية لتحريك عجلة النمو الاقتصادي.

تواجه اقتصاديات العالم النامي والعالم العربي تحديات عديدة ورغم سلسلة الإصلاحات التي انتهجتها أو تحاول انتهاجها من أجل ضبط أوضاعها المالية وتخفيض العجز في موازينها، إلا أن معظمها لم يحقق الأهداف المرجوة وأصبح التدفق المالي الأجنبي حتمية لا خيار.

لهذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية والعالم العربي من خلال مبحثين:

- في المبحث الأول، نتطرق لتقديم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها في العالم النامي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة بعرض تجارب بعض الدول،
- وفي المبحث الثاني، نقدم للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها في العالم العربي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

1.5 الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في العالم النامي:

تسعى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى تعظيم عوائدها ومنافعها من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو على الأقل تخفيض حدة الآثار السلبية لهذه الاستثمارات والممارسات غير المقبولة للمؤسسات متعددة الجنسيات[65]. فكان الاعتقاد السائد لمدة طويلة من الزمن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية هي وسيلة لتحويل واستنزاف الموارد الاقتصادية، ولكن بعد مدة اتجهت معظم الدول النامية للتنافس لجذب الاستمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المناخ الملائم له[66]. وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي يتحقق باستثمارات منفذ من قبل مؤسسات أجنبية غير مقيمة أو مؤسسات مقيمة تحت مراقبة أجنبية[67].

لقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وانتشارا كبيرا، خاصة مع تطور العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل، فأصبح يروج لهذه الاستثمارات كأحد ركائز التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية التي أصبحت تلجأ إلى تشجيع جلب الاستثمار المباشر الأجنبي، ذلك باعتباره عامل محرك يساعد على دفع وتيرة النمو إلى الأمام وتحقيق التنمية الشاملة. فنجد أن التدفقات الأولى والخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والموجه للدول النامية بدأت تظهر نسبيا مع مطلع القرن العشرين، وعرفت انتعاشا وتطورا خاصة ما بين الحربين واستمرت كذلك إلى غاية مطلع الستينات من نفس القرن، بعدها بدأت تتميز بالتذبذبات من خلال انخفاضها خلال السبعينات والثمانينات، ثم سرعان ما عرفت انتعاشا خاصة مع المنتصف الثاني من الثمانينات.

وحتى نستطيع إعطاء تقييم شامل لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول النامية، نشير أن هذه التدفقات هي من أهم القضايا المعاصرة ذات الأهمية البالغة لهذه الدول، ولا يقتصر دورها في زيادة حجم التدفقات المالية إليها فقط، بل تتعدى حتى إلى المساهمة في زيادة حجم الأصول غير المنظورة، والمتمثلة في تخفيض تكلفه الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم واستزراع أنظمة الإدارة المتقدمة، والنهوض بالقدرات البشرية، والارتباط بشبكات المعلومات عبر الحدود الوطنية، وتحسين القدرة التنافسية للدول المضيفة لتلك الاستثمارات، ومن ثم سعت هذه الدول إلى جذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

---

[65] عبد السلام أبو قحف، «إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي»، ط. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، جامعة الجزائر، 2002، ص 528.

[66] فرحي كريمة، «أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 98.

[67] HUGONNIER Bernard, «Investissements direct: Coopération internationale et firmes multinationales», ed. Economica, Paris, 1984, p. 13.

1.1.5 تقديم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

تواجه البلدان النامية العديد من العقبات في طريقها للتطور، وهذا نتيجة للتغيرات والتطورات السريعة التي يعرفها العالم منها انهيار المعسكر الشرقي وظهور القطب الواحد، وظهور تكتلات إقليمية ...الخ.

عرفت هذه الدول كغيرها من دول العالم بعد حصولها على استقلالها السياسي موجة من التغيرات الجذرية مست مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية قصد بناء اقتصادياتها المدمرة، إلا أنها واجهت العديد من المشاكل أهمها مشكل التمويل وهذا بعد فشل السياسة المتبعة "سياسة التمويل الخارجي" الذي نتج عنه مشكل المديونية وكذا ارتفاع خدمة الدين الخارجي خلال الثمانينيات وكل هذا أدى إلى ضرورة تغيير أسلوب التمويل المتبع، فسعت لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أقل تكلفة وأعلى عائد عليها مقارنة بالتمويل الخارجي.

كانت ولازالت الدول النامية محط أنظار الدول الأخرى، كمصدر هام للثروات الباطنية والطبيعية إلا أن هذه الدول لم تستطع الاستفادة من خيراتها نتيجة للإستدمار الاستعماري والتكالب الشرس من قبل الدول الأخرى المتقدمة التي استنزفت كل ثرواتها لبناء اقتصادياتها على حساب الدول النامية التي عرفت بعد استقلالها السياسي قطاع اقتصادي واجتماعي وثقافي شبه مدمر.

إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المنساب إلى الدول النامية عموماً حقق نمواً بمتوسط 15% خلال فترة الثمانينات و18% خلال فترة التسعينات[68].

أ) أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية:

إن الوعي بدور الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الوطني لم يبرز في معظم الدول النامية إلا في فترة الثمانينات، أين توفرت ظروف المناخ الاستثماري الذي يشجع الاستثمارات الأجنبية خاصة مع انفجار أزمة المديونية ونقص القروض المصرفية اتجاه البلدان النامية من جهة، واعتراف هذه البلدان بالدور المتزايد للاستثمار الأجنبي لنقل التكنولوجيا خاصة مع زيادة الاهتمام بعالم الاتصالات

---

[68] سالم أحمد عبد الله الفرجاني، «سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا»، المركز العالي للمهن الإدارية والمالية، طرابلس، مجلة دراسات، العدد العاشر (الخريف)، 2002.

والمعلومات التكنولوجية في عصر العولمة[69]، وتحسين التسيير وتطوير المنافسة من جهة أخرى[70]. فيعمل الاستثمار الأجنبي في الدول النامية لاحتكاك المنتجين المحليين لاقتباس الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية[71].

أ- 1) أهمية التدفقات المالية في الدول النامية:

توصف الدول المتخلفة بوضعية الركود الاقتصادي على مدار الزمن، فهي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني والتكنولوجي، وهو ما يترتب على ذلك عادة شيوع الفقر بين سكانها[72]. وعليه تشترك الدول المتخلفة في مجموعة من الصفات والمظاهر التي تعتبر السمات الأساسية لها وهي:

- سوء استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وندرة رأس المال،
- الزيادة السكانية التي تؤدي إلى ارتفاع عرض العمل عن الطلب عليه،
- انخفاض معدلات الادخار بسبب انخفاض مستوى الدخل،
- نقص الهياكل القاعدية الضرورية،
- عدم مرونة السياسات النقدية، المالية والضريبية،
- نقص البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية،
- ارتفاع معدل المواليد ومعدل نسبة الوفيات لدى الأطفال،
- انخفاض نسبة ومستوى التعليم،
- وانخفاض نسبة عدد الأطباء بالنسبة لإجمالي السكان وعدد المستشفيات.

دون شك، إن القبول بولوج الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يعني ظهور تدفقات حرة لرأس المال تتيح بصفة عامة العديد من المزايا نذكر منها:

---

[69] بن ثابت علال، «الأسواق المالية في ظل العولمة»، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع مالية)، المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، 2003، ص 65.

[70] عبد المجيد أونيس، «مناخ الاستثمار»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل 2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

[71] حامد عبد المجيد ضرار، «السياسات المالية»، ط. الدار الجامعية (الطبعة الثالثة)، الإسكندرية، 1999، ص ص 212-213.

[72] عمرو محي الدين، «التنمية والتخطيط الاقتصادي»، ط. دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 30.

- تحد من المخاطرة التي يواجهها أصحاب رأس المال، وذلك بإتاحة الفرصة أمامهم لتنويع قروضهم واستثماراتهم؛
- تحديث الأساليب المتبعة في إدارة الشركات، المحاسبة والنظم القانونية؛
- الحراك العالمي لرأس المال يحد من قدرة الحكومات ويدفعها إلى إتباع سياسات رديئة؛
- وإضافة لما سبق، فإن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاع السياحي -على سبيل المثال- سيعزز التدفقات النقدية للدول النامية من قبل المستثمر الأجنبي ومن قبل السائح الأجنبي[73].

وإضافة إلى تلك المزايا، والتي تطبق أساسا على كافة أنواع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، هناك مكاسب يمكن أن يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر منها:

- يسهل نقل التكنولوجيا؛
- يحفز على المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج؛
- يمكن أن يكون مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري[74]؛
- وعادة ما يحصل مستقبلو الاستثمار على تدريب الموظفين على تشغيل مشروعات الأعمال الجديدة، مما يسهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة.

تسهم الأرباح التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في إيرادات ضرائب الشركات في البلد المضيف، وبالطبع عادة ما تختار الدول التخلي عن بعض من هذا العائد عندما تخفض أسعار ضرائب الشركات في محاولة منها لجذب الاستثمار الأجنبي من المواقع الأخرى. لذا فمن حيث المبدأ يجب أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو في الدول المضفية من خلال تلك القنوات المختلفة.

أ-2) موقف الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر:

[73] كواش خالد، «أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية: حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 183.

[74] بابا عبد القادر، «سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في إطار التطورات العالمية الراهنة»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 69.

بالرغم من الدليل الذي قدم في الدراسات الأخيرة، فإن الأعمال الأخرى تبين أن الدول النامية يجب أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهذا عن طريق اختيار أنسب الاستثمارات انطلاقا من حقائق واقعية.
في هذا الصدد أوضحت بعض الدراسات أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تكون أعلى وأكبر في الدول التي تتمتع بيئتها المحلية بوجود عمالة ماهرة وبنية أساسية مادية أكثر رقيا وتقدما، فعلى سبيل المثال تظهر الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا وتايوان الصينية والولايات الجنوبية الشرقية للصين، قد أدى إلى زيادة الإنتاجية، وعلى العكس من ذلك، فإن الدراسات التي أجريت على المغرب وتونس أوروجواي لم تبين ما يدل على أن تلك الدول قد حققت نفس القدر من المنافع.

الواقع أن هناك بعض الدلائل على أن المنشآت المحلية أصبحت لا تستفيد بعد دخول المنشئات الأجنبية من فيض المعرفة الذي قد يصاحب وفود منشآت حديثة بل ويبدو أنها تفقد جزءا من السوق. إذ يعتبر وجود حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر علامة على الضعف حيث يفضل المستثمرين الأجانب الاستثمار في الدول التي تكون فيها جودة المؤسسات أكثر انخفاضا، وفي الدول التي لا توجد فيها أسواق كافية، أو منعدمة حيث يفضل المستثمرون العمل مباشرة بدلا من الاعتماد على الأسواق المالية المحلية، أو الموردين، أو الترتيبات القانونية، لذا فعلى الدول النامية التي تحاول توسعة فرص دخولها إلى السوق الدولية أن تركز على تطوير آليات التنفيذ لها مصداقية بدلا من محاولة الحصول على المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يجب توجيهه إلى إنشاء مشروعات جديدة، لا للاندماج والتملك (شراء مصانع قائمة).
إن بناء قاعدة صناعية لدولة ما -وخاصة الدول المتخلفة اقتصاديا- تتطلب استثمارات معتبرة وصعبة البلوغ من طرف المستثمرين المحليين الخواص، وبالنسبة للدول التي لا تريد رؤية هذه النشاطات متعلقة بالشركات الأجنبية فهي مجبرة غالبا على الالتزام بها[75]. وبالتالي من الضروري عدم الإسراف في منح التسهيلات والإعفاءات والضمانات، فليست ضخامتها هي التي تجلب الاستثمارات الأجنبية، فهناك دول لم تمنح إعفاءات وامتيازات كبيرة إلا أنها مركز جذب لهذه الاستثمارات، فتوفير المناخ

[75] سواكري مباركة، «وضعية التسيير الاستراتيجي في المؤسسات العمومية (حالة المؤسسات الجزائرية)»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تسيير)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 61.

الاستثماري هو أهم شيء[76]. ولهذا أصبح توفير أموال جديدة للدول النامية أمر صعب أو ذي تكلفة باهظة بسبب تطبيق قاعدة 100% مخاطر لأي إضافة للدين الأصلي، وبالتالي يقترح السماح بإجراءات ميسرة لتحويل وبيع الدين.

وتتمثل عملية تحويل الدين باستبدال الدين بدين آخر أو بأداة مالية محددة، وبذلك يعتبر الدين مسددا وتتحول الذمم المالية إلى شكل آخر. ففي حالة مقايضة الدين للحقوق ملكية (أسهم) بتحويل الدين إلى استثمار أجنبي. ويمكن أن تشمل العملية طرفا ثالثا يقوم بشراء حقوق الدائن مقابل أسهم أو مبالغ بالعملة المحلية يتم استثمارها في الاقتصاد المحلي على شكل أسهم[77].

على الرغم من ذلك، ومن جهة أخرى فإن النظرية الاقتصادية والشواهد التطبيقية الحديثة توحي بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير مفيد للدول النامية، فقط يجب أن تحسن مناخ الاستثمار استقباله.

أما عن الآراء التي تستند إليها المنظمة العالمية للتجارة فإن تحرير التجارة والاستثمارات يمكن أن تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، هذه المقولة لا يؤكدها الواقع، فالملاحظ أن الدول الصناعية هي التي تجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها[78].

أ- 2) مشاكل الاستثمار الأجنبي في اقتصاديات الدول النامية:

ساعدت الظروف التي عرفتها البلدان النامية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وهذا نتيجة لعدة أسباب منها انخفاض أسعار الفائدة وتباطؤ النمو في البلدان المتقدمة إلى خروج هذه الرؤوس الأموال بحثا عن معدلات عائد أكبر ومخاطر أقل، إلا أنه رغم زيادة التدفقات الاستثمارية في الدول النامية فإنه يلاحظ تميز الأغلبية منها من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها حيث توجه هذه الأخيرة (القسم الأكبر) إلى ما لا يزيد عن 12 بلد نامي

---

[76] زيدان محمد، «الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، علمية فصلية محكمة، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لجامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، السنة الأولى، العدد 00، السداسي الثاني 2004، ص ص 117-146.

[77] بلقاسم العباس، «إدارة الديون الخارجية»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 30، جوان 2004، ص 18.

[78] بعلوج بولعيد، «المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل 2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

والتي تعد حديثة التصنيع وℵد أن عشرة دول منها تقاℵت 76% من إℵالي تدفقات الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة فيها وتحصلت 74 بلد أقل نموا على ما لا يتجاوز 6% من هذه الاستثمارات.

تفردت القارة الإفريقية من أقاليم العالم بالفشل في تحقيق معدلات معقولة للنموℵ فمن العوامل التفسيرية لأزمة نمو إفريقيا نلخصها في[79]:

- الموقع الجغرافيℵ حيث تقع معظم البلدان الإفريقية بين مداري الجدي والسرطانℵ وما يعنيه ذلك من أنماط لهطول الأمطار وتناوب الكوارℵ الطبيعية وانتشار الأمراضℵ
- تدℵ الكثافة السكانية وعمق التباين العرقيℵ وهو ما أدى لزيادة الℵاعات الأهلية وتدℵ عمليـات الاستثمارℵ
- اتصاف القارة بنمط إنتاجي معين خاص بℵنتاج الموارد الأولية الموجهة في الغالب للتصديرℵ
- الاعتماد على المساعدات الخارجيةℵ
- وأسلوب الإدارة السيℵ كنمط موروℵ عن الحقبة الاستعمارية.

وإذا كانت القارة الإفريقية قد دخلت القرن العشرين وهي فقيرة ومستعمرةℵ فℵن هناℵ تحديات تنموية تواجهها القارة وهي تدخل القرن الجديد ومنها[80]:

- تنويع قاعدة الإنتاج السلعي بعد ما كانت تعتمد على إنتاج السلع الأولية والمساعدات الخارجيـة دون أن ننسى ثقل المديونية الخارجيةℵ
- زيادة معدلات الادخار والاستثمارℵ فمتوسط الادخار هو الأدℵ في العالمℵ
- تضييق الفجوة في نمط توزيع الدخلℵ فنسبة الفقراء في إفريقيا يصل إلى 40% من السكانℵ
- تحقيق السلام الاجتماعيℵ نظرا لتفشي الℵاعات والصراعات الأهلية التي تمثل ℵديـدا مباشـرا للتقدم الاقتصادي والاجتماعيℵ
- وزيادة معدلات الاستثمار من الناتج المحلي الإℵالي.

بين الواقع جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في بعـث بعـض الأنـشطة وتـدعيم بعـض الاقتصادياتℵ لهذا فℵن تواجده اليوم ملموس في حياتنا اليوميةℵ وℵكن تلمس تواجـده في الماضـي القريب عن طريق إحصائيات ذات مدلول اقتصادي كبير.

---

[79] المؤسسة العربية لضمان الاستثمارℵ «إفريقيا في القرن الواحد والعشرين»ℵ سلسلة خلاصات مركزة لدراسات وℵـوℵ ومداخلات منتقاة في ℵالات التنمية والاستثمارℵ السنة الثالثةℵ إصدار 3/00ℵ www.iaigc.org.

[80] المرجع السابق لـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمارℵ «إفريقيا في القرن الواحد والعشرين».

- المشاكل الاقتصادية:

من أجل تقوية آلياتها الاقتصادية، تجد الدول النامية جاهدة على تعديل وتحسين سياساتها الاقتصادية المتبعة حتى تكون أكثر انسجاما من أجل خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[81]. ورغم كل ما يمكن أن تحمله هذه الاستثمارات الأجنبية من عوائد للمستثمرين ورغم كل ما يمكن أن تقدمه الدول المضيفة من تسهيلات إلا أنها ما فتئت أن تلقى عدة صعوبات اقتصادية يمكن حصر أهمها:

- عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث لم توضح الحكومات موقفها الصريح من الاستثمار الأجنبي المباشر بقبوله أو رفضه،
- اختلال الهياكل القاعدية الأساسية لقيام عملية التنمية كمشكل المواصلات والنقل، الطاقة، المياه...إلخ،
- ضعف ونقص أسواق رأس المال اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية،
- محدودية السوق المحلي وهذا نتيجة لانخفاض دخل الفرد وبالتالي انخفاض الاستهلاك،
- احتكار القطاع العام على معظم القطاعات مما يصعب دخول المستثمر الأجنبي في أحد هذه القطاعات[82]،
- تدخل الحكومات لتحديد الأسعار السلع المنتجة وهذا ما يعارض أهداف المستثمر الأجنبي،
- تذبذب أسعار صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى تذبذب أرباح المستثمرين،
- قلة تنوع المنتوجات المحلية، وبالتالي فإنها تعتمد في سياستها الإنتاجية على إنتاج المواد الخام والمواد الزراعية،
- تأثر البلدان النامية بأسعار الأسواق الدولية للنفط وما ينعكس على إيرادات الدولة إيجابا وسلبا،
- المشاكل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في النظام الضريبي وكذا الإعفاءات التي تمنحها الدول لهذه الاستثمارات قد يؤدي إلى تشجيع الفساد الإداري والبيروقراطية والتهرب الضريبي،
- تعمل الكثير من الدول على تشجيع المنافسة والتخفيف من حماية السلع المحلية، إلا أن النظام الجمركي قد يعطل في بعض الأحيان وصول المعدات الرأسمالية المستوردة إلى المصانع في الوقت المناسب وما ينتج عنه من تكاليف زائدة،

---

[81] خير قدور، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 141.
[82] المرجع السابق لـ فرحي كريمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 86.

- وضعف النظام المصرفي وكذا التحديد غير موضوعي لأسعار الفائدة و السياسة المنتهجة في الإصدار النقدي وكل هذا كان من أسباب التضخم الحاد الذي تعرفه هذه الدول مما يؤدي إلى انخفاض أسعار العملة المحلية ونفور المستثمرين الأجانب.

ـ المشاكل القانونية:

إن انعدام وجود نص صريح ينظم المشاريع الاستثمارية قد يصعب ويعرقل استيعاب المستثمر الأجنبي للقانون الذي تعمل به هذه الدول وربما يكون ذلك لكون قطاع الاستثمار قطاع جديد العهد نسبياً[83].

ويمكن حصر أهم المشاكل القانونية في النقاط التالية[84]:

- تذبذب التشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية مما يولد الشعور بالخطر وقلة الثقة والاطمئنان من قبل المستثمر الأجنبي،
- عدم وجود تشريعات لحماية رأسمال المستثمر وعدم الالتزام بالاتفاقيات الملائمة مع المستثمر،
- القيود المفروضة على تملك الأراضي والعقارات وعلى حركة رأسمال وتحويل الأرباح وإلزامه بالمشاركة المحلية وكذا نسبة المشاركة الأجنبية وكل هذا تعتبر كقيود تحد من فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين وتحد من سلطتهم على هذه المشاريع،
- تعدد الأجهزة والإدارات التي يتعامل معها المستثمر وهذا ما قد ينتج بعض التعارض فيما بينها، نتيجة لعدم التنسيق بين مهامها واختصاصاتها،
- وفرض بعض القيود القانونية تؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمر الأجنبي بالتشريعات الخاصة بالاستثمار.

---

[83] المرجع السابق لـ خير قدور، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 17.
[84] أحمد شرف الدين، «المعوقات القانونية للاستثمارات: تشخيص الحالة المصرية »، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية، ط. منشورات جامعة الدول العربية، القاهرة، 1995، ص 297.

ـ المشاكل الإدارية والتنظيمية:

بالإضافة إلى كل المشاكل التي تعترض المستثمر الأجنبي ذات الطابع القانوني والاقتصادي المرتبطة بالواقع السائد، هنالك معوقات أخرى تصنف بأنها تنظيمية وهي:

- نقص التنسيق بين الصيغ التنظيمية والتشريعات الاقتصادية الإقليمية التي تحكم العمليات الاستثمارية خاصة في مجال الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية،
- تعدد الأجهزة المديرة للاستثمارات مما يزيد من تعقيد الإجراءات للحصول على التراخيص، إضافة تغيرها من وقت لآخر (استبدال هيئة بهيئة جديدة)،
- عدم كفاءة بعض اليد العاملة في إدارات أجهزة الاستثمار،
- نقص الكفاءة في النظام الإداري والفني المسير للمشاريع،
- ووجود تعقيدات البيروقراطية والروتينية وغياب نظام للمعلومات.

ـ المشاكل السياسية والاجتماعية:

إن الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة لها انعكاس واضح على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعرف الوضع الاجتماعي بعامل -نوعية الحياة في البلد المضيف- أي المستوى الحقيقي الذي يتميز به الجانب الاجتماعي والثقافي فيه[85].

وتتمثل هذه الأوضاع في:

- عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية في بعض الدول النامية مما يضعف من الثقة والاطمئنان لدى المستثمر الأجنبي لهذه الدول،
- انخفاض المستوى المعيشي للفرد إضافة إلى بعض السلوكات والعادات والتقاليد وانخفاض المستوى الثقافي كل هذا لا يشجع على الاستثمار لهذه الدول،
- وفرض بعض أنواع الاستثمارات وهذا بهدف امتصاص البطالة مما قد يحد من حرية المستثمر.

ج) تصور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتشجيع فرص الاستثمار:

[85] فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 173.

أثبتت العديد من الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة تمويل خارجية للنهوض باقتصاديات الدول النامية بديلة للعديد من مصادر التمويل الخارجية الأخرى. فقد حقق الانفتاح التجاري والخوصصة في مختلف البلدان النامية والدول الشيوعية من أوغندا إلى جمهورية التشيك، الفوائد المرجوة، إلا أن التحسينات وإن كانت إيجابية بصفة عامة، كانت متفاوتة، وإن كانت في أحوال كثيرة بطيئة التحقق وصغيرة نسبيا[86].

ã - 1) دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

تعد المناطق والبلدان عالية المخاطر والمنخفضة الدخل هي الأشد احتياجا، وتستفيد أيما استفادة من الاستثمار الأجنبي، ولكنها قد تسبب مخاوف للمستثمرين، مما يؤدي إلى اجتذابها لأنشطة أجنبية قليلة. كما توجد أيضا أسواق لا تعد شركات التأمين الأخرى مستعدة لدخولها أو قد تدخلها فقط مقابل أسعار فائدة عالية ومدة استحقاق قصيرة الأجل.لهذا تحظى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، لكونها عضوا في مجموعة البنك الدولي، بوضع جيد يسمح لها بالحماية الاستثمارات في هذه البلدان من المخاطر السياسية.

يكون الهدف من إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (تكملة لأنشطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) هو تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الإنتاجية بين الدول، خاصة الدول النامية[87]. ويزداد الدور الهام الذي تلعبه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تمهيد الطريق للمستثمرين في البلدان المتأثرة بالصراعات، وهي البلدان التي تحجم شركات التأمين الأخرى عن العمل فيها. وتوفر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الطمأنينة التي يحتاجها المستثمرون للقيام بالخطوة الأولى، كما أن لهذه الاستثمارات الأولية أثر توضيحي هام من حيث اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعتبر الفوائد الإنمائية الناتجة عن تدخلات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في هذه المناطق عميقة الأثر، فقد نفذت للسنة المالية 2004 نصف المشروعات الجديدة تقريبا في البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث أسست الوكالة صندوقا للضمانات من أجل تشجيع

---

86 المرجع السابق لـ HUGONNIER Bernard، ص ص 250-251.
87 المرجع السابق لـ خير قدور، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 32.

الاستثمار الأجنبي المباشر في أفغانستان. كما أسست من قبل صناديق مماثلة في البوسنة والهرسك، والضفة الغربية وقطاع غزة[88].

تلعب خدمات المساعدة الفنية التي تقدمها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار دوراً متمماً في عملية تحقيق رسالة الوكالة، وذلك من خلال تجهيز البلدان النامية في شتى أنحاء العالم بالأدوات والتقنيات والخبرات اللازمة لاستهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنجاح في الحصول عليها. وتقوم الوكالة بوضع وتوزيع الأدوات والتقنيات التي تدعم نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار. ويستفيد آلاف المستخدمين من مجموعة الخدمات التي تقدمها الوكالة على شبكة الإنترنت فيما يخص معلومات الاستثمار بما في ذلك تبادل الاستثمار الأجنبي المباشر، وشبكة تشجيع الاستثمار (IPA Net)، ووصلة الخوصصة (PrivatizationLink). وهي خدمات تتمم العمل المتعلق ببناء القدرات في البلدان التي يتم تنفيذ المشروعات فيها.

ب - 2) تشجيع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

يتمثل التفويض الممنوح للوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة[89]، من أجل تحسين أحوال الناس المعيشية وتخفيض أعداد الفقراء. وتحقق الوكالة هذا التفويض من خلال تزويد المستثمرين والمقرضين بتأمين (ضمانات) ضد المخاطر السياسية، وعن طريق مساعدة البلدان النامية على جذب استثمارات القطاع الخاص والحفاظ عليها، وتقديم خدمات الوساطة للحكومات والمستثمرين بشأن تسوية المنازعات خاصة في إطار المنظمة العالمية للتجارة (أين تسعى الدول النامية للانضمام إليها)[90].

ولذلك تتعامل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي تم تأسيسها سنة 1988 كعضو في مجموعة البنك الدولي، مع هذه المخاوف بثلاث طرق:

- من خلال تزويد المستثمرين والمقرضين بتأمين (ضمانات) ضد المخاطر السياسية،

---

88 mdurr@worldbank.org، سبتمبر 2005.

89 لمزيد من الايضاح، ارجع لـ: لخميسي خليفة، «الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة المحروقات في الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 107-112.

90 بوطمين سامية، «انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 196-197.

- عن طريق تقديم المساعدات الفنية التي تعين الاقتصاديات الناشئة على جذب استثمارات القطاع الخاص وتقديم خدمات الوساطة لتسوية المنازعات،
- وبغرض إزالة العوائق التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي مستقبلاً في بلد ما.

تساعد المشروعات التي تساندها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على خلق فرص عمل جديدة، وتوفير إمدادات المياه والكهرباء، وتقديم خدمات البنية الأساسية الرئيسية الأخرى، وإعادة بناء النظم المالية المنهارة، وتحقيق إيرادات من الضرائب، ونقل المهارات والخبرات التكنولوجية، ومساعدة البلدان في الاستفادة من الموارد الطبيعية بطريقة قابلة للاستمرار على المستوى البيئي. وتحصل المجتمعات المحلية عادة على فوائد ثانوية هامة من خلال تحسن خدمات البنية الأساسية، التي تتضمن الطرق والكهرباء والمستشفيات والمدارس والمياه النظيفة. كما يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تدعمه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تشجيع استثمارات محلية مشابهة، وتحفيز نمو أنشطة الأعمال المحلية التي تورّد البضائع والخدمات ذات الصلة. ونتيجة لذلك تتعاظم فرص البلدان النامية في كسر حلقة الفقر.

تتضمن المشروعات المؤهلة للحصول على مثل هذه التغطية التأمينية الاستثمارات الخارجية (العابرة للحدود الوطنية) الجديدة التي تخرج من أي من البلدان الأعضاء[91]. والموجّه لأي من البلدان النامية الأعضاء. وتتضمن أشكال الاستثمار المؤهل للحصول على هذه التغطية التأمينية الاستثمار في أسهم رأس المال، وقروض المساهمين، وضمانات القروض الصادرة عن المساهمين، إضافة إلى المساعدات الفنية، وعقود الإدارة، والإيجارات التمويلية، واتفاقات الامتيازات والتراخيص، وضمانات حسن الأداء. وتؤمّن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على القروض التي تقدمها مؤسسات مالية غير منتسبة إليها، مثل البنوك التجارية.

وتقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية تأمينية للمشاريع في كافة القطاعات تقريباً، مثل قطاعات السياحة، والاتصالات، والعمل المصرفي، والصناعات التحويلية. وتبرز أهمية التأمين بشكل خاص للمشاريع الكبرى ذات الكثافة الرأسمالية في قطاعات الطاقة والتعدين، والصناعات الثقيلة، والبنية الأساسية.

وتؤمّن هذه الضمانات الاستثمارات ضد مخاطر عدم قابلية العملات للتحويل والقيود المفروضة على تحويل الأموال إلى الخارج، والحروب والاضطرابات الأهلية (بما في ذلك الإرهاب وأعمال التخريب)، و كذا مخاطر نزع الملكية، والإخلال بالعقود.

---

91 ارجع للملحق 2.2: البلدان الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وتتطلب تغطية الضمانات التي تقدمها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من المستثمرين الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية المثلى المطبقة على مستوى العالم. وبدون مشاركة مجموعة البنك الدولي فإن المشروعات تفتقر بالفعل إلى الضمانات الكافية.

وتكمل الوكالة أنشطة شركات التأمين على الاستثمارات، كما تعمل مع الشركاء من خلال برامجها للتأمين المشترك وإعادة التأمين. وبذلك تساعد الوكالة على توسيع قدرة صناعة التأمين ضد المخاطر السياسية ككل، إلى جانب تشجيع شركات التأمين الأخرى، والمقرضين، على الدخول في الأسواق التي قد لا يرغبون في الاستثمار فيها بمفردهم.

2.1.5 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

بعد أن سادت ولمدة طويلة عقدة التخوف من الاستثمار الأجنبي، تلاشت نسبيا هذه الفكرة ومالت للاختفاء في الوقت الحالي مع تنامي ظاهرة العولمة[92]. وعلى الرغم من تفاوت النتائج من بلد إلى أخرى، أوضحت الدراسات عن البلدان التي خفضت حواجزها التجارية أن الإصلاح التجاري أدى إلى تحسين الأداء الاقتصادي وأن المستهلكين استفادوا من هبوط الأسعار. والخلاصة أن الانفتاح التجاري أدى إلى إنعاش النمو الاقتصادي يقدر بـ 1,5% في المتوسط حسب دراسة للصندوق سنة 2003. كذلك استفادت البلدان النامية التي سمحت لاستثمار القادم من الخارج، ففي البلدان التي تسمح للأجانب بامتلاك الأسهم في الشركات المحلية (البرازيل، إندونيسيا ونيجيريا)، زادت الاستثمارات وارتفع النمو بـ 1,1% عما كان عليه[93].

أ) الخصائص الراهنة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم:

بالنظر لوضع الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن مرونته خلال الأزمات المالية دفع بالعديد من الدول إلى اعتباره أفضل شكل لتدفق رأس المال الخاص،حيث أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية العالمية للفترة 1997-1998 وعلى خلاف ذلك فإن الأشكال الأخرى من تدفق رؤوس الأموال الخاصة- محفظة الأسهم وتدفقات الديون، وخاصة التدفقات قصيرة الأجل- كانت عرضة لتغيرات كبيرة في مسارها خلال نفس الفترة.

---

[92] المرجع السابق لـ لخميسي خليفة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 47.
[93] سايرس رستمجي John Mc MILLAN، «الإصلاح: ما يصنعه السلام؟»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2004، ص ص 34-37.

أ-1) الحصائل الكمية:

عرفت المرحلة ما بعد الثمانينات ارتفاع معتبر في حجم التجارة الدولية وبالذات في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد وصل متوسط نسبة الزيادة 30% سنويا، وتمثل هذه النسبة حوالي ثلاثة أضعاف نسبة نمو الصادرات وحوالي أربعة أضعاف نسبة نمو الناتج الإجمالي العالمي خلال هذه الفترة وقد بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموا من 500 مليار دولار سنة 1980 لترتفع إلى حوالي 1500 مليار دولار سنة 1990 ثم إلى حوالي 2500 مليار دولار سنة 1996[94]. ومن جهة أخرى بلغ متوسط تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة لسنة 1997 حوالي 375 مليار دولار، ينشأ أغلبها في مجموعة الدول الصناعية الرئيسية، يقام منها 70% في الدول الصناعية ويبلغ متوسط نصيب الدول النامية حوالي 110 مليار دولار تتوزع 60% إلى الدول الصناعية، 30% في دول أمريكا اللاتينية 10 %في بقية دول العالم[95].

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بصورة ملحوظة خلال العقدين الماضيين حيث ارتفعت إلى 46 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 90-1995 بعد أن كان متوسطها السنوي 10 مليار دولار خلال الفترة 80-1985 وقد استقطبت الدول النامية 92 مليار دولار خلال السنة 1996، وما يلاحظ أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر فاقت الزيادة في المحافظ المالية المتجهة للدول النامية خلال الفترة 89-1993.

ازدادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو دول العالم بشكل كبير مع بداية ألفية الجديدة، وإن كانت تتفاوت من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى[96]. وقد بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض دول العالم النامي، سنة 2004[97]:

- البرازيل بـ 18 مليار دولار سنة 2004،
- الأرجنتين بـ 4 مليار دولار سنة 2004،

---

[94] خديجي عبد القادر، «دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود بنوك مالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 27 .

[95] المرجع السابق لـ خديجي عبد القادر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص ص 30-31.

[96] المرجع السابق لـ خير قدور، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 82.

[97] O.C.D.E., «Les perspectives de l'investissement international, septenbre 2005», www.oecd.org/dataoecd.

- الشيلي بـ 8 مليار دولار سنة 2004 ضعف سنة 2003،
- والهند بـ 3,5 مليار دولار سنة 2004 مقابل بـ 3,4 مليار دولار سنة 2003.

أ-2) الخصائص الهيكلية :

تتمثل في الخصائص الهيكلية في الفروع الصناعية التي يتجه إليها الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الدول التي تعتبر مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الدول والمناطق التي تستقبله ولقد أجرى مركز الأمم المتحدة للتعاون دراسة والتي شملت 151 شركة من شركات متعددة الجنسيات الكبرى حول التوزيع القطاعي للعقود الاستثمارية في الفترة الممتدة ما بين 1985 و1988، تبين القطاعات الصناعية التي يتجه إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة[98].

من خلال توزيع الاستثمارات المباشرة على الصعيد العالمي في المتوسط، تحصل الصين حاليا من تدفقات الاستثمار على نسبة 15% ودول شرق آسيا على 25%، وحصة إفريقيا بـ 6,2% وأمريكا اللاتينية بـ 23%. ونجد أن المناطق الساحلية في شرق أسيا استفادت (الصين الساحلية، كوريا، هونج كونج، سنغافورة، تايلندا، ماليزيا، وإندونوسيا) من المزايا الجغرافية وهبات الموارد في التنمية، وذلك بفضل تدفقات ضخمة لرأس المال الأجنبي إليها[99].

بالنسبة للدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة تجلب نسبة كبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تأتي دول آسيا بالنسبة للدول النامية وتأتي دول أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية بالنسبة للدول النامية كما يوضحه الجدول التالي:

بالنسب المئوية

المناطق	.1913	.1938	.1960	.1973	.1985	.1994
الدول المتقدمة	3,27	6,32	3,67	9,72	5,74	7,40
و. م. الأمريكية	3,10	4,70	9,13	4,10	8,24	6,41
أوروبا الغربية	8,70	4,70	9,22	5,36	6,31	6,41
الدول المتقدمة الأخرى	2,90	8,17	5,30	2,60	1,18	7,10
الدول النامية	7,72	4,67	7,32	1.27	5,25	1,25
أمريكا اللاتينية	7,32	8,30	6,15	5,12	7,90	8,00
أفريقيا	4,60	4,70	5,50	9,20	4,30	3,20
الشرق الأوسط والأدنى	8,20	6,20	8,20	-	6,30	5,10
آسيا	9.20	5,20	9,70	8,40	8,80	8,13

[98] المرجع السابق لـ خديجي عبد القادر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 28.

[99] جيفري د. زاكس Jeffrey D. SACHS، «المؤسسات مهمة، غير أنها ليست كل شئ: لا ينبغي التقليل من شأن دور الجغرافيا وهبات الموارد في التنمية»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة اشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد جانفي 2003، ص ص 38-41.

أوروبا الشرقية	9,90	6,10	9,00	-	-	9,00
المخزون الدولي مليار	100,00 1,40	100,00 3,24	100,00 5,54	100,00 7,16	100,00 8,75	100,00 23,19

المصدر: خدجي عبد القادر، «دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود بنوك مالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 32.

الجدول رقم 13: توزيع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

إن الاستثمار في الدول المتقدمة يختلف عن الاستثمار في بلاد العالم الثالث، لكون الاستثمار بين الدول المتقدمة يتم بين دول متكافئة في النمو والقوة وذلك بدون شروط مسبقة باستثناء شروط الدولة المستقبلة. أما استثمارات الدول الرأسمالية المتقدمة في دول العالم الثالث، فتتم بدون ضوابط باستثناء ضوابط الطرف الأقوى وشروط المستثمرين الأجانب، ونادرا ما يكون لهذه الاستثمارات وقع تنموي حقيقي على الدول المستقبلة لتلك الاستثمارات، إن لم يكن يؤدي إلى تحويل الفائض الاقتصادي المحلي نحو دول الشمال[100].

لقد سعت الدول لإعادة ما دمرته الحرب بدفع حركة التنمية الاقتصادية وبناء اقتصادها، في البداية استخدمت أسلوب التمويل الخارجي إلا أنه بعد النتائج التي خلفها غيرت مسارها وبدأت بالبحث عن أساليب أخرى للتمويل كوسيلة تمويل خارجية بديلة (لقلة الموارد المحلية والمنح الخارجية والمساعدات والقروض الخارجية)[101] تكون أقل ضررا كان أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعمل دون شك على دفع التنمية للأمام[102].

الوحدة: ملايين الدولارات

المنطقة	المعدل السنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1987-1989	1990-1993	1993	المعدل السنوي للنمو بالنسبة المئوية 1987-1989	1990-1993
إفريقيا شبه الصحراوية	1.685	1.585	1.782	34	28
آسيا	7.479	21.221	37.345	40	48
شرق آسيا	6.882	20.134	35.959	42	50
جنوب آسيا	408	615	841	9	16
جزر المحيط الهادي	190	472	546	36	7
أوروبا وآسيا الوسطى	2.348	7.471	9.631	63	27
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	111	3.655	6.667	282	163
الاتحاد الأوروبي	1.822	3.123	2.278	47	- 14
بقية أوروبا	415	792	686	131	- 2

[100] عبد السلام أديب، «الاستثمارات الأجنبية الخاصة عامل تنمية أم استعمار جديد؟»، adib@db.mfie.gov.ma، المغرب، 2003/10/26.

[101] فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 133.

[102] المرجع السابق لـ HUGONNIER Bernard، ص ص 320-331.

أمريكا الجنوبية والكاريبي	7.300	12.479	16.139	19	27
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.670	1.527	1.717	30	2 -
الدول النامية	20.482	44.303	66.614	33	36
الدول النامية باستثناء أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	20.371	40.748	59.947	32	32

المصدر: غازي عبد الرزاق النقاش، «التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية»، ط. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص227

الجدول رقم 14: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومعدلات نموها حسب المناطق للفترة 1987-1993

وكانت نفس هذه الوضعية لنفس الفترة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مجموعات الدخل، نجد أن الدول ذات الدخل المرتفع تتلقى أكبر نسبة من التدفقات كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: مليون دولار

مجموعات الدخل في الدول النامية	المعدل السنوي للنمو نسبة مئوية		المعدل السنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	
	87-1989	90-1993	87-1989	90-1993
الدول ذات الدخل المنخفض	26	70	5.830 % 28,47	3.595 % 30,69
الدول ذات الدخل المتوسط	60	26	5.236 % 25,56	13.638 % 30,78
الدول ذات الدخل المرتفع	25	19	9.416 % 45,97	17.070 % 38,53
كل الدول النامية	30	35	20.482 %100,00	44.303 %100,00

المصدر: المرجع السابق لـ غازي عبد الرزاق النقاش، 1996، ص228

الجدول رقم 15: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ومعدلات نموها حسب مجموعات الدخل للفترة 1987-1993

ã) الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو في العالم النامي:

يتغير توزيع الاستثمارات الأجنبية بين مناطق العالم وهي في أغلبها لها اتجاه واحد وهو التمركز في البلدان ذات قوة اقتصادية وحجم تبادلي كبير وقوة تنافسية معتبرة. ولهذا عند قياس جاذبية أي بلد بالنسبة للاستثمارات الأجنبية من المفيد أخذ حجم وقوته بعين الاعتبار وهذا عن طريق المؤشر الذي هو في الحقيقة متوسط ثلاثة معدلات تظهر حصة كل بلد من الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والصادرات. وهذا يطرح وما تساؤل أساسي حول مدى استفادة الدول النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة[103].

[103] المرجع السابق لـ فرحي كريمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 99.

أ - 1) نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي:

يظل نصيب الدول الأفريقية هامشيا رغم تحسنه من 9 مليار دولار سنة 2000 إلى 17 مليار دولار سنة 2001، لكن عند التحليل سنجد أن قيمة هذه الاستثمارات بقيت ثابتة في معظم الدول الأفريقية والزيادة الملاحظة راجعة في الأساس إلى مشاريع ضخمة في كل من جنوب أفريقيا والمغرب.

ومن جهة أخرى فإن نسبة النمو الذي شهدته الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2000 بـ 18% لم تعرفها المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالناتج العالمي وتكوين رأس المال والتجارة. فخلال هذه السنة كانت الدول المتقدمة في مقدمة الدول الجذابة للاستثمارات الأجنبية حيث مثلت 75% من التدفقات بسبب حركة اندماج وشراء الشركات عبر الحدود حيث ارتفعت بـ 21% مقارنة بالسنة السابقة (زيادة تقدر بحوالي تريليون دولار)، أما الدول النامية فنصيبها من الاستثمارات الواردة ارتفع إلى 240 مليار دولار بينما نصيبها في التدفقات انخفض إلى 19% (كان قد بلغ سنة 1994 ذروته بـ 41%).

بلغت الاستثمارات الأجنبية الوافدة في بلدان أسيا النامية قيمة 143 مليار دولار لسنة 2000 وأكبر زيادة عرفتها شرق أسيا، فقد عرفت هونج كونج ارتفاعا قياسيا لتصل إلى 64 مليار دولار لتكون أكبر مستفيد في آسيا والبلدان النامية. في حين تضاعفت الاستثمارات الصادرة من بلدان آسيا 85 مليار دولار وكانت هونج كونج أهم مصدر بـ 63 مليار دولار أغلبها موجهة إلى الصين. وقد ساهمت العولمة في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي وتوسع حجم الدمج والتملك عبر الحدود[104].

عند النظر إلى مسيرة التدفقات الواردة والصادرة عبر العالم للفترة 1985-2000 نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي أصبح يصل إلى عدد أكبر من البلدان فمثلا في سنة 2000 كان هناك أكثر من 50 بلد رصيد تدفقاتها 10 مليار دولار بينما كانت لا تتعدى 17 بلد منذ 15 سنة، وقد ارتفع هذا الرصيد ما بين 1990 إلى 2001 من 1,7 تريليون دولار إلى 6,6 تريليون دولار. لكن يبقى التوزيع غير متساو فأكثر من 30 بلد مضيف في العالم تمثل 95% من التدفقات الواردة و90% من

---

[104] فيصل حبيب حافظ، «دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية»، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع إدارة الأعمال)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 51.

الصادرة، وتشير الإحصائيات الخاصة بسنة 2001 أن خمس بلدان الأكثر اجتذابا للاستثمار تتلقى 62% من مجموع ما تتلقاه الدول النامية و74% مما تتلقاه دول أوروبا الشرقية، كما أن من بين البلدان العشر التي ارتفع نصيبها من الاستثمارات المباشرة نجد ثمانية من الدول النامية (خاصة الصين، المكسيك وجنوب أفريقيا)، أما من بين البلدان العشر التي انخفض نصيبها نجد ثمان دول متقدمة (خاصة بلجيكا، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة وألمانيا).

يمكن تلخيص حصة القارات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق الجدول التالي:

الوحدة مليارات الدولارات

1999	1998	1997	1996	1993	1992-1987	
5,00	7,931	7,657	5,907	3,469	3,010	إفريقيا
106,00	84,880	95,505	82,035	54,835	19,613	أسيا
90,00	71,652	68,255	46,162	20,009	12,400	أمريكا اللاتينية
21,00	15,713	18,530	12,406	6,757	1,576	أوروبا الشرقية

المصدر: تقرير الاستثمار الدولي لسنتي 1999 و2000.

الجدول رقم 16: حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم

سيحقق العالم أول هدف لتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بين 1990 و2015، والفضل في ذلك يعود إلى النمو القوي في أسيا وخاصة في الصين والهند رغم أن العديد من البلدان لن تحقق الهدف بل هي بعيدة عن المسار، ومن المحتمل أنه لن يحقق الهدف سوى 8 بلدان تمثل 15% من سكان الإقليم. ويكمن الخطر في عدم تحقيق الأقاليم أهداف التنمية البشرية خاصة المتعلقة بالصحة (وفيات الأطفال والأمهات وفيروس نقص المناعة والحصول على مياه نظيفة والصرف الصحي)[105].

تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كغيرها من المتغيرات الاقتصادية بالأوضاع العالمية التي كثيرا ما تتميز بالتذبذب وسرعة التغير، كما تراجعت أهمية بعض العوامل المحركة للاستثمار الأجنبي المباشر منها الأسواق الكبيرة وامتلاك الموارد الطبيعية وسهولة الحصول على يد عاملة رخيصة، ليعطي الأهمية الأكبر لعوامل أخرى وهي:

- تحرير السياسة العامة: ونقصد بها تحرير الأسواق المالية والسماح بدخول رؤوس أموال أجنبية ضمن ترتيبات الاستثمار الأجنبي المباشر دون قيود، ففي سنة 2001 أدخل 71 بلد 208 تغير على القوانين التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر وكانت 90% من هذه التغيرات تهدف جعل المناخ الاستثماري أكثر ملائمة، كما قامت 97 بلد على عقد 158 اتفاقيات ثنائية للاستثمار و97 اتفاقية من اتفاقيات الازدواج الضريبي،

[105] جيمس م. بوتون & ضياء قرشي Zia QURESHI، & James M. BOUGHTON، «من الرؤية إلى العمل: كيف نضفي بعض الحيوية على أهداف الألفية الإنمائية»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2004، ص ص 42-44.

- التقدم التقني: يترتب على هذه التقنيات الحديثة والتغير التكنولوجي السريع الذي يعرفه العالم تحمل مخاطر وتكاليف معتبرة لاقتنائها من جهة، ومن جهة أخرى تسمح هذه التقنيات تسهيل الاتصال وإزالة المسافات وتخفيض تكاليف النقل والشحن، لهذا يعتبر التقدم التقني دافع لتدعيم القدرة التنافسية وعامل من عوامل تشجيع الاستثمار الأجنبي الكفء،
- الاستراتيجية المنتهجة من طرف الشركات العابرة للقارات، إذ يتعين عليها أن تمتلك قدرة إبداعية متجددة حتى تحافظ على قدرتها التنافسية ولا يكون هذا إلا بتوسيع أسواقها على المستوى الدولي وتحويل بعض الأنشطة الإنتاجية أو نقلها إلى مواقع جديدة في الخارج إن استدعى الأمر ذلك من أجل تخفيض التكاليف.

تتغير نوعية النشاط الإنتاجي المتبع وهذا حسب البعدين الزمان والمكان، فأما المكان فنقصد به البلد المضيفة للاستثمارات، أما البعد الزمان فهو مدى توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستجابتها للتغير الحاصل بسبب التقدم التكنولوجي. وما يلفت الانتباه توجه معظم الاستثمارات نحو صناعة الخدمات بعد أن تم تحريرها في وقت متأخر وكذا نحو بعض الصناعات التحويلية ويرجع ذلك لسببين وهما القرب من المستهلكين وسهولة الوصول إلى السوق المحلية[106].

أما بالنسبة لتوزيع النشاطات حسب البلدان، نجد أن الاستثمارات في الدول المتقدمة تستخدم التكنولوجية الرفيعة كالصناعات الكيميائية، في حين تلك المقامة في الدول النامية فتستخدم التكنولوجية البسيطة.

وقد دلت الأرقام أن هناك توسع تدريجي في فرص الاستثمار، فبينما كان نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أفريقيا يوجه إلى القطاع الأولي الزيت والنفط، فأصبحت توجه نحو صناعة الخدمات (المصارف، النقل والاتصالات).

يمكن التماس تنوع نشاط الاستثمار الأجنبي عن طريق توسع نشاطات الشركات عبر الوطنية التي أصبحت تسهم بـ 10% من الناتج الإجمالي العالمي وبأكثر من 30% في الصادرات العالمية، ففي سنة 2000 كانت أكبر 100 شركة عبر وطنية غير مالية والتي ارتفعت أصولها بنسبة 20% بسبب عملية الاندماج (في مقدمتها مجموعة فودافون، شركة جينرال اليكتريك وشركة ايكسون موبيل)، كما احتلت خمس شركات توجد مقراتها في البلدان النامية من أن تحتل مكانة ضمن قائمة أكبر 100 شركة.

قصد تحقيق أكبر عائد ممكن على الاستثمار وتنمية اقتصادية بأقل مخاطر وتكاليف ممكنة، يتطلب الاهتمام بمنظومة يمكن تسميتها بـ "الاستثمار المتكامل" الذي يجب أن تتوفر فيه:
- مقترحات استثمار محددة وواضحة ومدروسة،

[106] المرجع السابق لـ خير قدور، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 85.

- فلسفة اقتصادية واضحة للدول المضيفة،
- القيام باستخبارات دقيقة عن سابقة أعمال المستثمر الأجنبي،
- وتوفير قاعدة بيانات استثمارية.

قامت العديد من الدول النامية بتعظيم عوائدها من جراء فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تبني برامج وسياسات بعضها هيكلي والآخر إجرائي وتحسين جودة منتجاتها[107]. فنجد مثلا أن المكسيك قامت وضع ضوابط عامة لترشيد الأداء وتجنب المشكلات الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية والممارسات السلبية للشركات العالمية، وأنشئ مجلس حكومي متخصص لاختيار أنواع ومستويات التكنولوجيا المنقولة على أساس معايير محددة خاصة التكلفة والحداثة وبلد المنشأ. كما تبنت دول جنوب شرق آسيا عددا من السياسات عددا من المعايير المرتبطة باختيار مشروعات الاستثمار الأجنبي وتوجيهها طبقا لأهداف وطنية معينة وضوابط موجهة بالإنجاز أو بالربط بين أداء المشاريع الاستثمارية الأجنبية وطبيعته وتوجهاته الموجه للتصدير.

ب - 2) واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

أصبح الصين ورشة العالم، فهو قبلة المستثمرين الأجانب لعدة أسباب أهمها انخفاض قيمة العملة المحلية، توسع السوق المحلية، والتقدم التكنولوجي الكبير وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2004 قيمة 630 مليون دولار وبلغ معدل نمو اقتصادي لهذه السنة (2005) 9,5%.

في 11 ديسمبر 2001، أصبحت الصين بعد 15 سنة من المفاوضات المضنية، العضو الـ 143 في منظمة التجارة العالمية. وهو أمر دون شك سوف يفيد المستهلكين الصينيين ويؤدي إلى كفاءة اقتصادية أكبر[108].

يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الفقر المدقع أنه العيش على دولار واحد أو أقل في اليوم. ووفق هذا التعريف أحصي 600 مليون فقير سنة 1997، انخفض هذا العدد من 360 مليون سنة 1990 إلى 150 مليون مع نهاية 2003، ورغم هذا حولت الصين نفسها من بيئة معادية للاستثمار

---

[107] المرجع السابق لـ لخميسي خليفة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 48.
[108] رامش أدهيكاري Ramesh ADHIKARI & يونجز هينج يانج Yongzheng YANG، «ماذا سوف تعني عضوية منظمة التجارة العالمية للصين وشركائها التجاريين»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2002، ص ص 22-25.

الأجنبي المباشر إلى مقصد كبير لها، فالفقر حسب البنك العالمي لا يتعارض مع الاستثمار الأجنبي[109].
وقد وفرت الصين مناصب شغل كبيرة وأصبحت قاطرة سحب لاقتصاديات شرق آسيا، إذ يبلغ معدل النمو السنوي 10%، ليصبح الاقتصاد الصيني سنة 2003 يستوعب 18% من صادرات كوريا الجنوبية و12 % من صادرات اليابان ولترتفع صادرات الصين بـ 40%[110].

وإذا قارنا بين الدول النامية والصين لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونمو معدلاتها حسب مجموعات الدخل للفترة 87-1993:

الوحدة: ملايين الدولارات

البيان	الفترة 87-1989		الفترة 90-1993	
	المعدل السنوي للتدفق	النسبة المئوية	المعدل السنوي للتدفق	النسبة المئوية
الدول المنخفضة الدخل:				
الصين	2.967	50,89	11.203	82,41
الدول النامية دون الصين	2.863	49,11	2.392	17,59
المجموع	5.830	% 100,00	13.595	% 100,00
الصين والدول النامية:				
الصين	2.967	14,49	11.203	25,29
الدول النامية دون الصين	17.515	85,51	17.071	74,71
المجموع	20.482	% 100,00	44.303	% 100,00
الصين ودول آسيا:				
الصين	2.967	39,67	11.203	52,79
آسيا دون الصين	4.512	60,33	10.018	47,21
المجموع	7.479	% 100,00	21.221	% 100,00

المصدر: المرجع السابق لـ غازي عبد الرزاق النقاش، ص228.

الجدول رقم 17: مقارنة بين الدول النامية والصين لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونمو معدلاتها حسب مجموعات الدخل للفترة 87-1993

ولهذا تستمر الصين في تلقي الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول النامية بـ 55 مليار دولار سنة 2004 مقابل 47 مليار دولار سنة 2003[111]. ولكن ما يثير الاهتمام تغاضى الصين عن الشغل غير القانوني قصد جذب أكبر للاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع النسيج، كون أن الأجور منخفضة بالقطعة وليس حسب الزمن (الشهر).

[109] شانج جين وي Shang-jin WEI، « هل العولمة تفيد الفقراء في الصين؟»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة اشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2002، ص ص 26-29.

[110] Le Bureau International du Travail (B.I.T.), «Forum de la Chine sur l'emploi: Le travail décent pour tous», In Travail, Magazine Trimestrielle de l'Organisatiom Internationale du Travail (O.I.T.), Geneve, numéro 51, Juin 2004, pp. 17-18.

[111] O.C.D.E., «Les perspectives de l'investissement international, septembre 2005», www.oecd.org/dataoecd.

كنموذج لنمو الاستثمار الأجنبي في الصين، نعرض للوضع التشريعي الاستثمار الأجنبي في شينجيانغ الصينية الذاتية الحكم[112]:

يمكن للاستثمار الأجنبي في شينجيانغ الصينية الذاتية الحكم أن يتخذ أساليب الاستثمار التالية وفقا للقانون:

- إقامة شركات الاستثمار الأجنبي أو شركات الاستثمار المشترة أو الشركات التعاونية في التشغيل،
- مساهمة في الشركات المملوكة للدولة أو الجماعية أو الخاصة أو ذات الملكيات الأخرى بأسلوب المساهمة، أو السيطرة على أسهمها أو شرائها أو إيجارها بالتعاقد،
- إقامة مشروعات التصنيع،
- وإقامة- تشغيل- تحويل (BOT) مشروعات التمويل التي لا ينتظر سداده.

وتتمتع شركات الاستثمار الأجنبي في شينجيانغ الصينية بالمعاملات التفضيلية التالية:

- تعفى شركات الاستثمار الأجنبي والتي تتجاوز مدة تشغيلها 10 سنوات، من 3% من ضريبة الدخل المحلية لضريبة دخل شركات الاستثمار الأجنبي والشركات الأجنبية،
- شركات الاستثمار الأجنبي الإنتاجية المقامة في مناطق استثمار تدفع ضريبة دخل الشركة بنسبة 15%، والشركات التي تتجاوز مدة تشغيلها 10 سنوات، تعفى من ضريبة دخل الشركة لمدة عامين ابتداء من سنة تحقيق الأرباح، ثم تدفع النصف من السنة الثالثة إلى السنة الخامسة،
- تدفع شركات الاستثمار الأجنبي التي تقيم مشروعات الطاقة (لا تشمل استخراج البترول والغاز الطبيعي) والمواصلات (لا تشمل نقل الركاب) في المدن المنفتحة ضريبة دخل الشركة بنسبة 15%، والشركات التي تتجاوز مدة تشغيلها 10 سنوات، تعفى من ضريبة دخل الشركة في العامين الأول والثاني ابتداء من عام تحقيق الأرباح، ثم تدفع نصفها من العام الثالث إلى الخامس،
- المستثمرون الأجانب في شركات الاستثمار الأجنبي الذين يستثمرون أرباحهم المباشرة من هذه الشركات، في زيادة رأس مال نفس الشركات المسجل، أو لإقامة شركات أخرى بالاستثمار الأجنبي في شينجيانغ، ومدة تشغيلها لا تقل عن 5 سنوات، يعاد إليهم 40% من ضريبة الدخل المدفوعة عن جزء إعادة الاستثمار بعد أن يقدم المستثمر طلبا ويوافق عليه جهاز الضرائب،

60% منها التي يحصله الجهاز المالي المحلي أولا، ثم يعيده إليهم وفقا للقرار المعني. يجب استرجاع مبلغ الضريبة المعادة لمن تكون مدة إعادة استثمارهم أقل من 5 سنوات،

---

[112] الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، «السياسات التفضيلية لجذب الاستثمار الأجنبي في شينجيانغ Shanghai الصينية الذاتية الحكم»، WWW.CHINA.ORG.CN.

- تعاد ضريبة دخل الشركة المدفوعة لجزء إعادة الاستثمار إلى المستثمرين الأجانب الذين يعيدون استثمارهم مباشرة في بناء أو تطوير شركات جديدة لإنتاج الصادرات، أو شركات التكنولوجيا المتقدمة،
- تعفي شركات الاستثمار الأجنبي من ضريبة استخدام ترخيص المركبات والسفن وضريبة العقارات والأراضي في المدن ابتداء من شهر إقامتها وتشغيلها،
- تعفى شركات الاستثمار الأجنبي التي تمارس الإنتاج الزراعي، من الضريبة الزراعية لمدة 5 سنوات،
- تعفى الشركات التي تستخدم الصحراء والغابات والأراضي والجبال غير المناسبة للزراعة والتشجير والرعي من رسوم تعويض الأرضي ومن رسوم استخدام الأراضي لمدة 20 سنة.

3-ب) الاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب شرق أسيا:

مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، توسعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة ظهور قطب تصنيعي جديد في جنوب شرق أسيا[113]، وبعدها ازدادت الصادرات بنسب كبيرة لتصل مثلا في تايلاندا نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 29%[114]. وهكذا فإن تجربة دول جنوب شرق أسيا في إعادة الهيكلة الصناعية بمساعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عملت على تنويع الهيكل الصناعي وزيادة القدرة على التصدير[115].

وعليه فإن حصة أسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت خلال السنوات الأخيرة دوما في زيادة، وهذا ما يبينه الجدول:

الوحدة بملايين الدولارت

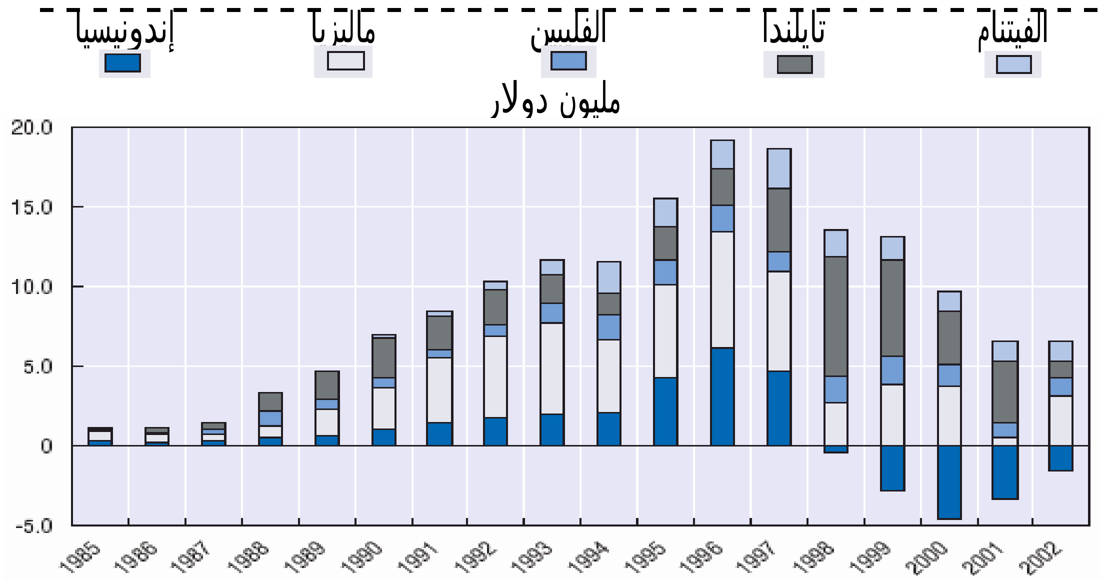
	1987-1992	1993	1996	1997	1998	1999
غرب أسيا	1,019	3,710	0,621	4,638	4,579	
وسط أسيا	0,025	1,327	2,017	3,022	3,024	
جنوب وشرق أسيا	18,569	49,798	79,397	87,835	77,277	
المجموع	19,613	54,835	82,035	95,505	84,880	

المصدر: تقرير الاستثمار الدولي لسنتي 1999 و2000.

الجدول رقم 18: حصة أسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بملايير الدولارات

[113] المرجع السابق لـ فارس فضيل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 55.
[114] نايلي مصطفى، «التكتلات التجارية والاقتصادية الإقليمية وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية»، «ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية: اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية»، القاهرة 28-30 سبتمبر 1996.
[115] محمد محروس إسماعيل، «اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع الاهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية»، ط. مؤسسة شباب الجامعة (الطبعة الثانية)، الإسكندرية، 1997، ص 395.

وتطورت حصة العديد من دول جنوب شرق أسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة مثل ما يبينته دراسة على مجموعة من دوله (إندونيسيا، ماليزيا، الفليبين، تايلندا، والفيتنام)، ونلخص ذلك في الشكل البياني التالي:



المصدر: O.C.D.E.: Organisation de Coopération et de Développement Economique, «Perspectives de l'investissement intrnational : Stratégies d'incitation à l'investissement et IDE dans plusieurs pays de l'ANASE (chapitre 3)», ed. O.C.D.E., Paris, 2004, p. 83.
ANASE هو تعبير وتعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية O.C.D.E. لمجموعة الدول النامية الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وإدخال المؤسسات الأجنبية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية.

الشكل رقم 11: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في خمس دول أسيوية (إندونيسيا، ماليزيا، الفليبين، تايلندا، والفيتنام) في الفترة 1985-2002

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية:

بدأت كوريا الجنوبية في جلب الاستثمارات الأجنبية مع الـ 60 من القرن الماضي مع انتهاء الحرب الكورية، أين توافدت شركات أجنبية خاصة اليابانية والأمريكية، وقد قامت الحكومة الكورية الجنوبية بإنشاء مناطق التجارة الحرة، أين بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية 65,2 مليون دولار سنة 1970 مقابل حجم الاستثمارات الأجنبية 12,7 مليون دولار سنة 1969[116]. وفي سنة 1984، صدر قانون استثمار جديد يقدم عدد من المزايا التفضيلية بإعادة تحويل رؤوس الأموال

[116] المرجع السابق لـ زيدان محمد، ص ص 117-146.

للخارج مع الحق في تحويل الأرباح والحق في الملكية وتخفيض معدلات الفوائد على القروض للمؤسسات التي تسهم في خلق مناصب شغل وتسهم في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي. كما قدمت إعفاءات جبائية خلال الـ 5 سنوات الأولى من نشاط الشركات الأجنبية وسهلت منح أراضي وعقارات وخففت من الإجراءات الإدارية.

عملت كوريا على دعوة الشركات الأجنبية لتقديم عروضها واشترطوا مساهمة الشركات الكورية بأقصى حد في التنفيذ، فأصبح الأجانب كمعلمين للشركات الكورية في عملية تدريبية إلا أن أصبحت هده الشركات الكورية تشارك نفس هذه الشركات في تنفيذ مشاريع استثمارية في العديد من الدول أغلبها أفريقية[117].

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا:

إن نموذج ماليزيا جديرة بالاهتمام، فقد أصدرت تشريعات مشجعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطبيق عدة سياسات سمحت لها باستقطاب هذه الاستثمارات، فوضعت خطة الإصلاح من خلال تهيئة العنصر البشري المحلي وتعليمه وتطوير معارفه قبل ولوج الاستثمارات الأجنبية، ثم بناء الهياكل القاعدية التي تخدم أهداف عملية التنمية المطلوبة، ومن ثم على الاستثمارات الخارجية[118].

أوفدت ماليزيا 45 ألف طالب للخارج للحصول على شهادات دراسات عليا في العلوم والتكنولوجيا الحديثة والصناعة التحويلية والإدارة الاقتصادية، وعاد هؤلاء إلى بلادهم واضطلعوا بدور بارز في تحقيق المعجزة الماليزية بالتعاون الاستثماري مع كبريات الشركات اليابانية والأمريكية والأوروبية[119].

---

117 المعهد العربي للتخطيط بالكويت، «اجتماع خبراء حول التكنولوجيا والتنمية»، الكويت 02-04 مارس 1987، مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ص 108-109.

118 O.C.D.E.: Organisation de Coopération et de Développement Economique, «Perspectives de l'investissement intrnational : Stratégies d'incitation à l'investissement et IDE dans plusieurs pays de l'ANASE (chapitre 3)», ed. O.C.D.E., Paris, 2004, pp. 104-105.

ANASE هو تعبير وتعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية O.C.D.E. لمجموعة الدول النامية الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وإدخال المؤسسات الأجنبية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية.

119 عصام الزعيم (وزير التخطيط ووزير الصناعة سابقا)، «التوجهات الاستراتيجية في تنمية الاقتصاد السوري إزاء مشاريع العولمة والتنمية الإقليمية»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004/03/23.

من أهم السياسات التحفيزية التي اتبعتها ماليزيا نذكر[120]:

- حصول المستثمر الأجنبي في الصناعات الاستراتيجية المستهدفة على إعفاء ضريبي يصل إلى 70% من الأرباح لمدة 5 سنوات وتزيد هذه النسبة إلى 85% بالنسبة للمنشآت التي تقام في مناطق مستهدفة أيضاً.
- منح المستثمر الأجنبي اختيارا بين 12 منطقة حرة تتمتع بالحدود دنيا من الإجراءات على الواردات والصادرات وإعفاء 100% من الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة وكذلك إعفاء 100% من الرسوم الجمركية على الصادرات.
- منح تلك الحوافز للمنشآت خارج المناطق الاقتصادية الحرة التي تصدر 80% من إنتاجها.
- تقديم التمويل طويل ومتوسط الأجل للمصدرين والمنتجين من خلال مجلس تمويل الصناعة الماليزية.
- تقديم الخدمات الاستشارية والإدارية والنصح لرجال الأعمال.
- تقديم حوافز تصديرية تشمل تخفيضا بنسبة 50% على ضريبة الشركات وخصم ضريبي كبدل تصدير مقدم على أساس 5% من الصادرات وخصم مضاعف للتكلفة المرتبطة بالتصدير متضمنة مثلا تكاليف تسويق الصادرات (أقساط التأمين ضد مخاطر سداد قيمة الصادرات والواردات) بالإضافة إلى إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على المواد الخام والآلات المستوردة ...الخ.

وبعد إقرار قانون تشجيع الاستثمارات لسنة 1994، بدأ الانتعاش، فقد قدرت الاستثمارات الأجنبية حوالي 59% من مجمل الاستثمارات. وبتطبيق سياسة التصدير، سمحت الحكومة بإتاحة 100% من حقوق الملكية للأجانب شرط تصدير 80% و51-79% من حقوق الملكية للأجانب شرط تصدير 51-79%. تم توقيع اتفاقية ضمان الاستثمار مع أكثر من 22 دولة لحماية الشركات الأجنبية من مخاطر التأميم وقبلت بمبدأ فض النزاعات بالأسلوب الدولي. وكل هذا أعطى دفعة قوية للتصنيع باستغلال الموارد المحلية التي تشتهر بها كالمطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية، ومن ثم نشوء مؤسسات محلية لخدمات التعبئة في مناطق عمليات التصدير، وهو ما خلق مناصب شغل وخفض من البطالة[121].

---

[120] محمد غسان القلاع، «السياسات المحفزة للاستثمار في سورية»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2001/05/22.
[121] المرجع السابق لـ زيدان محمد، ص ص 117-146.

ج - 4) واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول أوروبا الشرقية المتحولة لاقتصاد السوق:

لعل أبرز ملامح التحرر الاقتصادي الذي شهده الربع الأخير من القرن العشرين هو تحول الاقتصاديات الاشتراكية نحو الاقتصاد الحر[122]. فبعد فتح دول أوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت سوقا واعدة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من دول أوروبا الغربية، وهذا نتيجة السياسات التحريرية المنتهجة وتوافر العمالة الرخيصة والتقارب الجغرافي[123]. من هنا يرى الاختصاصي المالي البولوني ليسزيك بالسيروتز BALCEROWICS Leszec أن التحرير المنتظم والحذر لتدفقات رؤوس الأموال تحضيرا لانضمام بولونيا للاتحاد الأوروبي[124].

كانت وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول وسط وشرقي أوروبا في السنوات الماضية ما يوضحه الجدول التالي:

البلد	تدفقات تراكمية للفترة 89-1998		تدفقات نصيب الفرد بالدولار
	مليون دولار	نصيب الفرد بالدولار	بالدولار
إستونيا	1467	1005	387
ألبانيا	384	103	12
بلغاريا	1353	163	48
بولونيا	14680	380	159
التشيك	8053	782	120
سلوفاكيا	1331	247	56
مقدونيا	175	80	25
رومانيا	4489	199	90
سلوفينيا	1199	603	83
كرواتيا	2086	464	190
لاتفيا	1645	666	111
ليتوانيا	1566	422	249
المجر	14508	1429	94

المصدر: رينيه ويبر & جونتر توبي TAUBE Gunther، WEBER Rene، «إستونيا في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2000، ص ص 28-31.

الجدول رقم 19: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول وسط وشرق أوروبا

إن إحباط همة الأسر في بلدان وسط وشرق أوروبا عن طريق انخفاض الادخار وبناء الثروات ليس مصادفة وإنما بسبب التخطيط المركزي، عدم الاستقرار الاقتصادي (ولا سيما التضخم العادي

[122] المرجع السابق [ـ] شريط عابد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص 22.
[123] بابا عبد القادر، «سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في إطار التطورات العالمية الراهنة»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 60.
[124] ليسزيك بالسيروتز BALCEROWICS Leszec، «تحول بولندا إلى اقتصاد السوق»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2000، ص ص 14-16.

المرتبط بفترة الانتقال)، والانخفاض ربحية المشاريع[125]. وتعد كل من بلغاريا ورومانيا من أفقر الدول الأوربية حيث نصيب الفرد من التدفقات المالية لا تتجاوز 50 دولار. ومن أهم ما تتصف بوجود رشوة وفساد، وفي 25 أفريل 2005 وقعتا اتفاقية الانضمام للاتحاد الأوروبي ابتداء من 01 جانفي 2007.

اتبعت المجر استراتيجية الخوصصة بإنشاء مئات الألوف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركها تعمل وفق قواعد السوق الحر، مما جعل بعضها ينمو والبعض يزول، وهو ما سمح باستقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[126].

---

125 ويتولد أم. أورالوسكي Witold M. ORLOWSKI، «التعجيل بالتغيير: زيادة الادخار هي المفتاح للنمو الأعلى لأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد جوان 2004، ص ص 34-35.

126 جانوس كورناي Janos KORNAI، «تحقيق التحول إلى الملكية الخاصة»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2000، ص 12-13.

2.5 الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في العالم العربي:

نتيجة لمفهوم التنمية الاقتصادية التقليدية على زيادة الإنتاج، اتجهت العديد من الدول العربية نحو عملية التصنيع، وأهملت بصورة كبيرة الجانب الفلاحي رغم أن اقتصادياتها قائم في الأساس على الزراعة[127]. وقصد مواكبة التغيرات العالمية، تتسارع الدول العربية منذ الثمانينات على استقطاب الاستثمارات الأجنبية باعتبارها الرافعة الأساسية لتحقيق معدلات نمو معتبرة وزيادة فرص العمل لمواطنيها وتنويع مصادر الدخل وزيادة القدرة التنافسية لسلعها ومنتجاتها ومواجهة الاختلالات التي تعرفها اقتصادياتها، وذلك بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم عن طريق إصدار التشريعات المحفزة وتهيئة الهياكل القاعدية وإصدار الضمانات اللازمة، فلقد سمح العرب ابتداء من سنة 2000 للمستثمرين الأجانب بالنشاط في قطاع الطاقة والاتصالات.

تختلف المنطقة العربية عن باقي مناطق العالم كونها مجموعة متجانسة متقاربة من حيث العادات والتقاليد والديانة والثقافة واللغة، إضافة للتشابه في التضاريس والمناخ وجود ثروات طبيعية ومعدنية باطنية مختلفة[128]. لكن رغم هذا، يمكن التمييز بين ثلاث مدارس في فكر التنمية الاقتصادية في العالم العربي[129]:

- تتميز المدرسة الأولى، ويتبعها أغلب الدول العربية، بالاستجابة إلى مطالب المؤسسات المالية الدولي والقوى العالمية الكبرى وآليات الأسواق العالمية وتنفيذ الاتفاقات الاقتصادية العالمية، وتعمل جاهدة للتنظير لجذب رأس المال الأجنبي،

[127] عبد الله محمد قسم السيد، «التنمية في الوطن العربي: النظرية والتطبيق (التجربة السودانية)»، ط. دار الكتاب الحديث، سرت، ليبيا، 1994، ص 26.

[128] زياوي خير، «العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 85.

[129] محمد عدنان وديع، «مفهوم التنمية»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 01، 2005، ص 1.

- تقوم المدرسة الثانية على ملاحقة إرهاصات فكر جديد، ودعت إلى تنويع مؤشرات التنمية وأولوية التنظير لها ومطلب التنمية البديلة إضافة إلى التأصيل لانعكاسات الثورة العلمية التقنية المعاصرة،
- وترتكز المدرسة الثالثة في منطلقاتها على فكر الاستقلال الاقتصادي والتمسك بالدور القيادي للدولة في النشاط الاقتصادي والعدالة في التوزيع والفرص والتكتل الإقليمي المناسب في مواجهة الأسواق والقوى العالمية، وهي مدرسة لم يعد لها أنصار عديدون.

اجتاحت المنطقة العربية وعلى امتدادها تغيرات عميقة بفعل إعادة جدولة الديون الخارجية في دول المنطقة من تركيا إلى مصر ومن المغرب إلى اليمن ومن الجزائر إلى الأردن، حيث طبقت الحكومات في هذه الدول وبإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين برامج إصلاح اقتصادية وإدارية مستلهمة من الليبرالية الجديدة. وتضمنت هذه البرامج تحرير التجارة وقطاعات المال والتأمين والمصارف وأسعار الصرف وتقليص الإنفاق العام الاستثماري منه والجاري وخوصصة القطاع العام الاقتصادي وغيرها من التدابير.

1.2.5 تقديم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي:

تتسابق الدول العربية منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على اعتبار أن هذه الاستثمارات هي الرافعة الأساسية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل لمواطنيها وزيادة القدرة التنافسية والتصدي للاختلالات والمشاكل الاقتصادية، وبالتالي الاستجابة لمتطلبات الانخراط في الاقتصاد العالمي الجديد، إلا أن هذه الاستثمارات هي جد قليلة في ظل عدم وجود بيئة استثمارية مناسبة تغري المستثمرين الأجانب بالاستثمار في البلاد العربية[130].

على مدى عقد من الزمن تدفقت إلى الوطن العربي استثمارات أجنبية أكثر مما استثمر العرب أنفسهم داخل الوطن العربي، وتباينت سياسات الدول العربية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر[131]، ووصل مجموع قيمة الاستثمارات الأجنبية على ضآلتها نسبة إلى الاستثمارات العالمية، إلى 30 مليار دولار فيما لم تتجاوز الاستثمارات العربية البينية مبلغ 20 مليار دولار مقارنة بأكثر من 1,3 تريليون

---

[130] عبد الكريم حمودي & قدس برس، «الاستثمارات الأجنبية ترفض قرابين العرب»، www.islamonline.net/arabic، إسلام أون لاين، دبي، 2003/10/15.
[131] المرجع السابق لـ فارس فضيل، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 281..

دولار يستثمرها العرب في أسواق أميركا وأوروبا. ويشهد الوطن العربي محاولات حثيثة لاستقطاب جزء أكبر من الاستثمارات الأجنبية التي لا تتعدى حصته منها الواحد في المائة. ولهذه الغاية أصدرت دول مثل اليمن وموريتانيا والعراق سنة 2002 قوانين جديدة خاصة بالاستثمار الأجنبي وأدخلت دول أخرى هي مصر ولبنان والسعودية وعمان تعديلات على قوانين الاستثمار تزيد من عناصر الجذب والاستقطاب. هذا بالإضافة إلى وجود قوانين معمول لها في كل من تونس والمغرب والسودان ومعظم دول الخليج العربية.

يرجع عدم انتظام النمو الاقتصادي في العالم العربي إلى طبيعة السوق النفطية التي ترتبط به بقوة وبتذبذب الإنتاج الزراعي وعدم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لا تتعدى حاليا حصتها نسبة 1% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[132]، حيث لم تستقطب سوى 1.691 مليار دولار سنة 1992. وقد أكد هذه الحقيقة تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2002 والذي وضع معظم الدول العربية ضمن قائمة الأداء المتدني في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. ورغم كل ما يقال، لازالت الطاقة الاستيعابية للاستثمار الدولي في البلاد العربية هائلة نظرا إلى اعتبارات عدة منها اتساع الأسواق العربية ووفرة مواد الخام ومصادر الطاقة وتزايد الحاجة للواردات المختلفة والموقع الإستراتيجي للدول العربية[133].

أ) أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي:

إن ترويج بالمنطقة العربية كمستقبل للاستثمارات الميزة واستقطاب التدفقات الاستثمارية لها على المستويين البيني والدولي في الوقت الذي تزايد فيه أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كقاطرة تقود النمو الاقتصادي العالمي ومع تصاعد حدة المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية في حين أن الاستثمارات العربية في خارج المنطقة العربية هي جد ضخمة[134].

أ-1) الصفات السائدة في اقتصاديات العالم العربي:

[132] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي & برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة»، ط. إيقونات للخدمات المطبعية، عمان، ص ص 82-83.

[133] فريد النجار، «الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي»، ط. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 11.

[134] علي عبد القادر علي، «إعادة رؤوس الأموال العربية إلى الوطن العربي بين الآمال والواقع»، سلسلة أوراق عمل تصدر عن مركز المعلومات للمعهد العربي للتخطيط باللغتين الإنجليزية والعربية، سلسلة أوراق عمل، ط. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999.

تمتد المنطقة العربية بمساحة كبيرة على القارتين الإفريقية والأسيوية، فهي بالإضافة إلى الخصائص التاريخية واللغوية والثقافية المشتركة، تشترك في عدة صفات أهمها:

- تمتلك المورد الخام لصناعة الحديد والصلب: حيث تعد مؤشرا هاما من مؤشرات التطور الصناعي.
- تملك ثروة مائية هائلة جوفية وسطحية ولكن تعاني من الهدر.
- تمتلك أهم مصادر الطاقة من بترول وغاز وطاقة شمسية، إلا أنها تعاني كذلك من الهدر الناتج عن الاستغلال السيئ أو عدم الاستغلال وعدم وجود رؤية منهجية هادفة في التصور المستقبلي.
- هي اقتصاديات تابعة تكنولوجيا للاقتصاديات المصنعة، فمدخلاتها مستوردة ومخرجاتها موجهة لتغذية الاقتصاديات المصنعة.
- تتوفر على الهياكل القاعدية في المواصلات البرية والبحرية والجوية، وفي الاتصالات...الخ.
- وتتوفر على تعداد سكاني هائل يضم قوة عمل شبانية مهنية وجامعية متخصصة، إلا أنها تعاني من البطالة.

وصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي إلى 18 مليون نسمة من مجموع القوى العاملة البالغة 98 مليون نسمة ومن جملة السكان الذين بلغوا 280 مليون نسمة سنة 2001، ويعيش حوالي 62 مليون عربي أي ما نسبته 22% من جملة السكان على دولار واحد فقط في اليوم. ويعيش 145 مليون عربي أي قرابة 52% من تعداد السكان العرب، على دخل يومي يتراوح ما بين 2 و5 دولارات، مما يجعل الملايين من العرب يعيشون تحت خط الفقر كما يظهر من الجدول التالي:

الدولة	**نسبة من يعيشون تحت خط الفقر**
موريتانيا	%57
اليمن	%27
الجزائر	%23
مصر	%23
المغرب	%19
الأردن	%12
تونس	% 6
دول الخليج الست	أقل من 1%

المصدر: محمد عبد العاطي، «الاستثمارات العربية في الخارج»، قسم البحوث والدراسات بالجزيرة نت، الأحد 1423/02/08 هـ الموافق لـ 2002/04/21م نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001.

الجدول رقم 20: الملايين من العرب تحت خط الفقر

يتميز الوطن العربي ببعض الخصائص التي تماثل في بعضها خصائص الدول النامية، إذ يتميز بلغ عـدد الأميين البالغين من العرب 65 مليونا ولا يتوقع أن يزول هذا التحدي سريعا، فما زال حوالي عشرة ملايين طفل في سن التعليم غير ملتحقين بالمدارس[135]. ويبلغ متوسط نسبة البطالة في البلدان العربيـة 15% وهي من أعلى النسب في العالم، ويشكل النفط 70 %من الصادرات, وكان نمو الـصادرات بنسبة 1.5 %وهي أقل كثيرا من المعدل العالمي 6% وبقيت الصادرات المصنعة راكدة، ويقل دخل 20 %من السكان عن دولارين يوميا.

وقد رصد التقرير السنوي العشرون حول مناخ الاستثمار في الدول العربية تطورات وضـع الـدول العربية في مؤشرات الاقتصاد الرقمي، التي تستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لافتا إلى أن معدل انتشار خطوط الهاتف الثابت في الدول العربية بلغت نحو 9,43 لكل 100 نسمة منخفـضا عن المعدل العالمي 18,66 خط لكل 100 نسمة باستثناء خمس دول عربية مصنفة فـوق المعـدل العالمي، وفي قطاع الهاتف النقال بلغ معدل الدول العربية 13,25 خط لكل 100 منخفضا أيضا عن المعدل العالمي 22,92 خط لكل 100 نسمة باستثناء ثماني دول عربية هي فوق المعدل العالمي، أمـا بالنسبة لعدد مستخدمي الإنترنت وانتشاره في الدول العربية فقد بلغ 11,1 مليون شـخص سـنة 2003 بنسبة 1,6% من إجمالي المستخدمين في العالم وبالنسبة لعدد أجهزة الحاسـوب في الـدول العربية فقد مثلت نحو 52,1% من إجمالي أجهزة الحاسوب في العالم.

إن العالم العربي يعيش على قارعة الطرق السريعة للعولمة، لأنه سجل أعلى نسب للبطالة في العالم في سنة 2002 لتبلغ 18%، فيما لم يتجاوز نصيبه من الثورة الرقمية 1,6 بالألف، لما تعكـسه هـذه النسبة من دلالات مخيفة على المسافة الشاسعة التي تفصل العالم العربي عن محاولات الولوج إلى بنـاء مجتمع المعرفة، الذي يشكل الرافعة الأساسية لدخول العرب إلى العالم المعاصر. ولا يـستقبل العـالم العربي إلا 2,8% من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، فيما يشهد، نسبة عالية من النمـو الديمغرافي (2,7% خلال الربع الأول من القرن العشرين). ويفترض أن يصل عدد سكان العالم العربي إلى 470 مليون نسمة بحلول سنة 2025.

ويذكر في تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير[136]، أن المنطقة العربية بحاجة إلى تـوفير 80 مليـون فرصة عمل خلال العقدين المقبلين فقط لاستيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل في ظـل وجـود

---

[135] المرجع السابق لـ زياوي عيسى، مذكـرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص ص 87-88.

[136] تقرير البنك الدولي سنة 2003 بعنوان: ، «العمل، النمو إدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، ط. البنـك الدولي للإنشاء والتعمير، 2003.

جغرافيا عربية فتية وضاغطة على اقتصاد مترهل يعيش العديد من الأزمات الهيكلية ويفرض على البعض القليل الهجرة عبر الجغرافيا وعلى البعض الكثير الهروب عبر التاريخ إلى أصوليات متعددة، لكنها تمثل وجها للأزمة لا حلا لها، لأنها لا تقدم مشروعا للمستقبل. وهكذا، اندفعت العديد من الدول العربية إلى التخلي عن الخيار الأمني والتنموي الجماعي العربي، واتجهت كل دولة إلى البحث لنفسها عن خلاص وهمي، في طلب الحماية أو المساعدات الأجنبية والاعتماد على الخارج. وأصبحت الروابط بين الدول العربية أضعف من روابطها مع الدول الأجنبية.

أ-2) مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته في العالم العربي:

تحتاج الدول العربية مع بداية القرن الـ 21 إلى ثقافة جديدة تؤثر في كل من السلوك الاستثماري والسلوك الادخاري، فهي تحتاج إلى استثمارات ضخمة لا يمكن توفيرها فقط عن طريق الاستدانة الداخلية أو المعونات أو القروض الخارجية، ولهذا يتطلب تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي. هذا ما دفع العديد من الدول العربية إلى تقنين تشريعات الاستثمار لإزالة المعوقات الإدارية وتوفير الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية. وتعتبر مصر والمغرب من أكثر الدول العربية وشرق الأوسطية تلقيا لتدفقات رأس المال الأجنبي نظرا للتحسن الذي طرأ على مناخ الاستثمار في كل منهما[137].

لقد تم إدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار هدفت في مجملها إلى تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبية إلى تغطيت الاحتياجات التحويلية المحلية ونقل الخبرات المتطورة إلى هذه الأسواق. وفي هذا الجانب، نلاحظ غياب القيود على الاستثمار الأجنبي في السوق المالية بمصر، المغرب، الأردن، لبنان وتعديل نسب التملك في كل من تونس، عمان، البحرين.

لا تتلقى المنطقة العربية سوى 1/3 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة بالنسبة لبلد نام من نفس الحجم[138]. فقد بلغ نصيب بعض الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بين سنوات 1999 و2002:

الوحدة: مليون دولار

البيان	1999	2000	2001	2002
الجزائر	507	432	1.196	1.065
تونس	368	779	486	821
المغرب	1.376	423	2.808	428
مصر	1.065		510	647

---

137 مجدي عبد العظيم، «الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة السنة (دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج»، ط. دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998، ص 203 .

138 جورج ت. عابد George T. ABED ، SACHS، «وعد ... لم يتحقق، لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس2003، ص ص 10-14.

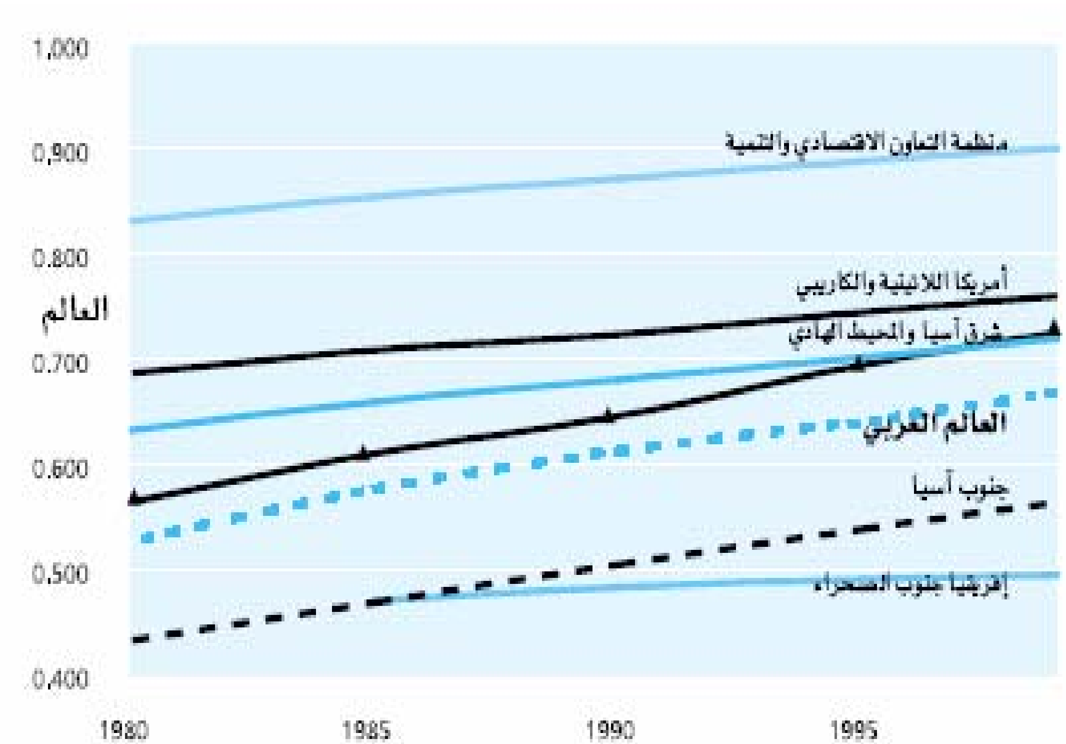
		1.235		
السودان	731	392	574	681
لبنان	250	298	249	257
سورية	263	270	205	225
سلطنة عمان	21	44	42	40
قطر	113	252	296	326
الدول العربية	3.184	2.834	6.714	4.532
جموع العالم	1.079.083	1.392.957	823.825	651.188
% من العالم	0,3	0,2	0,8	0,7

المصدر: World Investment Report 1993,

الجدول رقم 21: نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بين سنوات 1999 و2002

وبالرجوع للمنطقة العربية، فنجد أنها تتفوق على مناطق عدة في مقياس التنمية البشرية، ولكنها مـا زالت بعيدة عن إنجاز منطقة شرق أسيا مع الصين ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومناطق أخرى مثل ما يوضحه الشكل البياني التالي وفق الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

- -



المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي & برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة»، ط. إيقونات للخدمات المطبعية، عمان، ص24.

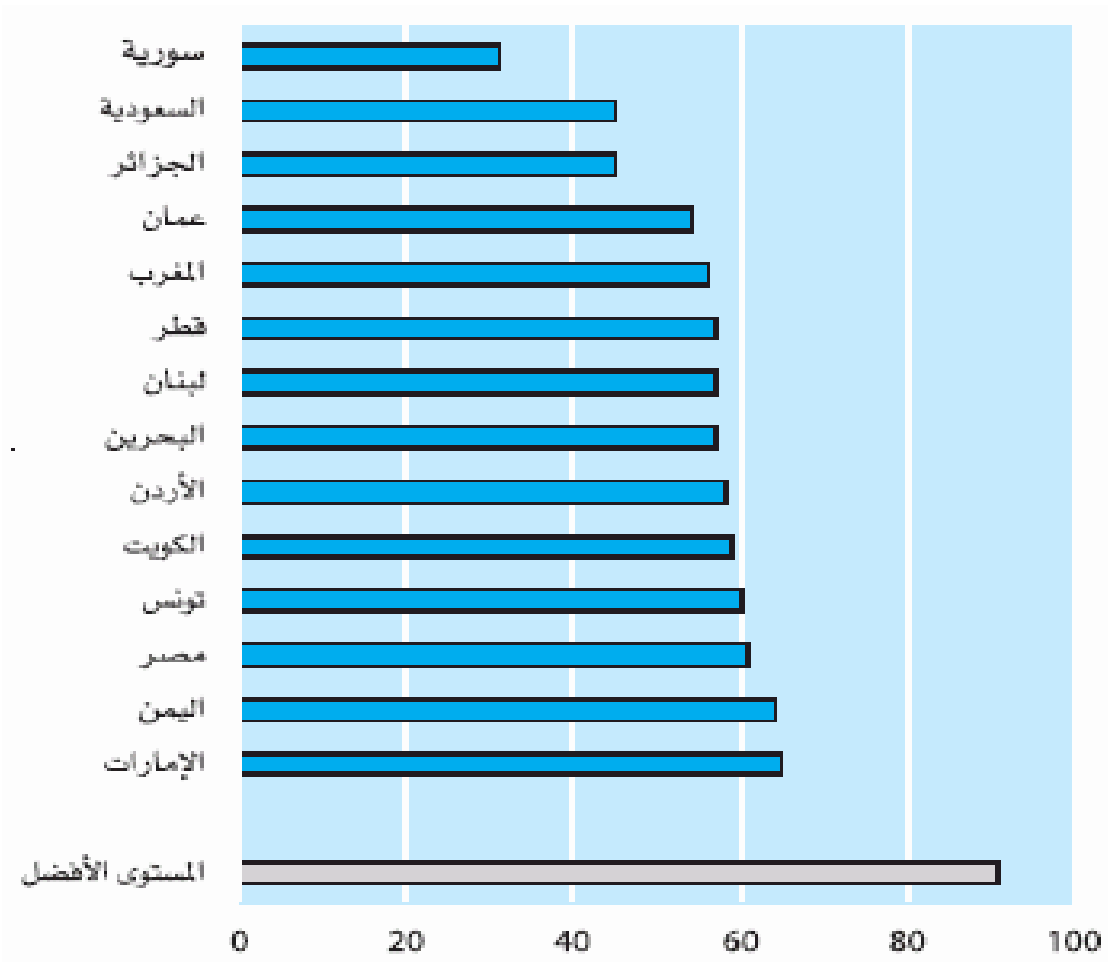
الشكل رقم 12: [illegible] مؤشر التنمية البشرية في الوطن العربي 1980–1999

أظهر التقرير السنوي العشرون حول مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل عام خلال السنة الماضية 2004، كما أشار إلى أن المؤشر المركب لمكون المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ارتفع للسنة الرابعة على التوالي إلى 1,08 مقارنة مع 1,01 في سنة 2003 و0,9 في سنة 2002، و0,7 في سنة 2001، وأرجع التقرير هذا التحسن في مناخ الاستثمار إلى تحسن أسعار النفط[139]. وانعكاس ذلك إيجابيا على الإيرادات ووضع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مما دعم برامج الإصلاح الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية في هذه الدول. وقال التقرير أن التوازن الداخلي أي (نسبة عجز أو فائض الموازنة للناتج المحلي الإجمالي) شهد تحسنا في 11 دولة عربية مقابل تراجعه في 6 دول عربية أخرى، بينما شهد المؤشر الفرعي التوازن الخارجي «نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي»، تحسنا في 10 دول عربية مقابل تراجعه في 8 دول عربية أخرى،

139 تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2004.

بينما شهد معدل التضخم انخفاضا في دولتين عربيتين مقابل ارتفاعه في 16 دولة عربية محافظا على معدلات تضخم دون مستوى 7% في معظم الدول العربية باستثناء 4 دول منها.

وانطلاقا من الأرقام السالفة الذكر، يتيح تقييم مناخ الاستثمار في البلدان العربية مدخلا لتفسير قلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث يقل بدرجة واضحة في جميع البلدان العربية مثل ما يوضحه الشكل التالي:



المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي & برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة»، ط. المطبعة الوطنية، عمان، ص 102.

الشكل رقم 13: تدفق رؤوس الأموال للوطن العربي 1980-1999

أ-3) وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي:

العالم العربي أقل مناطق العالم جذبا للاستثمار وأكثرها طردا له، إذ لا تتجاوز حصته من الاستثمارات الأجنبية الخارجية المباشرة 9,5 مليارات دولار من جملة الاستثمارات العالمية البالغة 865 مليارا أي أن نسبتها لا تتعدى 1% فقط في حين بلغت استثماراته بالخارج أكثر من 800 مليار دولار[140]. و"لم تنجح الدول العربية في أن تصبح مواقع جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأي منها لا يرد في قائمة الدول العشر الأولى الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا حتى في قائمة الدول النامية العشر الأولى الأكثر جذبا لتلك الاستثمارات"[141].

تملك المنطقة العربية الكثير من عوامل القوة والتقدم ولكنها لا تستعملها أو لا تحسن استعمالها، فتوظيف هذه القوى والإمكانات يتطلب ثقة في النفس وتوفر الإرادة واتخاذ القرار وتوفير أسباب تنفيذه وحمايته[142].

لكن على الرغم من ذلك كله ما تزال الفجوة واسعة في معظم البلاد العربية بين توفير البيئة الناجحة للاستثمار وبين الواقع القائم الذي لم يشجع حتى الآن رؤوس الأموال العربية على العودة فكيف باستقطاب الأموال الأجنبية. وربما كان الافتقاد إلى تشريعات تضمن حرية انتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية وتسوية النزاعات في حال نشوئها بين المستثمرين والدول المضيفة للاستثمار يعتبر عنصرا حاسما في هذا المجال.

تتم عملية التنمية في الدول العربية في محيط دولي منقسم من حيث الأنظمة السياسية والاقتصادية، فإن المحيط الاقتصادي والسياسي الدولي قسم بلدان العالم الثالث ومن بينها الدول العربية إلى توجهين اقتصاديين، التوجه الأول تبنى الاتجاه الرأسمالي والتوجه الثاني تبنى الاتجاه الاشتراكي. إلا أن تبني هذه الاتجاهات جاء كرد فعل سياسي أكثر منه ترجيح اقتصادي، فالتوجه الاقتصادي متبنى متأثر بالطابع الاستعماري الذي مورس داخل البلد المعني، فانفصلت عملية التنمية عن ثقافة المجتمع ومبادئه وفي بعض الأحيان قدراته .

كانت أهم نتائج إتباع الأنماط وسياسات تنموية على الاقتصاديات العربية:

- ظهور عدة إختلالات اقتصادية داخلية وخارجية، تعود إلى طبيعة هذه الإستراتيجيات والأنماط التي جعلت من التنمية وخاصة في جانبها الصناعي مرتبطة مع الاقتصاد العالمي بصورة عامة

---

140 محمد عبد العاطي، «الاستثمارات العربية في الخارج»، قسم البحوث والدراسات بالجزيرة نت، الأحد 1423/02/08 هـ الموافق لـ 2002/04/21م نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2001.

141 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي & برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة»، ط. المطبعة الوطنية، عمان، ص 102.

142 صلاح وزان، «تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن»، ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 496.

وبالصناعات في الدول الصناعية بصورة خاصة، فالصناعات بالدول الصناعية ظلت ومازالت محددا للصناعات في الدول النامية من حيث المنبع والمصب من جهة، ومن حيث نقل التضخم إلى الدول النامية بصورة عامة ومن بينها الدول العربية عن طريق أسعار السلع الإنتاجية والمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وقطع الغيار.

- إن التركيز على تقويم الصادرات من الصناعات الإستخراجية بصورة عامة والمحروقات بصورة خاصة أو اللجوء إلى المديونية المفرطة، أي الاعتماد على الإمكانات المالية البحتة دون الإمكانات الاجتماعية كونت هوة مالية أدت بهذه البلاد إلى الاستدانة الخارجية والسقوط في أزمة المديونية، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة محددا جديد على عملية التنمية.
- كما أن النمط المتبع وخاصة الصناعات التكاملية، يتطلب محيط جيد ذا موارد عينية ومالية وبشرية كما وكيفا، وهى ضعيفة في البلاد التي أخذت به، هذه العوامل بالإضافة إلى العوامل الخارجية (قيود السوق الدولية) أدت إلى تفاقم هذا الوضع الاقتصادي زادته البيروقراطية وسوء التسيير مع مرور الزمن تعفنا، حيث يكون التسيير البيروقراطي للمؤسسات الوطنية الضخمة والبطالة المقنعة، وتحقيق رقم أعمال كبير مرتبط بالموقف الاحتكاري أكثر مما هو تابع لكفاءة الفنية وكفاءة الاقتصادية.
- استعمال الصادرات الخام من بينها البترول كوسيلة مطلقة للتمويل، ولتعزز هذه الإستراتيجية بجميعها من التبعية الغذائية والتبعية في ميدان العتاد والمواد الأولية الصناعية وجعلت من اقتصاد البلاد أحادى التصدير.
- صناعات خفيفة قليلة جدا وظهور ندرة في المنتجات الصناعية ذات الاستهلاك الواسع، فلم تحظ السلع الرأسمالية وخاصة إنتاج الآلات والأجهزة والمعدات بأي اهتمام وبالتالي أدى استيراد السلع الرأسمالية إلى استنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة، فكل ما يوفر يذهب إلى الاستيراد وبالتالي لا يمكن استكمال النسيج الصناعي.
- وأدى إتباع دون منهجية ترتيبية تكاملية بين القطاع العام والقطاع الخاص وعدم وجود عوامل تحفيز الاستمرارية إلى مضاعفة التبعية للخارج.

لهذا بدأت معظم هذه الدول تتحول إلى النمط الجديد، حيث أخذت بنمط الصناعات التصديرية، وظهر الانفتاح الخارجي للسياسة التنموية باللجوء إلى التمويل الخارجي وبدأت عملية إحداث مناطق حرة صناعية تصديرية في جهات مختلفة من البلاد، كما جاءت تلبية للرغبة في جلب رؤوس الأموال

الأجنبية ونشاطات صناعية تستعمل تكنولوجيا عالية لكنها تفقد الاستقلالية وتفقد التمفصل مع الاقتصاد الوطني.

تعتبر السعودية في طليعة الدول العربية التي تصدر الاستثمارات للعالم العربي وفي نفس الوقت في طليعة الدول العربية التي تستضيف استثمارات عربية، إذ صدرت للعالم العربي عام 2002 استثمارات بقيمة 882 مليون دولار واستضافت استثمارات عربية بقيمة 717 مليون دولار. ويأتي لبنان في المرتبة الثانية من حيث استقطاب الاستثمارات العربية بقيمة 650 مليون دولار فيما احتلت الكويت المرتبة الثانية في تصديرها بقيمة 444 مليون دولار.

وقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوطن العربي من 4,3 مليار دولار سنة 1999 إلى 2,5 مليار دولار سنة 2000 ثم ارتفعت إلى 6 مليار دولار عام 2001 استحوذ على معظمها دول المغرب العربي.

وقد بين التقرير السنوي العشرون حول مناخ الاستثمار في الدول العربية أن الاستثمارات العربية البينية الخاصة المرخص لها سجلت زيادة بنسبة 53,4% خلال العام الماضي إذ بلغت نحو 5,9 مليار دولار مقارنة مع 3,8 مليار دولار عام 2003 وبذلك بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2004 حوالي 35,9 مليار دولار مقارنة مع 32,1 مليار دولار من 1985 إلى نهاية عام 2003، بمعدل تدفق سنوي بلغ 1,8 مليار دولار. ومن بين 14 دولة عربية توفرت عنها البيانات جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة لاستثمارات عربية وافدة قدرها 1,29 مليار دولار بما نسبته 22% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال العام، تلتها مصر باستثمارات بلغت 1,1 مليار دولار وبنسبة 18,8% ثم لبنان بحوالي 1,5 مليار دولار وبنسبة 17,8% فالسودان بحوالي 657 مليون دولار ونسبة 11,1% ثم الإمارات العربية بحوالي 525 مليون دولار وبنسبة 8,9% ثم المغرب بحوالي 374,4 مليون دولار وبنسبة 6,3% فالجزائر بحوالي 260,3 مليون دولار وبنسبة 4,4%. وقد استحوذت هذه الدول الثمانية على نحو 94,1% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية.

وبالمقارنة مع سنة 2003 شهدت عشر دول عربية ارتفاعا في حصتها من هذه التدفقات الوافدة إلى أقاليمها (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، سلطنة عمان، مصر، لبنان)، فيما تراجعت التدفقات الوافدة إلى أربع دول عربية أخرى الإمارات وليبيا والمغرب واليمن. أما فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام، فقد تصدرت الإمارات

مجموعة بحوالي 1,79 مليار دولار وما نسبته 3,33% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة إلى اثنتي عشر دولة عربية، جاءت بعدها السعودية 1,65 مليار دولار ونسبة 28,1% إلى إحدى عشرة دولة عربية والأردن 5,1 مليار دولار بنسبة 8,5% إلى ثمان دول عربية وسوريا 275,3 مليون دولار ونسبة 4,7% إلى سبع دول عربية، ومصر 222,4 مليون دولار ونسبة 3,8% إلى ثمان دول عربية وقد شكلت هذه الدول الست نحو 92,7% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة خلال عام 2004.

وقارن التقرير تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة الوافدة المرخص لها خلال الفترة 1995 وحتى نهاية 2004 مشيرا إلى أن هذه الاستثمارات ارتفعت من 1,43 مليار دولار عام 1995 إلى 5,9 مليار دولار أمريكي عام 2004 وهو أعلى مستوى تصل إليه الاستثمارات البينية خلال هذه الفترة التي شهدت تقلبات في حجم هذه التدفقات وخلال تلك الفترة استمر لبنان في تصدر مجموعة الأقطار العربية المضيفة للاستثمار باستثمارات تراكمية إجمالية بلغت 4,7 مليار دولار أمريكي تلته مصر بواقع 3,9 مليار دولار أمريكي ثم السودان 3,8 مليار دولار فالسعودية 3,4 مليار دولار والإمارات 2,4 مليار دولار ثم سوريا 1,6 مليار دولار. وشكلت هذه الدول الست نحو 74% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المضيفة خلال الفترة من 1995 و2004. وعلى المستوى القطاعي تركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات، إذ استحوذ على ما نسبته 75% من هذه الاستثمارات تلاه قطاع الصناعة بنسبة بلغت 23% ثم قطاع الزراعة بنسبة بلغت 1,3% ثم جاءت القطاعات الأخرى التي لم يتم تحديدها بنسبة لم تتجاوز الواحد بالمائة.

ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار وتشجيعه، ثم إنشاء هيئات خاصة قصد توفير المعلومات وتذليل الصعوبات للمستثمرين[143]، والجدول التالي يعطي قائمة هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية:

البلد	اسم هيئة تشجيع الاستثمار	العنوان

143 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سنة 2004.

المملكة الأردنية الهاشمية	مؤسسة تشجيع الاستثمار	ص. ب. 893، عمان، 11821 http://www.ipc.gov.jo/
الإمارات العربية المتحدة	هيئة دبي للاستثمار والتطوير، حكومة دبي	برج الإمارات، الدور 31، شارع الشيخ زايد، دبي http://www.jafza.co.ae/
البحرين	مجلس التنمية الاقتصادية	ص.ب، 11299، المنامة edb@bahrainedb.com http://www.bahrainedb.com
تونس	وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	63، نهج سورية، 1002، تونس http://www.investintunisia.com/
الجزائر	وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها	ص. ب. 336، الأبيار، 16030، الجزائر
جيبوتي	اللجنة الوطنية للترخيص، وزارة الصناعة	ص.ب. 121، جيبوتي
السعودية	الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية	ص.ب. (1267 - الرياض 11431) http://www.sagia.gov.sa/
السودان	الإدارة العامة لترويج الاستثمار	ص.ب. 6286، الخرطوم
سورية	مكتب الاستثمار - المجلس الأعلى للاستثمار	شارع بغداد، دمشق
عمان	المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات	ص.ب - (25) الوادي الكبير الرمز البريدي 117 http://ociped.com/
فلسطين	الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار	رام الله، الضفة الغربية http://www.pipa.gov.ps/
قطر	وزارة الطاقة والصناعة - إدارة التنمية الصناعية	ص.ب 2599، الدوحة
الكويت	مكتب استثمار رأس المال الأجنبي	ص.ب. 3690، الصفاة، 13037، الكويت
ليبيا	هيئة تشجيع الاستثمار	طرابلس
لبنان	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان	ص.ب. 7251-113، رياض الصلح، بيروت 2170 - 1103
مصر	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	8، شارع عدلي، ص.ب 1007، القاهرة
المغرب	مديرية الاستثمارات الخارجية، وزارة المالية والاستثمارات الخارجية	11، زنقة وادي سبو - أكدال، الرباط
موريتانيا	وكالة ترقية الاستثمار الخاص - الشباك الموحد للاستثمار	**نواكشوط**
اليمن	الهيئة العامة للاستثمار	ص.ب. 19022، صنعاء http://www.giay.gov.ye/
العراق	المؤسسة العامة للتنمية الصناعية	بغداد
الصومال	مكتب ترويج الاستثمار الأجنبي	مقديشو
جزر القمر	-	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2005.

الجدول رقم 22: هيئات تشجيع الاستثمار العربية

أ- 4) الاستثمارات الأجنبية الأوروبية المباشرة في العالم العربي:

إن فكرة الشراكة الأوروبية والتعاون الأوروبي مع بلدان الشاطئ الجنوبي والشرقي للمتوسط ليست جديدة، فقد بدأ التعاون الأوربي مع البلدان العربية منذ عهود قديمة ترجع إلى زمن الفينيقيين في العصور القديمة. ثم إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما نالت هذه البلدان استقلالها السياسي لكنها بقيت مرتبطة إلى حد كبير بعجلة الاقتصاد للدول التي كانت تستعمرها قبل الحرب[144].

بدأ الحوار العربي الأوروبي عام 1974، ويختلف شكل ومضمون التعاون فيما بينهما تبعا للإطار الذي ينظم تلك العلاقات، وقد رتبت الدول العربية إلى فئات تحددها الأولويات الأوروبية:

- دول مجلس التعاون الخليجي: وهي ذات الدخل المرتفع وتشمل السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان. وقد عقدت دول الخليج اتفاقا مع الاتحاد الأوروبي عام 1989 إلا أنه لا يغطي التبادل التجاري،
- دول حوض المتوسط: استفادت الدول العربية المتوسطية من اتفاقيات التعاون الشامل ضمن سياستها اتجاه هذه الدول والتي تتمثل في تقديم مساعدات للتنمية الاقتصادية وتشجيع نمو التجارة والعلاقات معها. وقد وقعت الجزائر وتونس والمغرب اتفاقيات للتعاون الشامل مع المجموعة الأوروبية سنة 1976 كما وقعت كل من الأردن وسورية ولبنان ومصر اتفاقيات مماثلة سنة 1977 شملت قطاع التجارة التعاون الفني والتعاون المالي،
- دول أفريقيا والكاريبي والهادي: وتضم السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا وهي الدول العربية الأقل نموا ولهذا فقد دخلت ضمن مجموعة اتفاقيات لومي التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع عدد من الدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي. وتستفيد هذه الدول من منح لتمويل مشاريعها وتطوير وإصلاح اقتصادها[145].

---

[144] عدنان شومان، «الشروط الموضوعية لقيام شراكة اقتصادية سورية أوربية حقيقية»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005.

[145] الدول الأعضاء في الاتفاقية:

- الدول الأفريقية الأعضاء: السودان، جيبوتي، الصومال، موريتانيا، تشاد، النيجر، مالي، السنغال، جامبيا، غينيا، بيساو، سيراليون، ليبيريا، ساحل العاج، بوركينا فاسو، غانا، طوغو، بنين، نيجيريا، إفريقيا الوسطى، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساوتومي وبرنسيب، أثيوبيا، مالاوي، بورندي، طانزانيا، أنغولا، موزنبيق، زمبابوي، بوتسوانا، سوازيلاند، ليسوتو، مدغشقر، مريشيوس، سيشل، وجزر القمر،
- دول الكاريبي الأعضاء: جاميكا، البهامز، بربادوس، ترينيدادوتوباجو، سانتلوتشيا، جيانا، بليز، دومينكان، سورينام، سانت فنسنت والجرينادين، جرينادا، سانت كريسوفر ونفيس، وأنتيجا بربودا،
- وأما الدول المحيط الهادي الأعضاء: فيجي، تونغا، فانوتا، كيرباتي، جزر سولومون، بيانيوجيني، ساموا الغربية، وتوفالو.

إن المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأوربية المتوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة وخاصة المنطقة العربية. وقد ظهر هذا التنافس بوضوح في بداية التسعينات حيث تعارضت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع المصالح الأوربية من خلال مفاوضات الجات بالنسبة للسلع الزراعية وغيرها. وفي السياسة العامة للشرق الأوسط ودخول الصراع العربي الصهيوني وعملية السلام وإفرازات حرب الخليج الثانية.

علاوة على إبرام عدد من الدول العربية المشرفة على البحر المتوسط اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، فغالبية الدول العربية وقعت على اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي وتبادل الإعفاءات والحماية أمام الاستثمار الأجنبي[146].

ومن جهة أخرى تستوعب دول الاتحاد الأوروبي نحو 30% من التجارة الخارجية الإجمالية للعالم العربي، وتتعدى هذه النسبة لتصل نحو 70% بالنسبة لدول المغرب العربي[147]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى طرح المشروع الشرق أوسطي في مؤتمرات التطبيع مروراً بمؤتمر عمان والقاهرة والدوحة. تلك المؤتمرات التي قاطعتها سورية ولبنان والتي طرحت فيها أفكار وخطط ومشروعات اقتصادية وأمنية هدفها تغيير هوية المنطقة وتبني علاقات اقتصادية جديدة تهدف إلى تهميش دور أوربا والمنظمات العربية الإقليمية وتسليم دفة القيادة والاستفادة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

أ-5) عمل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:

لدفع جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعالم العربي، تم سن ترسانة من القوانين مدعمة بإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بهدف التعريف بعناصر مناخ الاستثمار ومكوناته ومعوقاته

[146] جمال الدين زروق، «التجارة والاستثمار في إطار أجندة الدوحة للتنمية»، أوراق عمل موجزة لـ"الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)" في إطار الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية- كانكون، المكسيك، 10-14 سبتمبر 2003، نيويورك، 2003، ص 10.

[147] محمد جمال الدين البيومي، «التعاون مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشركات والمؤسسات العربية»، «ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية: اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية»، القاهرة 28-30 سبتمبر 1996.

وتوفير أسباب القوة له وتنمية قدرته على تعبئة الموارد الوطنية للاستثمارات وجذب الاستثمارات العربية والدولية[148].

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها كافة الدول العربية ماعدا جمهورية جزر القمر. وقد أنشئت بهدف تعزيز تدفق الاستثمارات العربية والتجارة العربية البينيتين. وبدأت المؤسسة نشاطها في أفريل 1975 وتتخذ من دولة الكويت مقرا لها.

تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسين:

- الهدف الأول توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية وضد المخاطر التجارية وغير التجارية بالنسبة لائتمان الصادرات للدول العربية،
- وأما الهدف الثاني فيتمثل في ترقيه الوعي الاستثماري العربي وتقديم خدمات ترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية.

وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف عمدت المؤسسة إلى تطوير نظام متكامل لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يقدم مجموعة عريضة من الخدمات المتخصصة لرجال الأعمال والمستثمرين والمقاولين والممولين العرب مع وضع معايير محددة لأهلية الضمان وتبني إجراءات مبسطة وإقرار نظام عملي للرسوم والتعويضات. ومن جهة أخري تصدر المؤسسة مسحا سنويا حول مناخ الاستثمار في الدول العربية ونشرة شهرية بعنوان ضمان الاستثمار، وسلسلة خلاصات مركزة ومجموعة من الأوراق والدراسات المتخصصة والأدلة القانونية. كما تتابع تقنيات ترويج الاستثمار وتشارك في عقد مؤتمرات وندوات لعرض الفرص الاستثمارية مثل مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب كما تنسق مع الأطراف القطرية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بمجالات أنشطتها[149].

تدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار برنامجين يقدمان التغطية التأمينية لرجال الأعمال والمستثمرين والمصدرين والمقاولين والممولين العرب:

- البرنامج الأول هو النظام العربي لضمان الاستثمار، والذي يعمل بتشجيع المستثمر العربي على توطين استثماراته في الدول العربية، وهو موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام المتمتعين بإحدى جنسيات الدول العربية (على أن تكون غير البلد

[148] إضافة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، هناك هيئات عربية لضمان الاستثمار، أهمها: الشركة المصرية لضمان الصادرات (القاهرة)، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (جدة)، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (الجزائر)، الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (تونس)، الصندوق السعودي للتنمية (الرياض)، بنك التنمية العماني (مسقط)، الشركة المغربية لتأمين الصادرات (الدار البيضاء)، الشركة الأردنية لضمان القروض (عمان)...إلخ.

[149] الموقع الشبكى http://www.iaigc.org/ .

المضيف للاستثمار إذا كان المستثمر شخصا طبيعيا، وأن تكون مملوكة بصفة جوهرية لمواطنين عرب ومركزها القانوني في إحدى الدول العربية، إذا كان المستثمر شخصا اعتباريا).

- البرنامج الثاني هو النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات، والذي صمم لدعم وتشجيع جهود المصدرين العرب على تنمية صادراتهم إلى الدول العربية ومن ثم زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني[150].

ويوفر هذا البرنامج المزايا التالية:

- توفير وقاية مسبقة من مخاطر عدم الدفع.
- زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العربية، مما يتيحه من إمكانية منح المستوردين تسهيلات في السداد وشروط دفع ميسرة (شيكات أو سفتجات- كمبيالات أو حتى تحويل مصرفي بدون الإصرار على الدفع نقدا أو بموجب اعتمادات مستندية معززة) دون التخوف من احتمال عدم الدفع.
- الحصول على تمويل بشروط أيسر من المصارف بمجرد إتمام الشحن ودون انتظار لتاريخ استحقاق دفع قيمة البضاعة، وذلك بخصم الأوراق التجارية لدى المصرف الممول وتحويل حقهم في قبض التعويض إلى ذلك المصرف.
- والإعفاء من رجوع المصرف الممول في حالة عدم وفاء المستورد بالورقة التجارية، حيث يتم الرجوع في هذه الحالة على المؤسسة.

يوفر النظام العربي لضمان الاستثمار الحماية للاستثمارات في الدول العربية أو خارجها[151]، من خلال ضمان المخاطر غير التجارية التالية:

- مخطر المصادرة والتأميم الذي يشمل اتخاذ السلطات العمومية بالبلد المضيف للاستثمار بالذات أو بواسطة إجراءات تحرم المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره، وعلى الأخص المصادرة

---

[150] يوفر هذا البرنامج المزايا التالية:
- توفير وقاية مسبقة من مخاطر عدم الدفع.
- زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العربية، مما يتيحه من إمكانية منح المستوردين تسهيلات في السداد وشروط دفع ميسرة (شيكات أو سفتجات –كمبيالات- أو حتى تحويل مصرفي بدون الإصرار على الدفع نقدا أو بموجب اعتمادات مستندية معززة) دون التخوف من احتمال عدم الدفع.
- الحصول على تمويل بشروط أيسر من المصارف بمجرد إتمام الشحن ودون انتظار لتاريخ استحقاق دفع قيمة البضاعة، وذلك بخصم الأوراق التجارية لدى المصرف الممول وتحويل حقكم في قبض التعويض إلى ذلك المصرف.
- والإعفاء من رجوع المصرف الممول في حالة عدم وفاء المستورد بالورقة التجارية، حيث يتم الرجوع في هذه الحالة على المؤسسة.

[151] الجهات الصالحة للضمان هي الشركات والمؤسسات المالية القائمة خارج الدول العربية إذا كانت مملوكة لمستثمرين عرب بنسبة لا تقل عن 50% من راس مال كل منها، ويصدر بتحديدها قرار من مجلس المؤسسة.

والتأميم وفرض الحراسة ونزع الملكية والاستيلاء الجبري ومنع المستثمر أو الدائن من استيفاء حقه أو التصرف فيه وتأجيل الوفاء بالدين إلى أجل غير معقول.

- مخطر عدم القدرة على التحويل الذي يتضمن اتخاذ السلطات العمومية بالبلد المضيف بالذات أو بالواسطة إجراءات جديدة تقيد بصفة جوهرية قدرة المستثمر على تحويل أصل استثماره أو عوائده أو أقساط استهلاك الاستثمار إلى الخارج بالعملة الصعبة، كما يشمل التأخر في الموافقة على التحويل لما يتعدى فترة معقولة، وفرض السلطات العمومية عند التحويل سعر صرف تمييزي ضد المستثمر. ولا يدخل في نطاق هذا المخطر الإجراءات القائمة بالفعل عند إبرام عقد الضمان وكذلك لا تدخل إجراءات التخفيض العام لسعر الصرف أو حالات الإفاضة.
- مخطر الحرب الذي يشمل الأضرار التي تتعرض لها أصول المستثمر المادية تعرضا مباشرا نتيجة لعمل عسكري أو نتيجة لاضطرابات أهلية عامة كالثورات والانقلابات والفتن وأعمال العنف ذات الطابع العام.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة -بكافة صورها وأشكالها- صالحة لضمان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سواء كانت:

- استثمارات مباشرة أو غير مباشرة بما فيها ملكية المشاريع أو المساهمة فيها أو استثمارات المحافظة من أسهم وسندات.
- القروض الموجهة لتمويل مشروعات إنمائية التي يتجاوز أجل سدادها ثلاثة سنوات.
- ويشترط أن تكون المشروعات جديدة أي أن يتقدم المستثمر بطلب ضمان أولي قبل تحويل مساهمته إلى البلد المضيف، ويعني شرط الجدة بالنسبة للقروض عدم بدء السحب من القرض قبل التقدم بطلب الضمان لمؤسسة.

توفر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضمانا للمستثمرين من خلال أربعة أنواع عقود ضمان كي تتلائم خدماتها وحاجتهم من التغطية[152]:

- عقد ضمان استثمار مباشر يوفر الضمان لصور الاستثمار المتمثلة في ملكية المشروع الاستثماري كله أو بعضه سواء كان المشروع متمتعا بالشخصية الاعتبارية المستقلة أم لا، طالما أن المشروع يخضع لسيطرة طالب الضمان أو أن هذا الأخير يكون مسؤولا مسؤولية غير محدودة عن التزاماته، ومدة العقد عشر سنوات، ويحق للطرف المضمون إنهاء العقد في أي وقت.

---

[152] اللوحة الإشهارية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

- عقد ضمان مساهمة في رأس مال شركة، حصص لضمان الاستثمار المتمثل في اقتناء أسهم أو حصص في رأس مال شركة شخصية اعتبارية مستقلة (لا تخضع لسيطرة طالب الضمان ولا يكون مسؤولا عن التزاماتها إلا في حدود مساهمته)، ومدة العقد عشر سنوات، ويحق للطرف المضمون إنهاء العقد في أي وقت،
- عقد ضمان القرض يغطي القروض التمويلية للمشاريع الاستثمارية والإنمائية، على أن يتجاوز أجل القرض ثلاث سنوات، ويكون مقدما من أي مصرف عربي، أو عربي-أجنبي مشترك طالب لضمان المؤسسة، ومدة العقد تتوافق مع جدول سداد أقساط القرض،
- وعقد ضمان معدات المقاولات لضمان المعدات التي يدخلها المقاولون العرب إلى البلد الذي يجري فيه تنفيذ المشروع أو المعدات التي تشتري في هذا البلد بنقد أجنبي محول من الخارج، وتتوقف مدة العقد على المدة اللازمة لتنفيذ المقاولة.

يبين الجدول أدناه نسبة التعويض الذي تؤديه المؤسسة بعد انقضاء فترات تحقق المخطر المبينة نظير كل نوع من المخاطر:

مدة تحقق المخطر	نوع المخطر	نسبة التعويض
أولا : المخاطر التجارية :		
شهر من إعلان الإفلاس	إفلاس المشتري	85%
6 أشهر من تاريخ الاستحقاق	عدم وفاء المشتري	85%
6 أشهر من تاريخ الرفض شهران من تاريخ إعادة بيع البضاعة	رفض المشتري استلام البضاعة في حالة إعادة بيع البضائع	85% (70% من الفرق بين السعر)
ثانيا : المخاطر غير التجارية :		
6 أشهر من تاريخ الإلغاء أو المنع شهران من تاريخ إعادة بيع البضاعة	إلغاء ترخيص الاستيراد أو منع إدخال البضاعة المشحونة في حالة إعادة بيع البضائع	85% (70% من الفرق بين السعر)
شهر من تاريخ تغيير طريق شحن البضاعة	منع العبور	85%
4 أشهر من تاريخ الإخطار بالواقعة	الاستيلاء على البضاعة	85%
4 أشهر من تاريخ الاستحقاق	رفض أو تأجيل الوفاء بالدين	85%
4 أشهر من تاريخ الاستحقاق	التأميم والمصادرة	85%
شهران من تاريخ الاستحقاق أو طلب التحويل أي التاريخين جاء لاحقا	عدم القدرة على التحويل: رفض التحويل	90%
6 أشهر من تاريخ الاستحقاق أو طلب التحويل أي التاريخين جاء لاحقا	التأخر في إصدار الموافقة على التحويل	90%
شهر من تاريخ التحويل	فرض سعر صرف تمييزي	90%
4 أشهر من تاريخ الاستحقاق	الاضطرابات الأهلية والحروب	85%

المصدر: الموقع الشبكي http://www.iaigc.org/

الجدول رقم 23: نسبة التعويض التي تؤديه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

بعد انقضاء فترات تحقق المخطر

تتقاضى المؤسسة أقساط ضمان تحدد معدلاتها قبل التعاقد وفقاً لتقييم المؤسسة للمخـاطر المطلـوب ضمانها، ويحق للمستثمر طلب ضمان مخطر أو مخطرين أو ثلاثة مخاطر. وفي حالة ضمان مخطـرين، تخفض الأقساط بنسبة 5%، وفي حالة ضمان المخاطر الثلاثة تخفض بنسبة 10%، وهي تدور إجمـالا حول نسبة 0,4% (أربعة في الألف) للمخطر الواحد تدفع سنوياً عن المبلغ الجاري للضمان.

ثالثا) مشاكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي:

لا بد من إدراك أن الحاجات متكافئة لكل من الدولة المضيفة والمستثمر الدولي. بمعنـى أن المستثمر الدولي في حاجة للدولة المضيفة كما أن الدولة المضيفة في حاجة للمستثمر الدولي، ليـست الدول العربية المضيفة في حاجة للمستثمر الدولي فقط ولكن يحتاج هذا المستثمر الـدولي في نفـس الوقت للدولة العربية المضيفة[153]. ولهذا فإن تذليل الصعوبات أصبح ضرورة لتحقيق تنمية اقتـصادية شاملة.

ورغم الجهود المبذولة والنية الصادقة في محاولة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن العالم العربي مازال يعرف بعض المعوقات لاستغلال رؤوس الأموال الأجنبية التي تنتظر الفرصة المناسبة لاقتحـام تلك الأسواق.

ثالثا-1) المشاكل الداخلية للاستثمارات الأجنبية في العالم العربي:

سلكت الدول العربية طريق الإصلاحات حتى تحقق التنمية المنشودة وتلتحق بركب العـالم، فأدركتها مشاكل داخلية شكلت عائقا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ونذكر منها:

- عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني،
- عدم ثبات التشريعات القانونية الخاصة بالاستثمار،
- عدم استقرار العملات المحلية،
- البيروقراطية الإدارية،
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول للبلاد العربية من قبل المستثمرين الأجانب،

[153] المرجع السابق ـ فريد النجار، ص 12.

- ندرة وجود شركاء محليين يتعاملون مع المستثمر الأجنبي؛
- عدم توفر الهياكل القاعدية الأساسية؛
- ازدواجية الضرائب؛
- ارتفاع معدلات الضخم؛
- عدم نجاعة القطاع المصرفي والمالي؛
- تفشي الرشوة؛
- وعدم توفر بنوك المعلومات في خدمة المستثمر الأجنبي.

أ-2) المشاكل الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي:

أثرت التشابكات الاقتصادية الدولية في قدرات الدول العربية على جذب الاستثمار الدولية، خاصة في الربع الأخير من القرن الـ 20 في الصيغة التالية[154]:

- نمو التكتلات الاقتصادية الجهوية مثل الاتحاد الأوروبي، النافتا، والأفتا، الأسيان، ولعل مجلس التعاون الخليجي العربي يصب في هذا المنحى أحسن من الاتحاد المغرب العربي؛
- الزيادة في إنشاء مناطق التجارة الحرة؛
- نمو حجم الاستثمارات الدولية بالشركات العابرة للقارات في البلدان النامية المضيفة؛
- التوسع في التحالفات الإستراتيجية بين الشركات الدولية وبين الشركات في الدول المضيفة؛
- وانتشار فروع الشركات متعددة الجنسيات في كل دول العالم.

أ-3) مواجهة مشاكل الاستثمارات الأجنبية في العالم العربي:

تشير المؤشرات الإحصائية إلى ضعف نتائج الاستثمارات العربية - العربية وكثرة التشريعات والاتفاقيات الثنائية والجماعية. وتمتاز بجملة من الخصائص منها[155]:

- التمركز في بعض الدول العربية دون البعض الآخر، فهي تتسم بالتقلبات من دولـة عربيـة لأخرى؛
- تركز على الاستثمار في الودائع المصرفية والأوراق المالية الأجنبية؛
- غياب آليات السوق وفرص المنافسة؛

154 المرجع السابق لـ فريد النجار، ص 120.
155 المرجع السابق لـ فريد النجار، ص ص 45-46 & ص 64.

- تبحث عن الربح السريع،
- الإفراط في منح التراخيص دون مراعاة حالات الاحتكار أو المنافسة وظروف الطلب والعرض في الأسواق،
- لا تقيس المخاطر بدقة، إذ تعتمد التقليد الأعمى لمشروعات الاستثمار دون دراسة الأسواق وعدم تحري الدقة في اختيار المستثمر الدولي ذو السمعة الطيبة،
- والمغالاة في استيراد تكنولوجيا متقدمة وليست مناسبة للبيئة المحلية،

لهذا يجب على الدول العربية الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي أن تنتهج أسلوبا جديدا في تسويق مقترحات الاستثمار المتاحة لديها حتى تستطيع اختيار أفضل المستثمرين بأحسن الشروط:

- التعرف على أسواق المال الدولية،
- معرفة اختصاصات ووظائف مؤسسات التمويل الدولية،
- بناء قاعدة معرفة وخبرة لمصادر التكنولوجيا الدولية،
- الاستفادة من عوامل الإنتاج المحلية لتوظيفها اقتصاديا،
- تحديد مزيج التسويق الدولي لفرص الاستثمار (أفضل الشروط والأسعار، أوليات مقترحات الاستثمار، وسائل الترويج، قنوات الاتصال...)،
- تحديث دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، والتسويقية لمقترحات الاستثمار،
- وتشجيع المهاجرين على المشاركة في الاستثمارات الأجنبية عن طريق الشراكة.

مقارنة استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي وفي دول العالم سنة 1999:

	الاستثمارات (مليار الدولارات)
الدول العربية:	7,800
منها: السعودية	4,800
مصر	1,500
المغرب	0,847
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في العالم	865,500
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في الدول النامية	208,000

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2000.

الجدول رقم 24: مقارنة استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي وفي دول العالم سنة 1999

برغم أن حصة البلدان العربية ضئيلة مقارنة بالعالم ككل أو الدول النامية، فإن تشجيع الاستثمار يتطلب اتباع سياسة مزدوجة فمن جهة لابد من تحفيز الاستثمارات سواءا كانت محلية، بينية أو أجنبية، ومن جهة أخرى عليها أن تحقق نمو اقتصادي، فكما يوضح الجدول التالي فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية في سنتي 1996 و1997 :

الدولة	1996	1997	الدولة	1996	1997
الكويت	4,0	2,5	السودان	4,7	6,6
لبنان	4,0	3,0	سورية	5,0	3,6
ليبيا	1,5	0,5	الصومال	-	-
مصر	5,0	5,3	العراق	-	-
المغرب	4,0	1,8	سلطنة عمان	4,0	4,0
موريتانيا	7,0	7,2	فلسطين	3,0	2,0
اليمن	4,5	4,8	قطر	4,6	8,5
الجزائر	4,4	5,0	تونس	6,9	5,6
الأردن	5,2	3,4	جيبوتي	-	2,0
الإمارات	4,0	2,3	السعودية	2,5	2,0
[illegible]	3,0	3,1	-	-	-

البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية ومن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم المذكورة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1997 والمنشورة في مقال عن تقييم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لمناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الإداري، دورية شهرية متخصصة في الإدارة والأعمال تصدر عن دار الصياد، بيروت، ص 43-40، المجلد 24، العدد 1998/9.

الجدول رقم 25: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية في سنتي 1996 و1997

أما عن معدل الأداء الاقتصادي (performances économique) للاستثمارات الأجنبية في البلاد العربية:

الدولة	معدل الأداء بنسب مئوية	الدولة	معدل الأداء بنسب مئوية
الجزائر	27	الأردن	36
المغرب	30	السعودية	40
تونس	31	سلطنة عمان	38
موريتانيا	8	اليمن	31
ليبيا	34	قطر	54
مصر	32	الإمارات العربية المتحدة	62
السودان	24	البحرين	50
الصومال	14	الكويت	44
لبنان	29	العراق	16
سورية	39	-	-

المصدر: «Risque-pays: Ou investir?», In Jeune Afrique, Revue Hebdomadaire politique et économique international, édité par le groupe Jeune

Afrique, Paris, numéros 2000-2001 du 24 mai 1999, pp. 100-105.

الجدول رقم 26: معدل الأداء الاقتصادي للاستثمار في البلاد العربية

وتختلف نظرة فرنسا والدول الأنجلوساكسونية من حيث درجة المخطر (risque-pays) إلى البلاد العربية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الدولة	وجهة نظر فرنسية	وجهة نظر أنجلوساكسونية
الجزائر	B	B
المغرب	C	D
تونس	D	D
موريتانيا	A	A
ليبيا	B	A
مصر	C	D
السودان	A	A
جيبوتي	A	A
الصومال	A	A
جزر القمر	D	D
لبنان	C	C
فلسطين	C	C
سورية	A	B
الأردن	B	C
السعودية	D	E
سلطنة عمان	D	E
اليمن	A	A
قطر	D	E
الإمارات العربية المتحدة	D	E

الرموز: A: مخطر جد مرتفع، B: مخطر مرتفع، C: مخطر مرتفع قليلا، D: مخطر مقبول، وE: مخطر قليل.

المصدر: «Risque-pays: Ou investir?», In Jeune Afrique, Revue Hebdomadaire politique et économique international, édité par le groupe Jeune Afrique, Paris, numéros 2000-2001 du 24 mai 1999, pp. 100-105.

الجدول رقم 27: مخاطر البلد للاستثمار في البلاد العربية من وجهة نظر فرنسية وأنجلوساكسونية

وبالنسبة لقياس المخطر السياسي (risque politique) للاستثمار الأجنبية في البلاد العربية:

الدولة	المخاطرة بنسبة مئوية	الدولة	المخاطرة بنسبة مئوية
الجزائر	77	سورية	78
المغرب	46	الأردن	58
تونس	42	السعودية	34
موريتانيا	84	سلطنة عمان	32
ليبيا	76	اليمن	82
مصر	44	قطر	39
السودان	98	الإمارات العربية المتحدة	32
جيبوتي	90	البحرين	40
الصومال	99	الكويت	30
لبنان	62	العراق	99

المصدر: «Risque-pays: Ou investir?», In Jeune Afrique, Revue Hebdomadaire politique et économique international, édité par le groupe Jeune Afrique, Paris, numéros 2000-2001 du 24 mai 1999, pp. 100-105.

الجدول رقم 28: المخطر السياسي للاستثمار في البلاد العربية

عرفت بعض الدول العرب تحسن فيما يخص المخاطر ناتجة عن الاستثمار فيها (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، اليمن، مصر...)، فإن دول أخرى عرفت تراجعا معتبرا(موريتانيا، جيبوتي، سورية...)، بينما بقيت العراق في نفس المرتبة محتفظة بنفس درجة المخاطر[156]. وهذا ما جعل هناك تفاوت في ترتيب مخطر البلد (risque-pays) وتغيراته في البلاد العربية:

الدولة	الترتيب العالمي من 180 دولة	التغير في الترتيب بين 1998 و1999
الجزائر	113	- 10
المغرب	57	- 1
تونس	51	- 8
موريتانيا	154	+ 9
ليبيا	169	- 7
مصر	54	- 5
السودان	160	+ 9
جيبوتي	153	+ 21
الصومال	172	+ 1
لبنان	69	- 1
فلسطين	-	-
سورية	84	+ 15
الأردن	68	- 5
السعودية	36	- 2
سلطنة عمان	40	- 3
اليمن	132	- 25
قطر	34	+ 1
الإمارات العربية المتحدة	29	- 1
البحرين	37	- 1
الكويت	33	- 4
العراق	178	0

المصدر: «Risque-pays: Ou investir?», In Jeune Afrique, Revue Hebdomadaire politique et économique international, édité par le groupe Jeune Afrique, Paris, numéros 2000-2001 du 24 mai 1999, pp. 100-105.

الجدول رقم 29: ترتيب مخاطر البلد وتغيراتها في البلاد العربية

2.2.5 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي:

انطلاقا من تحليلنا الكلي السابق عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، سنحاول إدراج بعض التجارب العربية فيما يخص التدفقات المالية الأجنبية وعلاقتها للدول تنمية محلية في كل

[156] «Risque-pays : Ou investir ?», In Jeune Afrique, Revue Hebdomadaire politique et économique international, édité par le groupe Jeune Afrique, Paris, numéros 2000-2001 du 24 mai 1999, p. 103.

قطر من أقطار الوطن العربي. وقد لجأت الدول العربية بشكل عام للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق تنمية ونقل التكنولوجيات[157].

أ) الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربي:

يشكل مواطنو دول مجلس التعاون الخليج العربي مجموعة بشرية متجانسة إلى حد كبير من حيث اللغة والدين والتقاليد الاجتماعية ومن حيث مسالك التنمية وإن تأخرت بعض الدول عن بعضها وقد نصت استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون الخليج العربي لأعوام 2000-2025 على أن الغاية المحورية هي تحقيق مسيرة تنموية مستدامة ومتكاملة لدول المجلس في كافة المجالات وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تضمها خطوط التنمية الوطنية[158].

تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون[159] من قبل قادة دول المجلس في 31 ديسمبر 2001 بسلطنة عمان. وتتضمن الاتفاقية الاقتصادية الجديدة تطويراً شاملاً للاتفاقية الاقتصادية التي تم التوقيع عليها في شهر نوفمبر 1981، والتي أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وأنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون. وقد نجحت دول المجلس خلال العقدين الماضيين في تطوير علاقاتها الاقتصادية، وكان من أهم أعمالها تلك المتعلقة بالاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، التكامل الإنمائي ،الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتنمية الموارد البشرية والتعاون في مجالات البحث العلمي والتقني و النقل والاتصالات والبنية الأساسية.

من الخصائص الاقتصادية المشتركة بين بلدان المجلس التعاون الخليجي نذكر:

- متوسط مرتفع للدخل، إذ قدر متوسط الدخل الفردي 12.000 دولار سنة 2002 الناتج المحلي الإجمالي 340 بليون دولار سنة 2002، أي نصف ما في البلدان العربية مجتمعة[160]،

---

[157] محمد هشام خواجكية & حسام عيسى، «مستقبل التصنيع والتكنولوجيا في ضوء الخبرة الخليجية والمصرية»، الحلقة النقاشية الحادية عشر من ديسمبر 1987 إلى افريل 1988 بعنوان«مستقبل التنمية في الوطن العربي» من تنظيم المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ط. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989، ص 123.

[158] مقال، «تحديات التنمية وسوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي»، ورقة قدمت في ورشة عمل حول تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون في دولة قطر خلال الفترة 08-10 أفريل 2000 عقدتها الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، سلسلة أوراق تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ص ص 1-3.

[159] أرجع إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، جانفي 2002.

[160] أوغو فاسانو UGO Fasano & زبير إقبال ZUBAIR Iqbal، «بلدان مجلس التعاون الخليجي من الاعتماد على النفط إلى تنويع النشاط الاقتصادي»، ط. منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003، ص 1 .

- يشكل النفط ثلث من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي،
- يشكل النفط 3/4 الإيرادات الحكومية والصادرات السنوية،
- يشكل نصيبها كمجموعة 45% من الاحتياطات النفطية العالمية،
- يشكل نصيبها كمجموعة 17% من احتياطات الغاز الطبيعي،
- ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي وأصبحت مربوطة به رسميا ابتداء من أوائل 2003،
- صغر حجم القوى العاملة المحلية ومحدودية مهاراتها مما يجعلها تعتمد أكثر على العمالة الخارجية الوافدة،
- المستوى المتقدم للرعاية والخدمات الاجتماعية التي تقدم في كثير من هذه البلدان بالمجان أو بأسعار مدعومة لاسيما المياه والكهرباء،
- تتميز الضرائب غير نفطية بالانخفاض وهي تتألف أساسا من الضريبة على أرباح الشركات الأجنبية،
- وقوة الأجهزة المصرفية نظرا لمستوى الجيد للسيولة والربحية التي تتمتع بها بالإضافة لتمتعها بإطارات قوية توافق المعايير الدولية، ففي في الـ 80 من القرن الماضي أصبحت السعودية هي الدائن الرئيسي لصندوق النقد الدولي من خلال سلسلة القروض الضخمة[161].

كما يمكن تسجيل عدة إختلافات بين اقتصاديات بلدان المجلس التعاون الخليجي وأهمها:

- يتأرجح الدخل الفردي في هذه البلدان بين 8.000 دولار في عمان إلى 400 دولار في قطر،
- الهياكل الاقتصادية ومدى الاعتماد عليها إذ أن نمو القطاعات غير النفطية يختلف بين بلدان المجلس، فبينما قطاع الصناعات التحويلية ينمو بسرعة فائقة في المملكة السعودية فإن قطاع التجارة وإعادة التصدير يعرف رواجا كبيرا في الإمارات العربية المتحدة، أما البحرين فتتجه إلى ترقية خدمات البنوك والتأمين أما عمان تركز على تنمية موارد الغاز الطبيعي وتنشيط السياحة،
- اختلاف التضخم المحلي بين هذه البلدان وإن كان هذا المعدل منخفض على العموم مما يؤدي إلى تباعد أسعار الصرف الفعلية الحقيقية،
- واختلاف القيود المفروضة على القروض والتمتع بها.

---

161 جيمس م. بوتون James M. BOUGHTON، «صندوق النقد الدولي في عيده الستين: أفكار عن الإصلاح المطلوب في الصندوق ومتطلبات اقتصاد عالمي متغير»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد سبتمبر 2004، ص ص 9-13.

استخدمت دول مجلس التعاون الخليجي عائداتها النفطية لتحديث البنية التحتية وخلق فرص عمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية، وتمكنت من مراكمة الاحتياطات النقدية والرسمية والحفاظ على مستوى الدين الخارجي المنخفض نسبيا.

بلغ متوسط النمو الاقتصادي الحقيقي الكلي في بلدان المجلس 4% سنويا خلال العقود الثلاثة الماضية[162]، مع تزايد أهمية النشاطات الاقتصادية غير النفطية مع ارتفاع احتياطاتها الدولية لدى البنوك المركزية، وقد تحقق هذا في ظل سعر الصرف والتجارة المتفتح والتدفقات المالية الحرة إلى جانب التفتح أمام العمالة الأجنبية. وتعرف السياسة المالية ضغوطا خاصة وذلك لاعتماد الإيرادات الحكومية على الصادرات النفطية المتقلبة وكذا بسبب الأجور الكبيرة المتزايدة وضخامة خدمة الدين المحلي.

بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط 1998-1999 وما نتج عنها من ضغوط مالية، شرعت بلدان المجلس في تقوية برامج الإصلاح الهيكلي مما أدى إلى تقليص تعرض ميزانياتها لصدمات تغير معدلات التبادل التجاري الناجمة عن تقلب أسعار النفط، وقد حققت محاولات زيادة الإيرادات غير نفطية نتائج متباينة في هذه الدول. ولقد وجهت هذه الأخيرة اهتمامها الأول بإعادة هيكلة المرافق والخدمات المرتبطة بها وخوصصتها، فمثلا نجد دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة تعتمد في تمويل بعض مشاريع الهياكل القاعدية كقطاعي الطاقة والمياه، على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتجه العربية السعودية إلى خوصصة قطاع الاتصالات. ورغم أزمة النفط فقد بقيت الأجهزة المصرفية ثابتة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها مستوى رأسمالها المرتفع، التسيير والإشراف الفعال والملتزم لتلك الأجهزة بالإضافة إلى السياسة النقدية الحذرة وتشجيعها لأسواق المال والأسهم.

تم استحداث في دول الخليج حوافز جديدة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق أطر تنظيمية ومؤسسية وقانونية تحكم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة وفق لنظام صرف وتجارة حرة. وقد سمح أن تكون نسبة الملكية الأجنبية 100% من أسهم الشركات في معظم القطاعات غير الهيدوكربونية كما قامت بتخفيض ضريبة الدخل التي تخضع لها الشركات الأجنبية وتبسيط الخطوات الإدارية اللازمة للموافقة على الاستثمارات.

---

162 حسب الاحصائيات الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أ-1) الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية:

قليلة هي الدول التي استطاعت أن تصل خلال فترة قصيرة إلى ما وصلت إليه اليوم. فقبل مائة سنة، كان ينظر إلى شبه الجزيرة العربية كصحراء معزولة، وكانت جدة ميناء ومركزا تجاريا صغيرا، أما الرياض فلم يكن هناك ما يشير إلى أنها سوف تصبح عاصمة في المستقبل. وبعد مرور قرن من الزمان لم يبق من ذلك الماضي إلا القليل، فلقد تمت خلال الثلاثة أو الأربعة عقود الأخيرة عملية تحولات كبرى من دولة تعتمد على الزراعة كأساس الاقتصاد، إلى دولة ذات مستوى من التطور والتمدن ذات بنية تحتية حديثة. وبدأت المؤسسات الأجنبية على استحياء الاستثمار في السعودية بدءا من سنة 1964[163].

تقع السعودية في الركن الجنوبي الغربي من أسيا بمساحة 149690 كيلومتر مربع. يحدها من الغرب البحر الأحمر، من الجنوب اليمن وسلطنة عمان، من الشرق الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، ومن الشمال الأردن والعراق والكويت.

تطورت الزراعة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وهي ذات طبيعة مزدوجة. من جهة، هناك البدو أصحاب الإنتاجية والرأسمالية الضئيلة جدا، ومن جهة أخرى الإنشاءات والتجهيزات الحديثة التي استلزمت استثمارات طائلة، تستعمل الزراعة 95% من المياه المستهلكة في البلاد. وتزرع في المملكة السعودية الحبوب، وخصوصا القمح الذي أضحت تنتجه بكثرة، وتصدر منه إلى الخارج. وتعتبر المملكة العربية السعودية في طليعة الدول المنتجة للنفط والمصدرة له (الأولى في إنتاج البترول واحتياطه في العالم 35,6 مليار طن)[164]. وغالبا ما تعمل السعودية إلى جانب الكويت إلى العمل لى تخفيض الأسعار لبيع أكثر[165].

ترتبط الصناعة في المملكة العربية السعودية بالنفط والغاز الطبيعي: تكرير وبيتروكيمياء، أهم المنتوجات الصناعية فيها الإسمنت، القطران، قضبان الفولاذ، الإتيلين، العلف، جليكول الإتيلين، الإيتانول الصناعي، ديكلورور الإتيلين، الستيارين، الصواد الكاوية، الأزوت، حمض الستريك، الميلامين، والأوكسيجين. وفي مرافئها تنشط صناعة بناء قوارب الصيد، إضافة إلى صناعة الخزف

---

[163] المرجع السابق لـ فيصل حبيب حافظ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع إدارة الأعمال)، ص 94.

[164] المرجع السابق لـ فيصل حبيب حافظ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع إدارة الأعمال)، ص ص 110-111.

[165] SEPOT Jean-Yves, «L’économie du monde», ed. Nathan (2°ed.), Paris, 2000, p. 117.

والجلود. وهناك أيضاً تحلية مياه البحر يتناول نزع الملح من مياه البحر حوالي 100 مليون متر مربع من الماء في السنة. وليست هذه الكمية بشيء يذكر أمام الـ 9.500 مليون متر مربع التي تؤمنها سنوياً المياه الجوفية والتي تستهلكها الزراعة .

صدر في 10 أفريل 2000 نظام جديد للاستثمار الأجنبي في السعودية. ويتيح هذا النظام للمستثمرين الأجانب الاستثمار في كل قطاعات الاقتصاد السعودي عدا بعض النشاطات المضمنة في قائمة النشاطات المستثناة من الاستثمار الأجنبي. ولا يشترط النظام الجديد على المستثمر الأجنبي أن يكون لديه شريك محلي للحصول على ترخيص لمشروعه. كما يجيز امتلاك المستثمر الأجنبي للعقارات والأراضي لتنفيذ مشروعه عليها. ويسمح النظام الجديد للمستثمر تحويل أرباحه خارج السعودية وكفالة العاملين بمشروعه الاستثماري. وبالإضافة لذلك، وبموجب قرار وزير المالية رقم 1-398 بتاريخ الخامس والعشرين من صفر 1421 هـ، تم تخفض نسبة الضريبة المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية التي تزيد أرباحها عن مائة ألف ريال سعودي في السنة من 45% إلى 20%، وأتيح لها ترحيل الخسائر لسنوات قادمة دون تحديد مدة معينة .

في سنة1995، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[166] بـ 6 مليون دولار في البحرين و890 مليون دولار في السعودية. وليبلغ عدد المشاريع الأجنبية التي حصلت على تراخيص في المملكة منذ بداية أعمال الهيئة العامة للاستثمار في أفريل 2000. ولغاية 22 جانفي 2004، بلغ عدد 1488 مشروعاً يبلغ إجمالي تمويلها 38,727 مليار ريال[167].

ووفقاً لإحصائيات الهيئة، فإن عدد المشاريع الصناعية الأجنبية بلغ586 مشروعاً إجمالي تمويلها يبلغ 17,605 مليار ريال فيما بلغ عدد المشاريع الخدماتية 899 مشروعاً يبلغ إجمالي تمويلها 21,047 مليار ريال. أما المشاريع الزراعية بـ 3 مشاريع بلغ إجمالي تمويلها 0,075 مليار ريال. أما عدد المشاريع المشتركة بين مستثمرين سعوديين وأجانب والتي رخصت لها الهيئة فبلغت 680 مشروعاً بلغ إجمالي تمويلها 18,292 مليار ريال منها 293 مشروع صناعي إجمالي التمويل الكلي لها 15.013 مليار ريال قيمة التمويل السعودي لها يبلغ 8,269 مليار ريال بنسبة 56,11% وقيمة التمويل الأجنبي 6,744 بنسبة44,89% و385 مشروعا خدماتيا إجمالي التمويل الكلي لها 3,188 مليار ريال قيمة التمويل السعودي لها يبلغ 1,497 مليار ريال بنسبة 47% وقيمة التمويل الأجنبي 1,691 مليار ريال بنسبة53%، ومشروعان زراعيان إجمالي تمويلهما يبلغ 0,091 مليار ريال قيمة

[166] المرجع السابق لـ مجدي عبد العظيم، ص.241.
[167] إحصائيات مستقاة من الهيئة السعودية للإحصاء وجريدة الرياض 11 فبراير 2004.

التمويل السعودي لها 0,037 مليار ريال بنسبة 40,65% وقيمة التمويل الأجنبي تبلغ 0,054 مليار ريال بنسبة 59,35%.

يشار إلى أن الهيئة العامة للاستثمار أصدرت حتى الآن 2.168 ترخيصاً استثمارياً بإجمالي تمويل بلغ 57,019 مليار ريال سعودي وبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية لمستثمرين من 61 دولة قيمة 47,215 مليار ريال، أي حوالي 82,8% من إجمالي الاستثمارات المرخصة، بينما بلغت مساهمة المستثمرين السعوديين حوالي 9,803 مليار ريال أي 17,2% من إجمالي الاستثمارات المرخصة. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وبريطانيا وكندا وسوريا والهند وألمانيا والأردن من أكبر الدول المستثمرة في المملكة[168].

قامت السعودية بالسماح باستقطاب العمال الأجانب للعمل بأراضيها تدعيما لمسار عمل المؤسسات متعددة الجنسيات[169]، كما سمحت السعودية للأجانب بالتعامل في البورصة من خلال صناديق الاستثمار برؤوس الأموال المفتوح. وأنشأت الهيئة العامة للاستثمار لتسيير التعامل مع طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد سمحت للأجانب بنسبة تملك تصل إلى 100% من أسهم الشركات في معظم القطاعات الغاز وتوليد الكهرباء وتحلية المياه والبيروكيماويات. وأعلنت سنة 2002 استراتيجية جديدة لخوصصة يتم بموجبها استقلالية الإدارة كخطوة أولى ثم إلغاء القيود ثم كمرحلة أخيرة الملكية الخاصة في الأخير، وقد تقرر خوصصة 20 قطاع كالاتصالات، الكهرباء المناطق الصناعية، البريد، المياه، السكك الحديدية، التعليم والنقل الجوي. وقامت بخوصصة 30% من شركة الاتصالات السعودية التي يبلغ رأس مالها بـ 2,7 مليار دولار كما تم إدماج ثمان شركات كهرباء في شركة الكهرباء السعودية. وقد أنشأت صندوق للتنمية البشرية بمشاركة مالية من القطاع الخاص لتوفير التدريب للقوى العاملة السعودية ووضع قاعدة بيانات للتوفيق بين الوظائف الشاغرة وطالبي العمل.

أشار تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار إلى أن المملكة تصدرت قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام 2004 باستثمارات وصلت إلى 3,8 مليار دولار تمثل نسبة قياسية هي 23,1% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية والتي بلغت نحو 16,1 مليار دولار.

---

168 المرجع السابق لـ فيصل حبيب حافظ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع إدارة الأعمال)، ص ص 97-98.
169 المرجع السابق لـ فارس فضيل، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 286..

أ-2) الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت:

تقع الكويت بمساحة 17.818 كلم مربع في الطرف الشمالي الشرقي من جزيرة العرب، وعلى ساحل الخليج العربي. تحدها من الشمال العراق، ومن الغرب والجنوب السعودية والعراق والمنطقة المحايدة التي تبلغ مساحتها 4.600 كيلومتر مربع[170]، أما من الشرق فهي واقعة على طول الساحل الشمالي من الخليج العربي.

ليس للزراعة في الكويت أي حصة تذكر في النشاط الاقتصادي ولا تشمل المنتجات الزراعية سوى الخضر والفاكهة, تعتبر تربية الماشية النشاط الزراعي الرئيسي والتقليدي في البلاد. ويطاول هذا النشاط تربية الأغنام والطيور والجمال. وأهم ما تعتمد عليه الكويت في اقتصادها هو النفط الذي يعد عصب الحياة وثروتها الوطنية الأولى، ولهذا تعتبر من أولى البلدان المنتجة والمصدرة للنفط. فدولة الكويت تمسك، بالإضافة إلى المنطقة المحايدة، بربع الاحتياط العالمي للنفط أي 13,2 مليار طن، ولم يقض حريق الآبار الـ 750 إبان الاجتياح العراقي إلا على 5% فقط من هذا الاحتياط وظهر نفص واضح في حجم المشاريع الصناعية[171].

يدور النشاط الصناعي في الكويت حول تكرير النفط وتبلغ طاقة التكرير القصوى 30 مليون طن، وهي كمية قليلة بالنسبة لكمية الإنتاج. والصناعة في الكويت هي صناعة حرفية وتختص أيضاً بصناعة المواد الغذائية وبناء سفن الصيد.

انتهجت إصلاحات كثيرة خاصة في مجال الخوصصة إذ وضعت قانون خاص يتسم بشموليته واتساع نطاقه وبلغت قيمة البرنامج نحو 2,4 مليار دولار حتى نهاية 1998، ويخص البرنامج الصناعات البتروكيماوية وشركة الناقلات الكويتية ومحطات توزيع الوقود التابعة لشركة البترول الوطنية. كما أصدرت قانون يخص تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال يسمح لأجانب بتملك وتداول الشركات المساهمة المقيدة في سوق الكويت لأوراق المالية، حيث يمكن أن تصل نسبة التملك 100% وهذا وفق القانون رقم 20 لسنة 2000 الذي أقرته السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهي تمثل خطوة أساسية للإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها من أجل توفير مناخ مناسب للمنافسة على أسس اقتصادية سليمة وتزيل الحواجز أمام تحركات رأس المال (عضو في منظمة التجارة العالمية منذ 1995) كأسلوب التدرج في إزالة العوائق أمام المعاملات الخارجية.

[170] هي ملكية مشتركة مع المملكة العربية السعودية وتقوم الدولتان باستغلال موارد المنطقة النفطية.
[171] المرجع السابق لـ فيصل حبيب حافظ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع إدارة الأعمال) ، ص 94.

ويشمل القانون مقدمة وتسع مواد مسهبا في الامتيازات الممنوحة للمواطنين داخل مجلس التعاون الخليجي وتحديد مفهوم الشركات المساهمة كما تضمنت شروط تملك الأجانب لحصص في البنوك الكويتية. وكانت دولة الكويت لعدة سنوات تحتل الصدارة في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مختلف تقارير الاستثمار[172].

ويرى المختصون أن يكون لهذا القانون آثار إيجابية خاصة:
- في تنمية البورصة الكويتية وتأهيلها للإدراج في المؤشرات العالمية بما في ذلك إمكانية تطبيق مبادئ التجارة الإلكترونية،
- تعزيز وتهيئة آليات المقاصة من خلال توفير مناخ ملائم للتعامل مع المستثمرين الأجانب والانسجام مع اتساع العمليات،
- تعزيز القدرات المالية والإجراءات التنظيمية والقانونية للبورصات الخليجية من خلال تفعيل فرص الاندماج فيما بينها لتكون في وضع أفضل يؤهلها للمنافسة مع أسواق المال العالمية،
- جذب الاستثمارات الأجنبية على ضوء الارتفاع المتوقع لأسعار الأسهم في بورصة الكويت،
- التأكيد على أهمية دور البنوك في الاقتصاد الوطني وقدرتها على تحقيق أرباح صافية كبيرة،
- جذب مدخرات المقيمين الذين كانت تقتصر مساهمتهم على المشاركة في صناديق الاستثمار أو الدخول إلى سوق الأوراق المالية من خلال الاتفاق مع شريك وطني لتوفير الغطاء القانوني،
- واكتساب الشركات المحلية خبرات عالية فيما يتعلق بإدارة المحافظ المالية من خلال التعامل مع شركات أجنبية عالمية.

بالإضافة إلى هذا القانون مع كل ما يحمله من إيجابيات على الاقتصاد الكويتي، يتعين القيام ببعض الإجراءات الموازية لتفعيل القانون وأهمها:
- تشجيع القطاع الخاص وإشراكه في تقديم الخدمات الأساسية،
- التأكيد على أهمية الترويج للبورصة على المستوى العالمي،
- وتدعيم الشفافية وتعديل نظام الضرائب.

وأصدرت قانون لخفض الضريبة على الشركات من 55% إلى 25% وأنشأت مكتب للاستثمار رأس المال الأجنبي الذي يختص بالتعامل مع طلبات المستثمرين الأجانب. وفي جويلية 2001 أعلنت برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة حيث قررت الحكومة تقديم إعانات للبطالين وتوفير

---

[172] المرجع السابق لـ خير قدور، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 86.

تدريب المواطنين. وفي سبتمبر 2002 تم الموافقة على نسبة الكويتيين التي يتعين على الشركات الخاصة توظيفها، وإلا ستتعرض لغرامة مالية.

وبالنظر إلى عوائد النفط في الكويت فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ خلال السنتين 2003 و2004 حوالي 13,1 مليار دينار كويتي وهو رقم يقترب من صادرات سنوات 2000 و2001 و2002 مجتمعة حوالي 14,7 مليار دينار. ومع استمرار تصاعد أسعار النفط عالميا، فان مؤشرات الاحتياطات المؤكدة من النفط الكويتي كانت هي الأخرى في تصاعد مستمر.

أ-3) الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين:

البحرين مملكة مؤلفة من 40 جزيرة مساحتها حوالي 711,9 كيلومتر مربع، وتقع البحرين في الخليج العربي إلى الشرق من المملكة العربية السعودية، وهي أصغر الدول العربية. ويبلغ عدد سكان المملكة 650 ألف نسمة حسب إحصائية 2001.نالت استقلالها سنة 1971. لا وجود يذكر للزراعة في البحرين إلا ما يخص زراعة النخيل والخضار والفاكهة وتشتهر بصيد اللؤلؤ.

يتمثل الإنتاج المنجمي بالنفط والغاز الطبيعي ويقوم النشاط الصناعي على ثلاثة محاور: تكرير البترول (مصفاة بابكو) وإنتاج الألمنيوم (شركة ألبا) ورصيف الإنشاء في المنامة الذي يسمح بتصليح ناقلات النفط.

لجأت البحرين للأخذ بسياسة تنويع مصادر الدخل منذ بداية السبعينات من القرن الماضي للتقليل من درجة الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي، ولتحقيق هذه السياسة فقد عملت المملكة على تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما عملت على خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في مملكة البحرين في صورة مشروعات مشتركة بالاشتراك مع رأس المال الوطني الحكومي أو الخاص أو في صورة مشروعات تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

يشكل تطوير البيئة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في البحرين أحد أبرز محاور تطوير الاقتصاد البحريني، ولما كانت غالبية المساهمات المعروفة في هذه البيئة متوفرة في مملكة البحرين مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومرافق البنية الأساسية والأنظمة الإدارية الحديثة، فقد عملت البحرين على

تطوير كافة القوانين والنظم التشريعية التي تهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي للاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية في البحرين.

كما أن السياسة الاستثمارية للبحرين تأخذ بأساليب متعددة من أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي الخاص أو العام يأتي في مقدمتها صيغه المشروعات المشتركة، كما تسمح بتأسيس مشروعات اقتصادية تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى السماح للشركات متعددة الجنسيات بفتح فروع لها للعمل في مملكة البحرين أو اتخاذها كقاعدة للانطلاق للعمل في دول أخرى أو من خلال قيام هذه الشركات بعقد اتفاقيات مع الشركات المحلية تهدف منحها تراخيص للحقوق استغلال تقنية معينة وتسويقها في السوق المحلي، وغير ذلك من أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي.

يمكن أن تنشط الاستثمارات الأجنبية الخاصة أو الحكومية يمكن أن تعمل في العديد من المجالات الاقتصادية والخدماتية في البحرين وبصفة خاصة في المجالات المالية والمصرفية والخدمات التأمينية والصناعات التحويلية علاوة على الاستثمار في مجال الصناعات المكملة للصناعات الرئيسية المقامة في البلاد كالألومنيوم والبتروكيماويات وغيرها. حيث يمكن أن تعتمد المشروعات المشتركة العاملة في هذه القطاعات على الموارد الطبيعية المتوفرة في البحرين كالنفط والغاز الطبيعي الذي يتم تقييمه في مملكة البحرين بأسعار تقل عن أسعار السوق الدولية، إضافة إلى ما تتمتع به البحرين من موقع جغرافي متميز وتوافر الأسواق المحلية والإقليمية اللازمة لتصريف منتجات هذه المشروعات وغيرها من المزايا التنافسية.

تنظر البحرين إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه وسيلة هامة تساهم في إيجاد واقع اقتصادي يتسم بتشابك المصالح الاقتصادية للدول الأطراف في هذه المشروعات مما يساهم بالضرورة في توسيع نطاق التبادل التجاري على المستوى الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات والتمتع بمزايا الإنتاج على نطاق واسع والقدرة على التصدير والمنافسة في الأسواق الدولية وتحسين القدرة التفاوضية في الحصول على مستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا المتطورة بشروط مناسبة.

تهدف السياسة الاستثمارية في البحرين إلى تشجيع قيام المشروعات الاستثمارية التي تتميز بإنتاجية مرتفعه وذات القدرة على تحقيق الترابط الاقتصادي الأمامي والخلفي، أي تلك المشروعات التي تتسم بمراحل إنتاجية متعددة خاصة في المجال الصناعي لتعمل على خلق العلاقات التشابكية بين المشروعات القائمة واستخدام منتجاتها في عملياتها الإنتاجية مما يؤدي إلى تطوير الهياكل الإنتاجية وتعظيم العلاقات التكاملية للأطراف المشاركة.

أرخت القواعد المطبقة بشأن تملك الشركات من خارج بلدان المجلس للمباني واستئجارها لأراضي، وأنشأت نافذة خدمات موحدة لتسيير إجراءات إصدار التراخيص وسمحت بزيادة الملكية الأجنبية من 49% إلى 100% من أسهم الشركات ماعدا القطاعات الاستراتيجية كالنفط والألومنيوم. وتقوم بجهودات من أجل خوصصة النقل العام والمنشآت السياحية وتحرير قطاعي الاتصالات والخدمات البريدية وكذا قطاعات الكهرباء والمياه، وتمس حتى الصناعة الغذائية بخوصصة صناعة اللحوم واستيراد الماشية. وتتبع استراتيجية خاصة فيما يخص التنمية البشرية وهذا عن طريق تقديم إعانات من الميزانية العامة لتدريب المواطنين في القطاع الخاص وتقديم معونة للبطالين مع إلغاء نظام التأشيرة الحرة للقوة العاملة الوافدة.

أ-4) الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان:

سلطنة عمان مملكة بمساحة 300.000 كيلومتر مربع تقع في الجنوب الشرقي من شبه جزيرة العرب على خليج عمان، وهو بحر العرب في المحيط الهندي، وتمتد بين الجزيرة العربية وإيران وباكستان والهند. وتحد عمان من الشرق ومن الشمال خليج عمان والإمارات العربية المتحدة ومن الغرب المملكة العربية السعودية واليمن، ومن الجنوب بحر العرب.

لا وجود لزراعة ناشطة في عمان إلا في بعض المناطق جنوب البلاد خاصة بزراعات مروية، بالاضافة لتربية الماشية والصيد البحري بحجم كبير جداً واستخراج اللؤلؤ من أعماق البحر. وتقوم ثروة البلاد على النفط والغاز الطبيعي، وقد ازداد إنتاج البترول بشكل منتظم لأن عمان ليست عضواً في الأوبيك وهي بالتالي حرة في تحديد حجم إنتاجها. ويشكل الغاز الطبيعي ثاني مورد للبلاد بعد النفط وإنتاجه في تزايد مستمر. وتنتج عمان أيضاً النحاس وتصدر كامل إنتاجه.

تستمر سلطنة عمان بالاستثمار في مشاريع كبيرة ذات فائدة عامة: توسيع محطة مانا الكهربائية، محطة الغبرة لتحلية مياه البحر. وفي 1992، أطلق مشروع ضخم لتسييل الغاز الطبيعي ينتج 5 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسيل في السنة.

سمحت بالملكية 100% للأجانب في معظم القطاعات وخفضت الفوارق في ضريبة الدخل بين الشركات العمانية والشركات الأجنبية من خلال رفع معدل الضريبة الموحد على الشركات العمانية من 5.8% إلى 12% وتخفيض معدلات الضريبة على الشركات الأجنبية من 15%-50% إلى

5%-30% وسمحت للبلدان خارج المجلس بتملك المباني واستئجار الأراضي وجري فتح قطاع
الخدمات أمام الملكية الأجنبية الكاملة بما يتماشى مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ويعتبر برنامج
الخوصصة من المرتكزات الأساسية في الرؤية الاقتصادية الاستراتيجية طويلة المدى للسلطنة حتى سنة
2020 وتهدف الحكومة إلى تقليص دورها في مجال الإنتاج السلعي والخدماتي وإلى إسناد ذلك إلى
القطاع الخاص من أجل تنويع مصادر الدخل وتحفيز القطاع الخاص، وقد مست العملية عدة أنشطة
كالكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي والمطارات. وقد أطلق أول مشروع لإنشاء شبكة
مجاري صحية بكلفة 520 مليون دولار يديره تجمع خاص وفق عقد لمدة 22 سنة وبعد المدة
ستتولى بلدية مسقط ملكية وإدارة الشبكة.وتعتبر السلطنة أول دولة خليجية تقيم محطة خاصة لتوليد
الكهرباء (محطة المناح) بنظام بناء وتشغيل وتملك (boo) تديرها شركة بلجيكية، وتعتزم إنشاء
محطات أخرى في مناطق مختلفة إما بنظام (boo) أو بنظام بناء وتشغيل وتحويل (bot). أما عن
التعليم، فقد وضعت تدابير لرفع مستوى التكوين المهني وجعله يتماشى مع متطلبات سوق العمل،
وأنشئت وزارة للقوى العاملة في 2002 واعتمدت قانون عمل في ماي 2003.

أ-5) الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر:

قطر دولة بمساحة 11.437 كيلومتر مربع، تقع في شبه جزيرة العرب على الخليج العربي،
عبارة عن شبه جزيرة تحيط بها مياه الخليج من جميع الجهات إلا من جهة الجنوب والجنوب الغربي
حيث دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

في قطر زراعة محدودة مع وجود تربية الماشية ومصايد الأسماك واللؤلؤ. ويعتبر النفط والغاز الطبيعي
ثروة البلاد الذي تملك ثالث أكبر احتياط منه في العالم وأول احتياط في العالم. ويؤمن النفط اليوم
مستوى معيشياً مرتفعاً جداً ولا تزال أمام قطر سنين طويلة من الازدهار والغنى وسوف يصبح الغاز
في المستقبل المورد الرئيسي للبلاد بوجود حقل "North Field" الضخم. وقد قامت مشاريع
ضخمة في العام 1994 تتناول إنتاج الغاز الطبيعي، أبرزها مشروع قطر للغاز الذي يهدف إلى تسييل
9 مليارات متر مكعب في السنة للحصول على 6 ملايين طن غاز طبيعي مسيل. وتعمل قطر على
مشروع آخر يهدف إلى إيصاله إلى باكستان عبر خط للأنابيب يعرف بخط غاز الخليج جنوب
آسيا.

ترتبط الصناعة ارتباطا وثيقا بالطاقة التي يؤمنها الغاز، وهي تتوجه بشكل خـاص إلى الـصناعات البتروكيميائية التي تنتج الإتيلين والبوليئيتيلين الذي يصدر إلى الصين، ولكن أيضاً إلى إزالة الملح مـن مياه البحر وصناعة الأسمدة الزراعية وصناعة الصلب. النظام الاقتصادي السائد في قطر هو الاقتصاد المختلط وتملك الدولة القطرية قسماً كبيراً من وسائل الإنتاج في البلاد، وتعود عملية التأميم هذه إلى العام 1974 عندما وضعت الدولة يدها على شركات النفط الإنكليزية - الأميركيـة وأدارتهـا بواسطة Qatar General Petrolium Corporation.

اتفقت دولة قطر مع مؤسسة مالية عالمية لإدارة عملية الخوصصة، وطرحت للبيع ما نسبته 45% من حصة الحكومة في المؤسسة العامة القطرية للاتصالات بقيمة 742مليون دولار في نهاية 1998، وتقوم بإنشاء محطة خاصة لتوليد الكهرباء بأسلوب البناء والتشغيل والتحويل (bot) أيـن تبلـغ حصة الشريك الأجنبي 60% مقابل 40% للحكومة. وفيما يخص التنمية البشرية، فإن قطر تنتـهج سياسة التوظيف التلقائي للمتخرجين من المعاهد والجامعات وبوضع قاعدة معلومات عن فرص العمل المتاحة. وقد تم إصدار القانون رقم 13 لسنة 2000 بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي

أ-6) الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة:

الإمارات العربية المتحدة بمساحة 83.659 كلم مربع بعدد من الجزر المتنـاثرة في الخلـيج العربي. أعلن عن تأسيسها في 2 ديسمبر 1971 إثر البلاغ التاريخي كدولة مستقلة ذات سـيادة لتتكون من إمارات أبو ظبي، دبي، الشارقة، الفجيرة ، عجمان، أم القيوين، ورأس الخيمة.

تشتهر دولة الإمارات بإنتاج النفط وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ وفيها بعض الزراعات القليلـة. وتعرف الإمارات العربية المتحدة حياة اقتصادية مزدهرة:

- أبو ظبي، اقتصادها ثابت ومتين لأنه يقوم على عائدات النفط 80% من نفط الإمارات، وتحيط بها السعودية وقطر وعمان ودبي،
- دبي التي تقع بين أبو ظبي والشارقة وهي مرفأ ومنطقة حرة، يمكن للأجانب فيها تملـك العقـار والمؤسسات التجارية دون مشاركة من السكان الأصليين،
- الشارقة التي تقع بين أم القيوين ودبي وقد استهلكت مواردها النفطية، ويرتكز اقتصادها علـى صناعة متطورة نسبيا، وتشتهر بزراعة الحبوب وصيد اللؤلؤ والنخيل،

- أم القيوين الواقعة بين رأس الخيمة وعجمان، والتي تشتهر بصيد اللؤلؤ والأسماك وبناء المراكب الشراعية المعروفة بالضو،
- الفجيرة التي تقع على ساحل بحر عمان إلى الشمال من عمان وتشتهر بالحمضيات والتبغ وزراعة الموز وصيد الأسماك،
- ورأس الخيمة: تقع قرب مضيق هرمز وهي غنية بالزراعة وصيد الأسماك واللؤلؤ.

انتهجت دولة الإمارات تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تعتمد على نظام السوق وتميزت تلك السياسة بحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات وتشجيع الاستثمارات والسعي الدائم لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية وحقق اقتصاد دولة الإمارات معدلات نمو عالية حسب المقارنات الدولية وكان للقطاعات الإنتاجية الأولوية في النمو بهدف تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وتقليل اعتماده على عائدات النفط.

باستبعاد قطاع النفط نجد أن القطاعات الإنتاجية الأخرى حققت نموا، حيث كان للقطاعات الخدماتية نصيب في النمو تحقيقا لاستراتيجية التنمية الشاملة والمتوازنة. وقد حرصت دولة الإمارات علي تشجيع النشاط الاستثماري، ويظهر ذلك من خلال تنفيذ مشاريع غطت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فقد بلغ حجم الاستثمارات المنفذة سنة 2001 ما يقرب من 58,7 مليار درهم بنسبة 23,6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة وهي نسبة جيدة مقارنة بالدول النامية والمتقدمة.

قامت الإمارات بترسيخ استثمار الأجنبي المباشر في مشروعات عقارية عملاقة وفي مشاريع خدماتية كمشروع توليد الكهرباء مع قدرة تحلية الماء أين تبلغ حصة الشريك الأجنبي 40% وحصة الحكومة 60% بعقد نظام بناء وتشغيل وتحويل (bot)، وقد أنشأت أول مصفاة خاصة في دبي عبر عقد تأجير لمدة 25 سنة، أنشأت عدة مناطق للتجارة الحرة بهدف جعل الإمارات مركز تجاري عالمي متخصص في سبائك الذهب والبحوث والتطوير في مجال التكنولوجيا والأنشطة المالية. وقد تم إسناد مهمة إدارة بعض المناطق الحرة إلى خواص كالمنطقة الحرة السعديات التي تشغل 26 ألف كيلومتر مربع وتعمل ضمنها أربع شركات متفرعة وتضم مخازن بسعة 9,5 مليون طن من السلع والبضائع.
وقد أنشأت هيئة لتنمية وتوظيف الموارد البشرية ولتطوير المهارات المحلية واستحدثت قاعدة بيانات سوق العمل.

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من استقطاب 1,81 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الخارجية المباشرة في سنة 2003 مقارنة مع 7 مليار دولار أمريكي التي تم استثمارها في بقية الدول العربية الأخرى. ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتطوير التجاري، بلغت حصة دولة الإمارات العربية المتحدة من هذه الأرقام 480 مليون دولار أمريكي، معظمها رؤوس أموال تم استثمارها في إمارة أبو ظبي.

أفادت إحدى الشركات العاملة في المجال العقاري بدولة الإمارات العربية المتحدة بأن الإمارات تستقطب ما يزيد عن 25% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي، وبإمكانها زيادة هذه النسبة من خلال إبرام عقود تنمية عقارية مع شركات غربية الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى زيادة حجم الاستثمارات الواردة.

ج) الاستثمار الأجنبي المباشر في بقية الدول العربية (دون دول الخليج والمغرب العربي):

لقد أدركت البلدان العربية منذ فترة طويلة أهمية الاستثمارات الأجنبية الخاصة أو العامة كمصدر لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل، ومن هنا فقد اتخذت العديد من الإجراءات لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الوافدة بوجه عام وتشجيعها للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وهذا دون أن ننسى اتفاق الشراكة الأوروبية مع دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر وتونس والمغرب) لإنشاء منطقة تجارة حرة بعد خمسة عشرة سنة على الأكثر[173].

نظرا لتوفر وقلة الإحصائيات والتشريعات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، سنتطرق للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، سورية، لبنان، الأردن، اليمن، والسلطة الفلسطينية. ونتفادى دول عربية وهي العراق والسودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر وهذا طبعا إضافة للصحراء الغربية.

ج-1) الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

تقع مصر في الشمال الشرقي من قارة أفريقيا بمساحة تفوق المليون كيلومتر مربع بقليل، تحدها البحر المتوسط من الشمال والبحر الأحمر شرقاً وليبيا من جهة الغرب والسودان في الجنوب.

[173] قويدر أمال، «التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة-تكامل أم تناقض-»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 20.

وأرض مصر عبارة عن صحراء مترامية الأطراف في الجنوب والغرب والشرق باستثناء الوادي الذي يجري فيه نهر النيل، والدلتا التي يكونا في شمال البلاد في فرع دمياط في الشرق ورشيد في الغرب، وهي من أخصب الأراضي قاطبة[174].

تتحسن إنتاجية الزراعة المصرية بصورة منتظمة. وبما أن مصر لا تتلقى أي أمطار تذكر، فإن 100% من الـ 2,59 مليون هكتار التي تمثل الأراضي المزروعة هي في الواقع أراضي مروية. وتولد مصر كمية كبيرة من الطاقة وفيها مناجم للحديد والفوسفات والكروم والرصاص والزنك. أهم مواردها البترول والغاز الطبيعي. إضافة لاعتبار مصر أهم بلد سياحي في منطقة الشرق الأوسط، وقد تعزز القطاع السياحي مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إصدار القوانين التشريعية التي تسهم بمساهمة القطاع الخاص[175].

بدأت مصر في اتخاذ مجموعة من قرارات الإصلاح، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار عن طريق تبسيط إجراءات الاستثمار وجعلها أكثر فعالية وإزالة العوائق البيروقراطية. إذ أصبح جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، ومهنة متطورة ذات متطلبات خاصة، حيث تتطلب وجود مؤسسات وطنية إقليمية ذات هيكل متكامل ومناسب للتغيرات الراهنة، ووجود مجتمع من الخبراء وذوى المؤهلات والمهارات العالية، بالإضافة إلى معرفة بمجريات الأمور ليكونوا قادرين على جذب الاستثمارات في بيئة دولية تنافسية ومتغيرة. وتعتبر مصر إلى جانب المغرب من أكثر الدول العربية وشرق الأوسطية تلقيًا لتدفقات الاستثمار الأجنبي[176].

بعد سنة 1952، مرت مصر بعدة مراحل:

- مرحلة بداية تدخل الدولة (1952-1960) خاصة بصدور قانون الإصلاح الزراعي والسماح بمساهمة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي في مسار التنمية الاقتصادية بمنحهم إعفاءات ضريبية، ولكن بعد العدوان الثلاثي لسنة 1956 بدأ تدخل الدولة في الاقتصاد بإنشاء المؤسسات الاقتصادية والشروع منذ 1957 في عملية التأميم،

---

[174] النشرات الرسمية لجمهورية مصر العربية على مواقع الانترنيت.
[175] المرجع السابق لـ كواش خالد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، ص 169.
[176] المرجع السابق لـ مجدي عبد العظيم، 1998، ص 203 .

- مرحلة التأميم الشامل (1961-1973) باتخاذ الاشتراكية كمرحلة تاريخية بالتحرر من الاستعمار والعدالة في التوزيع، فصدرت قوانين التأميم والاشتراكية منذ سنة 1961 وتأميم التجارة الخارجية منذ سنة 1964 [177].
- مرحلة الانفتاح الاقتصادي (1974-1980) بتغير النظرة للأمور الاقتصادية بتطبيق سياحة بالانفتاح الاقتصادي، فصدر القانون رقم 43 سنة 1961 المتعلق بالاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة وليدعم أيضا بالقانون رقم 32 لسنة 1977، "وما يلاحظ على الخط السياسي في هذه المرحلة أنه كان يقوم على مفهوم إيديولوجي بالغ السداجة، وهو أن فتح الاقتصاد المصرفي أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه أن يوفر لهذا الاقتصاد بطريقة تلقائية ما تحتاجه من رأس مال وتكنولوجيا"[178].
- مرحلة الإصلاح الاقتصادي (1981-1990) التي بدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر مع اغتيال الرئيس محمد أنور السادت بالعودة للتخطيط الشامل للاقتصاد.
- ومرحلة تحرير الاقتصاد بعد 1991 كباقي دول العالم، بدأ تحرير الاقتصاد المصري بتطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية تتماشى مع المستجدات الدولية الراهنة، وتقوم على محورين أساسين[179]:
  - سياسة التثبيت ومعالجة الاختلالات القائمة على إصلاح سعر الصرف الأجنبي، معالجة التضخم، معالجة الموازنة العامة ، تحرير أسعار الفائدة، تحرير التجارة، تحرير الزراعة، وإصلاح القطاع المالي.
  - وسياسة الأصلاح الهيكلي والخوصصة وفق أساليب متعددة منها بيع المؤسسات من خلال البورصة وعقود الإدارة بإبقاء ملكية عدد من المؤسسات للدولة.

تم تقديم مجموعة من السياسات الحكومية، وقوانين الاستثمار، والضمانات التي تهدف إلى مساندة وإنعاش البيئة الاقتصادية والاستثمار في مصر، وذلك لقرب مصر من الأسواق الدولية، وتزايد الطلب المحلى والدولي على بعض الصناعات يلعب دوراً كبيراً في تشجيع التصدير وتحسين الإنتاجية.إن إصدار مجموعة من قوانين الاستثمار والتشريعات الحكومية سهلت التجارة الدولية وخففت من العوائق السابقة، كما مكنت من زيادة التنافس من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر

[177] أحمد ماهر، «دليل المدير في الخصخصة»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، د. ت.، ص ص .201-211
[178] المرجع السابق لـ محمد هشام خواجكية & حسام عيسى، ص 131.
[179] مقال بعنوان «الاستثمار في مصر»، مجلة الاقتصاد والأعمال، شهرية اقتصادية تصدرها الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت، ص ص66-67 ، العدد234 ، جوان 1999.

بالإضافة إلى زيادة تنافسية الأعمال المصرية لمقابلة المعايير الدولية ودعم القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، ومن تلك القوانين:

- القانون 43 لسنة 1974 المتعلق بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والمعدل بالقانون 32 لسنة 1977،
- القانون 159 لسنة 1981 المتعلق بقانون الشركات،
- القانون 230 لسنة 1981 المتعلق بقانون الاستثمار،
- والقانون 8 لسنة 1997 المتعلق بضمانات وحوافز الاستثمار.١

وكنتيجة للاتفاقيات التجارية الدولية، أصبحت مصر قادرة على الدخول إلى العديد من الأسواق في أمريكا الشمالية، والصين، وأوروبا، ومنطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ساعد على ذلك موقعها المتميز في قلب المنطقة والذي يربط ما بين قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا .

وكجزء من هيكل العمل الشامل والمترابط الذي وضعته الوزارة الجديدة للاستثمار، فإن هناك عدد من المحفزات الاستثنائية والتي يتم منحها للشركات عند شراءها حصص في شركات القطاع العام وجهودها لإعادة الهيكلة الإدارية وتجديد موارد التمويل. كما تم اللجوء لعقود الإدارة في الفنادق المصرية لمؤسسات أجنبية خاصة قصد التقليل والتغلب على الخسائر الفادحة لهذه الفنادق[180].

وعلى الرغم من التزام مصر في تطبيق اتفاقية التجارة العالمية ومطابقة أسعار صادراتها إلى الأسواق الأوروبية للشروط العالمية للتجارة، يعمد الاتحاد الأوروبي من جهته إلى اتخاذ إجراءات وتوجيه إنذارات تحول دون تدفق الصادرات الزراعية المصرية (خاصة القطن) للسوق الأوروبية بذريعة إصابة المنتجات الزراعية بالأمراض النباتية[181].

كان لتذبذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية في مصر يعود لعوامل عدة منها التأثر بالأوضاع الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط وارتفاع معدلات التضخم واستمرار عجز الموازنة[182]. وإضافة لعوامل أخرى أثرت سلبيا على المناخ الاستثماري في مصر وهي[183] محدودية وعدم فاعلية الديمقراطية السياسية، سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، سعر الصرف وسعر الفائدة، الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري، عدم استقرار السياسات الاقتصادية، والبيروقراطية.

---

[180] المرجع السابق لـ أحمد ماهر، د. ت، ص 157.
[181] مقال بعنوان« :الشراكة الأوروبية-المصرية إلى أين»، مجلة الاقتصاد والأعمال، شهرية اقتصادية تصدرها الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت، ص ص48-49، العدد225 ، سبتمبر 1998.
[182] المرجع السابق لـ فارس فضيل، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 289..
[183] سعد طه علام، دراسات في الاقتصاد والتنمية: دار طيبة للنشر والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003، ص.61

أما عن الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبته إلى الناتج الوطني الإجمالي بالبليون دولار فيمكن ملاحظتها في الجدول التالي:

البيان	1990	1991	1992	1993	1994
رأس المال الأجنبي الصافي	0,7	0,3	0,5	0,5	1,3
الناتج الوطني الإجمالي	34,3	32,3	35,3	39,2	42,3
النسبة المئوية	2,1	0,9	1,4	1,2	3,1

المصدر: World Debt Tables, External Finance for Developing Countries, Vol 2, Country Tables 1996, A WB Book,

منشور في مقال لـ نعمان الزياتي، «أين نطرح السؤال الصعب: الاستثمار الدولي: هل يدخل مصر؟»، مجلة الأهرام الاقتصادي، أسبوعية اقتصادية تصدرها مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص 27-22، العدد 1480، 19 ماي 1997.

الجدول رقم 30: الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبته إلى الناتج الوطني الإجمالي

ويمكن رصد تطور الاستثمار الأجنبي في مصر كالتالي:[184]

- رصيد تدفقات متراكمة بـ 11.000 مليون دولار سنة 1990،
- 253 مليون دولار برصيد تدفقات متراكمة بـ 11.253 مليون دولار سنة 1991،
- 493 مليون دولار برصيد تدفقات متراكمة بـ 11.476 مليون دولار سنة 1993،
- رصيد تدفقات متراكمة بـ 13.500 مليون دولار سنة 1994،
- وحوالي مليار دولار برصيد تدفقات متراكمة بـ 14.500 مليون دولار سنة 1995.

ب-2) الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية:

تقع سورية بمساحة 185.180 كيلومتر مربع في غرب قارة آسيا، يحدها شمالا تركيا وشرقا العراق وجنوبا الأردن وغربا لبنان والبحر المتوسط. ففي سنة 1919، وقعت سوريا تحت حكم الانتداب الفرنسي إلى أن نالت استقلالها نهائيا سنة 1945 وفي سنة 1958، شكلت مع مصر الجمهورية العربية المتحدة في عهد جمال عبد الناصر لتنفصل بعد ذلك عنها سنة 1961.

[184] المرجع السابق لـ مجدي عبد العظيم، ص 203.

سطح الجمهورية العربية السورية عبارة عن سهول ساحلية غربية، وداخلية، وهضاب متسعة داخلية تنحدر نحو العراق، ويغلب عليها الطابع الصحراوي، وتتخلل هذه المنخفضات الصحراوية مناطق جبلية. ويعبر البلاد نهر كبير هو نهر الفرات الذي ينبع من جبال تركيا ويجري في اتجاه سهول العراق. يشكل القطن الزراعة شبه الوحيدة المخصصة للتصدير. ويتمثل الإنتاج المنجمي باستخراج نفط جديد من النوع الخفيف في حقول اكتشفت حديثا. وتقع الحقول المنتجة التابعة للشركة السورية للنفط في القسم الشمالي الشرقي.

إن حالة اللا سلم واللا حرب التي تصف علاقة سورية القائمة مع العدو الصهيوني شأنها شأن حالة الحرب لأنها حالة لا تضمن الأمن الاستراتيجي ولا تقبل تهاوناً في الاستعداد والتأهب. فسورية تتحمل أعباء باهظة لأغراض الدفاع الوطني وردع العدوان تتمثل في موازنة عسكرية تخصص لها حصة مرموقة من الموازنة العامة للبلاد، وهذا الإنفاق العسكري الممول ذاتياً يشكل ضرورة مستمرة ولا مفر منها للمفاضلة بين الإنفاق الدفاعي والإنفاق الإنمائي وكلاهما حيويان لحاضر البلاد ومستقبلها .

تواجه سورية ثلاث تحديات:[185]

-تحديات داخلية تصدر عن المجتمع والاقتصاد السوري نفسه،

-تحديات إقليمية مرتبطة بالبيئة العربية وبتطور العلاقات مع دول الجوار غير العربية الصديقة منها (إيران وتركيا) وتلك المعادية (الكيان الاسرائيلي)،

-وتحديات مرتبطة بالبيئة الإقليمية الأوربية والمتوسطية ومتركزة في تحرير التجارة خصوصاً وتطبيق اتفاق الشراكة عموماً مع الاتحاد الأوربي، في الوقت الذي يستمر هذا الاتحاد في التوسع شرقاً والارتقاء التكنولوجي والصناعي والاقتصادي عالمياً.

تميزت الخصوصية السورية في بعدها التاريخي على امتداد أربعين عاماً مضت بتدخل الدولة المباشر في الميادين الاجتماعية بتوفيرها خدمات التعليم والتدريب والصحة والسكن والكهرباء والشرب والصرف الصحي والطرق والمواصلات على نحو أتاح تحقيق نشر التعليم وتحقيق الديمقراطية التعليمية وتقديم الرعاية الصحية والخدمات الطبية ونشرها في الأرياف والمدن الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المدن الكبرى، كذلك أتاح هذا التدخل المباشر نشر المدارس وإيصال الكهرباء إلى أصغر التجمعات

[185] المرجع السابق لـ عصام الزعيم، www.syrianeconomy.

السكانية المنتشرة في أرجاء البلاد وربط القرى والأرياف بالمدن والمراكز الحضارية. لكن البعد الاستراتيجي، فهو يتحدد بموقع سورية على الخريطة الجغرافية السياسية وما يرتبط بها من تهديد مستمر للأمن الوطني ومواجهة حيوية للعدو الصهيوني واسترداد الأراضي والموارد العربية المسلوبة. كذلك يتحدد البعد الجغرافي وبالترابط مع التهديد الإسرائيلي للحضور القوى الدولية ولاسيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا ومن نفوذ الأحلاف العسكرية ولاسيما الحلف الأطلسي واستراتيجياتها ومصالحها في المنطقة .

يعتبر كل من لبنان والمملكة العربية السعودية أهم البلدان العربية بالنسبة للصادرات السورية يلي ذلك مصر والأردن والكويت، وتحتل مستورداتها المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى ثم مصر ولبنان والأردن والكويت.

كان لتطبيق برامج للإصلاح الهيكلي منذ أواسط الثمانينات والانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي الأثر في تفاقم ظاهرة البطالة واتخاذها أبعاداً مدمرة بالنسبة للاقتصاد والمجتمع في سورية، حيث تبين عدم وجود معطيات حقيقية فعلية عن حجم البطالة وتوزعها[186]. وما يلاحظ تواضع الاستثمار الأجنبي في سورية، رغم المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي مع المستثمر الوطني، حيث يحصل على طاقة بأسعار مدعومة من الدولة كما يحصل على يد عاملة رخيصة[187]. ففي سنة 1995، بلغ عدد المشروعات 1.349 مشروع بتكلفة استثمارية 255 مليار ليرة سورية أي حوالي 5,1 مليار دولار[188]. وبجانب القطاع العمومي الصناعي القابل للخوصصة ومشاركة الأجانب لتتوزع منشآت القطاع الصناعي الخاص حاليا بين فروع الصناعة الأربعة بالنسب المئوية:

نوع الصناعة	حجم العمالة	عدد المنشآت	رأس المال
الصناعات الهندسية	47	45	26
الصناعات الكيميائية	17	15	27,5
الصناعات الغذائية	16	21	33
الصناعات النسيجية	20	19	13,5
المجموع	100	100	100

المصدر: محمد صافي أبودان، «واقع الصناعة في سورية»، www.syrianeconomy جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005.

[186] نبيل مرزوق، « البطالة والفقر في سورية»، www.syrianeconomy ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005.

[187] سمير سعيفان، « الاستثمار الأجنبي ما له وما عليه!! نقص في الدراسات حول الاستثمارات الأجنبية»، www.teshreen.com/daily/2002/apr/tu09/ec002.htm/ مؤسسة تشرين للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، 2002/04/09.

[188] المرجع السابق لمجدي عبد العظيم، ص 209 .

الجدول رقم 31 : توزع القطاع الصناعي السوري

من الجدول يتضح أن الصناعات الهندسية تحتل المكان الأول من حيث عدد المنشآت بنسبة 45% ومن حيث حجم العمالة بنسبة 47%، بينما تأتي في المرتبة الثالثة من حيث حصتها في رأس المال بنسبة 26%، بينما تحتل الصناعات الكيميائية المرتبة الثانية من حيث رأس المال بنسبة 27,5%، وفي المرتبة الثالثة بالنسبة لعدد المنشآت ولحجم العمالة. وتحتل الصناعات الغذائية المرتبة الأولى من حيث رأس المال. أما الصناعات النسيجية فهي في المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت وحجم العمالة، لكنها تأتي في المرتبة الأخيرة بالنسبة لرأس المال ليعكس كثافة العمالة في التكنولوجيا المستخدمة، وبنسبة 61% من منشآت القطاع الخاص، وهي تستحوذ أيضا على 78% من رأس المال.

وقد بلغت الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية السورية خلال الفترة 1982-1992 بملايين الليرات :

السنة	الاستثمار في القطاع الزراعي	الاستثمار في قطاع السكن	الاستثمار في قطاع النقل	الاستثمار في القطاع الصناعي	الاستثمار في القطاعات الأخرى	الاستثمارات في كل القطاعات
1982	1.013	5.265	2.437	4.949	4.177	17.841
1983	1.542	4.264	3.271	4.823	4.996	18.896
1984	2.124	4.776	2.591	3.356	6.243	19.090
1985	2.608	5.347	2.311	3.732	6.018	20.016
1986	2.457	5.446	1.955	2.908	4.971	17.737
1987	1.338	3.839	1.276	3.028	2.470	11.951
1988	1.659	2.353	980	4.131	2.346	11.469
1989	2.313	2.183	844	2.568	2.527	10.435
1990	2.652	2.681	969	2.535	2.846	11.683
1991	2.570	2.838	1.208	2.375	3.119	12.110
1992	2.904	2.848	2.421	3.069	4.223	15.465
المجموع	23.180	41.840	20.263	37.474	43.936	166.693

المصدر: المجموعة الإحصائية لسنة 1993 الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، في مقال منشور لـ ناظم حيدر، «نموذج قياسي لتقدير الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في سورية»، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية)، علمية فصلية محكمة اقتصادية تصدر عن جامعة تشرين، اللاذقية، ص 17-09، المجلد 20، العدد 1/1998.

الجدول رقم 32 : الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية السورية خلال الفترة 1982-1992

من المعروف أن الصناعة السورية هي صناعة تتمتع بحماية عالية المستوى في مواجهة المنتجات الأجنبية. إلا أن هذا المستوى المرتفع للحماية لم يؤد رغم مرور عقود طويلة على تطبيقه، إلى تحسين قابلية الصناعة السورية للمنافسة لا في السوق السورية ولا في السوق الأجنبية. والدليل على ذلك، هو أنه رغم تمتع الصادرات السورية المصنعة بالأفضليات التجارية الهامة في السوق الأوروبية، المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق التعاون الحالي، فإن هذه الصادرات بقيت ضئيلة جداً.

وابتداء من سنة 1993، توزعت الاستثمارات الصناعية للقطاع العام والقطاع الخاص على فروع الصناعة خلال الفترة 1993-2003 بالنسب المئوية:

القطاع العام	القطاع الخاص	إجمالي الاستثمار
56,5 مليار ليرة (32%)	120 مليار ليرة (68%)	
الصناعات الهندسية	20	5
الصناعات الكيميائية	25	10
الصناعات الغذائية	40	4
الصناعات النسيجية	15	16,5
الأسمنت	-	10
السكر	-	4,5

المصدر: المرجع السابق لـ محمد صافي أبودان.

الجدول رقم 33: توزع استثمارات القطاع الصناعي السوري خلال الفترة 1993-2003

تتسم الصناعة السورية إجمالا بـ :

- سيطرة الصناعات الغذائية والنسيجية على هيكل الناتج الصناعي،
- ينصب النشاط الصناعي أساسا على إنتاج سلع استهلاكية غير معمرة أو معمرة تقوم على تجميع المكونات المستوردة لأن مستلزمات الإنتاج المستوردة تشكل القسم الأكبر من التكلفة،
- انخفاض حجم الصادرات الصناعية،
- تفتت النسيج الصناعي السوري، فالشركات المساهمة نادرة جداً.

-وتدني المردود الاقتصادي للقطاع العام الصناعي وانخفاض جودة منتجاته وتراكم مخزونه وبطء حركته وتخلف قدراته التسويقية.

وعلى ما تؤكده الإحصائيات السالفة الذكر، لا يوجد في سورية الكثير من الاستثمارات الأجنبية ما عدا قطاع النفط حيث تنتج الشركات المشتركة بين الشركات الأجنبية والحكومة نحو 60% من إنتاج النفط الخام، خاصة إذا استبعدنا الاستثمارات العربية وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- أسباب سياسية ناتجة عن نظرة العالم لسورية،
- المناخ غير جذاب والعوائق الكثيرة وتفشي مظاهر الفساد والرشوة،
- وسياسة إسرائيل العدوانية اتجاه المنطقة.

إن تحسين هذه الأوضاع كفيل بالحفاظ على رؤوس الأموال المحلية واجتذاب رؤوس أموال أجنبية، وإن برنامج إصلاح الاقتصادي يحاول تحقيق ذلك ولكن ببطء، كما يلاحظ نقص في الدراسات المخصصة لهذا المجال التي يمكن أن تزود المستثمرين المحليين أو الأجانب بالمعلومات وعوامل اجتذاب والتحفيزات الممنوحة في القوانين والتشريعات الصادرة .

تنص المادة الأولى من اتفاقية الشراكة على إقامة شراكة بين سورية والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها وهي شراكة تهدف إلى ما يلي:

-توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين بما يمكن من تطوير علاقات سياسية وثيقة في كافة المجالات التي يراها الطرفان ذات أهمية لهذا الحوار،

- وضع شروط التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات ورأس المال،
- تطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي،

-وتشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من خلال التكامل بين سورية وشركائها الإقليميين.

وفيما يتعلق بالحوار السياسي، تنص المادة الرابعة من اتفاقية الشراكة على أن الحوار السياسي يغطي المواضيع ذات الاهتمام المشترك وخاصة السلام واحترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية والاستقرار الإقليمي والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الإقليمية.

أما فيما يتعلق بصلب الاتفاقية وجوهرها فهو يتمثل بإقامة منطقة التجارة الحرة بين سورية ودول الاتحاد الأوروبي، ويتم ذلك وفق المبادئ الأساسية التالية:

-يتم التحرير بصورة تدريجية خلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة تبدأ من تاريخ سريان مفعول الاتفاق وبما يتوافق مع أحكام الجات.

-يشمل التحرير إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الداخلية التي لا تميز بين المنتج الوطني والمستورد ورسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

وليس غريباً تبعاً لذلك أن اعتمد اتفاق الشراكة فترة زمنية طويلة لإقامة منطقة التجارة الحرة بحيث يمكن للصناعة السورية خلالها التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد الذي ستمثله منافسة الصناعات الأوروبية المتقدمة لها في السوق السورية والأسواق الأوروبية.

لهذا فإنه لا يمكن مواجهة ندرة رأس المال في سورية إلا بجذب الاستثمار الأجنبي إليها للاستفادة من الفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة فيها. وتتوضع هذه الفرص الاستثمارية في مجالات عديدة أهمها القطاع السياحي والصناعات الخفيفة كالنسيج والجلود والإلكترونيات والصناعات الغذائية وغيرها والقطاع الزراعي ولاسيما الخضار والفواكه. وجميع هذه المجالات هي مجالات تتمتع فيها سورية بميزة نسبية مقارنة مع شركائها الأوروبيين. إذ أنها صناعات لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية أو رؤوس أموال ضخمة بل تعتمد على اليد العاملة الوفيرة والمواد الأولية والزراعية المحلية. ونتيجة لذلك، فإن منتجاتها ستكون قادرة على المنافسة في الأسواق الأوروبية وغيرها من أسواق الدول المتقدمة صناعياً.

وسيؤدي جذب الاستثمارات الأوروبية إلى سورية إلى نقل التكنولوجيا وتوطينها فيها وتطبيق أساليب الإدارة الحديثة وفتح أسواق خارجية للمنتجات السورية في الأسواق الأوروبية وغيرها، وبما يؤدي في النهاية إلى زيادة الصادرات السورية المصنعة. ويمكن تقدير أهمية هذه النتيجة إذا ما علمنا بأن الصادرات السورية من النفط ومنتجاته التي تشكل حوالي ثلثي الصادرات السورية الإجمالية، هي صادرات مدعوة إلى التناقص في الأمد المنظور بسبب تزايد الاستهلاك المحلي من جهة، ولكونها تعتمد على ثروة طبيعية غير متجددة.

أصدرت سوريا تشريعات استثمارية محفزة على الاستثمار مثل قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لسنة 1991 وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم 7 لسنة 2000 وقرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 186 لسنة 1985 لتشجيع الاستثمار في مجال السياحة وكذلك المرسوم التشريعي رقم 10 لسنة 1986 لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والحيواني وكل هذه التشريعات نصت على منح المستثمرين حوافز وإعفاءات ضريبية سخية ووفرت للمستثمرين تسهيلات كثيرة تمكن المستثمر من إقامة

مشاريع استثمارية ذات ربحية اقتصادية مضمونة قادرة على المنافسة داخليا وخارجيا وتؤمن لأصحابها عوائد وأرباح مجزية، وتعمل الدولة حاليا على تطوير جميع القوانين والتشريعات لتجعلها قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، كما وقعت سوريا على عدد كبير من اتفاقات تشجيع وحماية الاستثمار و منع الازدواج الضريبي وغير ذلك من اتفاقات التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني مع الكثير من دول العالم، كل ذلك لتوفير مناخ استثماري مريح وجاذب للاستثمار.[189]

من استعراض ما تحقق على الأرض في ظل قانون الاستثمار رقم 10 خلال الفترة الممتدة بين 1991 و2000 يبدو أن ما تحقق في ظل قانون الاستثمار حتى الآن يعتبر إنجازا كبيرا وبكل المقاييس، فقد بلغ عدد المشاريع الصناعية والزراعية والنقل المشتملة خلال نفس الفترة 1.617 مشروعا استثماريا توفر حوالي 95 ألف فرصة عمل. وفي القطاع الزراعي بلغ عدد المشاريع المشتملة 84 مشروعا زراعيا تبلغ تكلفتها الاستثمارية 6,2% من مجموع قيمة المشاريع المشتملة، وبلغ عدد مشاريع النقل 825مشروعا استثماريا يوفر حوالي 31.000 فرصة عمل مباشر. وقد توزعت هذه المشاريع على معظم النشاطات الصناعية والزراعية المعروفة إضافة إلى نشاطات جديدة دخلت البلاد لأول مرة ولم تكن معروفة سابقا، وبلغ عدد المشاريع المشتركة بين مستثمرين سوريين وعرب وأجانب حوالي 250 مشروعا صناعيا وزراعيا توزعت على مستثمرين من أكثر من 40 بلدا أجنبيا منها أكثر من 12 بلدا عربيا. وقد ساهمت كل هذه المشاريع الاستثمارية التي نفذت بموجب هذا القانون بإحداث تغير واسع على بنية الاقتصاد العربي السوري، فقد ساهمت المشاريع المنفذة في زيادة الإنتاج والناتج الوطني في البلاد ورفعت معدل التكوين الرأسمالي ووفرت عددا كبيرا من فرص العمل المباشر وغير المباشر، وأوجدت عددا كبيرا من الصناعات الجديدة التي لم تكن موجودة في سوريا حلت منتجاتها محل الكثير من السلع المستوردة ووسعت تشكيلة صادرات البلاد بحيث دخل فيها الكثير من المنتجات الجديدة التي لم تكن تتوفر لولا صدور قانون الاستثمار.

ونجح قانون الاستثمار في جذب عدد كبير من المستثمرين للاستثمار في قطاع النقل وساهم في حل أزمة نقل البضائع والأشخاص التي كانت مستفحلة، وتوفر لدى سورية نتيجة ذلك أسطولا حديثا من وسائل النقل البري للبضائع والأشخاص كان لها أثر كبير في تدفق السلع عبر الحدود السورية وتطوير التجاريتين الداخلية والخارجية، وساهم تطوير قطاع النقل البري في حل أزمة السكن بما

[189] محمد سراقبي (مدير مكتب الاستثمار)، «السياسات المحفزة للاستثمار في الجمهورية العربية السورية»، www.syrianeconomy، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005.

ساعد المواطنين السوريين على السكن في القرى والمدن البعيدة والتي لم يكن بالمستطاع السكن فيها لولا توفر عدد كبير من وسائل نقل الركاب الحديثة.

لعب قانون الاستثمار، دورا أساسيا في تحسين وتطوير الهياكل القاعدية في البلاد، إذ دفع الحكومة لتوفير متطلبات المناخ الاستثماري المنافس وحفزها على تنفيذ مجموعة مشاريع الطاقة الكهربائية والاتصالات واضطرارها إلى إعادة النظر في أنظمة التجارة الخارجية بهدف التسهيل والتبسيط على المستثمرين، كما اضطرها أيضا إلى إعادة النظر في الإجراءات الإدارية المعمول بها وإلغاء الكثير من الحلقات الإدارية الزائدة والتخلي عن المركزية الشديدة في الإجراءات والمعاملات وتبني أسلوب الشباك الواحد، ويمكن القول أن ما تحقق في ظل قانون الاستثمار خلال السنوات العشر الماضية يعتبر نقلة نوعية قفزت بالاقتصاد السوري خطوات واسعة نحو التقدم والتطور، فقد انتقل من اقتصاد يرتكز على التخطيط المركزي الشديد، وهيمنة القطاع العام على أهم النشاطات الاقتصادية إلى اقتصاد تعددي تلعب فيه القطاعات الثلاث العام والخاص والمشترك دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

من أهداف التعديلات الجارية على قانون الاستثمار رقم 10 لسنة 1991 والصادر بالمرسوم التشريعي رقم 7 لسنة 2000 الصادر بتاريخ 2000/05/13:

- تعديل بعض الأحكام وإضافة أحكام جديدة وتوضيح بعضها الآخر، بما يؤدي لسد مختلف الثغرات التي حالت دون الاستفادة المثلى من أحكامه،
- السماح لرعايا الدول العربية والأجنبية بتملك واستثمار العقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية عليها أو التوسع فيها، مع إمكانية تجاوز سقف الملكية المحدد بقانون الإصلاح الزراعي رقم 161 لسنة1958،
- تطبيق الإعفاءات والسماح بتمديد فترة تأسيس المشروع المحددة بثلاث سنوات لمدة أو مدد إضافية متصلة للبث لا تتجاوز فترة التأسيس حدها الأقصى،
- والسماح بالتحويل الفعلي لحصيلة صادرات المشروع السلعية أو الخدماتية سواء أكان نقدا أو عينا كالتجهيزات والمعدات ومواد التشغيل ومستلزمات الإنتاج.

ج-3) الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان:

يقع لبنان في آسيا الغربية على ساحل البحر الأبيض المتوسط. يحدها من الشمال والشرق سورية ومن الجنوب فلسطين ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط. ويبلغ طول شاطئه 220 كلم. مساحة لبنان 10452 كيلومتر مربع، وعدد سكانه 4,5 ملايين نسمة.

تأكد نظام المنافسة الحرة والمبادرة الفردية في لبنان في أوائل الخمسينات وهذا عندما أقرت السلطات اللبنانية النقاط الآتية:

- حرية الصرف والتحويل،
- السرية المصرفية،
- الحساب المشترك،
- الإعفاء من الضرائب على فوائد حساب التوفير،
- وضمان الودائع.

وقد أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تطور الجهاز المصرفي وامتداد شبكة موزعة وازدياد حجم موارده وتوظيفاته في الداخل والخارج. فاتخذ لبنان عندئذ دور الوسيط بين البلدان الصناعية والأسواق المالية من جهة والمنطقة العربية من جهة أخرى.

إن الأحداث الدموية التي شهدتها البلاد لم تغير في الخصائص الأساسية التي تتميز بها مختلف المجالات الاقتصادية بل على العكس، فإن التشريعات التي أقرت والمؤسسات التي أنشئت شددت على أهمية تطوير السوق النقدية والمالية وتنميتها، كما يظهر ذلك في الدعم المقدم إلى القطاع المصرفي وتقوية مجموعة المصارف المتخصصة وضمان الأموال الموظفة ضد أخطار الحرب. وبعد حلول السلام في البلاد واجه لبنان تحديات هائلة، لا تطاول هذه التحديات إعادة تعمير البنى التحتية المدمرة وإعادة تأهيل المؤسسات العامة وأجهزة الدولة فحسب، بل أيضاً قدرة البلاد على أخذ مكانها بين الدول المتنافسة. وكان لإصدار قانون 360 لتشجيع الاستثمار الأثر الإيجابي لدفع المؤسسات لتحقيق الأهداف التنموية للبلاد.

ولاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبية ولبنان أهمية استراتيجية، كون لبنان بلد صغير ذات اقتصاد ليبرالي يمكن أن يستقطب موارده البشرية المهاجرة الكفؤة لتحقيق أحسن شراكة[190].

---

[190] ناصر السعيدي، «تقييم أولي لاتفاق الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي»، مجلة الإداري، دورية شهرية متخصصة في الإدارة والأعمال تصدر عن دار الصياد، بيروت، ص23، العدد 6، المجلد 23، جوان 1997.

ب - 4) الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

تبلغ مساحة المملكة 91.840 كيلومتر مربع، تحتل الصحراء 80% من الأراضي ويستقر السكان في غرب البلاد وتفصل خطوط سكة الحديد الصحراء عن غرب البلاد. ومن الناحية الزراعية، لا تأخذ الزراعة الأهمية البالغة في الأردن لكنه يوجد تخصيص ميزانية خاصة لري الأراضي الزراعية منذ عام 1971 حيث أقامت المملكة مشروعاً للري بإنشاء قناة الغور التي تمتد من البحيرة طبرية شمالاً إلى البحر الميت جنوباً. وحتى العام 1991 تمكنت هذه المشاريع من ري 63 ألف هكتاراً من الأراضي الزراعية.

السياحة قطاع مهم في الأردن حيث أنه يمتاز بمواقع مهمة تجتذب السائحين كل عام (موقع جرش – مدينة البتراء – قلعة الكرك- البحر الميت) مما جعل الأردنيين يعتمدون على السياحة في تأمين 10% من الناتج الوطني الإجمالي.

حقق الأردن تقدم معتبر في القطاعين النقدي والمالي من خلال تنفيذ برنامج شامل للإصلاح والتصحيح الاقتصادي، وكانت نتيجة الإصلاحات إنشاء قطاع مالي متطور. وقد بدأت الحكومة الأردنية في أواخر الثمانينات إجراء سلسلة من الإصلاحات في القطاع المالي لتحسين هيكل القطاع ورفع كفاءته، ونتيجة لذلك تحررت أسعار الفائدة تماما في أوائل التسعينات. ففي سنة 1993 توقف البنك المركزي عن استخدام الأدوات المباشرة للمراقبة النقدية بإصدار شهادات إيداع خاصة به لامتصاص السيولة الزائدة. وفي سنة 1996 ألغى أشكال الدعم والتسهيلات الائتمانية التفضيلية، وفي نفس السنة تم إصدار قانون جديد للاستثمار يسمح بمعاملة المستثمرين المحليين والأجانب بالمساواة ويفتح الأسواق المالية بدرجة أكبر للمشاركة الأجنبية. وفي سنة 2000 تمت الموافقة على قانون مصرفي يحمي الودائع ويحد من مخاطر سوق المال.

إن القطاع المصرفي الأردني مملوك بالكامل للقطاع الخاص وهو يتميز بالتطور والربحية والكفاءة، ويمكنها تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية لأغراض متعلقة بالتجارة. يوجد 21 بنك منها 9 بنوك تجارية محلية، بنكان إسلاميان، خمس بنوك استثمارية وخمس مؤسسات إقراض متخصصة تعمل في مجال الائتمان الزراعي والإسكان والتنمية الريفية والحضرية والصناعة.

ويمكن عرض التسهيلات القانونية الممنوحة والإجراءات المتخذة في النقاط التالية:

- قانون تشجيع الاستثمار الذي يغطي هذا القانون قطاعات الزراعة والصناعة والفنادق والمستشفيات ومراكز المؤتمرات والترويج السياحي وخدمات استخراج ونقل وتوزيع الغاز والمياه والمشتقات النفطية والنقل البحري، ووقد حددت مؤسسة تشجيع الاستثمار القطاعات ذات الأولوية من حيث قدرتها التنافسية والتي من الممكن جذب الاستثمارات إليها سواء المحلية أو الأجنبية حيث اشتملت على كل من قطاعات الأدوية وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الغذائية، قطاع منتجات البحر الميت، قطاع المنتجات التعدينية، القطاع السياحي، قطاع الألبسة والمنسوجات، قطاع صناعة السيارات وزيت الزيتون:
  - إعفاء كافة الموجودات الثابتة المستوردة وقطع الغيار للمشروع على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على 15%من قيمة الموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب الجمركية،
  - إعفاء كافة الموجودات الثابتة المستوردة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه بزيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية،
  - إعفاء من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات بنسب 25% ، 50% ، 75% وذلك حسب المنطقة التي يقع فيها المشروع،
  - إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار بهدف الترويج للاستثمار في الأردن وتقديم خدمة المكان الواحد،
- قانون مؤسسة المدن الصناعية بإنشاء مؤسسة المدن الصناعية بجهود مشتركة بين القطاعين العام والخاص وأنيط بها إنشاء مدن صناعية تتوفر فيها البيئة الملائمة للاستثمار الصناعي من خلال تهيئة البنية التحتية اللازمة على أسس علمية مدروسة وتمنح المشاريع الصناعية في المدن الصناعية إعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين، وكذلك إعفاء دائم من ضرائب الأبنية والأراضي ورخص المهن، ورسوم إنشاء المشروع،
- وقانون مؤسسة المناطق الحرة خاصة بإنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتتمتع المشاريع بالمزايا التالية:
  - إعفاء أرباح المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة 12 سنة،
  - إعفاء رواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية،

- إعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة عليها باستثناء بدل الخدمات وأجور المستثمر،
- والسماح بتحويل رأس المال في المنطقة الحرة والأرباح الناشئة عنه إلى خارج المملكة وفقا لأحكام المعمول بها فيها.

- اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة التي يسمح للبضائع المنتجة في المناطق الصناعية المؤهلة دخول السوق الأمريكية دون رسوم جمركية وضرائب ودون اشتراط تحقيق منفعة متبادلة. والمتطلب الأساسي في هذه المناطق هو أن يتم المساهمة بما نسبته 35% من القيمة المضافة من قبل المصنع تتوزع كما يلي:
  - 11,7% على الأقل من قبل مصنع داخل منطقة صناعية مؤهلة أردنية،
  - 8% من المواد الإسرائيلية المنشأ (7% في حالة السلع التقنية المتطورة)،
  - المصدر المتبقي من الـ 35% فيمكن الحصول عليه من المنطقة الصناعية المؤهلة أو الضفة الغربية/قطاع غزة أو إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية .
- سياسة تحرير التجارة، إذ كان الأردن من أوائل الدول التي سعت إلى الانفتاح الاقتصادي والدخول في الاقتصاد العالمي حيث اتخذ الأردن العديد من الإجراءات والتي تهدف إلى تحرير التجارة،
- توقيع الاتفاقيات الثنائية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، سوريا، البحرين، تونس، المغرب، السودان، سنغافورة، والإمارات العربية المتحدة،
- الاتفاقيات متعددة الأطراف مع كل الاتحاد الأوروبي، الدول الاسكندنافية، اتفاقية الايفتا، منظمة التجارة العالمية، منطقة التجارة العربية الكبرى، اتفاقية أغادير بتونس، مصر، الأردن، المغرب.

ويمكن عرض بعض نتائج الاستثمار وتطوره[191]:

- رصيد تدفقات متراكمة بـ 342 مليون دولار سنة 1990،
- 43 مليون دولار سنة 1993،
- و95 مليون دولار برصيد تدفقات متراكمة بـ 385 مليون دولار سنة 1995.

---

[191] المرجع السابق لـ حمدي عبد العظيم، ص 216 .

أ-5) الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن:

اليمن يعني "اليمين" لأن البلاد واقعة إلى يمين الكعبة المقدسة الموجودة في مكة المكرمة. وتقع اليمن في الطرف الجنوبي والجنوبي الغربي من شبه جزيرة العرب على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب. يحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الشرق عمان، ومن الشمال المملكة العربية السعودية، أما من الجنوب فيحدها خليج عدن وبحر العرب. مساحتها 527,968 كيلومتر مربع. وأرض اليمن عبارة عن جبال عالية بركانية وكلسية، تشرف على ساحل البحر الأحمر لجهة الغرب، وتنحدر في الشرق نحو الصحراء السعودية وتتخللها الأودية.

تعاني الزراعة اليمنية من عجز مزمن. يفوق الإنتاج الحيواني في البلاد الإنتاج الزراعي أهمية. أما الصناعة فهي حرفية وتقليدية إجمالاً وأشهرها صناعة الخزف والسيوف والنسيج والجلد، فيها مصايد للسمك واللؤلؤ. وأصبحت البلاد بلداً منتجاً للنفط، وسوف يصبح الغاز الطبيعي في المستقبل مورد غنى ثانياً. وفي عام 1986، افتتحت في مأرب مصفاة للنفط تستطيع إنتاج 600 ألف طن من المواد المكررة وتجري في الوقت الحاضر إنشاء مصفاة أخرى قرب مرفأ الصليف.

قامت اليمن بانتهاج العديد من السياسات الاقتصادية القائمة على آليات السوق، حيث صدرت العديد من القوانين التي تعزز من هذا النهج، غير أن تدفق الاستثمارات الأجنبية في اليمن ما يزال ضعيفاً على الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب في قانون الاستثمار اليمني. ومن القوانين التي صدرت نذكر[192]:

- قانون الاستثمار رقم 22 لسنة 1991 وتعديلاته بالقانون رقم 14 لسنة 1995 وبالقانون رقم 29 لسنة 1997، والمتضمن للعديد من المزايا والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين سواء أكانوا محليين أو أجانب،
- قانون التعريفة الجمركية رقم 15 لسنة 1997 وتعديلاته،
- قانون البنوك رقم 38 لسنة 1998،
- قانون الخصخصة رقم 45 لسنة 1999،
- قانون الحق الفكري رقم 19 لسنة 1994،

[192] محمد علي حزام غالب المقبلي، « الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية: 1990-2001 »، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص .104-105.

- قانون المقاييس وأجهزة الوزن والقياس رقم 28 لسنة 1991
- وقانون المناطق الحرة رقم 4 لسنة 1993...الخ.

ب - 6) الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطة الفلسطينية:

فلسطين هي جرح الأمة الإسلامية والعربية بتعداد يفوق 3,5 مليون نسمة فلسطيني في الضفة وقطاع غزة. حاليا السلطة الوطنية الفلسطينية هي حكم ذاتي فلسطيني كان نتاج اتفاق اوسلو وأنشئت بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في 10 أكتوبر 1993 في تونس ويعول عليها أن تكون نواة الدولة الفلسطينية المقبلة والتي طالما حلم بها الشعب الفلسطيني. وتقوم السلطة الفلسطينية حاليا بعدة مهام من أهمها المهام الأمنية وحفظ الأراضي الفلسطينية إنشاء حكومة وبرلمان شعبيين يمثلان الشعب الفلسطيني والتحضير والتفاوض لمحاولة الحصول على أكبر حقوق ممكنة للشعب الفلسطيني.

نظرا لتطور الأحداث السياسية وما واكبها فتحت السلطة الوطنية المجال الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية حسب ما نص عليه قانون الاستثمار الفلسطيني رقم " 1 " لسنة 1998 لتشجيع الاستثمار في فلسطين وهذا القانون يعتبر الإطار التشريعي الذي يكفل للمستثمرين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين الحماية اللازمة والضمانات الضرورية للأموال المستثمرة ويسهل عليهم اتخاذ قراراتهم بهذا الشأن. و اشتمل القانون المذكور على العديد من الحوافز والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين كما نص القانون على إنشاء هيئة عامة للاستثمار تسمى الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار وتتمتع هذه الهيئة بشخصية اعتبارية مستقلة وأوكل القانون لهذه الهيئة وضع السياسات الاستثمارية وإصدار الموافقات على كل المشاريع الاستثمارية بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين وفق الأهداف والبرامج و الأولويات المستهدفة .

وأهم الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ما يلي :

- إن قانون الاستثمار الفلسطيني لا يستثني أي مستثمر فلسطينيا كان أم عربيا أم أجنبيا من التمتع بمزاياه كما أن القانون يمكن المستثمرين من الاستثمار في أي مشروع من كافة القطاعات الاقتصادية بفلسطين

- الإعفاء من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية وضريبة الشراء المفروضة على الآلات والمعدات والمواد الأولية ولمدة خمس سنوات مقطوعة وتخفيض في نسبة الضرائب على صافي الأرباح حسب حجم رأس مال المشروع لمدة تصل 20 عاما إضافية.
- إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع عن الجمارك والضرائب وكذلك قطع الغيار المستوردة وتتمتع بنسب تخفيضات ضرائبية وجمركية.
- منح إعفاءات استثنائية إضافية للمشاريع التي يكون 25% من إنتاجها أو أكثر مخصص للتصدير بشرط أن لا تنفلت القيمة المضافة الوطنية في منتجاتها عن 30% عن التكلفة الإجمالية، وأقر القانون حوافز إضافية للمشاريع الزراعية المعدة للتصدير.
- كفل القانون عدم المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمر مهما كانت جنسيته حيث حظر تأميم أو مصادرة أي استثمار مهما كانت جنسيته أو أي إجراء يحرم المستثمر من السيطرة على مشروعه دون موافقته.
- منح المستثمر غير الفلسطيني حق الإقامة الدائمة وفقا للقوانين السارية ويمنح هذا الحق للفنيين والخبراء العاملين في المشروع ، أما الفلسطيني المغترب والذي يقوم بتقديم مشروع في أحد المجالات يحصل على جمع شمل وبطاقة هوية.
- يضمن القانون حرية تحويل دون أي قيود للأموال سواء رأس المال أو الأرباح أو الأجور ...إلخ والحرية التامة في انتقال العملات الصعبة.
- تتمتع المشاريع بالضمانات والتأمينات ضد الأخطار الغير اقتصادية المختلفة.
- يحق لصاحب المشروع المستفيد من أحكام هذا القانون بيع الأصول الثابتة المعفاة إلى مشروع آخر بنفس الامتيازات شريطة موافقة هيئة الاستثمار على ذلك.
- إذا تم نقل المشروع من منطقة لأخرى يستفيد المشروع من الامتيازات الجديدة للمنطقة الأفضل.
- تمارس جميع الاستثمارات نشاطاتها طبقا للترخيص الممنوح لها دون تمييز قائم على الجنس أو العرق أو الدين سواء عند استخدام موظفين محليين أو عند شراء احتياجاتها.
- يمكن القانون أصحاب رؤوس الأموال ذات الحجم الصغير من الاستفادة من ميزاته.
- في مجال حل النزاعات فان المحاكم الفلسطينية هي صاحبة الصلاحية والولاية في حل المنازعات ويحق لأي من الطرفين المتنازعين أن يحيل النزاع إلى تحكيم مستقل ملزم.

- يمكن القانون من الاستفادة من وضع فلسطين الخاص الذي يوفر الحصص العالمية في الأسواق للمستثمر من أجل تصدير منتجاته إلى الأسواق الأمريكية والأوربية والعربية دون الخضوع للرسوم الجمركية (حق الأفضلية).
- المساعدة في الحصول على القروض بشروط ميسرة من جهات الإقراض والمساعدة في الحصول على المعلومات والإحصائيات عن الإنتاج والأسواق والمساعدة وتوفير خدمات البلدية.
- تسهيل إجراءات التسجيل من الدوائر الحكومية دون الدخول في الروتين الحكومي، كما يسهل القانون حركة المستثمرين داخل وخارج البلاد.
- ونص القانون أن المصادقة الاستثمارية صالحة لمدة ستة شهور من تاريخها ويسقط حق صاحبها إذا لم يبدأ في تنفيذ المشروع خلال تلك الفترة والمصادقة الاستثمارية لا تغني عن الحصول على كافة التراخيص والمستندات الأخرى .

وعن كيفية الاستثمار فإن السلطة الفلسطينية ومن أجل المصادقة على المشروع الاستثماري وضعت شروط وهي :

- الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية.
- يجب أن لا يقل رأس مال المشروع عن 100 ألف دولار تنفق في شراء أصول ثابتة ماعدا الأرض والمباني حسب مادة 23 .
- ويجب أن يمتلك أصحاب المشروع 3/1 رأس المال الأسهمي العام على الأقل أما في الشركات العادية و المشروع الفردي يجب امتلاك كامل رأس المال .

بالنسبة للعمالة والتشغيل فشروطها هي:

- يجب أن تكون معظم العمالة فلسطينية بالمشروع.
- ألا يقل عدد عمال المشروع الإنتاجية عن 10 عمال فلسطينيين.
- والمشاريع الأخرى حسب احتياجاتها شريطة ألا يقل عن 15 عاملا في فترة التشغيل والإنتاج.

يطلق اصطلاح مستثمر أجنبي على كل استثمار يمتلكه شخص طبيعي أو قانوني ليس من أصل فلسطيني وعمله خارج فلسطين ويعتزم العمل في فلسطين ولدولته علاقات اقتصادية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ويسمح لهؤلاء بـ :

- إنشاء مشاريع استثمارية جديدة.

- فتح فروع لمشاريع قائمه بالخارج،
- المساهمة في تطوير البنية التحتية،
- والاستثمار المالي وتوظيف الأموال.

ونلاحظ أن قانون الاستثمار تضمن العديد من الامتيازات والتسهيلات والإعفاءات الجمركية للمستثمرين، بحيث لا يوجد أي تمييز أو شروط على المستثمر المغترب، وينطبق على المستثمر الفلسطيني بالمهجر كل الشروط التي تنطبق على المستثمر الفلسطيني المحلي "المواطن" وتعزيزا لذلك فقد صدر قانون رقم 10 لسنة 1998 بشأن المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.

جـ) الاستثمار الأجنبي المباشر في دول اتحاد المغرب العربي (دون الجزائر):

كان لقاء "زيرالدة" المنعقد في 10 جوان 1988 بمثابة الأمل في تأسيس إطار مغاربي وحدوي، الأمل الذي كان سيزيد من تمتين أواصر الأخوة والتضامن، وبالتالي العيش في كنف وحدة خصوصا ونحن نعيش زمن التكتلات بحيث يبقى الاتحاد الأوربي وتجاوزه لأغلب العوائق حتى أنه اعتمد عملة واحدة موحدة، صار الآن خير نموذج يحتذى به. كان الإعلان الرسمي عن ميلاد اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989، في "قمة مراكش"، حيث تم وضع برنامج خاص تحت إشراف لجنة مغاربية عليا أسندت إليها مهام الإعداد لتأسيس "اتحاد المغرب العربي"[193]. ويتفاوت جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربية بين المرتبة المناسبة في كل من تونس والمغرب والتأخر في كل من ليبيا وموريتانيا والجزائر[194].

جـ-1) الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس:

تونس دولة يحدها الجزائر غربا وليبيا شرقا وجنوبا والبحر المتوسط شرقا وشمالا، وتبلغ مساحتها 163.610 كيلومتر مربع. يتجمع نشاط البلاد الاقتصادي في الشمال وخصوصا على

---

[193] اتفق حاليا على جغرافية ومدلول لفظ المغرب العربي على أنه شمالي أفريقيا: الجزائر (المغرب الأوسط) وتونس (المغرب الأدنى) والمغرب (المغرب الأقصى) وليبيا وموريتانيا. وفي الواقع، اختلف المؤرخون والجغرافيين في تحديد مفهوم وجغرافية المغرب العربي فمنهم من رأى:
- تاريخيا، يضم بلدان شمالي أفريقيا والأندلس وموريتانيا،
- يضم بلدان شمالي أفريقيا وهي اليوم: المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا،
- يضم بلدان شمالي أفريقيا وهي اليوم: المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا ومصر (التي طالبت في وقت مضى الانضمام لاتحاد المغرب العربي).

[194] المرجع السابق لـ يحياوي [illegible]، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 133.

طول الشواطىء. ولا تزال الزراعة في تونس قديمة وتقليدية في وسائلها وتقنياتها، تطبع شجرة الزيتون الأرض التونسية. وتونس هي المصدر الثاني بالشخص الواحد لزيت الزيتون بعد إيطاليا. بالإضافة إلى الكرمة والحمضيات والنخيل والحبوب والبقول والتبغ والشمام والليمون والعنب. وتنتج تونس النفط والفوسفات، ويعرف إنتاج النفط في الوقت الحاضر حالة من الركود، وأهم معادنها ومناجمها مناجم الرصاص والفوسفات والحديد والآبار النفطية فيها غير مستثمرة استثمارا تاما. وكما تشكل السياحة مع النفط والفوسفات ثروات تونس الاقتصادية، حيث بلغت حصة السياحة فيها 8,5% من الناتج الوطني الإجمالي، ولتأتي في المرتبة الثانية بين الدولة العربية بعد مصر من حيث تدفق عدد السياح الأجانب[195].

شهدت تونس في أوائل 1994 حالة من الاستقرار السياسي وتراجعا في التضخم ونموا اقتصاديا وحرية شبه تامة في التبادل. ولهذا تعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية تهيئا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فأصبحت في السنوات الأخيرة فضاء استثماري ملفت للانتباه. فقد كانت تونس أسرع من المغرب في جذب الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 1981 – 1987، ليتقلب الوضع خلال الفترة 1988 – 1992 ليصبح المغرب أسرع[196].

ألغت تونس كل الإجراءات المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر، واعتمدت إجراءات مشجعة وتشريعات تتماشى وطموحات المستثمرين الأجانب للاستثمار في أغلبية القطاعات الإنتاجية الصناعية أو الخدماتية والسياحة. وقد وجهت غالبية الاستثمارات إلى ميادين التجارة، النقل، ومختلف الأنشطة الخدماتية الأخرى، زيادة على توجيهها إلى القطاع الإنتاجي الصناعي. ويعد قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد الذي تمنع فيه ملكية الأراضي للمستثمرين الأجانب.

زاد عدد الشركات الأجنبية العاملة في تونس، يعمل بها حوالي 1600 شركة أجنبية[197]، أغلبها من فرنسا متبوعة بإيطاليا ثم ألمانيا وبلجيكا وسويسرا، محدثة طاقات إنتاج جديدة وقدرات تصديرية إضافية وناقلة ومحولة للتكنولوجيا الحديثة ومنافسة للصناعات الوطنية ومشغلة لليد العاملة المحلية.
لتدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس بأحسن صورة، تم إنشاء سنة 1983 الوكالة القومية لتشجيع وترويج الاستثمارات[198].

---

[195] المرجع السابق لـ كواش خالد، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، ص 175.
[196] المرجع السابق لـ فريد النجار، ص 54.
[197] مقال، «التنافسية وتجربة الأردن»، سلسلة أوراق تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ص ص 20-21.

وقد قامت الحكومة التونسية بعدة إجراءات أهمها:

- إصدار مجلة موحدة للاستثمار تغطي كل القطاعات بكل شفافية،
- تكرس حرية الاستثمار وتوضح مختلف التشجيعات والحوافز حسب الأولويات الوطنية،
- إقرار قابلية تحويل الدينار التونسي بالنسبة للعمليات التجارية،
- ضمان حرية تحويل أرباح الاستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية،
- فتح مشاريع البنية الأساسية أمام الاستثمارات القطاع الخاص، سواء الداخلي أو الخارجي في إطار ما تتطلبه الحاجة لذلك،
- بعث الجهاز المالي، وتطوير بنوك الأعمال لتوفير الخدمات الضرورية للمستثمرين الأجانب، مع المساهمة في تمويل مشاريعهم عن طريق الإقراض،
- تمكين الشركات والمؤسسات غير المقيمة في تونس من فتح نقاط لبيع إنتاجها في حدود 20% داخل السوق المحلية،
- إبرام عدة اتفاقيات اقتصادية وتجارية لضمان الاستثمار ولعدم الازدواج الضريبي،
- الانضمام إلى عديد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان الاستثمار والابتكارات، والعلامات المسجلة والملكية الفكرية وتسوية النزاعات،
- العمل على حل إشكالية العقار الصناعي بتوفير الأراضي الصناعية للمستثمرين الأجانب بأسعار معقولة،
- وبطبيعة الحال إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي تقضي ببعث منطقة للتبادل الحر.

عرف الاقتصاد التونسي نموا سنويا متوسطا قدر بـ 5 % خلال العشر سنوات الأخيرة، لقد عكس هذا النمو انخفاضا محسوسا لمستوى الفقر في المجتمع التونسي، حيث أصبحت نسبته لا تتجاوز 4,2% من عدد السكان. وحقق بذلك مستوى من التطور والتنوع بشكل معتبر، الأمر الذي سمح له بمقاومة الإهتزازات الظرفية. ولقد استعاد الاقتصاد التونسي نموه العادي بمعدلات متقاربة ابتداء من سنة 2003، حيث بلغت نسبة النمو 5,5% خلال هذه السنة، و2,5% في سنة 2004، ويرتقب أن تبلغ هذه النسبة 5% في السنة الجارية سنة 2005[199].

---

198 المرجع السابق لـ فرحي كريمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص ص 138-139.

199 سعدون بوكبوس، «الاقتصادات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي: حالة تونس والجزائر»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلة دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 12/2005، ص ص 67-88.

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2005 في تونس ارتفاعا نسبته 9% في الأشهر التسعة الماضية بالمقارنة مع الفترة المقابلة العام الماضي. أما خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2004 أظهرت إحصائيات حكومية أن الاستثمار الأجنبي الخارجي المباشر قد سجل ارتفاعا طفيفا بمعدل 1,5% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2003. وأظهرت إحصائيات حكومية أن حجم الاستثمارات بلغ 484,19 مليون دولار استأثر القطاع الصناعي بالجزء الأكبر منها أو 28,17%، أي ما يقدر بـ 207,70 ملايين دولار، لكن الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي تراجعت بنحو 13,77% لتصل إلى 9,16 ملايين دولار. وتتمتع تونس بالمركز الثامن من حيث حجم الاستثمارات العربية حيث يبلغ حجمها 297,1 مليون دولار بالمقارنة مع 109,1 ملايين بمصر و374 مليونا بالمغرب، حيث مثلت الاستثمارات العربية التي استقطبتها تونس نحو 9% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت إلى البلاد خلال العام الماضي. ويتركز معظم الاستثمار الخارجي المباشر في تونس في قطاعات الطاقة والنسيج وصناعة الملابس. وتعتبر كل من إيطاليا وفرنسا من أكبر المستثمرين في تونس.

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس ليصل لحوالي 1 مليون دولار سنة 1990 و250 مليون دولار برصيد تدفقات متراكمة بـ 3.888 مليون دولار سنة 1995 [200]. ويكفي الإشارة إلى وجود أكثر من 2000 مؤسسة أجنبية ومؤسسات مشتركة مكنت من إحداث أكثر من مائتي 200 ألف منصب شغل جديد برأس مال أجنبي يفوق 1,6 مليار أور سنة 2001. وينتظر أن يبلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة 2,5 مليار أورو مع نهاية سنة 2005. وينتظر أن يبلغ الحجم الإجمالي للاستثمارات الخارجية قرابة 3.800 مليون دينار طيلة فترة المخطط التاسع 1997-2001، منها قرابة 2200 مليون دينار استثمارات مباشرة في مختلف الأنشطة غير النفطية[201].

كان لاتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، أثر طيب على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر البنك الأوربي للاستثمار الهيئة المالية القائمة بتمويل المشروعات الاستثمارية عن طريق القروض طويلة المدى، حيث خصص ما قيمته 1050 مليون أورو لتونس ابتداء من سنة 1978 موجهة لتمويل الاستثمارات الأساسية للتنمية الاقتصادية. وخلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية

---

200 المرجع السابق لـ حمدي عبد العظيم، ص 227.

201 شريط عابد، «دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية: حالة دول المغرب العربي»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 136.

سنة 2000، وهي الفترة التي دخلت فيها اتفاقية الشراكة أن تعامل البنك الأوروبي للاستثمار مع تونس لم يتحدد مع اتفاقية الشراكة، بل كانت له تعاملات قبل اتفاقية الشراكة، في إطار التعاون الأوروبي مع تونس.

د-2) الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب:

المغرب بمساحة 712.000 كيلومتر مربع في الشمال الغربي من قارة إفريقيا على البحر المتوسط شمالاً والمحيط الأطلسي غرباً ويحيط بها من الشرق الجزائر ومن الجنوب موريتانيا والجزائر. وتخضع الزراعة المغربية بدرجة كبيرة إلى الأمطار التي تتلقاها البلاد، والزراعة المغربية ثنائية التوجه: مزارع تقليدية صغيرة متخصصة بالمنتجات القوتية (قمح - شعير)، ومزارع حمضيات وخضر شتوية شاسعة ومتخصصة بالمنتجات المعدة للتصدير. ويشكل الصيد في المغرب مورداً اقتصادياً هاماً. وكما يتمتع المغرب بموارد منجمية كبيرة وهو أول مصدر للفوسفات في العالم. وأهم صادراتها الفوسفات والحمضيات والأسماك والسردين والزيوت والتمر.

ويحتل قطاع السياحة المرتبة الثانية في توفير مصادر الدخل من العملات الأجنبية، إذ بلغت عائداته سنة 2004 نحو 2 مليار دولار، حيث زار المغرب نحو 2,5 مليون سائح أجنبي، وخلال الأشهر التسعة الأولى من سنة2005 بلغت عائدات قطاع السياحة 23,9 مليار درهم (2,1 مليار دولار) بزيادة نسبتها 43,7% عن نفس الفترة من سنة 2000، وبمقارنتها مع متوسط عائدات السياحة خلال نفس الفترة في السنوات الأربع الماضية فإنها تكون قد ارتفعت بنسبة 90,5% وعلى الرغم من النمو المرتفع الذي سجله هذا القطاع، فإن الأحداث التي شهدها العالم أثرت عليه فقد بلغت نسبة التراجع في قطاع السياحة ما بين 15 و20%. وعلما أن المغرب يستثمر حالياً نحو 2.5 مليارات دولار في تشييد منتجعات سياحية على البحر، كما أن قطاع النقل الجوي تضرر كثيراً، حيث فقدت شركة الخطوط الملكية المغربية نحو 20% من رحلاتها الدولية[202].

تعتبر المغرب إلى جانب مصر من أكثر الدول العربية تلقيا للاستثمار الأجنبي نظرا لتحسن مناخ الاستثمار في كل منهما[203]. فقد وفر المغرب عوامل لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ضمنها جهاز مصرفي متطور وبورصة للقيم، ونظام جبائي تشجيعي لتحفيز المستثمرين يتضمن

---

202 المرجع السابق لـ كواش خالد، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، ص 169.
203 المرجع السابق لـ حمدي عبد العظيم، ص 203.

مساعدات مالية وإعفاءات ضريبية متفاوتة حسب نوعية النشاط ومكان إنجاز المشروع[204]، زيادة على وجود اتفاقيات منع ازدواج الضريبي:

- تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز الاستثمار،
- تخفيض نسب الضرائب المفروضة على الدخول والأرباح، مع حرية تحويل العملة وخروجها ودخولها،
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتيسير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي،
- إنشاء المناطق الحرة، ومناطق التصدير الحرة، ونظام المستودعات الصناعية الحرة،
- تحقيق توزيع أفضل للعبء الضريبي وتطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة، وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة،
- ووجود إجراءات أخرى مالية وإدارية، وتقديم المساعدات للمستثمرين الأجانب وتبسيط كل الإجراءات التي تكون حافزا لجلب المستثمر .

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب من 165 مليون دولار سنة 1990 إلى 522 مليون دولار سنة 1993 و601 مليون دولار سنة[205] 1994، وليتراجع بنسبة 31,9% خلال الثلاثي الأول من سنة 2000 ولم تتجاوز العائدات مبلغ 140 مليون أورو مقابل 260 مليون أورو خلال الفترة نفسها من سنة 1999، فخسر المغرب 10% من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي فضلت الذهاب إلى أماكن أخرى[206]. وكانت الاستثمارات الأجنبية قد بلغت سنة 1999 نحو 1,9 مليار أورو مع احتساب عائدات الشبكة الثانية للهاتف النقال التي درت على المغرب نحو 1 مليار أورو في النصف الثاني من سنة 1999[207]. وباع المغرب سنة 2001 نسبة 35% من أسهم شركة الاتصالات المغربية بقيمة 2,7 مليون دولار إلى مستثمر أجنبي[208]. ما يجعلنا نطرح سؤال حول مدى مساهمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية المغرب التي لا زالت تصنف بعد 44 سنة

---

204 المرجع السابق لـ عياوي سمير، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 133.
205 المرجع السابق لـ مجدي عبد العظيم، ص.227
206 المرجع السابق لـ كواش خالد، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)، ص 178.
207 المرجع السابق لـ شريط عابد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ص 36.
208 المرجع السابق لـ صندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي & برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة»، ص .120

من الاستقلال في المرتبة 126 في سلم التنمية البشرية وتنطوي على أعلى نسب الأمية في العـالم بحوالي 70%[209].

د-3) الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا:

تقع موريتانيا في أقصى المغرب العربي الكبير بمساحة تقدر بـ 1.030.700 كيلـو متـر مربع، ونال الاستقلال سنة 1960. ومع قيام الدولة الحديثة البدايات الأولى للاندماج الحقيقـي لموريتانيا في النظام الاقتصادي العالمي، إذ توجهت الدولة الفتية إلى مواردها المعدنيـة "وخـصوصًا الحديد والنحاس" لتمول بعائدات صادراتها عملية التنمية، وكانت استجابة المستثمرين الأجانـب للشراكة مع موريتانيا سريعة فتدفقت الأموال بسخاء، وأقيم أطول طريق حديدي في العـالم، ليـتم استنزاف النوعيات الجيدة من خامات الحديد في أقرب وقت ممكن وأخذت البلاد تمول عملية التنمية بنصيبها – المتواضع – من صادرات حديدها التي يذهب جلها "للشركاء الأجانب"، ونعمت البلاد رغم ذلك - بمعدل نمو سنوي بلغ 6,6% في المتوسط طيلة 12 سنة متتالية.

تتركز الصناعة في موريتانيا بشكل رئيسي على صناعة الإسمنت بالإضافة إلى مؤسسات التبريد. ظل الاقتصاد الموريتاني نموذجا للاقتصاد المتخلف الذي يعتمد على الرعي والزراعـة التقليديـة وصـيد الأسماك. وجاء استغلال المعادن كالحديد والنحاس وتطور المصادر البحرية ليسهم في نـشأة قطـاع أكثر تطور وتنظيما وتحكما في الإنتاج دون الاعتماد على المصادر الزراعية التي تتحكم فيها الظروف المناخية الصعبة للبلد.

فيما يخص القطاع الزراعي، فرغم ضعفه وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي(28.8% سـنة 1982) ظل الموريتانيون يعتمدون عليه في حياتهم كما أن موجة الجفاف التي مست البلاد في نهاية الستينات وسنوات السبعينات قد أعادت توزيع السكان على القطاعات الاقتصادية نظرا للنـزوح الريفي والتوجه نحو العمل في القطاعات الصناعية.ورغم كل هذه الظروف فقد أظهر التعداد السكاني الذي أجري بعد موجة الجفاف سنة 1988 أن 53,8% من القوى العاملة توجـد في القطـاع الريفي منها 77% يعملون في تربية المواشي، وهذا ما يبين أهمية قطـاع تربيـة المواشـي والقطـاع الزراعي. وتقوم الشركة الوطنية للتنمية الريفية بتطبيق سياسة الحكومية الخاصة باستصلاح الأراضـي التي مازالت ضئيلة مقارنة بحجم المساحات القابلة للري بمياه النهر.

[209] المرجع السابق لـ عبد السلام أديب، .adib@db.mfie.gov.ma

أما الصناعات المنجمية فهي تعتمد على الحديد باعتبار موريتانيا تحتفظ بـ 21,6% من الاحتياطي العربي و4 . 1%من الاحتياطي العالمي وبدأ استغلاله سنة 1963. أما النحاس فبدأ إنتاجه سنة 1971 في شكل ثاني أكسيد النحاس وتحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم الاحتياطي العام في الوطن العربي بعد الأردن والمغرب والسعودية.

وباعتبار الشواطئ الموريتانية المطلة على المحيط الأطلسي من أغنى الشواطئ بالثروة السمكية حيث يمكن استخراج 700 إلى 800 ألف طن من السمك دون التأثير على المخزون الاحتياطي، لكن الإنتاج ظل ضئيلا حيث لم يتجاوز 300 ألف طن.

ويعتبر قانون الاستثمار الأجنبي الموريتاني هو تشريع طموح يسعى بشتى الطرق لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

د- 4) الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا:

ليبيا هي دولة عربية مستقلة تقع في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. يحدها من الشرق مصر، من الجنوب الشرقي السودان، من الجنوب تشاد و النيجر، من الغرب الجزائر و من الشمال الغربي تونس. ويعد عدد سكان ليبيا ضئيل 5,882,667 نسمة مقارنة مع مساحة البلاد القدرة بـ 1.759.540 كيلومتر مربع، حيث تعد السادسة عشرة على مستوى العالم من حيث المساحة.

قطاع الزراعة في ليبيا نوعان: راحل ومروي. تجري تربية الماشية في أراضٍ جافة جداً بطريقة البدو الرحل. وتقوم الزراعات النباتية في الأراضي المروية، وتربى الماشية خاصة الأغنام والماعز والأبقار والجمال، وينشط فيها صيد الأسماك. وتتمحور الصناعة بشكل رئيسي حول المصافي والصناعات البيتروكيمائية بالإضافة إلى مجمع مصراته لصناعة الحديد. وأهم الصناعات صناعة المواد والمنسوجات والسجاد والتبغ والكيمياء ومواد البناء. يعتبر النفط المورد الوحيد في ليبيا وتنتشر آبار النفط في الداخل فتستثمر على نطاق عالمي واسع، ومنذ أزمة لوكربي تجري تجنيب وادخار أكثر من 40% من الدخل العائد من هذين المصدرين.

باعتبار أن هيئة تشجيع الاستثمار هي الجهة التي تأسست وفق قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية لتعمل على تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية والترويج للمشاريع الاستثمارية بمختلف الوسائل، وتهتم بتقديم كل الخدمات والمساعدات والاستشارات اللازمة والتي يحتاجها المستثمرون من خلال الشباك الواحد بالهيئة، وتقوم بمنح كل الموافقات والتراخيص اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية.الشعار الرسمي الليبي: الاستثمار يكون بناء على اتفاق وشروط وهدوء وحكمة ووعي تام، حتى تكون فيه فائدة للطرفين ويصبح وسيلة جديدة ومرغوبة ومفيدة للتعاون الدولي.

أهداف القانون رقم 5 لسنة 1997 المعدل بالقانون رقم 7 لسنة 2003 :

- نصت المادة الأولى من القانون على أ نه يهدف هذا القانون إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة مشروعات استثمارية في إطار السياسة العامة للدولة وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- نصت المادة العاشرة من القانون على أنه" تتمتع المشروعات المقامة في إطار هذا القانون بالمزايا التالية:
  - إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من جميع الضرائب الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل،
  - إعفاء التجهيزات وقطع الغيار والمواد الأولية اللازمة لتشغيل المشروع من جميع الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على الاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل لمدة خمس سنوات،
  - إعفاء المشروع من ضرائب الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات من تاريخ البدء في الإنتاج أو في العمل حسب طبيعة المشروع و يجوز تمديد هذه المدة إلى فترة إضافية مدتها ثلاث سنوات،
  - تتمتع الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع بنفس الإعفاءات السابقة إذا أعيد استثمارها،
  - إعفاء السلع الموجهة للتصدير من ضريبة الإنتاج وإعفاءها من الرسوم والضرائب المفروضة على التصدير عند تصديرها،
  - إعفاء المشروع من ضريبة الدمغة المقررة على المحررات التجارية و المستندات التي يستخدمها،

- كما نصت المادة الرابعة عشر من القانون أن يتمتع المشروع المقام في مناطق التنمية المكانيـة أو المشروع الذي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي أو المشروع الذي يستخدم تجهيزات مـن شـأنها تحقيق وفر في الطاقة أو في المياه أو تسهم في حماية البيئة بالإعفاءات الواردة في المادة العاشرة من هذا القانون لمدة إضافية بقرار من اللجنة الشعبية العامة.
- نصت المادة الثالثة والعشرون من القانون على أنه لا يجوز تأميم المشروع أو نـزع ملكيتـه أو الاستيلاء الجبري عليه أو مصادرته أو فرض الحراسـة أو الـتحفظ أو التجميـد أو إخـضاعه لإجراءات لها نفس التأثير إلا بقانون أو بحكم قضائي وفي مقابل تعويض فوري وعادل وبشرط أن تتخذ هذه الإجراءات بصورة غير تمييزية ويحتسب التعويض على أساس القيمة السوقية العادلة للمشروع عند اتخاذ الإجراء ويسمح بتحويل قيمة التعويض بالعملات القابلة للتحويل في فترة لا تجاوز سنة وبأسعار الصرف السائدة عند التحويل.
- ونصت المادة الرابعة والعشرون أن أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة إما بفعل المستثمر أو نتيجة لإجراءات اتخذتها ضده الدولة يعرض على المحاكم المختصة في ليبيا إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية بين ليبيا والدولة التي ينتمي إليها المستثمر أو اتفاقيات متعددة الأطراف تكون ليبيـا والدولة التي ينتمي إليها المستثمر طرفين فيها تتضمن نصوصاً متعلقة بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص بين المستثمر والدولة ينص على شرط التحكيم.

ملخص الفصل الثاني:

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا وانتشارا كبيرا، خاصة مع تطور العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل، فأصبح يروج لهذه الاستثمارات كأحـد ركائز التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية التي تلجأ بشتى الصيغ إلى تشجيع جلب الاسـتثمار المباشر الأجنبي والتنافس لجذبه بتوفير المناخ الملائم له، ذلك باعتباره عامل محرك يساعد علـى دفـع وتيرة النمو إلى الأمام وتحقيق التنمية الشاملة. فنجد أن التدفقات الأولى والخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والموجه للدول النامية بدأت تظهر نسبيا مع مطلع القرن العشرين، وعرفت انتعاشا وتطـورا خاصة ما بين الحربين واستمرت كذلك إلى غاية مطلع الستينات من نفس القرن، بعدها بدأت تتميز بالتذبذبات من خلال انخفاضها خلال السبعينات والثمانينات، ثم سرعان ما عرفت انتعاشا خاصـة مع المنتصف الثاني من الثمانينات.

قامت العديد من الدول النامية بتعظيم عوائدها من جراء فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تبني برامج وسياسات بعضها هيكلي والآخر إجرائي. فنجد مثلا أن المكسيك قامت وضع ضوابط عامة لترشيد الأداء وتجنب المشكلات الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية والممارسات السلبية للشركات العالمية، وأنشت مجلس حكومي متخصص لاختيار أنواع ومستويات التكنولوجيا المنقولة على أساس معايير محددة خاصة التكلفة والحداثة وبلد المنشأ. كما تبنت دول جنوب شرق آسيا عددا من السياسات عددا من المعايير المرتبطة باختيار مشروعات الاستثمار الأجنبي وتوجيهها طبقا لأهداف وطنية معينة وضوابط موجهة بالإنجاز أو بالربط بين أداء المشاريع الاستثمارية الأجنبية وطبيعته وتوجهاته الموجه للتصدير.

ومن أجل دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة، ظهر تفويض ممنوح للوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنوات الأخيرة من خلال تزويد المستثمرين والمقرضين بتأمين (ضمانات) ضد المخاطر السياسية، وعن طريق مساعدة البلدان النامية على جذب استثمارات القطاع الخاص والحفاظ عليها، وتقديم خدمات الوساطة للحكومات والمستثمرين بشأن تسوية المنازعات.

وبالتطرق لبعض دول العالم النامي، أصبح الصين ورشة العالم، فهو قبلة المستثمرين الأجانب لعدة أسباب أهمها انخفاض قيمة العملة المحلية، توسع السوق المحلية، والتقدم التكنولوجي الكبير وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2004 قيمة 630 مليون دولار وبلغ معدل نمو اقتصادي لهذه السنة (2005) 9,5%. وهكذا تستمر الصين في تلقي الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول النامية بـ 55 مليار دولار سنة 2004 مقابل 47 مليار دولار سنة 2003. ولكن ما يثير الاهتمام تتغاضى الصين عن الشغل غير القانوني قصد جذب أكبر للاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع النسيج، كون أن الأجور منخفضة بالقطعة وليس حسب الزمن (الشهر).

مع بداية عقد السبعينات من القرن الماضي، توسعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة ظهور قطب تصنيعي جديد في جنوب شرق أسيا، وبعدها ازدادت الصادرات بنسب كبيرة لتصل مثلا في تايلاندا نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 29%. وهكذا فإن تجربة دول جنوب شرق أسيا في إعادة الهيكلة الصناعية بمساعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عملت على تنويع الهيكل الصناعي وزيادة القدرة على التصدير.

كذلك نجد أن كوريا الجنوبية بدأت في جلب الاستثمارات الأجنبية مع الـ 60 من القرن الماضـي مع انتهاء الحرب الكورية، أين توافدت شركات أجنبية خاصة اليابانية والأمريكية، وقـدمت لهـا إعفاءات جبائية خلال الـ 5 سنوات الأولى من نشاط الشركات الأجنبية وسهلت مـنح أراضـي وعقارات وخففت من الإجراءات الإدارية. وعملت كوريا على دعوة الشركات الأجنبيـة لتقـديم عروضها واشترطوا مساهمة الشركات الكورية بأقصى حد في التنفيذ، فأصبح الأجانب كمعلمـين للشركات الكورية في عملية تدريبية إلا أن أصبحت هده الشركات الكورية تشارك نفـس هـذه الشركات في تنفيذ مشاريع استثمارية في العديد من الدول أغلبها أفريقية.

وللإشارة، يعتبر نموذج ماليزيا جدير بالاهتمام فقد أصدرت تـشريعات مـشجعة للاسـتثمارات الأجنبية المباشرة وتطبيق عدة سياسات سمحت لها باستقطاب هذه الاستثمارات، فوضـعت خطـة الإصلاح من خلال تهيئة العنصر البشري المحلي وتعليمه وتطوير معارفه قبل ولـوج الاسـتثمارات الأجنبية، ثم بناء الهياكل القاعدية التي تخدم أهداف عملية التنمية المطلوبة، ومن ثم على الاستثمارات الخارجية. أوفدت ماليزيا 45 ألف طالب للخارج للحصول على شهادات دراسات عليا في العلـوم والتكنولوجيا الحديثة والصناعة التحويلية والإدارة الاقتصادية، وعاد هؤلاء إلى بلادهـم واضـطلعوا بدور بارز في تحقيق المعجزة الماليزية بالتعاون الاستثماري مع كبريات الشركات اليابانية والأمريكية والأوروبية.

وبالرجوع للبلاد العربية، نجدها تتسابق منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على اعتبار أن هذه الاستثمارات هي الرافعة الأساسية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل لمواطنيها وزيادة القدرة التنافـسية والتـصدي للاخـتلالات والمشاكل الاقتصادية، وبالتالي الاستجابة لمتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد، إلا أن هـذه الاستثمارات هي جد قليلة في ظل عدم وجود بيئة استثمارية مناسبة تغري المـستثمرين الأجانـب بالاستثمار في البلاد العربية.

إن العديد من الدول العربية قامت بإنشاء الوكالات لتشجيع وترويج الاستثمارات لتكـون همـزة الوصل بين الحكومة والمستثمر الأجنبي، وتتولى تطبيق السياسات التي تستهدف ترشيد الأداء العـام لمشروعات الاستثمار الأجنبي. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها هذه الدول لجذب رؤوس الأموال

الأجنبية والعربية، إلا أنها لم تحقق نجاحا كبيرا، فما زالت أرقام الاستثمار الأجنبي متواضعة بل هي الأقل بين الدول النامية وهذا رغم الجهود المبذولة كبرامج الإصلاح الاقتصادي المتبعة.

على مدى عقد من الزمن تدفقت إلى الوطن العربي استثمارات أجنبية أكثر مما استثمر العرب أنفسهم داخل الوطن العربي. إذ وصل مجموع قيمة الاستثمارات الأجنبية على ضآلتها نسبة إلى الاستثمارات العالمية، إلى 30 مليار دولار فيما لم تتجاوز الاستثمارات العربية البينية مبلغ 20 مليار دولار مقارنة بأكثر من 3,1 تريليون دولار يستثمرها العرب في أسواق أميركا وأوروبا. ويشهد الوطن العربي محاولات حثيثة لاستقطاب جزء أكبر من الاستثمارات الأجنبية التي لا تتعدى حصته منها الواحد في المائة. ولهذه الغاية أصدرت دول مثل اليمن وموريتانيا والعراق سنة 2002 قوانين جديدة خاصة بالاستثمار الأجنبي وأدخلت دول أخرى هي مصر ولبنان والسعودية وعمان تعديلات على قوانين الاستثمار تزيد من عناصر الجذب والاستقطاب. هذا بالإضافة إلى وجود قوانين معمول بها في كل من تونس والمغرب والسودان ومعظم دول الخليج العربية.

إن العالم العربي يعيش على قارعة الطرق السريعة للعولمة، لأنه سجل أعلى نسب للبطالة في العالم في سنة 2002 لتبلغ 18%، فيما لم يتجاوز نصيبه من الثورة الرقمية 1,6 بالألف، ولما تعكسه هذه النسبة من دلالات مخيفة على المسافة الشاسعة التي تفصل العالم العربي عن محاولات الولوج إلى بناء مجتمع المعرفة، الذي يشكل الرافعة الأساسية لدخول العرب إلى العالم المعاصر. ولا يستقبل العالم العربي إلا 2,8% من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، فيما يشهد، نسبة عالية من النمو الديمغرافي (2,7% خلال الربع الأول من القرن العشرين). ويفترض أن يصل عدد سكان العالم العربي إلى 470 مليون نسمة للدول سنة 2025.

وما يمكن استخلاصه هو أن العالم العربي أقل مناطق العالم جذبا للاستثمار وأكثرها طردا له، إذ لا تتجاوز حصته من الاستثمارات الأجنبية الخارجية المباشرة 9,5 مليارات دولار من جملة الاستثمارات العالمية البالغة 865 مليارا أي أن نسبتها لا تتعدى 1% فقط في حين بلغت استثماراته بالخارج أكثر من 800 مليار دولار. ولم تنجح الدول العربية في أن تصبح مواقع جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأي منها لا يرد في قائمة الدول العشر الأولى الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا حتى في قائمة الدول النامية العشر الأولى الأكثر جذبا لتلك الاستثمارات.

وإذا كان هو واقع العالم النامي والعالم العربي، فما هو موقف الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة أنا تنتمي إلى العالمين في نفس الوقت، وهذا موضوع الفصل الموالي بتشخيص الوضعية من جوانب عدة.

الفصل السادس
واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفصل السادس
واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد الفصل السادس:

منذ بضع سنوات كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية مركزة في ذلك على قطاع المحروقات وما تتصل به من الصناعات البتر وكيماوية مع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية مثل قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات، وعمدت في ذلك على تطوير البيئة الاستثمارية وجعلها على قدر من التنافسية التي من شأنها أن تحفز الشريك الأجنبي على توطين استثماراته في مختلف قطاعات النشاط المتاحة.

لهذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الدول النامية والجزائر العالم العربي من خلال مبحثين:

- في المبحث الأول، نتطرق بتشخيص وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بالتركيز على العالم العربي،
- وفي المبحث الثاني، نقوم بتحليل وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من جوانب عدة من خلال القوانين التشريعية والمعطيات الاقتصادية والرقمية الإحصائية وتحليل الوضع الجزائري من خلال ذلك.

6.1 اتجاه الاقتصاد الجزائري نحو الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن النشاط الاستثماري في الجزائر ليس بوليد الظروف الحالية، بل يرجع ذلك إلى السنوات الأولى من الاستقلال. وأن البحث عن تمويل أجنبي للاستثمارات المحلية يتطابق مع الالتزامات الدولية للجزائر من جهة، ومن جهة أخرى يسهم دون شك في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالقة.

6.1.1 من مخططات التنمية الاقتصادية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر لجوء الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر تحديا على المستويين المحلي والدولي، على المستوى المحلي يقصد به تجاوز السياسات السابقة التي لم تحقق التنمية المنشودة، أما على المستوى الدولي فيقصد به توفير المناخ المناسب لجذب المستثمرين الأجانب، في الوقت الذي تتنافس العديد من الدول للترويج لبلدانها وتوفير المزايا المغرية.

أ) الاقتصاد الجزائري قبل التسعينات من القرن العشرين:

مع بداية السبعينات أخذت الجزائر أسلوب التخطيط المركزي الذي تضمن برامج استثمارية ضخمة للتنمية والاعتماد على المؤسسات العمومية في توفير كافة الخدمات وإنشاء مزارع حكومية ضخمة عن طريق تأميم الأراضي. وقد اعتمدت هذه السياسة في تمويلها على إيرادات صادرات المحروقات، مثل بقية الدول النامية التي تعكس إعتمادا كاملا مطلقا على على التكنولوجيا المنتجة في الدول الصناعية[210].

أ-1) الأسس الأيديولوجية للتخطيط المركزي للتنمية الاقتصادية:

إن الاتجاهات والسياسات السائدة التي ميزت السنوات الأولى من الاستقلال والتي ترسخت وامتدت إلى السنوات التالية كان لها جذورها من بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام لـ 20 أوت 1956، ويتجسد من خلال برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 والميثاق الوطني

210 محمد هشام خواجكية & حسام عيسى، «مستقبل التصنيع والتكنولوجيا في ضوء الخبرة الخليجية والمصرية»، الحلقة النقاشية الحادية عشر من ديسمبر 1987 إلى أفريل 1988 بعنوان«مستقبل التنمية في الوطن العربي» من تنظيم المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ط. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989، ص 106.

1976 وأخيرا الميثاق الوطني 1986. إن تبني الجزائر للنهج الاشتراكي والتخطيط المركزي حتى الثمانينات من القرن الماضي لم يكن محل صدفة بل هو نابع من إرادة وتوجه مدروسين مسبقا.

- بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام لـ 20 أوت 1956:

من خلال بيان أول نوفمبر 1954، تم تبني الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال السياسي وبرنامج سياسي بتحديد معالم الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية واحترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي وديني[211]. ثم جاء مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ليؤكد أسس قيام الدولة الجزائرية ومواصلة الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال الوطني للتفرغ للتنمية الاقتصادية والقضاء على الاستدمار الفرنسي.

- برنامج طرابلس لـ جوان 1962:

عشية تأكيد إعلان الاستقلال الوطني حاول برنامج طرابلس طرح هدف هام تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تأميم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي (تأميم المؤسسات المالية والمؤسسات العاملة في حقل التجارة الخارجية، وتأميم الثروات المنجمية والطاقوية) واستخدام التخطيط المركزي كأداة تجسيد التنمية الاقتصادية دون إهمال القطاع الفلاحي، وبالتالي العمل ضد السيطرة الأجنبية والإمبريالية الاقتصادية. وفي هذا البرنامج (برنامج طرابلس 1962)، تم اعتماد ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية تدعيما للقطاع الخاص في إطار الرقابة على الواردات.

- ميثاق الجزائر لـ أفريل 1964:

أوصى ميثاق الجزائر (المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني) على ضرورة تبني سياسة اقتصادية واجتماعية ترتكز على مبادئ برنامج طرابلس القائم على التخطيط الاشتراكي بـ[212]:

- توسيع القطاع العمومي بإنشاء صناعة ثقيلة،
- الاعتماد على أسلوب التمويل الداخلي للاستثمارات دون اللجوء لرأس المال الأجنبي،
- وإنعاش الفلاحة والإصلاح الزراعي بمضمون الثورة الزراعية.

211 لمزيد من الإيضاح حول مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، ارجع إلى بوكابوس سعدون، «الاقتصادي الجزائري: محاولتين من أجل التنمية»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

212 BRAHIMI Abdelhamid, «L'économie algérienne», ed. OPU, Alger, 1991, pp. 40-44.

- الميثاق الوطني لسنة 1976:

عالج الميثاق الوطني إشكالية التنمية الاقتصادية انطلاقا من الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار مخططات التنمية منذ سنة 1967، فطرح أيضا:

- ضرورة تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في البلاد في المجال التطبيقي ستسمح بتدعيم المقدرة التكنولوجية للبلاد،
- اعتبار المحروقات وتطويره، لما يوفره من إيرادات بالعملة الصعبة وفرص للاستثمار،
- التأكيد على الصناعات الثقيلة لبناء صناعات قاعدية (التعدين، الحديد والصلب، الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك، البتر وكيمياء والكيمياء) لتوسيع وتكثيف النسيج الصناعي، وباعتبارها قوة محركة للتنمية الاقتصادية،
- واعتبار الزراعة ثروة اقتصادية دائمة وحلقة ربط ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- والميثاق الوطني لسنة 1986:

جاء الميثاق الوطني 1986 لتقييم مسيرة التنمية الوطنية منذ 1965 دون أن يعلن ذلك صراحة، فتبنى مصطلح مراجعة الإنجازات في مختلف أبعادها التنظيمية قصد تنظيم أحسن للاقتصاد الوطني وفق تخطيط يحقق أهداف الاشتراكية في صيغة ديمقراطية ولا مركزية[213].

أ-2) عرض المخططات التنموية

بخروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر، ورثت البلاد منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجيات الاقتصاد الفرنسي، ففي سنة 1962 ما يقارب 85% من الصادرات موجهة إلى فرنسا و80% من استيرادها من فرنسا[214]، وكان المجتمع زراعي أساسا مع وجود قاعدة صناعية محدودة. وكنموذج تنمية، انتهجت الجزائر تجارب الأمم الاشتراكية الذي كان سائدا في العديد من دول العالم مثل الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية سابقا[215].

213 جمال الدين لعويسات، «التنمية الصناعية في الجزائر (على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978)»، ترجمة سعدي الصديق، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 20.
214 مجموعة خبراء من صندوق النقد الدولي، كريم النشاشيبي، باتريسيا ألونزو-جامو، ستيفانيا بازوني، آلان فيليب، نيكول لافرمبوزا & سباستيان باريس هورفيتز، «الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق (Stabilization and transition to the market Algeria)»، ط. صندوق النقد الدولي واشنطون، 1998، ص 4.
215 محمد عدنان وديع، «مفهوم التنمية»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 01، 2005، ص 2.

- **الفترة الأولى بعد الاستقلال (1962-1965):**

بعد استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962، ومحاولة لتطبيق برنامج اقتصادي واجهت البلاد غداة الاستقلال مرحلة انتقالية صعبة، وانطلاقا من الوضعية المزدوجة والتي كانت تشمل آنذاك على قطاع متطور وموجه للتسويق ومندمج مع الاقتصاد الفرنسي من جهة، وقطاع تقليدي فقير وقائم أساسا على الكفاف من ناحية أخرى، أصبحت البلاد تسيير إلى اقتصاد مستقل ووطني فعلا تستمد منه جميع القطاعات فوائد التنمية.

تعتبر الخطة الوطنية أو المخطط الوطني الأداة التي يستخدمها التخطيط في تحقيق جميع الأهداف، والتي تعدها أجهزة التخطيط المركزية وتنفذها المؤسسات الوطنية في جميع أشكال تنظيماتها القانونية والمؤسساتية، ويلتزم بها جميع أفراد المجتمع. فالمخطط الوطني باعتباره الوسيلة الأساسية للتخطيط فهو مبني على تصور واقعي وحقيقي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

- **المخطط الثلاثي (1967 - 1969):**

تضمن هذا المخطط توجيه برنامج الاستثمار إلى استحداث قطاع صناعي، يتميز بتوازن نسبي، للمعامل المتوسط لرأس المال، وبنظرة جفاء واضح إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة[216]. وهو يعبر عن المعامل القطاعي لرأس المال حيث نجد:

- كان نصيب الصناعات القاعدية من حجم الاستثمار أكبر بقليل من نصيب الصناعات المنتجة لسلع الاستهلاك بـ 1,4 مليار دينار،

بينما كان نصيب الزراعة وقطاع الري عموما أقل بكثير من نصيب قطاع المحروقات (1,9 مليار دينار/ 2,3 مليار دينار)،

ولقد تحصل قطاع المحروقات على أكبر حجم من الإنفاق الاستثماري (2,3 مليار دينار)

وسبب ذلك يتمثل في إنشاء قاعدة هيكلية مرتبطة بإمكانية تصدير البترول الخام (لخطوط الأنابيب، الطرق، والخطوط الكهربائية...) وهو إنفاق يمكن اعتباره من ضمن الاستثمار في إقامة البناء التحتي من أن هذا البناء وطبيعته ترتبط بقطاع المحروقات.

216 فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 133.

أطلق عليه اسم المخطط التحضيري، تمثلت أهدافه في تهيئة الانطلاق في عملية التخطيط الاستقلال أولا، ثم تطوير قطاعات النشاط الاستقلال وإحداث التكامل بينهما.لقد وضع هذا المخطط سنة 1966، ليبدأ تطبيقه في سنة 1967، أنجز هذا المخطط بنسبة 82% على أن يتم الباقي في المخططات الأخرى القادمة، كان نصيب الصناعة خلال هذا المخطط مرتفعا جدا بحيث شكل 44% من إجمالي المبلغ المخصص للمخطط، والذي يمثل 5,6 مليار دينار، وهذا يهدف الحصول على الاستثمار الاستقلال، وخلق قاعدة صناعية محلية، كما كان نصيب الزراعة يشكل نسبة منخفضة جدا مما أدى إلى تخلف زراعي.

- المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973):

يعكس المخطط الرباعي الأول طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الإستراتيجية التنموية المحددة ، تحصلت صناعة وسائل الإنتاج على أكبر قدر من حجم الاستثمار، متجاوزة بذلك حتى نصيب المحروقات، بينما تحتل الاستثمارات الموجهة للزراعة والري، المرتبة الثالثة، تعقبها تلك الموجهة للتكوين في المرتبة الرابعة، وهذا الأمر له تفسيره باعتبار أن الاستثمار في قطاع المحروقات، وكذا الصناعة القاعدية، يتطلبا حتما رفع نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي وقطاع التكوين، لخلق طلب على منتوجات الأولى داخل القطاع الزراعي، وبذلك تزيد القطاعات بما تحتاجه من أيدي عاملة مؤهلة وإطارات كفاءة لإدارة مختلف المشاريع، التي تدخل ضمن فروعها ووحداتها الإنتاجية[217].

ساهمت المداخيل البترولية في تمويل الاستثمارات بنسبة كبيرة، والمعتبرة في المخطط الرباعي الأول والثاني.

يعتبر المخطط الرباعي الأول بداية التخطيط العقلاني في الجزائر، لأنه حدد على أساس الشمولية. ومن أهم أهدافه تقوية القطاع العام، ذلك بزيادة بناء المجتمع الاشتراكي عن طريق القضاء على الرأس المال الأجنبي، كما قامت بتأميمات مختلفة ابتداء من المناجم في 1966 إلى المحروقات في 1971، وإعلان الثورة الزراعية في 08-11-1971. وتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، انطلاقا من 16 نوفمبر 1971 ثم تحديد معدلات النمو سنويا بـ 9% للإنتاج المحلي الإجمالي.

كما خصص لهذا المخطط ما يقارب 27 مليار دينار، وعرف المخطط 70% من نسبة الإنجاز وذلك لوجود عقبات، التي ترجع إلى نقص الإطارات وهروب الكفاءات الأجنبية.

217 المرجع السابق لـ بوكابوس سعدون، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.

أما فيما يخص استثمارات الهياكل القاعدية، فشكل نسبة معتبرة ضمن برنامج استثمارات المخطط الرباعي الأول، وهي 22% من المبلغ المخصص، وفيما يخص التجهيزات فبلغت 11,5% من المبلغ المخصص نظرا لارتفاع عدد السكان.

نلاحظ من خلال هذه المصادر، أن الخزينة مثلت مصدرا رئيسيا في تمويل الاستثمارات المخططة، ويعود هذا الارتفاع إلى المداخيل الناتجة عن الجباية البترولية. تليها البنوك الأولية، وهي نسبة ضئيلة نوعا ما وهذا راجع لضعف المدخرات من جهة، ومن جهة أخرى لجوء البنوك الأولية إلى منح القروض قصيرة الأجل، لأنها أكثر ضمانا وأقل خطرا من القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل. كما مثل الخارج النسبة الأدنى، وهذا ما يدل إلى أن تمويل الاستثمارات المخططة خلال هذه الفترة لم يعتمد بدرجة كبيرة على المصادر الخارجية.

- المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977):

لقد أعيدت هيكلة القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عميق، حيث أن القطاع تحصل إجمالا على استثمارات بلغت نسبتها 15% توزعت بين الزراعة 11 % والري 4% وكانت موجهة خصوصا إلى تجهيز القطاع بصفة عامة، وتدعيمه فيما يخص بناءه التحتي.

أما صناعة المحروقات، أو ما يمكن أن نعبر عنه بقطاع المحروقات، فقد تزايدت نفقاته الاستثمارية. ويرجع ذلك إلى الظروف الدولية وسوق الطاقة الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اختيار صناعة التمييع، وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال كثافة رأسمالية عالية، الغرض من إنشاءها هو التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي المميع.

عمل هذا المخطط على توسيع القطاع العام، وتدعيم المنجزات المحققة في المخططات السابقة، وتحسين ظروف الفرد الجزائري. وعرفت الاستثمارات الإنتاجية خلال هذا المخطط اهتماما، حيث بلغت استثماراته الفعلية المحققة في نهاية الفترة 121,2 مليار دينار أي ارتفاعا مقارنة بالمخطط السابق بـ 36,3 مليار دينار[218]. كما تركز مجهود الاستثمارات على الصناعة والطاقة بنسبة 43,5%، ولم تبلغ الاستثمارات المخصصة للزراعة سوى 10,9%.

218 محمد بلقاسم حسن بهلول، «الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر»، ط. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 302.

لا يخفى أن نشير أن استثمارات المخطط الرباعي الثاني، كانت مرتفعة مقارنة بـالمخطط الـسابق، الذي عرف المخطط الرباعي الثاني إنجاز مركبات صناعية ضخمة، تتطلب أموالا معتبرة من العملـة الصعبة لتجهيزها من جهة، ومن جهة أخرى نسبة عالية للاستثمارات، وهذا لا يعني أنها قد حققت كلها، بل نجد معظم المشاريع قد عرفت تأخيرا في الإنجاز، مما زاد في تكلفتها وأثر علـى الأهـداف المسطرة، كما نشير إلى أن السياسة التي كانت متبعة في إنجاز الاستثمارات تتبع نموذج (المفـاتيح في اليد)، ولهذه السياسة آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، الذي أدت إلى استنزاف المدخرات من العملة الصعبة.

- المخطط الخماسي الأول (1980- 1984):

وضعت الجزائر مخططا خماسيا، يمتد من سنة 1980 إلى نهاية سنة 1984، تضمن هـذا المخطط توجيهات، صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني، في جوان 1980، لقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر في الفترة السابقة من جهة، وآفاق عشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب، في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1989.

من جهة ثانية، يذكر واضعو هذا المخطط أنه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططـات السابقة، كما أنه يركز كثيرا على الاقتصاد في إدارة الموارد النادرة، خصوصا رأس المال، كما يركز أيضا على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق التوازن الصناعي بين الفلاحة والري والصناعة والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة، والمردود الاقتصادي وتلبيـة الحاجـات الاجتماعية من جهة ثانية. ولقد حدد المخطط أهداف أخرى نذكرها فيما يلي[219]:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامـة للاقتـصاد الـوطني والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيمـا بـين القطاعات،
- تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة،
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وامتصاص التأخر الكبير المتراكم، في بعض القطاعات، وتوفير شروط استعمال أحسن لقـدرات الإنتاج وتطويرها،

219 المرجع السابق لـ بوكابوس سعدون، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.

- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني،
- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط، وتوزيع أكبر للمسؤوليات، واستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة،
- وإعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

كما نشير إلى أن هذا الفترة لم تكن واضحة التوجهات السياسية والاقتصادية، ويمكن اعتبارها بمثابة فترة انتقالية لإعادة النظر في الأولويات السياسة التنموية، والأنشطة الاقتصادية وفي أساليب التسيير المتبعة. ابتداء من سنة 1980 تغيرت نظرة الدولة إلى الاستثمارات، وعملت على تحديد أهدافها ودراساتها.

عرف هذا المخطط بشعار "من أجل حياة أفضل"، كما تميز عن غيره من المخططات من حيث المدة، بهدف تخزين استقرار البرنامج على المدى المتوسط وتفادي إعادة برمجة استثمارات في المخطط السابق في المخطط اللاحق.

حدد حجما كبيرا من الاستثمارات الذي بلغ 400,6 مليار دينار وهو أقل من القيمة التقديرية البالغة 560,5 مليار دينار، الذي توزع على الاستثمارات الإنتاجية المباشرة وغير الإنتاجية المباشرة. ونظرا لكون المالية المقدرة تفوق الإمكانيات المالية، فإنها أعطت الأولوية للهياكل القاعدية والاجتماعية. كما سجل خلال هذه الفترة اختلال في التوازن المالي، كون المصاريف فاقت الإيرادات وذلك لكثرة المبالغ التي صرفت، وتخصيص مبالغ مالية ضخمة بالعملة الصعبة في استيراد كبير من السلع الاستهلاكية.

من هنا نستخلص أن هذه الخطة كانت تهدف إلى الحد من الإختلالات التي طبعت الاستثمارات الوطنية، لأن المؤسسات الكبيرة سلبت القرار وأثرت على إدارة التخطيط للحصول على اعتمادات مالية لتمويل استثماراتها، وهذا على حساب تمويل القطاعات الأخرى كالزراعة أو الهياكل القاعدية. وهذا إضافة لعدم الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية التي انتقلت من حصة 376 مليون دولار سنة 1980 إلى تصل تقريبا منعدمة في سنتي 1983 و1985[220].

كما تقرر تقسيم جديد لتخصيص البنوك، ومن تم إنشاء بنك متخصص لتمويل الزراعة، وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تأسس بموجب مرسوم 206/82 وأوكلت إليه مهمة تمويل الهياكل

220 المرجع السابق لـ فارس فضيل، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص 133.

ونشاطات الإنتاج الزراعي، بعدما كان البنك الوطني الجزائري الوحيد المسؤول عن منح القروض للقطاع الزراعي[221].

- المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989):

يعتبر المخطط أن الخطة الخماسية الثانية قد شكلت مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ولقد كانت هذه الخطة تستهدف توقع وتنظيم تنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم التكفل بطموحات الأمة وتلبية متطلبات البناء الاشتراكي، وتقوية استقلالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وكان هذا المخطط يهدف إلى تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة، والوسائل الممكن تعبئتها وإدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأجل، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تتحقق من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار، وكذا المحافظة على الاستقلال الاقتصادي واستقلالية قرارات الدولة لا سيما في التوازنات المالية الخارجية.

في المجال الصناعي كانت الخطة الخماسية الثانية ترتكز على تنمية وتوزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط، والمعدة لتغطية الاحتياجات الوطنية، كما أنه أكد على ترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة وإضافة القيمة على الطاقة الإنتاجية وكذا برامج البحث على جميع الأصعدة وبرامج استغلال الموارد الباطنية للأرض والكشف عن مصادر طاقوية جديدة، لاسيما الطاقات الممكن تجديدها[222].

خلال هذه الفترة، دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حقيقية ، ارتبطت بالانخفاض المزدوج لأسعار النفط وفي قيمة الدولار، والذي فتح الباب داخليا نحو مديونية المؤسسات العمومية وخارجيا على توسيع المديونية الخارجية[223]. وهذا عرف الاقتصاد الجزائري انتقالا من نظام إلى آخر في السنوات

221 هني أحمد، «اقتصاد الجزائر المستقلة»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 30.
222 إسماعيل العربي، «التنمية الاقتصادية في الدول العربية»، ط. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (الطبعة الثانية)، 1991، ص 173.
223 خدجي عبد القادر، «دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود بنوك مالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 105.

الماضية، كون الجزائر كمعظم الدول النامية التي لها مشاكل وإختلالات في اقتصادها وميزان مدفوعاتها.

انتهجت الجزائر بعد استقلالها في 1962 النظام الاشتراكي، بغرض تعويض شعبها الفقر والإستدمار، اللذين خلفهما المستعمر، و ذلك بطلب ديون خارجية للنهوض باقتصادها،ومن جانب أخر اعتمادها بالدرجة الأولى على العائد من البترول، والذي يمثل 98% من صادراتها، لكن أزمة 1986 والتي تتمثل في الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، أدى إلى ظهور سلبيات عديدة في النظام المتبع و تراكم الديون الخارجية.

من ثم اضطرت إلى تبني النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق)، والذي ترغب من خلاله تحقيق إعادة التوازن الاقتصاد الكلي، الذي لم يتم تحقيقه في النظام الاشتراكي.

في ظرف اقتصادي حرج على المستويين الوطني والدولي، وضع المخطط الخماسي الثاني، والذي أسند إليه مراجعة أساليب تسيير دواليب الاقتصاد الوطني، آخذين بعين الاعتبار التوازنات المالية العامة، فحددت الخطوات العريضة لهذا المخطط في إطار التخطيط الحالي لنفس الفترة.

لقد سجل هذا المخطط حسب البرنامج السابق للاستثمار ارتفاعا يقدر بـ 150 مليار دينار، مقارنة بالمبلغ الإجمالي للمخطط الخماسي الأول، وارتفاع لقطاع الفلاحة بـ 10%.

أ-3) فشل التخطيط المركزي وتبني اقتصاد السوق

كانت ومازالت الجزائر تعتمد لحد كبير على إيرادات المحروقات، لكن الاستراتيجية بدأت تتغير في تمويل الاستثمارات الضخمة المبرمجة منذ المخطط الخماسي الثاني مع انخفاض أسعار النفط[224] وعدم ظهور ملامح واضحة جلية للتنمية الاقتصادية المنشودة والنمو الاقتصادي. وبدأ التفكير جديا في إعادة النظرة في الاقتصاد المخطط.

224 لخميسي خليفة، «الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة المحروقات في الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 83.

- واقع الاستثمار في الجزائر وفق النظام المخطط:

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية اعتمدت لمدة طويلة على اقتصاد ريعي ومديونية متزايدة في حلقة مفرغة لتتطور فيه آليات الفساد[225].

تعتبر المشروعات الاستثمارية من وجهة نظر المخطط الجزائري حصيلة ذي ثلاثة نشاطات رئيسية هي:

- خلق سلعة معمرة بهدف الزيادة في طاقة الإنتاج،
- تجديد التجهيز الموجود والمتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة وذلك للمحافظة على طاقات الإنتاج،
- ونفقات الصيانة والإصلاحات الكبرى للعتاد والمخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيز وهي من صلاحيات المجلس الوطني للتخطيط يمكن تصنيفها إلى صنفين هما الاستثمارات المركزية والاستثمارات غير المركزية:
    - الاستثمارات المركزية هي استثمارات لا يمكن إنجازها إلا للوصول هؤلاء المؤسسات على تسريح مسبق من طرف الهيئات المركزية كوزارة التخطيط وتمويلها يتم بمساعدات نهائية أي مساعدات غير مستحقة ولا ترد على الممول من الخزينة العامة أو ميزانية الدولة وهي عامة بجميع المشاريع التي تؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي وكذا مصير المؤسسة والهيئات المالية الممولة لها،
    - والاستثمارات غير المركزية هي الاستثمارات التي يعود اتخاذ القرار فيها إلى المؤسسة وتعتمد على نفسها في إيجاد مصادر التمويل دون أن تعتمد على مساعدات الميزانية العامة للدولة أو الخزينة حيث أن قرار تمويلها يعود إلى البنوك أو الهيئات المالية فقط، وهي تضم جميع المشاريع التي ليس لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، وتنقسم هذه الأخيرة إلى ثلاث أنواع:

1. العقارات المتعلقة بتسيير العملاء الاقتصاديين التي تضم تهيئة المخازن والمحلات ورشات العمل، الصيانة الدورية لوسائل الإنتاج، والمعدات والأدوات،

225 لمزيد من الإيضاح، أرجع لـ: عياوي سمير، «العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: حالة الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 145-146.

2. الاستثمارات المتعلقة بوسائل الإنتاج التي تضم نفقات تجديد تجهيز الإنتاج والتوزيع، نفقات تجديد وسائل المؤسسات السياحية، ونفقات تجديد آلات التشغيل،

3. واستثمارات إعادة تقسيم الوسائل الموجودة التي تضم الحيازة على تجهيزات الصيانة، تصحيح النقائص في المشاريع المنتجة وتنظيم الإنتاج، والحيازة على المعدات والآلات التي تمكن من متابعة المستجدات التكنولوجية.

ب) الاقتصاد الجزائري بعد التسعينات

لقد تسبب تردي الأوضاع الاقتصادية خلال الثمانينات في بروز بصورة جلية التبعية للخارج، وظهور إختلالات عميقة في الحسابات الخارجية وفي الميزانية العمومية، مما حتم اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي في نفس الوقت.

ب-1) برنامج التعديل الهيكلي والقبول بالاستثمار الأجنبي

حصلت الجزائر في ماي 1989 على ترتيبات موازنة من صندوق النقد الدولي بلغت 481 وحدة حقوق سحب خاصة، وقدم البنك العالمي قرض للتكييف الهيكلي بقيمة 300 مليون دولار مع نهاية 1989. وبالرغم من تقبل الجزائر فكرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الأوضاع الأمنية عملت عكس ذلك، ففي سنة 1992 تلقت الجزائر 12 مليون دولار من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدما كانت التقديرات بـ 349 مليون دولار سنة 1980[226].

- التعديل الهيكلي:

يقصد بسياسة التعديل الهيكلي مجموعة الإجراءات والسياسات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد بتحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق[227].

226 فرحي كريمة، «أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 148.

227 بلقاسم العباس، «التثبيت والتصحيح الهيكلي»، سلسلة جسر التنمية المهتمة بقضايا التنمية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد 31، ماي 2004، ص 04.

وقد صاحب برنامج التعديل الهيكلي تنفيذ سياسة اقتصادية صارمة في المجالات الاقتـصادية والنقديـة والمالية والتجارية، وذلك بـ :

- تشجيع مختلف أوجه النشاط الاقتصادي،
- التوجه نحو الخوصصة لإعادة تأهيل المؤسسات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية،
- تخفيض في قيمة الدينار،
- إصلاح السياسة النقدية بإصدار قانون النقد والقرض وإعادة تأهيل المصارف،
- إصلاح جبائي بتطبيق نظام ضريبي جديد،
- التحكم في الإنفاق الحكومي خاصة التقليل من دعم أسعار السلع الاستهلاكية،
- تحرير التجارة الخارجية والقضاء على الممارسات الاحتكارية للتصدير،
- تحرير الأسعار لتعكس التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات،
- وإصلاح القطاع الفلاحي.

ـ آثار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي:

كان اعتماد الجزائر على برنامج التعديل الهيكلي يهدف إلى معالجة الأوضاع السائدة ومحاولة ترقية الاقتصاد الوطني وملازمته مع التوجهات العالمية الجديدة، وإخضاعه لآليات السوق. فكانـت من نتائج هذا البرنامج كبح التضخم الجامح الذي كان سائدا، والتقليل من العجز العمومي وإعـادة تكوين احتياطي صرف.

إن الاستقرار الذي حققه برنامج التعديل الهيكلي، كانت له آثار جد سلبية على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة وأنه تزامن مع تمادي انهيار الأسواق البترولية التي تتوقـف عليهـا مواردنـا الخارجية، اتسمت بتقهقر القدرة الشرائية للأفراد، غلق عدد كبير من مناصب الشغل وانخفاض معتبر في الإنتاج الصناعي وفي قطاع البناء[228].

ب-2) استمرار المخططات الوطنية للتنمية

تعيش الجزائر مشكلة مزدوجة، تنبع أساسا من ظاهرة التخلف التي تعاني منها، وتتمثل هذه المشكلة في رغبتها الملحة في الخروج من التخلف، لكن محاولة الخروج من هذه المشكلة، لا تتأتى مع

228 بودهان م.، «الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر»، ط. دار المالكية، الجزائر، 2000، ص 7.

ضعف مواردها المتاحة لأجل تمويل المشروعات الاقتصادي وإحلال التنمية الشاملة، ومع وجود نظام اقتصادي عالمي له منطقه الخاص في التعامل يمثلان حاجزا أمام النهضة الاقتصادية.

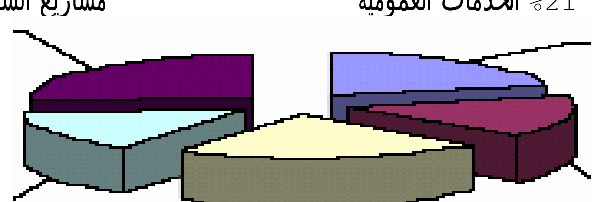
يعتبر الاستثمار من أهم مقومات النمو الاقتصادي والاجتماعي لدولة ما، وهو المحـرك الأساسـي والرئيسي للدولة ، لذا يعتبر من أهم وأصعب القرارات التي يمكن اتخاذها، وهي ليست فقط اعتبـارا للمبلغ المستثمر، بل باعتبار أنه المحدد الرئيسي لقدرة المؤسسة على خلق الثروة، وبالتالي فهـو قـرار صعب حاسم ومركب يتطلب من تخطيط محكم حتى يبلغ أهدافه المنشودة.

ـ برنامج الإنعاش الاقـتصادي (2005- 2009):

قامت الجزائر ببعث برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة 2005- 2009 يتضمن محـورين أساسين[229]:

- يتمثل المحور الأول في بعث برنامج نفقات استثمارية يقدر بـ (50 مليون دولار أمريكي) (حوالي 3.800 مليار دينار جزائري) بغرض الاستثمارات القاعدية وتنشيط القطاعات الاقتصادية (خاصة في الفلاحة) وبناء مشاريع سكنية، والذي تمثيله بيانيا في الشكل التالي:

إجمالي المخصصات بـ 50 مليون دولار إمريكي



المصدر: F.M.I., «Rapport sur l'Algérie 2004», p. 19.

الشكل 14: توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقـتصادي (2005- 2009)

- وبينما يتمثل المحور الثاني في التحكم في النفقات الجارية بتخفيض كتلة الأجور وتـسيير أحـسن للدين العمومي وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية لأسعار المياه والكهرباء ومنتجات المحروقات.

---

229 F.M.I. (Fonds Monétaire International), «Rapport sur l'Algérie 2004», rapport établi pqr les représentants des services du F.M.I. pour les consultations de 2004 avec l'Algérie, approuvé le 20 décembre 2004, ed. Service des Publications du F.M.I., Washington D.C., 2004, pp. 18-19.

أ-3) التوجه الواضح لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر

بناءا على ما تقدم، يتضح لنا من جهة حاجة الجزائر إلى جلب الاستثمارات الأجنبية، ومن جهة أخرى سعي الدول المستثمرة لتوظيف رؤوس أموالها بما يضمن فوائد أكبر من التوظيف في موطنها الأصلي، ليتجسد بذلك الانفتاح على الخارج بما يحقق حرية عبور رؤوس الأموال والتعاون الدولي في ظل المصالح المشتركة، وهكذا تعهدت الجزائر بفتح مفاوضات جديدة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة[230].

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الآليات الاقتصادية التي تساهم في انتقال رؤوس الأموال بين الدول، في إطار علاقات تشمل طرفين أحدهما يملك فائضا في رأس المال ينتقل به لتعظيم ربحيته وطرف ثان يستقبل هذه الأموال لتغطية عجزه في تمويل مشاريعه الاستثمارية والمتعلقة خصوصا بتنميته الاقتصادية.

2.1.6 تقنين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية في الظروف الدولية الراهنة رفع مستوى الأداء الاقتصادي ابتداء من المؤسسة وانتهاء بالاقتصاد الوطني ككل من حيث الكفاءة والفاعلية وما يترتب عليها من نتائج متفرعة في مقدمتها التنافسية[231]. فمن الأسباب الداعية لضرورة الدعوة لتواجد الاستثمار الأجنبي في الجزائر هو فشل الكثير من الصناعات الضخمة مثل ما هو الحال في العديد من الدول النامية التي قامت باختيار مشروعات غير اقتصادية لاعتبارات خاصة بالعزة الوطنية أو التفاخر، وهذه الظاهرة يطلق عليها مجازا بـ "الأفيال البيضاء" (White Elephants – Les Elephants Blancs)[232].

هناك رهانات الجزائر ضمن العولمة المتنامية كحتمية لا مناص منها، إذ أن هذه الرهانات هي مرتبطة بمنطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يتطلب إحداث ثورة حقيقة في منظومات الإنتاج والتوزيع والتسيير والإدارة والحكم[233].

230 O.M.C. (Organisation Mondiale du Commerce), «Rapport annuel 2004», ed. Publication de l'O.M.C., Paris, 2004, p. 38.
231 بختار حياة & زغيب مليكة، «إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة: نظرة مستقبلية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل 2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.
232 محمد محروس إسماعيل، «اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع الاهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية»، ط. مؤسسة شباب الجامعة (الطبعة الثانية)، الإسكندرية، 1997، ص ص 4-5.
233 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S.)، «تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2003»، نوفمبر 2003، الدورة الرابعة والعشرون، ص 12.

أ) تقنين الاستثمار الأجنبي المباشر قبل 1990

ككل الدول الحديثة الاستقلال تبنت الجزائر مباشرة بعد استرجاع سيادتها الوطنية قانون يتعلق بالاستثمار، فقد قامت بإصدار قوانين عديدة متعلقة بالاستثمارات الأجنبية منذ الستينات من أجل ترقية الاستثمارات في الجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها، اعتمدت على مواردها الداخلية في عملية التمويل مشاريع الاستثمار التي تتمثل أساسا" في قطاع المحروقات الذي يشكل حوالي 98% من الصادرات المحلية، ولم تلجأ في البداية بالتصريح قانونيا على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خوفا من التدخل الأجنبي في سياستها واقتصادها الداخليين، إلا أنه وبعد نقص مواردها المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط لجأت إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية لاحقا. وإن الاستثمار في قطاع المحروقات ليس وليد هذه الأزمة، فالشراكة الأجنبية في المحروقات نمت في صورة حركية وتميل دوما نحو الاستثمارات الكبيرة (خاصة الاستكشافية)[234].

أ-1) القوانين الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر

بالموازاة مع التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، شهد الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر تطورا مماثلا،ساير فيه الاستراتيجيات التنموية والسياسات الاقتصادية وما أجري عليها من تعديلات وما تعرضت له من إصلاحات.

بقيت نظرة السلطات الجزائرية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر القائمة على مبادئ تعرقله وترفض تشجيعه سائدة طيلة الفترة الستينات، ويعود ذلك إلى الخيار الاقتصادي القائم على مبدأ تدخل الدولة وتحكمها في سيرورة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من خلال جهاز التخطيط المركزي. إلا أن الوضع أخذ تدريجيا يتغير وبدأ يبرز منهج جديد ونظرة مغايرة في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية[235].

- القانون 63-277:

234 المرجع السابق لـ لخميسي خليفة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 291.
235 فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 112.

عمدت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى إصدار أول قانون للاستثمار، فكان صدور القانون 277-63 المؤرخ في 26 جويلية 1963 ليدعم الاستثمار بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاشها الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية.

وكون الجزائر كانت لا تمتلك رؤوس أموال وطنية بقدر كاف لبعث العملية الاستثمارية لتحقيق التنمية الاقتصادية، يرى البعض أن هذا القانون كان موجه في الأساس لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيمه وتشجيعه، حيث نص على الضمانات والامتيازات المعلن عنها لتطبق على استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية مهما كان مصدرها وحرية الاستثمار معترف بها بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب.

وسعيا لتحقيق الأهداف التي جاء من أجلها القانون:

- إعفاء كلي أو جزئي لحقوق نقل الملكية بالنسبة للمشتري،
- إعفاء كلي أو جزئي من الضرائب والتي تشمل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة خمس سنوات على الأكثر،
- إعفاء التجهيزات والمعدات الضرورية لقيام نشاط استثماري من الرسوم والحقوق الجمركية أثناء استيرادها،
- وإعفاء من الرسم الإجمالي الوحيد على الإنتاج لمدة خمس سنوات.

وضع هذا القانون شروطا على المؤسسات الأجنبية الراغبة في الاعتماد تتوفر فيها حتى يتمكن من الاستفادة من كل هذه الامتيازات وتتمثل في:

- وجود علاقة بين مبلغ الاستثمار، وعدد مناصب الشغل التي يمكن أن تحدثها المؤسسة لخلق على الأقل 100 منصب عمل للجزائريين[236]،
- ضمان التكوين والترقية المهنية للعمال والإطارات الجزائرية، فالإخلال بهذا الشرط يعرض المستثمر لعقوبة جبائية تتمثل في الرسم على التكوين المهني،

236 AKACEM Khédidja, «Evolution de l'approche théorique et pratique de l'investissement étranger en Algérie: 1962-1999», Mémoire en vue de l'obtention du Magister es-sciences économiques, Option : Planification, Faculté des Sciences Economiques et de Sciences de gestion, Université d'Alger, 2002, p. 38.

- العمل في قطاع ذو أولوية،
- وتوطن في منطقة جغرافية ذات أولوية.

رغم كل هذه التسهيلات، فإنه عوضًا من دخول الاستثمارات الأجنبية للجزائر، حدث عكس ذلك والمتمثل في هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، وهذا نظرا للإطار الاقتصادي والاجتماعي السائد آنذاك (خاصة معدل الأمية المرتفع، الإدارة الهشة، وضعف الإطارات الجزائرية)[237]. ولم يتحصل على الاعتماد سوى مشروعين استثماريين فقط[238]، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى توجه الجزائر نحو الاشتراكية وما يترتب عنها من مخاطر التأميم وسيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى عزوف المستثمر الأجنبي عن المجيء للاستثمار في بلادنا، وبالتالي فشل هذا القانون.

والخلاصة أن هذا القانون لم يحقق في الواقع النتائج المرجوة منه نظرا للتوترات الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة، إذ بقي الاستثمار الأجنبي مهمشا ولم يكن متواجدا إلا في قطاعات محدودة.

ـ القانون 66-284:

بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد تسرب رؤوس الأموال الخارجية اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد إثر فشل القانون 63-277 بوضع قانون آخر سنة 1966 هو القانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطي الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا، وتوفير مناصب شغل.

دعا هذا القانون إلى تعبئة الادخار الوطني باعتباره عاملا مكملا للاستثمارات العمومية، وعلية فإن رؤوس الأموال الأجنبية هي موضوعة في الصف الثاني من المخطط[239]. فمن بين الأهداف التي سعى لتحقيقها هذا القانون هو تشجيع الاستثمارات الصناعية تماشيا مع أولويات المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بشرط التوافق مع عدد من الالتزامات منها[240]:

---

237 المرجع السابق لـ AKACEM Khédidja، مذكرة ماجستير، ص 39.
238 على جنيدي، «الضريبة ودورها في تشجيع استثمار القطاع الخاص»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص 108.
239 المرجع السابق لـ AKACEM Khédidja، مذكرة ماجستير (بالفرنسية)، ص 39.
240 خير قدور، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 39.

- العلاقة بين حجم الاستثمار وعدد مناصب العمل الدائمة التي تحققها المشروع الاستثماري؛
- المنطقة الجغرافية التي يتوطن فيها المشروع الاستثماري؛
- تنمية القدرات المعرفية والتقنية للإطارات الوطنية؛
- وحجم الإنتاج المخصص للتصدير والإحلال محل الواردات.

يرتبط تطوير المشروعات الاستثمارية من قبل الأجانب بحصولهم على إعفاءات جبائية متعددة وتخفيضات في معدلات الفوائد للقروض المصرفية. ولتحقيق هذه الأهداف، نجد أن هذا القانون قد تضمن بعض الامتيازات الضريبية المتمثلة في:

- الإعفاء من الرسم العقاري بالإضافة إلى الامتيازات الأخرى التي تضمنها القانون رقم 63-277؛
- ضمان نظام جبائي مستقر، في حالة إقدام المؤسسة المستثمرة على مشروع طويل المدى؛

أما المؤسسات المعتمدة في إطار الاتفاقيات فتستفيد من:

- تعويض من الرسوم المدفوعة عند استيراد المواد الأولية الضرورية؛
- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية في حالة التنازل عن الأرباح لإعادة استثمارها؛

غير أن هذه الحركة بقيت جد متواضعة مقارنة بإمكانياتها، فأغلبية الاستثمارات الأجنبية كانت في إطار شركات اقتصادية مختلطة أخذت بالتوسع والانتشار. فقد سجل هذا القانون نجاح مقارنة مع قانون 1963، إذ سمح بتسجيل ما بين سنوات 1966 و1974 تدفقات استثمارية بقيمة 880 مليون دينار موزعة على 800 مشروع وظفت 27.300 عامل[241]، وبمعدل سريع خاصة بعد سنة 1967 حيث لقيت رواجا كبيرا في ميدان المحروقات على وجه الخصوص.

أ-2) إصلاحات الثمانينات لقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر

تميزت فترة الثمانينات بإصلاحات اقتصادية كانت نتيجة منطقية للنقائص التي ميزت الاقتصاد الوطني، وكذلك الإستراتيجية التنموية المتبعة. فكانت أهداف السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال هذه

241 MEZAACHE A., «Investissement direct étranger et politique de développement industriel: Le cas de l’Algerie», In L’Economie, Revue mensuelle économique éditée par l’Agence Algérie Presse Service, Numéro 39, décembre 1996, pp. 26-29.

الفترة تتمثل في الحد من حجم الاستثمارات العمومية في القطاعات المنتجة بصفة مباشـرة وتـشجيع الاستثمار في المنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية.

وتم إصدار قانون 1982 المتعلق بالقطاع الخاص والذي بموجبه تم إشراك هذا الأخير مـع القطـاع العمومي في خلق الاستثمارات[242].

- القانون 82-13:

فيما يخص السياسة الاستثمارية تجاه الأجانب، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة تخص مشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطـة بمـساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.

يخص القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتـصادية المختلطـة وسيرها في إطار المخطط الوطني للتنمية الاستثمارات الأجنبية العاملة في الجزائـر وحـصولها علـى إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنـسبة 51%[243]. وهذا ما يؤكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية.

لكي يستفيد المستثمر الأجنبي من كل هذه الامتيازات، نجد أن هذا القانون تضمن عـدة شـروط نجملها فيما يلي:

- ضمان التحويل الحقيقي للمعارف والخبرات العلمية والتكنولوجية،
- تكوين الإطار الجزائري،
- المشاركة الفعلية في التسيير،
- المساهمة في تمويل المؤسسة،
- ومساعدة المؤسسات الاشتراكية للتأقلم مع الأسواق الخارجية.

من بين الأهداف الأساسية التي كانت الجزائر ترمي إلى تحقيقها من وراء هذا القانون هـي تطـوير المؤسسات العمومية وإكسابها الأساليب والطرق الجديدة المنتهجة في تسير الإنتـاج مـن خـلال

---

242 المرجع السابق لـ. زياوي سمير، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، ص ص 171-172.

243 شركات الاقتصاد المختلط، كما كان يعرفها القانون التجاري الجزائري هي عبارة عن شركة مساهمة، التي يعـود أغلبية رأس المال إلى مؤسسات عمومية، وبنسبة على الأقل 51% والباقي تساهم به المؤسسات الأجنبية التي لا يتعـدى في أي حال من الأحوال 49%.

احتكاكها بالمؤسسة الأجنبية. ولتحقيق هذه الأهداف، نجد أن هذا القانون قد تضمن عدة امتيازات ضريبية في إعفاء لكثير من أنواع الضرائب لمدة زمنية مختلفة وتخفيضات لأنواع أخرى هي:

- إعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة للمعدات والتجهيزات الضرورية لإقامة مشروع،
- الإعفاء من الرسوم العقارية لمدة خمس سنوات بداية من سنة اقتناء هذا العقار،
- إعفاء من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة ثلاث سنوات ومن تخفيض بـ 50% بالنسبة للسنة الرابعة وبـ 25% في السنة الخامسة،
- تخفيض في معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بنسبة 20% في حالة استثمار الأرباح،
- وإعفاء من الضريبة على مداخل رؤوس الأموال المنقولة.

أحرز القطاع الخاص الوطني بفضل قانون الاستمارات لسنة 1982 نجاح باعتماد مشاريع في الفترة الممتدة بين 1983 و1987 أكثر حجما بالمقارنة مع ما تم تسجيله في الفترة الممتدة بين 1967 و1974. إلا أن هذا القانون لم ينجح كثيرا في جلب الاستثمارات الأجنبية نتيجة للسياسة الاقتصادية التي كانت منتهجة من قبل السلطة[244] .

ـ القانون 86-13:

سمح القانون 86-13 المعدل والمتمم للقانون 82-13 بمشاركة رأس المال الأجنبي في إنشاء شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة وفق تسهيلات جديدة متمثلة خاصة في تمديد مدة حياة المؤسسة المختلطة من 15 سنة لتترك للمساهمين قد تصل إلى 99 سنة وفق القانون التجاري الجزائري وتسهيلات في تحويل الأموال للخارج.

244 محفوظ لعشب، «دراسات في القانون الاقتصادي»، ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 20.

تضمن القانون شروط تشكيل وتسيير الشركات المختلطة وتتعلق ببروتوكول اتفاق حول موضوع النشاط، مدة الدوام وتعهدات وواجبات كل الأطراف المشاركة لإنشاء الشركات المختلطة، كما حددت حصة الشريك الأجنبي في رأس المال دوما بنسبة 49%[245].

ـ وبرنامج التعديل الهيكلي تمهيدًا لدخول الاستثمارات الأجنبية:

حصلت الجزائر في ماي 1989 على ترتيبات موازنة من صندوق النقد الدولي بلغت 481 وحدة حقوق سحب خاصة، وقدم البنك العالمي قرض للتكييف الهيكلي بقيمة 300 مليون دولار مع نهاية 1989.

وقد صاحب برنامج التعديل الهيكلي تنفيذ سياسة اقتصادية صارمة في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية والتجارية، وذلك بـ:

- تشجيع مختلف أوجه النشاط الاقتصادي،
- التوجه نحو الخوصصة لإعادة تأهيل المؤسسات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية،
- تخفيض في قيمة الدينار،
- إصلاح السياسة النقدية بإصدار قانون النقد والقرض وإعادة تأهيل المصارف،
- إصلاح جبائي بتطبيق نظام ضريبي جديد،
- التحكم في الإنفاق الحكومي خاصة التقليل من دعم أسعار السلع الاستهلاكية،
- تحرير التجارة الخارجية والقضاء على الممارسات الاحتكارية للتصدير،
- تحرير الأسعار لتعكس التكلفة الحقيقية للسلع والخدمات،
- وإصلاح القطاع الفلاحي.

ب) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 1990:

دخلت الجزائر مع بداية التسعينات من القرن العشرين في مرحلة إصلاحات شاملة هدفها إنعاش الاقتصاد الوطني والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية التي كانت تسوده، وخصوصا بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 التي أدت إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة ورافقتها صعوبات في تسديد خدمة الديون الخارجية، فحرصت السلطات الجزائرية على وضع الإطار التشريعي لتحضير

245 المرجع السابق لـ فارس فضيل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 121.

الانتقال إلى اقتصاد السوق بإصدار عدة نصوص تشريعية وعدلت نصوصا أخرى لهذا الغرض بسبب انقطاع العملية التخطيطية[246].

أ-1) الإصلاح الاقتصادي ودور المرسوم التشريعي 93-12:

"لن تكتسي الإصلاحات الاقتصادية الجارية مصداقية حقيقية لدى الشركاء المحتملين إلا إذا تخلص القطاع المصرفي من الحصار الذي يطوقه"[247].

استلزم برنامج الإصلاحات الاقتصادية وضع هندسة جديدة للإصلاحات الاقتصادية والمالية تتماشى ومبادئ اقتصاد السوق، فكانت البداية بإصدار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض تعديل الجهاز المصرفي وإعادة النظر في نظام مؤسساته بهدف إقامة قطاع مصرفي ومالي متنوع ومتطور يقوم على أساس علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعبر مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق[248] الذي يعني دخول مصارف أجنبية منافسة.

- القانون 90-10:

عملت الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي على وضع القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض كنقطة البداية لتدعيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. وبالرغم من أنه ليس بقانون استثمار، إلا أنه يؤكد ترخيص المشرع الجزائري للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو بالاستثمار المباشر وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية.

- قراءة في قانون النقد والقرض

جاء في القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990م المتعلق بالنقد والقرض:

- تسمية البنك المركزي الجزائري بـ بنك الجزائر (المادة 12)،

---

246 المرجع السابق لـ زياوي سمير، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 172.
247 المرجع السابق لـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص 85.
248 فركة نشيدة، «التمويل الداخلي للاستثمارات المنتجة في الجزائر 62-1994 »، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 114.

- تسيير بنك الجزائر من قبل محافظ وثلاثة نواب ومجلس النقد والقرض كمجلس إدارة لبنك الجزائر ومراقبين (المادة 19)،
- يعين المحافظ لمدة 6 سنوات ونواب المحافظ لمدة 3 سنوات (المادة 22)،
- يوضح صلاحيات مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية (إصدار النقد، وضع أسس عمليات البنك المركزي، غرفة المقاصة، مراقبة الصرف، اعتماد البنوك والمؤسسات المالية...)،
- يرسل بنك الجزائر للوزير المكلف بالمالية وضع حساباته الموقوفة في نهاية كل شهر لينشر في الجريدة الرسمية (المادة 101)،
- يسلم محافظ بنك الجزائر لرئيس الجمهورية خلال الشهر الذي يلي اختتام كل سنة مالية الميزانية وحساب الأرباح والخسائر لتنشر في الجريدة الرسمية (المادة 105)،
- ينشر محافظ بنك الجزائر تقريرا سنويا حول التطورات الاقتصادية والنقدية للبلاد وتقدم للمجلس الشعبي الوطني (المادة 106)،
- السماح للخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد القيام ببعض الأعمال المصرفية (المادة 121)،
- كيفية الترخيص والاعتماد وسحبه للبنوك والمؤسسات المالية (المواد 127-142)،
- تأسيس اللجنة المصرفية لمراقبة المهنة المصرفية (المواد 143-152)،
- رفض أن يكون سعر الصرف متعدد (المادة 189)،
- وإلغاء جملة من القوانين خاصة القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962م المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أفريل 1964م المتضمن إنشاء الوحدة النقدية الوطنية -الدينار-، والقانون رقم 86-12 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 هـ الموافق لـ 19 أوت 1986م المتعلق بتنظيم البنوك والقرض.

<u>- وقانون النقد والقرض منطلق لجلب الاستثمار الأجنبي:</u>

كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ التي تعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية، ومن أهمها نذكر:
- استقلالية البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر حاليا)،
- إلغاء الفوارق بين القطاعين العام والخاص،
- اعتماد مصطلح "الاستثمارات المقيمة والاستثمارات غير المقيمة" بدلا عن "الاستثمارات الوطنية والاستثمارات غير الوطنية"، وبالتالي إقرار مبدأ المساواة بين المقيمين وغير المقيمين في الحقوق والواجبات،

- تحول صلاحيات ترخيص الاستثمارات من اللجنة الوطنية للاستثمارات إلى مجلس النقد والقرض،
- وإحداث توازن في سوق الصرف،
- وحرية الاستثمار، غير أنه أبقى على ما جاء به قانون سنة 1966 من استثناء القطاعات المخصصة للدولة والهيئات التابعة لها،
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر،
- وتأكيد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، وقبول مبدأ اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات النزاع أو الخلافات[249].

كرس قانون النقد والقرض لسنة 1990 مشروطية الاستثمار الأجنبي بإخضاعه لمجموعة من الشروط[250]:

- تحقيق توازن في سوق الصرف،
- خلق وترقية مناصب العمل،
- تحسين تأهيل مستوى الإطارات الجزائرية،
- وضمان التحويل التكنولوجي.

تزداد الحاجة إلى نشوء مصارف خاصة أجنبية أو مختلطة وذلك لمواكبة الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى والشبكة المصرفية الدولية التي ستنتج عن استثمار في القطاع المصرفي ستكون قادرة على تلبية حاجات جميع المتعاملين الأجانب مع الجزائر[251].

- المرسوم التشريعي 93-12:

في أواخر سنة 1993، صدر المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار تكملة لقانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض. وبهذا حققت الجزائر قفزة نوعية في التعامل مع قضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظام تشريعي جديد، وألغى كل القوانين

---

249 كتاب دليل بعنوان: «الجزائر الدليل الاقتصادي والاجتماعي1992 »، ط. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، ص ص 149-150

250 قدي عبد المجيد، «الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 افريل2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

251 تشام فاروق، «دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 افريل2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

الصادرة المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات، فأصبح يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب بالمثل[252].

حدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي.

جاء هذا القانون بعدد من المبادئ الجديدة منها:

- إزالة تامة للفوارق بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة من جهة والاستثمارات الوطنية (العمومية والخاصة) والاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى،
- التقليل من تدخل الدولة في منح الإعفاءات والامتيازات، وجعلها منظمة في إطار تصريح الاستثمار،
- وضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والعوائد الناتجة عنها.

سبق صدور المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 تعديل كل من القانون التجاري الجزائري والقانون المدني الجزائري لدعم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمتمم للأمر 75-50 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجزائري،
- وصدور المرسوم التشريعي 93-09 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمتمم للأمر 66-154 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية.

ـ التحكيم الدولي في عقود الاستثمار:

تكملة للمرسوم التشريعي 93-12، أقرت الجزائر مبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمار بصدور الأمر 95-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية

252 تومي عبد الرحمان، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: واقع وآفاق»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 141.

الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات والأمر 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 المتعلق بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية للاستثمار[253].

- برنامج الاستعداد الائتماني وتدعيم الاستثمار الأجنبي:

إن مصادقة الجزائر على اتفاقية الاستعداد الائتماني (stand-bye) سنة 1991 والحصول على قرض بقيمة 400 مليون دولار قدم على أربعة مراحل تخص إعطاء الدعم المالي للمؤسسات العمومية من خلال برامج التطهير لتغطية الانتقال لاقتصاد السوق ودعم الشبكة الاجتماعية للتصدي لأثار عملية تحرير الأسعار، وكما يسمح خوصصة القطاع الصناعي وإلى إعداد برنامج واسع وشامل لمصلحة القطاع الخاص المحلي أو لمستثمرين أجانب[254].

وقد تحققت العديد من الإصلاحات الميدانية، وإن كان لم يحقق ما كان مرجو منه بالكامل[255]، وهذا ما دفع اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي لاتفاقية استعداد ائتماني جديد (stand-bye) في أفريل 1994 ومارس 1995 لإعادة جدولة المديونية الخارجية والتطبيق للبرنامج التعديل الهيكلي والإنعاش الاقتصادي والتسهيلات المالية الموسعة.

يتكون برنامج الاستعداد الائتماني الثاني من مرحلتين[256]:

- في المرحلة الأولى، العمل على عودة الاستقرار المالي واستيعاب الزيادة في العمالة وخفض البطالة، التقليل من معدلات التضخم، إعادة تكوين احتياطات البلد من النقد الأجنبي (المتأتية من صادرات المحروقات)[257]،
- وفي المرحلة الثانية، تحرير التجارة الخارجية إعادة توازن الأسعار، ترشيد نظام الحماية الاجتماعية، وضع سياسة مالية وموازنة محكمة، تخفيض خدمة الدين تدريجيا، وتعميق الإصلاحات الاقتصادية.

---

253 المرجع السابق لـ فرحي كريمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)، ص 139.

254 مقال، «بعد 30 عاما من الاقتصاد الموجه، الجزائر: كل المؤسسات والخدمات مفتوحة أمام الخصخصة»، مجلة الاقتصاد والأعمال، شهرية اقتصادية تصدرها الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت، ص ص 48-49، العدد 231، مارس 1999.

255 المرجع السابق لـ خبراء من صندوق النقد الدولي، كريم النشاشيبي، ص ص 12-11.

256 المرجع السابق لـ خير قدور مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 49-48.

257 حسب التقرير العربي الموحد لسنة 2001، ارتفعت احتياطات الصرف من 1,5 مليار دولار ما يعادل 1,8 شهر واردات سنة 1993 إلى 12,24 مليار دولار ما يعادل 15,2 شهر واردات سنة 2000.

وإذا كان البرنامج قد نجح في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، إلا أنه لم يحقق شيء كبير في القطاع الصناعي بسبب ندرة الموارد المالية ومعدلات الفوائد المرتفعة للحصول على القروض المصرفية، إضافة لضعف الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات.

ب-2) الأمر 01-03 ومواكبة الإصلاحات مع الألفية الجديدة

يواجه واقع جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر عدد من التحديات التي يجب مقاومتها لمواكبة تنظيم أحسن لعلاقته مع المؤسسات الاقتصادية الأجنبية ومباشرة العمل معها على أسس متينة. فأمام التطورات المتسارعة دوليا في إطار العولمة، يجب إعادة النظر في منهاج العمل والتنظيم الحاليين لجلب استثمارات أجنبية تخدم التنمية الاقتصادية وتدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام.

إن معظم النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار مع بدية الألفية الثالثة لاسيما جاء الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات حاول جاهدا إلى منح الدعم المالي للمستثمرين، وذلك من خلال تقييم إعفاءات لصالح المستثمرين الذين تحصلوا على القبول من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تعتبر هذه التحفيزات من أهم الدوافع التي تشجعهم على إنشاء مشاريعهم الاستثمارية. ولكن مما لاشك فيه أن هذه الإعفاءات تشكل عبئا ماليا تتحمله الدولة[258].

- الأمر 01-03:

جاء الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف لإنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم، والسماح بتطبيق الحرية تامة أسلوب الامتياز وأسلوب الرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر.ويقوم هذا الأمر على عدة مبادئ:

- مبدأ الحرية:

في هذا المجال تنص المادة 30 من الأمر 01-03 على إلغاء كل الأحكام السابقة المخلفة لهذا الأمر ولاسيما الواردة في المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية ودعم الاستثمار.

258 المرجع السابق ل- يحياوي سمير، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص ص 189-190.

إن الأمر ينص في المادة الرابعة على مبدأ حرية الاستثمار وهو يوافق الأمر 12-93 وموافقة لقـانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 أي تنص على مبدأ حرية القيام بالاستثمارات وترخيص الاستثمارات المباشرة. وهذا يشمل الاستثمار الوطني العمومي والخاص وكذلك الاستثمارات المنجـزة في إطار نظام الامتياز والرخص وهنا نسجل الاختلاف بين المرسومين حيث سجلنا في المرسوم الـسابق أن الأمر يتعلق بالاستثمارات الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتـصادية بإنتـاج الـسلع والخدمات غير المخصصة للدولة أو لفروعها. حيث تنص المادة الأولى من النص التشريعي صراحة علـى عدم إمكانية استفادة الاستثمارات العمومية من أحكامه وانه إذا أرادت الاستفادة من أحكـام هـذا المرسوم أن تتقدم بطلب إلى الجهات المختصة. أما الأمر الحالي لم يستبعدها بصريح العبارة.

أما بالنسبة لنوع النشاطات الاقتصادية فأكد على النشطات المنتجة للسلع والخدمات لكنـه لم يـذكر التخصيص الذي جاء في المرسوم السابق وهذا لمنح حرية أكبر للمستثمر وتوسيع نطاق تدخله في مختلف فروع الاقتصاد الوطني. وما يميز الأمر 01-03 عن المرسوم 12-93 وعن قانون النقد والقـرض رقم 10-90 أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى ولم يخصص للدولـة إمكانية التدخل في بعض القطاعات الاستراتيجية وذات الأولوية والتي يمنعها على المؤسسات الخاصـة الوطنية والأجنبية. إن هذا التغير يتماشى مع الأفكار الحديثة والتطورات العالمية الجديدة التي تـدعو إلى تدعيم المبادرة الحرة.

كما أن النص الجديد وسع نطاق الاستثمارات لتشمل عمليات الخوصصة فقد نصت المادة الثانية في فقرتها الثالثة على أنه يقصد بالاستثمار استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كليـة. أمـا الفقرة الأولى فهي والتي حدد فيها مفهوم الاستثمار فهي مطابقة للمرسم 12-93 في مادته الثانيـة بأنه تستفيد من أحكام المرسوم الاستثمارات المنشئة والمنمية للقدرات والمعيدة للتأهيـل أو الهيكلـة ويندرج اقتناء الأصول ضمن النشاطات الجديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل وإعـادة الهيكلة. يمكن للاستثمار أن يتخذ شكل مساهمة في رأس مال مؤسسة في صورة مساهمات نقدية أو عينية دون تحديد طبيعة الشخص وهذا ما تم تحديده في 12-93 بدقة بذكر طبيعة الشخص المساهم (طبيعي أو معنوي).

كما أنه ذكرت حصص نقدية بدلا من حصص من رأس المال.

وتنص المادة الرابعة من 01-03 على أن تنجز الاستثمارات في حرية تامة مـع مراعـاة التـشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة. وهذا ما يدل على محدودية مبدأ حرية الاستثمار.

2- استقرار النظام القانوني:

وهو أن تتعهد الدولة بعدم تطبيق قوانين جديدة على الاستثمارات التي شرع في إنجازها، أي عدم تغيير النظام التشريعي الذي يحكم الاستثمارات والذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات وذلك لضمان استمرار سريان الإطار القانوني الذي اتخذت وفقا له الالتزامات التعاقدية. فهو يتيح للمستثمر العمل وفق أرضية قانونية معروفة مسبقا لأن التغييرات الفجائية غالبا ما تضيع على المستثمرين فرص تحقيق الربح إلا إذا اعتبر المستثمرون أن الأحكام الجديدة التي تبنتها الدولة أكثر تلائما وخدمة لمصالحهم.

تنص المادة 15 من الأمر 01-03 على ألا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

إن هذا القانون كفيل بإغراء المستثمرين خاصة الأجانب الذين يبحثون عن الاستقرار القانوني لتوظيف أموالهم.

3- تحويل رأس المال وعائداته:

هذا الحق تعترف به معظم القوانين التحفيزية للاستثمار لجلب المستثمرين الأجانب، وتجتهد البلدان النامية على منح هذا الحق. فالأمر 01-03 في مادته 31 ينص ما يلي "تستفيد الاستثمار المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس مال المستثمر والعائدات الناتجة عنه. كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس مال المستثمر في البداية" وهذا يوافق تماما المرسوم السابق 93-12.

4- مفهوم المستثمر المقيم:

يتحدد هذا المفهوم بالنسبة للعملة التي يستعملها لإنجاز استثماره. فالمستثمر المقيم هو الشخص المعنوي أو الطبيعي الذي ينجز استثماره بالدينار الجزائري أو بواسطة إسهامات عينية تم اقتناؤها محليا، أما المستثمر غير المقيم هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي ينجز استثماراته بواسطة عملة قابلة لتحويل الحر ومسعرة رسميا من طرف البنك المركزي الجزائري أو بواسطة إسهامات عينية مستوردة.

حدد قانون النقد والقرض، في اللائحة رقم 90-03 المؤرخة في 1990/09/08، مفهوم الشخص المقيم بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي جزائري أم أجنبي يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية في الجزائر منذ سنتين على الأقل. أما الغير مقيم فهو كل شخص طبيعي أو معنوي جزائري أو أجنبي يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل

بشرط أن يكون للبلد الأجنبي الذي يقيم فيه علاقات دبلوماسية مع الجزائر وأن هذه الأخيرة تعترف به.

إن الأمر 01-03 أكد على مبدأ عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي وبين المستثمر العمومي والمستثمر الخاص وبين الأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية حيث يتمتع كلاهما بـنفس المعاملة. فالمادة 14 تنص: "يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنيين الأجانب بمثـل مـا يعامـل بـه الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار".

وتضيف الفقرة الثانية من نفس المادة: "يعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفـس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية".

5- التنازل وآجال الإنجاز:

تنص المادة 29 من الأمر على استمرار المستثمر الانتفاع بالحقوق التي اكتسبها مع التقيد بالشروط التي منحت على أساسها: "تحتفظ بالحقوق التي أكتسبها المستثمرون فيما يخص المزايا سارية إلى غاية انتهاء المدة وبالشروط التي منحت على أساسها".

يلتزم المالك الجديد، الذي تنقل إليه ملكية المشروع، أمام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها المالك القديم باعتبار أن المشروع يستفيد من مزايا منصوص عليها قانونا (المادة 30).

تتولى الوكالة متابعة الاستثمارات وإنجازها في الآجال المحددة وتحقيق الأهداف المنشودة من المزايا وهذا ما جاء في المادة 32: "تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة بموجب هذا الأمر خلال فترة الإعفاء لمتابعة من قبل الوكالة التي تقوم بمتابعة هذه الاستثمارات بالاتـصال مـع الإدارات والهيئـات المكلفة بالسهر على الالتزامات التي تترتب على الاستفادة من المزايا الممنوحة". وعليه، فعـدم احتـرام آجال الإنجاز، سيؤدي إلى سحب المزايا بنفس الأشكال التي منحت بها دون المساس بالأحكام القانونية الأخرى (المادة 33).

6-الإعفاءات الجبائية

جاء إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في المادة 06 من الأمر 01-03 خلفا للوكالـة ترقيـة ودعم الاستثمار، وهي تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة.ويؤكد الأمر على إنشاء شباك وحيد علـى مستوى الوكالة (يطابق في ذلك ما جاء في المرسوم 93-12)، يتميز بلا مركزيته وتواجده خـارج البلاد ويضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار يقوم بتقديم الخدمات الضرورية لإنجاز الاسـتثمارات التي كانت موضوع تصريح لدى الوكالة (المادة 24).

وتتمثل مهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في استقبال طلبات المستثمرين للتمتع بمزايا أخرى زيادة عما يتمتعون به حسب النظام العام والاستثنائي، وتقوم الوكالة بالرد في أجل أقصاه 30 يومـاً، وفي حالة عدم الرد للمستثمر الحق في الطعن في قرار الوكالة لدى رئيس الحكومة (السلطة الوصية)، أو أمام القضاء (المادة 07). ويعتبر هذا التقليص في الآجال لتخفيف الإجراءات الإدارية وتمكين المستثمر مـن مباشرة عمله في أقرب وقت.

كما جاء في المادة 19 إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، كلف بمهام كثيرة، تخص تطوير استراتيجية الاستثمار، وضع الخطة المناسبة لتحقيق التنمية انطلاقـاً مـن الإمكانيـات والوسائل المتاحة، وله السلطة في اتخاذ التدابير التحفيزية مع مراعاة توافقها مع التطـورات الاقتـصادية الحاصلة. وللمجلس مهمة الفصل في الاتفاقيات التي تبرمها الدولة من المستثمرين الذين يمنحون منـافع وامتيازات نظرا للأهمية الخاصة للاستثمارات التي يتعهدون بإنجازها. ويقوم المجلس بالبث في المناطق التي تستحق الاستفادة من النظام الاستثنائي الذي نصت عليه المادة 10.

من أجل ترسيخ مبادئ اقتصاد السوق وتمويل تنميتها الاقتصادية، تسعى الجزائر إلى خلق مناخ ملائـم للاستثمار عن طريق منح تسهيلات مالية وإعفاءات جبائية للمستثمرين الأجانب لم يـتم منحهـا في المرسوم السابق.

ويمكن التمييز بين نوعين من المزايا:

أولا- مزايا في إطار النظام العام:

فحسب المادة 09 فإنه زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنـصوص عليهـا في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات المذكورة في المادتين 1 و2:

أ- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

ب- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجـاز الاستثمار،

جـ - الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية وكل ما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

ثانيا- مزايا في إطار النظام الاستثنائي:

حسب المادة 10 تستفيد من مزايا خاصة كل الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتـها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتحقق تنمية مستديمة.

وتستفيد هذه الاستثمارات من مجموعتين من المزايا (المواد 9، 10 و11):

المجموعة الأولى: عند البدء في الإنجاز:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية وكل ما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار،

ب- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال،

جـ - تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار،

د- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

هـ - تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

المجموعة الثانية: بعد انطلاق الاستغلال:

أ- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط من دفع كل من ضريبة أرباح الشركات وضريبة الدخل الإجمالي للأرباح الموزعة وكذا من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني،

ب- الإعفاء لمدة 10سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار،

جـ - بالإضافة إلى مزايا أخرى تحسن وتسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

7- التحكيم الدولي:

أما فيما يخص المنازعات التي قد تحدث بين الدولة الجزائرية والمستثمر الأجنبي، فبإمكان هذا الأخير اللجوء إلى هيئات التحكيم الدولية في حالة عدم التوصل إلى تسوية مرضية عن طريق القضاء الداخلي.

إن العديد من الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر تشترط هيئات تحكيم دولية متخصصة في تسوية النزاعات. (كالمركز الدولي لفض النزاعات المتعلقة بالاستثمار وغرفة التجارة الدولية واتفاقية نيويورك المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية المبرمة سنة 1958 والتي انضمت إليها الجزائر سنة1988[259]، اتفاقية واشنطون لـ 18 مارس 1965، اتفاقية عمان لسنة 1987 الخاصة بالتحكيم التجاري العربي).

---

259 القانون رقم 88-18 المؤرخ في 28 ذي القعدة 1408 هـ الموافق لـ 08 جويلية 1988م المتضمن الانضمام إلى الإتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك في 10 جوان 1958م والخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها.

حيث تنص المادة 17: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكـون بـسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية المختـصة، إلا في حالـة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة أو التحكيم أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء علـى تحكيم خاص".

وبناءا على ما سبق يمكن مقارنة مع بعض الإعفاءات تحفيز الاستثمار الأجنبي التي جاء في المرسـوم التشريعي 93-12، هناك اختلافات في الأمر 03-01 لفتح الأمام بتشجيع لجلـب الاسـتثمارات الأجنبية مثل ما يبينه الجدول:

بعض إعفاءات الضريبية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر	
في المرسوم التشريعي 93-12	**في الأمر 03-01**
- الإعفاء من رسم نقل الملكية لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار لمـدة 3 سنوات، - الإعفاء من الرسم على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 3 سنوات، - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشـرة في إنجاز الاستثمار لمدة 3 سنوات، - الإعفاء من الضريبة على أرباح الـشركات والدفع الجزافي والرسـم علـى النـشاط الصناعي والتجاري لمدة تتراوح بين سنتين و3 سنوات.	- الإعفاء من رسم نقل الملكية لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار لمـدة 3 سنوات، - الإعفاء من الرسم على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 3 سنوات، - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشـرة في إنجاز الاستثمار لمدة 3 سنوات، - الإعفاء من الضريبة على أرباح الـشركات والدفع الجزافي والـضريبة علـى الـدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمـدة تتراوح بين سنتين و3 سنوات.

المصدر: المرسوم التشريعي 93-12 لـ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بقانون الاستثمارات & الأمر 03-01 لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات.

جدول 34: بعض إعفاءات الضريبية في المرسوم التشريعي 93-12 & في الأمر 03-01

إن المستثمر الأجنبي يدرك تمام الإدراك أن فعالية وقيمة التشريعات الداخلية للدولة المضيفة لا تكمنان في حجم الضمانات القانونية والمزايا الجبائية والمنافع الجمركية والمالية التي تمنحها له هذه التـشريعات بقدر ما تكمنان في قيمتها القانونية وقوتها الإلزامية واستقرار النظام القانوني الذي يحكمها[260].

260 يـوسفي محمد، «مضمون أحكام الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ 20 أوت 2001 ومدى قدرتـه على تـشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية»، إدارة، مجلة المدرسة الوطنية لـلإدارة، الجزائـر، المجلـد 12، العـدد 1-2002، ص ص 21-51.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

بمقتضى الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقوم بخدمة المستثمرين الوطنين والأجانب، إذ تعتبر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ومهمتها الأساسية هي تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات اتجاه المستثمرين والتعريف بفرص الاستثمار في الجزائر.

وبما أن الجزائر تشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه اقتصاد السوق، تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تجسيد برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير لهم كل المعطيات المرتبطة بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط أخرى جديدة التي ينطوي عليها الاستثمار.

تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI المهام التالية:

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وإعلامهم ومساعدتهم وتزويدهم بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة الشباك الوحيد كهيكل إداري لا مركزي؛
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمارات؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار وتطويره والنهوض به؛
- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها، والمشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار؛
- والتأكد من احترام الالتزامات التي يعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

نجد داخل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وجود الشباك الوحيد كجهاز لا مركزي يوفر أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار عن طريق رفع العوائق والإجراءات الإدارية:

المهمة في الشباك	**الهياكل**	**الخدمة المقدمة**

الاستقبال والتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، تسليم ملف لإيداع التصريحات منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم الإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية العامة للجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	المديرية العامة للضرائب	تسهيل عملية تنفيذ الحصول على منح الامتيازات
أملاك الدولة	المديرية العامة لأملاك الدولة	تحصيل الحقوق
المصالح العقارية	الهيئة المكلفة بالعقار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
البناء والعمران	مديرية العمران	تسهيل عمليات الحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء
التشغيل	وزارة العمل	تسليم رخص العمل للأجانب والإعلام حول القوانين الخاصة بتشريعات العمل
الخزينة العمومية	المديرية العامة للخزينة	تحصيل حقوق عائدات الخزينة العمومية
مصالح البلدية	البلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة لتكوين ملف الاستثمار

المصدر: المنشورات الداخلية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2002.

جدول 35: الهيئات المتواجدة بالشباك الوحيد والخدمات المقدمة

مقرات الشبابيك الموحدة التسعة والولايات التي تغطيها

الولاية	عنوان الشباك الموحد	الولايات التي تغطيها
الجزائر	27، شارع محمد مربوح، حسين داي، الجزائر (مقر CNAT)	الجزائر- بومرداس- تيزي وزو- البويرة- بجاية - تيبازة - برج بوعريريج
وهران	11، شارع خياط صالح، حي الغوالم، الفرع البلدي، الحمري، وهران	وهران - عين تيموشنت - مستغانم - غليزان - سعيدة -سيدي بلعباس - معسكر - النعامة - البيض - تيارت - بشار - تندوف
عنابة	محلات الوكالة العقارية، شارع بن بوالعيد، عنابة	عنابة - سكيكدة - قالمة - الطارف - سوق أهراس - تبسة
ورقلة	طريق شنين قدور، ورقلة	ورقلة - غرداية - إليزي - الواد - تمنراست - الأغواط
البليدة	ساحة 1 نوفمبر، شارع عياط عبد الله، البليدة	البليدة - المدية - عين الدفلى - الشلف - الجلفة - تسمسيلت
قسنطينة	الحي الإداري علي منجلي، المدينة الجديدة، قسنطينة	قسنطينة - بسكرة - جيجل - المسيلة - خنشلة - باتنة - ميلة - أم البواقي
أدرار	مقر الولاية، أدرار	أدرار
تلمسان	شارع الصومام، ص.ب. 428، تلمسان	تلمسان
سطيف	شارع 17 أكتوبر 1961، سطيف	سطيف

المصدر: المنشورات الداخلية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2002.

جدول 36: هيكل الشباك الوحيد

من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشباك الواحد لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار، الذي يضم مكاتب الوكالة ذاتها وكذلك مكاتب إدارة الجمارك وبنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة.

وتضع التماس خدمات الشباك الوحيد لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا. ويكون ممثلو الوزارات والهيئات في الشباك الوحيد مؤهلين قانونيا ومخولين لتقديم الخدمات

الإدارية مباشرة في مستوى هذا الشباك، كما توفر الوكالة في أجل أقصى 60 يوما، وبناءا على تفويض من الإدارات المعنية، الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار وذلك ابتداء من تاريخ الإيداع القانوني للتصريح الاستثمار وطلب المزايا، كما أن الوثائق التي تسلمها الوكالة قبل الاحتجاج بها على الإدارات المعنية.

تعيين السلطة الوصية على الوكالة، أعوان الشباك الوحيد ومستخلفيهم بقرار بناء على اقتراح الإدارة أو الهيئة التي يمثلونها، كما يجب عليهم احترام النظام الداخلي للوكالة وقواعده في الانضباط العام، حيث يستفيد أعوان الشباك الوحيد من النظام التعويضي المعمول به في الوكالة، عندما يكون هذا النظام أنفع لهما مما هو معمول به في الإدارات والهيئات التي ينتمون إليها.

ـ تعديل وإصدار جديد لقانون النقد والقرض:

من خلال قراءة تطور تقنين قانون النقد والقرض، يلاحظ أن القانون في طبعته الأولى (القانون رقم 90-10) يعد تحولا جذريا في إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري وفي علاقته مع الأعوان الاقتصاديين (تنظيم وسائل الدفع، اعتماد المؤسسات المصرفية، تسيير ونشاط بنك الجزائر، مراقبة العمل المصرفي...). بينما نجد التعديل الأول والتعديل الثاني الجدري لقانون النقد والقرض يمس إصلاح بنك الجزائر خاصة من حيث الوضع الإداري، وجعله تابعا للسلطة أكثر من إعطائه استقلالية أكبر مع تعيين شخصيات خارجين عن بنك الجزائر يعينون بمرسوم رئاسي ويختارون بالحكم كفاءته في المسائل الاقتصادية والنقدية. وهذا قد يكون له تأثير إيجابي وسلبي مع جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

من أجل حث الاستثمار الأجنبي المباشر، لابد من مساهمة فعالة للجهاز المصرفي، ولن يتأتى هذا إلا بوضع برنامج تأهيل للمصارف الجزائرية، عن طريق مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المصرف في إطار اقتصاد تنافسي لرفع أدائه الاقتصادي والمالي على المستوى الدولي. وبالتالي، فإن تأهيل المصارف الجزائرية هو تحدي الأساسي للعولمة حسب برنامج التأهيل في بداية القرن الـ 21. وقد تطور تقنين قانون النقد والقرض في ثلاث محطات أساسية: في سنوات 1990، 2001، و2003.

ـ تعديل القانون 90-10 بالأمر 01-10:

جاء الأمر 10-01 المؤرخ في 04 ذي الحجة 1421 هـ الموافق لـ 27 فيفري 2001م المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض (الموافق علية بالقانون 04-01 المؤرخ في 15 صفر 1422 هـ الموافق لـ 09 ماي 2001م):

- تعديل المادة 19 بتعيين محافظ وثلاث نواب ومجلس إدارة بنك الجزائر (عوض عن مجلس النقد والقرض) ومراقبين (المادة 02)؛
- إعادة النظر في مكونات مجلس النقد والقرض: أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، 3 شخصيات يعينون بمرسوم رئاسي ويختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية (المادة 10)؛
- تعويض مجلس النقد والقرض بـ مجلس إدارة بنك الجزائر (المادة12)؛
- وإلغاء المادة 22 الخاصة بمدة تعيين المحافظ ونواب المحافظ (المادة 13).

- إصدار جديد لقانون النقد والقرض بالأمر 11-03:

جاء في الأمر 11-03 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1424 هـ الموافق لـ 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض:

- إعادة صياغة كلية لقانون النقد والقرض من خلال 143 مادة؛
- يعين رئيس الجمهورية المحافظ وثلاثة نواب بمرسوم دون تحديد للمدة (المادة 13)؛
- إعادة النظر في تكوين مجلس النقد والقرض: أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، وشخصيتين (عوضا عن 3 شخصيات) يعينان بمرسوم رئاسي ويختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية (المادة 58)؛
- واستبدال لاحقا كل التنظيمات المتخذة في إطار القانون رقم 10-90 (المادة 141) وإلغاء القانون رقم 10-90 (المادة 142).

2.6 الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الاقتصاد الجزائري:

إن تحقيق الجزائر لرغبتها في الأمن والاستقرار من أجل تسريع عجلة التنمية والبناء ونقل المجتمع بسرعة من مرحلة الركود والترقب إلى مرحلة الانطلاق والنمو والتطور وتوفير فرص للعمل والنشاط من أجل الازدهار والرفاهية، لا يمكن الوصول لكل هذا وجعله مكتسبات دائمة إلا من خلال تعزيز استقطاب رؤوس الأموال وتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطن.

1.2.6 الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لابد من برنامج التأهيل[261]، فبرنامج التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع الاقتصاد التنافسي ورفع أداء المؤسسات اقتصاديا وماليا على المستوى الدولي، وهو ما يمكن الوصول إلية عن طريق الشراكة الأجنبية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

أ) ترقية المناخ الاستثماري في الجزائر:

تأهيل الاقتصاد لا يعتبر هدف إداري في مجال المنتجات الأسواق المالية والتشغيل فحسب، بل يمس أيضا كل الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة. والتحدي الأساسي للعولمة حسب برنامج التأهيل في بداية القرن الـ 21، يقوم على الكيفية التي يتم بها الحصول على ميزة مناسبة لتأثيرات التحرير وكيفية تدعيم الميزات التنافسية من أجل الرفع من الإنتاج حسب المعايير الدولية، وتسهيل اختراق السوق الدولي، رفع الصادرات والحصول على تأثير معتبر على نمو وتنافسية مستمرة للصناعة[262].

أ-1) عرض البيئة الاستثمارية في الجزائر:

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا استراتيجيا وتملك ثروات كثيرة في مختلف المجالات تؤهلها لأن تكون قطب استثماري كبير، وفي ظل هذه المزايا بقي الاستثمار يراوح مكانه ولم يتعز فيها الاستثمار

---

261 المرجع السابق لـ عمار حياة & زغيب مليكة، مداخلة.

262 سواكري مباركة، «المؤسسة الجزائرية رؤية نحو الشمولية»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.

الأجنبي بصفة كبيرة. لهذا يجب على الجزائر أن تبذل جهودا على كل المستويات الاجتماعية والسياسية الاقتصادية والقانونية. إذ تملك البلاد عدة مزايا وجب استغلالها، وتتمتع بمؤهلات عدة وعناصر تنافسية كبيرة.

- الموقع والمساحة والسكان:

تملك الجزائر موقع جغرافي يتوسط المغرب العربي وعلى مقربة من أوربا الغربية ومدخل إفريقيا، وتعد أكبر بلد من حيث المساحة لدول المغرب العربي وثاني أكبر بلد في إفريقيا بعد السودان مساحة. تقدر مساحتها بـ 2.381741 كلم^2، وتمتد سواحلها على شكل خط منعرج يبلغ طوله 1.200 كلم، كما يبلغ عدد سكان الجزائر 35 مليون نسمة سنة 2000، ويشكل الشباب دون 30 سنة أكثر من 60% من عدد السكان.

- الموارد الطبيعية:

تتوفر الجزائر على أراضي زراعية تقع أغلبها في المناطق الشمالية في السهول، أين يتمركز فيها معظم النشاط الزراعي وتغطي الغابات 4 ملايين هكتار منها 700.000 هكتار أنجز في إطار ما يسمى بالسد الأخضر. كما تنتج الجزائر بعض الموارد الغابوية كالخشب والفلين إضافة لمادة الحلفاء، وتحتل المركز الثالث عالميا في إنتاج الفلين بعد أسبانيا والبرتغال بإنتاج بلغ منتصف التسعينات 1.5 مليون طن[2] [263].

إن التحديات التي تنتظر عالم الفلاحة كبيرة وتتطلب داوما مبادرات جزئية دفع النمو الفلاحي للأمام، على الرغم من المجهودات المستمرة التي يدعمه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق منذ سنتين والذي يعتبر بمثابة رد فعل لهشاشة القطاع الفلاحي[264].
وإضافة لما هو معروف، إذ يشكل الإنتاج البترولي والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي لصادرات البلاد، أما المعادن فهي منتشرة في مناطق مختلفة من الوطن نذكر منها النحاس والحديد والرصاص.

---

263 المرجع السابق لـ فرحي كريمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2002، ص ص 155-156.

264 أرجع في هذا الصدد إلى:
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، «الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة»، ط. المطبعة الرسمية، الجزائر، 2004،
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، «إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية»، ط. المطبعة الرسمية، الجزائر، 2004.

- المعطيات التاريخية:

الجزائر بلد حضارة عتيقة عرف بسبب موقعه الجغرافي تاريخا حافلا بالأحداث وتبدو صفحة تاريخ البلاد تارة كتاريخ متوسطي بوجود البحر وتارة أخرى كتاريخ لبلد قاري ليست له صلة بالبحر، ويتجلى من فترة ثانية كجزء من البلاد الإسلامية وتوطد رباطه بريا مما أضفر على البلاد انتسابها القاري كبديل لانتسابها إلى البحر والشمال، إلا أن هذه الصورة أقبلت من جديد وأصبح تأثير المحيط البحري يهين على مصير البلاد بالرغم من ذلك فإن وجود سمات النقل القاري لازالت تميز المجتمع الجزائري حتى الآن.

- المحيط السياسي والاجتماعي:

إن الأزمة الاجتماعية التي تكتسح الشعب الجزائري وتحيط بهم إحاطة الغل بعنق الأسير، زادها قمع السنوات الأخيرة حدة وشدة، فالوضعية المالية التي تعيشها ميزانية الدولة لم تمنع الانفجار الاجتماعي الوشيك، ففي الوقت الذي تسجل فيه هذه الوضعية الإيجابية التي كانت من المفروض أن يؤدي استغلالها إلى وضع مريح للمواطنين، يلاحظ الوضع الكارثي الذي يعيشه الشعب الجزائري يوميا والذي يوجد تحت الخط المسموح به دوليا، دون أن تستطيع السياسات المعتمدة من قبل الانيار والتكيف مفضلة التعامل مع الأزمة الاجتماعية بما أن السلطات الجزائرية على علم بما يحدث في الوسط الاجتماعي وتتجاهل في التفكير في سياسات ناجعة تخرج الشعب الجزائري من هذه الوضعية الحرجة بالإضافة إلى عدم الاستقرار الوضعية الأمنية والسياسية للدولة على سبيل المثال الحروب الأهلية التي شهدتها الجزائر فترة التسعينات تسبب هذه الوضعية لإفشاء صورة الجزائر على مستوى إقليمي ودولي، الشرخ المفضوح بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي في ظل التطورات الحاصلة أدى إلى تأزم الوضع. وفي خضم كل هذه المعطيات فالمشاكل الاجتماعية تبقى عالقة مهما كانت أحقية معالجتها بالنظر إلى انعكاساتها السلبية[265].

265 المرجع السابق لـ خديجي عبد القادر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود بنوك مالية)، ص 59.

أ-2) واقع البيئة الاستثمارية في الجزائر:

إن النجاح في التنسيق الضريبي لجذب الاستثمار الأجنبي لا يعتمد فقط على التشريعات أو الاتفاقيات ولكن يعتمد أيضا على أساليب تشغيل وتطبيق التنسيق الضريبي في الواقع العملي، بالإضافة إلى تهيئة الأرضية الملائمة لذلك، كما قد يكون ذلك عاملا مساعدا ودافعا لاستمرار أو عدم استمرار الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة.

- تطور مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الستينات والسبعينات:

بالرغم من الامتيازات الواسعة التي تضمنتها هذه القوانين إلا أنها كان ينقصها الكثير من الدقة والتحديد، خاصة بالنسبة لتحديد مجال تدخل الاستثمار بما فيه الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير الحيوية التي لم تحدد بمرسوم، وبالتالي بقي الأمر مبهما بالنسبة للمستثمرين الأجانب وبقيت القطاعات الإستراتيجية قطاعات غير مسموح بها للمستثمر الأجنبي، كما أن العراقيل الإدارية التي وقفت حجرة عثرة أمام المستثمر الأجنبي زادت من عدم فعالية هذه القوانين، ومما زاد الأمر تعقيدا ظهور قانون 78-02 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبالتالي أثبت هذا القانون فشله رغم امتيازات الضريبية الواسعة التي تضمنها.

- أهم عقود الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسب المئوية خلال المخططات التنموية:

القطاع	المخطط الثلاثي 1967-1969		المخطط الرباعي الأول 1970-1973		المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	
	مفتاح في اليد	منتوج في اليد	مفتاح في اليد	منتوج في اليد	مفتاح في اليد	منتوج في اليد
الغاز	31,2	-	16,7	-	7,8	-
النفط	12,5	-	12,5	-	56,9	6,3
الكيماويات	25,0	-	20,8	-	6,9	6,3
الصلب	12,5	-	8,3	-	1,6	6,3
الميكانيك	6,3	-	20,8	100,0	2,6	12,5
كهرباء	-	-	-	-	1,7	25,0
بناء	6,3	-	12,5	-	8,6	12,5
نسيج	6,3	-	-	-	3,4	37,5
صناعات غذائية	-	-	8,3	-	10,3	-
المجموع	100,0	-	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: فارس فضيل، «الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية: حالة الجزائر»، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 134.

جدول 37: أهم عقود الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسب المئوية خلال المخططات التنموية

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم اللجوء إلى مشاريع مفاتيح في اليد التي أخذت القسط الأعظم في المشاريع الوطنية خلال المخططين الثلاثي والرباعي الأول.أما عن توزيع هذه المشاريع حسب القطاعات، نجد أن خلال المخطط الثلاثي فإن المشاريع الصناعية، النفط والحديد والصلب استحوذت على 87,4%، بينما مشاريع البناء، الصناعات الغذائية والنسيج فكان نصيبها لا يتعدى 12,6%. أما خلال المخطط الرباعي الأول فإن الصنف الأول من الصناعات تحصل على نصيب الأسد دائما بنسبة 80,1%، أما الصنف الثاني فقد تحصل على ما يقارب 19,9%.

أما خلال المخطط الرباعي الثاني فإن العقود الموجهة لقطاع المحروقات قد ارتفع بصفة ملموسة مقارنة بالمخططات السابقة يقدر هذا الارتفاع بـ 22,5%، كما أن الصناعات الغذائية أخذت مكانتها في هذا المخطط بنسبة 10,3%.

- تطور مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الثمانينات:

بالرغم كل ما أتت به قوانين الثمانينات(قانون82-13 والقانون المعدل والمتمم 86-13) من تطور القطاع الخاص الوطني والامتيازات الضريبية المختلفة الموجهة للقطاع الأجنبي، نجد أنه لم يحقق الهدف المنشود لأن مجال تدخل الاستثمار الأجنبي كان محدودا جدا، حيث نجد أن القطاعات الاقتصادية التي استفادت من هذه الامتيازات انحصرت في نطاق ضيق جدا كقطاع المحروقات ومؤسسات الدراسات الهندسية التي عرفت مشاركة أكثر من 30 شركة تتوزع على 7 جنسيات مختلفة أين كانت المشاركة الجزائرية مرتفعة تصل إلى 80%.ومن أسباب عدم نجاح هذه القوانين في تحقيق الشراكة المرجوة هو عدم توفر الطرف الوطني على القدرة المالية والفنية والإدارية للمشاركة في شركات الاقتصاد المختلط، مما أدى إلى عدم القدرة على المشاركة الفعلية للمشاريع الكبيرة مع الاستثمار الأجنبي.

ـ أهم الشركات المختلطة في الجزائر خلال الفترة 1980-1984:

القطاعات	الشركات الأجنبية	نسبة المشاركة الجزائرية
الطاقة والمحروقات	26 شركة: 08 شركات أمريكية (و. م. إ.) 10 شركات فرنسية 06 شركات إيطالية 02 شركات يوغسلافية	من 51 إلى 80%
الحديد والصلب	02 شركتين فرنسية	51%
أشغال البناء	03 شركات: 01 شركات فرنسية 01 شركات سويسرية 01 شركات ألمانية	من 51 إلى 75%
النقل	01 شركة فرنسية	من 51 إلى 80%
الميكانيك	01 شركة ألمانية	75%
الدراسات الهندسية	04 شركات: 01 شركة بريطانية 01 شركة يوغسلافية 01 شركة سويسرية 01 شركة ألمانية	من 51 إلى 70%

المصدر: خير قدور، «الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 96.

جدول 39: أهم الشركات المختلطة في الجزائر خلال الفترة 1980-1984

غير أنه لوحظ أن حصيلة المزايا المنتظرة من المؤسسات المختلطة فيما يخص التكنولوجيا لم تتحقق، وهذا نظرا للسياسة المتبعة من طرف الشركاء الأجانب والمتمثلة في إبعاد الإطارات الوطنية واحتكار التكنولوجيا.

ومما لاشك فيه هو تحسن وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مع صدور التشريعات القانونية الأولى، وإن كان ذلك جد قليل.

ـ تطور مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التسعينات:

أثناء هذه الفترة تم صدور عدة قوانين بينت مدى سعي الجزائر وحرصها على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وكانت البداية بصدور قانون النقد والقرض بإلغائه الفوارق بين القطاعين العام والخاص، ثم قانون 93-12 الخاص بترقية الاستثمار أين لمس تساوي في المعاملة بين المقيمين وغير المقيمين.

طبيعة الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-1993:

طبيعة التدخل	العدد	النسبة
شركات أجنبية منفردة	25	13,59
شراكة مع القطاع الخاص	106	57,61
شراكة مع القطاع العام	53	28,80
المجموع	184	100,00

المصدر: قدي عبد المجيد، «الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد»، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 و23 أفريل 2003، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية لجامعة ورقلة.
نقلا عن:
Bouyacoub Ahmed, «Les investissements étrangers en Algérie 1990-1996: Quelles Perspectives?», In Annuaire de l’Afrique du Nord, tome XXXV, 1996,CNRS éditions-Paris 1998, p. 488.

جدول 40: طبيعة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في الفترة 90-93

فخلال الفترة المحددة في الجدول فإن نسبة الشراكة مع القطاع الخاص شكلت أكثر من نصف التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يبين حيوية القطاع الخاص واستعداداته لإقامة مشاريع استثمارية مع غير المقيمين، أما الشركات الأجنبية المنفردة فنسبتها كانت ضعيفة جدا نظرا لبعض التخوفات التي بقيت سائدة رغم تحسن الأوضاع الأمنية والتشريعية.

بعض مشاريع الشراكة المصرح بها رسميا في الجزائر خلال الفترة 1990-1995:

المصدر	عدد المشروعات الاستثمارية
أوروبا:	
فرنسا	38 مشروع
إيطاليا	32 مشروع
إسبانيا	12 مشروع
روسيا	01 مشروع
أخرى	25 مشروع
العالم العربي:	
الدول المغاربية	08 مشروع
باقي الدول العربية	04 مشروع
أمريكا:	
الولايات المتحدة الامريكية	09 مشروع
كندا	03 مشروع

المصدر: بنك الجزائر 1996.

جدول 41: بعض مشاريع الشراكة المصرح بها رسميا في الجزائر خلال الفترة 1990-1995

أما عن منبع هذه المشاريع فنلاحظ أن 81.8% هي رؤوس أموال أوروبية، أما 18.2% الباقية فتتوزع بين البلاد العربية والدول الأمريكية بالتساوي.وهذا يدل من جهة على ارتبـاط الاقتـصاد الجزائري بالاقتصاد الأوروبي من جهة، والتباعد عن الاقتصاديات العربية رغـم الاتفاقيـة الموقعـة لتشجيع وضمان الاستثمار بين اتحاد دول المغرب العربي في 23 يوليو 1990، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية في 7 أكتوبر 1995.

ما بين 1993 و2000 تم تسجيل 43213 مشروع معلن منهم 379 مشروع بالشراكة مع الأجانب تصل قيمتها الإجمالية إلى 3344 مليار دينار كتعهد استثمار أو ما يقارب 42 مليار دولار منهم 164 مليار استثمار من قبل الأجانب.

ـ عدد مشاريع الشراكة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 1994-2000:

	المشروعات		تدفقات الاستثمار الأجنبي*	
	العدد	نسبة مئوية	مليون دينار	نسبة مئوية
1994	61	15,4	9.036	5,5
1995	17	4,2	19.871	12,1
1996	49	12,3	16.810	10,2
1997	59	14,9	21.317	13,0
1998	51	12,9	18.902	11,5
1999	60	15,1	26.699	16,2
2000	100	25,2	51.826	31,5
المجموع	397	100,0	164.461	100,0
الفلاحة	16	4,0	9.868	6,0
الصناعة	233	58,7	87.164	53,0
البناء	38	9,6	9.868	6,0
السياحة	15	3,8	8.223	5,0
الخدمات	75	18,9	47.694	29,0
الصحة	2	0,5	493	0,3
التجارة	18	4,5	1.151	0,7
المجموع	397	100,0	164.461	100,0
أوروبا:	248	62,5	69.896	42,5
فرنسا	82			
إيطاليا	40			
إسبانيا	33			
ألمانيا	22			
تركيا	16			
دول أخرى	55			
أسيا:	23	5,8	54.765	33,3
الصين	19			
دول أخرى	4			
الدول العربية:	91	22,9	2.302	1,4
تونس	24			
سوريا	17			
الأردن	16			
دول أخرى	34			
أمريكا:	30	7,5	27.136	16,5
الولايات المتحدة	15			
دول أخرى	15			
إفريقيا	2	0,5	494	0,3
مناطق أخرى	3	0,8	9.868	6
المجموع	397	100,0	164.461	100,0

- على أساس 1 USD = 76,95 DZD هي مقيمة بـ 2.137 مليون دولار

المصدر: المنشورات الداخلية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2001.

جدول 42: عدد مشاريع الشراكة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 1994-2000

تبقى المشاريع الصناعية أكثر استقطابا لاستثمارات الأجنبية فهي تسيطر على أكثر من 53% من رأس المال الأجنبي بأكبر عدد من المشروعات، يليها قطاع الخدمات. أما قطاعي الفلاحة والسياحة فتبقى نسبتهما ضعيفة رغم الإمكانيات الوطنية.

- تطور مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الألفية:

بعد عودة الاستقرار المالي الكلي الذي تحقق خلال 2000 وتأكد سنة 2001 يبين التطور النقدي والمالي خلال السداسي الأول من سنة 2002 دعم التوازنات بفضل التراكم المعتبر لاحتياطات الصرف وانتعاش ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية .

تكشف الأرقام الإحصائية للنشاط الاستثماري ما بين 1993 و2003 عن قيمة الاستثمارات التي تبلغ 4.000 مليار دينار أي حوالي 48 مليار دولار، إلا أنه لم يتجسد خلال هذه العشرية من الاستثمارات المعلن عنها سوى نسبة تفوق بقليل 7%، ويرى الخبراء الفرنسيون أن الخطوة الأولى التي ينبغي مراعاة في أعقاب تبني تدابير الجدية إلى استقطاب المستثمرين ورجال الأعمال من الجالية الجزائرية والمقدرين بأكثر من 3 ملايين نسمة، ويشيرون إلى أن الجزائر لحاجة لإنشاء 3 ملايين منصب عمل إلى غاية 2012 للإبقاء على مستوى البطالة لحجمه الحالي وأنا تفقد سنويا ما بين 5 إلى 6 ملايير دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تشير آخر الأرقام والإحصائيات المقدمة من ANDI لسنة 2003، تم تسجيل 80 مشروع استثماري بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 73 مليار دينار ما يعادل 870 مليون أورو وهي قيمة متواضعة وتمثل أقل من 15% من قيمة الاستثمارات المعلن عنها سنة 2003، وتكشف الأرقام المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عدم استقطاب السوق الجزائرية للمستثمرين الأجانب بصورة كبيرة خارج نطاق المحروقات وهو ما يؤكد الأرقام التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية، فقد أشارت الوكالة الجزائرية إلى تسجيل 49,2 مليار دينار فقط في مشاريع مشتركة ومشاريع خاصة بالاستثمار وعددها 46 خلال السداسي الأول لسنة 2003، فيما تم تسجيل 34 مشروع استثماري أجنبي أو مشترك خلال السداسي الثاني لسنة 2003 تقدر بـ 23,7 مليار دينار.

أما فيما يتعلق بالتطور المسجل بسنتي 2002 و2003 فقد سجلت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار 86 مشروعا استثماريا أجنبيا في السنة الأولى للتراجع إلى80 مشرع سنة 2003 أي بنسبة سالبة تقدر بـ 7%، وهذا مؤشر على عدم التطور الإيجابي المسجل على مستوى الاستثمارات خارج نطاق المحروقات على الرغم من أن المبالغ المسجلة في 2003 كانت أهم مما تم تحقيقه سنة 2002 وقد تلقت الجزائر استثمارات خارجية خارج المحروقات بقيمة 203 مليار دولار سنة 2003.

من بين المشاريع المعلنة 222 مليار دينار في قطاع الصناعة أي 45% ، 110 مليار دينار لقطاع النقل أي 22% فقطاع البناء بـ 57 مليار دينار ، السياحة بـ 14 مليار دينار ، الفلاحة 14 مليار دينار.

أما عن عدد المشاريع الأجنبية المعلنة في المنطقة بلغ 400 مشروع سنة 2004.والتي تدعمت بالمشاريع الجديدة التي أطلقت في قطاع الاتصالات الهاتفية المتنقلة والطاقة والمياه والكهرباء.

أ-3) معوقات البيئة الاستثمارية في الجزائر:

يرجع تأخر تحقق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى عدة عوامل وعوائق يواجهها المستثمر، رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل توفير الإطار القانوني والمالي الجيد لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

- نظرة المؤسسات الأجنبية:

إن تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر يصطدم في استمرار البيروقراطية فضلا على عدم تطور التمويل والسياسة الذهنية غير الاقتصادية[266]، ما أكده العديد من مسؤولي الشركات الأجنبية خاصة ما يتعلق بالبيروقراطية والنقل الإداري والتسيير غير القادر على وضع آليات استثمارية، إلى جانب النقاط التالية:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني،
- التصنيف غير المؤكد والمعقد لقوانين الاستثمار إلى جانب سوء تسيير على مستوى الموانئ،
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج،

266 المرجع السابق لـ تشام فاروق، مداخلة.

- صعوبة التعامل مع الأجهزة الرسمية المعنية بالاستثمار،
- قلة الهياكل القاعدية وعناصر الإنتاج،
- تفشي الرشوة والبيروقراطية في المعاملات المصرفية،
- عدم وجود سوق مالية متطورة وارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية،
- عدم توفر خرائط استثمارية...إلخ،
- العائق المالي، حيث أن الجهاز المصرفي الجزائري غير قادر على تمويل كل المشاريع الاستثمارية المعتمدة، وبالتالي فإن المستثمرين الذين حصلوا على قرار منح الامتياز عند تقديمهم لطلب التمويل عن طريق المصرف فإن هذا الأخير يجد دراسة الجدوى غير كافية والضمانات غير كافية وبالتالي لا يقدم قروض،
- عوائق إدارية وقانونية كثيرة، حيث هناك تخوف كبير للمستثمرين الأجانب من ارتفاع تكاليف الاستثمار نظرا لتأخر المعاملات الإدارية المعقدة، والتي على المستثمر القيام بها بعد حصوله على قرار منح المزايا منها معاملات السجل التجاري الضرائب، الجمارك.
- وإشكال العقار، إذ يواجه المستثمرين في الحصول على قطعة أرض يقيمون عليها المشاريع، وهذا رغم وجود لجنة تنشيط الاستثمارات تحديدها وترقيتها في كل ولاية لمساعدة المستثمرين في الحصول على قطعة أرض، إلا أن المستثمرين يعانون من طول فترة الانتظار للحصول على هذه الأراضي، كذلك فإن المستثمر يعاني أحيانا من دفع أثمان باهظة مقابل أراضي غير مجهزة أو غير موافقة مع طبيعة النشاط إلى جانب بعض المشاكل حول ملكية الأراضي، أيضا حالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط التي أصبح الكثير منها لا يشجع على الاستثمار نتيجة ما تعانيه من نقص في التجهيز القاعدي والبنية التحتية وسوء التسيير[267].

ـ عرض أهم عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

تتعدد معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي نحاول أن نعرض فيما يلي أهم هذه المعوقات:

ـ العراقيل الأمنية:

267 غزالي فتحي، «الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال السبعينات»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 233 & ص240.

تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بذورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988، ثم تلتها أحداث التسعينات. كلها عملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها، والتي كانت لها آثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي من بين العوائق التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المستثمرون متعودون على تقويم الوضعية الأمنية التي تعيق لأي دولة يريدون الاستثمار فيها، قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك.

وهو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع، وقلص جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما أن ذلك ترافق مع تدهور خطير للوضع الأمني ولحصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعة شركات الطيران الأجنبية للمطارات الجزائرية وتراجع كبير لعدد السواح الأجانب الذين يزورون الجزائر .

ورغم التحسن الملحوظ مؤخرا في إطار قانون الوئام المدني، فإن الجزائر لا تزال تعاني من تهرب المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين من الاستثمار في الجزائر وهذا لخوفهم على أرباحهم وممتلكاتهم وتفضيلهم للدول المجاورة التي تعتبر أكثر أمنا .

- العراقيل المرتبطة بالوضعية الاجتماعية:

إن دراسة المستوى المعيشي للبلد المستهدف يعتبر نقطة هامة لتحديد جاذبية البلد من عدمه، وبما أن المستوى المعيشي الأفراد محدد عن طريق معرفة مستوى الدخل فنجد أن المستثمر الأجنبي قبل اتخاذ القرار الاستثمار يدرس الطلب بالنسبة للدخل لأن الطلب يتأثر بهذا الأخير.

فكلما زاد الطلب معناه الدخل مرتفع والعكس صحيح، وبما أن الجزائر تحتوي على مستوى معيشي متدني، إذ يتحدد مدخول 12 مليون جزائري بدولار واحد يوميا أو ما يعادل 80 دينار يوميا ويتجاوز عدد البطالين 3,7 مليون ويفوق عدد المحتاجين 1,9 مليون جزائري.

ومن جهة أخرى يزداد الزحف إلى المدن أو التعدي الحضري تفاقما بسبب النمو المتسارع لسكان المدن واستمرار تدفق الهجرة الريفية إليها خاصة بسبب تدهور الوضعية الأمنية فقد مس النزوح الريفي بين 1977 و1998 حوالي 4.8 مليون نسمة، ومما يشجع الظاهرة هو غياب التخطيط السليم أو سوء تطبيقها وانعدام المراقبة وانتشار المضاربة العقارية.

- العراقيل المتعلقة بالإطار القانوني:

إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة، حيث أن هناك دائما إصدار جديدة لقوانين وتعديلات، وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين الذي يزرع فيهم الشك في ظل إطار قـانوني واضح وثابت، فمن ناحية العقار الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة على قيام الاستثمارات ، فأي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية كي يقوم عليها، ومن أجل الحصول على قيود المشروع يبدأ أولا ملكية العقار الذي يعتبر من صلاحيات الوالي، بينما يدخل هذا الإجراء ضمن القرارات الاقتـصادية البحتة، هذه الطريقة في اكتساب العقار تدل أيضا على تداخل الصلاحيات بين المؤسسات في تحويل العقار من الوجهة الاستثمارية إلى أغراض شخصية.

أما عن السياسة الضريبية فهي غير واضحة من الناحية الإعفاءات والدليل على هذا نجد أن بعض من الإدارات لا تفقه في كيفية منح هذه الإعفاءات.

- العراقيل المتعلقة بالوضعية المالية:

يعاني الجهاز المصرفي نقص فادح في المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، فمن من المفروض أن يلعب الجهاز المصرفي الجزائر دور الأداة التمويلية لكل اقتصاد. وتميز المناخ المصرفي بالعوامل التالية:

- محدودية التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية أو من الناحية التقنية،
- معايير الحذر والسلامة كانت خجولة في محتواها وفي وسائل الرقابة،
- محدودية فرص النشاط المصرفي مع تخصيص قطاعي لكل مصرف،
- تثبيت إداري حكومي لمعدلات فوائد القروض والمصرف وعدم إعطاء الأهمية الكافية لمتطلبـات السوق،
- محدودية الخدمات والمنتجات المصرفية وعدم تطورها مع الزمن،
- مركزية القرار المصرفي الذي أعاق تلبية مطالب الزبائن،
- وتأخر كبير في الأساليب والتقنيات الحديثة في مجال الإدارة والتعامل مع المعلوماتية.

- العراقيل المتعلقة بمنح الأراضي العقارية:

يعتبر توفير العقار عامل مساعد على استقرار المستثمرين الأجانب، إلا أن في الجزائر أغلبية المستثمرين يشكون من هذه المسألة فبالنسبة لمشكل منح الأراضي تعد هذه المهمة من صلاحيات لجنة مساعدة، وتحديد الأراضي بهدف ترقية الاستثمار، على مستوى الولايات التي يرأسها والي الولاية، لكن مـع ذلك فغالبا ما يلجأ المستثمرين ليمر من تلك المنطقة، بالإضافة إلى أن هناك مشاكل تتعلق بـشهادات ملكية الأراضي غير المتوفرة في القطاع العام والخاص مما يخلف مشكلة صعوبة إثبات الملكية وبالتـالي

التنازع على الأراضي والاستيلاء على المساحات الجانبية تفوق في بعض الأحيان ضعف المساحة الممنوحة قانونيا، ويتم استغلالها لأغراض لا علاقة لها بالاستثمار إضافة إلى مشكل بيع القطع الأرضية من طرف المستفيدين من مشاريع استثمارية تهدف الاعتناء أي أن هناك منح الاستثمارات فقط في بعض المناطق الولاية على حساب مناطق النشاطات على حساب مناطق النشاطات الأخرى.

ـ والعراقيل الإدارية:

تتوفر الجزائر على إرادة واضحة في إصلاح نظامها الاقتصادي، إلا أن ما يعيقها هو وجود مشكل التسيير حيث العراقيل التي غالبا يصادفها المستثمر الأجنبي ما يلي:

- ينتظر المستثمر أكثر من شهرين لتنفيذ بعض الإجراءات الإدارية، وأحيانا مقابل مبالغ خيالية مقابل توصيل الغاز إلى المصنع،
- عدم كفاية بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارة أجهزة الاستثمار،
- وعدم تطبيقها للقوانين في بعض الأحيان، خاصة نتيجة انعدام الاتصال بين الإدارات ومصالحها الخارجية ...إلخ.

ب) الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة النمو:

بالاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن دفع النمو الاقتصادي إلى الأمام كإحدى الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها جميع دول العالم لتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها بتحقيق الزيادة في السلع والخدمات وفرص عمل إضافية والقضاء على الفقر وتلوث البيئة[268].

ب-1) النظرة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

حسب الملتقى الذي كان في فندق الأوراسي بين كل من الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والقائمون على مشروع أنيما أن الجزائر يمكن أن تستقطب ما قيمته 8 مليار دولار سنويا، إلا أنها في الوقت الراهن لا تستقطب سوى أقل من مليار دولار، وبذلك تضيع الجزائر سنويا ما بين 5 إلى 6 ملايير دولار، وقد أوضح الخبراء الفرنسيون أن قيمة التحولات للجالية الجزائرية، تظل الأضعف

---

268 كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، ط. الدار الجامعية، دمشق، 1988، ص 70.

مقارنة بتونس والمغرب، إذ تستفيد المغرب من 1,9 إلى 3 ملايير من التحويلات مقابل مليار دولار من الاستثمارات الخارجية.

أشار سفير اللجنة الأوروبية إلى أن الاقتصاد الجزائري عبارة عن هرم مقلوب تمثل قيمة الصناعة8 إلى 9% ٪ الفلاحة بنسب ما بيم 10 و12% من الناتج المحلي الخام وأخيرا الخدمات بنسبة 30%.

حسب تقرير الشبكة الأورو-متوسطية لهيئات ترويج الاستثمار: الاستثمارات الأجنبيـة المباشـرة الأجنبية بلغت 8,85 مليار في الجزائر السنة الماضية، ذكرت هيئـة أوروبيـة مختـصة في التـرويج للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة الأورو-متوسطية أن بلدان جنوب المتوسط تمحت الـسنة الماضية في استقطاب 25 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل 10 مليـار دولار فقـط 2003.

وأكد المسح الذي أعدته الشبكة الأورو-متوسطية لهيئات ترويج الاستثمار التي أنشئت قبل سـنتين ومقرها فرنسا، أن الجزائر جاءت في مقدمة القائمة التي تشمل الدول 12 الواقعة جنوب المتوسط، مما يبين أنها خرجت بالفعل من النفق بعد سنوات من الفوضى التي جعلتـها خـارج دائـرة جـذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقول تقري.

وأشار المسح المشار إليه أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المعلنة في الجزائـر ارتفعـت مـن 2.519 مليار أورو سنة 2003 إلى 5.857 مليار أورو سنة 2004 وهو ما يعادل قرابة 21% من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة التي تمتد من المغرب العربي إلى الشرق الأوسط.

حسب التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الدولي الأمريكي، فإن هناك عقبات كبيرة تحول دون تدفق الاستثمارات في الجزائر وستضل العقابات موجودة حتى إذا دخل اتفاق الـشراكة حيـز التنفيذ. وقد استند هذا التقرير على مجموعة من الدراسات التي قامت بها معه ومراكـز الدراسـات متخصصة منها الوكالة الأمريكية يو-أس-إي-دي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والبنـك الـدولي للإنشاء والتعمير.

وطرح التقرير الأوربي عدد من المشاكل المبدئية التي تعرقل الاسـتثمارات مـشيرا إلى أن الوكالـة الوطنية لتطوير الاستثمار لا تمتلك حاليا قائمة شاملة للمستثمرين المحتملين أو الموجودين في الجزائـر، واستنادا إلى عملية سبر الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة ومجموعة غربيـة خـارج نطـاق المحروقات أغلبها من الدول الأوربية الأساسية مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، أشار المـستثمرون

المستجوبون إلى أن الوصول إلى السوق يعد أهم عامل بنسبة 37% يليها الاستقرار السياسي بنسبة 42% ثم الإطار التشريعي والقانون بنسبة 34%، وفسر المستثمرون الأوروبيون ترددهم للاستثمار في الجزائر والتعامل مع المنتوج الجزائري بالصورة المترسخة لحد الآن عن الجزائر سواء تتعلق الأمر بالأمن أو الاستقرار المؤسساتي والسياسي والاقتصادي، يضاف إلى ذلك نقص في توفير المعطيات والمعلومات. وحدد المستثمرون نقاط القوة لحجم السوق الجزائري وكلفة اليد العاملة. أما نقاط الضعف، فتتمثل في ضعف وتواضع إنتاجية اليد العاملة وإشكالية الاستقرار السياسي وتفشي الرشوة والضعف في مجالات الحكم الرشيد ونقص الهياكل القاعدية وخدمات الجمارك والخدمات المصرفية، وبروز السوق الموازية وصعوبة الوصول إلى التمويل وكلفة المرتفعة وصعوبات الوصول إلى العقار. ومن اهتمامات المستثمرين كذلك إصلاح المنظومة المصرفية ومراقبة الصرف بنسبة 50% تليها تطوير الأمن بنسبة 26% مع تخفيف الإجراءات الجمركية بـ 26% وتسهيل الإجراءات البيروقراطية الإدارية بنسبة 15%[269].

وعن تجارب المستثمرين مع السلطات الجزائرية، أشير إلى أن 62% من المستثمرين تجربتهم مع السلطات الحكومية كانت سيئة مقابل 37% مع القطاع الخاص، ولكنهم كلهم لا يحبذون الشراكة مع القطاع العام وليس شراء أي مؤسسة جزائرية في طور الخوصصة.

تكشف الإحصاءات أن الازدواجية بين الخطاب السياسي والواقع والممارسة يشكل عقبة للمستثمرين، فقيمة الاستثمارات المرصودة خلال 10 سنوات قاربت 4000 مليار دينار أي 48 مليار دولار إلا انه لم يتجسد خلال العشرية الحالية سوى نسبة 7%.

و مما سبق يمكن تلخيص نقاط القوة فيما يلي :

- السوق الداخلي (المنفذ والحجم)،
- عودة التوازنات الكبرى وتحسن واضح في الأوضاع الاقتصادية: تحسن معدل النمو، تراجع معدل التضخم، رصيد إيجابي للحساب الجاري ...الخ،
- تغير واضح في المجال التشريعي لصالح المزيد من التحرر الاقتصادي مما يسمح بتعميق وتكريس مبادئ اقتصاد السوق والحث على المنافسة،
- تحسين النظام الجبائي وتقديم المزيد من المزايا والتحفيزات وفقا للنظام الاستثماري الذي ينشط ضمنه المستثمر،

---

269 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S.)، لجنة علاقات العمل، «مشروع تقرير حول القطاع غير الرسمي: أوهام وحقائق»، الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون، الجزائر، نوفمبر 2004.

ـ تقديم المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي سواء بشكل مباشر: ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة اختلاف الأطراف المتعاقدة؛ أو بشكل غير مباشر من خلال إبرام اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وكذا إبرام ثنائية وإقليمية لحماية الاستثمارات والمصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات؛

ـ توقيع الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة يعد ضمانا إضافيا للمستثمر الأجنبي ؛

ـ وتوفر الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة وفرص استثمارية عديدة غير مستغلة.

أما نقاط الضعف فنذكر منها :

ـ ضعف وتيرة الإصلاحات وخاصة عدم تسريع الخوصصة ؛

ـ جمود النظام المصرفي وعدم أهليته للقيام بدوره كوسيط مالي مما تستدعي إدخال لإصلاحات جذرية عليه ؛

ـ نقائص فيما يخص وضوح وتطبيق القوانين والأنظمة؛

ـ وضع أمني غير قار ؛

ـ عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي ؛

ـ العراقيل البيروقراطية والإدارية وسوء التسيير وانتشار الفساد والرشوة؛

ـ مشاكل العقار (مشاكل عقد الملكية) وخاصة العقار الصناعي؛

ـ عدم فعالية وكالة وترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI، حيث تم استبدالها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ؛

ـ ويد عاملة غير مؤهلة وضعيفة الإنتاجية وعدم توافقها مع حاجيات الشركات متعددة الجنسيات.

يقدم المنتدى الاقتصادي العالمي تقارير دورية حول واقع الاستثمارات الأجنبية، وهو الذي يضم عادة أكبر ممثلي المجموعات الدولية الأكثر تأثيرا ونفوذ وكل المجموعات النفطية وأغلب الفائزين بجوائز نوبل، وأهم الهيئات المتخصصة بنشر تقارير عن دور دول، الوضعية الاقتصادية العالمية، وترتيب الدول من حيث التنافسية واستقطاب الاستثمار.

وحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنتي 2003-2004، لا تزال الجزائر، حسب المؤشرات المقدمة تعاني من العديد من الإختلالات التي تجعلها أقل تنافسية مقارنة بدول أخرى مثل

تونس والمغرب ومصر. وقد ركز الترتيب الجديد على التصنيف 25 دولة أفريقية من بينها الجزائر، مشيرا إلى أن النتائج المحققة بالنسبة لعدد من المؤشرات المعتمدة.

وجاء في تصنيف COFACE للاقتصاد الجزائري وفق الجدول:

نقاط ضعف الاقتصاد الجزائري	**نقاط قوة الاقتصاد الجزائري**
ما يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات مستوى الاقتراض الخارجي رغم تناقصه الفعلي إلا أنه يبقى معتبرا التوازنات في النفقات العمومية منهكة وذلك بالاعتماد الكلي على مداخيل المحروقات بالإضافة إلى الدخول المحتشم إلى سوق رؤوس الأموال الذي ترك القليل من الفراغ من اليد العاملة وهذا لتمويل الحكومة عندما تكون مؤشرات أسعار البترول غير منتعشة ارتفاع في مستويات المعيشة ما يزال محتشم النفقات الاجتماعية التي أعيد النظر فيها وذلك بعد زلزال 21 ماي 2003 من شأنها أن تؤثر على النفقات العمومية. الاقتصاد الجزائري يبقى هشا لأجل طويل بالنظر إلى ضعف القطاع المصرفي.	البلد يمتلك ثروات طبيعية هامة (بترول، الغاز، ومواد خام أخرى) الاهتمام الخارجي بقطاع المحروقات في الجزائر، إضافة إلى اعتماد الكثير من الدول الأوروبية على الطاقة المستمدة من البترول والغاز الجزائري يضمن الجزائر سند البلدان البلد بدأ في محاولة منه وتحرير أو تنويع الاقتصاد - انتعاش أسعار البترول منذ 2000 أدى إلى تحسين التوازنات الكلية كذلك بالنسبة إلى المديونية الخارجية التي عرفت انخفاض في مستوياتها وانتعاش أسعار البترول أدى إلى تراكم احتياطات العملة الصعبة التي بلغت نسبة المديونية الخارجية تطبيق سياسة إنعاش الاقتصادي (زيادة النفقات العمومية وأدت إلى زيادة الشغل والمنشآت القاعدية.

المصدر: COFACE.

جدول 43: تصنيف COFACE للاقتصاد الجزائري

- مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، هنالك عددا من هذه المؤشرات و عددها 10 مؤشرات مثل الرشوة والتطور التكنولوجي وطريقة إبرام العقود

والتسيير وشفافية والدور وفعالية المؤسسات العمومية، ووضعية المنشآت القاعدية والإدارة والمحيط الاقتصادي الكلي، فضلا من الدعم الاقتصادي.، والتي هي باعتراف واضعيها أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات ولا تخلوا من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار وترجحه. فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، كما أن القطر بقيمة مقدرة في مجال التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم وهكذا ...[270] .

ومن أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج بعض المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار .

ـ مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و10 الذي يعني درجة شفافية عالية .

حسب العديد من التقارير الدولية والمنظمات غير الحكومية وحسب منظمة الشفافية الدولية نجد أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، إذ أن تقرير البنك الدولي لسنة 2002 قد وضع الجزائر في المرتبة 32 .

ـ مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد:

تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل.[271] وفي تقرير سنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشرين مقارنين : الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد، والثاني مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الصادرة .

270 ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، سكيكدة، أفريل 2004، ص 10 .

271 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002، ص 119 .

وفق هذا المؤشر فحصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 يقدر بـ صفر (0) ليصبح في حدود 0.3 خلال الفترة 1998-2000 وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من 140 بلدا، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 في حدود 0.198 ليصبح خلال الفترة 1998-2000 في حدود 0.216 وكان ترتيب الجزائر 96 من 140 بلد تمثله المؤشر[272].

توجد مؤشرات نوعية أخرى تضع الجزائر في مراتب متأخرة ولا تؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي، إلا أنه من الواجب التأكيد على أن هذه المؤشرات لا يمكن الجزم بصدقيتها ودقتها إذ أنها تعبر في كثير من الأحيان عن مواقف مسبقة خدمة لتحقيق مصالح الهيئات التي تقوم بوضعها.

ب-2) الحاجة ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالنظر لما سبق، يمكن بلورة آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في جملة النقاط الأساسية التالية:

- توفير مناصب الشغل:

إن نسبة البطالة في الجزائر في ارتفاع مستمر مثلها مثل باقي الدول المتخلفة الأخرى، فقد بلغت معدلات لا تقل عن 29% خلال سنوات 1999 و2000، لتصل إلى 26% سنة 2002.

وفي هذا الإطار يتدخل الاستثمار المباشر الأجنبي لتوفير مناصب شغل دائمة وبأقل تكلفة وتخفيض العبء عن الدولة فعلى سبيل المثال نجد أن 13 مشروعا في المجال الصيدلاني التي قدمها المستثمر الأجنبي ستوفر حوالي 904 منصب شغل وعليه فإذا أخذنا بعين الاعتبار المجالات الاقتصادية الأخرى سواء كانت صناعية أو تجارية نجد أنها سوف تمتص من البطالة.

---

272 MUCHIELLI Jean Louis, Multinationales globales et mondialisation , ed. Seuil, Paris, 1998, p. 180.

ـ فرص العمل المتوفرة لمشاريع الشراكة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 1994-2000:

	المشروعات		فرص العمل المتوفرة	
أوروبا	248	62,5	31.832	67,3
أسيا	23	5,8	2.257	4,8
الدول العربية	91	22,9	8.966	18,9
إمريكا	30	7,5	3.562	7,5
إفريقيا	2	0,5	27	0,1
مناطق أخرى	3	0,8	656	1,4
المجموع	397	100,0	47.300	100,0

المصدر: المنشورات الداخلية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2001.

جدول 44: فرص العمل المتوفرة لمشاريع الشراكة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 1994-2000

ـ ترقية الصادرات غير البترولية:

إن 95% من الصادرات الجزائرية تعتمد على البترول، ولم تتعدى الصادرات خارج قطاع المحروقات نسب 3.6%، 3.4%، 2.7%، 2.9% و3.2% من 1998 إلى 2002 على التوالي. ومادام أن البترول محدود وغير دائم توجهت السياسة الاستراتيجية الاقتصادية إلى ترقية صادرات أخرى وكان من الضروري اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي لترقية الصادرات ذلك أن المستثمر الأجنبي سوف يقوم بإنشاء مشاريع إنتاجية من شأنها أن تمول السوق الخارجية بإنتاجها وبالتالي التوازن في الميزان التجاري

ـ التخفيض من المديونية الخارجية:

ترجع أسباب مديونية الجزائر إلى سببين رئيسيين، الأول إلى السياسة الاقتصادية المتبعة والتي أدت إلى التقليص من مواردنا الخارجية والثاني يرجع إلى التسيير التقني حيث أنه ابتداء من 1986 لجأت الجزائر إلى الاقتراض على المدى القصير من أجل تلبية الطلبات الاستهلاكية عن طريق الاستيراد مما أدى إلى تحويل خطير في هيكلة المديونية. ولتخفيض هذه المديونية لجأت الجزائر إلى إعادة هيكلة

الديون الخارجية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والتفاوض مع نادي باريس بالنسبة إلى الديون العمومية أو المضمونة مع نادي لندن بالنسبة للديون الخارجية. ورغم اتجاه قيمة الديون المتوسطة والطويلة الأجل عموما نحو الانخفاض(من 30.261 مليار دولار سنة 1998 إلى 25.088 مليار سنة 2000، 22.540 مليار دولار سنة 2002)[273].

وقد تم تسديد أكثر من 1.5 مليار دولار من إجمالي الديون الخارجية عام 2005، وأن حجم مديونية الجزائر الخارجية سينخفض عام 2006 إلى حدود 16 مليار دولار من 21 مليار دولار حاليا، بعد أن كانت قد تجاوزت 30 مليار دولار في الأعوام القليلة الماضية في ظل تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية.

كل هذه الاتفاقات والمفاوضات سوف تؤدي إلى التخفيض من خدمة الديون وعليه يوجه هذا الادخار إلى ترقية الاستثمار الأجنبي وإقامة مشاريع منتجة وتزويد السوق الداخلية بالمنتجات الاستهلاكية التي كانت تستورد من الخارج .

ـ ترقية التوازن الجهوي:

يلعب الاستثمار المباشر الأجنبي دورا هاما في ترقية التوازن الجهوي بين مختلف مناطق التراب الوطني وإقامة تنمية متكاملة وعليه إنجاز الاستثمار في المناطق النائية وخاصة الجنوب الجزائري فسيؤدي إلى التخفيض والتقليص من الفرق الموجود في التنمية بين الشمال والجنوب و بين المناطق الريفية والمدن الذي كان سببا في بروز مشكلة الهجرة الريفية.

ويرجع البعض الظاهرة إلى التطور الصناعي فمن جهة التوسع الصناعي يتطلب يد عاملة إضافية، ومن جهة أخرى التقدم الصناعي دخل القطاع الزراعي فرفع إنتاجيته مما أدى إلى تقليل الحاجة إلى العمالة الزراعية. فالتصنيع أوجب تلك التنقلات وجعلها ظاهرة ديموغرافية واقتصادية.ومن بين المسببات كذلك ضعف الاقتصاد الزراعي والريفي وضعف مستوى الخدمات فيه، بالإضافة إلى جاذبية المدن لما تتمتع به من وسائل الترفيه والتسلية.ولهذا فإن الاهتمام بتلك المناطق يعتبر هدف تنموي لا بد من تحقيقه، ولهذا فإن الأمر 01-03 وحسب المادة 10 يمنح مزايا خاصة لكل الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتحقق تنمية مستديمة.

---

[273] تقرير بنك الجزائر.

ـ وتحديث وسائل الإنتاج:

للمستثمر الأجنبي دور كبير في هذا المجال فهو يقوم بما يلي:

- جلب تكنولوجيا جديدة،
- استخدام وسائل تقنية حديثة،
- تحسين مستوى وقدرات الإنتاج،
- تحديث وسائل التسيير،
- وتحسين نوعية الإنتاج.

فحسب الأمر 01-03 في مادته الثانية بأنه تستفيد من أحكام المرسوم وامتيازاته الاستثمارات المنشئة والمنمية للقدرات والمعيدة للتأهيل أو الهيكلة ويندرج اقتناء الأصول ضمن النشاطات الجديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل وإعادة الهيكلة.

وكل هذه الإجراءات سوف تسمح بالتحسن والنهوض بالاقتصاد الوطني، ومن ثم تحقيق التنمية وهذا هو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الجزائر .

2.2.6 مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية الاقتصادية في الجزائر:

يعتبر موضوع الاستثمار من المواضيع التي تكتسي طابع الأهمية العمومية، فهو يمثل ركيزة من ركائز الرفاهية والتقدم التكنولوجي في الدول وبعد المشاكل التي عرفها العالم من أزمة الكساد العالمية إلى مشكل المديونية في البلدان النامية أصبحت الدول تسعى لحل هذه المشاكل بعدة طرق إلا أنه يبقى الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي أكثر هذه الطرق نجاعة وفعالية بالرغم من بعض الجوانب السلبية له. والجزائر محتاجة أكثر من أي وقت مضى على تحديث اقتصادها، خاصة بعد فشل التجارب التنموية السابقة ووقوع البلاد في وقت المغرب العربي الذي تبحث دوله على التطلع للتنمية في إطار الشراكة[274].

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الإنعاش الاقتصادي فهو بذلك يزيد من حجم الإنتاج، الناتج الداخلي الوطني، اليد العاملة...الخ وخاصة للدول المضيفة.لكن يبقى هذا الإنعاش

274 Ministére de l'Equipement et de Aménagement du Térritoire, «Demain l'Algérie: L'Etat du térritoire, la reconquete du térritoire, ed. O.**P.U. Alger**, sans date, pp. 427-428.

مقيدا بالظروف المحلية السائدة، وبالمحيط الدولي المليء بالتغيرات والصدمات. وبالرجوع إلى الجزائر فإن اقتصادها يتغير ويتأثر بالمتغيرات الخارجية وخاصة لطبيعة بنية تجارتها الخارجية المرتبطة بالسوق الأوروبية بنسبة 60%، وقيمة الديون الخارجية المقدرة بالعملة الأمريكية بـ 40%. لهذا فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من تأثير كبير جراء تقلبات الصرف بين الأورو والدولار. وبينت مصادر لوزارة المالية أن الخسائر الجزائرية من تقلبات الصرف تتراوح سنويا بين 400 و500 مليون دولار.

إن ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار منذ 2003 بمعدل يتراوح ما بين 10إلى 40% (سعر صرف الأورو 1.10 مقابل 1دولار إلى 1.35 أورو للدولار الواحد) أصبح يمثل عبئا لسببين:

- ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو لاسيما المواد الرئيسية كالقمح والأدوية ما بين 20إلى 30% من قيمتها السابقة،
- وارتفاع قيمة الديون الخارجية المقدرة بالدولار، ويمس ذلك أقساط وخدمات الديون والديون الأصلية (المديونية تراجعت بالدولار وارتفعت بالأورو).

ويرجع تطور العملة الأوروبية مقابل الدولار إلى عدة عوامل أهمها الانكماش الذي يعرفه الاقتصاد الأمريكي وتواضع وتيرة النمو فيه وارتفاع عجز الموازنة التي تجاوزت الرقم القياسي 400 مليار دولار. فحسب الخبراء فإن الدولار فقد ما بين 2001-2004نسبة 30% من قيمته الحقيقية، وقد نتج عن ذلك توفر كميات أكبر من الأورو مقابل الدولار في الأسواق النقدية والمالية، وبالتالي بقاء العملة الأوروبية أغلى، وهذا ما يبين قوة الاقتصاد الأوروبي ولكن أيضا دعم البنوك المركزية من خلال تعديل نسب الفوائد وإقبال العديد من الوسطاء على شراء الأورو مقابل الدولار الأمريكي أي زيادة الطلب على العملة الأوروبية في البورصات العالمية. وبالمقابل ارتفعت قيمة السلع الأوروبية مما يجعلها أقل تنافسية أو لأكثر كلفة مقارنة بالسلع المقدرة بالدولار، وتستفيد واشنطن من الوضع عن طريق دعم ميزان مدفوعاتها.

أ) الاستثمار الأجنبي المباشر لترقية الهياكل القاعدية وفي التنمية البشرية:

تتمثل إقامة الهياكل القاعدية في توفير وسائل وطرق النقل والمواصلات والقوة المحركة، إقامة المنشآت المالية، الاهتمام بالتعليم والتدريب والبحث العلمي، تحسين المستوى الصحي والثقافي لأفراد المجتمع، ورفع كفاءة الجهاز الإداري الحكومي. وقد يقوم المستثمر الأجنبي بتحضير الهياكل القاعدية

وملحقاتها من كهرباء وماء واتصالات وغيرها، مما يؤدي لزيادة رأس المال الاجتماعي في الدولة المستقبلة[275]. ومن ذلك يمكن الخوصصة في تنفيذ الهياكل القاعدية عن طريق الامتياز[276].

والهياكل القاعدية (البنية التحتية) هي الهياكل الأساسية الاقتصادية التي تساهم في عملية الإنتاج بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ونقصد بها المنشآت القاعدية (سواء منها المتعلقة بشبكات المواصلات البرية والبحرية والجوية أو الاتصالات السلكية واللاسلكية) وكذا المنشآت التي تساهم في ترقية المشاريع كالمرافق الخدماتية (مثل المصارف والمؤسسات المالية والمستشفيات) التي توفر الظروف الطبيعية لاستقطاب المستثمرين، إضافة لهذا فالانفتاح يأخذ بالحسبان حجم السوق المحلية ودور الناتج الداخلي الإجمالي وكفاءة اليد العاملة[277].

قامت في الكثير من البلدان النامية، بعد أن عرفت عجز في ميزانيتها، بفتح قطاعات الهياكل القاعدية (البنية التحتية) أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي. وقد زاد إجمالي التمويل الأجنبي الخاص لمشاريع البنية التحتية في البلدان النامية من 5,1 مليار دولار سنة 1988 إلى 20,3 مليار دولار سنة 1996[278]. ويمارس القطاع الخاص الآن في أكثر من مائة بلد نشاطه في مجالات كانت محتكرة من قبل الحكومات مثل الكهرباء والغاز، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المياه، الطرق والسك الحديدية.

وتتميز مشاريع الهياكل القاعدية بمخاطرها، فهي ذات فترة نضج طويلة، ويخضع موردوها لضغوط سياسية لخفض الأسعار. لذلك يطلب المستثمرون شكلا من الضمانات الحكومية ضد المخاطر التي قد تقع على المناخ التنظيمي أو السياسي أو انتهاك الشركات العمومية للتعاقد، أو تجاوز التكاليف المقدرة أو انخفاض الطلب أو تقلبات أسعار الصرف والفائدة. إذ وافقت حكومتي باكستان والفلبين بشراء القوى الكهربائية من الشركات الخاصة المستثمرة في توليد الكهرباء بسعر محدد مسبقا بغض

---

275 حامد عبد المجيد دراز، «السياسات المالية»، ط. الدار الجامعية (الطبعة الثالثة)، الإسكندرية، 1999، ص ص 211-212.

276 لمزيد من الإيضاح، أرجع للفصول السابقة والملحق وإلى كريستين كسيدز Christine KESSIDES، «خصخصة مشروعات البنية الأساسية: المتطلبات والبدائل والخيرات»، «Institutional options for the provision of infrastructure»، ترجمة وتعريب منير إبراهيم هندي، ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997.

277 أحمد صقر عاشور، «التحديات التي تواجه الإدارة العربية في مطلع القرن الواحد والعشرين: منظور اقتصادي إداري»، «ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية: اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على الشركات والمؤسسات العربية»، القاهرة 28-30 سبتمبر 1996.

278 ماتين ثوباني Mateen THOBANI، «البنية الأساسية ينشئها القطاع الخاص والمخاطر تتحملها الحكومات»، التمويل والتنمية، دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، عدد مارس 1999، ص ص 50-53.

النظر عن الطلب، وقامت الحكومة الأسبانية بتحمل مخاطر الصرف بسبب ضمانها 75% من القروض الأجنبية أثناء بناء شبكة الطرق السريعة[279].

الجزائر بلد ذو رقعة جغرافية شاسعة تربطها شبكة من الطرق المعبدة 75 ألف كم وخط من السكك الحديدية تمتد على 4 آلاف كم2 بعدد من المحطات تفوق 200 محطة، أما المطارات فعددها 31 منها 12 مطارا دولية. أما الواجهة البحرية فتضم 13 ميناء رئيسي منها 9 موانئ لكل العمليات التجارية والتنقل و4 مخصصة للمحروقات. فالطرقات تنقصها الصيانة وهو ما يجعلها في كثير من الأماكن غير صالحة للاستعمال وتتسبب في إلحاق الأضرار بالشاحنات والسيارات العابرة لها، أوفي حدوث حوادث خطيرة. وقد بينت الإحصائيات أنه تم تخصيص 57 مليار دينار للبناء سنة 2003، بعدما خصص له قبل سنة 2000 حوالي 9 مليار دينار[280]. وهو يستدعي الاهتمام بالاستثمار في البناءات والعقارات، خاصة لإعادة ما دمر نتيجة سنوات العشرية السوداء والكوارث الطبيعية.

وبالنسبة للخطوط الهاتفية، فهي غير كافية بالرغم المجهودات التي بذلت، إذ تم إحصاء 39 خط لكل 1000 ساكن، وهذا أقل بكثير من النسب المسجلة في البلدان المتقدمة وحتى البلدان العربية.

أ-1) الاستثمار الأجنبي المباشر في النقل والاتصال:

يعتقد الكثيرون أن قطاع الاتصالات سيكون المحرك للنمو في القرن الـ 21 مثل ما فعلت السيارات بعد الحرب العالمية الأولى والطيران في سنوات السبعينات في القرن الماضي[281]. فقد مست الثورة التكنولوجية كافة مجالات الصناعة والزراعة والخدمات لتصل من بعث الأتوماتيكية إلى نظم الاتصالات التي تعد أحد مزايا العولمة الاقتصادية نظرًا لأهمية المعلومات في كل مجتمع وفي التعاون بين المجتمعات.

الاتصالات هي جميع الخدمات التي تستخدم الوسائل بين الأفراد والمؤسسات لنقل الأخبار والمعلومات سواء كانت مكتوبة أو سمعية أو مرئية. وخدمات الاتصالات لها صفة الجماعة مدفوعة الثمن حالا أو بالاشتراك، غير ملموسة، وتستخدم شبكة اتصال بين المشتركين.

---

279 المرجع السابق لـ ماتين ثوباني Mateen THOBANI، التمويل والتنمية، عدد مارس 1999.

280 فرحي كريمة، ص156.

281 حدادو علي، «إمكانية خوصصة قطاع الخدمات العامة: حالة قطاع المواصلات الجزائرية»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تسيير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 45.

من خصائص خدمات الاتصالات:

- تمثل قطاع ذي طبيعة تجارية وصناعية.
- يستعمل تجهيزات وآلات ذات تكنولوجيا عالية تستخدم المعلوماتية، وهي دومًا في تطور.
- تمثل خدمة أساسية لا غنى عنها، كون الاتصال يعتبر حق أساسي من بين الحقوق التي أقرتها الأمم المتحدة إضافة لحق الغذاء و السكن[282] ولا يمكن الاستغناء عنه في كافة النشاطات ومن قبل كل أفراد المجتمع دون استثناء.
- ويستهلك بصفة جماعية وآنية.

يمكن تجميع خدمات الاتصال في أربعة مجمعات أساسية نلخصها فيما يلي:

- خدمات الهاتف المتمثلة في خدمات الهاتف الثابت وخدمات الهاتف النقال (العادي والمتطور المستخدم للأقمار الصناعية).
- خدمات نقل المعطيات وفق تسلسل أربعة أجيال متتابعة: التلغراف كأول جيل لنقل المعلومات وأول خدمة لإرسال المعلومات عن بعد، التلكس كثاني جيل، ثم الفاكس كجيل ثالث، وأخير البريد الإلكتروني المستخدم لخدمات الانترنيت.
- وخدمات اتصالات الراديو وعبر الأقمار الصناعية منها راديو الاتصالات المختلف عن الهواتف العادية الذي يستعمل داخل منطقة معينة، خدمات الأقمار الصناعية خاصة من قبل مؤسسات وهيئات في مناطق معزولة، الاتصالات المتنقلة عبر الأقمار الصناعية، والنظام العالمي لتحديد المواقع الذي يسمح بالبحث عن الأشخاص وتحديد المواقع، والذي طور ليستخدم في السيارات.

المؤسسات العمومية الجزائرية للاتصالات العاملة هي:

- مؤسسة اتصالات الجزائر.
- مؤسسة ENTC لإنتاج المراكز الهاتفي والتجهيزات الهاتفية.
- مؤسسة CATEL لإنتاج الكابلات الهاتفية.
- ومؤسسة SONATITE لتركيب وتشغيل المراكز الهاتفية.

وقد تم إصلاح قطاع البريد والمواصلات سنة 2000 بتقسيم مؤسسة البريد والمواصلات إلى مؤسستين هما بريد الجزائر واتصالات الجزائر.

282 المرجع السابق لـ حدادو علي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 78.

تطور إصلاح البريد والمواصلات وفق الشكل التالي:

- الأمر 75-89 المؤرخ في 30 سبتمبر 1975 المتضمن قانون البريد والمواصلات،
- المرسوم 83-65 المؤرخ في 01 جانفي 1983 المعدل والمنظم إدارة البريد والمواصلات،
- والقانون 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 المتضمن إصلاح قطاع البريد والمواصلات.

منحت أول رخصة الهاتف النقال GSM جيزي في 23 جويلية 2001 تأشيرة 20 مارس 2001،أين تم تقدير عدد المشتركين فيها خلال العام الأول (2002) من تشغيلها مـا بـين 220 و300 ألف مشترك، و منحت رخصة أخرى لشركة الهاتف الوطنية الكويتية الـ"ممة التي عرضت مقابل 421 مليون دولار أمريكي.

بخلاف الدول العربية الأخرى لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات محدودا جـدا بالرغم من أن مبلغ الاستثمار لسنة 2001 المتمثل في بيع الرخصة الثانية لـ أوراسكوم تم تقديره بـ 737 مليون دولار، وقد جنت الجزائر من جراء الاستثمارات في هذا القطـاع بفـضل بيـع رخصتين للهاتف النقال أكثر من 1.5 مليار دولار.
وبدخول شركة الوطنية للاتصالات الكويتية مجال الخدمة في سوق الهاتف النقال، بلغ عدد المشتركين مستويات قياسية، إذ وصل العدد 3 ملايين مشترك عند الشركة المصرية "جيزي"، و911 ألفا في شركة "الجزائر للاتصالات"، وأكثر من 120 ألف مشترك في الشركة الكويتيـة "الـ"مـة". وإذا استمر وضع سوق الهاتف النقال بالجزائر على هذه الوتيرة، فإن بلوغ 10 ملايين مشترك سـيتم تحقيقه قبل حلول عام 2010 .

ورغم هذا العدد الكبير من المشتركين، تبقى الجزائر متأخرة في هذا المجال، مقارنة بـالمغرب، الـتي تضم 7 ملايين مشترك، ومتقدمة عن تونس التي يبلغ عدد المشتركين في الهاتف النقـال فيهـا 3 ملايين مشترك. فعصرنة الشبكة الوطنية للاتصالات التي تضم مليون مشترك في الهاتف، يكون حتما بإدخال مكثف للتكنولوجيات الجديـدة (ATM, SDH, IDR, CDMA) و بالرقمنـة الكاملـة للشبكات وتشغيل خدمات جديدة، مثل الانترنات , الحوسبة التامة للتسيير الـتقني و التجـاري والمالي.

لرفع طاقتها، فإن الشبكة الوطنية للاتصالات تشرع في إنجاز البرامج التالية[283]:

283 معلومات مستقاة من وزارة البريد والمواصلات.

- إنجاز شبكة تراسل وطنية ذات ألياف بصرية يقـدر طولهـا بـ 15.000 كـم علـى حلقتين بسرعة قدرها 10 جبقابيت و 2,5 جيقابيت؛
- الخطوط الدولية؛ فتعتمد أساسا على كابل بحري بألياف بصرية تقـدر سـرعته بـ 10,5 جيقابيت ويربط بين الجزائـر و إسبانيا . وسترفع هذه السرعة إلى 40 جيقابيت؛
- تشغيل أرضية انترنات ذات 100.000 مشترك مع إمكانيـة توسيعهـا إلـى 1,5 مليـون مشترك؛ حيث توفر كل الخدمات العاديـة (Mail, Web, FTP...) وكـذا الخدمـات المميـزة (Visio conférences, audiovidéos, streaning, voix sur IP...) علما أنه يوجد حليا 65 موفر خدمات الأنترنات من بينهم 05 عموميين فقط؛
- تشغيل شبكات VSAT وINMARSAT الأولى وكـذا توسيع خدمة اللاسـلكي البحـري (20 محطة ساحلية) و تكييفها مع النظام العالمي للإغاثة؛
- إضافة 500.000 خط جديد في شبكة الهاتف النقال GSM التابعة لـ "اتصالات الجزائر" و مليون خط إضافي جديد مع توسيع شبكة تراسل المعطيات للتكفل بسرعة بحاجيات الهيئـات الاقتصادية و المالية؛ مثل شبكات البنوك و غيرها؛
- وضع دعامات ذات طاقة عالية (2 مقيقابيت) في متناول كل موفر خدمات الانترنات إذا رغب ذلك؛
- وأخيرا؛ إدخال الجزائر خدمات الهاتف النقال عبر الساتل GMPCS Thuraya .

إلى جانب ذلك ستطلق الجزائر هذه السنة الساتل الأول ALSAT 1 من سلسلة تضم أربع سواتل مخصصة للرصد الجوي؛ الكشف عن بعد؛ الرسائل القصيرة و التكوين.و اعتبارا للبرنامج الفـضائي الذي تنوي بلادنا تنفيذه قامت الحكومة مؤخرا بإنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية التي تعـنى علـى الخصوص بدراسات جدوى حول سواتل الاتصالات و البث الإذاعي.كما يجري إنجاز مشاريع تخص خدمات جديـدة و يتعلق الأمر خاصة بتشغيل شبكات للطلب عن بعد؛ التعليم عن بعد؛ البحث إلى جانب إنجاز حظيرة معلوماتية و جامعة افتراضية بالجزائر العاصمة.

إن الاستفادة من الانترنات يسجل حاليا تطورا هائلا لأن أرضية "اتصالات الجزائر؛ التي سيتولى فرع "جواب" تسييرها؛ تتدعم يوما بعد يوم بموفري خدمات جدد يهدف بعضهم على بلوغ طاقة مليون مشترك.و بالتالي ستتمكن الطاقة الإجمالية للشبكات الربط بالانترنات حاجيات حوالي 10 مليـون مشترك.

وللإشارة، فكل قطاعات النشاط الكبرى في البلاد (التعليم العالي، البحث، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة، الإدارة، المحروقات، المالية...الخ) تنشئ حاليا شبكات الأنترانات Intranet بمقرات الربط بالانترنات عن طريق شبكة "جواب". ومن مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الهاتف النقال (الجوال) هو بعث روح المنافسة مما حسن من نوعية الخدمة المقدمة للمستهلك إلى حد معين.

أ-2) الاستثمار الأجنبي المباشر في الصحة:

التنمية البشرية تتحقق بتحقق المعادلة: التعليم والتدريب + الصحة + التغذية + التنظيم السكاني + التوظيف. وإدراكا لأهمية هذا القطاع، فقد تم السماح لبعض المشاريع للاستثمار في إطار الشراكة، إذ بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي ما بين سنوات 1994 و2000 حوالي 493 مليون دينار، أي حصة هذا القطاع لم تتعدى 0.3% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي، أي ما يعدل 0.5% من مشاريع الشراكة المعلنة. وهذه الأرقام تبين عدم توجه المستثمرين لهذا القطاع رغم النقص الذي يعرفه هذا القطاع من توفير خدمات للمواطنين.

أ-3) الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم:

تستحوذ النفقات العامة المخصصة للتربية والتعليم على نسبة عالية من مجموع النفقات العامة في موازنات الدول، ولذلك تعتبر عملية تقييم البرامج الثقافية على جميع المستويات الحكومية من الوسائل الهامة لرفع مستوى كفاءة العملية التربوية[284].

ونذكر أنه ما بين 1980 و1995 قفز استثمار الدول المتقدمة في التعليم من 500مليون دولار إلى 900 مليون دولار، أما في الدول النامية فبقيت 100 مليون دولار لنفس الفترة. وتشير هذه المعطيات إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم والاستثمار فيه.

إن النظام التعليمي في الجزائر لم يصل بعد لتغطية حاجيات المجتمع ومواجهة الضغط الديمغرافي، والتحرف إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي، وهذا ما ينعكس بعدم مقدرتها على تكوين

---

284 نعيم نصير، «إدارة وتقييم المشروعات»، ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 13 & ص 304.

إطارات علمية وتكنولوجية قادرة على إنعاê عملية التجديد والتطور التقني، وبالتالي التعـايـ مـع التغيرات الهيكلية لاقتصادياته.

ولهذا فمن ورشات الإصلاح التي جاءت في برنامج الإنعاê الاقتصادي لدينا إصلاح المنظومة التربوية والعمل على تكييف التكوين في المعاهد والجامعات مع متطلبات سوق العمـل. فالتنميـة الحقيقيـة المستدامة والمتجددة تحتاج إلى أفراد متعلمين مؤمنين بأهمية الإنتاج والإبداع، وإلى باحثين، فالإنسان هو الأساس وهو الغاية والوسيلة، والقضية لا تحل باستيراد الآلات والتقنيات الحديثة التي يبدعها وينتجهـا الآخرون، إن الحصول على الآلة جاهزة هو كالمخدر في حالة الألم الشديد يسكن ولا يشفي[285]. إلا أن هذا القطاع رغم أهميته لم يعرف بعد شراكة أجنبية تذكر.

ā) الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات النشاط الاقتصادي

يعتبر موضوع الاستثمار من المواضيع التي تكتسي طابع الأهمية العمومية، فهو يمثل ركيزة من ركائز الرفاهية والتقدم التكنولوجي في الدول وبعد المشاكل التي عرفها العالم من أزمة الكساد العالمية إلى مشكل المديونية في البلدان النامية أصبحت الدول تسعى لحل هذه المشاكل بعدة طـرق إلا أنـه يبقى الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي أكثر هذه الطرق نجاعة وفعالية بالرغم من بعـض الجوانـب السلبية له.

يعتبر الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي نوع من أنواع الإنعاê الاقتصادي لاقتصاديات الدول فهو بذلك يزيد من حجم الإنتاج، الناتج الداخلي الوطني، اليد العاملة...الخ وخاصة بالنسبة للاسـتثمار الأجنبي فله المزايا الكثيرة على اقتصاد الدول المضيفة.

ā-1) الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات:

إن الأهمية والدور اللذان يتميز بهما الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات خاصة قطـاع الخدمات يستدعي منا البحث عنه في إطاره النظري، موضحين مكانته ضمن التدفقات المالية الواردة إلى الجزائر.

---

285 صـلاح وزان، «تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن»، ط. مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، 1998، ص 258.

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة:

تعتبر صناعة السياحة واحدة من أهم الصادرات غير المنظورة وهي ذات أثر مضاعف في الاقتصاد الوطني إذ يرتبط برواجها رواج العديد من الصناعات والخدمات المكملة، وهي تسهم في تحسين ميزان المدفوعات وتدعيم قيمة العملة الوطنية عن طريق تدفقات النقد الأجنبي الذي تحققه، كما أن للسياحة دور معتبر في تنمية المناطق النائية وخلق مناصب عمل جديدة وبالتالي تصحيح معادلة توزيع السكان[286].

لقد تبلغ عدد مشاريع السياحة 15 مشروع ما بين 1994 و2000 (3.8% من مشاريع الشراكة المعلنة) بقيمة إجمالية قدرت بـ 8223 مليون دينار(5%من التدفقات الأجنبية الكلية)،أما سنة 2003فقد تم إعلان 14مليار دينار. وقد تم في اطار الشراكة الأجنبية إنشاء شركة سوفيتال وشركة هيلتون التي تتولى تسيير الفنادق المذكورة.

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر في المصارف:

إن الحديث عن الاستثمارات الأجنبية وقانون النقد والقرض، يتطلب الحديث عن المصارف الأجنبية المعتمدة في الجزائر كجزء من ذلك، فقد تم اعتماد عدد من المصرف نذكر منها:

- البنك الأمريكي سيتي بنك "City Bank" (مقره واشنطن)، سنة 1998 برأس مال 500 مليون دينار جزائري،
- البنك البحريني "Arab Bank Company" سنة 1988 برأس مال يقدر بـ 20 مليون دولار أمريكي،
- بنك المؤسسة العربية المصرفية Arab Bank Corporation ABC (الذي تساهم فيه: مجموعة المؤسسة العربية المصرفية ABC البحرين بنسبة 70%، المؤسسة الدولية للتمويل بواشنطون

[286] مجيد الطائي، «استراتيجية تحليل مكائن القوة والضعف والفرص والتهديدات في القطاع السياحي الأردني»، مداخلة مقدمة في الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات لمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المنظم من قبل المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالقاهرة ووزارة الاقتصاد والتجارة لدولة قطر بين 06و 08 أكتوبر 2003، الدوحة، ص ص 2-25.

بنسبة 10%، الشركة العربية للاستثمار بنسبة 10%، الشركة الجزائرية للتأمين وإعـادة التـأمين بنسبة 5%، ومستثمرون جزائريون خواص بنسبة 5% [287].

- البنك الفرنسي "Société Générale d Algérie" سنة 1988 برأس مـال 500 مليون دينار جزائري،
- والبنك القطري وريان بنك سنة 1988 برأس مال 30 مليون دولار أمريكي...الخ.

إن هذا النوع جديد من المصارف لم يعرفه هيكل الجهاز المصرفي منذ سنة 1966 إلى غاية إصلاحات سنة 1990 التي سمحت بإنشاء مصارف خاصة وفروع لمصارف أجنبية وفقا لقانون النقد والقـرض 90-10 ، والذي أعاد تأكيده النظام 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 بـأن تكـون المؤسسات الأجنبية معتمدة بصفة دائمة داخل الحدود الجغرافية للدولة وفروع الهيئات غير المقيمـة بالجزائر ملزمة برأس مال يساوي على الأقل 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للمصارف التجاريـة و100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية[288].

و-ج) الاستثمار الأجنبي المباشر لتنشيط الصناعة:

بإمكان القطاع الصناعي أن يسهم وبقوة في التنمية الوطنية،فالاستثمار فيه سيوسـع مـن التشغيل وسيساهم من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الصيدلة:

صناعة الدواء من الصناعات التي بدأت كمحاولات فرديـة في صـورة لإنتـاج بعـض المستحضرات الطبية البسيطة من مخابر صغيرة بناء على وصفات طبية تعتمد على مخالط من النباتات الطبية والأعشاب وبعض الأملاح المعدنية وقليل من الخلاصة الحيوانية. وهي اليـوم مـن أحـدث

287 مقال بعنوان: «مصرف المؤسسة العربية المصرفيةABC: موارد للإقراض طويل الأمد»، مجلة الاقتـصاد والأعمـال، شهرية اقتصادية تصدرها الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، بيروت، ص 66، العدد 231، مارس 1999.

288 BENISSAD M. Hocine, «Algérie: Restructuration et réformes économiques (1979-1983)», ed. OPU, Alger, 1994, 1994, p. 13.

الصناعات الكبيرة، لم تبدأ إلا مع بداية القرن الـ 19، ولكنها لم تتطور ولم تعرف مقومات التصنيع إلا بعد الحرب العالمية الثانية مع التقدم التقني والبحث العلمي في ميدان الصحة[289].

تعتبر صناعة الدواء من أهم الصناعات الاستراتيجية في العالم وأكثرها وأسرعها تطورا وأوسعها انتشارا، فهي تلي صناعة الحديد والصلب والاتصالات. فإذا كانت الصيدلة ارتبطت في الماضي بالسحر والدين، فهي اليوم مهنة مزاولة تحضير الدواء[290]، فصناعة الدواء هي علم وفن وصناعة وتجارة[291].

<u>من خصائص الصيدلة وصناعة الدواء:</u>

- صناعة دقيقة لا بد أن يتم إنتاجها طبقا لمواصفات علمية تكنولوجية محددة وبفترات محددة تعبر عنها بمدة الصلاحية، وهي تستخدم آلات وتقنيات دوما في تطور،
- صناعة ترتبط بمواصفات منصوص عليها ومسجلة بشركات لها حق براءة الاختراع،
- صناعة من أكثر الصناعات الملوثة للبيئة،
- صناعة تتعلق بالصحة العامة للإنسان والحيوان والنبات، ولهذا فهي ليست بصناعة غذائية،
- من الناحية العلاجية، الدواء هو سلعة استراتيجية تبعا للاحتياجات المختلفة، وتقريبا كل البلدان هي غير قادرة على سد كل احتياجاتها العلاجية من الأدوية،
- تسيطر على الإنتاج العالمي للدواء شركات عالمية تملك مراكز للبحوث،
- وهي صناعة تنشط بعض الصناعات الأخرى (العبوات الزجاجية، العبوات البلاستيكية، العلب الورقية ...).

إن قطاع الصيدلة والأدوية ساهم بحوالي 400 مليون دولار في الفترة بين 1993 و2003، في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ولقد جاء في المرتبة الثانية بعد مساهمة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية . وتعتبر تجربة مجموعة صيدال نموذجا لنجاح الاستثمار الأجنبي المشترك خارج قطاع المحروقات، حيث قامت بإبرام عدة عقود شراكة يمكن ذكر بعضها:

---

289 نادية عبد الله منصور، «صنع الدواء»، ط. الهيئة العامة للاستعلامات لوزارة الإعلام المصرية، القاهرة، 1988، ص 13.

290 الدواء بتعريفه العلمي هو أي مادة كيميائية من أصل نباتي أو حيواني أو معدني طبيعي يستخدم لغرض معالجة، وقاية، وتشخيص، ومحضر الدواء، كان يعرف في التاريخ بـ العشاب.

291 نفس المرجع السابق لـ نادية عبد الله منصور، ص 8.

- عقد مع المجمع الصناعي الأوربي GPE من الاتحاد الأوربي بنسبة مشاركة جزائرية 63 % قيمة الاستثمار 20 مليون دولار.

- عقد مع مجمع فرنسي RHONE POULENE بنسبة مشاركة 70 % قيمة الاستثمار 40 مليون دولار.

- عقد مع مجمع فرنسي بريطاني NOVONORDISK بنسبة مشاركة 67 % قيمة الاستثمار 44 مليون دولار.

- عقد مع مجمع بريطاني GLAXO WELCOME بنسبة مشاركة 60 % قيمة الاستثمار 40 مليون دولار.

- وعقد مع مجمع أردني ACDIMA بنسبة مشاركة 30 % قيمة الاستثمار 18 مليون دولار.

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الغذائية:

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي بقي حبيس النوايا، لكن في المقابل تم تسجيل مشاريع شراكة في فرع الصناعات الغذائية، نذكر من أهمها:

- عقد الشراكة الذي تم بين ENASUCRE الجزائرية وGEANLION الفرنسية وتمثل موضوع الاستثمار في إنجاز مصنع لتكرير السكر.
- شراكة بين ENCG الجزائرية وشركة SAVOLA السعودية وهذا لإنشاء وحدات حفظ وتعبئة المواد الغذائية ببجاية والجزائر وهران.
- شركة دانون الفرنسية التي استثمرت في الصناعات الغذائية.
- شركة برنس فيليبس BURRNS PHILIPS أسترالية التي قامت بالاستثمار في الخميرة الغذائية...إلخ.

ب-4) الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم المحروقات:

باعتبار قطاع المحروقات أهم مركبة في هرم الاقتصاد الوطني، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لهذا القطاع تمثل أهم الاستثمارات المعول عليها لإخراج الجزائر من تخلفها.

ـ واقع ونتائج قطاع المحروقات

تحتل الجزائر اليوم المرتبة السادسة عالميا بإنتاج الغاز الطبيعي، تعتبر المصدر الثاني للغاز المسال عالميا، حيث يبلغ إنتاجها منه ثمانية ملايين طن سنويا وكانت عمدت إلى تنفيذ برنامج لتحديث خطوط إنتاج الغاز وإعادة تأهيل الخطوط القديمة، وأنجزت هذه الأعمال في النصف الثاني من التسعينات لترتفع طاقة إنتاج الغاز المسيل بداية من عام 1999 إلى أكثر من 33.7 مليار متر مكعب في مصانع الغاز المسيل، فيما بلغت طاقة تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا نحو 44 مليار متر مكعب في العام 2000 . ولدى الجزائر احتياطيات مؤكدة من النفط تبلغ أكثر من 11.3 مليار برميل إضافة إلى 160 تريليون قدم مكعب من الغاز.

وتقوم الشركة الوطنية للغاز (Sonalgaz) بتنفيذ مشاريع تطوير وتوسيع ليصل إنتاج الغاز المسيل وغاز الأنابيب إلى أكثر من 100 مليار متر مكعب في الفترة 2005-2007 [292].

أما معدل إنتاج الجزائر من النفط فقد ارتفع إلى 800 ألف برميل يوميا، لكن حصتها الحالية ضمن حصص الإنتاج المخفضة التي أقرتها منظمة أوبك منذ مطلع العام 2002 لا تتجاوز 639 ألف برميل يوميا، وسبق أن طلبت الجزائر رسميا من أوبك زيادة حصتها كي تتوافق مع طاقاتها الإنتاجية التي تتزايد مع تزايد الاستثمارات الأجنبية فيها ، ويتم تصدير الغاز الجزائري حاليا تحت إشراف سوناطراك. فسوناطراك هي الشركة الوطنية للنفط وتحتل المرتبة 12 عالميا والأولى إفريقيا، وتسيطر سوناطراك والشركات التابعة لها على قطاع المحروقات في الجزائر، إذ تشمل مهامها جميع عمليات الاستكشاف والحفر والإنتاج والتكرير وإنتاج الغاز الطبيعي والغاز المسيل وصناعة البتروكيميائيات والنقل وأعمال المساندة، وهي توظف نحو 20 ألف شخص .

سبب ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع حصيلة صادراتها إلى 14 مليار دينار خلال النصف الأول من سنة 2004، علما أن المتوسط السنوي لحصيلة صادرات البترول هي 12 مليار دينار.

قدر بنك الجزائر قيمة التحويلات المالية لأرباحها لشركاء مجموعة سوناطراك بأكثر من 3 مليار دولار عام 2004 مقابل 2.3 مليار دولار سنة2003 و1.6 مليار دولار سنة 2002 مما يؤكد زيادة الأرباح المسجلة من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر ويرجع ذلك إلى لارتفاع أسعار البترول.فقد عرفت صادرات البترول إلى 31.5 مليار دولار منها 17 مليار خلال السداسي الثاني من هذه السنة 2004 مما دعم حصة الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر. وقد بلغت إيرادات

---

292 حسين فواز، الاقتصاد الجزائري، سياق بين الإصلاح و التحديات، مجلة الاقتصاد و الأعمال، عدد خاص ديسمبر 2003 ، ص 32.

سوناطراك حوالي 20,8 مليار دولار خلال فترة 1999-2003[293].وتتجه الجزائر الى تحقيق مداخيل بترولية قياسية هذا العام، بفعل ما كسبته شركة سوناطراك خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة الجارية، حيث حصلت أرباحا ضخمة فاقت 13 مليار دولار .

أما عن الغاز فتعتبر سوناطراك ثالث مركب مصدر في العالم،حيث تبلغ صادراتها 60 مليار متر مكعب. وتمتلك الجزائر خامس احتياطي عالمي وهي7 منتج في العالم بإنتاج يقدر بـ 9 ,88 مليار مكعب.إن السوق الأوروبية للغاز تتطور بسرعة، وتعرف زيادة كبيرة في الطلب ، وتقوم سوناطراك ببيع الغاز في هذه السوق منذ ثلاثين سنة، وهي أكبر مصدر للغاز الى أوروبا الجنوبية،وتستغل في ذلك أنبوبان عابران للقارات .

عائدات النفط الجزائرية ارتفعت بنسبة 27.26% لتصل قيمتها 32 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2005، ومن المتوقع أن تصل العائدات إلى نحو 40 مليار دولار أمريكي في نهاية 2005، فيما بلغت 31.5 مليار دولار خلال عام 2004، و24 مليار دولار خلال عام 2003.

إن الوضع المالي في الجزائر يتحسن بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية، وأن احتياطيات العملة الأجنبية تجاوزت 50 مليار دولار، وبذلك تكون قد زادت بنحو عشرة أمثالها خلال خمس سنوات بفضل صادرات النفط، وارتفاعها من 4.4 مليار دولار عن عام 1999، في وقت تحقق فيه فائضا تجاريا مع انخفاض معدل التضخم وهبوط في البطالة.

وأعلنت الحكومة الجزائرية أن البلاد استفادت من أسعار النفط المرتفعة من خلال زيادة الفائض التجاري بنسبة 28.36% إلى ما قيمته 15.56 مليار دولار بالشهور التسعة الأولى من عام 2005 مقارنة بنفس الفترة من عام 2004.

ومن جانبه، وضح رئيس بعثة صندوق النقد الدولي ، أن ارتفاع أسعار النفط قد ساعد على دفع الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية وأنه يمكن توجيه العائدات الى تمويل الإصلاحات بدلا عن مواصلة تمويل العجز في الميزانية.

- الاستثمارات في قطاع المحروقات:

293 المرجع السابق لـ تشام فاروق، مداخلة.

تضررت الجزائر غداة الاستقلال بنقص العوائد الضريبية على نشاطات الشركات البترولية الفرنسية، حيث أبقتها في حدود دنيا لأسباب تقنية ومحاسبية مصطنعة[294]. ولهذا لجأت إلى مفاوضات مطولة أثمرت في الأخير على الاتفاق المتعلق بتسوية مسألة المحروقات والتنمية الصناعية في الجزائر سنة 1965.فكان ذلك أول اتفاق بين الجزائر الممثلة بشركة سونطراك وشركة أجنبية.

ومن مصادر تفاؤل الخبراء هو استثمار الجزائر لأكثر من 700 مليون دولار أمريكي في مجال الاستكشاف، واقتراب سوناطراك من اكتشاف 13 حقلاً جديداً للنفط والغاز الطبيعي، واستخدام الشركة لتقنية جديدة في مجال استكشاف الغاز والنفط، في حقول عجزت التقنيات القديمة عن استكشافها، فضلا عن العمل الدؤوب لتطوير حقول النفط والغاز بحاسي مسعود وإليزي وحاسي بركين بجنوب الجزائر، فضلا عن الطموحات المتزايدة لاكتشاف النفط والغاز في العديد من المناطق بشمالي الجزائر .

كما أعلن فيما سبق، عن انطلاق عملية جديدة بالجنوب الجزائري لتكثيف الحفر الأفقي، بهدف بلوغ 200 و250 ألف برميل يوميا، بالإضافة إلى ما يجري إنتاجه حاليا وهو 600 ألف برميل يوميا. وحسب آخر إحصائيات الأوبيك، تحتل سوناطراك المرتبة 12 عالميا، متجاوزة العديد من الشركات النفطية العملاقة، مداخيل تعدت عارضة 32,5 مليار دولار، رغم أن إنشاءها يعود إلى أربعة عقود وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الضخ النفطي العام 2004 بلغت 40 مليار دولار، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 43,6 مليارات دولار في السنة نفسها، ما انعكس إيجابا على نمو الاقتصاد بـ 2.5% مع توقعات بارتفاعها إلى 3,6% نهاية العام الجاري2005.

لقد جاء ت قوانين الاستثمار لتوضح طريقة الشراكة مع سونطراك ،فعرفت ابرام عدة عقود في البداية مع شركات أجنبية منها (صن أويلSUN-OIL، طوطال TOTAL، أموكو AMOCO، ألف ELF)، وجاءت بعدها عدة اتفاقيات للشراكة أبرمتها سونطراك بهدف تدعيم نشاطها في استكشاف واستغلال المحروقات في عدة مناطق من الجنوب،إلتزم في معظمها الطرف الأجنبي بتمويل أكثر من 50% من المشروع تصل قيم الاستثمارات فيها إلى مبالغ مغرية،ويمكن ذكر بعض هذه العقود:

- عقد مع مجمع فرنسي TOTAL قيمة الاستثمار 370 مليون دولار لإنتاج الغاز المميع لمدة 30 سنة،
- عقد مع مجمع البريطاني BP قيمة الاستثمار 45 مليون لمدة 5 سنة،

294 المرجع السابق لـ لخميسي خليفة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 135.

- عقد مع ƒمع الأمريكي ARCO قيمة الاستثمار 16 مليون دولار لاسترجاع آبار غور البغل لمدة 15 سنةٛ
- عقد مع ƒمع الƎيطاƆ BP قيمة الاستثمار 3.5 مليون دولار لتطوير حقول الغاز لمدة 30 سنةٛ
- عقد مع ƒمع الأمريكي AMOCO CORPORATION قيمة الاستثمار 931 مليون دولار لتطوير حقول الغاز لمدة 20 سنةٛ
- عقد مع ƒمع الإيطالي AGIP قيمة الاستثمار 22مليون دولار لاستكشاف وتوزيع الإنتاجٛ
- عقد مع ƒمع الأمريكيORYXE ENERGY قيمة الاستثمار 28.8مليون دولار للاستغلال واقتسام الإنتاج...اƅ.

Ź التوقيع نوفمƎ 2005 اتفاق حول إنشاء شركة مختلطة مع الشركة الأمريكية اليابانية "أمريكن ايغل ترانسبور-ميتسوي" لاقتناء ثلاثة بواخر لنقل البترول إذ ستتكفل الشركة المختلطة باقتناء وتسيير لحساب فرع سوناطراƃ "هيƎوƃ شيبينغ كومباƆ ثلاثة بواخر لنقل البترول الخام المكثف ŏدف تأمين نقل 30 في المائة من صادراŒا بوسائلها الخاصة وبالشراكة.

ـ الاستثمار الأجƑ المباشر في الصناعاǧ الحديدية والتعدين

إن أغلب مشاريع الشراكة المحققة في الجزائر في القطاع الصناعيٰ ماعدا قطاع الكيمياء والصيدلةٰ إلا وكانت شركة سوناطراƃ أوسونلغاز طرفا فيها.

وفي هذا الإطار أنشأت سوناطراƃ وبعض الشركات الأجنبية Řسة شركات خاضعة للقانون الجزائري نذكر بعضها [295]:

- "سوفروجاز" (Sofregaz) [فرنسا] شركة مختلطة مع سوناطراƃ (36%)ٰ سونلغاز (14%) متخصصة في الهندسة تعمل في مشاريع الغاز الطبيعي المميعٛ
- "ساربي" (Sapri) وهي شركة مختلطة بين سوناطراƃ (50%) و"أبي بي" (ABB) لتصليح الغاز وخطوط أنابيب النفطٛ
- شركة "هيليوس" (Helios) التي تساهم فيها سوناطراƃ بـ 51%ٛ

295 Hassane Yacine, l’expérience de Sonatrach en matière de partenariat dans la recherche, le développement et la production des hydrocarbures dans «Partenariat et investissement» ,Annales de l’I.E.D.F., Alger, 1999, p. 31.

كذلك تم التنازل عن 70% من رأسمال الشركة العمومية للحديد والصلب (Sider) إلى المجموعة الهندية (Ispat) وذلك بموجب الاتفاقية المبرمة في سنة 2001 ولقد وصل الإنتاج السنوي لهذه المجموعة إلى 750 ألف طن سنويا، وهو ما يغطي 50% من السوق المحلية، ومن المتوقع أن يرتفع في السنوات القليلة القادمة إلى 1200 طن سنويا، كما ساهمت في الإبقاء على مناصب الشغل التي كان أصحابها مهددين بالتسريح، كما ساهمت إعادة تأهيل آلات الإنتاج وفق معايير دولية، الأمر الذي فتح إمكانية التصدير إلى الخارج .

إلى جانب المشاريع التي كانت شركة سوناطراك أوسونلغاز شريك فيها نجد مشاريع شراكة بين شركات جزائرية وشركات أخرى أجنبية تنشط في الصلب والتعدين وأهمها :

- عقد شراكة بين شركة ASPI الجزائرية وشركة INMAM القطرية لصناعة الحديد،
- عقد شراكة بين شركة PROCIM الجزائرية وشركة FINALETEI et SOVECGU الفرنسية والألمانية لصناعة وتركيب التجهيزات الفلاحية،
- وعقد شراكة بين شركة ALFASID الجزائرية وشركة DUFERCO المتعددة الجنسيات والخاصة بإنتاج وتسويق الصناعة الحديدية.

ـ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الأخرى:

بعد تسع سنوات من التوقف عن النشاط قررت الشركة الفرنسية "ميشلاين" استئناف نشاطاتها الصناعية في الجزائر، مع إنشاء "ميشلاين الجزائر" حيث انطلقت الشركة في الشغل منذ 12 أكتوبر 2002، ويقوم مصنع "ميشلاين" الذي يقع في باب جراح بإنتاج العجلات المطاطية ذات الوزن الثقيل يهدف تغطية 40% من السوق المحلية كما يتمكن من تصدير 60% من إنتاجه.

وكذلك قامت شركة أوراسكوم ORASCOM Construction Industries بإنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري المسماة الشركة الجزائرية للإسمنت Algerian Ciment Companies "ACC"، ولقد دخل هذا المشروع حيز التنفيذ في مارس 2004 ليصل إلى إنتاج قدره 4 مليون طن سنة 2005 من الإسمنت وهو ما يغطي 15% من السوق المحلية للإسمنت، ولقد حددت قيمة هذا الاستثمار بـ 450مليون دولار.

وقد تم عقد عدة اتفاقات شراكة في الميكانيك والإلكترونيك أهمها:

- عقد شراكة بين شركة SNVI الجزائرية وشركة BENZDAIMLER الألمانية والخاصة بإنتاج الحافلات الصغيرة؛
- عقد شراكة بين شركة SNVI الجزائرية وشركة RENAULT الفرنسية والخاصة بإنتاج الشاحنات الصناعية؛
- عقد شراكة بين شركة CMT الجزائرية وشركة DEUTZ MOTOR الألمانية والخاصة بإنتاج محركات الجرارات ومحركات معدات الماء؛
- عقد شراكة بين شركة ENIEM الجزائرية وشركة KOC التركية والخاصة بإنتاج الأجهزة كهرومنزلية؛
- عقد شراكة بين شركة ENPEC الجزائرية وشركة AGLO الفرنسية والخاصة بإنتاج البطريات؛
- عقد شراكة بين شركة ENIE الجزائرية وشركة VECTRON الكندية والخاصة بإنتاج أجهزة الإعلام الآلي؛
- عقد شراكة بين شركة ENIE الجزائرية و LG et DAEWOO لكورية الجنوبية والخاصة بإنتاج أجهزة التلفزيون...الخ.

ملخص الفصل السادس:

يعتبر لجوء الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر تحديا على المستويين المحلي والدولي، على المستوى المحلي يقصد به تجاوز السياسات السابقة التي لم تحقق التنمية المنشودة، أما على المستوى الدولي فيقصد به توفير المناخ المناسب لجذب المستثمرين الأجانب، في الوقت الذي تتنافس العديد من الدول للترويج لبلدانا وتوفير المزايا المغرية.

كانت ومازالت الجزائر تعتمد لحد كبير على إيرادات المحروقات، لكن الاستراتيجية بدأت تتغير في تمويل الاستثمارات الضخمة المعتبرة منذ المخطط الخماسي الثاني مع انخفاض أسعار النفط وعدم ظهور ملامح واضحة جلية للتنمية الاقتصادية المنشودة والنمو الاقتصادي. وبدأ التفكير جديا في إعادة النظرة في الاقتصاد المخطط.

لقد تسبب تردي الأوضاع الاقتصادية خلال الثمانينات في بروز بصورة جلية التبعية للخارج، وظهور إختلالات عميقة في الحسابات الخارجية وفي الميزانية العمومية، مما حتم اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي في نفس الوقت.

بناءا على ما تقدم، يتضح لنا من جهة حاجة الجزائر إلى جلب الاستثمارات الأجنبية، ومن جهة أخرى سعي الدول المستثمرة لتوظيف رؤوس أموالها بما يضمن فوائد أكبر من التوظيف في موطنها الأصلي، ليتجسد بذلك الانفتاح على الخارج مما يحقق حرية عبور رؤوس الأموال والتعاون الدولي في ظل المصالح المشتركة، ولهذا تعهدت الجزائر بفتح مفاوضات جدية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية في الظروف الدولية الراهنة رفع مستوى الأداء الاقتصادي ابتداء من المؤسسة وانتهاء بالاقتصاد الوطني ككل من حيث الكفاءة والفاعلية وما يترتب عليها من نتائج متفرعة في مقدمتها التنافسية. فمن الأسباب الداعية لضرورة الدعوة لتواجد الاستثمار الأجنبي في الجزائر هو فشل الكثير من الصناعات الضخمة مثل ما هو الحال في العديد من الدول النامية التي قامت باختيار مشروعات غير اقتصادية لاعتبارات خاصة بالعزة الوطنية أو التفاخر.

في أواخر سنة 1993، صدر المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار تكملة لقانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض. وبهذا حققت الجزائر قفزة نوعية في التعامل مع قضايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظام تشريعي جديد، وألغى كل القوانين الصادرة المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات، فأصبح يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب بالمثل. ثم جاء الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف لإنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم، والسماح بتطبيق الحرية تامة أسلوب الامتياز وأسلوب الرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر. وبمقتضى الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقوم بخدمة المستثمرين الوطنين والأجانب، إذ تعتبر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، ومهمتها الأساسية هي تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات اتجاه المستثمرين والتعريف بفرص الاستثمار في الجزائر. وكذلك إصدار جديد لقانون النقد والقرض بالأمر 03-11.

تبقى المشاريع الصناعية أكثر استقطابا لاستثمارات الأجنبية فهي تسيطر على أكثر من 53٪ من رأس المال الأجنبي بأكبر عدد من المشروعات، يليها قطاع الخدمات. أما قطاعي الفلاحة والسياحة فتبقى نسبتهما ضعيفة رغم الإمكانيات الوطنية.

ورغم كل هذا هناك تأخر تحقق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يرجع إلى عدة عوامل وعوائق يواجهها المستثمر، رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل توفير الإطار القانوني والمالي الجيد لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

بالنظر لما سبق، يمكن بلورة آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في نجملة الاستثمارات الأساسية قصد:

- توفير مناصب الشغل،
- ترقية الصادرات غير البترولية،
- التخفيض من المديونية الخارجية،
- ترقية التوازن الجهوي،
- وتحديث وسائل الإنتاج.

وبالتالي ضرورة القيام باستثمارات في مجالات عدة:

- لترقية الهياكل القاعدية خاصة في النقل والاتصال،
- للتنمية البشرية في الصحة، وفي التعليم،
- الاستثمار في السياحة،
- الاستثمار في المصارف،
- الاستثمار في الزراعة واستصلاح الأرض،
- الاستثمار في الصيدلة،
- الاستثمار في الصناعات الغذائية،
- الاستثمار في تدعيم المحروقات...إلخ.

إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية لا تتقدم بسرعة في الجزائر ولم تحقق بعد أهدافها التنموية وهذا يعود إلى :

1-السياسة غير متجانس المطبقة على مستوى المسعى والتنفيذ وتداخل الـصلاحيات بـين مختلـف الهيئات في مسار الاستثمار لا يزال يشكل عائقا كبيرا

2-وفاق اجتماعي رخوا

3-عدم وجود القناعة اللازمة بضرورة تقدم الإصلاحات الاقتصادية

4-الاعتماد الكلي على ايرادات البترول

5-التوجه الاستثمار المحلي نحو النشاط الاستيرادي بدلا من النشاط الإنتاجي ...الخ.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

التنمية الاقتصادية مفهوم علمي حديث النشأة، ظهر وتعمق بعد الحرب العالمية الثانية. وكثيرا ما يعتقد أن مصطلح النمو الاقتصادي مرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية، وذلك لاقتراب مفهومهما العام. وحقيقة الأمر أنهما كلمتين مختلفتين المضمون، فالتنمية لا تؤدي بالضرورة لنمو بدليل أن العديد من الدول الصناعية تعرف اليوم نمط نمو منخفض خلافا للتنمية التي عرفته منذ قرنين من الزمن.

التنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة إلى أحداث تحولات هيكلة اقتصادية واجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض. وبالتالي الانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم من خلال تطوير النشاط الاقتصادي (خاصة الإنتاجي) باتخاذ الإجراءات والتدابير الواعية والهادفة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج السلعي وزيادة الدخل الحقيقي للفرد من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي. والنمو الاقتصادي هو إحدى الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها جميع دول العالم قصد تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها بتحقيق الزيادة في السلع والخدمات وفرص عمل إضافية والقضاء على الفقر وتلوث البيئة.

اعتبر التجاريون أن التنمية الاقتصادية تكمن في الذهب والفضة، ويتطلب تشجيع ودعم الصناعات التحويلية لزيادة الصادرات والحد من الواردات، بينما يحث الفيزيوقراطيون على أن الزراعة وحدها هي التي تنتج ثروة الأمم وتبعث التنمية والنشاطات الاقتصادية الأخرى هي عقيمة.
ينادي رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية دوما بحرية الاقتصاد والتوازن التلقائي عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد، ويرفضون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بوجود ما يعرف اليد الخفية التي تعدل الاقتصاد بصفة تلقائية.
ويكون تحليل الفكر التقليدي يختلف من اقتصادي لآخر:

- يبين أدم سميث أن مصدر الثروة هو العمل المنتج بفضل تقسيم العمل بالتخصص، ولا بد من تحرير التجارة الخارجية كامتداد للتجارة الداخلية،
- يشجع جون ستيوارت ميل السياسات التي تؤدي إلى تحسين الفلاحة والزراعة وتشجيع الملكيات الصغيرة،

- يقوم تحليل مالتوس أساسا على دراسة السكان والأرض التي يعيشون عليها، ويبين أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.
- يبين دافيد ريكاردو من خلال صياغة قانون الريع العقاري أن التنمية الاقتصادية يشارك فيها ثلاث مجموعات هم الرأسماليين (الذين يوجهون الادخار الناجم من أرباحهم) والعمال (الذين يستخدمون الوسائل المقدمة من الرأسماليين) وأصحاب الأراضي (الذين يمتلكون الأراضي الثابتة ويتقاضون عليها ريع عقاري).
- ويقوم تحليل جون باتيست ساي مبنية على النظرية الكمية للنقود، إذ أن السلعة بمجرد إنتاجها تخلق سوقا جديدة لسلع أخرى تتساوى مع قيمة هذه السلعة المنتجة، والنقود عبارة عن ستارة تخفي الحقيقة الاقتصادية والنقود الحقيقية هي المنتجات ذاتها.

استعان ماركس بالمنطق الجدلي في تحليله ودراسته للتنمية الاقتصادية وجهة إيديولوجية للفكر التنموي المبني على نموذج عقائدي فلسفي قائم على فكرة الصراع الطبقي غايته تحقيق المجتمع الاشتراكي يحل محل النظام الرأسمالي، إذ أن التنمية يجب أن تبدأ من العامل وهو القادر على تغيير المجتمع كونه المنتج المباشر وصاحب الفضل في تحقيق فائض القيمة في الإنتاج. واقتراح أفكار لمعالجة حالة البؤس والشقاء. وتؤكد نظرية ماركس في التنمية الاقتصادية على دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية في التغيير الاجتماعي، وإن افتقد ماركس الأساس المقارن في تفسير عملية التنمية.

وفي أعقاب الكساد الكبير للأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929، أحدث الاقتصادي كينز ثورة فكرية على خلاف التقليديين الذين كانوا يعتمدون على مجموعة من العلاقات الرياضية والعوامل الكمية، فهو يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة، فحلل أسباب الأزمة الاقتصادية وتعثر التنمية، وطالب دوما بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد محذرا من موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتما ستتحول إلى كساد أي لا تنمية. فحسب كينز، يجب على الدولة أن تتدخل لتعديل السوق لإيجاد حل لمشكلة البطالة للعودة للتشغيل الكامل ونمو اقتصادي من جديد في حالة كساد.

ونجد أن دوبرنيس يؤكد على نظرية الصناعات المصنعة لقيام التنمية الاقتصادية بالتركيز على الصناعات الثقيلة التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة بإقامة صناعة مصنعة في أقطاب معينة للقضاء على البطالة ورفع مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة بصفة عامة، وهذه الصناعات المصنعة يكون لها ارتباط مباشر مع باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى كتوفير الأسمدة الكيماوية

للزراعة وكذلك توفير الآلات الزراعية. ونجد أن الجزائر تبنت نموذج الصناعات المصنعة للتنمية الاقتصادية رغبة منها في تحقيق تنمية صناعية والخروج من وضعية التخلف في أسرع وقت، أدى إلى اختيار نموذج تصنيعي ثقيل في اعتماد الصناعات المصنعة، وهو ما أثار عدة انتقادات للجزائر نظرا لما احتوت عليه هذه النظرية من عيوب لاستلام وأوضاع بلدان العالم الثالث، وما تتطلبه من موارد مالية ضخمة وتكنولوجيا عالية ويد عاملة فنية وإطارات مؤهلة.

تتعدد نظرة الاقتصاديين للنمو الاقتصادي باعتباره محدد أساسي ومؤشر لمدى تقدم التنمية الاقتصادية:

- تقوم نظرية النمو المتوازن على أساس أنه هناك حد أدنى من الاستثمار يلزم البدء به كشرط ضروري لنجاح عملية التنمية في الاقتصاديات المتخلفة، عن طريق توفير وفورات خارجية تساعد على دفع عجلة التنمية والخروج من الحبقة المفرغة للفقر،
- بسبب نقائص النظرية في ضرورة توفير أموال ضخمة لتحقيق التنمية، ونقص الكفاءات الفنية والإدارية لدى الدول المتخلفة، قامت نظرية النمو غير المتوازن بالتركيز الاستثمارات الجديدة في قطاعات أخرى التي تحتاج لتنمية عن طريق استثمار جديد غير متوازن بطريقة تكمل عدم التوازن القائم فعلا،
- خرج روستو بنظريته في التنمية الاقتصادية التي لقيت قبولا عاما منذ أواسط الخمسينات، وذلك وفق نظرية مراحل النمو التي ليست إلا نتاج عملية مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث من خلال خمس مراحل متعاقبة تمر بها البلاد في طريقها إلى التنمية.
- بينما قدم الاقتصادي فرانسو بيرو دراسة حول التنمية مؤكدا أنها لا تحدث في مكان ودفعة واحدة بل حسب أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو.

في سنة 1990، تم تحديد أهداف إنمائية ثمانية للألفية الجديدة (للقرن الواحد والعشرين) والمقرر بلوغها سنة 2015 والمجسدة في نقاط ثمانية: القضاء على الفقر المدقع والجوع بالتخفيض إلى النصف من عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم والذين يعانون من الجوع، تحقيق التعليم الابتدائي الشامل للأولاد والبنات، تحقيق المساواة بين الجنسين، تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين، تحسين صحة الأمهات وتخفيض معدل وفياتهم بنسبة ثلاثة أرباع، مكافحة مختلف الأمراض من فيروس ومرض الإيدز (السيدا) والملاريا وغيرهما، ضمان استمرارية البيئة.

إن تغطية النقص الذي تميز الدول النامية فيما تخص الادخار المحلي، مما يسمح بتعويض ضعف الاستثمار المحلي الذي تسبب فيه ضعف التمويل الداخلي المتمثلة في المدخرات الوطنية والموارد الجبائية المختلفة، القروض الداخلية، الإصدار النقدي...الخ. مما تجعل اللجوء لوسائل التمويل الأجنبي أمر ضروري لتمويل التنمية الاقتصادية من مصادر تمويل خارجية تحصل عليها الاقتصاد باللجوء إلى الغير.

إن ضعف القدرة الادخارية للاقتصاد الوطني في مواجهة تمويل عملية التنمية الاقتصادية بواسطة استثمارات، فالأوعية الادخارية المحلية لا تسهم بنسبة كبيرة في تغطية عجز العمليات الاستثمارية، وهو ما يفتح الباب بمصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية. ولهذا يعتبر الاستثمار من القضايا الجوهرية التي تسعى المؤسسات والحكومات إلى الاهتمام بها ودراستها كونه من أهم آليات التنمية والنمو الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي. ودوره لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، يعمل على عرض ترقية المجتمع (رفع مستوى دخل الأفراد، وتحسين المستوى الاجتماعي، الصحة، التعليم...) والمساهمة في التشغيل والقضاء على البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة.

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الطرق والأساليب المتبعة لضمان تنمية دول العالم، خاصة النامي منها، أين لوحظ تراجع معدلات النمو الاقتصادي في العقود القليلة الماضية. فيعتبر الاستثمار الأجنبي أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية والسياسة الدولية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم.

نجد في تحليل جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق عملية تنمية وجهتين نظر لمدرستين الأولى مدرسة كلاسيكية والثانية مدرسة حديثة:

- تفترض النظرية التقليدية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، وإن كان أغلبها يعود في معظمها على شركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة،
- ونتيجة لتطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عبر العالم، تطور الفكر الاقتصادي المؤيد للاستثمارات الأجنبية لتزيد وطأتها مع بروز ظاهرة العولمة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم المقومات الأساسية التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، وبالتالي تحقيق تنمية شاملة. وانطلاقا من عجز الدول النامية على تمويل برامجها الاستثمارية في حالة اعتمادها على ادخارها المحلي لكون المشاريع التنموية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا تملكها هذه البلدان فإنها تجد نفسها بأمس الحاجة إلى تمويل خارجي وخاصة العمومي لأنه لا يخضع لنفس الشروط والمعايير التي يخضع لها رأس المال الخاص سواء من حيث معدلات الفائدة أو مدة القرض فوجود رأس المال العمومي يشجع جلب رؤوس الأشخاص الخاصة وبالتالي تمويل التنمية وتدعيم المؤسسات المالية وهذا مع ضمان مناخ استثماري ملائم والمتمثل في الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي بصفة خاصة مع توفر الهياكل القاعدية اللازمة لمباشرة الاستثمار.

تعمل عدد من دول العالم على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع اقتصادها إلى الأمام بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة. فأهم ما تواجهه حكومات دول العالم هو كيفية تدبير الأموال اللازمة لمواصلة عملية التنمية الاقتصادية، فهي تتطلب أموال كبيرة تعجز الحكومات بمفردها عن تدبيرها خاصة مع الشروط التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية لمنح القروض. كل هذا يجعل الاستثمار الأجنبي أحد مقومات النهوض ومواصلة التنمية الاقتصادية.

ولا يكون قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بأي حال من الأحوال، دون وجود مناخ يحفز المستثمرين الأجانب، وهي متعددة: تهيئة الهياكل القاعدية، الإطار المالي والمصرفي، الإطار القانوني التشريعي، الإطار الجبائي الضريبي، المناخ السياسي والأمني، الإطار التنظيمي والإداري، والمحيط الاجتماعي.

إن القول بأن الجزائر تشكل قبلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لوجود سوق واسعة لا أساس له من الصحة، فرؤوس الأموال الأجنبية القادمة للاستثمار في الجزائر لا تهتم بالقرارات والاهتمامات الوطنية إلا إذا كانت الوحدات الإنتاجية المحلية في نفس الوقت مركزا للتصدير نحو الأسواق المجاورة إن أمكن ذلك بطبيعة الحال. واهتمام الجزائر بالاستثمارات الأجنبية نابع في الأساس في ضرورة حتمية للظروف الاقتصادية الصعبة من جهة وضرورة انضمام البلاد في السياق الدولي التي تحتمه الظروف الدولية من تكتلات وعولمة.

من هنا، لا يمكن الشروع في إعادة هيكلة للاقتصاد الوطني في غياب دعم للقرارات التنموية من قبل الشركاء الأجانب من خلال استثمار رؤوس أموال الأجنبية لتفادي الوقوع في استدانة جديدة، نقل المهارات (إذ بغيابها لا يمكن أبدا التحكم في التكنولوجيات)، الاستفادة من التنظيم والتسيير...الخ.

قصد إنجاح الاستثمارات الأجنبية. يتطلب التغيير في الثقافة الاستثمارية وبناء السلوك الاستثماري الفعال وتسويق دولي لغرض الاستثمارات لاختيار أفضل مستثمر بأحسن شروط ممكنة ووضع ملحق شروط نجاح الاستثمارات الأجنبية:

- يجب أن يساند الاستثمارات الأجنبية المباشرة للإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.
- يجب أن تحدد الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي الغرض والمناخ المناسب للتطبيق الاقتصادي للتكنولوجيا الجديدة والاستخدام الفعال لنتائج البحوث والتطوير.
- ضرورة تحديث مجالات عمل المستثمرين الأجانب بما لا يتعارض مع عمل المستثمرين المحليين.
- ضرورة تأكد الهيئة المكلفة بتقديم للمستثمرين الأجانب عن جدوى المشاريع المتقدمة.
- الإصرار على إشراك المستثمر الوطني العام والخاص مع المستثمر الأجنبي بطرق عدة.
- ضرورة تسجيل مشروعات المستثمر الأجنبي بشكل مستقل في البلد المستقبل تكون خاضعة للقوانين الوطنية. وبالتالي رفض كل مشروع تابع للشركة الأم.
- تحديد الأحكام الخاصة بالعمال والجزاء الذي يعينهم المستثمر الأجنبي.
- تقديم حوافز أكثر جذبا تنافس الحوافز التي تقدمها مناطق العالم الأخرى الجاذبة للاستثمارات.
- إصلاح الإدارات الحكومية بتبسيط الإجراءات والقوانين.
- بناء وتطوير أسواق مالية.
- إصلاح النظام التشريعي والقضائي لتبسيط الهيكل التشريعي وتسريع إجراءات حل النزاعات والتقاضي.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي.
- تحسين خدمات البنية الأساسية.
- وتطوير إنتاجية العمل عن طريق تحسين جودة التعليم تدريب القوى البشرية وتطوير بيئة العمل واحترام النظام والوقت.

يشعر كافة المواطنون اليوم بأن الاستثمارات الأجنبية الخاصة أصبحت تحيط بهم من كل جانب. فالمستثمرون الأجانب من أمثال ليديك وريضال أصبحوا بفضل الخوصصة وتحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات هم المكلفون الآن بإنارة بيوتنا وإرواء عطشنا. بل هم من أصبح ينظف مجارينا المتعلقة بقنوات التطهير وهم من أصبحوا مسؤولون عن رفع أسعار فواتيرنا بمعدلات خيالية.

ومن دون شك أن هامش تغلغل الاستثمارات الأجنبية الخاصة سيتزايد في المستقبل القريب، بفضل الوتيرة المتسارعة لخوصصة المرافق العمومية الحساسة مثل قطاعات التعليم بأنواعه والصحة وسكك الحديد والخطوط الجوية ...الخ. فنحن نعيش الآن عصر الاختراق الكاسح للمستثمرين الأجانب. لكن ما مدى مساهمة هذه الاستثمارات في تنمية بلادنا التي لا زالت تصنف بعد تقريب نصف قرن من الاستقلال في مرتبة تتعدى المائة (حاليا 126) في سلم التنمية البشرية وتنطوي على أعلى نسب الأمية في العالم (حوالي 70 %)؟ وألا تشكل هذه الاستثمارات مظهرا آخر من مظاهر الاستعمار المتجدد؟ ولماذا كل هذا الاهتمام الذي تبديه دول العالم الثالث حاليا بالاستثمارات الأجنبية الخاصة؟ وهل هذه الاستثمارات كفيلة بالفعل بالمساهمة في تنمية بلاد العالم الثالث؟

يمكن بلورة آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في جملة الاستثمارات الأساسية قصد توفير مناصب الشغل، ترقية الصادرات غير البترولية، التخفيض من المديونية الخارجية، ترقية التوازن الجهوي، وتحديث وسائل الإنتاج. وذلك بترقية عدد من المجالات لتحقيق التنمية الاقتصادية بفضل المستثمرين الأجانب في الجزائر:

- الاستثمار في النشاطات الزراعية والغابية والرعوية ومعالجة منتجاتها،
- أعمال الري والطاقة والمواصلات وغيرها من الصناعات الأساسية وبناء المرافق الأساسية،
- مختلف الصناعات الخفيفة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،
- التنقيب عن المعادن واستخراجها،
- السياحة والمصارف،
- الصيدلة،
- صناعة البناء: مواد البناء الحديثة ومواد البناء الموفرة للطاقة،
- الصناعات الحديثة: المواد الجديدة، تكنولوجيا الهندسة البيولوجية، التكنولوجيا الموفرة للطاقة، تكنولوجيا إحياء الموارد الطبيعية واستخدامها الشامل، هندسة وتكنولوجيا معالجة التلوث البيئي.

وفي الأخير من التوصيات، نذكر:

- على الجزائر أن تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها واقعا لابد من التفاعل معه شريطة أن يكون هذا التعامل قائما على أساس الاستفادة المشتركة الحالية والمستقبلية،
- من الضروري توفير معلومات مكثفة حول مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

- لابد من توفير كافة متطلبات تحسين المناخ الاستثماري لاستقطاب وجـذب رؤوس الأمـوال الأجنبية المباشرة لها.
- ضرورة تطوير البنية التحتية اللازمة للاستثمار.
- وضع القوانين التي صدرت واستكمال ما لم يصدر حتى الآن في خدمة عملية التنمية والاستثمار.
- تأهيل العنصر البشري بتعليمه وتدريبه على كل المستجدات ليكون فاعلاً في عمليـة التطـوير وتحفيز الاستثمار.
- الاعتماد أولاً على رأس المال والإمكانات المحلية ودعم ذلك بالتسليف المحلي، لأن هذا هو الباقي والمستقر في الوطن ومن ثم على الاستثمارات الخارجية العربية والأجنبية.
- التأكيد على أهداف عملية التنمية والاستثمار والمشاريع اللازمة حسب المناطق والمزايا التي يمكن تحقيقها وعلى الحكومة أن تتولى ذلك لتحفيز المستثمرين ودفعهم بالاتجاه الصحيح.
- تحفيز الاستثمار في الصناعات النسيجية والغذائية على اختلاف أشكالها وأنواعها.
- والاستثمار في المجال السياحي مثل الفنادق والمطاعم والمتنزهات التي تستقطب السياح متوسطي الدخل من داخل وخارج البلد.

المراجع العامة

المراجع العامة

أولا: الكتب

(001) إبراهيم حبان،
«التقييم الإداري للمشروعات»،
ط. منشورات جامعة حلب، حلب، 1991.

(002) أحمد الأشقر & أحمد رفيق قاسم،
«التحليل الاقتصاد الكلي»،
ط. منشورات كلية الاقتصاد لجامعة حلب، حلب، 1998.

(003) أحمد شاكر العسكري،
«التسويق الصناعي. مدخل استراتيجي»،
ط. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.

(004) أحمد غنيم،
«دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان»،
ط. المستقبل (الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة)، بور سعيد، 1996.

(005) أحمد ماهر،
«دليل المدير في الخصخصة»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، د. ت.

(006) أحمد مندور & أحمد رمضان،
«اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية»،
ط. الدار الجامعية، بيروت، 1990.

(007) إسماعيل العربي،
«التنمية الاقتصادية في الدول العربية»،
ط. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (الطبعة الثانية)، 1991.

(008) إسماعيل حسن عبد الباري،
«أبعاد التنمية»،
ط. دار المعارف (الطبعة الثانية)، القاهرة، 1982.

(009) إسماعيل شعبان،
« العلاقات الاقتصادية الدولية»،
ط. منشورات جامعة حلب، حلب، 1999.

(010) أفريت هاجن،
«اقتصاديات التنمية»،
ط. مركز الكتب الأردن، عمان، 1988.

(011) أميرة عبد اللطيف مشهور،
«الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي»،
ط. مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991

(012) بن أشنهو عبد اللطيف،
«التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط»،
ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

(013) بهلول محمد بلقاسم،

«الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي: مثال الجزائر»،
ط. المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، الجزائر.

(014) بودهان م.،
«الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر»،
ط. دار المالكية، الجزائر، 2000.

(015) توفيق إسماعيل،
«أسس الاقتصاد الصناعي وتنفيذ المشاريع»،
ط. معهد الإنماء العربي، بيروت، 1987.

(016) جاسم بن محمد القاسيمي،
«التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: إنجازاته وتحدياته»،
ط. مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2000.

(017) جعفر الجزار،
«الادخار والاستثمار والمضاربة في البورصة»،
ط. دار النفاس، بيروت، 1998.

(018) جمال جويدان الجمل،
«تشريعات مالية مصرفية»،
ط. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان & مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2002.

(019) جيل بيرتان،
«الاستثمار الدولي»،
<<ترجمة علي مقلد>>،
ط. مكتبة الفكر الجامعي & منشورات عويدات، بيروت، 1970.

(020) جيمس بي اركباور James B. ARKEBAUER & رون شولتز Ron SCHULTZ،
«الاكتتاب: دليل رجال الأعمال حول كيفية طرح شركاتهم الخاصة للاكتتاب العام»،
<<لأصل كتاب بالإنجليزية بعنوان:
«The entrepreneur's guide to going public»،
ترجمة وتعريب ليلى زيدان>>،
ط. الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

(021) خضر عبد الحميد،
«مبادئ علم الاقتصاد»،
ط. دار الأمل للتوزيع والنشر، عمان، 1994.

(022) حامد عبد الحميد ضرار،
«السياسات المالية»،
ط. الدار الجامعية (الطبعة الثالثة)، الإسكندرية، 1999.

(023) حسين عمر،
«الاستثمار والعولمة»،
ط. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.

(024) حسين عمر،
«موسوعة المصطلحات الاقتصادية»،
ط. دار الشروق (الطبعة الثالثة)، جدة، 1979.

(025) حسين عمر،
«النظريات الاقتصادية»،
ط. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1987.

(026) حمدي عبد العظيم،

«الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة (دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج)»،
ط. دار زهراء الشرق، القاهرة، 1998.

027) حمزة محمود الزبيدي،
«إدارة المصارف: استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان»،
ط. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

028) خالد وهيب الراوي،
«الاستثمار: مفاهيم، تحليل، استراتيجية»،
ط. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999.

029) خالد وهيب الراوي،
«إدارة المخاطر المالية»،
ط دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999.

030) الدوري محمد أحمد،
«التخلف الاقتصادي»،
ط. ديوان المطبوعات الجامعية (الطبعة الثانية)، الجزائر، 1987.

031) رشاد أحمد عبد اللطيف،
«أساليب التخطيط للتنمية»،
ط. دار القاهرة، القاهرة، 2002.

032) رفعت عبد الحليم الفاعوري،
«تجارب عربية في الخصخصة»،
ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

033) رمزي زكي،
«مشكلة الادخار»،
ط. الدار الوطنية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

034) زكريا طاحون،
«بيئات ترهقها العولمة (الاقتصادية-السياسية-الثقافية-الاجتماعية)»،
ط. جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003.

035) زكريا بشير إمام،
«في مواجهة العولمة»،
ط. دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2000.

036) زينب حسين عوض الله،
«الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)»،
ط. الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

037) سمير محمد عبد العزيز،
«التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبية، الاقتصادية، الـ تشريعية، والتطبيقية»،
ط. مكتبة & مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000.

038) سعد طه علام،
«دراسات في الاقتصاد والتنمية»،
ط. دار طيبة للنشر والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003.

039) سعيد عبد العزيز عثمان،
«دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق»،
ط. دار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

040) سيد الهواري،

«الاستثمارات والتمويل»،
ط. دار غريب، القاهرة، 1981.

(041) السيد عطية عبد الواحد & آخرون،
«دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم»،
ط. دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

(042) السيد ياسين،
«العولمة والطريق الثالث»،
ط. ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 1999.

(043) سيسويف أ. س.،
«المصارف متعددة الجنسيات واتساع نفوذها في الخارج»،
<<الأصل كتاب بالروسية بعنوان:
«The expansion of transnational banks»،
ترجمة وتعريب علي محمد تقي عبد الحسين القزويني>>،
ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

(044) سينوف أ. س.،
«الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات»،
ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

(045) صلاح الدين حسن السيسي،
«الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة: اليورو & السوق العربية المشتركة: الواقع والطموح»،
ط. عالم الكتب، القاهرة، 2003.

(046) صلاح الدين نامق،
«اقتصاديات التنمية»،
ط. دار النهضة العربية، القاهرة، د. ت.

(047) صلاح وزان،
«تنمية الزراعة العربية: الواقع والممكن»،
ط. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

(048) ضياء مجيد الموسوي،
«الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)»،
ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

(049) ضياء مجيد الموسوي،
«ثورة أسعار النفط 2004»،
ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

(050) طارق عبد العال حماد،
«التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

(051) طاهر حردان،
«مبادئ الاستثمار»،
ط. دار المستثمر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

(052) طلال البابا،
«قضايا التخلف والتنمية في العالم»،
ط. دار الطليعة، بيروت، 1986.

(053) طلعت أسعد عبد الحميد،

«الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة»،
ط. المتحدة للإعلان (الطبعة العاشرة)، القاهرة، 1998.

(054) عبد السلام أبو قحف،
«اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي»،
ط. دار مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

(055) عبد السلام أبو قحف،
«السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية»،
ط. منشورات جامعة الإسكندرية، 1989.

(056) عبد السلام أبو قحف،
«نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية»،
ط. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.

(057) عبد الغفار حنفي،
«الإدارة المالية: مدخل القرارات»،
ط. منشورات جامعة بيروت، بيروت، 1990.

(058) عبد القادر محمد عبد القادر عطية،
«اتجاهات حديثة في التنمية»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

(059) عبد المالك الأخرس،
«التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية العربية السورية»،
ط. مكتبة الأسد (الطبعة الثانية)، دمشق، 1989.

(060) عبد المطلب عبد الحميد،
«التمويل المحلي والتنمية المحلية»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

(061) عبد المطلب عبد الحميد،
«دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

(062) عبد المطلب عبد الحميد،
«العولمة واقتصاديات البنوك»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

(063) عبد المطلب عبد العظيم،
«البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

(064) عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة & محمد الباشا،
مبادئ الاقتصاد الكلي»،
ط. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

(065) عبد ا! محمد قسم السيد،
«التنمية في الوطن العربي: النظرية والتطبيق (التجربة السودانية)»،
ط .دار الكتاب الحديث، سرت (ليبيا)، 1994.

(066) عرفان تقي الحسيني،
«التمويل الدولي»،
ط. دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

(067) عصام أنور سليم،

«الوجيز في عقد الإيجار»Û
الجزء الأول: «الأحكام العامة في الإيجار»Û
ط. ديوان المطبوعات الجامعيةÛ الإسكندريةÛ 2003.

(068) علي لطفيÛ
«التخطيط الاقتصادي: دراسة نظرية وتطبيقية»Û
ط.الدار الجامعيةÛ دمشقÛ 1988.

(069) عليوê قربوع كمالÛ
«قانون الاستثمارات في الجزائر»Û
ط. ديوان المطبوعات الجامعيةÛ الجزائرÛ 1999.

(070) عمر إĈاعيل سعد ا!Û
«تقرير المصير الاقتصادي للشعوب»Û
ط. الدار الجامعيةÛ دمشقÛ 1986.

(071) عمرو محي الدينÛ
«التخلف والتنمية»Û
ط. دار النهضة العربيةÛ بيروتÛ 1972.

(072) عمرو محي الدينÛ
«التنمية والتخطيط الاقتصادي»Û
ط. دار النهضة العربيةÛ بيروتÛ 1972.

(073) غازي عبد الرزاق النقاêÛ
«التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية»Û
ط. دار وائل للطباعة النشرÛ عمانÛ 1996.

(074) غايل فاين Gaël FAINÛ
«توظيف الأموال (Les placements)»Û
<<ترƤة كامل ƒيد سعادة>>Û
ط. منشورات عويداتÛ بيروت & باريسÛ 1985.

(075) فايز إبراهيم الحبيبÛ
«التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية»Û
ط. جامعة الملك سعودÛ الرياضÛ 1985.

(076) فرنون رƥوند VERNON RaymondÛ
«النتائج الاقتصادية والسياسية للمؤسسات متعددة الجنسيات»Û
<<لأصل كتاب بعنوان:
«Conséquences économiques et politiques des sociétés multinationales»Û
ترƤة وتعريب صلاح برمدا>>Û
ط. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القوميÛ دمشقÛ 1988.

(077) فرهنك جلالÛ
«التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية Ǵ العام 2000»Û
ط. مركز دراسات الوحدة العربيةÛ بيروتÛ 1991.

(078) فريد راغب النجارÛ
«إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا: مدخل تكاملي تجريبي»Û
ط. دار الإشعاع للطباعة والنشرÛ الإسكندريةÛ 1997.

(079) فريد النجارÛ
«الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي»Û
ط. مؤسسة شباب الجامعةÛ الإسكندريةÛ 2000.

(080) قرص مضغوط (CD-ROM)Û

«برنامج فقه المعاملات»،
إصدار شركة صخر لبرامج الحاسوب & مجموعة دلة البركة،
الرياض (الإصدار الأول)، 1996.

(081) كامل بكري،
«التنمية الاقتصادية»،
ط. الدار الجامعية، دمشق، 1988.

(082) كامل بكري،
«الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل»،
ط. دار الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

(083) فؤاد هاشم عوض،
«اقتصاديات النقود والتوازن النقدي»،
ط. المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1976.

(084) كسيدز كريستين، Christine KESSIDES
«خصخصة مشروعات البنية الأساسية: المتطلبات والبدائل والخيرات»،
لأصل كتاب بعنوان: «Institutional options for the provision of infrastructure»،
ترجمة وتعريب منير إبراهيم هندي،
ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997.

(085) جمال الدين لعويسات،
«التنمية الصناعية في الجزائر (على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978)»،
ترجمة وتعريب سعدي الصديق،
ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

(086) لعشب محفوظ،
«دراسات في القانون الاقتصادي»،
ط. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

(087) مجدي محمود شهاب،
«الاقتصاد الدولي»،
ط. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

(088) محسن أحمد الخضيري،
«التمويل بدون نقود»،
ط. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.

(089) محسن أحمد الخضيري،
«العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة اللا دولة»،
ط. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.

(090) محمد السيد سعيد،
«المؤسسات متعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية والسياسية»،
ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.

(091) محمد صالح الحناوي & السيدة عبد الفتاح عبد السلام،
المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

(092) محمد صالح الشيخ،
«الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها»،
ط. دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

(093) محمد عبد العزيز عجمية & إيمان عطية ناصف،

«التنمية الاقتصادية»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

(094) محمد عبد العزيز عجمية & محمد علي الليثي،
«التنمية الاقتصادية: مفهومها - نظرياتها - سياساتها»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

(095) محمد كمال خليل الحمزاوي،
«اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته»،
ط. منشأة المعارف (الطبعة الثانية)، الإسكندرية، 2000.

(096) محمد محروس إسماعيل،
«اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع الاهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية»،
ط. مؤسسة شباب الجامعة (الطبعة الثانية)، الإسكندرية، 1997.

(097) محمد محروس إسماعيل،
«دراسات في الموارد الاقتصادية» {الجزء الأول}،
ط. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د. ت.

(098) محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك & أحمد زهير شامية،
«مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)»،
ط. دار الثقافة للنشر والتوزيع (الطبعة الثانية)، عمان، 1998.

(099) محمد ناجي حسن خليفة،
«النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم»،
ط. دار القاهرة، القاهرة، 2001.

(100) محمد يسري إبراهيم دعبس،
«الادخار والعوامل المؤثرة فيه»،
ط. دار المعارف، القاهرة، 1996.

(101) محمد يسري إبراهيم دعبس،
«التربية الادخارية والتنمية الشاملة: رؤية في الأنثرولوجيا الاقتصادية»،
ط. دار المعارف، القاهرة، 1996.

(102) محمد يسري إبراهيم دعبس،
«الموارد الاقتصادية: ماهيتها، أنواعها، اقتصادياتها»،
ط. دار المعارف، القاهرة، 1996.

(103) محمود يونس، أحمد محمد مندور & محمد السريتي،
«مبادئ الاقتصاد الكلي»،
ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

(104) محي الدين إسماعيل علم الدين،
«موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية»،
الجزء الثالث: «الخدمات المصرفية وخطابات الضمان»،
ط. دار النهضة العربية، القاهرة (الطبعة الثانية)، 1993.

(105) مدحت صادق،
«أدوات وتقنيات مصرفية»،
ط. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

(106) مدحت كاظم القريشي،
«الاقتصاد الصناعي»،
ط. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2001.

(107) ممدوح محمود منصور،

«العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد»،
ط. دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

(108) [illegible] قاسم،
«التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية»،
ط. الدار المصرية اللبنانية (الطبعة الثالثة)، القاهرة، 1997.

(109) منير الحمش & مجموعة من المختصين،
«الاستثمار في سورية: أسئلة وأجوبة»،
ط. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1992.

(110) المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت)،
«اقتصاديات العالم العربي: التنمية منذ العام 1945»،
<<الأصل كتاب بالإنجليزية مؤلف في مجلدين بعنوان:
الأول «The economics of the Arab World»،
والثاني «The Determinants of Arab Eeconomic Development»،
ترجمة وتعريب يوسف عبد الله صايغ>>،
صدر الكتاب في ثلاثة أجزاء:
الجزء الأول: «البلدان العربية الأسيوية»،
الجزء الثاني: «البلدان العربية الأفريقية»،
والجزء الثالث: «مقررات التنمية الاقتصادية العربية»،
ط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

(111) نادية عبد الله منصور،
«صنع الدواء»،
ط. الهيئة العامة للاستعلامات لوزارة الإعلام المصرية، القاهرة، 1988.

(112) نائل عبد الرحمن صالح الطويل & ناجح داود رباح،
«الأعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها»،
الجزء الأول: «التعريف بالمصارف والعمل المصرفي،
التعريف بالجريمة، الجرائم المصرفية التقليدية»،
ط. دار وائل للطباعة النشر، عمان، 2000.

(113) نزار سعد الدين العيسى،
«مبادئ الاقتصاد الكلي: كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق»،
ط. الدار العربية الدولية & دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

(114) نعيم الظاهر،
«دراسات في الواقع العربي: التنموي-الاقتصادية-الاجتماعي»،
ط. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

(115) نعيم نصير،
«إدارة وتقييم المشروعات»،
ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

(116) هشام علي صادق،
«النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية»،
ط. المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003.

(117) هنجر دافيد Richard BRONSON،
«نظرية ومسائل في بحوث العمليات»،
<<الأصل كتاب بعنوان: «Operations research»>>،
تعريب حسن حسني الغباري، مراجعة محمد إبراهيم يونس،
سلسلة ملخصات شوم،
ط. دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة، 1988.

(118) هني أحمد،

«اقتصاد الجزائر المستقلة»Û
ط. ديوان المطبوعات الجامعيةÛ الجزائرÛ 1991.

(119) بوجين يوليوÛ
«النظرية الاقتصادية الكلية»Û
سلسلة ملخصات شومÛ
ط. دار ماكجروهيل للنشرÛ القاهرةÛ 1980.

(120) ARTUS Patrick,
«Macro économie»,
ed. Economica, Paris, 1995.

(121) ATHENOSY George, BENZAQUEN Norman, CHEVALIER Alain, GRENECHE-CHEVALIER Françoise, GUPTA Jyoti & HIRSCH George,
«S'implanter à l'étranger: Pour maîtriser le développement international de l'entreprise»,
ed. Entreprise Moderne d'Edition, Paris, 1983.

(122) BENASSY-QUERE Agnès, BOONE Laurence & COUDERT Virginie,
«Les taux d'intérêt»,
ed. La découverte, Paris, 1998.

(123) BENISSAD M. Hocine,
«Economie du développement d'Algérie»,
ed. OPU, Alger, 1982.

(124) BENISSAD M. Hocine,
«Algérie: Restructuration et réformes économiques (1979-1983)»,
ed. OPU, Alger, 1994, 1994.

(125) BENISSAD M. Hocine,
«Stratégique et expériences de développement»,
ed. O.P.U., Alger, 1985.

(126) BERAUD Alain,
«Introduction à l'analyse macroéconomique»,
ed. Economica (4°ed.), Paris, 1999.

(127) BERTRAND Raymond,
«Economie financière internationale»,
ed. P.U.F., Paris, 1979.

(129) BERTHET Dominique & BONNET Henri,
«Les institutions financières internationales»,
Que sais-je n°44,
ed. P.U.F. (4°ed.), Paris, 1987,
& reédition Bouchene, Alger, 1993.

(129) BITO Christian,
«La gestion obligataire»,
ed. Dalloz, Paris, 1988.

(130) BONNEAU Thierry,
«Droit bancaire»,
ed. Montchrestien (2°ed.), Paris, 1996.

(131) BOUKRAMI Sid Ali,
«Vade-Mecum de la finance»,
ed. OPU, Alger, 1992.

(132) BRAHIMI Abdelhamid,
«L'économie algérienne»,
ed. OPU, Alger, 1991.

(133) CAUDAMINE Guy & MONTIER Jean,
«Banque et marchés financièrs»,
ed. Economica, Paris, 1998.

(134) CHESNAIS Francois,
«la mondialisation du capital»,
ed. Syross, Paris, 1994.

(135) COHEN Albert & COMBERMALE Pascal,
«Croissance et crises: Eléments d'analyse»,
ed. Hatier, Paris, 1980.

(136) DEHOUX Danielle & GRAFMEYER Yves,
«Progrés technique et changement social»,
ed. Hatier, Paris, 1982.

(137) DELFAUD Pierre,
«Les théories économiques»,
Que sais-je n°2289,
ed. PUF (2°ed.), Paris, 1986.
& reédition Bouchene, Alger, 1993.

(138) DESCAMPS Christian,
«Analyse économique: Microéconomie, Macroéconomie,
Monnaie-Finance, Comptabilité Nationale»,
ed. Vuibert, Paris, 1998.

(139) GHERTMAN Michel,
«Les multinationales»,
Que sais-je n°2068, ed. PUF (3°ed.), Paris, 1982,
Et réédition Bouchene, Alger, 1993.

(140) GINGLINGER Edith,
«Les décisions d'investissement»,
ed. Nathan, Paris, 1998.

(141) GOUMIRI Mourad,
«L'offre de Monnaie en Algérie»,
ed. E.N.A.G., Alger, 1993.

(142) HEILBROER Robert L. & THUROW Lester C.,
«Comprendre la macroéconomié»,
<<Traduit de l'américain par LAVERGNE Philippe (de)
du livre sous titre: «Understanding Macroeconomics»,
ed. Prentice-Hall, Inc Englewood cliffs,
New Jersey, 1983, USA)>>,
ed. Eonomica (6°ed.), Paris, 1986.

(143) HUGONNIER Bernard,

«Investissements directs:
Coopération internationale et firmes multinationales»,
ed. Economica, Paris, 1984

(144) JACQUEMOT Pierre,
«Multinationale: Une introduction économique»,
ed. Economica, Paris, 1990.

(145) JALLADEAU Joël,
«Introduction à la macroéconomie: Modélisation de base et redéploiements théoriques contemporains»,
ed. Publication de l'Université de Boeck (2°ed),
Bruxelles, 1998.

(146) KEYNES John Maynard,
«General theory of employment, interest and money»,
ed. Payot, Paris, 1958.ترجم .

(147) KOTLER P. DUBOIS B.,
«Marketing management»,
ed. Publi-Union (9°ed), Paris, 1997.

(148) LAZI Alain & TOPOL Richard,
«Initiation à la macroéconomique:
L'équilibre de courte période»,
ed. Hchette, Paris, 1996.

(149) LAIDLER David E.,
«The demand for money: Theory and evidence»,
ed. Dun-Donnelly, New York, 1969.

(150) LEYMARIE Serge & TRIPIER Jean,
«Maroc: le prochain dragon?
(De nouvelles idées pour le développement»,
ed. Karthala, Casablanca, 1992.

(151) MADAULE Stéphane,
«Commerce et développement: Cas des céréales»,
ed. L'Harmattan, Paris, 1990.

(152) MARCHESNAY Michel & FOURCADE Colette,
«Gestion de la P.M.E./P.M.I.»,
ed. Nathan, Paris, 1997.

(153) MONTOUSSE MArc, CHAMBLAY Dominique & RENOUARD Gilles,
«50 fiches pour comprendre les débats économiques actuels»,
ed. Bréal, Rosny (France), 1999.

(154) MUCHIELLI Jean Louis,
«Multinationales globales et mondialisation»,
ed. Seuil, Paris, 1998.

(155) NONJON Alain,
«La mondialisation»,
ed. Sedes, Condé-sur-Noireau, 1999.

(156) O. C. D. E.,

«Définition de Références:
Détail des Investissements Internationaux»,
ed. O. C. D. E., Paris, 1993.

(157) PASCAL L. & SCHWOB T.,
«Les zones franches dans le monde»,
ed. La Documentation française, Paris, 1984.

(158) VIZZAVONA Patrice,
«Gestion Financière»,
ed. Berti, Alger, 1995.

(159) PHANE Duc Loi,
«L'économie mondiale entre le libre échange et le protectionisme»,
ed. Editions Cujas, Paris, 1993.

(160) PHILIPPOSSIAN Pascal,
«Le crédit-bail et le leasing:
Outils de financements locatifs»,
ed. S.E.F.I., Québec & Surensnes (France), 1998.

(161) RAINELLI Michel,
«Le commerce international»,
ed. Découverte (8°ed.), Paris, 2002.

(162) RIZZO Bruno,
«Introduction à la macroéconomie financière»,
ed. Armand Colin, Paris, 1998.

(163) ROUSI-ROUBI Blanche,
«Lexique de banque et de bourse»,
ed. Dalloz, Paris, 1983.

(164) SAMMUELSON Alain,
«Economie internationale contemporaine»,
ed. O.P.U., Alger, 1993.

(165) SEPOT Jean-Yves,
«L'économie du monde»,
ed. Nathan (2°ed.), Paris, 2000.

(166) SHAUN P. HARGREAVES HEAP,
«La nouvelle macroéconomie keynésienne»,
<<Traduit de l'Anglais par QUILES Jean-José>>,
ed. Armand Colin, 1998, Paris.

(167) SUAVET Thomas & THALVARD Robert,
«La vie économique de l'entreprise»,
ed. Ouvrières (5° ed.), Paris, 1984.

(168) VILLIEU Patrick,
«Macroéconomie: L'investissement»,
ed. La Découverte, Paris, 2000.

ثانيا: الرسائل الجامعية

(001) أقاسم حسنة،
«دور الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية: (حالة الجزائر)»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

(002) أوسرير منور،
«دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية،
هونج كونج، سنغافورة، ومصر»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

(003) أيت بشير عمر،
«الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي (مع دراسة الأزمتين المكسيكية والأسيوية)»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)،
كلية العلوم الاقـتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

(004) بابا عبد القادر،
«سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في إطار التطورات العالمية الراهنة»،
أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

(005) باسعيد والحاج فريد،
«دور الضريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية
مع دراسة البعد الدولي للإصلاح الضريبي في الجزائر»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

(006) بن ثابث علال،
«الأسواق المالية في ظل العولمة»،
مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع مالية)،
المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، 2003.

(007) بن عربة بوعلام،
«التضخم في النظرية الاقتصادية: حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1967-1992 »،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

(008) بن عناية جلول،
«أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2002)»،
مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي (فرع الطرق الكمية)،
المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء (الجزائر)، 2005.

(009) بوزيد مروان،
«أهمية التكنولوجيا في ترقية القدرة التنافسية الصناعية للدول النامية في ظل العولمة:
حالة الجزائر»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقـتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقـتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

(010) بوطمين سامية،
«انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

(011) بوكابوس سعدون،
«الاقتصادي الجزائري: محاولتين من أجل التنمية»،

أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

(012) بيبي يوسف،
«دور قطاع المحروقات في التنمية الصناعية»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،
كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1991.

(013) تومي عبد الرحمان،
«آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

(014) جلطي غالم،
«ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

(015) حدادو علي،
«إمكانية خوصصة قطاع الخدمات العامة: حالة قطاع المواصلات الجزائرية»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تسيير)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

(016) حشماوي محمد،
«التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات
مع الاهتمام بحالة الجزائر»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993.

(017) حنيش علي،
«الضريبة ودورها في تشجيع استثمار القطاع الخاص»،
مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،
معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992.

(018) خدجي عبد القادر،
«دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: حالة الجزائر»،
مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود بنوك مالية)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

(019) خليل دعاس،
«الادخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والإحلال: دراسة حالة الدول العربية»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

(020) خير قدور،
«الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

(021) سواكري مباركة،
«وضعية التسيير الاستراتيجي في المؤسسات العمومية (حالة المؤسسات الجزائرية)»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تسيير)،
معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

(022) شريط عابد،
«دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية:
حالة دول المغرب العربي»،

أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (علوم التسيير)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

(023) طالبي بدر الدين،
«أثر الإصلاحات الاقتصادية على العمالة في المؤسسات العمومية الاقتصادية، حالة الجزائر»،
مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي (فرع تحليل اقتصادي)،
المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء (الجزائر)، 2005.

(024) علة محمد،
«الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

(025) غزالي فتحي،
«الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال السبعينات»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

(026) فارس فضيل،
«الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية: حالة الجزائر»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

(027) فارس فضيل،
«الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية
مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية»،
أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

(028) فرحي كريمة،
«أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

(029) فريحة نشيدة،
«التمويل الداخلي للاستثمارات المنتجة في الجزائر 62-1994 »،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود ومالية)،
معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

(030) فيصل حبيب حافظ،
«دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية»،
مذكرة ماجستير في علوم التسيير (فرع إدارة الأعمال)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

(031) قريز مسعود،
«التجارة الخارجية الجزائرية من التقييد إلى التحرير»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

(032) قويدر أمال،
«التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة-تكامل أم تناقض-»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

(033) كواش خالد،
«أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية: حالة الجزائر»،
أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع تخطيط)،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

(034) لخميسي خليفة،
«الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة المحروقات في الجزائر»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

(035) لسلوس مبارة،
«تقييم المشروعات الاستثمارية في قطاع الري الزراعي بالجزائر»،
أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع علوم التسيير)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

(036) محمد علي حزام غالب المقبلي،
«الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية:
1990-2001 »،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

(037) 3ياوي 2بير،
«العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: حالة الجزائر»،
مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)،
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

(038) AKACEM Khédidja,
«Evolution de l'approche théorique et pratique
de l'investissement étranger en Algerie: 1962-1999»,
Mémoire en vue de l'obtention du Magister
es-sciences économiques, Option : Planification,
Faculté des Sciences Economiques et de Sciences de gestion,
Université d'Alger, 2002.

(039) RAACHE Abdelbasset,
«L'épargne en Algérie: Evaluation et évolution (1963-1989)»,
Mémoire en vue de l'obtention du Magister
es-sciences économiques (Option: Monnaie & finance),
Institut des Sciences Economiques, Université d'Alger, 1997.